کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب: مجموعه رجال عتبات

مؤلف:

جلد (۸۸۴) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمدصادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۳۸۳۲

۴۱۵۸۸

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

خطی اهدائی

۸۸۴

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب: مجموعه از جهه قبات

مؤلف:

جلد (۸۸۳) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۳۸۳

۴۱۵۸۸

خطی | اهدائی

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

۸۸۳

کتابخانهٔ مجلس شورای ملی

کتاب: مجموعه از چهل قطعات

مؤلف:

جلد (۸۸۳) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمدصادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب

۳۸۳۲

۴۱۵۸۸

خطی اهدائی

۸۸۳

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

۸۸۳

ط
۸۸۴
۱۵۸۸ ع

عينان عينان لم يكتبهما قلم في كل عين من العينين عينان
نونان نونان لم يكتبهما قلم في كل نون من النونين نونان

فهي العينان عين الايجاد وعين الاخبار والعلم قلم الفعال وفي عين الايجاد
عالم الفعل وعالم القدر وفي عين الاخبار عالم المواد وعالم الصور والنونان
نون التكوين ونون التدوين وفي نون التكوين الامكان المراتب والامكان الاستعدادي
وفي نون التدوين احكام القدر وقوانين الشرع المبين

مسئلة قوله تعالى ولو أن ما في الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت
كلمات الله وآية السيف نسخها الذين آمنوا وليس قاعدة لو أنها إذا دخلت على جملتين كانا
نقيضين أو على نقيضين كانا متنافيين أو نفي وثبوت فالنفي ثبوت والثبوت نفي وبالعكس
وإذا تقررت هذه القاعدة فلم لم يكن كلمات الله قد نفدت وليس كذلك ونظيره الآية
ذلك النبي نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه يعني أنه خاف وعصى مع الخوف وموافق
وذكر الفضلاء في الحديث وجوها وأما في الحديث الآية فقال لا حد فيها وجهان يمكن تخريجها على
ما قاله في الحديث غير أنا نظرنا جوابه في الحديث والآية جميعا فذكره أن من عصى لو خاف
الحديث يعني أن المطلق شرط وإن لا يكون كذلك وقال سيد الدين الحمصي شارح لمع أصول الفقه المطلق الربط
وإن اشتهرت في الوقف بلا ذكر والحديث إنما ورد نفي النفوس لما وقال الشيخ عز الدين عبد السلام
الشيء الواحد له أسباب فلا يلزم من عدم أحدها عدمه وكذلك الناس في الأزل إنما لم يعصوا
لأجل الخوف فإذا وجب الخوف عصوا فجزم أن صهيبا اجتمع له أسباب امتناعه من المعصية
الخوف والإجلال وأجاب بعضهم بأن الجواب [illegible] عدم لو لم يخف الله عصى والذي
ظهر لي أن لو أصلها أن يستعمل للربط بين شيئين عدم أنها الآن يستعمل لقطع الربط بقوله
[illegible] قال الكرماني الشيء عند جواب السؤال سائل يقول إن لم يكن خالد لم يكرم فربط
من عدم العلم وعدم الإكرام فقطع أن ذلك الربط وليس مقصود كيف تربط بين عدم
العلم وعدم الإكرام لأن ذلك ليس بسبب وكذلك الحديث والآية لما كان الحال على الناس
ربط عدم عصيانهم بخوف الله فقطع رسول الله ﷺ ذلك الربط وقال لو لم يخف الله
لم يعصه ولما كان الحال على الأوهام ليس الشيء بكلمة إذا صارت أقدامها والبحر إذا
مع غيره كتبت بالجمع وصول الوهم ما كتب بهذا الشيء لا نفد ويقطع الله تعالى هذا الربط وقال
ما نفدت [illegible] كلام [illegible]

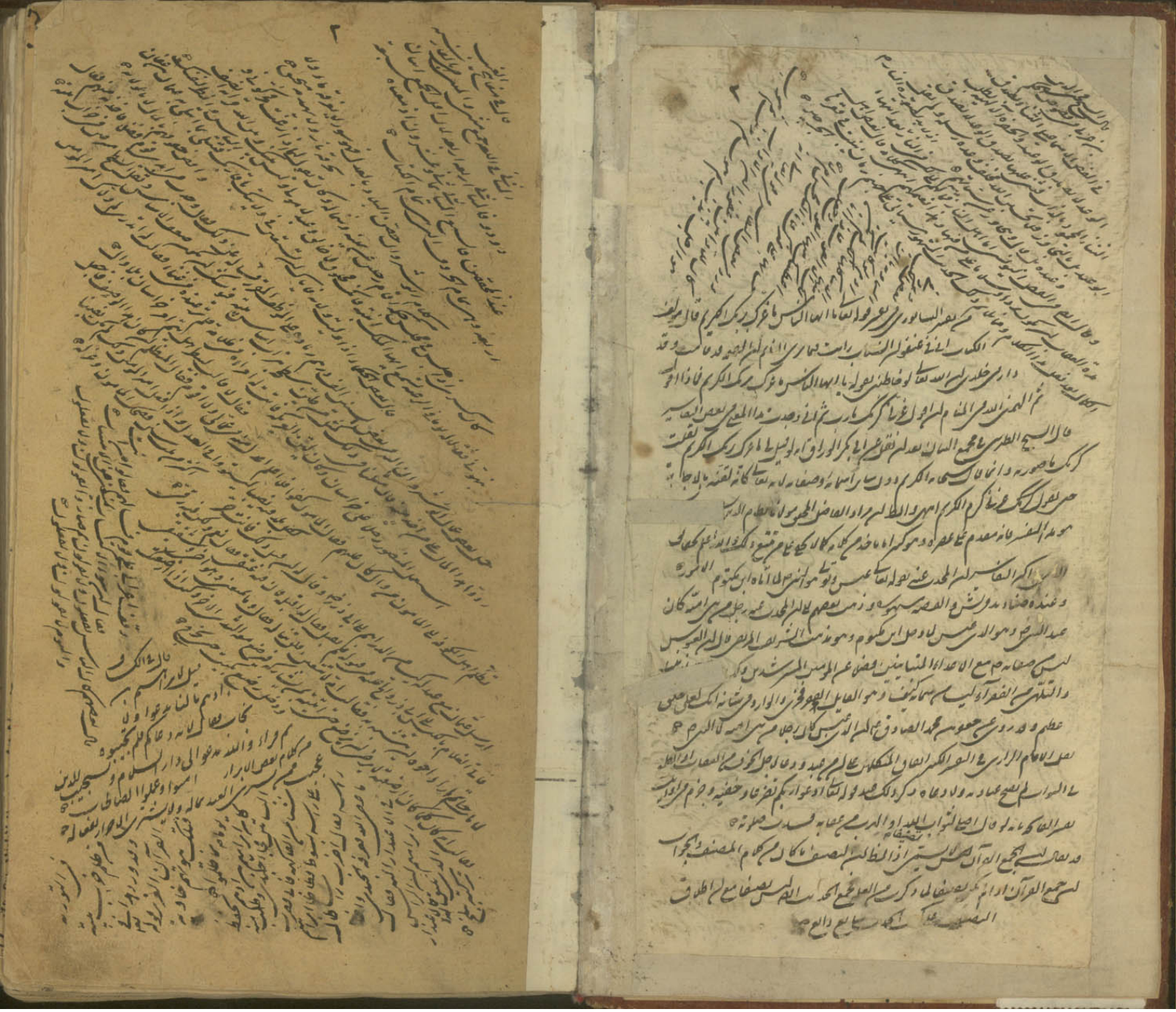

نظم

ایها المغرور بالجاه والامارة لا تنظر الی تابعین الخاصة
ما شیر شکار ان بعضی مکتوم سیرغ بدست نگردد رمس ما

قد فسد الزمان واهله وتصدی لتدریس من قل علمه وکثر جهله وتخطت ورثة العلم
واصحابه واندرست مدارسه من طلابه لسلاطین سزه کلدکون سنه تباهی شاد از بسکه
عدل وخاص رفض برجسته شانجه منصاحب الملک محمود من الخاص والعام لکسه
نی الحسد مرحوم لا یرد علیه من الهموم الحقیقة الذی لا یطلع علیه الناس ولا تفصل الطارم الهاوله لک
قال الحکماء صاحب السلطان کراک الاسد بیاهو فرا از موسر لا یمکن مغرور امر جلیس
الملک وانیسه بما تشاء من مظاهر حاله والنظر نفس الباطل توزع ماله وسوء ماله ولعب احواله
آنچون کرفته کو بساط او شوی سیه اثراب جوشد بهال جکر خورد مساط
ایها الطالب العلم انی الکلک علی قدر عقلک وغرفانک لا یسال الاسرار المکنوزة من فمک وشانک
علی طلب من لیس اکثر الامر المکتوم ولیس سعک من الرجس المختوم اذا طاوعک علی ترک ذلک والدة
لسانک علی سلوک تلک المسالک جام ماوی ابلعی صار اسد عاد اکنه سعال ودره
اندر خورست ثم اذا رقت عن مرتبة العوام وصرت بجامع درجة اولی البصائر والافهام
فاتا اسعک من ابراب اصحاب الرتبة الوسطی والا ترکها فهی وما من هذه العطاء لکن فانفعا من الجواب
من ذلک الذی لا یکن طاعا من الاماری والاکواب باده خواهی باشی تا ازم بر دارم که من
انجو در جام وسبو دارم مهتا انش کست بحا لیر ذرات الکائنات بیصاک کنی وتهارا
باصبع لسان وتعطک تیه او جهارا ما مع سال الکل لا یفهم بصاحبها الغبی البلید ولا یعلم مواعظها
الامم الغر السمیع وموشهید نکو کنو هر ان عنق خاموشند که بو مارک واصحابه ارکو نشند
بحالا کم تکون من طلب الذی اثرت الفانیة الدنیویة وانت معوض عاجز السعادة الباقیة الاخرویة
قال کنت اصحاب المعقول وارباب العقول ما منع من الدنا کل یوم بنصفین والکف کل سنة بنوبتین
لتنا سلطان من العقل وتجی یوم الغم تخفیف جنین هر جزء دنا که حوری باوس معدور نکرد طلب
آنکو شی باله جهان جو بیرز در نهار ما عمر انا نه بدان نفوس سانجه اذا غارت بجنود
الضعف علی ملک البدن بالقوة علی الخلق والانزوا وآفات ملک النفوس ولا تبال اذا عدم الرفق
النفس بعون لو ما اهل خود یار باشد غارت زده قلعه در کار باشد سانجه من اعراض
من مطالعة العلوم الدنیویة وصرف العمر او قاته من افادة العلوم الفلسفیة فیس لی حال العقول
عند شروع بسن عمره فی الاقول تمام عمر اسلام در داو وستد بودم کنون سیمیم و
از هزیت و زیان مانده سانجه الوالد الحلی هو الطالب الاقوم الاستکاد ورد من الحلق وارک
من الاسد عطوه بالعلم لا یعرفون شیئ الفضائل والمزایا لیس لهم الا الاثام والزنا ما لقوا الوارعیم والبدار البدار
الی الخلاص منهم وهذا الطهر لیس الاستهار بالفضائل من حیوان فات ولا خیول الاسم امال عن الحق فان
فاجس بعض سکنه راوه الغوله فان غرله المزاغ له

قال النبی صلی الله علیه وآله العلم اشد من خشیة من المال صدق وقال النبی صلی الله علیه وآله امناء الرسل
علی عباده ما لم یخالطوا السلطان فاذا خالطوه واداهنوا الدنیا فاحذروهم وعنه صلی الله علیه وآله انه قال لاصحابه
تعلموا العلم وتعلموا له السکینة والحلم ولا تکونوا جبابرة العلماء فلا یقوم علمکم بجهلکم وذکر عند مولانا
جعفر بن محمد الصادق علیه السلام قول النبی صلی الله علیه وآله العالم عبادة فقال هو العالم الذی اذا نظرت الیه ذکرک
الآخرة وزهدک فی الدنیا وعلی هذا فلا تطلب الفتنة وعن عیسی علی نبینا وعلیه السلام انه قال مثل عالم السوء
مثل صخرة وقعت علی فم النهر لا هی تشرب الماء ولا هی تترک الماء یخلص الی الزرع من بعض السلف
انه صلی الله علیه وآله قال لقاتل بحضرته استغفر الله بکلمتک انک اتدری ما الاستغفار
ان الاستغفار درجة العلیین وهو اسم واقع علی ستة معان اولها الندم علی ما مضی
والثانی العزم علی ترک العود الی ابد والثالث ان تؤدی الی المخلوقین حقوقهم حتی تلقی الله سبحانه
لیس لک تبعة والرابع ان تعمد الی کل فریضة ضیعتها فتؤدی حقها والخامس ان تعمد الی اللحم الذی
نبت علی السحت فتذیبه بالاحزان حتی یلصق الجلد بالعظم وینشأ بینهما لحم جدید والسادس
ان تذیق الجسم الم الطاعة کما اذقته حلاوة المعصیة فعند ذلک یقول استغفر الله

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي استفاض من الله العزيز الحكيم بحكم الله الواحد الاحد القدير المقوم مهيمن كل وجود وحاصل كل موجود
والصلوة على من اقتفاه من زمرة الانبياء واصطفاه من سلسلة الرسل فابتعثه بالذكر المحفوظ والمقام
المحمود وعلى ورثة الاصفياء من عترته القدسيين المعصومين في الشدائد والمنوائب اما بعد فاحوج
المخلوقين واقرب المربوبين الى الله الغني عبده الضعيف محمد بن محمد بن محمد بن الداعي الحسيني صلى الله
لي ثنائية باطنية يقول ان بعض من لم اسعى لم اجتهد الزمين الاصحاب الزخارف سألني ملتمسا
مني وسيتني مفوضا ان انزله بالذكر صراح الحق اليقين من سبل البراهين وفرائد القول الفصل على
حسن ضوابط الاصول والقوانين فيما قد استبان لعين عقلي ونقله قلبي وبصيرة روحي نور الله
المبين وطول الله المتين ان رب الابداع والتكوين مستقر بالقدم سابق بالدوام متوتر بالدائمية
الطول بالغنى والعالم بريء اركانه واجزائه وجمله اخلاطه وانقسامه من العقول والنفوس و
الهيولى والصور والاجسام والاعراض جميعا مسبوق بالعدم طارئ الحدوث مرهون بالملك
مشوب بالبطلان ولم يجب لم الاتيان بالبرهان الصحيح والتبيان الصريح من سبل العقل من ادراك
من عزم الامور ومن نقم الدهور اعرضه الانكار في حواء سفيرة واصاب العقول من حجاب بعقيدة
كم من سبيل الامين مصدر الازمان الى ساقة الزمن اصدر اصول الكفار الكرام وفحول العقلاء العظام
من سبيل كتبنا السالف شيخ فلاسفة الاسلام ورئيسهم في طوبقاء وهو كتاب فن الجدل في فنون
منطق كتاب الشفاء حيث ذكر احتجاجه في التعليم الاول المسئلة قد تكون بكلام طباحية تبرهنا
يقتضان الحجة البرهانية في طرفيها فحد مسئلة العالم حادث ام ازلي من المسائل الجدلية الطرفين فيها الانية
بالسائر الموتية ما اتم طرفيات فيها ومنفيات ومثبتات ومثبتات بتقدير لوجه الله الكريم محتسبا لك
الله جميل الذكر وجزيل الاجر ذو الفضل العظيم والطول القديم وهو قائم من العلم والحكمة الا فيضام
ومنه العقيدة الباب الاول فيه ذكر انواع الحدوث وتقسيم الوجود بحسبها وتمييز اسس الحكمة وتحديد

ومحض البرق ومقتضاه اذا لم يكن خطابيا معترضا في نواحي الغيم ومحض مبيضا واومض ايضا اذا لم يكن مقاما معترضا في نواحي الغيم ومقتضاه
وفي اصطلاح ذوي الكتاب كل ما لم يكن بعد لا هو ولا ما هو القرية المستبين هو منها وهو مفتقر كل ما يستبين تحقيق النظر من الفصول السابقة
من غير افتقار الى تمهيد مستانف او يكون سبقا وتحقيق الفصل السابق او دفع شك او ازالة وهم منه فهو مبيض

لا يشمل هذه الاشياء وباطل ما قلتم عليك مما اجمع عليه اشياخ الفلسفة ومعلوم ولقد اكثر من ذكره
معلم اليونانيين ارسطو طاليس الكثير القصد بالغ المقام من احصائه قال في انوار حياتي وذكر ارسطو الدليل
لان كل معقول انما يكون بلا زمان لان كل معقول وعقلي في حيز الدهر لا في حيز الزمان والاشياء العقلية التي
في العالم الاعلى ليست تحت الزمان ولو كانت شيئا بعضه والنفس الكل ليست من حيز الزمان بل من حيز الدهر
فلذلك صارت فاعلة للزمان ولان الكلمات الفواعل لفعل الاشياء من لانها تمر واقعة تحت الزمان وليس في
الكل المنفعل لا تنفعل الانفعال كلها معا لكن بعد الشيء والنفس دائرة ليس لها تمر وكما يحيط الدائرة
الدهر والفعل دائرة لا تحرك النفس تحرك شوقا الى شيء والمبدأ الاول ذكر النفس اذا انقلب في حيز
الزمان لا في حيز الزمان ثم صعب على العالم العقلي وصارت مع ملك الجواهر العقلية فترى الاشياء كلها عيانا فاذا
كانت بعينه صافية لا ترضى لنظر لهذا العالم ولا الى شيء مما هو فيه لكنها تلقي بصرها الى العالم الاعلى وانما كان
ان كل علم كائن في العالم الاعلى الواقع تحت الدهر لا يكون بزمان لان الاشياء التي في ذلك العالم كونت
بغير زمان فلذلك صارت النفس لا تكون بزمان ولذلك صارت النفس تعلم الاشياء التي كانت تعلمها هاهنا
انها بغير زمان ولا تحتاج الى تذكر لانها كانت لكن في عندنا فالاشياء المعلومة السفلية حاضرة عند النفس لتعضيها
اذا كانت في العالم الاعلى العقلي والحجة ذلك الاشياء المعلومة فانها لا تخرج من شيء هناك ولا تنتقل من حال
الى حال فاذا لم يكن الاشياء المعلومة في العالم الاعلى على هذه الصفة كانت كلها حاضرة ولا حاجة بنفس ذكرها
لانها تراها عيانا وما الذي يخلج النفس اذا كانت في العالم الاعلى من تعلم الشيء المعلوم دفعة واحدة واذا كان
المعلوم اوكثيرا وانما تعلم الشيء المركب دفعة واحدة من لا جزء له لانه تعقله بلا زمان وانما تعقل الشيء بلا زمان
لانها فوق الزمان وانما صارت فوق الزمان لانها علة الزمان وقال في المبدأ الاول ان كل فعل
المبدأ الاول غير قابل لمهما تام كامل لانه علة ثانية تكميل وقد انها علة اخرى ولا ينبغي لمتوهم لمتوهم فعلا
افضل منها فقد ان ذلك لا يليق بالفواعل التوالي اعني العقول فبالحري ان لا يليق بالفاعل الاول بل شيء
متوهم المتوهم لم الفعل الفاعل الاول غير قابل لمهما تام ... وليس عنده اخير اول المبدع الذي هو عنده
اولا هو هنا اخير وانما يكون الشيء اخير الا زمانيا والشيء الزماني يكون الذي الزمان الذي واقع فيه
فانما في الفعل الاول فقد كان الذي ليس هناك زمان فان كان الشيء الذي في الزمان المستقبل هو قائم هناك
لذلك انه انما يكون هناك موجودا فانما كان يكون في المستقبل فان كان هذا هكذا فانه اذا الكائن المستقبل
هو هناك موجود قائم لا يكون في زمانه وكما لا يعد الاشياء الثبتة فالاشياء اذا عند البارئ ذكره كما يعد

كما لا زمانية كانت ام غير زمانية وموجودة وانما وكل كانت عنده اولا كما يكون عنده اخيرا فالاشياء
الزمانية انما يكون بعضها من اجل بعض وذلك لم الاشياء اذا اي امتدت وانبسطت وبانت عن المبدأ
الاول كان بعضها علة كون بعض واذا كانت كلها معا ولم تمتد ولم تنبسط ولم تبن من المبدأ الاول
لم يكن بعضها علة كون بعض بل يكون المبدأ الاول جل ذكره علة كونها كلها وقال في المبدأ الثاني للعالم الاعلى
هو الحي التام الذي فيه جميع الاشياء لانه ابدع من المبدع الاول التام جل ذكره فيه كل نفس وكل عقل
وليس هناك فقر ولا حاجة البتة الاشياء التي هناك كلها حية متنفسة وحية لانها حياة تعلى وتقوم
وتجري حيث تلك الاشياء انما منبع من واحدة فانها حرارة واحدة اوبرد واحدة فقط بل كلها
كيفية واحدة فهناك كيفية توجد ثم قال في كل سالك هناك عقلا كان او حيوة ولم يسلك غيره في الطريق
فانها انما يسلكها لانه يأتي لا آخر غير الطريق او لانه خلف ما يكون هناك في العالم الاعلى قال لانه
طريقا فانه اوصاف في موضع آخر من هذا الطريق الارضي فذرق اذا وجميع اجزاء ذلك الطريق وانما يكون
في آخره فقط اعني في الموضع الذي هو فيه وانما الذي في ارض الجسم فانه يسلك في الاقصى ثم لا يرجع
من غير مفارقة منه لانها ويكون في آخرها واولها وفيما بين ذلك في حالة واحدة وقال فيه ونقول ان
المبدأ الاول كان هو الفاضل التام الفضيلة وفضيلته اتم واكمل من جميع دون الفضيل اذا كان موجب
فضل كل ذي فضيلة الذين هم دونه يكون هو علتهم وهم معلولون كان الواجب ان يكونوا الذي يفيض اولا
الحق والفضيلة على الاشياء كلها التي هي دونه وهي معلولة فيفيض عليها على درجاتها ومراتبها قال
وذلك العالم ابدا لا يطلب الزيادة والزيادة فانه تام في غاية التمام والكمال وذلك سار فضائله وانه يحرك
مع الدهر لا مع الزمان والقيام هناك ابدا بلا زمان ماض ولا آت وذلك ان الآتي هناك حاضر والماضي
موجود فانه الاشياء هناك واحدة على حال واحدة فلا تغير لم قال فيبقى ذلك كل كون بزمان
اذا كنت انما تريد ان تعلم كيف ابدعت الاشياء الحقيقية الا انه ليس غير المبدع الاول لانها انما كونت
منه بغير زمان وانما ابدعت ابداعا وخلقت خلقا ليس بين هذا وبين المبدع الفاعل شيء البتة فكيف يكون
كونها زمان وهي قبل الزمان والكون الزماني وذلك ان الزماني وتر فعله الزمان لا يكون تحت الزمان بل يكون
بنوع الخلق وارتفع كيف الانطلق من النطق انتهى كلامه بالفاظه وعلى له هذه المسائل الشريفة كانها هم العقل الفرح
نبرا ليس يستطيع من شيء وغيره العقل لم يستكر جلبتها هي لزام المتكلمين في الهيات مع ما يقول كما ذكر
تقسيم الموجود وقال وهو في تعديده بهذه الالفاظ الرابع عشر الموجود اما ان يكون مكانا او زمانا واما

لهمس الدول

وانما لم يكون مكانا لكنه يكون مكانيا او زمانيا وانما لم يكون مكانا ولا زمانا ولا مكانيا ولا زمانيا وهذا
تقسيم شريف يكفي على علم كبير وقال حاتم بن محمد المحققين في الجوهر الاستوائية الجوهر انما يتقوم الكون في
المكان فجعلوا النسبة الاولى الى الزمان واحدة منسوبة ولا تقوم الكون في الزمان فجعلوا النسبة جميع الازمنة
ما فيها وستقبلها وحالها اليه نسبة واحدة وقال الشيخ رسالة العلم التحقيق في هذا الموضع يحتاج كما سيأتي لما
لطف فكره والتقدم لبيانه مفتاح الرتبة فنقول ان تكثر الاشياء اما ان يكون بحسب ماهياتها او يكون بحسب تعددها
مع اشتراكها في حقيقة واحدة والكثرة المتفقة الحقيقة اما ان يكون اجزاء غير قارة اي لا يوجد معا او يكون قارة اي
يوجد معا والاول من هذين القسمين لا يمكن ان يوجد الا مع زمان اذ لو كان بحسب ماهياتها او يكون بحسب تعددها
في الوجود هي الوجود غير القار لذاته الذي يعرض وجوده الزمان فيتصل وجود الزمان بتغير حركته او سكونه
تغيرا اما الوجه المذكور والثاني لا يمكن ان يوجد الا مع مكان فانه العلة الاولى للتكثر في هذا الوجه هي الوجود
في الوجود والذي يقبل الوضع لذاته اي كثرة الاجسام وهذا التجزي بحسب الحقيقة الاوضاع على الاجزاء
والمنع الاكثر لبعض الاجزاء الى البعض بانه يكون غير موجود في الجهات منه وعلى تعدد الاجزاء غير مختلف الجهة
والتعدد وكل موجود يكون متمادي فهو مادي والطبيعي للمعقول اذ يختلف في استحقاق شيء يكون بحسب
الاول التعين شخصيا وتشخصها هي اما الزمان كالحركات او المكان كالاجسام او كلاهما كالاشخاص
المتغيرة والكثرة الواقعة تحت نوع من الانواع وما لا يكون مكانيا ولا زمانيا فلا يتعين بها وتتميز العقول
لا احدها كما اذا قيل الانسان من حيث هو انسان يوجد او يكون نصف العشر من الزمان
يكون في اثر ثلاثة يكون بل اذا تعين شخص منها كهذا الانسان او هذه الخمسة والعشرة فقد تعلق بها بحسب تعينها
ثم مع تعدد التقديم في الاصل لا يختلف اصل المسئلة ولكن القول فيها وان اختلفت كمال التفاوت في الظهور والتبيين
ونقل اقاويل شركاء القضاء هناك على السبيل الاقصى والنظر الاوفى فذلك على وجه الصراط المستقيم
والاتفاق المبين والاياب والتشبث والسعي ذي الثبت والافاضة **وبعض** فاذ قد دريت
السرمد فوق الدهر والدهر فوق الزمان فالعدم الزماني لا يوجد زمانيا موجودا في زمان اذا لم يستمر الى
الزمان كله لانه لا يتصور العدم الدهري والا لزم ان يكون الزماني موجودا في من الدهر لا في زمان
يكون من مقارنة الزمان والمكان وهو خلاف الفرض ولا يكاد يختلف بعضه بعضا من امتداد الزمان
لم يستوجب العدم من الدهر الا بحسب ما يكون موجودا في عامة زمان العدم من الازمنة والدهر
اوسع والم من بعض الازمنة وهو من امتداد الزمان كله وهو من الواقع المفارق لعالم الزمان والمكان والازمنة

والازمنة جميعا ونظير ذلك مرتبة نفس المتنبه بما هي هي بالقياس الى حاق الامكان ومن تعقل الامكان العدم
في مرتبة جوهر الهيئة بما هي هي ليس يستلزم العدم في حاق نفس الامر ولا يصادم الوجود في من الواقع وان
كانت تلك المرتبة من الى نفس الامر لا من حيث الحقيقة لا نفس الامر اوسع واتم من تلك المرتبة
ومن من الواقع فيصح ان يرتفع الوجود في تلك المرتبة بخصوصها ولا يرتفع في من الواقع فكذلك العدم
الزماني بعض الازمنة ليس يستلزم عدم ذلك الزماني في الدهر لصحة وجوده الزماني في الدهر بلا ذلك الزمان
وعدم الشرط الفارق في جميع الازمنة ليس يستلزم عدمه في الدهر ولا يصادم وجوده الدهري في حاق الامكان
ومن الواقع لا في زمانه ولا في مكانه اصلا فيصح ان يرتفع الوجود في بعض الازمنة ولا يرتفع في الدهر
امتداد الزمان كله او لا يرتفع من امتداد الزمان كله ولا يرتفع في من الدهر من حاق الواقع اما عند من
التسليم الى الطبيعي المرسل تحقق تحقق زمانه الا ولا ينتفي الا بانتفاء جميع الافراد والموجب
في سلسلة العقول في فوق موجب حتى والسالب منها في فوق سالب كل فاذن قد استبان ان العدمات
الزمانية تتغيرات والفاسدات اما هي متغيرات في فاسدات الوجود المتخصص الوجود زمانه
في امتداد الزمان من غير زمان وجوده ولا في الدهر من جميع الازمنة ولا في غروب زمانه من زمانه في غروب
تبعا من عالم الزمان والمكان ويحيط بجميع الازمنة والامكنة وفيها وما معها بقضائها وقضيتها
بانه تغير مقدرة وسنة فانه يقتضي مثله **وبعض** فكيف يكون اذن قد تعرفت ان العدم
بحسب الوقت الذاتي سبقا بالذات ليس سبيله سبيل الوجود والعدم المقابل له اذا سلب الوجود في
مرتبة نفس الهيئة من حيث هي هي لا يقابل الوجود الحاصل في حاق الواقع من مقدار العلة الفاعلية بل كما يوجد في
سبق العدم بحسب الوقت الزماني سبقا بالذات ليس سبيله سبيل الوجود الحادث مسبوقا بعدم مقابل له
امتداد الزمان فالمتبين العدم السابق في مرتبة الوجود اللاحق بحسب تاخر زمانه في الوجود لكونها
زمانيين وحد العدم القبلي غير حد الوجود والبعد والحد ان غير مجتمعين في امتداد الزمان الغير المقارن لهما
مما يجب الوجود في من الدهر معينة الدهر غير مكون من الوحدات المتغيرة في التقابل من الايجاب والسلب الزمانيين
وحدة الزمانية السبقي بين النوعين من الحدوث لا تقابل من القبلي والبعدية فان الامر في النوع الثاني
وهو الحدوث الدهري فقط فلذلك الثاني كله فثبت انه ليس يجب في الدهر لوهم الامتداد والانقسام اصلا
فلا يكون حد العدم القبلي الثابت في الدهر مشتقا اي التوهم من حد الوجود كما ثبت بعد ابطال عقد الثابت
الدهري ويقع في مرة عقد الايجاب الثابت الدهري فليتهم وسواس شيطان الوهم ويتمسك سبيل العقل

بتغير العقل الضعف ارادة النسبة آ العلم بوجود الحكم
ثم العلم بانتفاء نقيضه ثم العلم بوجوب الحكم ثم
العلم بانتفاء وجوب النقيض م ح

القبح والتجهل عطف العرفي ومبحث اذ ثبت لا يكن من سبيل العقل الضعف اي الحدوث فلثبت
لا محة في ازليتها القدم فالقدم الذاتي هو كون الفعلية استيفاء القوة والبطلانه والوجود استيفاء
والسلب استيفاء الذات المثل وهاكه وجوب الذات والوجود وجوبا بالذات كما حدوث الذات
وطبايع الامكان بالذات والقدم الدهري ويعبر عنه بالازلية السرمدية هو كون الوجود حاصلا بالفعل غير مسبوق
بالعدم الصريح في متن الدهر بل ان الحصول في حاق الواقع والقدم الزماني هو كون الشيء الزماني غير متخلف الوجود
بزمان ما سبق في جهة البداية زمانه العدم بل مستمر الحصول في امتداد الزمان كلما يكون له زمان وجود ما وان ما
وهاكه الاستغناء عن العلل بالامكان الاستعدادي وحركة الارادة في الاستعدادات على ضعف الاقرب في الحدوث
الزماني فانه عبارة عن اختصاص وجود الشيء زمانا مسبوق في جهة البداية زمانا بالعدم وهاكه عطاء الامكان الاستعدادي
وحركة الارادة في الامكانات الاستعدادية وما لا يكون زمانيا كما زمانه وهاكه وجود الجواهر الموجودة مثل العقل
لا يكون له بداية زمانية وهاكه زمانيا بالاصالة لانه وجوده لو كونه زمانيا زمان متى يقع الزمان وجوده في جميع الازمنة
او في زمانه فلا يخصه لو تسلسل بل الزمانية او العلة الاقتضائية او العقل المفارق مثلا قد يتم زمانيا او حادث زمانيا
كما زمانه زمانيا القول وكما لو سلك الطريق الجنس فيه لانه ضابط الجنس فوزانه وزان قول من يقول بل العقل
الجزء موجود في جميع الامكنة او في هذا الامكان بخصوصه بل القبح لا يقبل شيء من ذلك قديم الدهر او حادث
وهر فليعلم ومبحث ٣ قسمة الاقسام الاي متباينة في المفهوم بحسب اختلاف العقل وليست متصادقة
في التحقق بحسب الاجتماع في موضوع واحد وكل حادث زماني فمجتمع الواقع في حدوث الفلك حين انه حادث
واقع في حيث وجوده بالفعل لعدم سبق مطلق في مرتبة نفس الذات تعبيرية بالذات بحسب طبايع الامكان الذاتي
وحادث دهري من حيث حصول الوجود بالفعل لعدم سبق العدم الصريح في الدهر بعدية دهرية وحادث ما
من حيث اختصاص الوجود الحاصل بالفعل بزمان هو بعد زمانه لدى المستمر في امتداد الزمان بعدية زمانية بحسب طبايع
الامكان زمان الاستعدادي وحركة الارادة في الفعل المستعدة بالذات في الاستعدادات المتعاقبة فانما اي القدم المشتبه
بحسب المفهوم فالقدم الذاتي منها عدم لعدم السبق الغير مسبوق بالازلية الصريحة السرمدية ومتحد مع
القدم الزماني في التحقق لكن القديم الذاتي لا يكون الا واجبا بالذات ومتعال من حالي الزمان والدهر فيمتنع عليه
القدم الزماني وبحسب له دوام القدم الحقيقي سرمدية الازلية الحقة وكل القديم الزماني لا يكون الا متخلفا الزمان
والمكان فيحتمل ان يكون موصوفا بالقدم الذاتي او بالسرمدية الصريحة المنكرة ومبحث ٤ لفظ عبر في التنزيل الحكيم
حدوث الذات لكل معلول بقوله عز من قائل كل شيء هالك الا وجهه اي الا ذاته تعالى ذكره او الا جهة الوجوب بل

قال الحكماء الطاهر رحمه الله ٤ عظم الاشارات الوجود على قسمين المكنة الذات له الوجود غير لحقه لحقه الحق الحق الحق

فان الشهور تما كان كونا ولا تطرح في المحل بكونه وتما كان صدوقا فيستحيل الشهرة في المحل ويقيد قدم الزمان
فظاهر انه لا يمكن نسبة الاستناد بان العالم قديم بهذا الشكل الذي اتى به في الكتاب وقد قدمنا لك
الفظ الذي ما ذكره في كتاب السماء والعالم ان الكل ليس بحدوث زمانى فيقولون عنده ولكنه انه يقول بقدم العالم
وليس الامر كذلك اذ قد تقدم فيما ذكر الكتاب في مخزون الكتب الطبيعية والالهية ان الزمان اما موقت وحركة
الفلك بمدة يحدث وما يحدث عن الشيء الحيوان ذلك الشيء معه قوله ان العالم ليس له حدوث زمانى انه يكون قولا
اولا باجزائه كما يكون البيت مثلا او حيوان الذي يكون اولا واولا باجزائه فان اجزاؤه متقدم بعضها بعض
بالزمان والزمان موقت بحركة الفلك فما ان تكون فيه بمدة زمانى وتصح ذلك بانه انما يكون عن ابداع البدء
جل جلاله اياه وقد علمنا ان وضع حركة حدث الزمان ومن نظر في اقاويل الربوبية في كتاب الموجودات يتبين
له السبب عليه امره في اثبات الصنع والمبدع العالم فان الامر في تلك الاقاويل بل اظهر من الكلي وهناك تبين
له الهيولى ابدعها الباري تعالى ان من شيء وانما تحصيل الباري تعالى ومن ارادته ثم رتبت وقدمت البعد
في الشيء الطبيعي لم الكل لم يكن صدوره بالجهة والاتفاق وكذلك في العالم جملة يقول في كتاب السماء والعالم
وليس له ذلك بالنظام البديع الذي يوجد لاجزاء العالم بعضها مع بعض وقد تبين لك امر العلوم كم هي
واثبت العلو الفاعلية وقد تبين لك انه ليس الكون والحركة فانه غير الكون والحركة كما اقول فظن في كتاب الكون
لطيماوس بين ان الكل كون فانما يكون من علة يكون اضطرارا وترك الكون لا يكون علة كون ذاته كما ارسطاطاليس
بين في كتاب الكون والفساد الواحد وجود في كل كثرة ثم شرح في القول في اجزاء العالم الجسمانية منها والروحانية بين
بيانات فيما انها كلها حدثت عن ابداع البدء لها وانه عز وجل هو العلة الفاعلة الواحد الحق مبدع كل شيء على حسب
ما بينه افلاطن في كتبه الربوبية واما قاله بالفاظ ثم قال ولو لا ترجمة الطريق الذي سلكه في هذه القاعدة هو الطريق
الاوسط وسنى ما كشاه كشاكر تبين من علق وقايل يمثل له فرطنا في القول وبين الدين له من اهل الذي
والنحل والشرائع وسائر الطرائق من القول بحدوث العالم واثبات الصانع وتحقيق اقاويل الابداع بالارسطاطاليس
وقبله افلاطن ولمن يسلك سبيلهما ومن يقول كانت بالاوقيت من مريح العقل فيريك الوهم لرتبة العالم
بالرتبة بعضه دون الذات واستناده في فعله الذات الى العلة الفاعلة للوجود وهو بالبرهان التعقلي اجماعي فيه
الحكماء السيكر كونه من البرهانيات بالوقوف البراهين انه من يسلك سبيلهم فصلوا من ارسطاطاليس واخوانه
اذا اتجاه ولمن يحدث الزمان اي لم يكن له وجود مدة زمانى مسبوق بزمان سابق وعدم مستمر فيه وهم كاذب
ابطال السلامة الوجود لم فيلزمات العقول عند ذاق العقول وكيف يتبين من افلاطن واسانه

تدبره او شركة مثلي فيزيد تلك العين لا يصح لان تحقق حركة لا يختلف الوقتي بمثال المسئولة بحدوث الطرفين الاقتران
بكلا طرفيها في البرهانية كما نقل من التعليم الاول في طوبيقا المشفاء فاذن بالعقل الاول تحريم الخلف ومثال
المسئولة بحدوث الطرفين فيما اورده ارسطاطاليس ومن يقتبس به هو المعنى الثالث اعني الحدوث الدهري والاستناد
الى الصنع الصانع المخرج لنظام العالم الحكيم من العدم الصحيح الى الوجود في الدهر بالبطل العدم وابداع الوجود
واحدة دهرية لا بدة ولا من مادة ولا بآلة واداة ولا بوقت وحركة فهذا ما لم ينظم عليه برهان سبيل العقل
الى زمننا وعصرنا والقانون بارسطاطاليس هذا الظن وغاية لظنهم به القصر كما في كتبه الالهية والطبيعية
بانه الاثبات الشريف المدعم السيقهاني الاعيان عدم بل انما يسبق فيها بذات الفاعل الاول الدهر
واما تاخرها من الحق الاول سبق تاخر بالذات في المرتبة العقلية واحدة الفاعل تحقق الهيا بالابداع والايجاد
والكائنات كانت من الفاعل الحق من غير بعد لا كونها في الاعيان الحاضرة ومتاخرة عنه سبق زمانى تاخر بالذات وتاخر وجود
في الاعيان واضافة عقل ذكره اليها بالصنع والتكوين والمبدعات في غير الزمان والكائنات بالتبيين لا عالم
الثبات في غير الدهر ويقيس بعضها الى بعض في حد الزمان وان الروحيين الثلثة التي منها الكون ومهر سبب
الكائنات هم الهيولى والصورة والعدم لا زمان ولا مكان ولا اطلاق على شيء في ذلك اصل نوعا فانقلبت منه
في التشريك العلم كما قال ارسطاطاليس انتقاد القول بالمثل على الفيثاغورث المتنبع فيه كما هو سبيل
الامام افلاطن الالهي وقال مثل ذلك عنه بعض الناقلين ولا قاويل الاولى فاذن كلمات ارسطاطاليس
في هذه المسئلة مستقصاة والعلم بحقيقة الصور وكمونها القاهر عند عالم الغيب والشهادة **ومنه**
قال المشرك على علة المتكلمين في كتاب نهاية الاقدام عند اهل الحق من الفلك كلمات العالم محدث مخلوق له اول
لقدمه الباري تعالى واحد بعد لم يكن كان الله ولم يكن معه شيء والفهم على ذلك جماعة من اصحاب الكلام والفلسفة
مثل ارسطاطاليس وانكسيمانس من اهل ملطية ومثل فيثاغورس وانباذقليس وسقراط وافلاطن
من اهل اثينية ويونان وجماعة من الاوائل والشواء والشك ولهم تفصيل مذهب كيفية الابداع واختلاف
رأيهم في الكتب وسنرى الاول شرحناها في كتابنا المرسوم بالملل والنحل وقال في الملل والنحل في ترجمة ارسطاطاليس
ذكر شبهة في قدم العالم القول بقدم العالم وانزلية الحركات تعد اثبات الصانع والقول بالعقل الاول انما ظهر
بعد ارسطاطاليس لانه خالف القدماء حركة وابدع هذه المقالة على قياسات ظنها حجة وبرهانا فتبع على مثاله
من كان من تلامذته وصرح القول فيه مثل الاسكندر الافروديسي وثامسطيوس وفرفوريوس وصنف
برقلس المنتسب الى افلاطون من هذه المسئلة كتابا واورد فيه هذه الشبه والاقاويل ما انا ابدؤ فيه

ما نقلناه سابقاً ونقل مثل ذلك في كتاب الصادر واستمع نقله خاتم الحكماء المحققين في مصارع المصارع

وتنبيه ان المتكلمين لما لم يفهموا المسمون بالمتكلمين وانى يفهم المغرور وان نثره كما علمت في سبيل

حدوث العالم الزمني الذي وقوله اول العالم مدة ما هو ما ارتباطاً متحداً اتحاداً ذاتياً لا موهوماً بحيث الازل في لا نهاية

وشبهاً في تجدد الامر عند حدوث اول العالم ولا يستبعدون ان ذلك غير مكاذيب الوهم الظلماني وتلاعبه والصادر

الفكر السوداوية وتخيلها اذا لو لم تعرف انه لا يوتم في الدهر وحد وقدم وجد ووقوات وفوات

طرق وامتداد وانقضاء وتجدد وسيلان اذ ذلك غير لوازم وجود ذاته واتصال الغير مدة يتخيل

شيئاً فشيئاً واذا كان كذلك فكيف يتصور فيه العدم الغير الناجز والتبس الفرق الثابت تمايز وجود وفق

احوال وتغاير اعيان واختلاف ذوات حتى يوهم التمادي والسيلان والديمومة والدهرية واما ثبات الدهر

العدم ما لو تحقق وكان هو الزمان بعينه او الحركة بعينها او كان شيئاً كلياً ازيد لها او غير بعضه والبعض

غير محصور فلا انه اذا ثبت كلي يكون هو الزمان او ما لو فرض كذلك هو الحركة فقد اطلقوا على الزمان او على الحركة

اسم العدم فليت شعري ما اي ذات شيء هو الزمان او الحركة سلب الاسم والاثر في العدم واما ثالث

فلا تكثر الباري الحق سبحانه وتعالى في تجدد تعيينهم ذلك الامتداد العدمي تعالى عن ذلك في العالم في تجدد اخر بحضور

حتى يتم تخلق ذلك الامتداد الموهوم بمنه مسمى به بين العالم ويتم تأخر العالم و تخلف عنه سبحانه في الوجود

فاذن اذا كان ذلك الامتداد غير متناه التمادي كان غير متناه محصور لا بين حاضرين ماضيين وطرفي وآن العالم

فان قدر وذلك الامتداد سواء مشتبهاً اذ لا اختلاف في العدم ولا تخصص من استعداد او حركة او غير

ذلك فلم اختص العالم بهذا الحد ولم يمتد ذاته في حد آخر قبله واما ثانياً فان التخصص من الموثر والاختلاف

يكون مع الامتداد فرض ومع كل جزء من اجزائه وكل حد من حدوده معينة غير متقدرة خط سيال واحد ومحتمل الوانه

وحدوده على نسبة واحدة موجوداً كان ذلك الامتداد او موهوماً فالمبلك غير مرة فاذن اختصاص العالم

بحد وجود ذلك الامتداد الموهوم لا غير تأخره وتخلفه عن الباري الحق جل سلطانه الصلاة فانه اذا كان

امتداد الزمان الموجود بالقياس الى سبيل فالزمان الموهوم ايضاً بعد ذلك واما ساوى فلا

الزمانه والمكان يتفقان متضادان مرتفعان في الاحكام لهما واحد وغير متدي واحد فكذا دار الامتداد

الكائن اعني فوق الفلك الاقصى المحدد لجهات العالم قدم عرف فلا ولا امتد او لا امتد او لا

نهاية ولا نهاية واذا امتنع التسلط الموجب منه الشأن لم يكن له تزيد وبسطها لا المصادم وما يتخذ

بل العدم الفضاء والبعد واثبات المكان لا تجد فكذا دار الامتداد او الزمان قدم حيث لا تكاد ولا

ولا استمرار ولا استمرار ولا نهاية ولا زيادة ولا نقصان فاستمع القول واتبع الحق ولا تكون

من الجاهلين **تنبيه** لقد اصاب شيخنا في الرياسة اذ قال في التعليقات تعليق عمر وضعه ابتدع

لكن يقبل وجود معنى توهم كانه مدة ثم لا يكون زمانا فهذا هو معنى وهمي في الحقيقة الا ذلك الغير

لكن يخلق فيه حركات يطلق البعض منه وحركات يطلق الكثير منه وهو في نفسه غير ثابت فيكون بعينه

هو الزمان اذ يحصل فيه الاقل والاكثر والمنقضي وهذا كثير من صفات الزمان بتعليق تخيل فرض العدم

الظلي حركات الفلكي وتشبيه الى تجدد ما معاً ومتهيأ معاً فلا يمس ان تكون الصور من الكبرى شيء

لا تجد به منها هو متقدم او يحصل تقدم وتأخر وهذا هو صفة الزمان لا غير وقال الله تعليق الزمان

لا يكون قبل الوهم فانه لو توهم موجوداً كان وجب توهم وجود زمان يكون فيه الزمان موجوداً والبحث

اثبات الغير ههنا امتداد او اثنان بين الاول حاكم وبين خلق العالم وستموه الا وجود وهذا مثل ما

خلق يكون فيه وجود العالم وانه اذا توهم العالم قرن فاذا وقت وجود الانية وفانه توهم وانقضاء

غير متناه وكذلك توهم امتداد ثابت وكل ما يحال في المشاع ارتفاعها عن الوهم دليل على الزمان

سرمدي والعالم سرمدي وله الاول لا يتقدم عليها بدايته لا غير ولا يكثر توهم الوهم الزمان الاشياء

متقضياً سيالاً لا ثبات على حال وعدم لنهاية الامتداد والثابت موجود فاذ الزمان وهو حال الوهم

نفس الزمان فانه متقضي متجدد سيال فان ذلك الامتداد الذي كان فيه مثله زمان الظرفان هو غير

الجزء الذي فيه هذا الوقت محصور تعليق كل يكون له اول وآخر فيهما اختلاف مقدار ترى وقد دعي متعين

له مقدار كالوقت او الطرف والطرف والعدد كالواحد والعشر والمعنوي كالجنس والنوع والوجود

لا اول له ولا آخر هذا تعليق لغير فضاء سابق على العالم على ما تقول المغتر لزم منه حال فانهم ذهبوا

شيئاً قبله وذلك التي كثير فيه فرض وجود حركات مختلفة وحركات المختلفة ان تقع مع امكان وقوع

التقدير فيه وامكان وقوع التقدير فيها يكون مع وجود الزمان فرض امكان وجود حركات المختلفة

مع وجود الزمان فيكون قبل الزمان زمان آخر حتى كلام قلت اذا كان الوجود لا يعقل فيه الا انه موجود

وطرف وطرف واول وآخر وتقدم وامتداد فالعدم القبيح كيف يقبح فيه ذلك الوهم ثم ان هذا الفرض

الوهمي الكاذب ليس يتعلقات اوهام للغير على ان توقف مهوشة العدسة في تشويش الفلسفة وفي تمييزها

قبل الاستواء والنقيح كانت نظر هذه الطنون الفاسدة وتعتمل هذه الاوهام الكاذبة فاقتنت بالغير

بهم ومشت على طريقهم وقولهم في المشاع ارتفاعها عن الوهم دليل على ان الزمان سرمدي انما يعني به ويسمى

فمترتبا على أوضاعهم الموجودة لا يجب ترتبه موسسة على أصول صحيحة ولست عقلية فكما امتنع ارتفاع
البعد القار والامتداد المكاني عن الوهم لا يسبق فيه على كون الأبعاد غير متناهية وان فرض وجودها
فضاء متناهيا ولعدم امتناع ارتفاع البعد الممتد الغير القار والامتداد الزماني السيال
عن الوهم لا يسبق فيه على كون الزمان سرمديا وان قبل الزمان امتداد او تقدير او يستبين لك هذا
من الوهم قبل على نمط البسط واوضح انت الله العزيز وبعضهم قال لك سألني ما لك تسير بك الرئيس
الكبير في هذه المسئلة مع الاسكندر المطلوبتين ام مع الاسكندر المطلوبتين او لم يكن كل العلم تقول لا يسطاطاليس
غير عاجز عن تبيين ذلك ثم ما امامه قلت في رأيي انه يعتقد ان الحق المقدم على كل شيء وعن العالم انه
حادثة على أوضاع هو الاسكندر وهي الرئيسية البدرية سبحانه قبلية بحكم وان قبل الزمان امتداد الهوية
بين الباري سبحانه وبين اول وجود العالم وانه يكون وجود اجسام وحركات قبل وجود العالم فلقد اخل
بالتنقيح على ذلك في الكتاب الشفاء وفي كتاب ما طوبيقا وفي كتاب سماع الكيان منه وفي سائر كتبه ومقالاته
ثم قال في الشفاء فقد قام الاستنتاج بعد نظر في فقد وضح صدق ما قدمناه من وجود حركة قائمة ولها في الزمان
اما البدء ولها من جهة ما تأتي في الفلك الخارج بل المطلوب في البدء والرابع والخامس بعد الحد وغير مقالاتي
وقال في رسالة الحدوث في قدم العالم لنا الدليل على القدم على قدم العالم فيثبت حدوثه وسنذكر مقالاته ثم قال
في فصل ترتيب الفصل الحادي عشر في الاتباع وبعثات حدوثه بين مقدمات سلم الخصوم فهو لك المقدمات
وتركب في تبيينها واستنتج منها القدم على قانون الجدل في قضية لا خطبية كتاب الثقة اذ يقول الرئيس
بزعمهم كذب يقبلوا وقت قبل وقت بعد الهاية وزمانا متناهيا وهو بيان جدلي اذا استقصى فاذا الرئيس
وكل كتاب اليه او العاد حيث قال فصل انه يزعم على وضع هو الاسكندر المطلوب ان يكون الله سبحانه الزمان
وهو كبرهان ثم قال ولنقل الآن قولا حدثيا اذا استقصى يكون الزمان لا البرهان ان العطلة عزيمة ان يقولوا
وقت قبل وقت بعد الهاية وزمانا متناهيا في الماضي بعد الهاية قلت مهما شك على الله السبيل اذا انه يعني بالاستقصاء
اطراح هو وقت العالم او يقدم الزمان ما يجعل هذا الشيء حق ان كل ما كون الوهم من امتداد موهوم غير متناه
يكون خلق العالم في شيء من الوسط ويكون الرئيس على نسبة وحركة في وقت قبل وقت غير متناه بزمان
غير عاجز لا اوضاع هو ولا يلزم من ذلك ابطال الحدوث لمذهب المشائية بعد القدم القديم واما انه يزعم
ان هذا الباب المقدم انما يجري من غير تجدد في غير الزمان اذا استقصيت بالاستقصاء الحق وتسليم
قدما متقدما الحادثة قبل العالم بين الباري سبحانه وبين اول العالم بحسب نفس الامر كما انه يستلزم ذلك

الفن الاول الرسطو وان كان كيفا
تعلقه بمن يتعلق عليه
الشرعية في تعلق العلم الاسلامية

اطراح هو وقت العالم
من الطرح منه

قال لمن يا صراط المستقيم بعد هذه من الكلمة الباقية المنفية بالنفاذ في القوة العقلية رسالة ادت اليه
القيامات الفرعية والذات الزمانية لا يكون لكل حدوث علة فاعلة كما هو المسبوقية وجود الهيولى بالذات
وقال لو عند القدم سعة محدود الذات وبدايات في وجود الذات ازلا وابدا لوجود علة الموجدة له دائما وانها مسبوقية وجود
الزمان بعد سبوقية ذاته وسرعة لذاته زمانية بان يكون المسبوق في الواقع اصدق الصرف المتصف بالتغير او متغير
ثم قد اخرج من صرف الله الى الوجود وشبه ان يكون احق بالقطع عليه في تشبيه بمجرد ذاته الدهر وانها مسبوقية
وجود الشيء بعد سبوقية زمانية بالقدم

ذلك بحسب وضع هو الذي يستنتجه بالجملة فرائد تقصوه الابان من رتبة البرهان ليس الامر جهة ان
الفقاعات المتهيئة الاخرى وضعها في نفس الامر لا يوجد من جهة اخرى اصلا الا من حيث
الذات والوجود حيث القوة قالا وضاع الذاتية لا عقد ما مطلوب في القياس الجدلي المنتظم منها اذا كانت
صحيحة الذاتية اليه حركة الاستلزام انما يجب بالامر لا نفسه وان كانت في انها مشهورة غير مباينات
ومسلمات غير محققة كان القياس الذي قد القها القياس مباينات صحيحة بحسب نفس الامر وجدلية في مقدمات
فانما اذا كانت تأتيها اليه والسير انها انما يجب اختراق المفهوم لا بحسب نفس الامر انما من حيث المادة
لكونها مقدمة اخرى غير مشهورة ولا مسلمة او من حيث الصورة تلف وما من جهة احوال كانت كل
في المقدمات والنتيجة مسلمة او من جهة اخرى غير مباينات فساد الصورة وان لم يكن منتجة عند او لكن المفهوم
فان ذلك القياس لم يكون جدلي المقدمات وجدلي الذاتية وجدلي الصورة وجدلي الصحة وان القياس الموتلف
من اوضاع هو لا الاقوام لا يثبات قدم الزمان وفحوى جدلي على تقدير سبق العدم المستمر المتقدم على
وجوده سبقا بالزمان انما هو جدلي المادة لا جدلي الصورة وجدلي المقدمات لا جدلي الذاتية اذا انه
على العقد المطلوب برهانيا صحيحا بحسب نفس الامر من غير فساد فيه بحسب الصورة ولا تعود مقدمة اخرى تحوج
تخرج اليها الذاتية بحسب المادة بينة والقدم لا يلزم عليهم بنازل اوضاعهم التي جعلت مقدمات القياس
من غير تحصيل وتحديد لهم ذلك اصلا واذا بقي ما قد بان واستبان لا ما افتقر من اوقيل هذا
الشريك في النفاذ والنفي والتعقيبا والمدارة والعاد والاسالة المعمولة التي هذه المسئلة وقد فرغنا
تحديد حكم النزاع وتعيين ما مطلوب جزء الحق فتبانه تلقيح على الراد البرهاني بذوق الاسبق

القسم الثاني

فيه ثلث انواع السبق الاتي وتقويم الزمان من سبيل التقدم بالذات
ومقدمة اما ذات من المتقدمين بما قد تقوما عليك في سائر كتبنا لزم وجود الشيء الى اي طرف ووقاء
كان هو وقوع نفس ذلك الشيء في ذلك الطرف لا طوق آوتا به وانفاذه اليه والارجع الى البسط
لا الى المركب كان ثبوت الشيء في نفسه هو ثبوت شيء لشيء ومن كيف وجود الذات وصفاتها او اوصاف
العقبية واذا ما من الامور الذاتية وراء مفهوم الموجودية المصدرية ليس من اهل الحقائق الى طوكا
هو من جمال الصحة بحقيقة كانه تكلفا تالي الفنون في القضية ولو كان الامر على حسبه لكان الوجود
نفسه فيه ما من الهيئات ويكون لا وجود زائدا على هيئة كما سائر الهيئات الكلية ويكون وجوده الشيء هو
ثبوته المصدري كما وجود سائر الاشياء فان الوجود في الاعيان هو نفس صيرورة الشيء في الاذهان كما ان

بالشخصية بفتح اي التشخص واتفق اضبط

كان م

حتى ان جملته لا تحصل موجودة الا ان يكون لها شيء يكون هو في ذلك الشيء بهذه الصفة واذا الاشياء
على تباين شتى وانه وحقيقة يستغني عن ان يكون في شيء من الاشياء كوجود الشيء في موضوعه ومتى لا يدل الوجود
في شيء من الاشياء بهذه الصفة فكل شيء اما جوهر واما عرض واذن المشيخ الكبير يشير بانه جهة متفقة
في الوجود ولا يكون شيء من الاشياء هو فيه كالشيء في الموضوع ويكون مع ذلك جهة فرقة على ان يكون
شيء من الاشياء البتة هو فيه كالشيء في الموضوع فليس شيء من الاشياء هو عرض وجوهر فليس هو شيء مركب
هو لا قيل ان الصورة وليس لها موضوع البتة هي فيه ثم قال وكما ان الجوهر ثم اكثر ان يحل الشيء بالقياس
على شيء ما هو لا في موضوع بل انه في نفسه كذلك فكذلك العرض فيه ليست بالقياس على شيء بعينه هو في موضوع
او ليس في موضوع بل انه في نفسه يحتاج الى موضوع تكيف كان واي شيء كان واذا كان الامر كذلك
فهو عرض ولزم كذلك الشيء موجود الشيء كوكان هو في الشيء ما لا في موضوع فليس يشيء ذلك
انه في نفسه في موضوع واما هو عرض لانه في نفسه في موضوع نعم العرضية والجوهرية انما يكون الشيء عرضا
لشيء او جوهرا له فذلك مما يكون على هذا الاعتبار فانه اذا اضيف الى شيء فكان فيه وكان كائنا في
الموضوع فهو عرض وعرضي اما عرض فلانه قد حصل موجودا في موضوع لانه موجود في ما لا الموضوع
فقد دل ذلك على انه محتاج في نفسه الى موضوع فاذا احتاج الى هذا الموضوع واما عرضي فهو امر بالقياس
الى هذا الموضوع فانه بالقياس الى هذا الموضوع غير مقوم له ولا جزء من وجوده فهو عرضي فالشيء عرض
لانه في نفسه محتاج الى موضوع وعرضي لانه لغيره كما ان كذا وهذان المعنيان ولو تغايرا في ما لا الموضوع
فانهما يتخالفان ويكمل واحد منهما مقابل الآخر بوجه ما والمقابلة بالعرض ظاهر واما العرضي فالجوهر
اي الذات سواء كان جوهرا كالطول الثلاث او عرضا كالتلون والاستواء ثم قال والقول من اين انه لو كنا
قلنا ان الشيء اذا ليس له شيء هو فيه لم يكن انه يكون فيه على انه موضوع او لا يكون فان كان كذلك فهو
عرض وليس ثم يكن كذلك وهو فيه جوهر فيكون هذا الذي عيب صحيح لكنا نقول كذا بل نقول ان الشيء
اذا كان في نفسه غير متعلق بموضوع البتة هذا الذي فيه ليس له كان في شيء آخر فهو جوهر وان كان في
نفسه متعلقا بموضوع يكون فيه اي شيء كان غير ذلك الموضوع كان هذا الموضوع فهو
فهو عرض والظن ان من سمع هذا لم يثبت على انه شيئا واحدا يكون جوهرا وعرضا فقد ضاع الانتفاع
انتهى كلامه مرة الفصل بعبارته بالفاظها وقال في اول فانه فاطبوه بالقياس واذا كان الجوهر

انه جوهر كما قد تنكر بهيئته التي بها وجود في الاعيان او في الاذهان ليس من حيث هو موجود في الاعيان
والا لكان المفهوم بلفظ الجوهر مشككا لا متواطئا كما قالوا بل انما يعني بالجوهر الشيء الذي متى وجد الماهية
في الاعيان لم يكون لا في موضوع وحينئذ لم يكون هذه الماهية كالانسان مثلا حقيقتها جوهر فالانسان لا جوهر
لانه انسان لا لانه موجود في الاعيان كما هو الوجود واذا كان جوهرا لانه انسان فالجوهر الذي هو مثل
الشخصية والعموم والبدل يحصل في الاعيان او العقل في الذهن فهي امور تلحق جوهرا ولو لم تلحق الجوهر لزم
واعراض لا تبطل معها جوهرية فتبطل ذاته لكون قد طلعت من الجوهر او الجوهر قد تطلبت انه قد اذن الاشياء
في الاعيان جواهر والمعقول الكلي الجوهر او صحيح عليه انه جوهر حقيقتها في الاعيان لم لا يكون في الموضوع
ليس لانه معقول الجوهر فان معقول الجوهر ربما يشكك في انه فقط بل انه لم يعرض بل كونه مثلا اقرب من الهيئة
الوضع واما هيئة فيه الجوهر والتشارك في الجوهر هيئة جوهرية وكل فان هذا العرض من حيث هو طبيعة وهذا التنوع
من حيث هو طبيعة وقد يختص البدل من حيث هو طبيعة محمولا على الاشياء من لا يشك فيها انها جواهر فاشار كما
في حد الجوهر ولو كانت جواهر لانها موجودة في الاعيان يكتفي بالعرض لكانت جوهرية الامور عارضة
لماهيتها اوضح لم الوجود عارض في هذه الماهية ولكانت العوارض تجعل ليس الشيء جوهرا بل يكون شيء
عرضيا له ان كان جوهرا فيكون الجوهرية عارضة شيء واذا استحيل فكيف الجواهر جواهر في ماهيتها انها
عبارة بالفظها فهذا هو الحق الصراح على السبيل المستبين وربما صودف في الشفا ما ظاهره كالخلاف لك
السبيل وليس باطنه وقف لظاهره فيحتمل كشط البشرة عنه لم تأمل اذن واما القدماء من هم يكون
عن الغرائط لم يذهب سخيفة فلا يكن يكفي جعل في ناية طلوريا يعني تعقب قيل في لفظ
حيثية العرض من تشقيق لحم السخيفة وتقطيعها بكلام ثم قال فلما تصوره قيل هذه الهذيانات في ان نقول
ان العرض ليس بجنس وان كان الحق هو ان العرض ليس بجنس كهم قالوا اشياء اخر وهو ان العرض
لا يدل على طبيعة البياض والسواد على سبيل الاعراض بل على ان نسبة لما هو فيه وعلى انه لا يتقسم
هذه النسبة والجنس يدل على طبيعة الاشياء وعينها في انها ماهيتها من النسبة وهذا قول
سديد والدليل على ذلك ان لفظ العرضية انما تدل على ان الشيء موجود في موضوع فيكون دلالته على هذه النسبة
او دل على انه في انه بحيث لا يدل من موضوع فهذا الدليل معنى عرضي وذلك لان نسبة هذا المعنى على
اكثر الاعراض مثل الكيفية والكمية والوضع نسبة غير مفهوم لماهيتها لان ماهياتها تمثل ذلك

بدركة مفهومة ثم يشك في كيفيتها فلا يدري انه قد حصل في موضوع حتى يتبين بل يعرف ماهية المفهوم الاول
وحتى لم يقع فيما جعل هذه الامور جواهر فنسبة العرض على هذه النسبة الموجودة لماهيات العرض من حيث ليس والماهية
في الماهية انتهى مقالة وان كان الحق هو ان العرض ليس بجنس على سبيل العرض والتقدير اي ولو فرضنا
وسلمنا انه الحق وقوله هذا قول سديد اي بالنسبة الى ذلك الهذيان لا انه سديد في نفسه كيف وهو في نفسه
بجنس وشك ضعيف وبرد في مقالات قديمة منها في كون الاشياء جنسا وهو شك اقوى كون النسبة
في المضاف مشكوكة فكيف يكون المعقول بالقياس الى الغير ذاته بالنسبة الشريك اذ ورد في كتاب طوريا
وفي كتاب علم ما بعد الطبيعة وقال في قوله في هيئة الصفة الذي هو اخذ الاجناس هي صفة كون الشيء في نفسه
مهيئة بحيث ما يقبل لرتبة عند العقل المعقولية بالقياس الى الغير لا كون الشيء معقولا بالقياس الى الغير
بالفعل فكل الامر هنا وهو اهمال هيئة العرض الذي هو جنس معقولات الاعراض حيث كون الهيئة
حقيقتها بحيث يقتضيها لكون بحيث اذا وجدت كانت في الاذهان في موضوع لا بالنسبة الى الموضوع ولا
الوجود بالفعل في الموضوع وكل التشكيك في الذي يكون من الثبوت لهيئة فيقع الشك في انه
هيئة لا يكون من ذواتها انها في الشخص وهو تمام الامر اذ في الكثير الاشياء مثل ما يقال لو كانت
النفس الانسانية جوهرا فهو ذاتي صح ان يشك فيها حتى يعلم انها تعين الماهية وبعد فيها انها الشك
حيث لا تقبل الهيئة وما هو ذاتي لها ما لكن ولقد احسن شيخ الاشراق اذ قال في المطارحات قال الجوهرية
في ان لو لزم الاعراض كالسواد والبياض وقلتم انما يقبل السواد اولا ثم يقبل البياض فيه في محل بسبب
له الى المستعد بالهيئة عرضية لها وهذا الوجه اصح من قولهم انما يقبل السواد ولو غيره من الاعراض
وشك في عرضية فالعرضية ليست ذاتية فانهم هذا التعين موقوفا في الجوهر بعينه فانهم يقولون ان الصور
جواهر والفصول جواهر فكيف الجواهر لم تقبل القائل عقلها وشكك في جوهرية فلو تمت
ايضا عرضية وقد قبل الانسان واذا استلزم هذا الفصل ان يصعب عليهم اثبات كثير من الاجناس ثم قال
وليس الجنس مقدرا منهم بالذي يشك في جوهريته فيقبل او صورة انما هو لعدم تنكره بعض الجوهر او بعض
ذلك الفصل او الصورة فلنقولوا في السواد وغيره من الاعراض قبل هذا من انه انما يشك في عرضية السواد
من لم يعلم معنى او معنى الجوهر او معنى العرضية انتهى كلامه فليتثبت ولا يخلط **وبيض** الاشكال مثل كما اذا
دققت الشك في استبان الشك في مطلق ظرف الشك اصل الحق حاق الاعيان ليس هو باوسع من الحرية العقلية

وقوله هم

من الاعراض لا يعلم انه كذا

الوجود بل نفس الفاعل وبحسب ذلك الظرف على خلاف الامر في مطلق نفس الامر فالليس له المرتبة العقلية
الواقعة بحسب العقل ليست الذات المأخوذة لها جواز مهاتي حيثية اذا اعتبرت في الخارج صدرت منها آثارها
واحكامها وتشتبهها لو ازمها وشوبها بنية نفس الوجود انها الرسالة بما هي محفوظة في الخارج بوجود واحد لوازم
وجود ما غير مستقل ولا منتزعة منها اصلا فان جوهر ذاتها الرسالة مرتبة ليست واقعية في الخارج ولكن
مرتبة منها الرسالة المنتزعة من مرتبة ملحوظيتها لوازمها التابعة لجوهر ذاتها مرتبة ثبوتية بحسب من الخارج فمرتبة
ليس الذات بما هي في الخارج وليس كانت وراء مرتبة انكشاف العوارض الطارئة اياه الا ان المرتبتين
متحدتان لفظا فمرتبة ذاتها لها من الوجود في الخارج من الانسانية فاذن مرتبة نفس الذات من حيث هي في الخارج
مرتبة تحقق الذات العينية التي هي وكذلك بما هي الذات العينية متحدة ومتحدة التي هو الرسالة بشرط انها موجودة
بحسب نفسها الرسالة في من الانسانية وكذلك مع الحفظ الشيء الطبيعي اي بقاء الذات هو الطبيعة بشرط انها الحق
لتصارت على الوجود ومن ثم ذاتها مرتبة الطبيعة الرسالة الموجودة بحسب نفسها في الانسانية مرتبة تحقق الطبيعة الموجودة
العينية لا مرتبة متحدة عينية في من الانسانية فاذا ما لا الحصول المعينية بنفس الامر لا الامر فيه على الامر
او الذات الرسالة الموجودة بالعقل الى بحيطها بما هي من مرتبة تدخل في تلك الذات من العوارض اللازمة المكتسبة
اياها التي هي ما هو الحق ظاهر العقل عن جميع العوارض التي هي حقيقتها هذه التي هي ظاهر ذاتها وهذا التي هي ظاهر ذاتها هو الوجود وليس
هو من الحق العقلية بل هو من مراتب نفس الامر او الذاتية حيث هي ليست الا هي في نفس الامر فالذات الرسالة
الحفظ بما هي محفوظة بهذا التي هي ظاهر حق نفس الامر وهي مستقلة بحسب حصول من هذه المرتبة فان نفس الامر
اوسع من هذه المرتبة كما البدة مثلا اوسع من دار ودار اوسع من دور فان نفس الامر كمرتبة الذاتية وهذه المرتبة كمرتبة دار
من دور فان نفس هذه المرتبة وهذا الحفظ والمرتبة باعتبار ذلك يعقل في محيط الطبيعة الرسالة بما هي بشرط
شيء وينفصلها عن التي الطبيعة الذهنية من ازمانها وليس هو الا الطبيعة بشرط شيء في هذا الحق وهو كما مر
اي ما يحقق في نفس الامر تمام الطبيعة بشرط شيء من الطبيعة بالشرط شيء بحسب اعتبار التعين والاتحاد
وهي حق لها الوجود من حيث الحصول في هذا التي ظاهر حقيقة من الحق التي هي اي في نفس الامر ظرف التجاوز والحفظ
الرسالة من ذلك الظرف بحسب نفس الامر مرتبة ما هي ظاهر بانتساب فليتفكر ومنه هل انت
اذا ذكر كيف تصيره وغيره فكونه فيه لما سمك ويتفت من ذلك انه انما يتحقق الوجود والذات
في الذهن لا لما يكون الوجود ومن مرتبة فانها مرتبة من الوجود فانه يمتنع لكن لمهية حصول في ذهن من الانسان

لان وجود الطبيعة بشرط شيء من ظرف ذاته هو مرتبة وجود الطبيعة بالشرط شيء من ذلك الظرف بحسب نفس الامر مرتبة فاذن هذا التي هو

من الاذهان وانه تمثل في ذهن كما مر الادراك من سبيلين الاول انك قد استفدت انه يجب لوجود الحقائق
المتبينة جوهرا انها جنس فاذن تمثل كما كان من انكار الوجود او فرطرفيه طرفي التصور اصل فان تصور التي
ووجوده لا يتصور لكن هو مستقل بجوهر ذاته وتحقيقه الشيخ مهية بالضرورة الفطرية ليس كما الوجود على جوهر
الذات كيف يكون اي الوجودات الوجود والتشخصات الواردة مستقلة بجوهر الذات المتحقق بها وتقيده
لمنع الماهية الموجودة وعليها فان ثبات مثل يستحيل ان يوجد كما من الوجود وتشخص من ماهية التشخص يستحيل
بحسب ذلك الوجود والتشخص من الانسان او الحيوان مثلا والا لكن ذلك الوجود والتشخص على ذات
الانسان وماهيته بل ذاتا وماهية غير ذات الانسان وماهيته وليس مثل التشخص والوجود والاصيل
في من الانسان والارتسام الظاهر في الاذهان كما ان مستقلان من انكار الوجود والوجود الاصيل
بما هو موجود في الذهن متمثل في العقل لا يكون متصلا بالوجود متقررا في الانسان فاذن قد ثبت ان الامر
اذا كانت الماهية وراء الوجود صح ان يوجد ماهية وجود الذات اشياء بالانطباع في ذهن من الاذهان فيكون
ماهية من حيث هذا الوجود الانطباعي مستقلا من التقرر الاصيل والوجود الذي تمثل في من الخارج وعاق الانسان
فاذا كانت التي ماهية من يعينها الوجود الاصيل في من الخارج وعاق الانسان فكيف يكون ثبوت الوجود
الاصيل العيني لذاته نسبة الذات التي ذات الذات فليس في فجار العقود دائرة الامكان الوجود وذاته
بالوجود الذهني وتمثل ماهية في ذهن من الاذهان والازلام الاصيل ماهية من نفس ذاتها اوهن في ذاتها
واذا كان يقتضي الوجود الظل الذهني وجودا متصلا ثبوتيا واذا كان كما التي هو موجود ظل مطلع في الذهن
موجودا اصيلا متقررا في من الانسان الخ وذلك كله خلف محال التسبيل الذي انه قد اقر في مقره
من علم فوق الطبيعة ان الوجود ذاتا بين التشخص او مساوقة وقد استقصينا بانه ذلك في تلك التعليقات
فالوجود في الانسان هو التشخص العيني بعينه والوجود في الذهن هو نفس التشخص الذهني لا غير فاذا تمثل ماهية
التي وجود في الانسان وتمثل في الذهن كما نفس ماهية لا تمنع التركيب من الوجودين العيني والذهني فكانت
لو كانت ماهية كلية تحمل على ذينك الوجودين فاذن لو كانت نفس ماهية وراء الوجود كانت مرتبة ماهية وراء
مرتبة الوجود التي من يعينها مرتبة التشخص او ماهيتها تكون له ماهية كلية فمقتضاها مرتبة التشخص التي من مرتبة
الوجود بعينها فيتمثل لما وذات متغاير لزم بحسب وجود بها العيني وجود الذهني واما اذا كان الوجود الاصيل
في الانسان هو نفس ماهية لا غير فاذن لا يمتنع لماهية وجود في الذهن لكن لا يكون التشخص التشخص

ماهية بعينها فالمتصور الاصيل هو كلية والتشخص الاصيل
تشخصه العيني بحسب وجوده المتصل في من الانسان
لانه تشخصه العيني بالوجود في الانسان هو نفس

مرتبها بحسب ذاتها فالحقيقي صاحب عقلك لحقيقي لا تكون من الجنس بل **مبحث** ولنقل ما استبان
لك من التسليمين يستبين ان الماهية تصح المرتبة العقلية لذات العينية او المركبة الذات العينية وجود الاصل
في من الاعيان هو بعينه هو هو بعينها وهو مرتبة ذاتها من حيث هي هي فاذا كانت مرتبة نفس الذات هي هي
بعينها الوجود في حق الاعيان كانت المرتبة العقلية بحسب نفس حيثية الذات الحقيقية من حيث نفسها الكل
هي بعينها الوجود في حق الاعيان فالمرتبة العقلية الهوية العينية هناك والعقلي هي
ذاتها حيث كونه الوجود زائدا على الماهية فهذا من اصلان من امهات الاصول التي هي اركان علم ما فوق
الطبيعة **مبحث** لعلك تكون بالغ الكيف من القواعد والقوانين مستبانا عندك العقل القراح
مستقلا المرتبة القرة والفعلية مستقرة على مرتبة الوجود ومفهومه المصدر الذي لا يتكثر الا بتكثر الوجود فما
ولا يتقرر له فرد سوى الحقيقة لا يتحقق الا بالاضافة لا قبلها فالتحقيق صار الانسان وجود لست اقول
صار الانسان ان فصار موجودا على سبيل الصيرورة الاستحالية المستندة بعضها صار او مصير
اليه بل اقول صار الانسان على شاكلة الصيرورة البسيطة المستندة بحسب المفهوم الاصار افقط اي
تحقق جوهر ذاته وتقرر تحقيقه فهذا اي انه من حيث منه الوجودية المصدرية لا انها اولى بالتحقق من الذات
المتجوهرة والحقيقة المتقررة من العوارض الواجبة والمفهومات التي تعود ليس يكون بها الانس نفس الذات
الواقع جوهرا في ظرف تلك الوجودية لمرتبة الوجودية المتقررة الذاتية حكاية مرتبة الفعلية الواقعة المتقدمة
لنفس تلك المرتبة المستندة اياها وهلك كون الوجود بمعنى الوجودية المصدرية عارضا عوارض الماهية
جوهرا والوجود تابعا جوهرا تهاوية وانه ومعاده بل مرجوه وصيرورة وحالة ومعاده هو كون الماهية متقررة
بعضها بل من تلقاء ذاته بل على شيء بعض بفعل ذاتها وبجعل نفسها وبدع نفسها وبعض جوهرا ثم لوازم الماهية
من حيث جوهرا ثم علتها وصدا ثم النفس جوهر الماهية مرتبة التقرر والفعلية قبل مرتبة الوجودية المتقررة
فاما سائر العوارض اللاحقة فعروضها للماهية على تهاها بسبب الاوجودية الوجود وعروض البسط هذه المباحث
على درجة الاولى الماهية وشركائها الرئيس سائر ما في ذلك كله قال في ثاني اول الفن الاول من الشفاء في
الدخل ومهيات الاشياء قد يكون في الاعيان الاشياء وقد يكون في التصور فيكون لها اعتبارات ثلاثة باعتبار
الماهية هي تلك الماهية غير مضافة الى الوجود وبين وانما تلحقها من حيث هي هي كذلك واعتبار لها من حيث هي في الاعيان
فتلحقها بالعوارض تلحقها وجودها ذلك مثل الوضع والحمل ومثل الكلية والجزئية في الحمل والذاتية والعرضية في الحمل

وباعتبار لها من حيث هي في الوجود فتلحقها ما يلحقها تحقق جوهرا ذاتها

قال الشيخ الذي كانت الوجودية الماهية متقدمة على منها فتقع الخطأ في الوجود لكون ما كرمية حصلا والوجود الذهني وهي تتقدم بالتقدم
فان تقدم الوجود بالعين الموجود الخارجي والوجود الذهني لا يستفاد الا من تقدم الماهية بالعيان او وجود الذهني كانت له
ماهية ما جوهرا او كم او مقولة اخرى واذا تقدم الوجود الذهني على الماهية بالعيان او وجود الذهني تقدم الكيف ماهية
ماهية مع الذهن لدت اذ هذا تصح مع ان الوجود الذهني باق في ماهيته اي وجوده الذهني هذا الذهن تقدم الماهية
كان الوجودات على الوجودات على الوجود وهي مقدمة الوجود الذهني الكيف ماهية الذهنية الكيف ماهية
الكيف تصير مقدمة الوجود الذهني الكيف ماهية الذهنية الكيف ماهية الذهنية الكيف ماهية الذهنية الكيف ماهية الذهنية

الفصل الثاني

فصل ثم قال في سادسها وسلف لك ان الاشياء مهيات وان تلك المهيات قد تكون موجودة في الاعيان
وقد تكون موجودة في الاذهان فانه المهية لو وجب لما تحصل الوجود وان كل واحد من الوجودين يلحق بالمهية خواص واعراض تكون المهية بعد ذلك الوجود
ويجوز ان لا يكون لها في الوجود والاجود تها كانت لو لازم مقرر من حيث المهية تكون متقررة بغير مقرر فهذا قال
الاشيخ مقرر فهذا الزوجية والتثلث مقرر لكم رد ابا التثلث متساوية لقائلين لا الاحد الوجودين بل
لانه شتت اسنى كلامه وشكه في الاشارات وفي التعليقات في مواضع عديدة ومن منطوق القدين مقرر ولا
يستقيم فنارات منع تحقق قارات يتبين من السبيل الساذج من مرتبة الوجود ومرتبة العقلية
والاستبين لا ساذ ذلك مع شدة ظهوره في القدين في عكس وبسر على عكس سير المحصل فيقدم
مرتبة الوجود على مرتبة العقلية ولا يسلم تقدم العارض على الموضوع فيقول قد فصار انسانا وسنده
على خاتم المحققين في شرح الاشارات في مصارع المصارع وتحاول طبيعة مهية مشتركة بين الجنس والفصل
الجوهر والعرض متقدم بالجوهرية والعرضية لحقيقة الوجودين وكيف في عنوان العرض والعلة الاسباب
قد اوضحنا سبيل البطلان واضحا في القول فيه في الحواشي والتعليقات واما الان فلو قلت مقرر ذلك
مبحث انشاء قد علمناك في الفن المبين ان العلة المبين على مرتبة صدورية وما كيفية تعقلها القدرة
على الاستناد الى العلة المتاخ الهاس التقرر والوجود وكون هي لوقة حادثة من قوام مهية المعلول او وجود المهية
ما نحو مرتبة ما في المعلول في مرتبة المعلول عنه بالتي ظاهر الاستناد الى العلة وليس لنفس المركب استناد
مستانف الى العلة وراء استناد الاجزاء بالاسر ولا للعلة فيه تاثير جديد بعد التاثير في الاجزاء بالاسر
فصدور الخ من العلة مستمر في صدور مقوماتها ومقولية التالف والتالف بحسب قوام مهية الخ من اجزاء مهاتها الاسر
جوهر ماهيتها المقوم جوهر ماهيتها وكذلك العلة ايضا في ازاء المعلولية على مرتبة مقرر سبيل الصدور وعلى مرتبة
سبيل التالف والتالف بحسب التالف في مرتبة الخ بحسب الصدور والخارجية وهو معلول لها من حيث التالف
ومعلول لها من حيث الصدور ومرتبة من حيث الصدور مسايرة نسخ ذاته وخارجة من جوهر مهية
الاوثيقة في العلة على سبيل الصدور طبع الامكان الذاتي على التقرر سبيل التالف كون الذات مرددة بالحقيقة
الخارجية المهية **مبحث** قال الشريك في منطق الاشارات اعلم ان المحمولات محمولات موجودة لموضوعاتها
ولستعانى بالمقوم المحمول الذي تفتقر الموضوع اليه في تحقق وجوده بل المحمول الذي تفتقر الموضوع اليه

بحق وجوده بل المحمول الذي يفتقر الموضوع اليه في ماهيته ويكون داخلا في ماهيته جزءا منها مثل الكاتب للانسان
ثم قال المتكلم لكل شيء له ماهية فانه اما يكون موجودا في الاعيان او منتزعا في الاذهان فانه يكون اجزاء
صادقة عليه واذا كانت له حقيقة فمركبة منها موجودة اذ الوجود ليس بمقوم له فالوجود معنى مضاف الى حقيقتها
لازم او غير لازم وانسب وجوده اليه غير انسب ماهية مثل الانسان فانها في نفسها حقيقة وماهية ليس الماهية
موجودة في الاعيان او موجودة في الاذهان فحالها حال جزءا المقوم انتهى بالفاظه وقال في الشرط الرابع
التي قد يكون معلولا في ماهية وحقيقته وقد يكون معلولا في وجوده ولكن لا يعتبر بالنسبة مثل فانه
حقيقة مقومة بالسلب والخط الذي هو ضلوع ولقوما نه من حيث هو مسلك حقيقة للنقطة كما يهيأ عليه الآية
والصورة واما من حيث وجوده فقد يتعلق بعلة اخرى اليه غير علة ليست المقوم منه ويكون جزءا من حدها
فيكون الفاعل او الغاية التي هي علة فاعلية لعلة الفاعلية قال في اول رابعة الاسفار ليس شرط
الوجود بل الواحد لكون الكثرة موجودة وبين شرط الوجود ولكثرة لكون الواحد موجودا وليس شرطا
الواحد لنفس الوجود ولكثرة اولا يفيد بل انه يحتاج اليه حتى يفاد ولكثرة وجودا بالتركيب منه انتهى بالفاظه وقال
في سادس نافلة الاسفار انما يحتاج الكثرة الى ان يفهم لها انها من الوحدة لانها معلولة للوحدة في انها
اي في جوهريتها معلولة لتقومها بالفيه وقال في حادي عشر اولى طبيعيات الاسفار الفاعل والقابل كانهما
مبدأ ان غير قريبين من المركب المعلول فان الفاعل انما يكون مهيئا للمادة فيكون سببا لايجاد المادة
القريبة من المعلول الاسبق فيكون سببا لايجاد الصورة فيكون سببا لايجاد والصورة
والفاعل سبب لتفعيل له انه فاعل وسبب لصورة والمادة بسبب وكونهما يفعل على المركب فالمادة
بين الشيء البسيط والصورة ولا واسطة بينهما وبين الشيء على ما علمت على انهما جزءان المقومان بلا واسطة
وان اختلف تقوم كل منهما فكان من العلة الفاعلية التي هي ذاك انتهى كلامه ومعناه لم يكن وجود المركب
انما سبل الى اضافتها اياه كم لتعيض وجود الاجزاء بالكسر التي هي حيثية العقل لتقوم حقيقة المقومة على
مقيضة يستتبع ايجاد الاجزاء بالكسر وجود المركب الذي هو الاجزاء من حيث طرف المتكلف
فيحق من حيث الى العقل القدر من العقول ايجاد اولا هو الاجزاء بالكسر ثم هو الاجزاء الذي هو المركب
لا بالتبعية الى ايجاد المستتبع الى ايجاد الاجزاء بالكسر فالعقول الموجدة للمركب انما ايجاد اولا للاجزاء
بالكسر ثم نفس المركب على الاستتباع اللازم بالضرورة وليس معناه العبث بالهو ظاهر اللفظ

اللفظ ان العقول الفاعلة لوجود الاجزاء ثم الاجزاء لوجود المركب كيف وقد اشكل بانه باطل بذلك في قوله بل هما علة على
انهما جزءان المقومان بلا واسطة وبين الشيئين الصريح والذهن القرار الاجزاء مفروغ من اعتبارها
في حقيقة المركب حين بازاء لم يعتبر استناده الى العلة الفاعلية فاذن هي في مرتبة المستند وبين الاجزاء
الموجودة في جانب العقلي فلا نظير فانا قد اوضحنا الفرق المبين بما سبق فجعل لتسبيل الى ايجاد الاجزاء
المجعول التسبيع نفس الماهية فيلزم فيها بعين ذلك الابداع لكون موجودة صالحة لان تمتنع منها الموجودية
اذ ليست الموجودية الا حكاية نفس الماهية المجعولة المقررة لا ان تمتنع نفسها ثم هي تقتضي لكون موجودة
على لكون واسطة في التاثير كيف يعقل لكون الماهية مؤثرة في وجود نفسها فليتفكر **وبعض** فاذن الشيء
المزدوج الذات من اجزاء موثقة انما افتقاره الى ما هو جزء له انه وكسب جوهر ماهيته واما الافتقار الى
ما هو خارج عن قوام حقيقته فيجب افتقار جزءه فانما جزء له الجزء من نفس جوهر الذات المزدوجة فانما هي جزء
له المؤثر وله كل علة صادرة عن قوام الذات انتهى بالفاظه جاء جزءا والاجزاء بالكسر والى جزء له جزء
لنفس الذات ولكن من حيث انه ذات الجزء وليس من حيث الاجزاء في قوام الذات الحقيقية وقد يعرض لكل
المادة والصورة لكن يكون علة بواسطة ولغو واسطة معين وجهين كثيرين العلتين السببين لا القرب
واحد من فرعي العلة اما المادة فاذا كان المركب ليس له قابل صفة وكانت الصورة له التي تكفي بسم
الصورة بل هيئة عرضية في كون المادة مقومة له لذلك العوض الذي يقوم منه الصنف بما هو صنف فيكون
علة من سبيل الصورة وللعلة من سبيل التالف لكنهما من حيث هي مادة جزء المركب علة مادة بلا واسطة
منهما كسبب التقوم والتالف واما الصورة فاذا كانت صورة حقيقية اي مقومة الجوهر وكانت بعض
وجود المادة بالفعل والمادة علة لتبعية المركب فيكون علة من سبيل الصورة وللعلة المركب من سبيل التالف
لكنهما من حيث صورة جزءان من المركب وعلة صورة بلا واسطة منهما **وبعض** ان هناك مشكلا
معضلا وهو انه لا يسع في الشرع الجعلي ما هو الموجود آخر وراء الموجودات التي هي الاجزاء بالكسر فيكون
له وجود مكتسب بالذات كالاجزاء بالكسر فكذلك وكل كيف فانه عدم نفسه بما هو من حيث نفسه
حكم بتبعية للاجزاء لا يمتنع ذلك العدم بعلة منه جعلية موجودا بالعرض بل بالذات حتى يحقق وجوده الواجب
من بقاء العلة فاذن المجعول هو الجزء مع وجوده اما اذا امتنع عدم نفسه من حيث نفسه مع عزل النظر
عن علة الاجزاء من علة وعلته الموجبة اياه كيف لا يكون له استناده بالذات الى علته وراء استناده الى الاجزاء

تعقل

ومن الامور المعتبرة ما جانب العقول كما اليك ان
الاجتماع الى الله خير المستند اليه

قوله فان قلت قد ظهر مما ذكرنا ان عدم المجموع عند وجود الاجزاء المستلزم لانتفاء خصوصه عند وجود الاجزاء يكون وجوبيا فيظهر ان ذات الشيء ضرورة ان يتحقق اصل الشيء في
النفس ان اراد قوة وجوب الكل فيظهر ان الجواب ان يكون عدم المجموع عند وجود الاجزاء بمرتبة عدم المجموع عند وجود الاجزاء مع وجوب رفع عدم المجموع
عند وجود الاجزاء لا يعني ان يكون وجود المجموع عند وجود الاجزاء وجوبيا لذات الاجزاء بل الاول ان عدم الشيء لذاته حصل لان رفع لكن يكون رفع
عدم الاجزاء ورفع عدم المجموع عند وجود الاجزاء اما رفع عدم المجموع او رفع وجود الاجزاء او رفع الاول يكون وجوده مع وجود الاجزاء اي لا يكون عدم مع
عدم الاجزاء ورفع عدم المجموع عند وجود الاجزاء لا يستلزم وجود المجموع عند وجود الاجزاء بل يكون عدم المجموع عند وجود الاجزاء لا يستلزم
كون وجوده عند وجود الاجزاء وجوبيا لذات الاجزاء وجوبيا لذات الاجزاء لا يستلزم كون وجوده عند وجود الاجزاء لا يستلزم كون وجوده عند وجود الاجزاء لا يستلزم
نفس ان اراد قوة عدم ان يكون معدوما مع عدم الاجزاء فان كان كذلك وجوده عدمي فيكون ممتنعا لا الفعل

فهذا الشك المعضل العويص لا سبيل حله من اصلين مبسوطين كشفهما في الافق المبين والتحقيق التر في
طبقة اصول العلم الذي فوق الطبيعة انه كما ان الممكن بالذات هو ما لا يأبى ذاته طبيعة العدم وطبيعة الوجود
لا يكون بالنظر الى ذاته جميع انحاء الوجود وجميع انحاء العدم والواجب بالذات ما يكون ذاته ابية طبيعة الوجود
بجميع انحاء الوجود والممتنع ما يكون ذاته ابية طبيعة العدم بجميع انحاء العدم فعلى هذا ان اريد بالوجود والعدم
او نحوهما من انحاء العدم بخصوصه يمتنع بالنظر الى ذات حكم من الممكنات بالذات والاول الاصل الذي عنوانه
اشكل فلانوفي وحكم بامكانه ان امكان الوجود او وجوبه بخصوصه مساوق امكان الطبيعة المرسلة او وجوبها لا
يعكس وامتناع الطبيعة المرسلة مستلزم امتناع الوجود بخصوصه ولا يعكس فاما استبانة حل الشك سبيل
ايضاحها ان يقال ان المجموع هو المجموع كما ان من الممكنات بالذات وراء الممكنات التي هي الاجزاء بالاسر الاجزاء
ان يمتنع ان يكون بنفسه طبيعة العدم كما هي طبيعة العدم وذلك ليس يصادم لكن عدم ما بخصوصه وانه
عدمه عند وجود الاجزاء بالاسر ممتنع بالنظر الى ذاته بحيث يمتنع ذاته فلا يكون وجوده حاكيا عليه لا يمتنع
فكما العدم بعلة موجبة غير نفس ذاته ليس امتناع تحقق الوجود له لا يمتنع العدم بعلة وراء نفس ذات
المعلول انما هو في العدم الحاصل بالنظر الى نفس ذاته له مطلق فان ان يكون شيطان الوهم في انه اذا كان
عدم المجموع هو المجموع عند وجود الاجزاء بالاسر ممتنع بالنظر الى نفس ذاته كان له وجوده عند وجود الاجزاء
لذاته بنفس ذاته حقيقة ان امتناع الانفصال بالنظر الى نفس الذات في فوق وجوب الاجزاء بالنظر الى نهاية
ان يكون شيطانا متعلقا لا يفيض عدم المجموع عند وجود الاجزاء بالاسر في ذلك العدم ورفعه ثم رفع
موجوده مع وجوده اذا امتناعها فاذا امتناع بالنظر الى ذاته عدمه عند وجوده كان الواجب بالنظر الى ذاته
طبيعة هذا الامر وقد تمسك في الاستدلال على ان وجوب طبيعة العدم المرسلة ليس يستلزم وجوب اي عدم
بخصوصه بل يصح امكان كل عدم بخصوصه او انشائه مع وجوب الطبيعة المرسلة فهذا برهان ذوقي وجوب
رفع عدم المجموع هو المجموع عند وجود الاجزاء بالنظر الى نفس ذات المجموع لا في امكان وجوده عند وجود
امكانا بالذات لا يحتمل من استناد وجوده عند وجود الاجزاء بالاسر ما يكون تمكنا بالذات الى علة له
موجبة اياه متعلقة لا يمتنع ما يكون بالنظر الى ذاته من انحاء العدم وطبيعة المرسلة وان كان له
مع وجود الاجزاء بالاسر ممتنعا عليه بحسب جوهر ذاته فلا يكون من هي باطل ولا نصيب من التحقيق
وتنبيه اما تنبيه فلان منقولا المتقدمة من الفاظ التفصيلي هي الحد ومجموع المقومات على التي ظ
الاجمالي هو الحد ودوال الاجمال والتفصيل من اوصاف الادراك ولا فرق بين التصورين بحسب الادراك

الادراك اصلا انما التي ظ التفصيلي كونه من الانكشاف اشد من نحو الانكشاف في التي ظ الاجمالي والانكشاف الذي
هو متعلق التي ظين وكونه الادراكين واحدا بالذات مختلف بالاعتبار والاعتبار لم يتغاير ان يحسب نفس
الامر فقط فاذن اعتبار مجموع الاجزاء اقرب واعتبار الاجزاء بالاسر فان الاجزاء بالاسر غير الكل
الاول اي بالذات وغير مجموع الاجزاء المتوقف لاعتبار التعقل والتالف بالاعتبار واما المعروض والعارض
حيث قال في اعتبار ذاتي يعني الذهن وهو طابع عاقل بسبيل والاجزاء بالاسر هي النقطة المتوقف
مجموع الاجزاء هو المتأخر المتقوم المتالف فالاجزاء بالاسر تفصيل لجوهر الاجزاء وعلة
لتمام كشف بحسب التصور وكمال تميزه بحسب التقوم والتالف وهو الضابط لشروط التحول
لبيان الكرة على الاطلاق في تحقيق الاستبانة بما لا جزء صوري كما يوهم بعض من تتبع من المتقدمين
ولا يستلزم الاجزاء الاولية والصورية بالاسر فيما لا جزء صوري في منزلة الاجزاء بالاسر فيما
تقومه بالاجزاء الاولية لا غير كما الامر في كل من انواع الحد والتالف من نفس الوقت انقطاع من ذلك
جزء صوري اصلا فلنعرف ليتبين **وتنبيه** قولنا متغير بكار الراسخين لا الاجمال والتفصيل في مجموع
الاجزاء والاجزاء بالاسر كما بين الحدود والحد كون مختلفا لا يدرك الادراك من غير اختلاف مناك في
الادراك اصلا انما العين فيه بالادراك والادراك العقل والمعلوم بحد متباينتين الثانية المتباينة المختلفة
بالذات وهو الصورة العقلية الذهنية المنطبعة في النفس وهو والصورة الذي هو شيء حقيقة العلم بحسب نفس
جوهر الذهنية لا بمعنى الانكشاف المصدري والامر المنكشف ولا بمعنى الادراك لنفس العاقلة
التي هي القسم العقلي للتصور والتصديق ومتعلق تلك هي الذي هو الصورة العقلية الذهنية
الانطباعية فالصورة العقلية المنطبعة في النفس على ما يشتمل على جوهر حقيقة المعلوم ومعلوم بالقياس
الى العلم المتعلق بها واعني به الادراكية المختلفة في صورتي العلم التصور والعلم التصديقي بالنوع
فاذن الصورة الذهنية المرتسمة في النفس علم ومعلوم باعتبارين واما بمعنى حيث نقول العلم والمعلوم
متحدان بالذات اعتباران لا يغيب وهي واحدة في العلم الاجمالي والمتكثرة في العلم التفصيلي فاما المعلوم بمعنى
جوهر حقيقة المعلوم الذي هو الصورة العقلية فيختلف في صورتي الاجمال والتفصيل اصلا والمعلوم بالذات
المنكشف بالقصد الاول هو الصورة الذهنية والمعلوم بالعرض المنكشف بالقصد الثاني هو الشيء المعين
فليتبين ولا تخبط **ومضة** هل انت لم تستقم فلك فيقر تعقلك وستبين تركك لما قد اقر عند العقل
في مقارنة ان كل ممكن محفوف بوجوبين سابق ولاحق وكلاهما وجوب بالغير لا من مقارنة الذات ولا يعقل من مبنى الشيء

والوجود حيث وكل طرفي الايجاب والسلب الموصوف بالوجوب ثبات نفس الذات بالوجوب الذي
الذات انه بالاختيار والقدرة والوجود والكمال والسبق والملك الكريم ذات الموضوع بشرط الاتصاف
بالحمل والشرط انتفاء هذا الاصل مع ثبات الامر فيتميز التكلفين بالاولية العوارض الوجوبية على حرف
من الرجحية والامر حسين التسيل عنده جوهر الحق وانما الحقيقة وكن فيه اثبات بالقول المشبع فيه اثبات
رسطين الخلق والوفيا حقوق السبط باذن الله العزيز العليم على سلطانه في الاتي المنبس في النوع
والتحقيق لكيف عال في تحرير التحقيق بيانك على التفصيل مستوفى في منتهاه فاضبط الامر السابق على
نمط الاجمال فعلى هذا السبيل الكم فاقصد فاوقف وجب فعل تقرره وجد فوجب

وصف

الم تسمعوا تقولون تطبيع مفهوم التقدم والتاخر الذي يجمع جميع الانواع بالاشتراك المعنوي وكيف يطلق
التواطؤ بل على سبيل التشكيك هو ان يعني ما من المعاني او شانا ما من الشيوع يجتمعان فيه بالاولية
هو حاصل لاحدهما الا وقد حصل للاخر ويكون هو حاصلا لذلك الاخر وليس هو كذلك بل لذا قد الاعلى
المشترك يعم الانواع السبعة على سبيل التشكيك وملاك الامر في كل نوع هو المعنى الذي فيه التقدم والتاخر
فيشترك فيه بمعنى ان منه ما يكون بعينه ليس للاخر وما منه للاخر فهو اليه لهذا يجب كون ما اتصف
والاخر متاخرا وذلك العلي المشترك فيه ملاكا للتقدم والتاخر في التقدم بالرتبة مثلا وفي جزء التقدم
الكائن على الامر السابق الرتبة على سبيل الجزء والتقدم بالطبع او بالوضع او بالقوة والبعد منه فالاول
على المبدا الحق وتقدم والاخر منه متاخر فالتقدم الزماني وذلك المبدا حيث ليس عليه المتاخر والتاخر
ليس عليه الاول كيف التقدم وفي التقدم بالرتبة المعنى المعقول كالمبدا الحق ويكون منه تقدم ما ليس لمتاخر
وليس لمتاخر منه الا التقدم خاصة التقدم كالمرئيس في الاعتبار ما ليس منه لمرئوس الا تقدمه خاصة
بالرئيس لست اقول الرئيس الاعتبار يقع للرئيس وليس للمرئوس وانما يقع للمرئوس حين وقع الرئيس فيتوقف
الرئيس كما قال الشريك في الكتاب الشفاء فانه لذلك اخراج لامر التقدم بالرتبة والحق له التقدم بالذات
لذلك الامر في التقدم بالرتبة الاختلاف في المعنى المعقول كالمبدا الحق وما لكمال والنقص والشدة والضعف
والزيادة والنقصان كالملك في التقدم بالرتبة الاختلاف في السبعة الرتبية على المبدا الحق وبالبعد الزمني
منه لعينا اعتبار السبق بالشرف بحيث ان السابق على المسبوق بحسب الفضائل بل لو كان بعينه غير النقص كما
اعترف في الفضائل بالطبع في العقليات كما في الانواع المتنازلة الى النوع الاسفل والاجناس المتصاعدة
الى الجنس الاقصى وكذلك المراتب الرتبية من سلسلة المبدا والعود واما بالوضع طبقا في طبقات كرات العالم

قوله فاوجب وجب كلاهما واحد الدرى بالغير بالمنتهى الى الواجب لذاته المعلول وهما الوجوب لذاته الى التقرر فاطلب سبعة

قدم الدهر قدم زمانية قدم الزمانية قدم الحركة قدم الطبيعة قدم العلية

قال المصنف مولانا قدس سره في حاشية الشفاء ان الذات الواجب ان لم يكن ذاتا لكن يجب ان يكون عين الماهية وكونه عين الماهية ذاتا جوهر ذات الشيء
والماهية التي هي الذات فان انتفى جوهر الذات فان انتفى ما يعقل عليه ان هو استفاد الهوية الى ان كان مراتب الذات
المعتبرة في جوهر ذات المعلول الفرق بينهما بالنظر الى استفادة الماهية من الماهية وانتفاء جوهر المعلول في ذاته وانه وهو مثل
ليس يتحقق بانتفائه فظ ذاته الماهية ولا يستفيد منه لكن استفاده المعلول عن الماهية التي هو ذاته وهو ذات كما حصلت الحقائق وغيره من
كتبنا الحكمية وشرحنا الحكمية

على الحيثيات في جنبي الفوق والتحت من المركز الى المحيط ومن المحيط الى المركز او جعل كما في التقدم المكاني بالنسبة
الى موضع المحراب واما بالفرض كما في الاختلاف بالقرب والبعد بين الامر المفروض في الزمان او جعل مبدا احدهما
محدودا الى النسبة الرتبية والتقدم والتاخر بالرتبة يقتضيان بالتبدل اذ النسبة الى المحمول مبدا احدهما محدودا
للتعرف **وسيقف** فاذن قد تبين اختلاف الانواع العقلية والبعدية بحسب اختلاف المعنى الذي فيه التقدم والتاخر
واختلاف الملاك فيه فاعلم ان تميز الانواع بالتسبق فيه بحسب اختلاف النسبة الرتبية على الامر المفروض مبدا
محدودا وليس هو الا نوعا واحدا هو التقدم بالرتبة لا غير ومنها ما بالتسبق فيه بحسب اختلاف الاول والاخر
في المعنى الذي هو التقدم والتاخر بالزيادة والنقصان والاحقية والاحقية وهو ايضا ليس الا نوعا
واحدا هو التقدم بالشرف ومنها ما بالقبلية فيه بحسب الانفكاك والانفراد من القبل والبعدي وطرف
الوجود وعلى الحصول وكلف البعد من القبل في ذلك الطرف بحسب خصوص المرتبة العقلية ولكن
من مراتب نفس الامر وذلك نوعان فحصلت هما التقدم الزماني والتقدم السرمدي وسيبين ذلك بل
فيما بين ذي قبل ان الله العزيز العليم وهذه الانواع الاربعة ليست هي باعتبار العلاقة الذاتية الارتباطية
بين السابق والمسبوق بالافتقار والاستناد اصلا ومنها ما بحسب البعد والذاتية الارتباطية بين
القبل والبعد بالافتقار والاستناد والتقدم والتاخر فيه بالاثر اذ التعلق في التقرر والوجود
ولكن لا في من الواقع بل في خصوص المرتبة العقلية واعني بها مرتبة ذات التقدم ومرتبة ذات التاخر وليس
هو الا التقدم الذاتي وذلك الانواع عينه التقدم بالطبع والتقدم بالمرتبة والتقدم بالعلية ليست فيه
عارضة فحققنا لك مرتبة الوجود ومرتبة عارضة امر الوجوب وهو ملاك الوجود والتقرر ومرتبة معروضه
اعني نفس الماهية وتقررها وتجوهرها منفصلة متغايرة ومراتب مرتبة مختلفة بالاعتبارات بحسب نفس الامر
بتة فاذا كانت كل واحدة منها مراتب الذات فانية التقدم والتاخر تحققت هو الانواع عينه
فلا تكون من الجاهلين **وسيقف** فاذن المعنى الذي فيه التقدم بالطبع بحسب الخارج منشؤه الوجود
في الاعيان وكثرة بحسب الاعيان وحاق الخارج فانه التقدم بالطبع بحسب الخارج ليس في العينية
بالوجود في حاق الخارج بل انما بحسب المرتبة العقلية بالنظر الى الخارج فالتاخر بالطبع لا يكون له الوجود
العيني في مرتبة ذاته العينية الا والتقدم بالطبع موجود بالوجود العيني بالفعل في تلك المرتبة والتقدم
بالطبع يكون له الوجود العيني في مرتبة ذاته العينية والتاخر بالطبع ليس موجودا بالفعل في تلك المرتبة والعلة
كم موجودة في مرتبة ذات المعلول بخلاف المعلول فانه لا يكون موجودا في مرتبة ذات العلة بعينه وفي

قوله بمعنى الواقع

قوله لعدم الرتبة بالشرف بالاعلى والاسفل

قوله بل لو كان بعينه غير النقص

قوله اما بالطبع متعلق قوله الاحقية في النسبة الرتبية

قوله بل انما بحسب الاعتبار العقلية بالنظر الى الخارج والتقدم ان كان الى الخارج فالتقدم في الخارج

وفي التقدم بالمية اما المعنى الذي في التقدم بالعلية والتقوم والجوهر والعلية لا يكسب حاق الواقع
او ليس هو بالمعنى المتجسب بل يكسب المرتبة العقلية قال فحينئذ بالمية يكون التقدم المفهوم المرتبة
لا يحوي مرتبة تسمية بالفعل بخلاف المتقدم تقدما بالمية فان المية التي لا تكون مقومة جوهرية بالفعل
في مرتبة مهية واما التقدم بالعلية فالمعنى الذي يكسب التقدم فيه هو وجوب التقرر ووجوب الوجود لا يكسبان
الواقع قال العلية يكسب الواقع العلية التي تكون جوهر ذات المتأخر بالمعلولية معتبرة فيه بل يكسب المرتبة العقلية
فالمتقدم بالعلية لا وجوب التقرر والوجود في مرتبة ذات المتأخر بالمعلولية بخلاف المتأخر بالمعلولية وليس
له الوجوب في مرتبة ذات المتقدم بالعلية وذلك لانه لو وجب يصل الى ذات المتأخر بالمعلولية مرتبة ذات
المتقدم بالعلية ولا يصل الى ذات المتقدم بالعلية مرتبة ذات المتأخر بالمعلولية فالمتقدم بالعلية يمتنع تقدمه
المعين لوجوب التقرر والوجود في حاق الواقع المية المتسوية التي لا ذاتها في حصول الوجوب
بحسب المرتبة العقلية لا يعقل العقل فهذا هو القول المستوى الصحيح في هذه المسئلة وما هذا ذكره سيأتي
الاقاويل فيه تتمة وينبغي انما التقدم بالطبع يعتبر مطلق العلة الصدورية التي هي سوى العلة الفاعلية
من المتمات والمتممات كالشرائط والمعدات والمخصصات والاعراض واما العلة الفاعلية الغير التامة بحسب ذاتها
فاعلية جوهر المية ومفيضة وجوده فهي متقدمة لا محالة من التقدم تقدما بالطبع بحسب الوجود وتقدما بالمية
بحسب التقرر كليهما في المرتبة العقلية يجب الوقوع في الخارج وكذلك اجزاء المركب من المواد والصور
جوهر بالذات جوهر المية اعني الاجناس والفصول بل هي اجزاء الحد والمحدود في حاق التعين والابهام لها
الحوالة من التقدم اي بالمية بحسب مرتبة التقوم والتجوهر وبالطبع بحسب مرتبة الوجود لا من حيث انها
تمام الفاعل ومن حيث العلة الصدورية فان ذلك وهم باطل قد عرفت ذلك بطلانه بل من حيث ان ذاته المركب
بالجاد اجزائه وابداع المية بابداع جوهرها فالعقل يحكم بعد التحليل بان الصادر من الحق اولا وجود
الاجزاء على الاستتباع لوجود المركب بجوهرها على الاستتباع لجوهر المية ثم الصورة الجوهرية في المركب
الموجودة من تمام العلة الصدورية بل ذاته والموضوع في المركبات الصنفية من تمامات علة الصدورية بالعوض
ما قد عرفت فاما التقدم بالعلية فليس هو الفاعل التام المستجمع لشرائط الحصول وشرائط الافاضة
اذ يكسب لزم المجعولية معنى في حاق الواقع العلية التي تحملها جوهر ذات المجعول وله التقدم على ذات المجعول
في وجوب الوجود الحاصل في حاق الواقع ولكن يكسب المرتبة العقلية بالنظر الى ذاته وذات المجعول وهذا هو حقيقة
طباع التقدم بالعلية وليس غير الفاعل التام على هذا السبيل اذ لا يستوجب عدة المية في حاق الواقع

الواقع البتة وان كان ليس مية تامة فقد يستحب اذن التقدم بالذات وهو بالمية العقلية الخاصة
لتقدم المشترك بين ما بالطبع وما بالمية وما بالعلية فهذا هو الاصطلاح الشائع وهو تحري بالاعتبار
وربما اعتبر المشترك في الرتبة اصطلاحا اخر في الطبق والاسماء فيقال بحسب الوجود وما بحسب المية فرق بين
ما بالطبع ولفظ التقدم بالطبع لتقدم المشترك بين الفرق وتسميته الذي بالعلية قال في التعليقات
تعليق التقدم على الثلاثة بالطبع هو ما يكون علة تحقق مرتبة شيء الواحد على الاثنين بالمية وخطوط
المثلث علة لمركزه مثلثا واجزاء الحجر علة لكونه حجرا فهو واما التقدم بالعلية فهو ان يكون علة لوجوده لا
لمية الشيء بل لانيته كزيد انما يكون موجودا والتقدم قد يكون تقدما في الوجود كتقدم الواحد
على الاثنين وقد يكون في المفهوم كتقدم الجوهر على الوضع في حمل مفهوم الموجود عليهما وقال التلويح في التحصيل
واما التقدم بالطبع فكتقدم الواحد على الاثنين والخطوط على المثلث فانه مع رفع الخطوط يرتفع المثلث
ولا يرتفع الخطوط مع رفع المثلث والاعتبار فيه التقدم هو في المية دون الوجود والفرق بين التقدم
بالطبع وبين التقدم بالعلية ان التقدم بالطبع ما لا يكون وجود المتقدم علة لوجود المتأخر فاما التقدم
بالعلية فكما انه متقدم بالوجود فكذلك بوجوده فلا يكسب المتأخر انتهى ومنك اصطلاح اخر فانك تشير عليه
المشترك في قاطيغورياس الشفاء وهو تخصيص التقدم بالذات بالتقدم بالعلية قال خاتم المحصلين شرح
الاشارات والمتأخر بالمعلولية لا يمكن ان يتقدم بالعلية من الزمانية يرتفع كل واحد منهما مع ارتفاع صاحبه
الا ان ارتفاع المعلول يكون انيا ومعلولا لا يرتفع العلة من غير عكس والمتأخر بالطبع يستلزم للمتقدم
في الوجود من غير انعكاس فانه المتقدم يمكن ان يوجد لا مع المتأخر فلا يمكن ان يوجد الا مع المتقدم
وربما يطلق المشترك بالطبع ويخص المتأخر بالمعلولية باسم المتأخر بالذات الشيخ استعملها في
قاطيغورياس الشفاء وذلك انه قال عند ذكر التقدم بالعلية وان كان يرتقي المتقدم بالطبع على التقدم
بالعلية والذات الا في ذات الكل فقد يسمى المشترك متأخرا بالذات انتهى قوله وقال في نقد المحصل الجنس
متقدم على نوعه لا لكون جزءا له ليكون تقدمه عليه تقدما بالطبع اذ هو حيث انه جزء له يحمل عليه كما
جنسا والجنس يحمل على نوعه ولا لكونه علة ماهية له وهو ظ ولا لكون كل منهما ركنا ماهية ولا فرد مقومة
او جنسية جنس الشيء ليس بجزء ولا يكون نوعا جنس ولا لكونه ماخوذا في نوعه فهو لكونه ماخوذا في الوجود
ويعقل ولزم لوجوده ويعقل النوع المعين فتقدم العام على الخاص مع الزوم التقدم سوى الجنس والنوع
انتهى كلامه قلت لم يوجد نوع اخر سوى الجنس والنوع ولزمهما ان التقدم بالمية بحسب المرتبة العقلية

من التعليل في ظاهر التعين والابهام فلا يتكلف

مبحث اعتمد شيخ الاشراق يقول في الطارات مستثنا
ليشتبك في الذات بالكلية والتقوم في نفس جوهر الماهية بهذه العناية ثم اذا تبين ان الوجود من الامور
الاعتبارية ولا تقدم العلة على معلولها الا بماهيتها فجوهر المعلول طل لجوهر العلة والعلة جوهر بها اقدم
من جوهر المعلول وكل الاشتراك فيه العلة والمعلول ما في المعلول استفاد من العلة وهو كظل لها هو الحقيقة
لكيف ساوا ما في الجوهرية اي الوجود اما ذهني فليس التقدم الا بالماهية فتقدم جوهرية العلة على جوهرية المعلول
وهو مذهب الفلاطن والاقدمين وهم يجوزون الكون نفس اقول واقوى من نفس جوهرها اسمى كلا
ولكن نقول التقدم بالماهية انما يصح في العلة الفاعلية دون سائر العلل فالمعلول انما هو ظل ما هو فاعل له
وفاعل ماهيته وليس هو ظل الشروط والمعدات مثلا كون الوجود من الاعتبارات الا ترى انه يكمل التقدم
الذات بحسب مرتبة موجودها المشروط المتاخرة عن مرتبة جوهر الذات وهي المرتبة المقدمة على الوجود المشروع
فالمقدم بالماهية ليس بدليل انما اللازم كمثل كون من التقدم بالعلية على بالماهية بحسب مرتبة جوهر الذات
وبالطبع بحسب مرتبة الوجود المشروع اخيرا واما مذهب الفلاطن والاقدمين باثبات التقدم بالماهية الفقه
لارجاع التقدم بالطبع على التقدم بالماهية ورد ساد الشائية ومعلوم انه مطبوق على اثبات التقدم بالماهية
وكانه ليس بسبع العقل الصريح والا من الفراء استكثارا في شيوع جوهر الماهية وجاعل واثباتها بالقياس
على مجعولة وفي جوهرية الماهية بالقياس اليها وفي مرتبة فعلية الماهية بالقياس على الوجود وفي نفس الماهية بالقياس
على لوازمها وفيما على الماهية ذاتها في مرتبة جوهرها بالقياس على بالمجعولية وانما يكون نفس اقول واقوى
من نفس في حقيقة النفسية وكون العقل اتم جوهرية من النفس مثلا فانما ينشاء من عدم التعقل بالبرهان
البين بين الجوهر والجوهرية والبين الاثنينية في الطبيعة المشتركة والاثنينية بحسب كمالية الحقيقة الغير المشتركة
فجوهر الجوهر الماهية البسيط المستقلة فيما لا عاقل بغيرها الحقيقية المنهية وجوهرية هذه الكرة المستعينة
العقل لكون ثبوت الذاتي لها هو ذاتي له غير مستند لا عاقلة اصلا باجماع العقلاء وكل جوهر الانسان
ماهية البسيط اي صيرورة نفسه وجوهرية ماهية المركبة اي صيرورته انسانا فاذا التقدم جوهر جوهر على جوهر
انسان مرتبة الانسان تقدما بالماهية كانه متعاد وذلك تقدمه عليه بحسب الماهية البسيط فانما بحسب الماهية المركبة
فاذا الماهية بسيطا سواء كانت او مقولة الجوهر ماهية مقومة غير قابلة في شيء لا تشتبك فيها الصلاة والجوهر
اتم جوهرية من جوهر على انما الجواهر الاولى اول واقدم من الجواهر الثانية في الجوهرية والوجود وفي الجوهرية
ورتبة حقيقة جوهرية هي حقيقة كاملة تامة تجب انتهائها حده بالقياس الى حقيقة اخرى ناقصة جوهرية كالعقل

كالعقل بالنسبة الى الهيولى والانسان بالنسبة الى الفرس لا في طباع الجوهرية الذاتية المشتركة والفصل
القول في الفرق بين الجوهر والجوهرية كمن في كتاب القدسيات وشرحنا في بارز نفيس وقال الفلاطن
من التقدم **مبحث** العلة تقول اوليس اذا تقدم شيء شيئا بالوجود وتقدم الوجود عليه بالوجود فالوجود
كيفية الوجود والشيء ما يجب لما يوجد به وكذا اذا تقدم علة بوجوب الوجود وتقدم الوجود بالوجوب فالوجود
تقدما معا فيه التقدم من التقدم بالطبع ومن التقدم بالعلية جميعا فيك لكن ليس لهما تقدما بالطبع بالاول
متاخرا بالطبع وجوب وجود واصلا شيء يعتبر او خالي عليك التقدم اوليس له مذهب الاعتبار استثنا
لا على ما يوجبه انما وجوب الوجود ليس متاخرا بالمعلولية بما هو متاخر بالمعلولية اذ هو المستند الى العلة التامة لوجوبه
ولذلك كان وجود المتقدم بالعلية وارتفاعه السبب الموجب لوجود المتاخر بالمعلولية وارتفاعه
وجود المتقدم في متن الواقع البتة ووجود المتاخر بالمعلولية وارتفاعه ايضا وجود المتقدم بالعلية وارتفاعه
في حاق الواقع البتة فظهر هناك جعل وجوب الوجود ما فيه التقدم من المرتبة العقلية لان التقدم بالعلية
لا غير فان قلت اليس يوجد القوة بحسب وجود المركب بالفعل وباعتبار الفصل يتم كمال
الماهية فتنفصل ولكن بالقوة الاخرى والفصل اخير الجوهرية لا بالقوة متقدمة
بالطبع والفصل متقدم بالماهية **مبحث** فان اقتل بك الشك وانما ناص عليك الامر في الفصل
يحمل على النوع حملا بالذات اقد اقرع ما فيه اقترن مقارنة لفصول الانواع على الاطلاق مفهومات
المشتقات وليست به اقل من شرح القول التي هي كمت الجنسين الاقصيين الجوهر والعرض فحوالا
بتة فان يلزم التركيب الانواع الجوهرية كالانسان والفرس فابقى في مرتبة تهتها عن مقولة الجوهر وكذلك
الانواع العرضية من مقولة العرض فاستمع لما تتلوه عليك وهو ان الفصل المنطقي مطلقا هو المشتق
كالناطق والحساس وقابل الانقسام والمنفصل وكذلك العرضيات هي المشتق كالكاتب والضاحك
ومفهوم المشتق ذات ما منتسبة بالمبادي الاشتقاق على ان تعتبر الاضافة ذلك على شاكلة
التقييد لا على سبيل القيد فمفهوم الناطق مثلا وهو فصل الانسان ذات ما منتسبة حقيقتها النطق اي
ادراك الكليات على ان تعتبر الاضافة النطق على انها تقييد لا على انها قيد والفصل الاخير جنس كالجوهرية
النوعي الجنس وليس هو الاخير الذي هو صيت النوع المحصل واعتبارا ما تعتبر الاعتبارات المختلفة في طبيعة الجنس
او هو في تطبيقه وحدة منتسبة بالقياس الى الفصول والانواع التي هو في الوجود ممتنعا في الفصل

انما يحمل على النوع حملا بالذات لا بين سبيل الماهية بل سبيل الاثرية فاذن الفصل ليس هو ماهية منفصلة وانما هو
اعتبار في جوهر الماهية ان صح بان الماهية واعتبارها اعتبار جوهر الحقيقة بحيث الاثرية لا بحسب الاثرية والتي تقال
يدخل في المقولة بما هو جوهر ماهية لا بما هو اثرية جهة يكون الفصل محمولا على النوع حملا بالذات لا بين سبيل ما هو بل
سبيل اي شيء هو في جوهر ماهيته ليس يستلزم وقوع النوع في مقولة ما بين المقولات فذلك الاثرية ولا
عدم كونه فذلك الاثرية في مقولة اصلا بل وعدم كونه بحسب ماهيته في مقولة الجوهر مثلا ثم ان الذاتي اخص من مقولة
بالذات هو كل ما يكون حقيقة المقول ما ثم اصلا فاخذ في فصل لقد اخذ جنسية فالمقومات ما يرد لفصول الانواع
مطلقا خاصة جنس هو المقولات لا يستهما المقولات بجنس الاقصى بل يستوفيهم مراتب الى التوسيط في الماهية
كما قال في قاطيغورياس انه فلنثبت **ومنه** فلنكن منك اذا بين القاطيغورياس العقلية والمواد بين
البراهين لوازم الماهيات المتنوعة لانها منها في حاق الواقع وهي تجري مقررة وانما يحاول
التقرر في لوازم الوجود على اقرب شيء فقرب منها لوازم الماهية على الاصطلاح الثاني القاصر
وهي نهوت وراء جوهر الماهية وراء جوهر ماهيتها بل حفظ الماهية بها نفس جوهر الماهية بما هي في مرتبة مطلق
التقرر كالزوجية لاربعة وذو الزوجية للستة ومن جعل هناك لمطلق الوجود بين قسطاس الاقتصاد
في العقيدة والاقتصاد كالتي يرسطو المقدمين فليس بقية الفرق بين لوازم الماهية ولوازم الوجود وضرب
ثان منها لوازم الماهية في مرتبة نفس جوهرها من حيث هي لا من حيث هي مفيض من خارج والاول اقتضاء
من جوهر الماهية كالطبيعة الامكان الذاتي ومعلولها الذي هو الاحتياج الى الفاعل لجوهر ماهيته لكن بالذات
فانه وان كان من العوارض لا من جوهر جوهر الماهية لكنه متحقق الذات وتحققها في كون نفس الماهية
نفسه لا يستفيد منها لا بعلة وراء الماهية ولا بعلة من جهة الماهية والشرح في ذلك انه لا حقيقة لمفهوم الامكان
بالذات الا سلب كل من الذات المتقررة بحيث نفس ماهيتها من حيث هي هي ما هي مقررة من غير اعتبار
سلب بسيطا فهو سلب بسيط لا يطرقين ولكن في تقرره وليس لا في انتفاء وليس انه لذلك كان هو مفهوم
انتزاعي بالعدم والسلب البسيط بما هو سلب بسيط ليس معقول صدق تحقيق ولا ما يقتضي ولا ما
مقصد اذ انتفاء كون المفهوم المسلوب ثابتا بحسب نفس جوهر الماهية بما هي هي بل من حيث مقدار الاستحالة
العقلية فلا كان وجوب التقرر ووجوب الوجود ولنفسه فاذن تقدم نفس الماهية على هذا العوارض
وتقدم هذه العوارض على سائر العوارض الاخرى من حيث التقدم بالماهية من هناك يستبين بين السبب
الرابع

العوارض

وضرب ثالث منها لوازم تتبع لنفس الماهية المتقررة عنها ولكن لا بحسب نفس جوهر الماهية

السبب الثاني

السبب الوجود في حد ذات الذي سبق بالماهية فلا يكون من الفاضل **ومنه** لقد بلغ نظر الرئيس
في الرياسة كنه الحق في هذا القياس فتبين الامر كما حققناه في مواضع من الشفاء وقال في الاشارات
في النمط الرابع اشارة فذلك يكون ماهية الشيء بصفته ولا يكون صفة له سبب لصفة اخرى مثل الفصل
على صفة ولكن لا يكون الصفة التي الوجود ولكنه اتفاقي سبب ماهية تالي لسبب الوجود والوجوب
اخر مرتبة السبب متقدم في الوجود ولا متقدم بالوجود قبل الوجود وقوله السبب متقدم بالوجود معناه
السبب مخلوط بالوجود في مرتبة السببية لا وجود ولزم الكثير الوجود وانما فيها هو السبب هو نفس الماهية المتقررة
لان الوجود حكاية التقرر ومطابقة الحكاية منه هو نفس مرتبة التقرر فهو اول ما ينتزع من الماهية المتقررة فلا يجب
لا يكون هو من لوازم المقتضاة لنفس الماهية كما لوازم الماهية على الاصطلاح الثاني لم تكن شيئا
يعتري غير المتهر وهو ان كون نفس الماهية سببا لوازمها يستلزم ان يكون الشيء البسيط فاعلا وفاعلا
وهو محال لانه الفعل نسبة الوجوب والقبول نسبة الامكان وذلك يمنع من الخلط بين الشركة
الخلط وقد وقع اولا لصاحب الاشراق والمطارحات تنبيه على الذهول عنه فانه المحصلين من
وهي دقيق المتهر لا يعرب عنه لفظ القول والفعل يطلقان في الاصطلاح الثاني على حالين
فتنه وما يجب السببية بالجواز دون الوجوب اما هو القول المعنى القوة الاستعدادية لا الفاعلية
بمعنى كون الشيء موصوفا بصفة من الصفات ولو كان في اقتضاء جوهر الذات وقد يحمل من كلام المعلم
في الرياسة كل منهما في تعليقاته بعبارة واحدة وذكر ان البسيط عنه وفيه واحد ولكن قد يحمل
السبيل في كتاب الايماء والتنزيه وفي كتاب قوم ان الايمان بان الذي يحتاج على نفسها القاعدة
فتبصر ومنه ما سهل لك ان كان قوما على تلك ان تشتق بالعقل المضاف متحقق
النفس ان الوجود والعقل المشترك بين جميع الوجودات ليس الذاتي لحقيقة الواجب زائد على الماهية
الممكنة فالقيوم الواجب الذات اقل ذكره ما يشتهر بين الماهية والماهية الممكنة ماهية وزائد الماهية ليس
بتقسيم الى جزء الذاتي من النوع والاشتراك الوجود انما هو مقرر الذات بذاته بل نفس ذاته ليس
هو مقرر الذات انه بل بمقدار على نوع جوهر ذاته فان كان متقرر بحقيقة ذاته فهو الوجود بالذات
وان كان متقرر الذات ليس ذاته بل بمقدار فهو الممكن بالماهية وقد ذكرت ان الوجود هو نفس
الموجودية المصدرية المتقررة من الذات المتقررة ومطابقة نفس جوهر الذات فاذا كانت الذات متقررة
قال لمن تقدم الاعلى وثالث بما في الدفعة ل والقاعدة
فاعلم عال والعقد والتاثير متعقبات فان قال هو
السيد بمعقد مرجحة فاعلم والنعمة بالتصديق بحسنة
سافقد وهما لحسنة الشيء جاء لكن ذات الحق بحسب
الاعلى ان الرتبة هي ما تحقق في الكثير البسيط الذات
الوجود واذا كان تشتمل تحقيق كسب ذاته في كاط
التعقد كما ابو الرتبة الى كسب فيها
الاحتمال على حق وقد تبين
الا بالتعقيب ان تطلق ان يكون
يكون لزم الاول الحق بالتعقيد
الا الواجب الحق لا في المشتق
الحق الذي قال لا تقصد هذه هاهنا
الثالثة

قال لمن تقدم الاعلى وثالث بما في الدفعة ل والقاعدة
فاعلم عال والعقد والتاثير متعقبات فان قال هو السيد
بمعقد مرجحة فاعلم والنعمة بالتصديق بحسنة
سافقد وهما لحسنة الشيء جاء لكن ذات الحق بحسب
الاعلى ان الرتبة هي ما تحقق في الكثير البسيط الذات
الوجود واذا كان تشتمل تحقيق كسب ذاته في كاط
التعقد كما ابو الرتبة الى كسب فيها
الاحتمال على حق وقد تبين
الا بالتعقيب ان تطلق ان يكون
يكون لزم الاول الحق بالتعقيد
الا الواجب الحق لا في المشتق
الحق الذي قال لا تقصد هذه هاهنا
الثالثة

كان تبع لها في الوجودية المقدرية منها وحمل مفهوم الموجود عليها بحسب نفسها لا بحيثية تعليلية
ولا بحيثية تعليلية لكانت نسبة الوجود والموجودية اليها نسبة الحيوان الناطق والانسان الى ذات الانسان
فهذا هو معيار العينية وعلى كلها واذا كانت مقررة لا نفسها بل من فقد حامل يدعها لم يكن في تحقق انتزاع
الموجودية وحمل الموجود عليها الا بحيثية تعليلية وان كان لا يفتقر ذلك الى حيثية تقييدية وهو هو فيكون
الزيادة ومنزلتها فاذن قد اثبتت ان الوجود العيني المتأصل من حقيقة القيوم الواجب ما ذات وزاد عليه
مهية الذات الممكنة ومن سبل آخر قد تعرفت ان الوجود لا يكون من الامر الكلية على الاصطلاح الفلسفي
فاذن وجب ان يكون وجود الوجود ذاتي حاق الانسان بين ذاته ونفس حقيقته كالحقيقة الانسانية
بين ذات الانسان فلا يلزم لزوم مهيته كالزوجية للاربعة فاذن قد اثبتنا ان الوجود الاصيل الحق
حاق الانسان ومن الواضح ان مرتبة ذات القيوم الواجب الله تعالى سلطانه **فصل** الم تسمع ما
المتكلمين يقولون الخلق مفتقر ضائع لكان الزام الفقر اعلى الطبيعة الوجودية الواقعة تبع لكن يجعل
اشتى مهاجر واعمى اللاوة ولعبها ماوا وجوا عليه ابطال الابتداء والمفارقة التي امتنعها الحكماء
الحقة وانبات الهيولى بمرتبة الافلاك ولما اشتبع الانفصال عليها ولم المقارنة كما يجب ان يكون الوجود
في اشتى صحبها وابطال الكل الى الفلطونية واذا اثبت ذلك فنقول الوجود الذي طبيعته واحدة فان
كانت ضعيفة من مقارنة المهية فلكن كذلك مطلقا ولم جاز فلهما لكن موجودة تارة بمقارنة المهية لا يكون
في الطبيعة الوجودية لكن موجودة تارة وموجودة اخرى وذلك محال لا يكون الفرق فيه هذا تشكيك الذي الى
العقول لعلك تكون قد تحققت ما حققناه لك في كتاب التقديسات فنقول ايضا ان الوجود
ليس الا الوجود المقدرية المنتزعة من الموجودات ولا يتصور له فرد وسوى الحقيقة ولا تحقيق الا بالاضافة
الى الموضوع لا قبل الاضافة ومطلق انتزاعه من زاية ذات وماهية كانت وسائط ومعاني وجاء
ارتباط تلك الذات والمهية بالوجود الحق بنفس ذاته ارتباط القدرة والاستناد ولا تعيب
لخصوصية مهية ما من المهية في تصحيح انتزاع اصل حقيقة الذات بما يرى انتزاعا والانتشار
في ذلك مطلقا وانما تصحيح انتزاع الوجود منها بالاستناد الى عين الوجود الحقيقي الذي هو الوجود الحق نفس
ذاته وحقيقة الوجود هناك هو تحقق نفسه لا تحقق شيء وبين الشيء من مطلق الانتزاع فان
مبين فاذن فالزاء الوجود المطلق مطلقا نفس ذات الوجود الحق والاستناد اليه لا غير هو كما

وكل موجود وكل موجود بعينه مطابق الانتزاع على الحقيقة وكل موجود غيره فهو موجود ومفهوم
وكل القول بالتشخص فانه يتبع الوجود والتشخص مغير مطلب من هو ومطلب من ما فليس
الماية بحسب الحقيقة التي مطلب اي ما فليس لو الماية بحسب التعلق بحسبه فالوجود الحق ما يجعل
سلطانه هو التشخص بنفسه وانه وتشخصيته كل تشخيص فهو سبحانه تشخص كل تشخيص كما انه وجود كل موجود
فاذن قد استبان الفرق بين تعلق الوجود والطبائع النوعية فليتبصر **فصل** هل ذات ذو غرة
تكوينية وفطرة تستبصر فيتنظم لو تحيك العقلية بان حدوث الانسان من الامر الكبير وهو العالم الاكبر سلطانه
تخلق من الجواهر والاعضاء وآلاته واخلاطه فيما تقرر الطبيعي من السبيل التي الذي هو البرهان العقلي
يقتضي على الحقيقة ليس انه من الشرع له يكن له تقدم ذات العقل ولا سبب العقل الى علة العقل ما
ذات العقول العقول تقدما بالذات بحسب المرتبة العقلية من ذلك العقول القريبة والادنى بالمرتبة
وعليه اجماع الكل والعقل كانه وتو المعقول لا يكون موجودا في مرتبة ذات العقل الفاعلي على الوجود
يقبل له ذات المعقول من ذات العقل وانما يكون من العقل والمعقول معه من الوجود بحسب مرتبة ذات المعقول
وبحسب من الانسان لا بحسب مرتبة ذات العقل فالعالم الاكبر كما الجواز انطباعه لحاسا فيض من مرتبة ذات
الباري العقل مثل ذكر بمرتبة واذ تبين ان الوجود الاصيل في من الانسان بين مهية الباري الحق الحقيقي
فالمرتبة العقلية وحاق الوجود والعيني هناك واحد وهو وجوبية سبحانه في حاق كنه الانسان ومن خارج
الانسان هي بعينها المرتبة العقلية لانه الحق من كل جهة فالوجوبية الذاتية في حاق الانسان ومن خارج
في العالم الرحماني بمنزلة مرتبة ذات الانسان وما بمرتبة العقل مثل مرتبة سبحانه في عالم الامكان فاذن
تأخر العالم عن المرتبة العقلية لانه الحق من كل سلطانه تأخرا بالعلية وهو بعينه التأخر الانفكاكي كما سبق
بحسب وجوده سبحانه في حاق الانسان ومن خارج الانسان هي بعينها المرتبة وتقدمه على ذكر
العالم تقدما بالعلية بحسب مرتبة الذات هو بعينه التقدم الانفرادي في من الانسان وكل القول هناك في
التقدم بالعلية بل التقدم بالذات مطلقا فانه الذات من الباري الحق الاول سبحانه مطلقا سواء
كان تأخرا بالعلية التام تأخرا بالعلية بالطبع يرجع الى التأخر الانفكاكي الدهري وتقدمه على ذكره
بالذات مطلقا سواء كان تقدما بالعلية او تقدما بالعلية بالطبع يرجع الى التقدم الانفرادي الدهري
وليس يصح القياس هنالك النفس وشعاعها وما بينهما من التقدم والتأخر بالذات بحسب المرتبة العقلية

والمعنى في الوجود وجب متن الاعيان كالمتورية الالاش موراً ونفوذه الافواه فوراً
فلا قدرت ان المرتبة العقلية لذات الشمس ما هي جزء ليس نفسها هي الوجود في متن الاعيان كما هو
سبيل الامر في العالم الزوري وكذلك الامر في حركة اليد وحركة المفتاح مثلاً فحقيقتها عقلاً
لحق ولا الكون من الجاهلين ومنهم ان الهند القيان الزباني نظراً في قاموس كلينا الزوسا
والمعلمين حيث هو سوان على حقيقة الوجود بالذات لا يكون ان يكون طبيعة منفسة والا لحقيقة
وقد فصلنا القول فيه في الشفاء والنجاة والتعليقات وكنا لخصناه في كتاب التقديسات وفي كتاب
التقويمات والتصحيح بهذه العبارة وبالجملة ان نقول قولاً مرسلاً ان كل طبيعة سواء
كانت او نوعاً فان الفصل المنوع او الخاصة المشخصة المتشخصة ليس يوجد الا على ما هو
وتعيين نفس ذاتها العامة المرسلة بل انما يكون مناط تحصلها وعيارها وجودها بالفعل والوجود
بالذات هو نفس التقرر والوجود مع امتناع البطلان وعدم العدم بالنظر الى نفس المعنى
وطباع شيء المفهوم فاذن الموجودية بالفعل ثابتة امساك ثابتة نفس اللونية والانسانية
هنا وكيف يصح ان تناط بشيء من الفصول او الخصوصيات والعوارض والواجب الذات هو الشيء
المطلق وليس له وجودان بعد ماله في مرتبة ذاته بحيث يفيض معاً اذ ليس بطرا على الوجود خارج
بل هو بعينه مرتبة نفس ذاته واللون او الانسانية بعد اللونية او الانسانية وجود يستند الى علة
فاذن قد صح ان وجوب التقرر والوجود بالذات ليس يصح ان يكون طباعاً يحمل الاشتراك اصلاً
وبالجملة القيوم الواجب بالذات يجب ان يكون موجوداً بحقيقة وشخصانية ذاته لست اقول فوارم
حقيقة وعوارض ذاته والا لم يكن ماهية هي بعينها انية فليس يسوغ ان يقال انه طبيعة مرسلة
ولا انه شخص يتميز من طبيعة مرسلة ومن لوازم مخصصة شخصية بل انه نفس ذاته بمفرد وبما عرض كما
هو غير ذاته ويتبع ان كون حقيقته لغير هوية الوجود ولا بوصف كلي وطبيعة مرسلة ولا بامر خارجي
ومن طبيعة مرسلة بل هو الواجب الحق من كل وجه والاحد المطلق من كل جهة كما ليس يصح ان يكون له
محصل وشخص بعد مرتبة ذاته لان التحصل بالفعل عين مرتبة ذاته فكذلك ليس يتصور انه عرض مرتبة ذاته
لا عين وجوده في متن الاعيان عين مرتبة ذاته وهيئة ماهية وكما يفيد ذاته من جهة التميز بحقيقة عين
كل شيء فكذلك يفيد ذاته من جهة التقدم في متن الاعيان على كل شيء فلا كون من غير التمييز ومض

يا قوم اني اشهد الله انه من شريك في الربانية ومن شريك في التعليم ومن مقام شبه
البوهانيين ومنفيدم الصناعة مع اعلاء مرتبتهم في الزراعة والجلالة وارتفاع قدرهم
في ثبات التيقظ وتوقد الفطانة كيف تعلوا في تقرير والحجة الربانية وتحقيق مقدماتها
التقيسة في تقديس الباري الاول جل ذكره عن مشيئة كلية وعن ان يكون له حقيقة وجود
وهي في ذهن من الاذهان اصلاً فلولا عن الجزء الهائي في حدوث العالم وتصدم الكاذب
الحق عليه تقدماً بالكيان الوجود في حاق الاعيان ثم التعرض النكيب الرئيس ومن معلم
الموانيين اشد واكثر فاسهما كيان كلاماً في مسئلة تقدس الواجب حدوث العالم
وقد مر انها مسئلة جدلية القطرين لبعد ان الحجج الربانية في كلا طرفيها ثم في مسئلة تقديس
الواجب بالذات عن المشيئة الكلية يقولون على البرهان الذي موبعينه برهان حدوث
العالم الذي النصر المتعلق وكبرى القول في تقريره وتحقيق وتوضيح مقدماته وجوده
وبالجملة محض كلامهم هناك انه يمتنع ان يكون حقيقة وجوب الوجود بالذات طبيعة كلية
نوعية او جنسية وذلك لان مرتبة الماهية الكلية قبل المرتبة التشخص والتحصل بالفعل لان التشخص
والتحصل لا يدخل في مرتبة نفس ماهية بل في مرتبة وجود الماهية وانما محصلاً محالة لكون
مرتبة التشخص والتحصل التي هي بعينها مرتبة الوجود بالفعل في الاعيان بعد المرتبة الكلية
لنفس الماهية الكلية وهذا لا يتصور الا فيما لا يكون الوجود بالفعل في الاعيان هو بعينه
نفس شيء جوهر شيء والا لزم ان يكون التشخص والتحصل بعينه في مرتبة الماهية
الكلية وهو خلف باطل وقد ثبت بالبرهان ان الوجود بالفعل في الاعيان هو بعينه
نفس حقيقة الوجوب بالذات وليس يصح هناك في مثاله نفس اللونية والانسانية
مثلاً هنا فاذن لا يصح ان يكون حقيقة الوجوب بالذات طبيعة يحصل على الماهية
عن شيء ذاتها وجوهر نفسها فالوجود بالفعل في الاعيان هناك في مثاله نفس اللونية
نفس اللونية والانسانية مثلاً هنا فاذن لا يصح ان يكون حقيقة الوجوب بالذات
طبيعة جنسية محصلة بالفصل او نوعية متشخصة بالعوارض المشخصة المتأخرة عن مرتبة
الماهية الكلية لامتناع ان يكون الفصل مفيداً لنفس الطبيعة الجنسية والمشخصات مفيدة

الشيء المعينة النوعية لان التحصل والتشخص والوجود بالفعل مناك نفس مرتبة الماهية قولهم في
هذا الموضع على اختصار وتخبيص فاذن ما خطهم يقولون هذا السر في الفصول والمشخصات و
العوارض وفيه ما فوق عند في سائر اللوازم والتواحق فاستمع كما اثرت ولا تكن من الغافلين
ونبيض وبعبارة اخرى وسوق آخر لو كان الصادر الاول هو ذات الوجود في متن الاعيان
مع جاعل التام الواجب بالذات الذي الوجود في الاعيان عين مرتبة ذاته ونفس ذاته
هيهنا لزم ان يكون المجعول في مرتبة ذات الجاعل ومعه في متن الاعيان معية ذاتية
بحسب مرتبة ذاته وباعتبار نفس مرتبة ولا يتصور نفس ذات الجاعل بما هو مرتبة عقلية
متقدمة تقدما بالذات على ذات المجعول ووجوده اصلا اليس وجود الجاعل في متن الاعيان
الذي بحسب المعية على التقدير هو بعينه نفس مرتبة ذات الجاعل وهو نفس مرتبة و
هو ام بحسب حقيقته بما هو هي بحيث يتصور ان لذات الجاعل نفس مرتبة عقلية و
مرتبة المجعول في متن الاعيان الذي هو بحسب المعية فاذن يلزم ان يكون مرتبة
نفس مرتبة الجاعل مرتبة هي بعينها هي وفيه وبحسب معية الجاعل والمجعول المرتبة في
حاق متن الاعيان لذات المجعول مع مرتبة نفس ذات الجاعل التي هي بعينها مرتبة حصول
الوجود لذات الجاعل في حاق متن الاعيان معية بالمرتبة الذاتية جزء متاخر عنها متاخرا
بالذات وتاخرا بالمعلولية وفيه يكون الكل الذات الباطل في حد ذاته موجودا ثانيا
في مرتبة ذات الواجب الحق هي كما حقه وتنويع ذلك كله ان هو الا الهروب عن نظر العقل
الصريح والجمود عن تمسك بسبله وخرق اجماع كافة العقلاء وشق عصاهم وبالجملة
الا التمتع من الفطرة العقلانية والابتلاء عن الفطرة الانسانية فاذن قد استبان
ان تقدم الجاعل الواجب السرمدي بالذات على مجعوله الاول على العالم الكبير الذي
هو جملة مجعولاته بحسب الوجود في متن الاعيان تقدما سرمديا انفكاكيا من التلازم
المقتضاة لخصوصية الحقيقة الوجودية الذاتية التي هي بعينها الوجود المتصل وحاق
متن الاعيان فاتبع الحق ولا تكن من المعتدين الفصل الثالث في تنبيه البعدية
الانفكاكية وتقويم البرهان من سبيل العقلية السرمدية ومقدمة اليس من العلوم لدى

ونبيض

الفصل الثالث

بضاعة فالتحصيل ان الامتداد وهو الانبساط الاتصالي الصحيح انما هو اعراض اخر اضافية
في حدود مشتركة اياه وضع يقبل الاشارة الحسية بحسب النسبة الرتبية بين الاجزاء
وبحسب الانبساط في جهات العالم ويقال له الامتداد الغائر وحقيقة الكمية
المتصلة التي هي مقدار ما وهي الصورة الجسمية المتصلة المنبسطة الممتدة بحسب
ذاتها في ابعاد ثلاثة الممتدة في جهات عالم الخلق اي العالم الجسماني
الذي هو الفلك الاقصى المحيط بجملة ما هو محيط به وحاوية من الاجسام
والجسمانيات واما غير ذي وضع ليس يقبل فوق عند الرتبة بين اجزائه المفروضة
في الاشارة الحسية ولا في جهات العالم ويقال له الامتداد او غير الغائر
وبه يقصد استمرار التقضيات والتجددات وبالجملة حركات المتحركات على الاطلاق
وخصوصا الكمية المتصلة الممتدة في ذاتها التي هي مقدار الحركة الكلية المستديرة
التي هي حركة الفلك الاقصى المحيط بالكل وكالجهة المختصة للامتدادات الغائرة
اعني الفوق والتحت والفلك الاقصى محدد لهما بمقدار حركته وهو الزمان
فمحل الزمان حركة الفلك الاقصى والمتصلة المستديرة مطلق الحركة على الاطلاق والاختصاص بها
الا الخروج من القوة الى الفعل تماما على سبيل الجاء كونية ولا كمية بالامور
المسانة والزمان ولا تقدر لها الا بالزمان فاذن لا وقوع في الاخبار
الاقصاع والامكنة والجهات الا بالاجسام والاتجاه الجسمانية ولا استقلال
واستمرار ولا فوت ولحوق ولا معنى لاستقبال الا بالحركة والزمان ولا وقوع
لشيء في الكون والسيلان الا بحسب التقوم والتطور من مقدار الحركة والزمان ومعنى
ينبغي ان يكون محل الزمان اسرع الحركات واطرد السكون محل الحركات
متقدرة به وان يكون حامل الحركة التي هي محل الزمان الجرم المحيط بالكل لكون
جميع المكانيات والزمانيات باسرها واقعة فيتحصل الزمان لا محالة مقدار
حركة الفلك الاقصى وحالا منها ولذلك يتبين اجزاء منطقة حركة الكل
بها بقطع سماء جميع المساويات وهي معدل النهار من الدرجات ازمانا ومقدار

وفصله

طلوع خمسة عشر جزءا من ساعة مستوية وقد استبان لنا بالضوابط القطعية في علم الهيئة
ان المتحرك بها يقطع مقدار درجة من مقعر الفلك الاقصى وعدد امثالها تسعة آلاف الف
وثلثمائة وثمانية واربعون الفا وثلثمائة وتسعون في ثلث ساعة مستوية وفي جزء من ثمانية
جزء من ساعة وذلك بقدر ما يعد احد مرور الفلك الى شيء يقطع بالعدد امثاله مائة وخمسة وخمسون
الفا وسبعمائة وثمانية عشر مرة مع فضلة ما يقول العدد واحد يحرك خمسة آلاف ومائة وثلاثة
وتسعين ميلا وهو الف وسبعمائة ثمانية وثمانون فرسخا ونصف مقعره والله اعلم بالامر
محمد بن يحيى اذ مقدار الفلك الاقصى وعدد حركته سطحيه من مركز الارض لا سبيل للبشر الى
استخراجه وتعرفه والا على الاصابة الغير القطعية وعند بعض العلماء من الراصدين يحرك
في الوقت الفضل واربعمائة فرسخ من مقعره فيقطع ما ذكرناه تحرك من مقعره في ساعة
ستة وثلثين الف الف فرسخ واربعمائة الف فرسخ ومنه قال الفلك الاقصى يحرك
من الاجسام والاعراض وما يتعلق به القوى والنفوس والارواح والطبائع ان
كثير مطيع لله عز وجل في حركاته واوضاعه واحواله واوداعه قال اصحاب الحالات
قد نسبة الفلك بحسب الحركة الثرية بالنسبة الى على الظهر في جهة القطب الجنوبي
وتميله الى الشرق ووجهه الى وسط السماء فيكون القطب الجنوبي غائبا والشمالي ظاهرا
والشرق يمينا والمغرب شمالا ووسط السماء آما ومقابله خلفا وبحسب الحركة الكلية بان
رأسه في جهة القطب الشمالي ويميله الى المغرب فتتبدل الجهات الاربع بخلاف القدام و
الخلف فاذن للجهة لا تعاد القارة على الحقيقة الا الفوق وهو الامتداد الآخذ
من المركز الى المحيط والتحت وهو الامتداد الآخذ من المحيط الى المركز ولا امتداد الا
الغير القارة الا الماضي والاستقبال اي الماضي والجديد في جهة البدء والمنتهى وهما جنبا
الازل والابد الامتداد اثنان السيالان فالفلك الاقصى يحدد جهات الامتداد
القارة باعتبار جهته والتمامات السيالة بمقدار حركته فالاجسام والحيوانات
بانواعها وكيفياتها فلك الافلاك من حيث ذواتها وجهاتها بامتداد جهته ومن حيث الطبيعة
وحركاتها بحركته وهو نفس الحركة ومنه وادنبيل ان الزمان ليس جوهر حقيقة الامتداد وهيئة
انتقالية

وثلثمائة الف فرسخ واثنين وسبعين الف الف فرسخ
وعلى ذلك يحسب جنبتين الف الف الف فرسخ

انتقالية غير قارة فهو هوية مستقرة مجاز وجود وغير حقيقتها ولا هوية له الا اتصال التقدم والتجدد
ولا هوية له الا كمية الفوت واللحوق ولا ذات له الا مقدار السيلان الغير فهو بنفس حقيقته كمية متصلة
غير مستقرة فاذا انفرضت في هويته اجزاء مشتركة في حد ومشتركة في الاطراف والآنات امتنع
بالنظر الى نفس ذاته ان يكون جزء الجزء المنفرضة متى آن آخر الآنات كالكمية المتصلة القارة اذا
انفرضت في هويتها الاتصالية اجزاء مشتركة في حد ومشتركة في الاطراف والنقاط امتنع
بالنظر الى نفس حقيقتها ان يكون جزء اجزاء المنفرضة في نقطة آخر النقاط وكل جزء من
الزمان حاسبتان بقيه كما كل جزء من الهوية الاتصالية القارة حاسبتان نقطة بعينها
فاحد ذينك الجزئين وهو الذي في جهة التقدم ماض ذاته وهو نفس هويته قبل وقبلية
باعتبارين لا بقبلية زائدة على هويته زائدة عارضة لهويته والآخر وهو الذي في جهة التجدد
مستقبل ذاته وهو نفس هويته بعد وبعدية باعتبارين لا بعدية زائدة على هويته عارضة
لهويته كما جزءا الكمية الاتصالية القارة احدهما متقدم في الامتداد الكمي على
هويته والآخر متأخر في الامتداد الكمي نفس هويته ومنه كما الحركة منطبقة
على الزمان بالهيئة ومطلقة الهوية في التقدم كذلك السكون اذ ليس هو عدم الحركة بمذهب
السلب بل بمذهب عدم الملكة وكما لا يتصور وجود الحركة في الآن بل الطرف حصول الزمان
لا غير كذلك السكون فانه انما يتقدر بالزمان والبقاء الآني في الزمان كما ليس هو في على المكان و
الزمان فهو متخلص عن السكون كما هو متخلص عن الحركة فلعلم ومنه اعلم ان الحركة متعلقة
فيها القوة من سبيل جهة الوصول الى اليه اتجاه الحركة اذ لا وصول اليه ما دامت الحركة في جهة
استتمام هويتها الشخصية اذ كل حركة فان شخصية هويتها غير مستقرة الحصول الا في مجموع زمانها فحصر
الحدود بان البداية وان النهاية الاعد الانتهاء فاذن الموضوع في زمان السكون في قوة
الاستعدادية كما لات ثابتة نفس الحركة واستتمام هويته الشخصية بحسب الحصول بالفعل والوصول
الى اليه الاتجاه بالحركة فاذا نفس بالحركة صار الى الفعلية بحسب اتصال الكمالات التي كانت له بالقوة
في جهة الحركة وهو نفس الحركة وبقي له كل من الآخرين مرتبة الحصول بالفعل بوقت الانتهاء
فالحركة لها مضي بالقوة من سبيل السبيلين وراء لها غير معدوم بالقوة مرتقبا جوهر الذات

مستقبل م

بحسب طباع الامكان الذاتي كما هو شأن كل جسم المكنات بالذات وكذلك كل قابل القوة
الاستعدادية تنتهي السيول الاولى التي هي الموجود بالفعل المحض في مطلقة القوة المطلقة بحسب الاتحاد
المطلق في حد وحدتها الشخصية المبهمة ولا موضوع للوحدة الشخصية المبهمة من اشخاص الموجودات
الا السيول الاولى فلا حاصل للفعل السيول الاولى الا ذاتها الشخصية المبهمة التي حاملة للقوة الاستعدادية
المطلقة من سبيل ذواتها انه مقوم بالقوة بحسب جوهر الذات من حيث طباع الامكان
الذاتي فيهيج الموجود بالفعل من القاء العقل الجاعلة كذوات الممكنات الذاتية بارتباطها وضمان بسيطها
في ذلك كله على قوة حطة الملكوت والامتي المبين والاياصات والتشريفات فاذن قد
ما رأوه في قولهم الحركة هي الكمال الاول لما هو بالقوة من حيث ما هو بالقوة والصرح انه ليس يصح
من الاشياء موضوعا للحركة التي يفعلها فعلة القوة الا من حيث المادة الاولى السيولة الجسمية
التي هي متوع ما بالقوة وحامل القوة الاستعدادية المطلقة وانما فعلتها في جوهر ما بالقوة
الاستعداد المطلق ومضة الكيس كله الفعل الصرح والدمس الفراغ الى الموجود بحسب الاحتمال
العقلي قبل مشاهدة الحدس ومضاء البرهان لم يكن الا ان يكون هيولى الذات مادي الوجود
محتمل القوة بحسب القوة الاستعدادية في الفطرة الاولى ان يتلبس بالكمالات الطارئة
والمعاني المتجددة في الفطرة الثانية حتى يكون موضوع الحركة بوالكون وتعلق الحقيقة
بالزمان والمكان واما ان يكون قدسي الذات منقدس الوجود غير متعلق القوة الكونية
وغواشيها والاستعدادات وعلائقها فلا يكون له معنى مرتقب ولا كمال منتظر ولا يصح
تلبس بحركة وسكون ولا تعلق بالمكان والزمان بل كون نسبته الى جميع الامكنة والازمنة
والجهات والابعاد على سبيل واحد ومنبض لملك اذن باقي على سنع ملك واعي في
اذن عقلك غير مرتب في ان الرب الاول الواجب لذات القدوس الوجود فضل عطاء
وعلى برهانه اعلى واكبر من ان يوصف بالتقدس عن المواد والصور والتعالي عن الامكنة والازمنة
وانه سبحانه بالقياس الى حدود كالى الزمان والمكان يأسرها وهويات اشخاص
الزمانيات والدهريات يقبضها ويقبضها على نسبة غير متمكنة واضافة غير مستقرة لا هو فيها
بولج ولا عنها بخارج ولا شيء منها فيه بنائب ولا عنه بغائب انما تبرز من الكل بطلع التشبيه

انه سبحانه هو بعينه الوجود الحق المتعالي عن الماهية والى كل ذي ماهية وراء الوجود فهو معلول
فاذا كان هو بالنسبة الى الماهية على سبيل فاطنك به بالنسبة الى السيول وغواشيها واقماره
وعوارضها والمادة وعلائقها وعلى سبيل آخر اليس هو المفرج عند كل ذي ضيق مستولي محل
الشيء وحامله وعلته وجاعله ومبدعه ومخرجه لا يعقل ان يكون منسوبة اليه بالوقوع فيه ومنسوبة
له بالدخول تحت حكمه فاذا كان الزمان قبله موجودا الا في زمان اصلا فيجب ان يمتنع عليه ذلك
والمبادي العالية والقوى الملكوتية والانوار العقلية اولى بهذا الامتناع فاظنك بخاطر
الكل ومبدع الجميع فاذن ليس يتصور النسبة الى العالم الزوني انقضاء وتجدد ومضي و
استقبال وغاد وسيلان اصلا الا ان الوهم لا يألف الا هذا وهناك وكان او
يكون او كائن الآن فيعسر على الاذهان الوهمانية والنفوس الجسدانية ان تؤمن بوجود مقدس
عن الابعاد ويتعالى عن الامتدادات ويفارق جملة الامكنة والحدود والازمنة والآنات
ويكون بالاضافة اليها جميعا على نسبة واحدة ولكن لا يعود بوسوسة الوهم بعد قضية الرجال
ومن ثم قال الشريف في الرسالة في ثاني عشرة التنبيهات الشفاء في اثبات النبوة وتصحيح
دعوة النبي صلى الله عليه وآله تعالى والمعاد ولا ينبغي ان يستغلب شيء من معرفة الله تعالى فوق
معرفة انه واحد حق لا شبيه له فاما ان تعدي بهم الى ان يحكم ان يصدقوا بوجوده وهو
غير مشار اليه في مكان ولا منسوب بالقول ولا خارج العالم ولا داخله ولا شيء من
الجنس فقد عظم عليهم الشغل وتشوش فيما بين يديهم الدين واوقعهم فيما لا مخلص عنهم الا الركون
المعاني الموقوفة بوجود وعقيد واعتقد انتقل شيء فاتناه في التعليقات
ومنبض فاذن تقرر عندك ما قررناه فقد استبان ان التقدم الانحكامي الذي ليس هو باعتبار
العلاقة الذاتية ولحاظ التعلق الافتقاري بل انما هو بحسب تخلف المتأخر عن وجود المتقدم
في الواقع لا في المرتبة العقلية على مرتبتين مرتب منها حاكم الانفكاك بين المتقدم والمتأخر
في الوجود الزماني بحيث يصح انفصال تصور امتداد وما بينهما يكون لا محالة متخللا منها ممتدا بالذات
او حاصل ممتد بالذات وتقال له الجهة الكمية والاتصال والتقدم بالزمان و
ايضا التقدم بالذات المكية والتخلف السيال والتأخر بالزمان لكون المعروض

فلا شيء من الممكنات بموجود في السرمد قبل الزمان وقبل الدهر وهما موجودان فيه بأسرهما بالسرمد
ومحاطة به ولا الموجود الحق الواجب بالذات بموجود في الدهر لأنه في السرمد قبل الدهر ومحيط به
ومتعال عنه فقد ريت أن الدهر وعاء وجوده منذ أول الزمان كله ومحاط بالسرمد وحاصل قوله
والموجود الحق السرمدي موجود في السرمد قبل الزمان وقبل الدهر وقبل كل شيء ومتعال عن الوقوع
في الزمان وعن الوقوع في الدهر بلا تقصير ومنه أن يكون الشيء صاحب المطابقات وخلاف
وتوهم أن يتوهموا أن رجاع التقدم الزماني إلى التقدم بالطبع فإنه لولا الحركة منه إلى ما يتحرك
منه إلى آخر أو كيف يكون للمتحرك أن يتحرك فما لم يصل إليه فكذا بعد أن الحركة من الزمان تقدم
على مقدار تلك الحركة منه فقد بالطبع فإنه لولا الحركة لكن عدم من المسرح أن الأجزاء المتعددة
لمتصل الواحد متحدة في الوجود ومتشابهة بالهوية وما بينها وجود بالفعل فالهوية ذلك المتصل
ووجوده فيه جميعا بالعارض هو هيئة الموجود واحد كيف يصح هنا الاختلاف بالعلية والمعلولية
ثم لم يتبين لك أن ملاك التقدم الزماني عند الانفكاك الكلي بين المتقدم والمتأخر لا في
العلاقة الذاتية والافتقار الارتباطي بينهما أصلا فيصح العلية والمعلولية بين أجزاء الزمان
كان يصح لها نحو أن من التقدم والتأخر الزمان من سبيل الانفكاك الكلي وما بالطبع من سبيل العلية
والمعلولية فإذن إرجاعهما إلى الآخر ظن فاسد من سبيلين فلا تكون من العاقلين ومنه ثم إلى العلة
نظر ذلك في التقدم الزمني إليه فلا تكون من العاقلين ومنه ثم إلى العلة في التقدم على
المتكلمين بالمتكلمين كيف تفوق أو ما هم صلح المتقدم الزماني بالذات عن صفته الذاتية وإسناد
ذلك على الحقيقة إلى الوصف به بالعرض على الحكم العقلي وذلك أنهم جعلوا الوجودات الزمانية
المقارنة لأجزاء الزمان متقدمات ومتأخرات على الحقيقة والأزمنة التي هي المسابقة والملاحقة
على التعاقب في الأزمنة والزمانيات بالحقيقة مسلوبة عن القبليات والبعديات الانفكاكية بينها
وهي بعينها الهويات تلك الأزمنة تماما بها وهم يحسبون أن لها نحوا آخر من التقدم هو العدم
بالذات ولا يشعرون أن الانفكاك الكلي السيال بين الزمانيات بحسب هوياتها الأزمنة التي
هي مقارناتها لا غير فهو لا يستحق أن يخاطبه تلبيت ومنه قال الإمام المتكلمون
معترضا على أصحاب الحقيقة الفرق بين الزمان والمتقدم لذاته فلو لذلك استغنت الصلة بالحقيقة

لمشكلات الزمان المتقدم على الزمان المتأخر
أو نحو الوقت متشابهة لا نحو كل الدورة ونحو
كل جزء سابق منها يجوز الوجود حتى متقدم
عليه تقدم بالطبع

المسئول

يحسبون

المتكلمين

لفاضلة

قال الحكماء الزمان له تقدم بذاته لا بالزمان وهو تقدم بالذات
وإن اختلفت فيه تقدير وجود الاتصال كما هو في الزمان المتصل وهو تقدم بالعلية
ضروريات نحو وجود الاتصال أن يكون كل جزء منه إلى الواحد غير متقدم
واتصاله وما قال وسرمدا أو نسبة وما جاء من الحكماء
فيه تقدم بالذات لا بالزمان متشابهة الأجزاء
فيه تقدم

العارضان له عن زمان آخر ولم يستغن القبلية العارضان لجزء عنه ليس يفيد لأن الجزء
الزمان إن كانت متساوية في الماهية استحال تخصص بعضها بالتقدم دون البعض الآخر وإن لم
يكن كان انفصال جزء عن الآخر بماهيته فيكون الزمان غير متصل بل مركبا من آنات قال والقول
بعينه الزمان لكونه ليس يقتضي مثل هذا البيان وقوع الزمان في زمان آخر فقال خاتم المحصلين
الرغبة في شرح الإشارات والجواب أن الزمان ليس له هيئة غير اتصال الانقضاء والتجدد وذلك
الاتصال لا يخرج إلى الآني الوهمي فليس له أجزاء بالفعل وليس فيه تقدم وتأخر قبل التجزئة ثم إذا فرض
له أجزاء فالتقدم والتأخر لها عارضين بعرضان للأجزاء وتصير الأجزاء بسببها متقدمة ومتأخرة
بل تصور عدم الاستمرار الذي هو حقيقة الزمان يستلزم تصور تقدم وتأخر للأجزاء المفروضة
لعدم الاستمرار لا يشبه الآخر فهذا معنى لحوق التقدم والتأخر الذاتيين به وأما ما له حقيقة غير
ماهية التقدم والتأخر الذاتية وبين الماهية بسبب غيره فإذا قلنا اليوم وأمس لم يحتج إلى أن يقول
اليوم متأخر عن أمس لأن نفس مفهوم أمس يشتمل على التأخر إذا قلنا العدم والوجود احتيج إلى
اقتران معنى التقدم بأحدهما حتى يصير متقدما وأما القبلية فيه ما هو في الزمان لا زمان غير المعية
بالزمان أعني معية شيئين يعيان في زمان واحد لأن الأولى يقتضي نسبة واحدة إلى الشيء
غير الزمان إلى الزمان وهي متى ذلك الشيء والأخرى يقتضي نسبتين تقابل نسبة كان في
منسوب إليه واحد بالعدد وهو زمان فأولئك لا يحتاج في الأولى إلى زمان بغاير الموصوفين
بالمعية ويحتاج في الثانية إليه انتهى كلامه فقد اتضح أنه لم يعرض للزمان انقسام وتقسيم لكن تلك
الأجزاء وحدة ممتدة متصلة بنفس ذاتها موجودة في وعائها الذي هو الدهر لوجود واحد
شخصي فإذا عرض له انفصال إلى أجزاء متمايزة في الوهم بحسب الوضع صح لهويتها بحسب انقسامها
النحو الكلي من القبلية والبعدية في امتداد استيلان التقضي والتجدد من حيث عدم الاجتماع في حد
فرضه وذلك الامتداد فيه التجزئة التقدم والتأخر يكون لهويات تلك الأجزاء من حيث
نفس حقيقة الزمان وخصوصيات تلك الهويات لا غير ومن قاعدة ما يسري الاشتباه الزمانية
بحسب مقارنتها لها لا من حيث عرض المقارنة أصلا وهو النحو الذي يسمى تقدما زمانيا
ثم إذا جعل آن هذه الآنات مبدأ محدودا وأعرض أيضا لتلك الأجزاء المفروضة نحو آخر من التقدم والتأخر

الفصل الثالث

٦٣

عدم الاستمرار يقارنها عدم الاستمرار كالمركز
وغيرها فإنها تصير متقدما ومتأخرا بصور
عروضها له وهذا هو الموافق
الفصل الثاني

بحسب اختلاف نسبتها الزمانية الى ذلك المبدأ المحدود بالقرب والبعد وهو القدم
الزمانى فليتعرف ومنه فاذن الجسم بما هو جسم لا يصح وقوعه فى الزمان ولا بما هو
موجود اذ لا يقع فى الزمان الا الذاتية الغير القارة وهى الحركة فالجسم بما هو جسم يكون
فى المكان وبما هو موجود يكون واقعا فى الدهر وبما هو متغير ومتحرك يقع فى الزمان والحركة
من حيث نفسها واقعة فى الزمان بالذات وبما هى موجودة فهى فى الدهر كما الزمان نفسه
ولها الاتصال من حيث الزمان وبحيث اليها الاتصال بضرب جهة السابق والمتصل
والقبلية والبعدية الزمانيتان لا بد ان تكونا بحسب الزمان اما فى اجزاء الزمان بحسب
الزمان الذى هو نفس القبل والبعد واما فى غيرها بحسب الزمان المحيط بالقبل والبعد فاما
المعية فمعية الحركة للزمان غير معية الشيئين الزمانيين للزمان وكذا معية احدهما للآخر هى
ان يتحقق احدهما حين يتحقق الآخر اى كونهما فى زمان واحد والمعية الاولى لا تحتاج الى امر
خارج غير المعين بخلاف الثانية مثلا يلزم من كون الحركة فى زمان كون الحركة والزمان
فى زمان ومنه فقد استبان لك بالاصول الملقاة اليك ان نسبة موجود بعينه
الى سائر الموجودات اى جملة ما قد دخل فى الوجود بالاطلاق العام اما نسبة متقدرة
مسافية تحتمل بحسب المسافات والابون بالقرب والبعد منه او نسبة متقدرة زمانية سيالة
يختلف بحسبها حاله فى الوجود بالقياس اليها بالمعية واللامعية فيكون اذ هو مع بعض
الافراد لا مع سائر الافراد ولا مع الجملة فيقع فيها لا محالة امتداد غير قارة وكمية سيالة
واما نسبة ابدية احاطية غير متقدرة ولا سيالة خارجة عن جنس التقدر واللاتقدر
والامتداد واللاامتداد تكون بحسبها جملة الامكنة والمكانيات والابون والمتقابلات
بالقياس اليه على سبيل واحد فيكون فى حد انفسها موصوفة بالتقدر واللاتقدر
الجهات والابعاد والاعقل شئ من ذلك فيه ولا فى نفس النسبة وكذلك تكون موجودات
الازمنة والزمانيات بانسبها سواسية فى الوجود بالنظر اليه فلا يقع تقدر وامتداد
فى نفس النسبة اصلا وان كان بعض المنسوب اليه فى حد نفسه موصوفا بالامتداد والتقدر
ثم من المستبين ان معارفات عالم النبوى كالكليات من الاحكام التصديقية وكلها

وميض

نقيضا الزمان والمكان هو الامتداد فالمعية
الحركة والزمان هى من حيث الحركة فى زمان ومعية
الشيئين الزمانيين هى

وميض

التصورية

التصورية والحقائق التى مثلها بطبايعها المرسلات فقط والانوار الثابتة القدسية
بطبايعها وشخصياتها جميعا التى هى اعلى الانس والتى تاتى ان تعرضها النسبة المتقدرة
المسافية او النسبة المتقدرة الزمانية وان فاطر السموات والارض اذ هو مبدع العقول
والنفوس ومخترع المكان والزمان وجاعل المهيات والانيات وخالق الكل ومنورهم
محيط فنوه بحمده وقدسه وعزه وعلاه وليعلم الله وحق التعالى والتقدس عن ذلك كما يقول
البيل اذن كما ويكون عندك غير الفطريات ان تتبين انما تاخر تاخرا زمانيا عن زمانى آخر
مثلا يتقدم بالزمان ولا المعية الزمانية كالبيل يجوز عليه ولا يصح له التقدم فى حدوده فا
المتقابلين عن على الزمان والمكان ليس يجوز عليه ولا يصح له التقدم او التاخر بالمكان
وكذلك الحادث الزمانى انما يتصحح بما هو حادث زمانى المتخلف الكم عن آخر زمانى كحدوث
قبله وليس له بما هو حادث زمانى سبيل آخر وراء ذلك والبيل من المتصرح المستبين
لذوى العقول باجماع الحكماء والعقلاء قاطبة ان الزمانى الاول جل وكرم متقدم
فى الوجود على الامس وعلى الحادث اليومى مثلا تقدما ضمنيا كما فى جهة التدهرية
وراء التقدم بالذات من حيث علاقة الجاعلية وجهة الحادث متاخر عنه بالوجود تاخرا
تخلفيا من جهة الحدوث فى متن الاعيان وراء التاخر بالذات من حيث علاقة المعلولية
بحسب الحدوث الذاتى فاذن قد استبان هناك تقدما مطلقا ثابتا سرمديا غير
متقدر للتقدم بحسب سرمدية فى الوجود تاخرا مركبا دهريا غير متكم للتاخر بحسب حدوثه
الدهرى وسبق العدم الصريح سبقا مطلقا فى متن الدهر وان المتقدم بالوجود
السرمدى متقدم بالسرمدية على الكائنات الزمانية بانسبها لا بما انها حوادث زمانية
متاخرة عن العدم المتكم تاخرا زمانيا بل بما هى حوادث دهرية متاخرة عن العدم
الصريح فى الدهر تاخرا دهريا وانه بحسب وجوده السرمدى قبلها قبلية سرمدية وبحسب
وجوده فى الدهر معها معية دهرية ونقيض ان تلوناه عليك قد اطبق على انباته
شركاء الذين سبقونا بالزمان فى الصناعة قال المعلم الثانى فى الدورة البرهانية
ارسطو طاليس فى المبرهن الاول من كتاب انولوجيا بعد ذكره فى جزء الدهر وما فى جزء الزمان

نقيضها فى الزمان والمكان لا يجوز عليه ولا يصح له التقدم والتاخر بالزمان

وميض

وميض

ان الذي يفعل الشيء بعد ان لم يكن فلا محالة انه تحت الزمان وان الباري تعالى الذي يفعل شيئا بعد شيء انما هو في الاشياء الحسية وان الانية العقلية وانه ليس لها تحت مركز بالي المحيط الدائرة ابعاد ثم في ساعة المير نقل عن شيخه امام الحكمة ولقي نظره فقال اني فلما طولت التعريف لما رأيتني جل العلامة قد تخطئ في وصفه الايات ووصفه لك انهم لما ارادوا معرفة الايات الحسية تكلموا في العالم الحسي وذلك انهم رفضوا الاشياء العقلية واهملوا الحسي وحده فاراد وان يتناولوا الحسي جميع الاشياء الدائرة والدائمة والدائمة الباقية فلما رأيتهم قد ضلوا عن الطريق الذي يؤديهم الى الحق والرشد واستولى عليهم الرصد الجنس الهم من ذلك وتفضل عليهم وارشدهم الى الطريق الذي يؤديهم الى حقائق الاشياء فرق بين العقل والحس وبين طبيعة الايات وبين الاشياء المحسوسة وصير الايات الحسية دائمة لا تزول عن حالها وصير الاشياء الحسية دائرة واقعة تحت الكون والفساد فلما فرغ منه الاخير فقال ان علة الايات الحسية التي لا اجرام لها والاشياء الحسية ذوات الاجرام واحدة وهي الانية الاولى التي تبعث بذلك الباري الخالق سبحانه ثم قال ان الباري الاول الذي هو علة الايات العقلية الدائمة والايات الحسية الدائرة هو الجزء المحض الذي لا يفنى بتغير الاشياء ليس ذلك الاب وكل ما كان في العالم الاعلى والعالم الاسفل من طباعها والايات العقلية والايات الحسية الدائرة تكتسب من تلك الطبيعة العالية وكل طبيعة عقلية وحسية منها بادية فان الجزء انما ينبعث من الباري في العالمين لانه منبع الاشياء ومنه تثبت الحيوة والانفس الى هذا العالم وانما يتمسك هذا العالم بتلك الحيوة والانفس التي صارت من العقول في هذا العالم ثم قال ان الانية الاولى التي هي التي تفيض على العقل الحيوة بالاولى ثم على النفس ثم على الاشياء الطبيعية وهو الباري الذي هو خير محض وما احسن وما اصوب ما وصف هذا الفيلسوف ان نظر الى لفظه فيتوهم عليه انه قال ان الباري انما خلق الخلق في زمان فانه وان توهم ذلك بحسب الظاهر وكلامه فانه انما لفظ بذلك لارادة ان يتبع عادة الاقدمين فانه انما اضطر الاولون الى ذكر زمان يتقدم الخلق لانهم ارادوا وصف كون الاشياء فاضطروا الى ان يدخلوا الزمان في وصفهم الكون وفي وصف الخلقة المتر

احطاؤا

الانية والعقلية والحسية

الباري اذ انه خالق العقل والنفس والطبيعة وساير الاشياء كلها غير انه لا يبقى ليس مع قول الفيلسوف

لم يكن في زمان البتة وانما اضطر الاولون الى ذكر الزمان عند وصفهم الخلقة لغيره وبين العلل العالية وبين العلل الثواني السفلية وذلك ان المرء اذا اراد ان يبين غير العلة موقعها الاخر الى ذكر الزمان لانه لا بد للعلة من ان تكون قبل معلولها فيتوهم المتوهم ان القبلية غير الزمان وان كل فاعل انما يفعل فعله في زمان ليس كذلك بل على ان ليس كل فاعل يفعل فعله في زمان ولا كل علة هي قبل معلولها في زمان فان اردت ان تعلم ذلك المعقول زمانيا فلم لا فانظر الى الفاعل فان كان تحت الزمان فالمفعول تحت الزمان لا محالة وان كانت العلة زمانية كان المعلول زمانيا ايضا فالفاعل والعلة لان على طبيعة المعلول ان كانت تحت الزمان وان لم تكن تحته انتهى كلام ارسطوطاليس في هذا المير بالفاظه وقال في المير الخامس ونقول انه لم يبدع الباري شيئا من الاشياء بروية ولا فكر ثم قال يريد ان بذلك ان الاشياء كلها بعد الحال التي هي عليها الان بالحكمة الاولى ثم قال ونقول ان كل فعل فعله الباري الاول عز وجل هو تام كامل لانه لا علة ليس من ورائها علة اخرى بل يمنع ان يتوهم المتوهم ان فعل الفاعل الاول غير فائته عنده وليس شيء عنده اخير بل الشيء الذي هو عنده اولا وهو مساو اخيرا وانما يكون الشيء اخيرا لانه زماني والزماني لا يكون الا في الزمان الذي وافق ان يكون فانما في الفاعل الاول فعله كان لانه ليس هناك زمان فان كان الشيء الاول في الزمان المستقبل موقوفا هناك فلا محالة انه انما يكون هناك موجودا فانما كان سيكون في المستقبل فان كان هذا كذلك فالشيء الاول الكائن في المستقبل هو هناك موجود قائم لا يحتاج في تمامه وكماله الى الاشياء البتة فالاشياء اذن عند الباري جل وعز كائنة تامة زمانية كانت اخيرا وهو عنده دائما وكذلك كانت عنده اولا كما تكون عنده اخيرا وقال في المير الثالث فاما نحن فنقول ان الله عز وجل علة للعقل والعقل علة للنفس والنفس علة للطبيعة والطبيعة علة للاكوان كلها الجسمية غير انه وان كانت الاشياء بعضها علة لبعض فان الله تعالى علة لجميعها غير انه علة لبعضها بغير توسط وهو الذي جعل العلة كما قلنا سلف والدليل على ذلك ما نحن ذاكرون ان الشيء اما ان يكون شيئا بالقوة ولا يكون شيئا بالفعل الا ان يكون بالفعل فان بقي القوة تصيرا ولين في قلب الشيء الكائن بالفعل فانه اذا اراد ان يحرك شيئا

بدأ ثم

الاول وكل ما كان في العالم الاعلى والعالم الاسفل

فيه

فيما

شيئا يحركه على الفعل والا لم يخرج من القوة الى الفعل لان القوة لا تقدر على ان تصير الفعل من ذاتها لانه لو امكن شيئا بالفعل

من القوة فانما ينظر الى نفسه لا الى خارج فيخرج تلك القوة الى الفعل ويبقى ولما على حالة واحدة
لانه لا طاقة له الى ان يصير الى غير آخر اذ هو ما هو بالفعل واذا اراد ان يخرج الشيء من القوة الى الفعل
ثم قال فاما الباري عز وجل فانه يحدث اثبات بعضها بتوسط وانما يحدث اثبات الاشياء
وصورها من غير انه يحدث بعض الصور بغير توسط لانه هو الشيء الكائن بالفعل فحقائق هو الفعل
المحض فاذا فعل فانما ينظر الى ذاته فيفعل فعله دفعة واحدة ثم قال فاما الفاعل الاول
هو فعل فانه انما يفعل فعله وهو ينظر الى ذاته لا الى خارج منه لانه ليس خارجا عنه شيء آخر
وهو اعلى منه ولا ادنى فقد بان ان وضع ان العقل قبل النفس وان النفس قبل الطبيعة
وان الطبيعة قبل الاشياء الواقعة تحت الكون والفساد وان الفاعل الاول قبل
الاشياء كلها وانه مبدع ومنه مقاليس مبدأ الله وانما فرق فلا فصل الآية وذلك
في المبدأ الناس القيام منك والم بالزمان ناس ولا آت وذلك ان الآتي هناك حاضر
والماضي موجود فهنا ما دمنا نقول من كلامه بعبارة وهذه السبيلة في انواعها كيف شاء
وقال في بعض مقالاته المعاوضة الى ذي القرنين ان الخليقة لا تنسى موجودات
واحدة بتمامها لا تنسى متعددات خلق الكرسي الاول كيف شاء وبرأ الطبائع الكلية من تلك الركب
على ما شاء والرؤوس اول الخلقة وانه اما تنسى الباري عز وجل والطبائع ولما كان من
اختلاف خلق الطبائع فتفرع من تلك الرؤوس فالرؤوس ثلاثة لا محالة اولها واكرمها الصورة
والثاني الهيولى والثالث العدم لا بزمان ولا بمكان والباري عز وجل والباري عز وجل
كل عن ما الاشياء لا منشأ وبها ومحيطها كل ما يطيقه الخيط بقوة علوه لا بمكان
ووجوده لا بزمان وصفاته لا باثبات وعظمته لا بمقدار ذوقه لا بتشبيه علا قدره ولم يفرد
وعلى ما يشاء تجري الامور لا العكس من صفاته ولا الحركة من سماته تقصر الالفاظ عن عظمته
وتقبض المنطق عن نوع كنهه وقال شرنيا في التعليم في النصوص نص هو اول من جهة
منه يصدر كل وجود لغيره وهو اول من جهة انه اول بالوجود وهو اول من جهة ان كل ما
ينسب اليه يكون بعده وجد زمان لم يوجد معه ذلك الشيء ووجد لغير الحق الواجب معه
لا فيه ثم قال وهو آخر من جهة ان كل زمان يتأخر عنه ولا يوجد زمان يتأخر عن الحق و
يوجد زمان م

وقال

وقال في تعليقاته كل ما يكون له اول وآخر فبينهما اختلاف مقداري او عددي او معنوي
فالمقداري كالوقت والوقت او الطرف والطرف والعددي كالواحد والعشرة والمعنوي
كالجنس والنوع والوجود لا اول له ولا آخر فبينهما اختلاف مقداري بذاته وقال الشرنيا في
الرياسة في التعليقات تعليق قد يكون العلة اقدم في الوجود من المعلول كالاب تعليق اما ان يكون
الشيئان معا في الوجود او في الزمان او في شيء ثالث ينسبان اليه والعلة والمعلول هما معا
وهما متلازمان ولا يجوز ان يكونا في الوجود لان العلة اقدم من المعلول فيه ولا في الزمان
اذ كانا غير زمانيين فهما معا في التصايف وهو معية اللزوم لا الوجود وقال تعليق واجب
الوجود يجب ان يكون لوازمه وهو معلولاته لا تتأخر عنه تأخرا زمانيا وقال هو يتصور كل واحد
الاشخاص والاعراض والصور مرة واحدة وتكون كلها متميزة عنده باعراضها وصورها
فانها وان متميزة عنده بصورها واعراضها ولكن لتعقلها وكذلك الكليات الجزئية كلها متميزة
عنده صورها واعراضها فانه يعرف كل شيء هو هو على ما هو عليه في الوجود كليا كان او جزئيا او سرمديا
او زمانيا فانه اذا كان يعرف الشيء فلوازمه والزمان من اللوازم فانه يعرف الاشياء
مع ازمنتها وقال تعليق المقدم في المكان ان تضع نقطة مثل نقطة الفلك يكون كل شيء
اليه يكون اشد تقدما وفي الفضائل عما يكون كل من كان اقرب اليها يكون اشد
تقدما وفي الزمان ان تفرضه فكل زمان ابعد من ذلك يكون اشد تقدما وتقدم الباري
على العالم هو تقدم بالوجود وبالقياس اليه لا ان الوجود شيء ثالث بل هو نفسه وانما فرضه
في ذلك ثالثا انتهى كلامه بالفاظه وقال في ثالث شارحه برهان الشفاء والشيء الذي
يكون لشيء ولم يكن الآخر ولا يكون الآخر الا وقد كان له فهو للشيء اولا وقبل كونه للآخر
واذا تعقبت الصفات بالقبل اولا وقبل وجدته يدخل في الخاصية كان بالطبع او
بالعلية او بالمكان او الزمان او الشرف او غير ذلك انتهى قوله ملخصا وقوله او غير ذلك
صريح في تقدم آخر وراء تلك الخمسة ورام بذلك التقدم المطلق الغير المحكم والتقدم بالمعية
على ما ذكره في موضع غير معدودة وقال في اول رابعة الميات السلب في التقدم و
التأخر بعد القول في التقدم بالعلية فاذن وجود كل معلول واجب مع وجود علته

ووجود بعضه واجب عنه وجود المعقول
وهما معاني الزمان والدهر

هو غير ذلك ولكن لنا معاني القياس الى حصول الوجود وبذا نوله بعبارة وعلى نفي ذلك
الترود على ظن تحقق المعية الزمنية وايانا ثم قال بعد فصل القوة والفعل فقول ان قدم
الفصول التي اوردناها توهم ان القوة على الاطلاق قبل الفعل وتقدمه عليه لا في الزمان
وحده وبه استبقى قدماء الى ان الفاعلة غير القدماء فبعضهم جعلوا للسيولي وجودا قبل الصورة
وان الفاعل اليها الصورة بعد ذلك الى آخر ما رام ثم في اول التاسعة بين بطلان قول
المعتزلة في حدوث العالم بما ناقضه لنا على اوضاعهم وقال ان الاول هو انما سبق الخلق عدم
ليس سبقا مطلقا بل وضع له المعتزلة الخالق ممتنا الاعتزاليه وجوز ان يكون قبل اي خلق لو تحقق
واذا كانت بكذا كانت هذه القبلية مقدرة كمية الى آخر ما قاله وفي التعليقات يتبرأ ايضا عن
العدم الصريح بالاثير المطلق الذي لا يتصور فيه اختلاف مقدار بل يستحيل الخلف الصريح
والتخلف بسيال الكم والبنية المقدرة السيالة هو البنية الابدية الغير المتقدرة وقال في
طبيعات الشفا غير مرة واحدة انه لا يكون في زمان وان كانت مع الزمان كالعالم فانه مع الحركة
وليس في الحركة والشيء الموجود مع الزمان وليس في الزمان فوجوده مع استمرار الزمان
ليس كونه هو الدهر وان كانت مع الزمان وكل استمرار وجود واحد فهو في الدهر
اعني الاستمرار وجوده بعينه كما هو مع كل وقت بعد وقت على الاتصال فكان الدهر هو
قياس ثبات الى غير ثبات وينسبه المعية الى الدهر كنسبة تلك المعية الى الزمان ونسبة
الامور الثابتة بعضها الى بعض والمعية التي لها غير هذه المعية هو معنى فوق الدهر ونسبته الى الحق تامة
بالترود وكل استمرار وجود بنسبة الى الغير مطلقا غير قياس الى وقت فوقت فهو الدهر
انتهت عبارته في آخر ثانية سبع الكيان غير الطبيعي قال والعجب ممن يقول الدهر ثبات
مدة السكون او زمان غير معدود بحركة ولا يعقل مدة ولا زمان ليس في ذاته قبل وبعد على
الحكم واذا كان فيه قبل وبعد على الكم وجب تقييده حال وكجد حال على قياسه بكل مركز
والسكون يوجد فيه من التقدم والتأخر على نحو ما فيه ساكنا لا غير وقال في طبيعيات
الشفاء وليس كل ما يوجد مع الزمان فهو فيه فانا موجودون مع البرهة الواحدة وفيها
بل الغير الموجود في الزمان اما اولا فاما ثم وهو الماضي والمستقبل واطرافه دهر الآبات

وذكره م

في الزمان الذي الحركات اما كونه فذلك لا
فقط جوهر وهو الجوهر كونه فذلك لا
الدهر فانه ليست

وثانيا فالحركات وثانيا فالمتحركات لان المتحركات في الحركة والحركة
في الزمان فكون المتحركات بوجه ما في الزمان فكون الآن فيه كون الوحدة
في العدد وكون المتحركات فيه كون المعدودات في العدد فما هو خارج عن
الحركة فليس في زمان بل اذا قيل توهم مع الزمان واعتبره وكان له ثبات مطلقا
فثبات الزمان وما فيه بثبات تلك الاضافة وذلك الاعتبار وهذا له فيكون الدهر
محيطا بالزمان انتهى كلامه وقال التلويحات في التحصيل وهما اي العلة والمعلول معا في
الزمان والدهر لا في حصول الوجود وقال شيخ الاشراق في فصل المتقدم والمتأخر
من كتاب المطارحات والمتأخر بالزمان المتقدم وكذا مع وليس شيء منهما
متأخرا زمانا في هما معا زمانا فان المفارق بالكلية لا يتقدم على زيد زمانا ولا يتأخر
عنه وليس معه بالزمان ايضا وكذا غيره فالذاتي هما معا بالزمان يجب ان يكونا
زمانيين كما ان اللذين هما معا في الوضع والمكان يجب ان يكونا مكانيين انتهى
كلامه وقال في حكمة الاشراق والعلة على المعلول تقدم عقلي لا زماني وتسمى التقدم
بالذات وقد يكونان اي العلة والمعلول في الزمان معا فقال بعض المحصلين
في الشرح وذلك اذا كانا زمانيين ولذلك قد يكونان كذلك لانهما قد يكونان
كذلك كما في المجردات وكيف ما كان لا يختلف وجود المعلول عن وجود العلة التامة
زمانيين كان او لا ومنه يعلم ان تقدم ما عليه ليس زمانيا ثم ذكر اقسام التقدم
والمتقدم والمتأخر فقال الشارح وكذلك القسم بازاء المتقدم والمتأخر اما
بالزمان فظاهر كالعلة والمعلول وذلك في غير المفارقات لانها غير زمانية
واما بالذات كالمعلولين لعلة واحدة بالطبع كالمتكافئين في لزوم الوجود من غير
ان يكون احدهما سببا لوجود الآخر كالضعف والنصف مثلا والجسمان لا يصح
بينهما المعية المكانية من جميع الوجوه لاستحالة اجتماعهما في مكان واحد وقال
صاحب التلويحات بعد ذكر انواع التقدم وما علم من حال المتقدم يعلم حال المتقدم
والمع الا ان المفارق بالكلية لا يصدق عليه المعية الزمانية لكونه ليس زمانيا والجسمان

في العدد وكون الماضي والمستقبل فيكون اقسام العدد

قال م

فقال الشارح وكذلك القسم بازاء المتقدم والمتأخر م

وبالوضع كما هو بين نصف واحد وبالشرف كمتقدمين
عند معلم م

المتأخر م

لا يصح مبنا المعية المكانية بمرجع الوجوه لاستحالة اجتماعهما في مكان واحد وقال صاحب الشفاء
الآلية والجزء عن المادة بالكلية اذا لم يكن بينه وبين غيره تقدم او تأخر زماني يلزم ان لا يكونا متعاقبين
قال كل ما ليس بزماني لا يصدق عليه التقدم والتأخر والمعية بالنسبة اليه والاستيناف الذي نصدق
عليهما المعية الزمانية يجب ان يكونا زمانيين كما ان الذين يكونان مكانيين والمكان يجب ان
يكونا مكانيين لا ان المعية المكانية لا يصح ان يكون مبنا مع جميع الوجوه ويتصل ايضا المتكلمين
بالمامة المتكلمين لم يستطع في الفرق بين العدم الزماني المقتضي والعدم الدهري الصريح سبيلا
ولم يعرف ان الحادث الواقع تحت الكون والفساد وهما حادث زماني تحصل الوجود
بزمان يتقدمه سبق الوجود بعدم الزماني الذي هو قبل زمان وجوده لا بالعدم في كبد الواقع
فبهذا الاعتبار انما يتقدم عليه الزمانيات الموجودة في الزمان فيبقى على الحجة الدهرية الزمانية لا
المتعالي عن عالمي الزمان والمكان فهو خرج الحجة لا هو مع الباري الاول جل ذكره ولا هو متأخر
عنه في الوجود وانه حدث بحيث الاعتبار خارج عن حيز النسبة اليه بالقبلية والبعدية والمعية رأسا فيما
انه حادث دهري سبق الوجود بالعدم الصريح بحيث الدهر متأخر الذات عن ذات الباري الحق
سبحانه في الوجود متأخر الدهر تابعه عكسه وفي درجة سائر الحوادث مرتبة وبعد بحسب التأخر
الصريح الوجود عن وجود الباري تعالى فقال سبحانه يجب ان يعترض على الحكماء المشائين فالان
لهم غش مصنف فقال حيث الحدوث الحق على معلولاته الزمانية على الاشتباه الذي فيه او موهم
الزمانيات وقال في اكثر كتبه كالملخص والمحصل وشرح عيون الحكمة والمباحث المشرقية وغيرها
من المعلوم ان عدم الحادث الزماني متقدم على وجوده ولا شك ان الباري تعالى كان موجودا مع
عدم الحادث وهو الآن موجود مع وجوده فلو كان تقدم عدم الحادث على وجوده بالزمان
لكان تقدم عدم كل واحد من اجزاء الزمان على وجوده بالزمان ولكان تقدم الباري
تعالى على هذا الجزء من الزمان كتقدم اليوم وعلى الحادث بمتباين اليوم بالزمان فيلزم ان يكون
الله تعالى زمانيا وان يكون الزمان زمانيا وهما محالان فحاكم المحصل الجزء هم عليه بيان
تشكيك فقال في نقد المحصل انهم اي الفلاسفة والحكماء يقولون بالقبلية والبعدية بمعنى
الزمان لذاته وغير الزمان بسبب الزمان الوجود والعدم لا لم يدل الزمان في مفهومهما

في صيرورتهما بعد وقبل الى زمان الى الجزء الزمان فلا يحتاج الى الجزء ولا العدم بالقياس
اليهما في كونه بعد او قبل الى غيرهما واما الباري تعالى وكل ما يوقعه الزمان او شرط وجوده فلا يكون
في الزمان ولا معية الا في التوهم حيث يعتبرهما الوهم على الزمانيات فيه اما فالوهم هنا انتهى فاحكم
بالخاطئ ثم قال وامام المتكلمين في المحصل وقال ان قبل نسبة المتغير الى المتغير هو الزمان ونسبة
المتغير الى الثابت هو الدهر ونسبة الثابت هو الثابت قلت هذا القول خالي عن التحصيل لانه قد ثبت
على ان معنى كان وكون لو كان امرا موجودا في الاعيان لكان اما ان يكون قارا الذات فيلزم ان
لا يوجد في المتغيرات وان كان غير قار الذات يستحيل وجوده في الثوابت وهو التقدم لا يرفع
بالعبارات فاحاد عليه القول خاتم الرتبة في نقده فقال اقول لا شك ان وقوع الحركة مع الزمان
ليس كوقوع الجسم القار الذات المستمر الوجود مع الزمان وليس كوقوع القار الثابت في مع القار الذات
الباقي كالسماء مع الارض وذلك العرف معقول محصل سواء كان ذلك متوهما او غير متوهم وليس
معنى المتغير والثابت شيئا فاما قول بوجه عاش الصنعة فانطبق ودقة تعالى على الف ودور غير
النشر واذا تقرر اختلاف المعاني فلا مطلبين ان يعبروا عن كل منهما بعبارة يرون انها تناسب
لذلك المعنى ولا يعوقون بالتحصيل هناك غير دلالة العبارات على المعاني انتهى وحرر تحقيقه
ان المتغير متغير بما هو حاصل في الزمان لا بما هو واقع في الدهر ومعنى الثابت بالقياس الى الدهر
لا بحسب الزمان كما تحقيقه ان الزمان فالآن مختص الحق وتحقيق التشكيك في المحصل عاد الى الكلام
ضرط الاستقامة مرة اخرى ولم يتوقف ان تقدم اجزاء الزمان بعضها على بعض تقدم زماني
بنفس ذات المتقدم والمتأخر لكون الزمان حقيقة متصرمة متجددة والله سبحانه تعالى الذات
عن ذلك فقال في نقد حدوث العالم واذا جاز ان يكون تقدم ذات الله تعالى على العالم لا بالزمان
فالمحقق البارع عاد عليه القول في نقد على المحقق فقال وجوابه بان تقدم الباري تعالى
تقدما خارجا على العالم كتقدم بعض اجزاء الزمان على البعض الآخر فهذا يرد عليه والحق ان الباري
تعالى ليس بزماني والزمان من مبدعاته والوهم يقيس ما على البعض الآخر فيكون في الزمان على ما في الزمان
ما في الزمان كما مر في المكان والعقل كما يأبى عن اطلاق التقدم المكاني على الباري تعالى كذلك
يأبى عن اطلاق التقدم الزماني عليه بل ينبغي ان يقال ان الباري تعالى تقدما خارجا عن التقدمين

وان كان لو لم يكن ظاهرا لم يكن ثم انتهى قوله بعبارته وقال في المحصل بعد نفي وجود الاجزاء
ان كل حادث يحدث فان الله تعالى يكون موجودا مع وجود ذلك الزمان فلو كانت تلك المعية
صفة وجودية لزم حدوث الصفة في ذات الله تعالى فالشارح المحقق بنى على نفي قوله
فقال عامة الحكماء يقولون ان لله تعالى صفات اضافية كالاول والآخر والخالق والرازق
والمبدع والصانع وغير ذلك ويثبتون القول بهذه الصفات غير المعية الزمانية
لله تعالى انتهى ما قاله بالفاظه رضي الله عنه وبعض نظراء المتكلمين في المحصل على طريقة
وقال الاقبال معية التغير مع الزمان ومعية المتغير هو الثابت مع الزمان فلا نقول الان زمان
في هذه الآن بل الثابت لكنا نقول المعية متصورة له فان لم يتحقق هذه الحالة الا لاجل موجود آخر
سواء يتميز بالزمان او الدهر او السرمد لزم التسلسل والا فقد بطل القول بوجود الزمان
فقال الشارح المحقق مرتضى اعلم الشيخ ذكر في الشفاء ما يوهم ان يكون جوابا عن هذا الشك
والامام ذكره على الوجه وكمل تقريره بما قاله الشيخ بالفاظ وصحة ونعرف منه ما ذكره الامام
فنقول الموجودات اما ان يكون لاجزائها بعضها على البعض تقدم كحركة اولى التغيرات والحركات
واما ان لا يكون له ذلك بل يكون اجزائها مستمرة الوجود مجتمعة معا فان كان الاول كان وجود
في زمان ما يكون مطابقا لوجود زمان ويكون وجود المتقدم منه لزمان ووجود المتاخر
منه مطابقا لزمان آخر متاخر عن الزمان الذي كان وجود المتقدم مطابقا له ولا يمكن ان
يكون وجود المتقدم او وجود المتاخر مطابقا لطرف من الزمان الذي هو الآن
ولا ان يكون المتاخر والمتقدم منهما مطابقين لزمان واحد متقدم او متاخر
بل ما فرض آخر اجزائه من ذلك الوجود يكون مطابقا لما فرض اخر اجزاء من ذلك الزمان
ومثل التغير يقال انه موجود في الزمان ونسبة بعض هذه الموجودات الى البعض الآخر
بالمعية والقبلية والبعدية هو الزمان وان كان الثاني وهو الموجودات التي تكون
اجزاؤها مستمرة الوجود مجتمعة معا فانها لا يكون وجودها في الزمان اي ليس تغير منها
يطابق المتقدم من الزمان ويتغير آخر يطابق المتاخر منه بل وجودها وجود مستمر
ولا يقال لشيء منها انه موجود في الزمان بل يقال لكل منها انه موجود مع الزمان وفي

بين شيء آخر يطابق المتاخر عنه الآن فان كل واحد من الافراد الموجودة للانسان
موجود مع الفرد الآخر وليس بينهما موجود ثالث ونسبة هذه الموجودات الى القبلية الاولى
اعني الموجودات المتغيرة المنقضية الاجزاء بالمعية والقبلية والبعدية يسمى دهرا وقال بعض
هذه الموجودات انها موجودة في الدهر واما السرمد فهو عبارة عن نسبة استمرار بعض
المبدعات الى البعض الآخر بالمعية والقبلية والبعدية كنسبة بعض العقول الى البعض الآخر
بشرح فرد من الامور الثلاثة هذا ما قاله الشارح في التعبير عن كلام الشيخ وكذا اورده ايضا
في شرح المحصل ثم شرح قول الامام المصنف الايراد عليه من وجه الدفاع عنه وكمل بقوله
نسبة الثابت الى المتغير بالتاخر عنه في الدهر غير معقولة بل الثابت له بالقبلية والمعية
وكذلك نسبة بعض العقول الى البعض بالقبلية او البعدية غير متصورة بل الثابت العقول بعضها
الى البعض بالقبلية او البعدية غير متصورة بل الثابت العقول بعضها الى بعض بالمعية
الغير المتصورة لا غير ونسبتها بارئها جميعا الى بارئها العقال الى البعدية الدهرية بحسب
سبق عدمها الصريح في الدهر او بالمعية الدهرية بحسب وجودها الواقع في الدهر وهي
طرف الابهين الى سرمد المبدعات ونسبتها الى مبدعها الحق بالمعية السرمدية وايضا
التقدم بالعلية هو التاخر الذي لا التاخر السرمدي كما انه مضايف التقدم بالعلية فهذه
وجوه غير الخبط الشارح المحصل في فهمه بسبيل المطلب الرفيع الكمال في
سلامة عن بعض منها بعض شراح المقلدين في شرح المواقف حيث توهم اوهاما
المتكلمين في الجمود عن سبيل الحقيقة فقال الشارح الشريف في تقرير كلام صرح الحق ان الموجود
اذا كان له هوية ايضا غير قارة كالحركة كان مشتملا على متقدم ومتاخر لا يجتمعان في هذا
الاعتبار فيصدر غير قار هو الزمان فينطبق تلك الهوية على ذلك المقدار ويكون جزء منها
المتقدم مطابقا لزمان متاخر متقدم وجزؤها المتاخر مطابقا لزمان متاخر ومثل
هذا الموجود يتغير انه يتجاوز لا يوجد بدون الانطباق على الزمان والمتغيرات الذهنية
الا تحدث في آن هو طرف الزمان فهو ايضا لا يوجد بدونه واما الامور الثابتة الكلية
تغير فيها اصلا لا ذهنيا ولا وقعيا فهي وان كانت مع الزمان العارض للمتغيرات الا انها

هو التاخر بالعلية لا التاخر بالعلية

كالامام حجة الاسلام في بعض تصانيفه والشهرستاني وبعض القدماء وغيرهم من المتكلمين
والصوفية واشار اليه في التجريد انتهى وبعض اهل سمعه يقول في المباحث الشرقية
وفيه شك في آخر وهو انهم حصروا اقسام المعية بحسب اقسام التقدم والتأخر حيث وجب
ان تكون اقسام المعية ثمانية ثم انهم فسروا بين الوجهين من المعية اعني المعية بالدهر والمعية
بالسرمد وهذا ناقض قائل فيلا قلت له ما حظك بالعام الحقائق اليس يستلزم تقدم
والتأخر على ما قد قلناه وعليك مكرراً انه كرر مقرراً الامر فقط البيان مستبين التمثال
في قاموسهم وكلامهم ونزيهم ومقالاتهم فلسنا نظنك وانت عريض التتبع غزير
التصفح لصحائفهم وآثارهم جداً في سنادك بحيث الاقسام اليهم من الجاهلين فكذلك في
ذلك من المجاهلين وان عراك الشك ان اثبات توعين للمعية هما المعية الدهرية والمعية
السرمدية يستلزم ان تكون اقسام المعية ثمانية وحصر التقدم والتأخر في الانواع
التسعة المعدودة عقلي برهاني فاذن يلزم ان تكون في المعيات معية ليس في
ازائها تقدم وتأخر فيبطل كلامهم ان انواع المعية بحسب انواع القبلية والبعدية فانتبه
لما يتلى عليك وهو ما كنا قدمناه ان اختلاف انواع القبلية بحسب اختلاف المعنى الذي هو ملاك
القبلية كذلك فاعلم ان اختلاف انواع المعية بحسب اختلاف المعنى الذي هو ملاك
المعية فكما اذا كان ملاك التقدم في القبلية الانفكاكية انفكاكاً امتناعياً بحيث لا
يحتمل بين المتقدم والمتأخر زماناً وان كانت القبلية الانفكاكية قبلية وبعدية ممكنة
ثابتة واذا كان الملاك عدم الاجتماع في حاق الواقع لا في افق الامتداد ولا امتداد اصلاً
لا يتوهم هناك زمان وان اصلاً كانت القبلية الانفكاكية المطلقة العين الممكنة نفساً
سرمدياً وتأخراً دهرياً فكذلك اذا كان الملاك في المعية اجتماع المعنيين في زمان على
التدريج كما في الحركات الطبيعية او على التدريج كما في الحركات التوسطية او في آن هو طرف
زمان كما في الدهريات كانت المعية معية متقدرة زمانية وان كان الملاك هو
الاجتماع في حاق الواقع بحسب وجود المطلق الصرف الثابت في الدهر كانت المعية معية

ثم ان اقسام التقدم والتأخر

تقدم الدهر تقدم الزمان تقدم الرتبة تقدم الشرف
تقدم العلية تقدم بالعلية تقدم بالعلية

صريحة مطلقة غير متقدرة اما دهرية ان كان وجود احد العينين سرمدا وقايعة الصريح
سرمدية ان كان العينان سرمديين بالوجود فاذن معرض المعية الغير المتقدرة في المعية الدهرية
والمعية السرمدية على سبيل واحد وكذلك ملاك المعية الصريحة الغير الامتدادية فيهما
طباع واحد في سنية واحدة والسرمدية تختلف حال العينين بالقدم والحدوث وليس شيء من
ذلك اختلافا في المعنى الذي هو ملاك المعية وميزان تنوعها وذلك كما اذا كان العينان
بالمعية المتقدرة الزمانية قد يعين بالزمان او حادثين حدوثا زمانيا ومتفقين او مختلفين
في طول زمان الوجود او قصره فان تنوع المعية الزمانية في ذلك كله غير مختلف اصلا بل
اما المختلف حال العينين فيجالا يستوجب اختلافا في ملاك تنوع المعية فاذن قد ثبت
ان المعية في تسبيح الاولياء على نحو الفعلية والبعدية فليثبت ونقيض ان فاذا انتفت
بالعلية والتأخر بالمعلولية المعية بالعلية او بالمعلولية وفي ثباتها فحص عاص فاذا لا يصح العلية
واحدة تامة معلولان في درجة واحدة ولا المعلول واحد علتان تامتان اصلا وقد بان
السبيل بهذا لك في الايضاحات والتنزيلات ولعل الكلام يساق اليه عزيزي قبل
انشاء الله العزيز العليم ونقيض الكلية حال نقيض ان ينتظم بعضه بتلك الزمان على حد وتلك
الكبير وهو المطلع الاكبر بجميع اجزائه نظم الطبيعي من سبيل العلية الدهرية اما متقدمة اذا
اتضح ان الباري المتعال على سلطانه متقدم على الحادث اليومي مثلا تقدما مطلقا
سرمديا وهذا الحادث متأخر عنه سبحانه تأخرا صرحا دهريا بلا منع كحيث ان يتخلل بينه وبين
الباري الحق سبحانه زمان او آن او ممتد موهوم او طرف ممتد موهوم والا لزم ان
يكون الحق قدوس الحق زمانيا موهوما بالمكنة علائق الادة وعوارض الطبيعة عن ذلك
علوا كبيرا فقد استبان انه يجب ان يكون جميع المعلولات من المبدعات والكائنات
بأسرها في درجة هذا الحادث اليومي في التأخر عن الصنع الفعال تأخرا صرحا غير متقدر
بحيث يستحق العدم الصريح في الدهر والا لزم تصور الامتداد في الدهر فيلزم ان يكون
الدهر زمانا او الثابت متغيرا والقار سيالا والبنية الابدية بنية متقدرة وذلك

في الدهر او دم

والسرمدية

ونقيض

ونقيض

برهان زمان لحدوث العالم

وذلك كله خلف محال بالحكمة الفطرية والضرورة البرهانية ليس اذا نظر العالم في الكونيات
والآيات اجتمعت بالحدوث الدهري والسرمدية الوجودية كان يلبس الفياض بالاضافة
الى البنية حالات المعية الازلية السرمدية وبالاضافة الى الكائنات بالمعية الحالة الدهرية
فكان حد تلك المعية الازلية في الدهر ثماما استحالة عن حد هذه المعية الحادثة فقد وقع
في الدهر حد وحد يجب ازلية البنية وحدوث الكائنات بالوجه جميعا في الدهر
فلم في الدهر تصور وسيتد اذ يجب الحين المتحالة لهم من الدهر اذ قد سبق المعية الازلية
المستمرة بالوجه في الدهر اولا ثماما لاحقة عن حد لحوق المعية الثابتة الحالة بالوجه الاهل الغير
ويلزم اذا لم تكن بنية الاشياء الحادثة في حدوثه على ما هو اذا انه بنية متقدرة ولم يكن اضافة
البنية ثابت واضافة الكائنات وصيغتين لذاته لحقه من حد الشيء والحق عليه التصريح
والسيالية في بنيته واضافاته وبنيته واجناسه فانه لم يكن اضافة بالمعية على كل
شيء على بنية ابدية وبنية غير متبدلة وان تسبيح ذلك تماما في الغير والحالة في المعرفة
الدهرية لذات الكينة المعلولة ضرب من الكثير اكل ولحق بالمجانية نقيض عن الحق
الوهم لمن الاستدلال في الدهر وجهة في صفات الرب غير مرهوم الاخص من غير
البنية ثبوت وارد والقدم على كل حال في ان الحيثية على تقدير حدوث العلم ايضا موجود اولا
مع عدم العلم في الدهر هو موجود مع العلم بعد حدوثه في الدهر لغيره اعلم ثم الامتداد
بحسب ذلك في الدهر وتمدد وصف الاضافة للرب بعد الله الاضافة بتسنك بحسب الحق
باذن الله سبحانه اما اولا فلان العلم ليس بشيء حتى يعتبر بالنسبة اليه او جهة صريح
الليس والاثبات للغير عنه بالليس والاثبات على خلاف الامر في الكيان البنية الموجودة
واما ثانيا فلان الاضافة ليس وجهه في الدهر بل هو تعالى الذات عن الزمان والدهر على
خلاف الامر في البنية فانها موجودة في الدهر والدهر والسرمد وان الشرك في سبيل صريح
الثبات والارتقاء عن الى النقص والجهد والاستناد والاتحاد الا انها تختلف
بتخلف سبق العدم الصريح في الدهر بالنقص او بالامكان لا في السرمد فلذلك كانت المتغيرات

بالنسبة ما موجودة لا في السرمد بل في الدهر كذلك ما هو ثابت لا ما هو متغير فانها بما هو متغير موجودة
في الزمان لا غير فقد تبين واتضح ان الدهر محض بسيط لا وجه فيه كمن جزء بالكمالات
والدهر محض الكمالات الذاتية تعالى الوجب لذاته من الوقوف فيه الزمان محض الكمالات
والكمالات بالامكان الاستعدادية لا يلتفت اليه وجهي من الفرق الصرف بالنسبة الى
المتغيرة في الغيبية وذوات الجهات والكمالات موجودة جميعا في الدهر لا كما تخلفتين
بالتقدم والحدوث في الدهر لزم ان يصح ذوات الابتداء في الدهر ويختلف النسبة في الجهات
في الدهر بالقياس الى الحق سبحانه بالمعية والله تعالى كلهم من نسبة متصورة ما ابتدائية بالصورة
فاما اذا كانت هي بنسبة ما موجودة في الدهر لعدم التصريح جزء موجودة في السرمد اذ لا ابتدا
فكن هي جميعا بسبب ملك المعية على نسبة واحدة في حضرة واحدة وبالنسبة الى الحق سبحانه
بحسب ذاته المحضة السرمدية لم يتقدم عليها بنسبة ما تقدم ما سرمدية تاخر قابل الوجود
في الدهر لزم ان يكون محيطا بالدهر والزمان متعلق عن الوقوع فيهما بحسب التعلق بهما مطلقا وكيف جرى انها
المعلولة الموجودة بالنسبة في الدهر بعد عدمها الصريح مهما متعينة دهرية ملاحظة ابتدائية في الدهر ولا
في النسبة واما ثانيا فلان سلب شيء عن شيء لتعذر تحقق سلوب سلوب عنه بعينه مانه وليس
يكفي فيه ثبوت المسلوب عنه فقط وكذلك اضافة شيء الى واتصاف شيء فيه فهذه امور
لا تحقق عنه وجوه شيء واحد بل لا بد بل تستحق وجوه بسيطة متعددة مهما وراء ذات وجهين فلا كان
الاول الحق سبحانه موجودا بسرمدية لا غير فلم يتحقق اضافة سبحانه الى شيء ولا سلب شيء عنه اصلا
ثم انه ابتدع جملة الموجودات واقامها في دار الوجود والثبات وهي الدهر مرة واحدة
دهرية فتحقق حدوث عليها جملة بالاطلاق اسم الدهر فان هناك لذاته المحضة سبحانه وصف
يحكم عليها بالسبق والتقدم في الدهر وعلى الصدر المشترك منها بالتصاعد على سبيل السابق المتلاحق
وذلك هو الذي يعبر عنه بالتعبير والتسلسل والتدريج والتعاقب وفي هناك تحقق في ظنه ريس
التقاء وفي الالهيات منه لفرق التقدم والتاخر بالزمان وفيما اشبه ذلك وفيه ما اشبه ذلك
التقدم السرمدي والمضايقة دهر التاخر الدهري انما يتحقق التقدم والتاخر المضايقان اذا تحقق

وجود ذاتي بعد وجودين جميعا لا حين كون طرفا الاضافة غير موجودين معا فالوجه المتقدم انما
يصح اضافته بالتقدم بالفعل اذا ما فرض الوجه المتاخر في الوجود فيمتنع ان يكون ما به المتاخر في المتاخر
عدمه ان يصح وجود المتقدم وما به المعية وجهه العارض الموصل بالفعل مع وجود المتقدم واما
رابعا فلان وجود المجعولات في طبقة على تقدير تشعب الحدوث الدهري اياما بعضه وجاء
الثبات الدهري والدهر بلا حين ايام التصريح وواحدا في حين لا في حد متاخر نهار متعاقب
من حده فلا زائد في الدهر حده الله ضمن حد الله فاضه فلا تصور هناك تبقى وتلحق بحسب
حين في الدهر بخلاف ما اذا تعدد بعض المجعولات دون بعض فان ذلك يوجب لها ضيقتين
الوجود من حدين متباينين في الدهر ولكن تقرر الا ضيقتين في ذات المفيض الحق وجعلها اضافتين
بحسب ذلك على سبيل السبق والتقدم بالجملة من صور في استعداب الحدوث في الدهر لجميع
الجزئيات وخصوصا لكليات متباينون الثبات فرقا بين على سبيل ستين
مفرع عنه البيان والبيان فاذن انما الذي هو تقرير الدهر عليه سلوب الدهر فيقال لم
لم يتعين المفيض الفعال مجعولاته ومعلوماته جميعا على السرمدية فيقال لكن ليس من بلغاء
ضمنا انه من الجبر بل انه من جهة لعدم ان حوات المجعولات وتصدر مهيا بها من قوة
قبول الفيض من حيث طباع الامكان فلينتصر وبعض واذ قد تبين ذلك الحق من السبيل
المستبين فقد اتضح لنا الامر في ذكر القبلية الكلية وهما القبلية الزمانية والقبلية السرمدية
من حيث اشتمال القبلية والبعدية لا غير ذات الجنس والبعد على سبيل واحد فهذه مشاركة
لغيرهما وراء المشاركات الاخر سلفا ذكرها وذلك بما فرض انه كما لا يوصف بالتقدم
والتاخر بالزمان على الحقيقة الا بمرات اجزاء الزمان من بقاء جوهر الحقيقة المتصورة المتجددة وذلك
لا يمكن ان يتعلق بالتقدم بالزمان متاخرا زمانيا كما يمكن ذلك في التقدم والتاخر في السرمدية
بحسب انقلاب الهوية المحضة في الاعتبار وكذلك لا يوصف بالتاخر الدهري الا ذات الحق
ذاتي من بقاء جوهر ما حيث انها ثابتة في السرمدية متقدمة من جهة نقص طباع الامكان وبالبعد السرمدي

الا بعدم الواجب بالذات جل ذكره فانه يفيض ذاته بالذات سرمدية مرجحة كمال الحقيقة
الوجوبية وايضا كما يمكن من شيء طباع العلية يمتنع ان يكون موجودا في مرتبة ذات علته
الواجبة بالذات ومرتبة ذات الواجب بالذات بعينها لوجود الاصل في حاق الاصل
ومن الثاني يجب كما يمكن من بالذات بطباع العلية ان يكون متأخرا بالوجود في الدهر عن وجود
جاعله الواجب السرمدية فيفيض ذاته السرمدية ويمكن جاعله موجودا مع وجود الذات في الدهر
فدل الدليل الحق الواجب بالذات جل مجده بانه فاعل العالم وعاقل كل جزء من اجزائه
بحسب نفس ذاته متقدم الوجود في السرمدية على وجوده لها ثم في الدهر فقد تاسرمديا بحسب
جوهر ذات لها ثم موجود مع وجود لها ثم في الدهر متقدمة دهرية والعالم بانه مجعول الواجب
الذات ومعلولة بحسب عدم التصريح في الدهر مع وجود جاعله الواجب الذات السرمدية متأخر
الذات والوجود في الدهر عن وجود جاعله الحق في السرمد تأخرا دهريا وبحسب وجود الاثر
الثابت في الدهر حاصل الوجود بالفعل مع وجود جاعله الحق الواجب الوجود في السرمدية متقدمة
دهرية كل ذلك على سبيل القدم بحسب نفس الذات فامكان امكان الاستحقاقية والكمال من الامكان
ويمض اذ قد ثبت لنا تقدم السرمد صفة لدى الحدوث عن ذاته وللاقتضاء بوجوده
ولا يخفى به لكن غير الافلاطونية الطبيعية العقلية تسرى في شيئها ان تبلغ سمك عزة
وكيه وصفيه فانه للاذهان الاتية بالعقلية وتصرح الطبيعية الاتية بكلية هذه وكمنياه
حقيقية فالعقل الصريح الالهي وان كان وسيع فيتصل طارح النظر ناظر الفطنة بعد الغور
انما صار اه في معرفة ايرى وصف كان من اوصاف فيه واتى ايضا منع من اتباعه صانعه لكن يتعين
بالعقل المتصف اثباته ويصدق بسياق ايرها في ان مثل العقول واعراق الاوهام ليس لها
مقاس الانظار وتحقيقات الفكر في طوار كنهه من سبيل فيخرج منك من الحكم من العطل
وحقه الشبه ولا تصح العقيدتين عقيدة الاتباط وعقيدة الفلسفية ويمض اذا ثبت ما ثبت من
العقل من وعاء الثبوت ودهر الدهر بمعزل عن توهم الامتداد والاستمرار والانقسام والانقطاع
وما اشبه في مقامه من سمك ايرها ثم لنا الواجب بالذات واجب من جميع الجهات ولا يتعلق

الحقيقة المتعالية عن شوائب القوة عن جميع الجهات فيصح ان يتبع عليه قول بالكمال التام
فوق حيل له بالفعل واجب له بالذات ليس تقدير له حركة وتغير وانتقال من صفة او حال الى
لا صفة او حال اولى من حال لا نسبة له الى جهة ما عدا ذاته وهو كافة مجعولاته ومعلولاته نسبة
ادراكية احاطية غير مقدرة ولا تقييد له ولا تدريج ولا تجدد وفي جهة الفعل بل اما الوجود
والحق والتدريج والتقيد في جهة المعلولات والجهة وهو نفس المعلول الحال الثاني لجاعله الفعل
القديم ويستبين لنا بعد نظم الوجود من المعلولات الماوية في الدهر من صدر الازل الى ساعة الابد
وغيره الابداع في الحس فيكون وضعها وله جهاتها الفعل المبدع الحق في عين الدهر غيره واحدة
ودهرية وكذلك يفعلها لدى الدوام الوجوب لا على السيلان الزماني اما متعلقات
الوضع والمتمرغ الكيفيات فنفس الكتب والعقار الكلام من مركز العالم يحيط العلك الاعظم كلا
في حيزه ومكانه وفي الاتصال لدى السيلان الزماني الغير القار من ازل الازال حركة متصل النهار
لا ابد اباده كلا في وقته ومتاه واما سفار قامات عوالم الزمان والمكان من الاقدار
العقلية والجواهر الروحانية وسائر الكليات فنفس كيد الواقع وحق الكيان كلا لا تفرح جوهرية
وصراح وجهه لا في زمان ولا في مكان فلا في وضع ولا في حيز ولا في اين ولا في متى فهو سبحانه
فاعل الوجود وممسك النظام لدى الاحاطة الاتية بالامساك مع الحدوث والافاضة لا تنفي ثبات الدهر
والنفس جدار العالم فتبارك الله رب العالمين ويمض كما الامتداد والعقار ليس لصح اجماع
اجزائه في حد واحد من الهكان كالمنطقة الهر من طرف السيد المنطق وجزائه قاره الوجود في طرف
الزمان وهو الفي المتقدم والجهة ولا اجتماعها بحسب الوجود في الان الدهر من طرف الاتية والزمانية
كذلك الاتية والزمانية الغير القار عن سيل السيلان اجزاء الدهر غير مجتمعة في الان من الاتية
الترتيب حدوث الازمنة واخراجها من قاره الطول ثابتة الوجود مجتمعة الحق في وعاء وجود الان
ودهر الدهر فالاتية الكائنة في الزمانية كل بهويته الاتية الحالية موجودات ثابتة تمامه في الدهر وانية
مع كل شيء متعينة لها طبيعة غير متكمية ليس متمية ومن شيء من الكليات اتية لدى مكان ولا طرف اتية
مكاني وتمييزه ومن شيء من الزمانيات اتية لدى زمان وطرف اتية لدى زمانه وهو كل شيء محيط

قال الشيخ في كتاب الفصوص الكلمة الاولى والكلمة الذهب والفضة وهي قال يوسف بالعدد مثل كتاب الفصوص الكلمة الادوار المنعقدة بعقد واحد الكلمة بالرابع والمثل الذهب والفضة حركة تدل بعقد المتعبدين

ونص قال صاحب الملل والنحل في ترجمة ابراهيم بن سيار النظام من المعتزلة مذهبه ان الله تعالى خلق الجوهرات دفعة واحدة على ما هو عليها الآن معادن ونباتا وحيوانا وانسانا ولم يتقدم خلق آدم عليه السلام على خلق اولاده غير انه سبحانه ابكى بعضها في بعض فتقدم وتأخر اما يقع في ظهورها من بعضها دون حدوثها ووجودها وانما اخذه الله تعالى من مذهب الكمون والظهور من الفلاسفة واكثر مسائله ايضا الا تقرير مذهب الطبيعيين منهم دون الالهيين قلت له يا علامة قد كنت من الذين تكلمت به في هذا الفصل فشك وبلا حكمت انه اخذ مقالته من الكلام الالهيين ايضا لو كان الامر بقوله دفعة واحدة الدفعة الاولية والمرة الثانية بل تعبير بالمرة الواحدة الدفعة المختصة فيها الهيات الثانية والدفعات الاولية على قصر الوجه وساقه اللغة وكان يقول وتقدم واما تأخرا اما يقع في حدوثها الثاني دون حدوثها الدهري في ظهورها في الزمان دون وجودها في الدهر كما قوله اما يقع في ظهورها دون حدوثها ووجودها لكن قد هات محرر الامر ومقصد القول ومرتقى ودخله فكيف وكيف اخذ مقالته من الكلام الالهيين ايضا لكن في العلم دون الطبيعيين من جهة القول بالكمون والبروز ليس عبارة ارسطو كما في الشفا واوجبا على هذه الجملة بينهما الم يقع في الميزان الثالث من الالهيات فما احدث بنيات الاشياء وصورها كلها وقل ما قل دفعة واحدة والم يقع في الميزان الرابع من الالهيات تعدل بعضها بعض فكيف لم كانت الواحد الذي لا خلاف فيه ويكون اذا علمت ما العلم علمت لم هو وذلك ان كل جزء منه مضاف الى الكل فلا تراه كانه جزء لكنك تراه كالكل وذلك انك لا تأخذ منه اجزاء لم كان بعضها من بعض لكنك تجدهم كلها كانها شيء واحد لم يكن له مما جبر الآخر وقد ميز الاشياء اذا هي امتدت وانبسطت وبانت عن الباسر الاول كان بعضها على كمن بعض واذا كانت كلها ولم تمتد ولم تنبسط ولم تبن عن الباسر الاول لم يكن بعضها على كمن بعض بل يكون الدور الاول على كونها كلها انت عبارته ايضا فاذا تحققت الامر تجد لك تسلك قولهم القضية المطلقة اما صادقة ازلا وابدا واما كاذبة على الدوام غير متحققة الكم في الازال والآباد وان اتفقت على ما اعتمده ارسطو من عقيدة الصناعة وطابقه الشيخ في الشفا حيث جعل الاطلاق العام في جهة

القضية مثل التوجيه نقض العدم والملكة فهو خلو المعدوم الى شيء من الجهات للتقييد بجهة يقال لها الاطلاق العام فربما تعد في المطلقة في الموجهات توسعا كما فعله بالبيه في الحكايات فاذن يستبين حرام صدق المطلقة العامة الدهرية فاما جسم في تصحيح معناه مع الدهول عن ذلك الاصل فلا يرجع الى ارادة ذكر المعقول من الميزان من مقال المطلقة العامة ايضا الائمة انما هو التحقق في زمان ما في جميع الازمنة والاوقات في الموجودات الزمانية لا في نفس الزمان وبما يرتفع عنه فليعلم **ونص** فقد بان اذن لك جملة الجواز الزمان الكبير وهو العالم الاكبر من الثابتات والمتغيرات والمجردات والمجردات السرمديات والدهريات والزمانيات الحاصلة في امتداد الزمان لا على الدهر ولا على التدريج بقصرها وتمديدها وصغرها وكبرها وبطئها وبالنسبة لها مجموعة الاجزاء وكلية التحقق على الاطلاق من غير تمثيل لدهر وازلية اما ما ترتيبا منطبقا على الزمان المتصل كالحركات الطبيعية او دفعيا حاصلا بتمامه في حد غير منقسم بعضه من حدود الزمان لا على سبيل الانطباق عليه كالحركات الجسمانية وما على شكلها مثل تحلقه وتارة بسبب الوهم منفصل عن ذلك كله وتارة الجسمانية سماوية الفصول الفيثاغورية والمفارقات المحضة من كم العدم الصريح الواقع والجهل الساذج والكيفيات المسبوقة بالعدم والمرموسة بالكلال الاستعداد لكن واذا عرفت ذلك وتحققته كشف لك قول اليهود فرقع من الدهر ويعمل وخلف وحال انما يعد ذلك لو كان في قيام عالم الدهر وجرم جانب الاقوية بهذه الموهوم وحده مفروضة عليه الصنع والاكلة في حد والفراغ والتعطيل في سائر الحدود وذلك من جملة الاحتمالات القرائح السوداوية وتهويشات الاوهام الظلمانية وليس الامر هناك الا على سنن الثبات الاجراء وسنة الفعلية المحضة فهناك لا يرى بعض والصنع وحام الفيثاغورية والفعلية من جهة قصور وتعطيل ولا توهم امتداد وسيالية والكثيار كلها مخلوقة له سبحانه فارضة عنه لا على سبيل الدوام ثابت الدهر والاتصال القار لو تم على سنة معاقبة من سالك الاوهام وراء الاستمرار السيال الاستمرار والاتصال المتعدد الزمانية فالك غير مرتد قالت اليهود يداه مغلولة غلت ايديهم ولعنوا بما قالوا بل يداه مبسوطتان **الفصل الرابع** فيه استدلال من كتاب الله العزيز على

ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والأحاديث الآتية بيان لما من الله به من صفات الله وسبحانه على ارادة
وجاء وهم الجهال في معنى قال عز من قائل في سورة لقمان ما خلقكم ولا بعثكم الا كنفس واحدة ان الله
سميع بصير فلا تلتفت رخصة في الكف الا كنفس واحدة الا كخلقها وبعثها ان الله في قدرته لا يختلف
الكثير والواحد والجمع لا يتفاوت وذلك انه انما كانت تفاوت النفس الواحدة والمعول الكثرة
الا وان لو شعلة شان عز شان وقال عز من قائل وما امرنا الا كلمة واحدة كلمح بالبصر فسبحان الله كل صفة
وبصر كل مبصر في حالة واحدة لا يشغله ادراك بعضها عن ادراك بعض فكذلك الخلق والبعث
انما هما بالنسبة قال جل سلطانه في سورة الحجر كل يوم هو في شان في كل ادراك وجود وجود
يحدث امرا ويجدد احوالا كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه تلا هذا فقال وما ذلك
الشان قال يغفر ذنبا ويفرج كربا ويرفع قوما ويضع آخرين وعن ابن عيينة الدهر عندنا
زمان احدهما اليوم الذي هو مدة الدنيا فشانه فيه الامر والنهي والاماتة والاحياء والخلق والرزق
والتقديم والتعقيب فشانه فيه الجزاء والحساب وقد نزلت في اليهود حين قالوا ان الله لا يقدر على
شيء وذلك بعض الملوك ورزقها مشتملة على نقد وذهب فكتب شيئا يقرأ فيها فقال عظم له اكتب ما تريد
اخبرني بما اصابك لعل الله يسهل لك على يدي خيرا فقال لا اقدر على الملك فقال عليه فقال ايها
الملك شان الله انه يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل ويخرج الحي من الميت ويخرج الميت
من الحي ويشفي سقيما ويسقم سليما ويشفي معافا ويعافي مبتلى ويفعل ما يشاء ويفعل ما يريد فقيرا
فقيرا ويغني غنيا فقال الملك اخشنت وامر الوزير ان يلقي عليه ثياب الوزارة فقال يا مولاي
فما شان الله فقال ان الله يحيي ميتا ويميت حيا ويفقر ويغني فقال له اشكلت علي آيات
وعزمك لكشفها لي فقال قوله تعالى كل يوم هو في شان وصح لي الفهم فجعل يا هو كان الله يوم القيمة
فقال الحمد لله اما قوله تعالى يوم هو في شان فانها شئون يبديها لا شئون يبتدئها انه ما في الكائن
فليس بثابت وللتغيير والا فاقة وللدهر تغير ولا دهر ولا زمان الا وهو مجعوله ومنشئه سبحانه وتعالى
والله تعالى يحدث والمتغيرات انما تتغير وتتقلب فيما يحسب الفهم وتجيء بوجه في الآن لا

بالنفس الى سبحانه بحسب وجوده في الدهر على ما قرر فيه مرارا انتهى ده فوق ده ولعله وبس
قال جل ذكره في سورة الحديد وهو معكم اينما كنتم فيفي الحكم الباقي في وجود جملة الاكوان
وتقرر ما فيها من الكائنات في هذه المعية على مرتفع ولعله وضميمه خطاب الجمع اذ ليس يختص بانبياء
عصره بخصوصه بل يعم اصحابهم بحسب الحضور والاحوال بل جماجم قطان سائر الاكوان
في الصدر وبالتقدم والازال والابد جميعا يتفرع لنصرة الزمان في جمع جميع الازمنة بشعوب ما فيها
من الذات بلا اضمار الله في بيعات ولعله على سنة ولعله وكذلك سل قوله جل جلاله
بالجملة ما يكون عن شيء الله هو يوجدهم ولا شيء الا هو سلاسلهم ولا اد في غير ذلك ولا اكبر الا هو
اينما كانوا يعني براهيم وسلاسلهم بالمعية لا بالعدد ولعدم دخول وحدته الحقة في باب الاعداد اضافة
الكثير اليهم في اينما كانوا واينما كنتم لا اليه سبحانه تنبيه على المعية الدهرية بالنسبة اليهم بحسب وجودهم
والتقدم الدهري عليهم بحسب وجوده سبحانه اذ لعله موجوده في مرتبة ذات هلموا على ما قرر لدنياه
عليك كانت الاشياء والله سبحانه معها وكان الله ولم يكن معه شيء وبجملة المعية المنصوص عليها
لا هي مكانية ولا هي زمانية هي انتهاء بسبب احاطته غير مقدرة ومعية لدنية غير مقدرة ولا سالة
والله تعالى بكل شيء محيط غير مركز لعلمه بمحيط الملك الاقصى بالنسبة للاستطالة احاطته سبحانه
في علمه لعظمة واحدة والاشد لعدالة في المعالي مرتبة ازلي حركة معدل النهار على الاقصى الابد
بحسب الحضور عنده سبحانه يفضي في حكم آن واحد وجامعة طلبة سواء الاكوان في هذه المعية ودار
الحضور في حكم موجوعليه دار الاعتبار لا لاعتبار فيها بار نها معاصرة الفصالية ولا لاعتبار نها سبحانه
الصاقة مكانية او زمانية كما قال ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم وبس قال جل جلاله
الله يحوله ما يشاء ويثبت وعنده ام الكتاب الكتاب المحو والاثبات الزمان فيه محو الله
الفاسدات ويثبت الكائنات وام الكتاب الدهر هو عند الدهر اذ هو مجرى كائن الاد هو مكتوب فيه
يعلم الكيفيات بالنسبة على اتق وجوه التقدير والتأويل وقال سبحانه في سورة الحجر وان من شيء الا عندنا خزائنه
وما ننزله الا بقدر معلوم الخزائن المجهولة في الفضاء على اثبات الصانع الله الدهر وتنزيل المقدر
في القدر بكميات الاقدار في الازمنة وقال تعالى في غير سورة وجرت بعقدها انما امره اذا اراد شيئا

والمعلول ليس موجود في مرتبة ذات العلة

لقوله تعالى ولكن عبر عن الإمكان الأزلي بحرف الاستقبال لأن الخروج من حيز العدم الصريح وإيجاد الثبات
الوجودي والثبات في الدهر بالأمر وقال الكرماني وربما وقع التعبير عنه بالتفسير الزماني في بعض الأحاديث
وعن الإمكان الأزلي بالتكوين وهذا الاتحاد في الأفق الصريح والتجدد الزماني بالأزل والأمر بالأزل ويكون
من أبلغ الكنايات وأتم التعبيرات وأنه إذا الإطلاقية التحقيقية الوجوبية على الكلية الكبرى
الكونية الدهرية الحقة أو لا يصح لأنه يرجع ويتشعب الشئون والأحوال والتعاقب على طوارئ
الربوبية وقال جل من قائل في سورة الواقعة قال إن الأولين والآخرين لمجموعون إلى ميقات يوم
معلوم وهو يوم الجمع لأنه يوم دهري يجتمع فيه الأزل والآبد والأول والآخر للدوام والاتصال
يختلف فيه المستقبل عن الماضي بالتجدد وعن المعدوم بثبوت الحقيقة الحقيقية بقال جوهر النفس
الناطقة من أقليم الزمان إلى عالم الدهر ومن الحيز الطبيعي إلى الحيز الجبروتي وقال علماء الطبيعة
ويقولون ما لله الكائنات لا تعاد في صغيرة ولا كبيرة إلا أحصيها ووجدوا ما عملوا حاضرا والله لا يظلم ربك أحدا
لأن الكتاب في مرتبة الكتاب ما في النفس بحيث يعلمه عالم الغيب من حيث كونه الشهادة
ما في القرآن الكريم من إشارة عما تعرف ووقوعه في الزمان المستقبل لفظ الغابر في الزمان
الماضي قرنا بينهم الحدود والمقصود وقيل صنايعهم والمراد صحائف الحقيقة أسماء الله
وأوقيت مؤلفك يا موسى وطائرها المنتشرة المنكورة جلال الله وسيران الله جمال ذلك
كله واقع بالفعل في الدهر والزمان لوجود هذه في الزمان والمستقبل والماضي كلها في الحضور عنده
البصر الحق المحيط بكل شيء في درجة واحدة وعلى سبيل واحد فهذا دليل لمن الفعل
العالم سلطانه يصح بالفيض ورشح الحق في وقائع ثبات الدهر له أصبحت واحدة
فلا يزال يبدع ويصنع ويصلح ويحيل على الأشياء فيلك الأشياء والثبات
فيفيض العدم الهيولاني بسرها معاصرة واحدة جبر زمانية وللآنية أما عالم الدهر فحكم عن الواقع
وتبين الآن لا في زمان ولا في آن ولا في حيز ومكان وأما عالم الكل وملك فهو الأزلية
والآبات في الأحيان والملائكة كل لوجه تحيتها في حب خصوصه وحيز حيثية فيض لصبح

أهل المستفيض عن سيد البرايا صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال جف القلم وطوى الصحف
وقال عليه السلام لأول ما خلق الله القلم فقال له اكتب فقال ما أكتب قال اكتب القدر ما كان وما يكون
وما هو كائن إلى الأبد وقال صلوات الله عليه وآله لعطاء بن جرير السبتية كائنة إلى يوم القيمة
الأدهر كائنة وقال عليه وآله الصلوة والسلام جف القلم بما هو كائن فصبر له فعلم بما رسل الله
قال اعملوا فكل ميسر لما خلق له وقال صلى الله عليه وآله وسلم ما منكم من أحد إلا وكتب مقعده
من النار ومقعده من الجنة قالوا يا رسول الله أفلا نتكل على كتابنا ونترك العمل قال اعملوا فكل
ميسر لما خلق له أما من كان من أهل السعادة فسيعمل بعمل أهل السعادة وأما من كان من أهل الشقاوة فسيعمل
بعمل الشقاوة ثم قرأ فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى الآية وقال عليه السلام إن في أم الكتاب
منه أم في أم الكتاب فقال عليه وآله الصلوات الله وملائكته في أم الكتاب منه في أم الكتاب
منه أنف قال علامة المسكين وأما هم في التفسير الكبير فإن قال لم دخول لم في التقدير
سابقة وجف بها القلم وليس الأمر كذلك فكيف يستقيم هذا المعنى النحوي والإثبات
قلنا ذلك النحوي والإثبات أيضا جف به القلم فلا نحو إلا ما سبق في علمه وحصائه
ثم قال العرب تسمي كل أمر جمع بين أصل فيه أما له ومنه أم الرأس للدماغ وأم الدماغ
لكلمة وكل مدينة هي أم لما حولها من القرى وكذلك أم الكتاب وهو القدر كلها جميعا لجميع الكتب
وفيه قولان الأول أن أم الكتاب هو اللوح المحفوظ وجميع حوادث العالم العلوي والسفلي
ثبت فيه عن النبي عليه السلام أنه قال كان الله ولا شيء غيره واللوح المحفوظ أثبت فيه
أحوال جميع الخلق إلى قيام القيمة وعلى هذا التقدير فهذه الكتابات لأنه كتاب الله الذي
يكتبه الملائكة على الخلق وذلك الكتاب يحمل نحو والإثبات والكتاب الثاني هو اللوح المحفوظ
وهو كتاب مشتمل على نفس جميع الأحوال العقلية والجزئية وهو الباقي وروى أبو الدرداء عن النبي صلى الله
عليه وآله أنه قال في ثلث ساعات يبقى الليل ينظر في الكتاب الذي لا ينظر فيه غيره فيمحو
ما يشاء ويثبت ما يشاء والمكي في تفسير الآيتين الكتابتين الحسنة والسيئة
والقول الثاني أن أم الكتاب هو علم الله تعالى بجميع المعلومات من الموجودات والمعدومات

فانها ولم تعبرت الا لزم له بها ما تنزه عن تعبير ما اراد بام الكتاب هو ذلك اشهر
ما قاله بعبارته قلت فان الوضع المخطوط كتاب نظام الوجود من الصدر لا ثبات قد وجود الله
المبين الذي لم يزل رب ولا يليق الوجود الا وهو فيه وهو الذي هو الكتاب به الا فيه وجاعله
ومبدعه وصانعه وهو الله سبحانه ولم تحدث ما قاله امامهم الغزالي في كتاب جواهر العلوم
لنزاهة لم وهو نظام الوجود بحكمته تشبيه به تعالى خالق الكتاب هو العلم واعلاه نظام الوجود
الوجود كتاب الله المبين الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها واتخذ منه انبعث الكتاب
واستعداد الخلق قضاء وقضاء وتقدير وتكبير الا احصاها واتخذ انه هو مصنف هذا الكتاب
المكتوب عليه ومبدعه ومخترعه ثم لم يزل الام المنكتب مالك العلة مالك مالك المنتهى والله اعلم
قال قلت الرافضة لهذا جاز عنه قال وهو انه تعبيره شيء لم يظهر له لم يزل الله كتاب
وتمسكا بقوله محو الله ما يشاء ويثبت وهو اجمال لان تعبيره لزوم ذاته فيه وما كان كذلك فان دخول
التغيير والتبديل فيه محال هذا قوله لفظا ولفظا قلت له يا امام صاحبك وعلمه وتمكنه اما
تعرف بعرض متنكك لم يزل كتبه ابدا بغير مخصصة بالرافضة وباحاديث انهم يكتبون مراتبه
وارد في حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واصحابه انهم يرسم كتابه صحابه حكم وهو كم منفقه كتابه
وثباته ليس معناه عند الرافضة بداء لهم وظهور الخلاف بسبب تغيره بثبات سبيل المعتبرات
والمتبدلات في الاطوار الالهية والكلام المكونية لا ان يرتفع وقوع التبديل في الرضا
ولا في الدهر بل في الزمان وفي بعض مراتب الصدر من غير لزم تغيير وتبديل وتلاحق وتعاقب ما لكان
لا يحصيه الكون جل سلطانه واطال قول الهيهم في شرح امر الاكمال والتكوين ذات صاحب
عن سبب التعبير بما لك حتى تلل عبده ودحضا ذلك حتى العيش في كتاب نبراس الضياء في
شرح باب البداء واثبات جدة من الله تعالى باذن الله سبحانه ومص فمن هنا كما احاديث جمة
صحيحة شيعية الالفاظ كل منها في شرحه المتن متطرفة الكتابة منها من طريق بن محمد عن ابيه جعفر
الصغير رضي الله تعالى عليه في جامعه الكافي في الصحيح عن صفوان بن يحيى عن عبد الرحمن بن الحجاج وغيره
ثابت عن عن بن محبوب عن عمر بن ابي عن بن مسكان عن بعض رجاله عن ابي عبد الله

الصادق

الصادق عليه السلام اتيس عن قول الله عز وجل الرحمن على العرش استوى هل استوى عن شيء دون الله
عز وجل لم يخلقه فيه ولم يقرب منه قريب استوى من شيء ورواه الصدوق رضي الله تعالى عنه
في كتاب التوحيد في الصحيح عن طرق عديدة ومنها من طريق الصدوق عروة الاسلام ابا جعفر بن بابويه
رضي الله عنه في كتاب التوحيد في عن ابيه بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال
لنزاهة قال كيف يوصف بزمان ولا مكان ولا حركة ولا انتقال ولا سكون بل هو خالق الزمان
والمكان والحركة والسكون قال حاشا يقول الله عز وجل علوا كبيرا ومنها من طريق الصدوق في كتاب
التوحيد عن يعقوب بن جعفر الجعفري عن ابي ابراهيم موسى بن جعفر عليه السلام انه قال لنزاهة تبارك وتعالى
لم يزل بلا زمان ولا مكان وهو الآن كما كان لا يكون منه مكان ولا يتغير بمكان ولا يشغله مكان ولا
ما يكون من تمام الامور واحكامه الامور سلبهم ولا اذن في ذلك ولا كثر الاذن هو منهم ايماء كما
ليس بينه وبين خلقه حجاب غير خلقه احتجب بغير حجاب محجوب واستتر بغير ستر مستور لا اله الا هو العلي الكبير
قلت قوله عليه السلام لنزاهة تبارك وتعالى لم يزل بلا زمان ولا مكان وهو الآن كما كان منزه
لنزاهة سبحانه لم يزل موجودا لنزاهة لا في الدهر بلا زمان ولا مكان وليس في الوجود غيره
الحقيقة حصلا لا دهر ولا زمان ولا بقعة ولا مكان ولا ثابت ولا تغير ولا قار ولا سيال
فمن قبل امره وخلقه وايجاده وصنعه وخلق الكيسار في الوجود ثباتا تاما وتغيرا تاما
وقارا تاما وسيالا تاما فحصلت بنسبة في الدهر بعدد مهما الصحيح نسبة تامة في من الدهر
وكونا تاما في امتداد الزمان ومكانيا تاما في امتداد المكان ولم يقع شيء منها في الدهر ولا
حصول الكيسار وقع وجود الباري سبحانه في الدهر هو جزء بسيط لا الآن منفصل عن الزمان وعن
الدهر وعن المكان وعن الجهة كما كان قبل وجود الكيسار بنسبة ما وكما ليس له محل الا الجهة
التي تلك الدهر محصول الممكنات والزمان بالمتغيرات وليس من الدهر والزمان اشتراكا
بين الخالق والمخلوق حصلا والدهر بالدهر محيط والزمان بالدهر محيط فلان قد ثبت عن الله
ولم يكن منه شيء وهو الآن كما كان فليعلم ومنها من طريق بن محمد بن في الكافي في الصحيح عن احمد بن
محمد بن ابي نصر قال جاء رجل الى ابي الحسن الرضا عليه السلام من وراء نهر بلخ فقال اني اسألك عن مسئلة فان

أتيتك بشيء فيما عندي فقال يا أبا شيبة قال أبو الحسن عليه السلام مثل ما أتيت به رسول الله
وعلى أي شيء كان حمله فقال أبو الحسن عليه السلام لما أتاه بالنار وقال أين الله الذي بلا أين وكيف
بلا كيف وكان حمله على حمار يركبه فقام إليه أبو بصير فأخذ برأسه وقال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا
رسول الله وأن عليا وصي رسول الله وأقيم بعده بما أقام به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنكم
الصادقون وأنك أنت الخليفة بعده ثم قلت معنى قوله عليه السلام في الجواب عن مسئلة الحد لمن أين أين
وأين وكيف الكيف بلا كيف بتناهي الحد وتحديده ومنها ما رواه الكافي عن ابن محبوب عن زرارة قال
قلت لأبي جعفر عليه السلام أكان الله ولا شيء ثم كان ولا شيء قبله فقال نعم كان ولا شيء قبله وكان
قلت أحلت يا زرارة وسئلت عن مثل هذا أليس قد أصاب الحد في ذلك وفهم
ما أراد أبو جعفر عليه السلام
الكافي بإسناده الصحيح عن يعقوب بن يزيد وداود بن كثير الهند عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله
عليه السلام قال لي يا بعد يا بعد له نجب جاء لا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال حدث أصحابك
بذلك فإن أنت أخبرتهم بما أسألك عنه وإلا رجعت قال سل تخبر قال أين ربك قال في كل مكان
ليس شيء من مكان محيط قال كيف هو فقال كيف صفة ربي بالكيف وكيف صفتي والله لا يوصف
بصفة قال فمن أين علم أن الكبير قال فقص حوله بحجر وقال هذا الكبير بل في عرشه بائن منه
الرسول الله فقال عجبت مما رأيت كأنهم أنزلوا ابن عمر هذا ثم قال أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله
ورواه الصدوق في كتاب التوحيد بإسناده عن يعقوب بن يزيد وفيه قال كيف هو فقال كيف له ولأين
لأنه عز وجل كيف الكيف وأين الأين ومنها ما رواه الكافي عن عدة من أصحابنا عن أحمد بن محمد بن خالد عن أبيه
رفعه قال جاء حبر إلى أمير المؤمنين عليه السلام فقال يا أمير المؤمنين أخبرني عن الله أين هو
فقال ويلك إن الأين لا يكون إلا لله الذي لا أين فهو كائن بلا أين وكان بلا كيف لا يعرف بحد ولا يدرك
بأين ولا يحول من حال إلى حال ولا يشغله شأن عن شأن فقال أخبرني عن الله أين هو
فقال ويلك إن الله كان ولا مكان فأين هو الآن كما كان في الأين بلا أين وفي الكيف بلا كيف
بلا كيف كان ليس له قبل من قبل القبل بلا قبل ولا غاية ولا منتهى ينتهي إليه غاية فانقطعت غاية
فقال له الأعرابي أنت أمير المؤمنين حقا قال فيه ومنها ما رواه الكافي عن عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله

عليه السلام قال إن الله عظيم رفيع لا يقدر العباد على صفته ولا يبلغون كنه عظمته ولا يدركه الأبصار
وهو يدرك الأبصار وهو اللطيف الخبير لا يوصف بلطف ولا يقال لطيف كيف صفته بالكيف وهو الذي
كيف الكيف حتى صار كيفا فعرفنا الكيف بما كيف لنا الكيف أم كيف صفته بأين وهو الذي أين الأين
حتى صار أينا فعرفنا الأين بما أين لنا الأين أم كيف صفته بحد وهو الذي حد الحدود حتى صار حدا
فعرفنا الحد بما حد لنا الحد وتبارك وتعالى عن كل كيف وأين وحد وكل شيء يدركه الأبصار
وهو يدرك الأبصار لا إله إلا هو العظيم الخبير ومنها ما رواه الكافي عن محمد بن يحيى
رفعه عن محمد بن زيد قال سمعت الرضا عليه السلام يقول الحمد لله الذي لا يبلغه بعد الهمم
ولا يناله غوص الفطن الذي ليس لصفته حد محدود ولا نعت موجود ولا وقت معدود ولا أجل ممدود
فاطر السماوات بلا عمد قائم بلا سند دعاهن فأتين طائعات بلا تلكؤ ولا حبسة ولو لم تقر
بذلك لكانت كما أقرت وأذعنت طائعة غير مكرهة ولا مجبرة ولا مذعنة بل أجابت على
ما أراد وشاء ثم لم يعيه خلقهن إذ ابتدأهن وكيف يعيه ما خلقهن وهو اللطيف الخبير
الذي لا يحد ولا يحس ولا يجس ولا يجسه الحواس ولا تحسه الأيدي ولا يتغير بالحوادث
ولا يتغير الشيء بتغيره ولا يشغله شأن عن شأن ولا يحد بالأماكن ولا يوصف بالزمان
ولا يجري عليه السكون والحركة كيف يجري عليه ما هو أجراه لنفسه وبه قام وكيف يحد
ما كان بدؤه منه وكيف يحيط به ما كان هو الذي يحيط بالأشياء كلها فحد عظمته
ومنها ما رواه الكافي عن محمد بن يحيى رفعه عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن الله
تبارك وتعالى ليس بينه وبين خلقه حد لأن ما بينه وبين خلقه حد فهو مخلوق
وما بينه وبين خلقه حد فهو محدود وهو الواحد الأحد الصمد المتعالي عن الأضداد
والأنداد وهو الدائم القائم الذي لا يحد ولا يحس ولا يجس ولا يدرك بشيء
ولا يشغله شيء وكل شيء خاضع له ومنها ما رواه الكافي عن محمد بن يحيى
رفعه عن محمد بن زيد قال سمعت الرضا عليه السلام يقول الحمد لله الذي لا يبلغه بعد الهمم
ولا يناله غوص الفطن الذي ليس لصفته حد محدود ولا نعت موجود ولا وقت معدود ولا أجل ممدود
فاطر السماوات بلا عمد قائم بلا سند دعاهن فأتين طائعات بلا تلكؤ ولا حبسة ولو لم تقر
بذلك لكانت كما أقرت وأذعنت طائعة غير مكرهة ولا مجبرة ولا مذعنة بل أجابت على
ما أراد وشاء ثم لم يعيه خلقهن إذ ابتدأهن وكيف يعيه ما خلقهن وهو اللطيف الخبير
الذي لا يحد ولا يحس ولا يجس ولا يجسه الحواس ولا تحسه الأيدي ولا يتغير بالحوادث
ولا يتغير الشيء بتغيره ولا يشغله شأن عن شأن ولا يحد بالأماكن ولا يوصف بالزمان
ولا يجري عليه السكون والحركة كيف يجري عليه ما هو أجراه لنفسه وبه قام وكيف يحد
ما كان بدؤه منه وكيف يحيط به ما كان هو الذي يحيط بالأشياء كلها فحد عظمته

من شبهه دليلا انه ليس شبهها فلم يخلق فيها فقال فكانت ولم تكن شيئا فيقال من هنا بان ذلك
فقال له اين الله سبحانه احاط بها علمه وبقيتها صنعته وحصنها حفظه لم تعرب عنه حيثيات
حجب السماء ولا تحصن عنه كمين ظلم الدجى ولا ما في قبرات الثرى بل الشيء كله عنها
حافظ وفيه وكل شيء محيط ومحيط بما احاط بها الواحد الاحد الصمد القدير
صروف الازمان ولم يكلفه صنع شيء كان اتقان ما دل الماشي على ان ابتداع ما خلق على مثال
سبق والتعب والنصب وكل صانع شيء من شيء صنع والله الذي شيء صنع كل شيء وكل عامل من
بعد جهل يعلم وبعد لم يجهل ولم يعلم احاط بالاشياء علما قبل كونها فلم يزدد بكونها علما لم يكن قبل
كونها كعلمه بعد كونها لم يكونها لتشدد سلطانه ولا خوف من زوال ولا نقصان ولا استعانة
على ضد مناو ولا ند مكاثر ولا شريك مكابر لكن خلق مربوب وعباد ذلون طائعون لم يخلق
ما خلق على ما بدا له من غير روية ولا عجز ولا حاجة وما خلق من خلق من ملائكته
في علمه حادث اصاب ما خلق ولا شبهه وخلق عليه قيام كل شيء وقيامه وعلى كل شيء
وقوته بالربوبية وخص نفسه بالوحدانية واستخلص المجد والثناء وتفرد بالتوحيد والمجد والثناء
وقوته بالتحميد وتحمد بالتحميد وعظم بالكبرياء وتفرد وتقدس عن ملائكة السماء وخرق
عن محاورة الشركاء فليس له فيما خلق ضد ولا له فيما ملك ند ولم يشركه في ملكه احد الواحد الاحد
الصمد المبيد للقهر والوارث للارض والسماء له الدهر لم يزل ولا يزال وحدا ساكنا ثم قدر الدهور فاحصاها
الا الله من علم ما اخطه وحيث يتلاشى ما اجله دون ما بعده وما حما يعلم ما يطلب علوه سرا ما
ابو جعفر الكليني روى له مرفوعة وهو الظاهر من مشهورات خطبه عليه السلام حين لقيه ابن الجهم
لمن طلب علم التوحيد اذا قدر ما وفهم ما فيها فلو جمع لبيبه الجن والانس ليس فيهما ان يعلم
التوحيد بمثل ما اتى به بابه وحيث صلى الله عليه وآله ما قدروا عليه ولا اتاه عليه السلام
كيف يكون مثل التوحيد الا ترون قوله عليه السلام لم يزل كان ولم يزل ولا يزال ما كان غير نعوت
لم يزل كان معنى الازلية وكيف اوقع على ما اخبر انه صفة النفي والاثبات جاهل وسال يسال يقول
فيقال لم يزل الاشياء كلها محدثة بعضها لم يخلق بعض وانما لا يقول المشبهة الذين زعموا انه لا يعرف الله
الا بالاشياء

الا بمثل ولا يدبر الا بآلة هذا مثال رفع عليه السلام بقوله لم يزل ولم يزل خلق ما كان جميع حجج المشبهة
ومشبهتهم لان كثيرا ما يعتمد المشبهة في حدوث العالم ان يقولوا لا يكون من كان اولى خلق الاشياء
من شيء اقدم لان قولهم من شيء خطاء وانما هو من الاشياء مناقضة واحالة لان من شيء يوجب شيئا والشيء يقتضيه
فاخرج امير المؤمنين عليه السلام من الغلط على ابلغ الالفاظ واصحها فقال عليه السلام لم يزل خلق
ما كان فنفى من ان كان توجب شيئا وتفرق اذ كان كل شيء مخلوقا محدثا لم يزل اصحابه
الاول كما قالت المشبهة انه خلق من مثل قديم لكن بدأ الاشياء هذا مثال لشهوة قوله من ابن
سبقنا مولانا صلوات الله عليه وتسمياته بلفظة الشريفة المبينة من الحق الذي به هناك
غير حاصر للمعنى ولا مشرف لقدم من المسمين لم يقبض من الحق على ان يكون اسم لبسط
وارداً على من طاعة للنسبة ربنا لم يحث على ان يكون اسم جزء لمدخل من الرابط اياها عدد
او اكتساب سبب متعلق المحمول على ما قد تحقق في الكلية المبينة انه اذ قد اقر في مقاره ان نقيض
كل شيء رفعه ولا نقيضه من جنسين صلاة لصحيح لم يزل سبحانه اوجد الاشياء واحدها من شيء
لانه اوجدها واحدها من شيء اخر شيء فاذا قيل هل الاتي خلق الاشياء من شيء او من لا شيء
لم يستحق الجواب بل كان الحق سلب طرفي السؤال جميعا وخيرا رفيع لم يحدثه انه خلقها من شيء وبحث ان لا يسرب
في انه لا يغير ما يعدم والشيء الا يتصرف والاشياء لمحض اي انه لا يرى سلا لا يرى هناك
شيئا ما يغير عنه بالاشياء وبالاشياء فاذن قولهم من شيء قول شهاب مشاقض وانما الصحيح
لا من شيء ثم يجب لنا علم ان هذا الحكم على الاشياء بكثير حادث انما تنسب في الحدوث الدهري
فانه سبحانه اوجد الاشياء واحدها بسببها في الدهر الازلي بالله ولا من شيء اصلا على ما مر استقصاء
القول الصحيح فيه فاما الحدوث الزماني وان هو الا اختصاص وجود الزماني في زمانه
الذي هو فيه لا وجه بعد عدمه الصحيح في متن الواقع فهو لا يكون الا بالكلام الله سبحانه اياه في زمانه
الذي هو فيه عن الله بوجهه في الزمان الحاضر الكائن بشهادة الذي يقوم بالله الباقي بعد الزمانية

والا بسر تعالى لتصح الله ودنا الله جميعا في الله هو الاخر بالله وجميع شيء بل هو هم الصحيح لا ما
ولا كان اصلا غيبه صرح قال سبحانه ابو جعفر الكليني قرأ امير المؤمنين عليه السلام بعد قوله ليس له
صفة ذات ولا صفة تضرب له فيه الامثال انه سبحانه واحد بلا تأويل عدد ولا تتبعيض ولا تحديد
بالحدود ولا احاطة وكذا قوله عليه السلام الذي لا يبلغه دهم الوهم ولا يناله غوص الفطن كما قوله عليه السلام
لم يحل في الاشياء فيقال هو كائن ولم ينأ عنها فيقال هو منها بائن فرق عليه السلام بها بين
الخلق وصفة الاعراض والاجسام لان من صفة الاجسام المباينة وبين صفة الاعراض
الكون في الاجسام فقول على غير محاسة وبائنة الاجسام على ما ذكر اسامة ثم قال عليه السلام لم يحل
بها عليه وتشبها صفته اي هو في الاشياء بالاحاطة وانه هو على غير ملاصقة لشيء كما قلت
وقوله عليه السلام وتعالى الذي ليس له وقت معدود ولا اجل ممدود معناه انه سبحانه متعال عن الوقت
والزمان والمكان والصدر في ذاته وفي صفاته وفي فعله وافعاله وبالجملة في جميع شيئا وجوده
ونسبة واضافاته وقوله عليه السلام احاط بالاشياء علما قدر كونها معناه انه عليه سبحانه بالاشياء
كلها محيط علما عليه التام متقن ذاته اتم احاطة العلم العالم انه نظام الوجود برطله وبابه
دلالة على وجود المعلوم المعلول في علمه سبحانه بهيئة وجهه فلا محيط عليه سبحانه بكل شيء قبل وجوده كونه
كيفية به حين وجوده وكونه فيه سبحانه لم يزد في وجود الاشياء وكونها علما وخبرا وقوله عليه السلام
ولم يحجزه ولم يحصره بما خلق اكبر علم ما خلق وخلق ما علم لا بالتفكر في غير حالات اصاب ما خلق
اتما انه لم يزل عالما به سبحانه باعدا ذاته على الاطلاق علم ما غير متغاير عليه تعالى بنفس ذاته فنفس
ذاته سبحانه عين علمه سبحانه بكل شيء وسبب له جهة وبالجملة سبحانه لا يتحد الارادة والاشياء غير ذاته
اتحاد تعلقه خبرا في نظام الوجود فيقبضه ويوجده رحمة وجودا فاعلية خبرا للعالم وكما لا قصد خلقه
تعطلا ولا نقص لا وذلك لان الفياض حين ذكره بنائه سبحانه اذ فضله الخير ونشر الرحمة
من جهة الى الكمال ليس الا خانية الاول وهو عليه لنظام الكل فان الكل كان اذا في نظام الوجود
على الوجه الاكمل كاف في فيضان غير المقدر بالفيض بالتمام والاراقة وكذلك الكل في جميع الممكنات

بين اجزاء النظام كالعقول الهوية والجواهر الروحانية فنظام آخر للوجود فوق هذا النظام
في الهامية والكمالية بين المتصفات الذي به فلذلك لم يكن الخلق ليعلم غير ما خلق ولم يصنع
الصانع الفعل غير صنع ومنهاجه في غلب الهوى بالجام الذال المكسورة والكاف
الهين المهملة والباء الموحدة بعد اللام المكسورة وله في اصول الكافي وبيانه لغاية الطرق المسدودة
من طريق الكافي عن ابي عبد الله رضي الله عنه عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت امير المؤمنين عليه السلام
يخطب على منبر الكوفة اذ قام اليه رجل يقال له ذعلب وذعلب لسان يقطع في الخطب فقال
يا امير المؤمنين هل رأيت ربك فقال ويلك يا ذعلب ما كنت اعبد ربا لم اره فقال يا امير المؤمنين
كيف رأيته قال ويلك يا ذعلب لم تره العيون بمشاهدة الابصار ولكن رأته القلوب بحقائق
الايمان ويلك يا ذعلب ان ربي لطيف اللطافة لا يوصف باللطف عظيم العظمة لا يوصف
بالعظم كبير الكبرياء لا يوصف بالكبر جليل الجلالة لا يوصف بالغلظ جليل كل شيء لا بجلة
كل شيء لا يقال له شيء الاشياء لا بهيئة مدركة لا بحواس تحس بها الاشياء غير شيء مانع بها ولا
تحسها ظاهر لا يتأدى بالمباشرة باطن لا بالاستهلال روية بالخاطر لا يتغير بالانفعال لطيف
لا يتجسم موجود لا بعد عديم فاعل لا باضطرار مقدر لا بحركة مريد لا بهمامة سميع لا بآلة بصير لا باداة
لا تحويه الاماكن ولا تصرفه الاوقات ولا تكيفه الصفات ولا تأخذه السنات سبق الاوقات
كونه والعدم وجوده والابتداء ازله بتشعيره المشاعر عرف ان لا مشعر له وبتجبير الجواهر عرف ان
لا جوهر له وبمضادته بين الاشياء عرف ان لا ضد له وبمقارنته بين الاشياء عرف ان لا
قرين له ضاد النور بالظلمة والبرد بالحر والخشن باللين والصرد بالحرور مؤلف بين متباينها
مفرق بين متدانيها دالة بتفريقها على مفرقها وبتأليفها على مؤلفها وذلك قوله عز
كل شيء خلقنا زوجين لعلكم تذكرون ففرق بين كل شيء وبين ما يتصل ان يقال له ولا بعد شائع في موازاة
لا يقال له غير ما عجزه موجبها لم يزل فقد لم يزل بعضها في بعض ليعلم ان لا حجاب بينه

ومن خلقه كان ربا اذ لا مربوب وإلها اذ لا مألوه وعالما اذ لا معلوم وسميعا اذ لا مسموع

ومن طريق الصدوق في كتاب التوحيد مسندا عن الاصبغ بن نباتة قال

جلس علي عليه السلام بالكوفة وبايعه الناس خرج علي المسجد متعمما بعمامة

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لابسا بردة رسول الله متقلدا سيف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصعد المنبر فجلس عليه

متمكنا ثم ساق الحديث الى قوله عليه السلام ويلك يا ذعلب انى ربا لا يوصف

ولا يحد ولا يتمكن ولا بقيام قيام انتصاب ولا بقعود ولا بزوال

ثم الى قوله عليه السلام هو في الاشياء على غير ممازجة خارج منها على غير مباينة

كتابخانه مجلس شورای ملی

ثم الى قوله هو في الاشياء على غير ممازجة خارج منها على غير مباينة فوق كل شيء ولا يقال شيء فوقه وامام

كل شيء ولا يقال له امام داخل في الاشياء لا كشيء في شيء داخل وخارج وخارج منها لا كشيء من شيء

خارج فرق وعلا فسبحانه من لم يخل منه مكان قط ومن طريق آخر مستفيض قال الله تدركه العيون بمشاهدة العيان ولكن تدركه

القلوب بحقائق الايمان قريب من الاشياء غير ملاصق بعيد منها غير مباين مكلم لا بروية مريد لا بهمة

لا بجارحة لطيف لا يوصف بالخفاء كبير لا يوصف بالجفاء بصير لا يوصف بالحاسة رحيم لا يوصف بالرقة تعنو

الوجوه لعظمته وتجل القلوب من مخافته ومن هذا الطريق اورده شيخنا الشهيد في قواعده ثم قال وقد

اشتمل هذا الكلام الشريف على اصول صفات الجلال والاكرام التي عليها مدار علم الكلام ثم وعلى مطالب

هذا الحديث الشريف ثلاثة اصناف الفلسفة الربوبية بل ربوبيات العلم الذي فوق الطبيعة ومنها ما يفسر بهذا الحديث

ومن ترجمة ومنها من طريق الابي جعفر بن علي رضي الله عنه عن ابيه عن جده عن الحسين بن علي عن ابي جعفر الكليني في الكافي وعن ابيه عن

ابي جعفر الصدوق في كتاب الصحيح عن محمد بن اسماعيل البرمكي مسندا عن ابي الحسن الرضا عليه السلام ومن

طريق الكافي مسندا عن ابي عبد الله عليه السلام في كتاب التوحيد بطرق متعددة ومتكثرة عنهم صلوات الله وسلامه

على ارواحهم واجسادهم هو واحد واحدي الذات هو بائن من خلقه محيط بما خلق علما وقدرة واحاطة و

سلطانا وليس يعزب عنه شيء في الارض ولا في السماء لا يعجزه شيء والاشياء كلها له سواء علما وقدرة

وسلطانا وملكا واحاطة ومنها من طريق الصدوق في الصحيح عن محمد بن اسماعيل البرمكي مسندا عن ابي الحسن

الرضا عليه السلام ومن طريق الكافي مسندا عن ابي عبد الله عليه السلام انه خطب امير المؤمنين عليه السلام الناس الكوفة فقال

الحمد لله الذي عباده حمده وفاطرهم على معرفة ربوبيته الدال على وجوده بخلقه وبحدث خلقه على ازليته

باشتباههم على ان لا يشبهه الشيء بآياته على قدرته المشهورة بالصفات ذاته ومن الابصار رؤيته

ومن الاوهام الاحاطة به لا اله الا هو ولا غاية لعظمته لا تشمله الاشاعر ولا تحجبه الحجب وحجبه خلقه

عنه ايامهم لامتناعه مما كون في ذواتهم ولامتناع ذواتهم من ولا فراق الصانع من مصنوع ولا اتحاد المدبر بما دبر

والرب والمربوب الواحد بلا تأويل عدد والخالق لا بمعنى حركة والبصير لا باداة والسميع لا بتفريق آلة والشاهد

لا بمماسة والباطن لا باجتنان والظاهر لا برؤية والباين لا بتراخي مسافة ازلية لمجاول الافكار ودوامد عزائم

لطائف الخواطر العقول قد تحيرت في ذاته نوافذ الابصار وقع وجوده حواجز الاوهام فرد صفاته فقد حده ومن حده

فقد عده ومن عده فقد ابطل ازله ومن قال اين فقد بناه ومن قال على م فقد اخلى منه ومن قال

حيرت دون كنهه نوافذ هوا
حسر البصر اذ ساحة حتى تناه
وكلت اسمره قاله من الله حسن سنه

وباشتباههم على

الاشتمال خ ل

والصنع خ ل

وبانتفاء ذواتهم خ ل

على اول خ ل

وبانتفاء وجوده خ ل

فيتم فقد صنعه ثم قال ابو جعفر الكليني ورواه محمد بن الحسن عن صالح بن حمزة عن فتح بن عبد الله مولى بني هاشم قال
كتبت الى ابي ابراهيم ع اسأله عن شيء من التوحيد فكتب الى بخطه الحمد لله عباده حمده وذكر مثل ما رواه فرد وفي
نسخة زيادة وهي اول الديانة بمعرفته وكمال توحيده نفي الصفات عنه لشهادة كل صفة انها غير الموصوف وشهادة
الموصوف انه غير الصفة وشهادتهما جميعا بالتثنية المتنع منا الازل فمن وصف الله فقد حده ومن حده فقد عده ومن
عده فقد ابطل ازله ومن قال كيف فقد استوصفه ومن قال فيم فقد ضمنه ومن قال على ما فقد نعته ومن قال الى
كم فقد غاياه علام او معلوم وخلق او مخلوق ورب اذ لا مربوب وكذلك يوصف ربنا وفوق ما يصفه
الواصفون وسيأتي من طريق نهج البلاغة قوله صلوات الله وسلامه عليه الحمد لله الذي لم تسبق له حال حالا فيكون اولا
قبل ان يكون آخرا ويكون ظاهرا قبل ان يكون باطنا لكل شيء منه شيء وفيه كائن ولم يتباين من الاشياء فيقال
هو منها بائن وقوله صلوات الله عليه في خطبة الاشباح ما اختلف عليه دهر فيختلف منه الحال ولا كان في مكان
فيجوز عليه الانتقال لمنتهى صفات الاشياء بلا روية فكر الى البها ولا رجعة عزيمة اضمرها ولا هجرة نافذة
من حوادث الدهور ولا شغل اقلقه على ابتداع عجائب الامور ثم خلقه واذعن لطاعته واجاب الى دعوته
ولم يعرض دونه ريث المبطئ ولا اناة المتلكئ وفي خطبة منتقص اصول التوحيد وكيف جامع التحميد ولا تحجبه الاوقات
ولا ترده الادوات سبق الاوقات كونه والعدم وجوده والابتداء ازله لا يجري عليه السكون و
الحركة وكيف يجري عليه ما هو اجراه ويعود فيه ما هو انشاه ويحدث فيه ما هو احدثه اذن لتفاوتت ذاته
ولتجزأ كنهه ولامتنع من الازل معناه ولكان له وراء اذ وجد له امام ولالتمس التمام اذ لزمه النقصان ولاعتوره
كمال ولابتدأ ما كان من الاحوال ولا تتابعه اللائي والايام ولا غيره الصبا والظلام ليس في الاشياء بوالج
ولا عنها بخارج وفي خطبة اخرى قال عليه السلام مع كل شيء لا بمقارنة وغير كل شيء لا بمزايلة وفي خطبة اخرى
عليه السلام لا تقدره الاوهام بالحدود والحركات ولا بالجوارح والادوات لا يقال له متى ولا يضرب
له امد بحتى لم يزل ولا يزول لا يتغير بحال ولا يتبدل بالذات ولا يوصف بزمان ولا يزول بمكان ولا يشغله شأن عن شأن
ولا يجري عليه السكون والحركة وكيف يجري عليه ما هو اجراه ويعود فيه ما هو انشأ

الفصل الخامس

الماهية تجوز

اولا مع ثبوت وحقيقة الآلية اذ ما لوه ومعنى العلم ولا معلوم ومعنى الخالق ولا مخلوق وتاويل السمع ولا
مسموع ليس منه تعلق استحق معنى الخالق ولا باحداثه البرايا بل خاد معنى الاتكليف ولا تعبيد قد ولا مع
قد ولا يجيه تعلق ولا توقف مثنى ولا بسلوبين ولا بجاز مع لما تحد الاذوات اعتبارا وتيسر الآلية الى فطاك
وفي الاشياء توجد بعالما معتبرا منه الصفة وحيثيا وقد الازلية ثم قال عبد السلام ولا دبانة الا بعد ثم
الا بما خاص ولا اخلاص مع التشبه ولا تفي مع اثبات الصفات للتشبه فكل ما في الخلق لا يوجد في خالقه ولا
يمكن فيه تتبع مساعيه ولا تجري عليه الحركة والسكون وكيف يجري عليه ما هو جراه او يعود فيه ما هو اداه
اذ الثقافت ذاته وتجرد انسه ولا تتبع من الازل معاه ولما كان لباري معنى من الزوال ولو جدة ورا
حد له امام ولا انس له التمام اذ ازلية الفصان كيف يتبع الازل من تتبع من الحدث وكيف معنى الاشياء
من لا تتبع من الانشاء اذا القامت فيه آية الصنوع ولحوق دليلا بعدما كان مولا عليه فهذا جملة
من اخاديثهم الحاصلة لكلمات العلم وخاصيات الكلم وام الله اثباتها بعد الكتاب الكريم والذكر الحكيم التي
المحفوظة بان كون كلمة الله العليا وكلمة الله الكبرى وعروة الله الوثقى وصبغة الله الحسنى صلوات الله ان ما
عليهم فانهم حجج الله علم الكتاب وفصل الخطاب في الاخرة والاولى والحمد لله رب العالمين اولئك آبائي فجئني
بمثلهم اذا جمعتنا يا جرير المجامع النفس الحاس في نحو وجود الطبائع المرسلة وسبيل الرفاق من نحو وجود
الطبيعة ومعنى الانبوع مسلك في طبقات النظر الكلي من العلم الذي فوق الطبيعة الى البدء على ما مضى الطبيعة
تعالى بعض مضوعا الاشتراك كلي من هويات متعددة فوق هوية واحدة عينا لها في خلط الفصل اعتبارا
ارتبة اصلا اعتبارا مخلوطة بجوهر بالمضي وحدتها المتبحث عنها ما هي خلطا اتحاديا وهو اعتبار بشرط
شيئة وهي هذا الاعتبار محصلة الذات متحيثة التحصل بالفعل في الوجود فهذا الاعتبار حيثية اتحادية تقييدية لطبيعة معتبرة
في مفهومها بحسب الكلي عنه ويحسب الحكاية جميعا بحيث تحمل على شيء ما يتميم اليها اصلا ولا على الوقف منها وهو كيف
المقسم كون الانضمام اضافيا اقترانيا غير اتحادي وكيف على ان تكون متقررة بالفعل وصلة خلافا لمن لا يسمل
الاتحاد بالمضي في نفس مفهومها بحسب وحدة الطبيعة وهو اعتبار الشرط اللابشرط وهو حيثية تقييدية لطبيعة
ايضا في نفس المفهوم بحسب الكلي عنه ويحسب الحكاية جميعا والمحصل الاعتبار اما الادة واما الصورة
وثالثها اعتبار ما هو حيث نفسها لا بشرط المحمولية الاتحادية بالفعل بالمضي في وحدتها المتبحث
وللا لا محصلة بل جبرانية وانها المتبحث المحصل في ايصال الامر فما المطلق القياس الى ما تحت جوهر من

والمحصل بها المعنى الطبيعي الذاتي هو
المجرد الثاني المنسوب في الطبيعة
وثانيها اعتبار ثالث اعتبارها وحدها
منحازة الذات ومنفصلها عن غيرها
مطلقا
سلبية

من المصنفات في وحدتها الانهائية من الحصلات وهو اعتبار الايصال الامر المطلق الجنس على ما يحكى
بشرطية فهذا الاعتبار ايضا حيثية تقييدية بطبيعة معتبرة في مفهومها وكمن بحسب التعبير والحكاية الاحسب المعرفة
والمحمل عنه فان هذا الاعتبار قيد الاطلاق والايصال على سبيل شرح جوهر الطبيعة المرسلة المتهيئة
عن نفس في انها المطلقة لا قيد التقييد بالاطلاق والايصال على شاكلة التقييدات التخصيصية والاعتبار
التقييدية فالملحوظ في هذا الاعتبار نفس الطبيعة المرسلة النوعية او جنسه او الفصلية المتمايزة في هذا
عند العقل على الحاظ التحلي عن الاشياء الطبيعية التي يحتمها وهي عينها في الوجود من الانواع والاشخاص وهي
الملحوظ في الاعتبارين الاولين على الشرط شيء والشرط لا شيء الاعتبار الثالث ورابعا اعتبار
جامع هي سواء عليها اكانت مخلوطة بما يحتمها من الاشياء الطبيعية التي هي افراد المخلوطة على سبيل الاتحاد في
الوجود ام ممازة عنها عند العقل في الحاظ العقلي فهذا الاعتبار وان كان هو بعينه اعتبار الاشياء مخلوطة
وتحوال نفس الطبيعة جامعي لا في المفروض من حيث هي هي في الصورتين الا ان الاعتبار الايصال والاسرة
وهو حال نفس الطبيعة الممازة مخلوطة في الحكاية عن المرسلة اللابشرط شيء واعتبار الجامعي هو عينه
في نفس الطبيعة جامعي هي هي لا في المفروض العقلي عنه ولا في الشرح والحكاية الصلا فالاعتبار ما كانه لوح من هناك
والملحوظ في هذا الاعتبار اعم منه في ذلك الاعتبار لاعتبار الاعم بالتاول فلذلك كانت الطبيعة الاعم
لا بشرط شيء هي النوع الطبيعي والجنس الطبيعي او الفصل الطبيعي لا الطبيعة جامعي هي فتكون في الموضوع الاخص
بحصوله ما لا يحتمل الاعتبار الاعم بحصوله كذلك يكون قد تحقق الاعتبار الاخص بحصوله ما لا يحتمل الاعتبار الاعم
بحصوله فموضوع الطبيعة مثلا طبيعة الانسان المرسل لا بشرط شيء المتعارف من حيث انه وافراده وحصصه دون
طبيعة الانسان بما هو موالد الذي يحمل على الافراد ويخالط الجزئيات وموضوع الحيثية الطبيعية بحيوان
لا بشرط شيء لا الحيوان بما هو حيوان وموضوع الطبيعة من المقصود هو الطبيعة بحسب الاعتبار
الاخص وموضوع المحاصرة الكلية على الاستيعاب الطبيعة من حيث صلح لان يحكم عليها الى جهة بالاشتهار
الاخصيات بالتاول والاخص بالاعتبار جميعا وموضوع المحاصرة الجزئية الطبيعة بحيث لا يسري الحكم عليها
الا الى الاخصيات بالتاول جملتها او عينها فقط او الى الاخص بالاعتبار الاخر وهو سلب الاعتبار
موضوعا نفس الطبيعة جامعي هي بحيث تزمها اياها حاصرة كلية او جزئية من الجزئيات سواء عليها اكانت
الجزئيات التي ولية ام من الاخصيات بالاعتبار فاما الشخصيات فيها الموضوع فيها الموية الشخصية فاول

فكما يصدق الانسان نوع والحيوان جنس مثلا طبيعة فكذلك يصدق مرتبة وجودية ايضا بحسب الفرد والاعتباري
الاخص بعرف من الاعتبار وكما لا يصدق الشيء من النوع بانه نوع والشيء من الجنس بانه جنس بحيوان يصدق في بعض النوع بانه
وبعض الجنس حيوان بحسب الاخص المتناول فكذلك لا يصدق الشيء من الانسان نوع والشيء من الحيوان بحسب الاعتبار
بعض الانسان نوع وبعض الحيوان جنس بحسب الاخص بعرف من الاعتبار وكما يصدق الشيء تماما هو فرد تماما في
الانسان نوع فكذلك يصدق الشيء من النوع بعرف تماما في الانسان وكما يصدق الشيء من الانسان فرد تماما
الحيوان بجنس يصدق الشيء من الجنس بعرف تماما في الحيوان فالكون من الكاطين والتركيب في الرياضة
على ذلك لبسط القول فيه في مواضع شتى من فنون الشفاء وفي سابع تاسعة الفن الرابع في الوجود
الاولى قال وهذا الفن من العموم هو الذي عموده ليس بحسب الاشخاص بل بحسب الاحوال وقد فهمت هذا مرارا
وفي ثاني عشر الفن الاول في المدخل قال والعموم يختلف في الامور العامة فيه العموم يكون بحسب
الموضوعات الجزئية كالعموم الذي للحيوان اعم من الانسان وربما قد يكون بحسب الاعتبارات الاخص كالعموم
الذي للحيوان اعم من الحيوان وهو ماخوذ جنسا ومن الحيوان وهو ماخوذ نوعا ومن الحيوان وهو ماخوذ شخصا
وفي فاطيغورياس اورد وقد الشك بانه يصدق زيد او الانسان حيوان والحيوان جنس والاصدق
زيدا والانسان جنس وحل بعدم تمرر الحد الاوسط فان المحمول على زيد او الانسان مثلا هو الحيوان ما
هو والمحمول عليه الجنس هو الحيوان لا بشرط شيء ونحن قد اوردناه في الافق المبين وفصلنا القول فيه
سيجيء تفصيلا ومنه كلامه من التصريح لديك ان الشيء كالانسان مثلا لا يكون في جوهر ذاته الا
جوهرا بانه كالحيوان والجوهر والناطق والحساس مثلا واما اخصية من المفهومات العرضية الموجودة على
كالابيض والضاحك والكاتب فهي مرتبة بعد مرتبة ذاته بحيث يعرضه من تلك المفهومات فيندرج
تحتها ويتحقق ان يصير من افراد ما يعرض فانه لا اخص مطلقا في الجوهريات والعرضيات الا بالنسبة الى
الفهم على التشابه في وحدتها المبهمة فان كانت في مرتبة جوهر الذات مقتضية فيها كان المحمل عليها ذاتيا
والاخصية تخصية ذاتية وبحسب نوع مرتبة الذات وان كان ذلك بعد مرتبة الذات كان المحمل عليها ذاتيا
بل العرض والاخصية اخصية لا بالذات وعلى التحقيق بالعرض وعلى المجاز العقلي وكالفصل الذي هو مرتبة
المتية ليس هو الا مفهوم المشتق كالناطق اي الذات المبهمة المتصفة لا ادراك الكليات فكذلك العرضي الاخص
انما هو مفهوم المشتق كالابيض والكاتب اي الذات المبهمة المنسوب اليها البياض والكتابة على سبيل التقييد

لا على

لا على سبيل التقييد فالبياض والكتابة التقييدية خارجان من نفس المفهوم وهو مطلق الذات المقيدة بانها الموصوفة
بالبياض او الكتابة مثلا فحمل الابيض على هذا الابيض حمل بالذات وعلى الانسان في المصداق فيه بالعرض اقول ان صار
عين هذا الابيض حمل العرض يكون هذا الابيض من المصنفات في انهام طبيعة الابيض المرسل اذ انه هذا الانسان من المكيفات
في انه العرض ومنه انهام الفصل كالناطق بالنسبة الى الجنس والنوع كما يلوح انه الانسان بحسب نفس المفهوم وهو مطلق
الذات المرسلة المتقيدة بالنطق بحسب الوجود فانه بحسب الكيفية هو الفصل فمقتضى الوجود بالنوع واعتبار طبيعة
الجنس المقيدة انهامها وحقيقة الفصل انية النوع من الجنس فلا يقع الترتيب في غير هذا الجنس ولا التركيب لغير هذا النوع من
الجنس فكما يلوح بالقياس الى الانواع وانهام النوع كالانسان بالقياس الى الاشخاص فحسب نفس المفهوم وبحسب الوجود
حيث انه طبيعة الجنس من حيث هو وحدة متميزة لا ما في التركيب من الوجود من الانواع كثرة ووحدة طبيعة النوع من حيث
ذاتها المحصلة من حيث هو وحدة متميزة لا ما في التركيب من الوجود من الاشخاص كثرة فانه الفصل ليس عين طبيعة الجنس من حيث هو
فيقع اليها فتحصل من انهام انية النوع الى انهام المقومات طبيعة الجنس كالجسم من حيث هو جوهر من الوحدة المبهمة والتنبيه المرسلة
فالجنس والفصل والنوع حيثيات تقييدية تحصيلية بحسب تعقل العقل الفاظ الجنس بحسب طبيعة واحدة من القطاع
المرسلة مبهمة ومحصلة للتعريف ومنه المسلك المسلك بين بعضهم ان الوحدة العددية بين الانسام
المتعددة لتقلي الوحدة على ضربين وحدة عددية وهما هويات الاشخاص المشتركة على كثيرين سواء طبعا كانت
او وحدة شخصية متميزة كالهوية الواحدة الشخصية لعالم الكون الف ام وحدة شخصية متحصلة بتعقله كالاشخاص من نظام الوجود
ووحدة عددية كثيرة متميزة موضوعها الطبايع المرسلة لكل طبيعة متميزة من سائر الطبايع لها فرد متميز بحسب نفسها المتمايزة
عن غيرها وبحسب نسبتها الى موضوعها من الطبايع الاخر يراد كثرتها وحدة عددية لا ما لانها بحسب ذلك الاعتبار واحدة من الطبايع
المتمايزة بعضها من بعض لكثرتها اذا قيست الى الهيات والاشخاص في فرد تلك الطبايع المرسلة الواحدة العددية التي لها فرد من درجة جوهرها
متميزة من الفرس لكل ذلك الهيات والاشخاص من تلك الكثرة لكونها كثرة متميزة في تلك الوحدة بتعينها السيرة هذه الطبيعة الواحدة
لا ما في تلك وحدة لانها بحسب الوجود من الوجود من تلك الهيات والاشخاص من الصدور فكثرتها فانه من وحدتها العددية متميزة بالقياس
الى تلك الهيات والاشخاص من كثرتها ومنه كما كانت انه متقررة اذا وحدت تميزه بكثرتها في الانسانية او من الذات بعد
كما انه لا ما في تلك الهيات من الوجود وبعضه وجود وجميع الهيات تلك الموجودة بالذات ووجود عرضياتها لكونه من شيء لكونه الطبيعة
الشيء والاشخاص الغير منها بالفرد والاشخاص الشيء موجود ومنه من الكثرة الطبيعة المرسلة بالشرط المعتبر منها ما لكل موجودة
بعض تلك الوجود وقد من يكتب عند العقلاء المسلك من النظرة الانسانية فليس اذا كان الفرد موجودا والطبيعة

قيد قالوا الوحدات ثلاثة اقسام الاولى والاخيرتين حقيقي وهذا الذي له كثرة فيه له الوحدة وهذا بعضه
وقد يتعلق عنه الوحدة وقد يتعلق عاوده وقد يكون اشتراك الوحدة الى الواحد الذي لا يقبل وهو
الذي له كثرة فيه والكثرة فيه كثرة كالكف الواحد والسطح الواحد والجسم الواحد طبيعة
الوحدة الثالث الواحد الذي رتبط وهذا الذي فيه كثرة بالعقد مركب من الوحدة الهكذا
الكثرة ثم اعني ذهب ارتباط هذه الوحدات بعضها بعض كما يقال الواحد هيئة الواحد الرباعي
الواحد بعض تقول الالف والواحد والواحد
الذي يعم الماهية النوع واحد من جنس واحد من تقول
الواحد بالعرض تقول الواحد الواحد
الشيء الواحد بالعرض تقول الواحد
الذي له الوحدة الحقيقية الجواهر
الملك المسلك بعضه بعض تقول الى الشيء
واحدة الى الكثرة الواحد بالعرض تقول له الوحدة
الوحدة وحدة كثيرة واحدة الوحدة بالعرض

لزم ان يكون التي مفارق جوهر مثلية وفي الخارج مشخصة ذاتية وايضا الحيوان المرسل مجرد هذا الحيوان مشكل في لحاظ التعين
والابهام والوجود مختلفة مفهوم عارض المثلية وتبعل العوارض لا يكون اشتمال تمام ماهية المعروض ومبطل جوهرية ذاته بتمام
جوهر المثلية وجوهر ماهيتها واجيب ان الكلي في جميع انحاء الوجود بنية على ما قيل عنك غير مرة فاذن حينئذ وجه هذا الجواب ان
ان يكون الحيوان المرسل هو حيوان محفوظ الجوهر في تمام ذاته بكل وصف الجوهرية والعدم تغير الاحوال العارضة بحيث خصوصية
انحاء الوجود ولا يتغير وتبعل الوجود فيه لم كانت الطبيعة المرسلة هي مرتبة العوارض خصوص لحاظ التعين
الابهام وتعين ذاته من سائر انحاء الوجود وهي متعلقة بالوجود الذي هو الشرط الطبيعي لتقدم البسيط على المركب ومن قبل
قالت ليس اذا كانت منظرات الوجود الشرط مسبب لا في الشرع حصول وجوده بالفعل والطبيعة المرسلة كما يلوح الوجود
الشرط اصلا اما متقابلا في تبعل الوجود ومنظرا ومتوقفا بالشرع حصول جوهر الحيوان المرسل وان ذلك كان تعين
هناك مشروط واحد او اقسام ايكن يتحقق مشروط آخر وايضا ليس ذات الحيوان المرسل فاذن اذا صح وجود الحيوان المرسل
فقد تم ذلك له بذلك ما يتعلق في تعين حصول وجود الحيوان المرسل هو حيوان المشروط فيكون المرسل هو موجود
اذن وجود هذا الحيوان المرسل بالضرورة ومن سبيل آخر ايضا ليس طبيعة الحيوان المرسل هو ليس هو متعلق الوجود الذات
جادة وحدة ولا هو مرتبة الوجود بامكان استعداد وجاعل هو الذي هو الامكان الذاتي هناك هو كيف يفيد الوجود
عن جبر العالم وهيكل النظام بمعنى العقل الاول الآلهية فاذن اذا كان هذا الحيوان فايض الوجود عن وجود المفيد على حصول
بسبب الاستعداد الذاتي كان الحيوان المرسل هو حيوان الحق بالفيض عن عناية الباري الفياض تعالى شانه لا يتعلق
امكان الذات فقد سبب ان اذن الطبيعة المرسلة هي موجودة بوجود الشرط الطبيعي وانها الموجود المحقق الوجود
الوجود والاولي الوجود قبل الكثرة فان القدرة ووجوده ليس الا العقل الذي فاذا هذا الشخص المرسل متعلق بالذات
وعوارض الطبيعة فانه وان كان سبب وجوده عناية الله الذي يستحق استناده الى الذي استناد الطبيعة الجزئية
واستعداد الذاتي المنفعل لذلك كان هذا الوجود وجوده الوجود والكثرة الطبيعي والوجود مع الكثرة لكن على نصرة
الدهر ولا يكون من الغافلين **مبحث** ولعلك تقول الم تسمعك من الحكماء المتألهين يقولون في الصور لكم وصورة الكلي
التي لم يشخص في الوجود وما لم يوجد الشخص في خطكم ترجعون من مبادئكم وقد يقول في اثبات الوجود للطبيعة المرسلة
من ذلك الشخص في الطبيعة قد يعني التي الكلي الاعلى هو موجود واحد وقد يراد به المخلوط بالشخص فحينئذ يقولون المرسل
لم يتشخص لم يوجد الهذه وهم به ما لم يكن مخلوطا في وجوده بالشخص في مرتبة الطبيعة المرسلة الجزئية لا يتبع لها الوجود
ثم ذهب الى ان ما دامت تحصل مراتب ابدانها وارتسامها فاذا كملت بالتشخص وصحت بعين وجوده الشخص المتعين
التي الكلي الاكثر هو يتحد واحدة ولا يكون بمتميز عن الوجود من اوراد الشخص بل انما الشخص الطبيعة المرسلة انما الطبيعة في

في الوجود على معنى انه حصل في الاعيان ذات ممتازة من سائر الذوات اصلية لانه كلما العقل في موجود شخصية وطبيعة مرسلة
فان تقيد هذا الحيوان بهوية ذاتية محسوسة والحيوان المرسل هو حيوان طبيعة معقولة لا تعلق له بالحس فكيف يتعلق الحكم بالمعقول
والمحسوس قلت هذا الحيوان المرسل هو شخصية وطبيعة مرسلة ليس بحال الحس يحتمل له بحسب اشتمال الحس بحسب هوية الشخصية وبحسب
طبيعة المرسلة فقد اختلف موضوع المحسوسية والمحسوسية التي لحاظ التخيلية واما المستحيل الحكم بالجواهر العارضة على الاطلاق والذوات
الهيولانية لا الحكم والطبيع المرسل المجردة في حد ذاتها والمحسوس الاولي في حد هوية انها المشخصة من الاعيان
على معنى التلازم غير تغاير يحصل من الوجود في الخارج والتغاير عند العقل بحسب التلفظ التخيلي اذ الوجود
ليس هو في من الخارج ليس هو الوجود وحده ولا الطبيعة المرسلة وحده بل الوجود في من الاعيان شيء واحد المحصل من
شيء لحاظ اولي الوجود والطبيعة بعينها لانه يكون العقل الهيا بالتلفظ الخيلي الصادق في نفس الامر فاذن الطبيع المرسل
هو على الاطلاق وكذلك الشخص الجواهر الروحانية فاما الشخص المادية بحسب هوية الشخصية فان لوحظت ماهية
متقررة موجودة في الواقع مع عزل الخلط عن توهماتي الفرق التغير والسيلان والفوت والخوف في الحدود والتشريعية
والبعدية كانت موجودات دهرية ثابتة وان كان وجودها في الدهر وجودها في الزمان في حد شخصية متغيرة وان لحظت
بما هي متعلقة الوجود بحدود المرتبة بالتي والسلاحق كانت موجودات زمانية متغيرة بالتقضي والتجدد وهذا كان
وجود التي نفس الامر موجوده في حد نفسه لا يتعلق العقل مع عزل النظر عن خصوصية الظروف والاوعية والانحاء
ان كان ذلك عين حصوله في ظرف بالخصوص فان الخصوصية متعلقة الاعتبار في ذلك ساوك الصورة العقلية الكلية
هي المعلوم بالذات الحيث اشتمل نفس الامر والعلم الخصوصية بحسب الحيث الخصوصية المدركة الذهنية **مبحث** واذا قد ثبت
انه لا درجة للشخص بمعنى انه شيء محل على كثيرين قبل درجة الوجود فقد اثبت البصير كما انه الشخص نفس ذاته الا الذي هو
هي بعينها انيته فيكون وجوده وتشخصه كلها ما يتميز مرتبة ذاتها والا كان تشخصه بمرتبة ذاته ووجوده في درجة
فكانت درجة الشخص قبل درجة الوجود وذلك خلف فاذن الشخص هذا يمنع محل على كثيرين بنفس مرتبة الذات
في عالم الامكان راسا انما يحصل للمهية الكلية بمقام الكثرة من الخواص والاعراض التشخص يكون الانفصال في الاشتراك
عن الذات الوجودية ثم تحصيل الوجود التشخص يعني انه يمنع محل على كثيرين من مقام الاشتراك ولا على جوهر الذات
وجاعل حقيقة الوجود التشخص الذي هو الوجود الحق الواحد الاحد التشخص نفس ذاته وكل حكم الذات فانه زوج مركب من
المهية والانية ومن الحقيقة والتشخص والجنس والفصل ومن الطبيعة المرسلة والهوية والتشخص ولا واحدة ولا واحدة في
عالم الامكان بل انما الذات الحيزية الكائنة الواحدة الواحدة على الحقيقة وباطنا كما الوجود زائد على الذات
المكثر فكذلك التشخص وصفة الطبيع المرسل لا تعطي امتناع محل على كثيرين بالذات بل انما افادة التميز عن المشاركات

الوجودية وانما تمتاز بحمل بعض كثيرين اشتراكا والهوية المتنوعة بصفاته نحو الاعراض من جميع المشاركات الوجودية
لا الوجود الذي هو المشخص بذاته اشتراكا وامتيازا من اشتراك سائر الهويات والعوارض المشخصة امارات التشخص و
علاماته لا العلة المفيدة اياه والبارئ تعالى المشخص بذاته فاعل تشخيص نظام الوجود والتجزئة بالاشياء الكثيرة بحسب نهاية
الاولى بالذات وعلى القصد الاول او متعلقها بالذات النظام الاتم الاكمل ولا نظام فوق دائرة الامكان اتم من هذا النظام
والكل هو فاعل تشخيص الاشخاص الوجود بما هي اجزاء النظام المحمل بتشخيص التام الكامل ولهذا المقام الفاضل حرر
في البسط في كتاب التعليقات

ومنه كما كان اذن قد تبين ان الاشياء التي بالنظر الى الانسان والنظر الى الانسان
على هذا المنطق لا يخرج الى الحقائق المتمايزة بعضها من بعض في الحمل كالفلك بالقياس الى الفلك بالقياس الى الفلك
كالبياض بالقياس الى الجوهر كالقسم بل الانتهاء من الطبائع المسماة بالنسبة الى الفصل وصدقها المهية اياها لذاتها كالاشياء
الانواع والفصول في طبائع الاجناس او بالعرض كالموصوفات في طبائع مقولاتها الوضعية فالاولى نظيرة ان

اما بالذات مساوق تشخيص الحمل الانتهاء اما بالعرض والنظر الى مساوق اشياء لحمل مطلقا وموضوع اعتبار الانسان بما هو موضوعها
محمول بما موضوعي المشروطية والنظر الى بما هو موضوعها وكل الامر موضوعها وكل الامر موضوعها فاذا كان
الاعتبار على الاطلاق والاخر حيث العارضة والاعتبار في رتبة الاشياء في الطبيعة كانت قضايا مخصوصة بالقياس
الى ايضا حقيقية كانت قضايا مخصوصة ولكن الاطلاق لمدخلية تشخيص الحمل وعدمه اصلا فهذا امران قائلون الحمل والطبائع
الذاتية والحمل الوضعي المقلوبان مثلا من سبيل التحصيل في فصال بعد سواء في ذلك من حيث منطق ومن لا منطق

ومنه فقد اتضح لك بما عرفت لك ان كل من موضوعات الاشياء من موضوع الوحدة العددية الشخصية والطبيعة الاسلية
الموجودة بعين وجودها موضوع الوحدة العددية الكلية لهم فان الاشياء من كثرة بالعدد وبالهوية الشخصية والطبيعة الاسلية
الموجودة بوجود واحدة بالعدد ولا بالشخص ولا بالتعين والتحصل في القدر من يقول الكلي الطبيعي الوجود وبعين وجود
الاشخاص متعددة في الاعيان بالذات بحسب تعدد الاشخاص من كثرة بالعدد من بيان التعدد في الاعيان بالذات تعدد وكما الوجود
في شيء فاذا كانت الطبيعة موجودة بالذات في الاعيان بعين وجود المتعددة بالذات كانت متعددة في الاعيان على حسب تعدد
الافراد فكما الافراد لا يوصف بحسب الاعيان بالوحدة فكذلك الطبيعة ويقع في محل ذلك انه كما يصح صدق الحيوان
من مرسلات العقول كقولنا الحيوان انه يصدق على موضوعه حيوانية فكذلك يصح صدق الانسان الرسالة كقولنا الحيوان الرسالة هو
يصدق الرسالة حيوانية ولا يستلزم الطبيعة بحيث تمنع ورود هذا ولا يستقل الا باعتبار جميع الافراد وانت اذا
دققت التأمل استبان لفطنتك ان ميزان تعدد الشيء الى اعيان تعدد وكما الوجود الذي يوجد موجودا متعددا
تعددا والطبيعة بحسب الوجود من الاعيان غير متمايزة من الافراد بل هي مخلوطة بها بحسب الاعيان مخلوطية اتحادية الفرد

والفرد وان كان ايضا مخلوطا بالطبيعة بحسب الاعيان الا انهما اذا تمايزا عند العقل في ملاحظة التعين والابهام
صح اشتراك الوجود المتعدد من الاعيان في الفرد بما هو متمايز عند العقل من الطبيعة ولا يصح اشتراك ذلك الوجود
على وصف التعدد في الطبيعة بما هي متمايزة عند العقل من الافراد فليتفق فان الافراد متعددة بحسب الوجود في
الاعيان بالذات والطبيعة متعددة بتعددها بالعرض والاتحاد بالعرض لا الاتحاد بالطبيعة متعددة افرادها متمايزة
عندنا بالتمايز بما استفيد من خاتم المحققين الرفيع شرح الاشارات وهو ان الطبيعة الانسانية بما هي هي مثلا
لا تصح ان توصف بالوحدة ولا بالكثرة ولا بما هي حيث هي لا بحيثية ولا كلية القول الفصل انه ان يريد بذلك ان الطبيعة لا
الرسالة من حيث تعينها لا واحدة ولا كثيرة ولا جزئية ولا كلية فهو حق لا سترابه فيه ومن استنكره فقد فارق الفطرة
العقلية فان المهيتين حيث انهما هما وهو قبل الشيء حيث ليست الا هي فهو سيل من طرفي النقيض كان الجواب
السلب المطلق ثبوت كل شيء من تلك الحيثية عدم الجواب على ان يقع السلب قبل من حيث لا تعدها وان وقع كل النسبة
الارتباطية فذلك الله وان لم يكن موجبا لذلك الحد ولكن توهم بعض موهمي المقيدين لكون السلب في وراء
على الارتباط فاطلقا اياه فلذلك وتوهم ايضا اصلا الا ان ذلك الله يوهم ان مطلق السلب حيثية الا ان مطلق
جوهرية انها والسلب ليس جوهرا انها فالصواب ان يكون السلب وارد على الارتباط من تلك الحيثية غير وان يريد ان
طبيعة الانسان بما هي هي ليس تعرضها الوحدة العددية المهية في ملاحظة العقل اياها متمايزة عن جميع الافراد وعرضت تعرضا
من مرتبة الانسان حيث هي كما الهوية الفردية تعرضها الوحدة العددية الشخصية في ملاحظة العقل اياها متمايزة عن الطبيعة الاسلية
وعرضت تعرضا من مرتبة ذات المعروض بما هي هي فالعقل الصريح يحكم عليه بالبطلان والتشريك في الفقد سار بنا
في تبيين ذلك كله فليتوقف

ومنه قال في حاوي نشر اولي برهان الشفاء والاقدم عندنا من الاشياء التي تصيبها اولا و
الاقدم عند الطبيعي من الاشياء التي اذا رفعت ارتفع ما بعدها من غير انعكاس والاعرف عندنا الاخير هي الاقدم
عندنا والاعرف عند الطبيعي من الاشياء التي تقصد الطبيعة قصدا في الوجود فاذا اثبتت الكليات بالجزئيات الكليات
كانت الموجودات الجزئية اقدم عندنا واعرف عندنا معا وذلك لان اول ما تصيبه الحس والمعروف الموجودات وحيث
ما وجوده منها ثم منها نصير الى اقتناص الكليات العقلية واما اذا اثبتت الكليات الجزئية بالكليات فيكون الكليات
الكليات الجزئية اقدم بالطبع وليست اعرف عند الطبيعة وكانت الكليات بحسب الاقدم واعرف عند نقولنا
والكليات الجزئية اشد تاخرا واقل موقوفا بالقياس الينا وذلك لان طبيعة الجنس اذا رفعت ارتفعت طبائع الانواع
وان كانت طبيعة الجنس من جهة ما هي كلية لا من جهة ما هي طبيعة فقط فالكلية بالانواع طبائع الاجناس اقدم بهذا الوجه
من طبائع الانواع لكن الاعرف عند الطبيعة من طبائع الانواع لانه الطبيعة انما تقصد الطبيعة الجنس في الوجود

الاثر بعلة

ليس بعد اذا انما حيثية الانسان

وقد وجدها بالكلي ان كانت كلية بين الكليين بحقيقة بالكلية

بل الطبيعة النوعية فيها ما يطلق عليه الجنس على سبيل القصد الاول والعرض وذلك لان النوع هو المنتج الكامل المحصل واما الطبيعة
الجنسية فقد قلنا لكم انها توضع لذي الوجود وكمال الطبيعة بقصد الكامل المحصل الاتم هو الفاعل والقابل وكان القدماء يطلقون الجنس
بانها كما تكثرت انواع الجنس في الطبيعة ووقع الاتفاق على نوع واحد ويعتبر ان يطلق ظان ان الطبيعة التي هي
عند الطبيعيين الهيولى والسواد وغير عامل الطبيعة الكلية المسماة لنظام العالم تقصد الطبائع النوعية والطبيعة الجنسية
التي ليست ذاتية لنظام العالم تقصد الطبائع النوعية والجنس داخل في القصد بالعرض او بالعرض فقد ظن ان
طبائع الانواع اعرف من طبائع الاجناس في الطبيعة وان كان الجنس اقدم بالطبع من النوع لكن طبائع الاجناس اقدم
عندنا من طبائع الانواع انتهى للمباحث في لنقول انتهى فصل القول في الاعرف والاقدم عندنا وعند الطبيعة
من البسط والتركيب ثم قال فيجب تحقيق هذه الاصول على ما هو الاخذ فان قال قائل قد قلنا لبعضهم ان الطبيعة الجنسية اعرف
عند الطبيعة وانت لم تعرف بحسب نفسك وبقياس لحق عرف فيقال له معنى قولك انه يقاس الحق
اعرف لان الشيء الذي يعرفه ويعارفه بالحس يعقل او كل ما هو دون يعقل او الطبيعة في قصد النظام
الكل على سبيل الاستقلال فيكون الاعرف عند القصد بالنظام الكل لان اقربها بالهيولى الحقيقة فالطبيعة الجنسية لا يكون
موجودة انما الذاتية بالقوة واما بالفعل فانما تعرف اذا اعرف بالعقل وانما تكون موجودة بالفعل ولا يتكرر احد
ان الطبيعة الجنسية اعرف عند العقول لما هو اعرف عند الطبيعة على ما يقرع به العلم الاول في ابتداء تعليم الطبيعيات
ولكن نقلوا منك في شرح الاوفى انتهى كلامه وقال في التبع الطبيعي ان الطبيعة الكلية الذاتية لنظام الوجود والسكنة
لقوام العالم تقصد بالذات لنظام الكل بالقصد الاول وقد تكرر ان الجنس لا يستقل بفصل اثبات الفاعل الطبيعة
الكلية الذاتية لنظام الكل على غاية الدقة التي يستفاد من فيض الحق في نظام الوجود وقوام العالم والطبائع
على ما تكلم الله القرين من جواهر النور العقول المفارقة والنفوس المجردة الذاتية قلت لعل العقول والنفوس لهذا الاتفاق
في نظام الكل عندهم هو الاتم الاكمل فلا يكون العقل الاول الذي هو المبتدع عليه التدبير والتسخير والفيض والافاضة
هي الطبيعة الكلية الفياضة المسماة الذاتية وبين منك تسمعهم يقولون كل ما في عالم الوجود فالطبيعة والقياس في نظام
الكل وتسترد في ذلك استقصاء انتهى النور العلم **بحث** هل يمكن ان يقال امام الحكمة الفاضل الالهي ومشيخة
سفراط انهما يذهبان الى ان الطبائع المستقلة لانواع الاذية كالنفس جواهرها المرسلة المشرقة وجوهر الطبيعة
وجواهرها بعين وجود افراد الهيولانية فكل لما في حد ذاته طبيعتها وجوده الخاص الذي هو مهما هو ثم صار
افرادها مفرقة في الامكنة والازمنة والاحياز والاوضاع في الايمان كالمفارق المحضة قال الشريك في الشرح
بان النفوس والفاسدات لا يرتقي عليها ولا حد لها والموجودات ليست اليهم نسبة عليها ولا حد وقسم جهة

قال الشيخ في الالهيات الرئيس الطبيعة جزئية المقومة الجنس الطبيعة بالنسبة الواحدة اعني الطبيعة القصد المقومة الى النفس في وجود الجماد والنبات كمثل وحدة هي الذاتية كلية في الحقيقة

الكثرة هي الايجاز

بهذا انها قوة كالاخذ الذي تريد الى الغير موجودة هم

قوله الطبيعة الكلية الذاتية الهيولى الى الكل لا يحتاج الى التدبير

محسوسة وشخصية بل من جهة طبيعة عقلية لذي فبرهان ليس يقوم على الجنس من جهة ما هو
الجنس من جهة ما انها جنس مجردة من العوارض اللاحقة لها والشخصية العارضة لها ولذلك
قصد ليس لها من جهة ما هو جنس فاذا كان كذلك كان البرهان على صور معقولة مجردة
عن المادة ليس لكم محسوسة ولا قابلة للفساد وكذلك تحقيقهم وضع ذلك للعدديات فقط
وبعضهم للعدديات والصور الهندسية بالجملة فقصد التعاليمية حال الطبيعية وفي الهيولى
الطبيعية وكان ناخذ هو لا في الاحتجاج شيئا آخر وهو لنا من الطبيعية عن المادة في الحد
وكذلك في الوجه فالوا واما ما يقصده الجنس من خط وسطح محسوس فهو كاذب فيه والخط
والسطح المحسوس عليه البرهان وقوم القوا الهندسيات من العدديات وجعلوا العدد
بسنة الهندسيات اما اظلم فجعل الصور المعقولة المفارقة موجودة لكن تعقل من الطبيعيات
فيما اذا كانت مجردة مثلا واذا خرجت بالمادة صور الطبيعية وجميع ذلك فالصور
الطبيعية لا تكون من حيث اذا حدثت عن المادة والصور التعليمية لا تقوم بالمادة وان كانت محمولة
لا بالمادة والكلام في ابطال هذه الآراء واثبات الذاتية اليها انما هو في صناعة الفلسفة
الاولى من المنطق وعلم الهي لهذا علم بالفاظه وقال في ثاني سابعة الآيات التفاوت اول
ما تعقلوا من المحسوس الى المعقول تسمى انطق قوم لم تقسمه وجب وجود شيئين في كل
كائن بين في معنى الانسانية ان فاسد محسوس وان معقول مفارق الذي للتصور
وجعلوا لكل واحد منهما وجودا حسيا بالجهة المفارق وجودا مثاليا وجعلوا لكل واحد من الامور
الطبيعية صورة مفارقة هي المعقولة واياها يتلقى العقل اذ كان المعقول امرا لا فيه
وكل محسوس من هذه فهو فاسد وجعلوا العلوم والبراهين نحو نحو هذه واياها تتناول وكان
المعروف بالمعلم وشعله سقراط يعرفان في ذلك ويقولان لم يكن بينه معنى واحد
تشترك فيه الاشياء وتتفرع بطلانها وليس هذا المعنى المحسوس المشترك الفاسد فهو دون
المعقول المفارق وقوم القوا لم يروا الصور مفارقة بل لما وجعلوا الامور
التعليمية التي تفارق بالحدود مستحقة للمفارقة بالوجه وجعلوا ما لا يفارق بالحد من الصور
الطبيعية

بيان الفرق بين الطبيعية والتعليمية

لا تفارق المادة وجود الصور الطبيعية انما تقوم بمقارنة تلك الصور الطبيعية المادية كما تقصر
فانه متى تصور فاذا قارن المادة صار فطوسه وصار صورة طبيعية كان التصور من حيث هو
تعليمي ان يفارق وان لم يكن له من حيث هو طبيعي ان يفارق وانما الملازم له كونه تعليميا لا كونه
من المفارقة وانما الطبيعيات فانها عنده معان من الصور ومن المادة فانها لم تزل
بالحقيقة ليس بحيث عنده لكن كونه طبيعيا قائم لا في المادة لانه انما يكون مستناسا انتهى ان كان
غير مستناسا فذلك الصورة لانه مجرد طبيعية كان حينئذ على الحيثية ان فصله لانه مجرد وجود المادة
كانت المادة المتصفة بالصورة الطبيعية وكلا الوجهين محال بل وجه كل منهما غير مستناسا جهل ولا يمكن
مستناسا بما يصاره في حد محدود ويمكن تصوره ليس الا لا يقال غرض تصور جامع للنفس الطبيعية
وان فصل الصورة الا المادة فانها تكون مفارقة وغير مفارقة وهو جهل من لم يكن متحققا بالنفس
بالفاظ قلت مثل الافلاطونية في ظهور الحرارة على الاثر المتقدمة في الاجسام بالطباع الاسرار
الجهة في تمثل الدهر وصدق الكيان بالمشرقية بما هو حيث هو من سماوية في عالم الاشخاص الافراد
وآثار الالهية الوجود في عالم النفس بعين وجه الافراد وحكومة بما هو غير متغير عنها في باب ثبات
علم الله سبحانه بالاشياء بالصور المتعلقة بالجهة لا في موضع ولا في حمل ولا في زمان ولا في
وفي باب تفصيل العوالم الكلية الى المثال المتوسط بين عالم الغيب وعالم الشهادة من خاص
وبالقوة في مقام اثبات الصورة الموجودة بالجواهر المتعلقة الى من ارباب الانواع الكلية على
بما كل تخاص في ثبات بتهيد وتجرد كما النفس المجردة بالقياس لا تهيد بكل نفس نفسه وان من
الاضرب من الملائكة المجردة وتعلقه بالنفس الطبيعية المجردة بحسابه والصور الجوهرية
المنطبعة ومن صرف من هو له بحسابه فليعلم انها جامعة الكبير باطلة بالبراهين
نقول اما الكلام الآن في مسئلة فاما اولا فلان الطبيعة المرسلة الموجودة في الاعيان ملحوظة
بالوجه الذي هي في حد ذاتها جاهلة هي المشروط بالقياس اليه وهي غير ملحوظة الا في
الالفاظ الشعر لا ما هي من نفس الامر مثلا بالصورة النظرية وان تصح الشك خاصة وجودها
في الاعيان عن العوارض الجسمانية والمواد الهيولانية فاذن كيف يتصور وجودها في الخارج بالصراح
ارسالها وقراح لا يرى طبيعتها المطلقة واما ثانيا فلما قد اتضح لك ان درجة الوجود من حيث

درجة النفس فلما وجدت الطبيعة المرسلة كانت في وجودها ملحوظة بالنفس بتعلق تعلق
وجودها في الخارج على الاشياء والمرطبة شمارة عن الاوتية المتحيثية وهي ملحوظة بالنفس
وانه حينئذ يكون وجودها بالعدد وحدة عددية تخصيصية والطبيعة المشتركة فيها وحدة بالعدد
وحدة عددية بمهمة من تلك عن مرة فليتصور واما ثالثا فلان الطبيعة المرسلة اذا كانت
بحسب نفسها بحيث تستعد لها النفس من حوالي الاشخاص بالعوارض الجسمانية والعوارض الموادية
كما في الحارة ت الحرارة المتمنع لم يكن متفقة في تشخصها بالمادة كما احتج به افلاطون في اثبات
الصور المجردة بالجملة كما يمتنع اختلاف الطبيعة الواحدة مطلقا بالجوهرية والجزئية فكذلك
يمتنع اختلاف الطبيعة الموجودة المجردة والهيولانية واما رابعا فلان وجود الطبيعة الجامعة
في الدهر مرتين محققتين مرة في زمان الدهر لا في زمان ومكان ومرة في الدهر مرجحة الوجود
في الزمان ولكن لما ان الدهر وعاء الازمنة والامكنة بجميع ما فيها وما هو ليس تمامه
الزمن المستمر والحركة الموجودة فهذا سبب النفس الى الغير هناك على الحالة الزمانية والجهة الطبيعية
فاما مسلكه الشريك في المقامات على ان المطلق مرجع الاشياء طبقة لا الشرط لا الاعية
والسلب المبسوط لا السلب المعدول فلا يقبل عليه كما هو المشهور كما حالة الخصائص والمقارنة
العوارض على سبيل الاتفاق العارض من مقام الغير لا يخرج نفس جوهر الطبيعة المرسلة بما هي من
الاشياء والشرطية لا الشرطية كذلك الاقتران والاحاطة على سبيل الاتفاق
من مقام افتصار الهاية الاولية وجود نفس الطبيعة من حيث هي من سماوية من جميع
الافراد شمارة عن جميع الاشخاص لا من جهاتها من الشرطية لا الشرط لا الاعية من السلب المبسوط
لا السلب المعدول وبالجملة لا يتبين المتوسطة والاحاطة والاقتران غير دليل في حساب
نفس الطبيعة من حيث هي والاستبار الاشياء والشرطية بمعادم يتحقق بين منها على سبيل الاتفاق
والشريك في الاتية كانه منداول عن ذلك فيما سلكه في الشفاء في الفصل قال
المنقول ونت اذا فكرت وجدت اصول اسباب الغلط في جميع تمامه هو لا العلم
خمسة احدها ظنهم ان ما وجد في حيث لم يعين عنه بتمام غيره كان مجردا في الوجود عنه كما اذا التفت

لا ترى وحدة معقولين اتفاقا خلافا للاشعري في قرينة هذه غير خارجة لقرينة وبالجملة اذا نظر الى
بالشرط المعارضة فظن انه نظر اليه لشرط غير المعارضة حتى اتاصح ان نظر خبره لا يكون
متعارضين بل متعارض وليس كذلك بل كل منهما يجوز انه اعتبار وجهين اضافته لا تعارض
اعتبار فان اتحاد الكثير حيث هو غير متعارضين على جهة الكل لا على جهة العدول الذي
يعلم منه المعارضة بالعموم اشهر حاله وكن بعض لست ادري اين علو وجهه في ان الظن
وليس حاله الا الطباع المرسلة يجب تقييدها بشرط المعارضة والا لكانت كما انها موجهة
في الاذهان بين وجوه افراد ها بالاية حقيقة بها حقيقية الكلية في الوجه لكذلك هي بحسب القضايا
من حيث هي بلا شرط المعارضة والا لكانت موجبة في الاذهان نماذج افراد ها بالاية
وقد قدمنا بيان الامر في الاربعة السابقة من الحجة فالقول الفصل في ابطال هذا على
ما قدمناه عليك وتصريح من ذلك بطلان الصور المعلقة ايضا وهناك قول مبسوط في كتاب
تعميم الايمان وبعض قريبه بخاني تعميم شكر في كتاب الجمع بين الرأيين استاذه
المثل والصور على الطريق الذي ارتضى الحكماء لا اقلك وتعتقد في القول بها عند افلاطون وارسطو ليس
على سبيل واحد بل من ذلك ايضا الصور والمثل الترتيب لا افلاطون انه يثبتها وان ارسطاطاليس
على خلاف رأيه فيها وذلك في افلاطون في كثير من اقاويله وهي التي توجد صورا مجردة
في عالم الاله وربما يسميها المثل الالهية وانها لا تتغير ولا تفسد ولكنها باقية في الدهر بذاتها
وتفسد انما هي الموجودات التي هي كائنة كيانية وارسطو ليس يذكر في حروفه فيما بعد الطبيعة كلاما
فيه على القائلين بالمثل والصور التي يقال انها موجودة قائمة في عالم الاله غير فاسدة وهذه
ما بلغ فيها من الشناعات مثل انه يجب ان يوجد هناك خطوط وسطوح واجسام
ونجوم وافلاك ثم توجد حركات تلك الافلاك والاحوال التي توجد هناك علوم
مثل علم النجوم وعلم الهندسة والحوادث المتعلقة وطب وهندسة ومناظر متعلقة
ولغير موجودة وسيارات بارزة وسيارات حارة وبالجملة بقية فاعلة وبقية منفعلة وكائنات
وحرثيات ومواد وصور وقد تبين ان ارسطو ليس في كتابه في الربوبية المعروف بالتوحيد
يثبت الصور الروحانية ويصرح بانها موجودة في عالم الربوبية فلا كذلك في الاقاويل اذا اثبت

عاطلها الجزء الصور ثبت لا يمكن كون متناقضة واما ان يكون بعضها لارسطو وبعضها
ليس له واما ان يكون لها معان وتأويلات يعني بواطنها وان اختلفت ظواهرها فيطابق بعض
فاما ان يظن بارسطاطاليس مع رجاحته وشدة تحقيقه وجلالة مرتبة الحاذق عنده
الحس الصور الروحانية انه يناقض نفسه في علم واحد وهو العلم الربوبي فيعتقد ويستنكر
واما ان يجعله لارسطو وبعضه ليس له فهو بعيد جدا او الكتب التي تطعن بسبب الاقاويل اشهر
من ان يظن بعضها انه منحول فيقرن ان يكون لها تأويلات ومعان ادركت فيها ارتفع الشك
والحيرة لشهر كلامه ثم ذكر وجه تأويل من تعين التعيين والتحصيل وصاحب الاشارات والطريقات
وفي حكمة الاشراق يذهب هو وتلامذته ومنهم صاحب الشجرة الالهية الى ان المثل
بمعنى وجود الكلمات الطبيعية بطبائعها المرسلة في الاذهان لا على التخاطب بالاشارة والاقرار
لا انظار مقررة مستنكرة واما الصور المعلقة الطبيعية والتعليمات وبالجملة المثل
بما عدا الامر الاول فهذه انظار وسقراط وغيره مما من الاوائل والاقدمين فانما هي فضول لكن
ما قاله الشيخ المتقدم من المتبعة المستنكرات يظن بامام الحكمة افلاطون الالهي ومن في طبقته
من اعاظم العقلاء الباحثين انهم يتوهمون لوجوه ولعدة تخصيصة الطبيعية وجوه تخيلية
محتملة ضرب من سبيل بالذات لمحققين الحقيقة من الوجود في الاذهان مجرد وهيولى وزمان
وزمانية وهذه السبيل لك لمن الوجود حكاية المتصورة ولا تخصيص الا بالاضافة الى الموضوع
ولا تكلف حقيقة الا بحسب الاختلاف المصطلحات في قول من الاقاويل الاختلاف عليهم من الجهل في تدبيس
الفلسفة اول تحقيقها ونقلها من الرياضية الى الحرية او بعد ذلك من كان متبعة من العلم
لمن توهم هذا الوهم استند ذلك الى اكابر الحكماء وتردد بالرجعة الى سيد الفلاسفة
وهذا كالمن يعيب الخطوط الكفاية المجردة فيظن افلاطون بالرياضي والشرائع الرئيس
نقل ذلك عنه في الشفاء وشارحا الاشارات امام المتكلمين وخاتم المحققين نقلا
عنه انه فريق من هؤلاء المختلفين انه اليه ذلك الاشارة اذ الزمانية المجردة عن
توهم النفس على البدن في الجهة غير ذكر من المذاهب الباطلة فيعلم ان سبيل التأويل على

الذات م

صاحبه دلا يضاله بل يستريح اليه وذلك لتمر مولة بعض معين ولبعد وقرارهم وجوهم وجه
وهم يصيرون الاشباح الذي لا يتحرك كمنه لفناء وكل ولبعد مصر ذاته في ذات صاحبه
لان الاشباح هناك ضباب في ضباب فلذلك صارت كلها مصر موضعها ولكن عاصف
في تمامه بعض البنية الجس نظرهم بالابن الدائرة بحمامية الواقعة على طبع الجسام الكثيفة
بل انما نظرهم بالابن بعضه لروحانية الروحانية في الانسية الاجرام جميع العقل القرص الجس
مع قوة الانسية الصفة بل الانسية الروحية هناك كمنية متفقها مستغنية عن الاجرام في الالات
الجسمية اذ ليس من مركز دائرة تتعلق من مركز دائرة اخرى الا بالمناسبة وقطوط خارجية
من المركز لا الدائرة لان من صفات الاشكال الجرمية فاما الاشكال الروحانية فلذلك
الحس ان مراكزها وقطوط الهر متردد عليها واحدة ليس منها اعلى منه اسفل فلذلك
الجس لم يرها هو ولم هو في الجنان ولبعد لامكت اذ عمت البعد عن هو وانما يختلف
ما هو ولم هو في الاشباح الطبيعية فرأى اما صنم لبعد واقل فرأى الابن الحي انما هو
صنم الابن الحقيقي والابن الحقيقي روحانيات وجميع الحضانة روحانية ليس متفرع لبعض
غير متفرع ابدا ولا مراتع الاحضاء كلها مختلفة لكنها كلها في متفرع واحد فلذلك الاشكال
هناك لم كانت ابين او كانت ابيه فاما بهنا فرأى لبعد انه صار كل حضر من حضانة الابن
في متفرع غير متفرع صاحبه وقع عليه لم كانت ابيه ولم كانت ابيه فاما هناك لما صارت حضانة
الابن الحقيقي كلها معا وفي متفرع واحد صار ما هناك ولم كان الى واحد بحر وفيه
قلت معناه ومعناه الابن الحس قد هو الابن الهيولاني بحسب جاسه لبينا وكان
اياه وبحسب قوته في عالم الكائنات وفي عالم الانسان وهما اقليما عالم الخلق صنم الابن
الحقيقي وهو الابن الهيولاني المحل بعضه بحسب نشأته بالبرية وسلطانه على جميعه عليه وبقاء
له عليه واحاطته سبحانه بجرم جهة العلم بعلمه والاحاطة بشأنه بحسب حصوله في حق
ارض الواقع ووقوعه في مكان وعاء الدهر الذي هو خير فضاء عالم الاكوان لبعض
بما هو خير مكان في متفرع زمانه متفرع كل حضر من حضانة غير مراتع سائر الحضانة المحلل
الجنة او هناك تشبهها وفي صيانة لا غير وفي شبهه وفي تشبهه غير وفي هو هو لتعلق

كلها بعضه بعضا الوجوب

قوله وهو مركز دائرة الهداية لان الخطوط الخارجة من المركز كان لفظ قوله بدل مركز كان لفظ قوله

ماسكلة الشباب المعلق في الجمع بين الزمان الهم جبر واحد الطبيعيات المتغيرة المنسوبة بالمبادئ
الدائرة الزمانية بحسب قرار الصور عنه له تلك وعدم الهروب عنه وحمام المشول
بين يدي عليه ولاحاطته وقدرته وارادته عالمية له غير متقدرة بحسب ثبات
وقوعها الله هو وقيام حصولها في الواقع على حالة بالقوة غير ابتدائية بالمثل الاستية
الثابتة في عالم الآله لا يتوهم وفساد لصور الروحانية المعلقة في مكان الدهر لا في مكان
ولا في زمان وذلك لان الشخصيات الهيولانية بحسب طبيعها لم تكن معقولات
مجردة عن المادة وحوار ضها مطلقا وبحسب تشخصاتها الجزئية محسوسة بالبنية لا تتعلق
عنها انفصالا زمانيا ومعقولة بالبصيرة لا تتعلق العقل الذي يعلمها علما فيضيا متعاليا
عن الزمان والله هو من سبيل الاحاطة بعقلها وانسبها بها بانه على خصوصيتها المتشخصة
الجزئية فاهو محيط له في زمان كشخصه فهو بعينه معقول عقلا فيضيا ثابتا غير زمانيا
للمتعلق بعلمه بعلمه وانسبابه ويحيط به دوره مكانه ومكانه وجميع الاشياء والاكنة على الاجرام
متغيرة غير زمانية ولا مكانية وكذلك الهويات الزمانية بحسب تقدمها وتبدلها
وتغيرها ودورانها دهريات غير متغيرة ووجهات غير دائرة من حيث حصولها
في حق الواقع وشخص وقوعها في مكان الدهر كذلك محيط بالدهر فهو بحسبانه لقوة معقول مجرد
وكل زمانيا متغير فهو بحسبانه لقوة دهري ثابت وكل متغير غير فهو بحسبانه لقوة غير سال
فتحا الهمة متغيران فوقعنا المثل الالهية الثابتة والصور الروحانية المعلقة لا تزايل عن
حق السبيل بظاهر الآلة وبالحق كلمات الآلة الدائرة مرورة ووجوه المتحقق عن تصار
الزائل في خلف الآلة هام مستورة وسبق لزم سطا طلب ايضا وعلى ثبات المثل
الالهية والصور الروحانية على الاتباع لو غلا مستطيرا احيا ذلك فلك في اولوجا
في ساقة المبرم الرابع لمن الروحانيين انما يصدون عقلا وانما لا يصرف المال مرتين ومرة لا
وعقولهم ثابتة نقية صافية لا دنس فيها خالية وتصل لمن ذوات هذا العلم سارة وارضا
وبحرا وجبلا ونباتا وناسا سماويين وكل من ذلك العلم سماء في دنس هناك شرار تشتت
والروحانيون الذين هناك ملائكة لا يتعرف بعضهم من بعض وكذلك لا تشاجر

فان كان شيء وجود الزمان وجود الزمان لما كان الى الوجود الابتدائي ووجه وتغيره الى الفناء كان اية تلك الوجود الغير الزمانية لعلة الزمان وجود الحق مدبر ومنه تعالى

زمانا يتساوى بما يعينه على قياسه لا بارثه التعليم ودهرى جانبه لا بين الواقع موضع
كل حضور منه بهيئته موضع سائر الاحضار ووقت كل ان حزاحاله بهيئته وقت
سائر الاحوال فهذا الصريح لك مراد الفرس الاسدى اذ الكائن بمركز العالم محيط محمد الجهات
بحسب ما الاعتبار فى منزلة نقطة واحدة والامتداد الزمانى مزاله لا ابالة تنزل
آن واحد ولا ان المعنى او مرى فى الميم ابى من ادخل مزاج العالم المحيط تحيزى بعقلك العالم الله
المحى الذى انما هذا العالم شاكله ويفهم تصوره عليه فانه سير الاشياء كلها الزمانية فى هذا العالم
غيرانه يراها عقلية دائمة متصلة وربما تعالى لهذا يراه بالان يتقارب المتنافى
بنسبة لا جملة الاشخاص بنسبة بالنفس المجردة لا بها الاشخاص وكيف يصير كانه يتصيد صانعه فى الميم
وسائر الهاسير تابعة الا ما قلناه فمن احب استقصاء ما فليطلبه من هناك وبعض ليس المجرد
دهر مفارقة الاحياز والاوضاع والجهات والاقطار والازمنة والاوقات والحدود
والامتدادات رسائل لكونها جميعا من عوارض الهلة وعالم الهلك عند من كاول اثباته غير
منفع من ذلك كله وذى المرتبة بين المجرد والهلكى لا يرجع بحسب حصول اصنافهم لوراثهم
ضرائب الطاقة والمجرد عن عوارض سائر الجسمانيات كالصدر الهيولية فى الجلدية يجب
المجرد عن الهلة الى رجة الصدر الحالية يجب كونها سائر المجرد الكائن لما يرد ومنه
معاد لا طرق تصيد عليه شيء وبعض عسال لم يكن الان قد طلبت سيرك منصوب
وهنك وتصدت عن فرجك جيب الوهم فينتظم لك البرهان على حدوث الطبائع
المرسلة لا ولا الكائنات الموجودة فى الدهر حدوثا دهريا بالنسبة لتعلق الطبيعى
ضرائب الهلة ولا ين الكلية ليس اذ كان الفرق الهيولى متعرف الافراد الغير المتناهية
فى امتداد الزمان الازلى بالنسبة زمانية كما يرسلك الطبائع بالعدم لعالم كان كثير من
الافراد الغير المتناهية جلا زمانا متطبق بالتكون من بعد عدمه الحكم الزمانى على
الاستيعاب الشمولى فيكون هو لا محمد جلا دهريا الله يتطبق بالصنع من بعد عدمه الصريح
الغير الحكم فى الدهر بالضرورة العقلية واجماع زمرة العقلاء فان بالقياس الاجماعى صدق الحكم

برهان الشيخ على حدوث الاجسام وهو يرجع الى الحكم بالمعنى الاول اعنى الوجود الطبيعى لا الشرطى شرعا
عن الوجود الحكمى وحدوث الطبيعة منتفية عن الوجود
وهى عدم الامتداد فى الدهر كما هو المعتبر
عند العقلاء الناظرين

يستوى العدم الصريح فى الدهر على جميع الافراد بالسوية بحيث لا يشذ منها فرد ولم يصدق
سبق العدم الصريح الدهرى على الطبيعة المرسلة بالنسبة والكائنات الطبيعة المرسلة موجودة فى الدهر مع
عدم وجود شيء من الافراد فيكون موجودة فى الكائنات اولا لا على الاختلاط بالمادة والمعلومية بالفرد
على سبيل الاشتراك واختلاف الاشخاص بالتشخص اذ امر كالخلط المولد فى الجسم وجود مع
الافراد الجزئية وذلك قول بالمثل الافلاطونية على ظنون المختلفين فى سبيل بطلانها
من سبيل البرهان هذا الصريح اذن ثبات الحدوث الدهرى لطائع الكائنات الواقعة
تحت الكون والفساد لا يلزم من ذلك حدوثها فى الزمان بعد العدم بمدة الزمانية كما توهمه
اوهام المتكلمين لما لا يفهم لا يتخلف وجود الشيء فى عالم الزمان على ذلك التصور بل
الافراد المتعاقبة لا من براءة زمانية ويعبر الامر بوجود الورد فى زمانه فيحصل الربع
وتصدره شهرين على تعاقب الافراد فكما تمول العدم لافراد الورد بالسوية قبل الشهرين
يتسلم عدم الطبيعة الوردية لا يمتنع تحقق الطبيعة الا بعد تحقق شيء من افرادها كذلك
عدم جميع الافراد فى الدهر يستلزم عدم حصول الطبيعة عند ما صيرتها دهريا وكما تحفظ وجود الطبيعة
الوردية المتسبقة فى الشهرين بتمرار تعاقب الافراد على الاتصال كذلك يكون الطبيعة
محفوظة الوجود فى الزمان متسبقة الاستمرار بتسلسل افرادها المتعاقبة الوجود على الاتصال
لا من براءة زمانية وبالجملة اذا صحت ولا ابتداء فى الدهر فلا يمنع الافراد المتعاقبة
الوجود فى الزمان مع سبق العدم الصريح عليها بالسوية اجماعا فى الدهر محالا ضرورة
وعدم وجود الطبيعة فى الدهر بتة وجب لزم الزمان ممتنعة وكثير من الافراد الزمانية
المتصلة بالسابق والتعاقب حتى يحدثه فاذا كانت الافراد الموجودة على الاتصال غير
متناهية السابق والتعاقب فى امتداد الزمان كان اختصاص وجود كل منها بجهة
من الحدود الزمانية غير ضائرة فى كون وجود الطبيعة محفوظ الاستمرار فى جملة امتداد الزمان
فلينعرف وبعض لم يجب الهلك ويتحرك قال فى ترجمة افلاطون الالهى ان قال لم
للعالم تبدية محمد ناصا نفاذ زيادا واجبا له انه عالما بجميع معلوماته على ثبت الاب

الكلية كان في الازل ليس في الوجود رسم ولا طلل ثم قال وخالفه تلميذه ارسطو طاليس في
حدوث العالم قال انه لم يكن وجود حوادث لا اول لها لانك اذا فرضت كل منها حادثة
فقد اثبتت الاولية لكثرة واحدة وما ثبت لكثرة واحدة يجب ان يثبت للكثرة قال ولزم حدوثها
لا بد وان يكون حادثة لكن الكلام في هيولاها وعنصرها فانها عنصر اخر وجوهرها قطعي بعض الفلاسفة
انه حكم عليها بالازلية والقدم وهو اذا اثبت وجب الوجود لذاته وطلق لفظ الابداع
والصنع على العنصر فقد اخرجه عن الازلية بل قال يكون وجوده من نفسه وجب الوجود كسائر
الممكنات الزمانية زمانية ولا وجودها زماني ولا حدوثها حدوث زماني لكن لها نسبة حدوثها
الابداعي غير زماني والمركبات حدوثها بنسبة حدوث زماني وقال الفلاسفة
لا يقع قبل الاكثر ويحاكمه في سنة اخرى طبيعيون الى الفرق احدوث له وما ثبت الحادث
وليس باق في ما اتى الوجود بالفعل وهو له اكمال واحد وانما يعبر بالاول وجوه اربعة
وبالثاني وجوه الكثرات الصادرات الفرق ثبت على حالة واحدة وبالثالث وجوه الباقي
والمالك الذي لا يتغير من شؤونه ما اتى الكائن ولا وجود له وما لا كون له يعبر بالاول
الحركة الكينية والزمان لانه لم يوجد لا يسم الوجود ويعبر بالثاني الباري تعالى والجواهر العقلية
الفرق فوق الزمان والحركة والطبيعة وفوق لها اسم الوجود اذ لها السرمد والبقاء والدهر
اسم كلية وقال الشريك الباري تعالى اولى سماء الطبيعة عن البقاء الفرق كلها لكن ولا يقع
امر انه لكن وقت في العالم هو اول وقت وجد فيه اول شخص او عدة او امر شخص عمل عليها
ذلك الكل وكان قبله وقت ليس له اول ولا يصدر منها وجود فيه وفي الفعل يقابل ما فيها
الوجود من الناس من يقول الفرق الملك المشترك لا كثرة ولا تعدد وهم القدماء الذين يوجدون في
العالم دائما كونا وفسادا وحركة ملائم العالم موجودا انهم قوله ويحرم نقل الاصل في ابات
القدم من جهة الحدوث لجملة الحادث هو ما حول عليه اقلام الالهام انك اذا اثبت الاولية
لكثرة واحدة من الحوادث فقد اثبتها للكثرة وقد اورد بان الفرق ذلك مشتبه في الحدوث الدهري
سواء في الحكم اكانت عدة الحادث متتابعة ام غير متتابعة ولا كذلك الامر في الحدوث
الزماني فان الفرق بينهما ثابت لمشاهدة والاشهر متتبعين على ما قرر اصحابه والمتكلمون لما

لا يتبعه يحرمون الكلام من جهة موضعه فيجاوزون اجواره الحكم في الحدوث الزماني ويحكم من ذهب قبل
تخيل لا نهاية تمرار الزمان وتسلسل اعداد الحوادث الزمانية المتعاقبة لا لا نهاية بالزمان
ان ساء الغير يعلم على عليه متناهيان النهاية واللا نهاية في الزمان لا تجب ولا تستدعي
الحدوث او القدم في المدة تهر الكيس لكن الزمان على مضاهاة في اللوازم ومساواة
في الاحكام كما جوز شخصيتين توأمين ولدا في مولد واحد ورضيعا من ثدي واحد والمتكلمون
ليس يتجب او يستدعي الحدوث او القدم في الوجود بحسب النهاية او اللا نهاية في الدوار
فلذلك الامتداد الزماني غير معروف ص ١٢ قال امام المتكلمين في المصارع قوله الازلي
في الحركة لا تنقضها فلما ابطل لان الحركة جهتها بحسب ذهابها مركبة من امر متصل وامر متصل
فاذن جهتها متعلقة بالمسبوقية بالغير وجهة الازلية منافية لها لا الغير فالجمع بينهما محال
فقال ضم المتخصص في قدمه كان على مصنف الكتاب ان يبين جهة الازل حتى يتقرر معنى
قوله لو كان الجسم ازليا لكان اما كذا او اما كذا وقد نص المتكلمون الازل بمعنى الاولية
وفسره بعضهم بتمرار وجوده ازمنة متمرة غير متناهية في جانب الماضي ولكن لم يكن واحدة من
الحركات لا تكون ازلية على ان تفسير تقرير به الازل كما ذكره في ابطال القسم الاول
في الوجه الاول اما الكلام في مجموع الحركات الفرق الاول لها كما جوزه صاحب الكتاب
في الاعراض على ذهب المتجه بقوله لم قلت ان الازلية تنافي وجود حركة قبل حركة لا الا اول
وجوابه ذلك فرق جهة الحركة بحسب ذهابها مركبة من امر متصل وامر متصل فاذن جهتها
متعلقة بالمسبوقية بالغير وجهة الازلية منافية لها لا الغير ليس بعيد لان المنع باق مع الامور
المتخصصة والاحاد الاصلية وهو لم يورد حجة على ان ذلك الشيء مسبوق بالعدم وجهة الحركة يمكن
ان يوصف بالدوام وتحاصها لا يكفي وجود ذلك مبين الفرق من امر متصل وامر متصل
يرجع على تحاصها لا اذا تحاصها فاذن توجها لا ينافي الازلية اما كلامه وبين الازلية الزمانية
عبارة عن كون الشيء الزماني ليس وجوده في امتداد الزمان مسبوقة بعدم الزمان والحركة
اصلا والابدية الزمانية هي ان لا يتاخر عن كل زمان وجوده الزماني زمان ما وحركة ما اصلا

فأما الأزلية السرمدية فهي كون الوجود ثابت لا أول لوجوب الدهر ومعناه أنه يكون بين
وجوده الثابت وعدم ثابت عدم صريح في حاق الواقع والأبدية السرمدية أو الدهرية أن يكون
الوجود ثابت لا يرتفع عن حاق الواقع ولا يطرأ عليه الانطلاق بطرو العدم الصريح في الدهر
وذلك معنى بقاء في السرمد أو في الدهر فلا يشترك في المعنى أذ قيل فيه
الأول تعالى أزلي فإنه ليس الحدوث أو وجوده متعلقا بالزمان وقال جماعة الدهر أصلين
في نفسه لا يتحقق فيه إلا في البقاء الدهري بقاء سرمدية الوجود لا كمفرد زمان واحد بعد الزمان الأول
وذلك لا يتصل بما لا يكون زمانيا وهو أكبر الأكبين الكل عظم مرتبة فإنه لا يكون أن يقال إنه
واقع في زمان أو في جميع الأزمنة كما يقال إنه واقع في مكان أو في جميع الأمكنة
وإذا كان الحكم كذلك فما يترتب عليه الحكم كما تصورات أو إما بأن يكون ذلك وعلة الزمان
لا يكون زمانيا فكيف نسبة الكل فإن بقاءه بالبقاء في مرتبة الشبه بالزمانيات أشهر وله
قلت للوجوه الأمر هنالك سلوك سبيل أشبه بل أحق بالقبول وإنما يطلق البقاء عليه سبحانه
لكونه مرتفع واقع في ذلك في الزمان بأنه سبحانه فإن له سبحانه إحاطة الوجود وجوده
في عين الواقع وحاق السرمد غير مرتفع عن الواقع أصلا وهو ارتفع وجوده في نسبة مرتبة
الوجود وتكراره في امتداد الزمان بخصوصه الدهر وهو معنى بقاء الزماني وبالجملة فحق أن
لم الأزلية الزمانية لنفي الحركة وكذا الحركات لا يناقضه ثبوت كل واحد منها تشاصها
بالزمان فالأزلية الوجوبية الحركة وكذا الحركات في الدهر فلمنية الأمنية مستلزمان
سبق العدم الصريح بحسب الحدوث الدهري على كل واحدة من تشاصها على الاستيعاب العمومي
فإذن قد ثبت أن الحركات بشخصها وأشخاصها وأجناسها الحركة المستمرة أمر على الزمان
أعني الدهر مستلزم الحركات الأخرى وأشخاصها وأجناسها إن هو الحركة تعدل الفناء
حالة الوجود في الدهر مرتبة العدم الصريح المستوعب إياها جميعا وليلزم من ذلك حدوث جملة
الأفلاك المتحركة بحركاتها المستمرة في الدهر والآن سكونها أو لا يقبل حدوث جهة يطلق الحركة
على عروض الحركة لها لفظ إذا ما دخلت في الوجود جهة الحركة وذلك مستحيل من جهة أن الآن الأبدي والآن
في الدهر ومن جهة أنه لا يكون في الحركات الكونية في حكم الموت وبيان المستبين ذلك

لنهاية الأولى الذي هو نظام الوجود وجميع قوام العالم وملاك فيض الرحمة تماما تعلقها
بالذات وبالقصد الأول محض الذي الكبير وجميع الوجود وتراجع نظام الكل من أول
البدء إلى النهاية ومرتبة الصدر إلى منتهى ساقه وأسبل الكل الأمر الكل القرآنية كما قد
ليس في وسع طلب الكثرة أن يتضح صدوره عن الواحد الأحد الحق من كل جهة في درجة واحدة
على ما سنبين لك بزيادة تنبيه إنه العزيز العليم فلا محيد بكون الأول درجة في الصدور من
الأصل لبسيط الأصغر الذات جل ذكره هو أقصى الحواء الذي الكبير ذاتا وبسطا حقيقة وتحققها
وجودا وهو الجوهر المنقطع الذي هو العنصر الأول الأمر الروحاني في عالم الأمر الجبر حقيقة بالقلم المحفوظ
والكتاب المسطور المنطبع فيه صور الموجودات من عالم الأمر لا يقصر عالم الخلق وقد أتى الحق
جميعيات مستكمة ومتصاقبة من الكائن بالذات والوجوب بالغير وتعلق لذات المبدأ
وعاقلية لذاته والمبتدأ والآتية مستكمة بحيث ذلك شئون وجميعيات متصاقبة متعاقبة
عارضة لذات المبدأ الأحد الحق تعالى سلطانه في مرتبة واحدة فيصح بحسبها صدور كثرة متلازمة
في الوجود متصاقبة بالاعتبار عند سبحانه في درجة واحدة فيتضح هنالك طبيعة بالمعلولية
وتلك الكثرة المعروضة لطبيعة المعلولية هو جوهر عقلي هو العقل الأول في وجوده نفسه هو النفس الأول
وجرم الكل هو العالم الأفلاك والنفس الكرات وجميع الجهات فهذه من المعلولية وإذا
تقرر ذلك فحيث أن الصريح الذي الفلك الأعلى الذي هو مدار عين الزمان العنصر الحركة الأولى
المستديرة الواقع فيها جميع التغيرات بشبهها حادث الذات مستأنف الوجود في
الدهر مسبوق الهوية بالعدم الصريح الدهري في عين الواقع فلا محيد يتضح أيضا أن ما عدا في الدرجة
ومصاقبة المرتبة حادث الوجود في الدهر مسبوق الذات بالعدم الصريح في الدهر بنسبة
وكذلك ما قدمه عليه بالوجوب من الأفق المرتبة العقلية في الناطق الذهن لا غير وهو العنصر
الأول المنقطع في عالم الأمر فصح بيان أن حدوث عالم الكون بالكلية في الدهر مسبوقة
وجوده لذات يعتقد بالعدم الصريح الدهري وذلك مما علمت من ربه بفضيلة الذي فصل علم
وبيان فلملك أذن بما قد عرفناك بإذن الله سبحانه بسر القدر لأن تلتفت بنظرك
فتتعرف لسر المعلول الأبدي بما هو حادث في أنه ليس له بقرآن كثير ليس المطلق في مرتبة ذاته

يجب الامكان بالذات من بالمبدأ حدوثه الذاتي ووجهه الابتداء والعلول الصنعي بالحدوث
دهر لا محصلة له بين ان يكون العدم الصريح المقابل لوجوده في الدهر بحسب حاق الواقع من تساوي
حدوثه الدهري ووجهه الصنعي ولكن لا بالذات بل بالعرض وكذلك بالعلول التكويني بالحدوث
حالات زمانية وموجد كيانه لا مستدرج له من ان يكون حدوثه الزماني المتعرف الزمان المقابل
من بالمبدأ لعرضيته لحدوثه الزماني ووجهه الكياني الحاصل في الزمان بالمعية وسواء بين القوى
في هذه المسئلة بين مشهور حرب الحق من فحول الاسلام والمتكلمين والحكماء المتألهين
والعرفاء المتبحرين العارفين بالحكمة المتعالية والاصول المتعالية خصائص الالهية المستدعية
بجناب الله تعالى المبدع لصانع الكل الحق ويستعقب الحدوث الذاتي والحدوث الدهري
والحكم الابتدائي والاعتبارات الصنعية لوجود عالم الامكان جميعا ثم تعلق الحدوث الزماني
والاكتساب المتكوني ايضا بالطبيعة بخصوصها من جملة المعلولات الطبيعية وان من الكائنات
الواقعة تحت الكون والفساد وهم زرارة ما اتيه بالمبدأ من الداخلين في حرب من الاشراك
وانما رصين بالطرق الحق لتبين الكائنات مصروفة بالسببية بدون تعلق بها الصنع والتكوين
لوجود عالم الامكان من افق الحدوث الذاتي والحدوث الدهري والزماني ايضا
يعرض الالوهيات الواقعة تحت الكون والفساد ولكن حيث بين مختلفين بالمفهوم من تعارض
بحسب النقض في الماهية والمنحصرات وتعلق بها الصنع والتكوين بذلك الاعتبارين فلنقصد
وتعليل لتنبيه الصناعة ارسطاطاليس كلمة في تنبيه ورزة صحة على العدم القدري من المبدأ
الطبيعيات على الاطلاق هو العدم الصريح الخارج عن الواقع في بعض الاشياء والاستعداد
والقدرة والقدر قال في خطبته له في بعض مقاوضاته من الهيامات في الرد من
ملك الروم اسكندر بن فيلقوس وهو بفارسية خوب دارا هذه العبارة الشكر والحمد لله
والمن لله البرية والطول من عنده اياه لحمد وهو بتمامه يستعين على اتمام كبير امره
وصغيره وشكر له شكر من يعرف منته عليه ولا يحصل نعمة له به ومن يقول انه واصله لا اول له
ولا زوال لملكه انا القيمة لامر موجهات واحدة تهاجر شقة ثابت على الروس
الاناء كيف شاء وبرم الطبائع الكلية من ملك الروس عاما ثابتا والروس اول الخلقة وثبته

ثابت آباء عز وجل والطبائع وما كان من خلاف من الطباع تقع من ملك الروس بلية
اولها واكرمها بصورة وثانيا الهيولى وثالث العدم لا بزمان ولا بحكاية والهيولى
بالقوة والصورة بالفعل والعدم من انقلاب الهيولى لا ما هو بفعل فاصل الخلقة بحركة
وهو بالصورة وسكون هو بالصورة ومتحرك هو الهيولى وعارض منها هو العدم وعلة هو لا
الروس العلة الاولى وهو تعليل وهو حسن هرس العدم حيث يقول انما هو علة متحرك غير
محركة وهو معلول لا علة ومحرك محرك وهو معلول وعلة ومحرك غير متحرك وهو علة لا معلول
فكل الكيفيات والكميات والاعداد والصفات والاسماء من مزاولة الهيولى لا الصورة
والمادة عرضية جدا تجمع هذه الاشياء لا منها وحدها فكل ما ينطق به لا يحيط بعلوه
وعلوه وبكيانه ووجوده بلا زمان وصفاته لا ثبات وعظمته لا بمرارة وقوته لا تشبيه
علو قدرته والقهر وعلى ما شاء تحجر الامور لا السكون من صفاته ولا الحركة من شماته
ذرة الاشياء بلا ضعف ذات تها بلا تحرك ثم تبعه حتى ولم يلمه دم ولم يحجبه من
ولم يقرب منه الفكر ولم يقصد اليه الا بعقله وهو المتصل الكبير لا بحجر والحكم المتزلا بجهل
والجلد الذي يحير تقصر الالفاظ عن عظمته ويضيق المنطق عن كنهه واحد لا بحجر ولا تكثيف
ولا تلزمه المهية ولا الانية ولا يكاد بان يتمثل الانية وعلة بتمرة وعن التغير فهي
ملكه وانما به يدوم البقاء باقي به بقر البقاء جعل الخلق من رب خلق الجوهر عن الجسم وتدبر
الصور والفق بجزء الارواح ما شاء كلها آية الصحيح حيث قبل وقبل من قبل ان
موصوف بلا قطر وموسوم بلا كيفية بكيف بلا اصل خلق بالله لا بالزمان الطبيعة الكائنة
وربها باكرم الصفات وعظم الكيفيات اشهد ما رسمناه بالفاظه فكلامه مزاوما
في ساكن تبيه تصريح بان العدم المقدر هو احد الروس الستة انما هو جنده العدم الصريح بلا زمان
ومكان وهو المقدم على وجود الالات فقد ما دهر بالاسكيك الروس الشفاء وبجاه جنده
العدم الصريح المتهر الحكم والعدم الزماني الداخل في جنس الاستمرار والاستمرار كلها من المبدأ
الستة بالطبيعيات وكل من المكيلة له سبعة الطبيعة فمن المتبين الموجد الكائن على
دهر وحادث زماني جنسيا بين فهو بما انه حالات دهر في الكون عند صريح الكلام

هرس مراد الرئيس بالعدم الثلث واما الشهد
الثاني منها وقال الهدان الكون بالمتين
البتين اربع واعلم الثالثة

٦٦

فهو سبق بالعدم الصريح الغير الزماني وبما انه كان يتخصص بوقت يخصص من الاوقات
ويجعله تعيينه من غير ذلك الوقت والا لم يكن سبق بالعدم الزماني الا ان يقال
المستمر قبل زمان كونه فيصدق استمراره لتغير الاعتبار الاول فيحمل ما من الكل المتعلق
بالطبيعيات من العدم الصريح والتشريك ايضا لاحظ الاعتبار الثاني فاذن
العدم الزماني المستمر فان من كيف يصح جعل العدم الصريح محمولا بالذات على شيء
من رؤس الطبيعيات وتبدأ من تبادلها كما مر كلمة تعيينه المستمر والعدم بما هو عدم لا يوصف
بشيء من ذلك فليت اياذ ذلك بالعرض والمجاز فيقال كما على سلك الشريك الامر في عدم الكل
الكلي العقلي لا يتصف بالعرض والاستدلال بالموضع مختلف في الممكن على سلك الشريك من عرضه
لا الصورة الباقية والحركة المعدة والكيف الاستعدادي للمادة بالمجاورة ولا الصورة
الحالية لكن يتبين الزماني والمادة لتغير من عالم القبول والفعل ومن عالم الكيف
الاستعدادي ومحل الصورة كما يقال بانه فيها من شيء وهذا كما يتعين لتعيينه من عرضه
لا الصورة الحالية بالاضافة اليها بانه يتعينه ذاتها وتلك حصولها وكونه متعينا الاعتبار
مذروق لتعقده في متن الدهر وحاق الواقع بوجه الحالية وحصولها الغيب وكونها الشهادة
والاضافة في لحاظ العقل بكونه سابقا عليها بحسب ظرف الحدوث وقد الاعتبار سبقا
مطلقا عاصرا كما سبقه بالاستبقا كما سبقا لا زمانيا بالزمان المنعم او بالان الغير
فالعدم الصريح بهذه الاعتبارات والخصوصيات اخص من مطلق العدم الصريح البسيط
المنوع الغير المتخصص ولا المتخصص بالاضافة لا الخصوصيات الموضوعة ومن مطلق
العدم الصريح المتخصص في لحاظ الذهن بالاضافة لا موضع تخصصه ولكن اخص من ان يكون
بطلانا مستلما لجوهر الذات رفعا وبساطة جاهلا لجوهر الحقيقة على الاطلاق ازلا وابدا
او عدما قاصرا دهريا لذات الموضوع شعبيا انما يكون في نفس الواقع بعد صريح
الاتصال في الدهر فاذن العدم الصريح كله باعتبار تلك الخصوصيات خطر من عالم الوجود وجهها
يصح ان يوصف بالاستلاء لا بالحق بالمعلولية والمخلوقية وبالحق بالوجود والحقيقة
وبالسببية بالضرورة والبدهية فاستقم كما امرت ولا تكن من المتجبطين وبيض

قال الشيخ في الفصل الثالث من المقالة الاولى من الطبيعيات من الشفاء
وجملة الطبيعيات وذات الصورة فان كان كونه
ان كان له كون من حصول الصورة لم يكن وجود ما له ذات حاصلة
بعينها بل كان وجوده الموضوع بعد ان لم يكن
في طرفين بل ما له فيه قوة فيكون له كون من الكون
ايضا الموضوع وان لم يكن ذا الموضوع فكون ايضا
فيه الصورة من الالة فيكون وجود الصورة
وقت ذا الصورة فيكون ذا الصورة
ازيد منه الصفة موجودا والعدم العدم
بالموضوع كان له وجودا بالعرض وهو
الصورة لكن ليس قوام الصورة ووجودها
ايس اليه مدركك بعد عرض له ما عنيت
وقوام ذا الصورة ووجوده بنفس ايس
عرض الصورة قد ادعت ان الصورة
التي بها عرفت بعض المتعلقة الهيولى و
القوة تنع العدم من هذه الفرقة لكون قوة
منتقلة من ايس الى العدم الكلي
لا المنتقل الى العدم وبعض حقيقة له
الحالي

الشيخ في الشفاء

فان في الجملة وكان ما كان بعد ما لم يكن فلا بد له من مادة موضوعة يوجد فيها او منها او معها
وهذا في الكائنات الطبيعية من شأنه ولا بد له من عدم سبقه لان ما لم يتقدمه عدم
فهو ازلي ولا يتم صورة له حصلت في الحال والا فالازلية كما كانت ولا كون فان
المتكلم المعتزلة الطبيعيات كما انه قوة صورة وما له وعدم وكذا العدم بما هو لا يتم
لكنه من حيث هو كائن وله كون كهيئة وهو بتبدأ بالعرض لان بارتفاعه كيف الكائن
لا يوجد وشرط الصورة في الوجود او في حفظ الحالة لانها عنها المطيعة لها الجوهر وتلبسها
الهيولى ووجودها بالصورة واما العدم فغير هو ذات مرجح على الاطلاق ولا حقه وتبعه
على الاطلاق بل ارتفاع الذات الوجودية بالفوق اشر كلامه فقد والمراد بالصورة
الجوهر الحقيقي المفارق الذي يهب الصورة لان ربه وهو رفع القدس او الصورة الجوهرية
الملابسة لا تجاهر الصورة الجسمية الكلية الكيفية لقائمة الوجود بوجودها الشخصية في الهيولى
بل المراد بها الصورة العقلية المفارقة بشخصيتها والصورة الجوهرية الحالية بطبيعتها
المرسلة جميعا وقال في التعليقات اخذا عبارة شيخنا في التعليم في تحقيقاته الفرق
بين الهيولى والمعدوم لم الهيولى معدوم بالعرض من حيث بالذات والمعدوم معدوم بالذات
من حيث بالعرض اذ يكون وجوده في الحقيقة على الوجه الذي يقال انه متصور في الحقيقة وتعبر عنه
معه حدوث اما الهيولى الاولى الواحدة بالشخص الذي هي المبادي المتممة للطبيعيات
مع الحالات كما ان جاهر حادث دهري معينة دهرية يحدث في الدهر معاقبة العدم
الصريح الدهري متقدمة عليه تقدما بالطبع من حيث هو بالنسبة لا فكك الكائن
جاهر حادث زماني دهري متقدمة عليه في الى الله او المتصور وبعده تقدما بالزمان وعند
اولئك الصابرين في ارض الاشراق هي مع سائر الهيئات في الوجود معينة بهيئة
ومتقدمة في الوجود على الكائن الحالات جاهر حادث دهري تقدما دهريا وجاهر حادث
زماني تقدما بالزمان وليس يمكن ان توجد في الدهر جاهر بالفوق متقدمة على الطبيعة
تقدما دهريا او يمتنع الشيء الصورة في الدهر مطلقا وهي التي من شيء ذلك

في تدريس الفلسفة قال الشيخ الرئيس في فصل القوة والفعل وهو ثاني رابعة الهيئات الثبات
بهذه العبارة لترتيبه الفصل الذي أورد ذاتها ثم لم يتفق على الطلبان قبل فصل وتحقيقه
عليه لا في الزمان وحده وذلك مالك إليه عاقبة من الفساد فيصير جاريا بالمعنى وجها
قبل الصدور له لم يزل الفصل الصدور بعد ذلك إما إنه آخر نفسه وإما لذاته وجاء إليه
كما ظنه بعض الشارحين فيما لا يفسده ولا له درجة الخوض في هذا الفصل لم يشتغل كما نص في
قلبه أن اشتغل به البولي وتعديه فيكون الكبير ولا كل الصدور قدر ذكرها
الب سر وحسن تعديها انتهت عبارته بالفاظها فليثبت وبيض ١٨ وادفع تلمذنا على
ان العدم بحسب أي ظرف كان يعتبر عنه بالثبات لبقية مطلقا في ذلك الظرف لا يعتبر
بالانتفاء والا لم يطلق عليه لفظ العدم فاذن مطلق العدم لا ذات وللطبيعة له والكبر
الاسم لفظه ومفهومه الهيئة في الذهن لهو مفهوم الانتفاء والمطلق والطبيعة ليس الذات
بجعله الذهن جزءا لا الطبيعة باطلة مسماة بالعدم فتعتبر اضافة لا ثبات في الذوات
المتمايزة في حد انفسها فتقوم له حصص بالاضافة اليها متمايزة عند العقل بحسب تمايز
تلك الذوات والملكات وبحسب ما يتمثل في الذهن للماهر اعدام وليسات فاذن
لا يحصل الاعدام والليسات الا بحصول ماهر لعدام والليسات لها ولا يصح تعقلها
عليها عند العقل الا عند تحصيل المعلومات فبحسب ذلك يصح اعتبار تعلق العقل والاسناد
الى المالي بالاعدام والليسات ايضا ثم لم يكن الذات في حسب طرف العقرة والاعتبار
بحسب بدنية نفس الذات بما هو هو مع كونها مقررة بالفعل من نفاذ الاكوان الذاتي
ايضا لم يضرب تاثير تعلق نفس الذات في حال الميتة لا بالذات بل بالعرض من حيث عبره
بسبب التنبيه الذي اكتسبه خلق القوة والفعل وحال الحدوث والتوسط وخلق العدم وطرا الوجه
وتيس الليس ليس فتبارك الله احسن الخالقين وبيض ١٩ قال تعالى كبرياء في ذكر
الكريم تبارك بيده الملك وهو على كل شيء قدير الذي خلق الموت والحيوة ليبلوكم ايكم احسن عملا

لعل المعبر بها الحيوة الدنيا الفارة البائدة والحيوة الاخرى الفارة الخالدة فان هذه الحيوة
الظاهرية موت بالقياس لا ملك الحيوة الحقيقية فيستقيم خلق الموت من غير موت فيض او الزوم
بها هذه الحيوة الظاهرية وزوالها الظاهري من غير موت فيض في اول الزمان وتعديه عليها اكثر
لانه المال والمنتهى ان قلت اما انه شاء كتاب خلقه الملك في العدم الظاهري فما هو العدم
الازلي في الاستلزام لا عدم حصلها العلة الثانية للوجود من الازل الى الابد وزوال الحيوة
وهو موت موجودها الطارئ المستند لا عدم يحقق عنها الثانية في الازال والابد فكيف
يصح ان يتعلق به الخلق ويقع فيه التاثير فتحصلنا ان من الاصول المطاة بمصير
لنا العدم الطارئ اثار مرجعه يكشف الوجود زمان معين محدود لا تجاوزه ولا تجاوزه وانتفاء الوجود
فيما بعد ذلك الزمان من غير تعارض عدم يحقق عليه الثانية في الازال والابد فاذن الموت
والتاثير فيه بحسب خصائص الحيوة زمان مخصوص وكذا وجود الثانية كالعدم الصحيح الدهري
لا الظاهر بالعرض من حيث خصوصيته بالقياس لا خلق العدم بحسب ارتفاعه عن الدهر واستعفاء
الوجود الحادث بعده وانه الموت من اعدام الملكات الذي يحصل من خلق العدم عند ارتفاع
الاستعداد وعدم الملكة يحصل فيه التاثير من جهة ذلك الاعتبار او المراد بالموت ما قبل الحيوة
لعرض الملكة المستعدة من الحيوة في فطرة انهات بعد كالنطفة والعلقة والمضغة مثلا
فيتضح الخلق والتاثير في الموت ان بحسب الفطرة وتطورها او الموت هو موت الروح الحيواني
وانتفاء الحيوة الراجحة بانطفاء الحرارة الغريزية لانصرام الرطوبة الغريزية والحيوة هي الحيوة
الحقيقية الكسبية الابدية في الشقاء لعارة والدار الثانية والعقل في خلق الموت على احد
وجهين التسليمين او يقال الموت هو حال النفس ان تطفه المجردة حين انصرام تعلقها بالبدن
كما الحيوة حالها عند التعلق فالخلق مشتبه بها على حال وبيض ٢٠ فاتضح اذن الاتيان
الكبير وهو نفس العالم بظاهره الحجاب وان كان ثابت الذات حاصل الوجود بالغير من جهة القابل
الحق جل جلاله هو جاعل الذات ملك الميتة بحسب نفسه من سبيل الله بها المطلب في مرتبة نفس الذات

من حيث هو هو مع حقيقته المقررة بالفعل في حاق الامكان من غير اعتبار خصوص الدهر المتصل وذلك كسبب
الحدوث الذاتي من حيث طبيعة الامكان بالذات وثانيا هو مع تصريح بانه في زمن الدهر
وكبد الواقع مثل قيام الذات وصدور الوجود عن الاول واتصافه اياه وذلك بحدوث
الدهري وهو ايضا من حيث قصور طبيعة الامكان عن استحقاق الوجود لنفسه هو الوجوب ثانيا
من حيث طبيعة ممكنية هو مرتبة ذات جاعلية الحق المتقدم عليها وجهة التعبير الواجب بالنظر
من كل جهة خارج الاذهان على عرش التوحيد ولهذا حسن التشبيه في الآية حيث قال في
التعليقات تعليق الحق تعالى وجهه لم يزل ذاته فلذلك الباري هو الحق وما سواه باطل وكما لم يزل
واجب الوجود لا برهان عليه فلا يعرف الا من ذاته فهو كما قال سبحانه انه لا اله الا هو
تعليق المتقدم في الامكان ان نضع مرتبة مثل مرتبة الملك فكل من هو اقرب اليه يكون اشد
تقدما وفي انتصاب الملك غاية يكون كل من كان اقرب اليها يكون اشد تقدما وفي الزمان
ان نفرضه فكل زمان ابعد من ذلك يكون اشد تقدما وتقدم ابدي على الدهر تقدم
بالوجود وما ليس اليه الا الحق الوجود ثابت بل هو نفسه وانما نفرضه في ذهنك ثانيا
انه قوله بالفاظه وصرح بعبارته ثم تقدم بالوجود هناك هو تقدم الله من غير تعين الخارج
لان الوجود في حاق الخارج على عرش الله هو هيئة نفس مرتبة الذات المتقدمة
من حيث هو هو كما قد اسلفنا بسط القول فيه فليستيقن **تبصرة** السادس في اتصال
الزمان والحركة وتقويم سياق البرهان بحسب اتصال كمية الزمان على النظم الطبيعي
من غير تعين ثم اثبات تناهي المتصل المتمة في الحرارية وابطال اللانهاية الفعلية
في الحوادث الزمانية المعاقبة **وتنبيه** اعلم ان في اثبات اتصال الزمان مسلكين
الاول بيان ان الصورة الجسمية متصلة بذاتها ممتدة بنفسها ثم جاء ذلك مبنيا على اثبات
الزمان من مرتبة حرارية متصلة وثانيا في اثبات ان الزمان في حد نفسه انية غير قارة
متصلة ثم التدرج من ذلك الى بيان اتصال الصورة الجسمية الممتدة بنفس ذاتها اما

اما المسلك الاول فقول ان الجسم معقول بذاته محسوس بعوارض مختلفة من الطعوم والاضواء والالوان
والاشكال وسائر المحسوسات فاذا نال الحس تلك العوارض واداها الى الجوهر العاقل علم ان العقل
لتمييزها كان بوجود الجوهر الذات مرصودا لها هو الشاغل لحيز بالذات والمتصل المنبسط
الذاهب بالمساحة وتمادية في الجهات فهو بالمعرفة عنهم فالعارض منه يكون في ذاته ان غاية
الحيز في جهة ما غير ما منها الى سائر الجهات والا لم يكن بتلك الجهات وينبسط في الجهات
بالذات وجب ليس بالذات فليس بالعرض اذ ما بالعرض فرع ما بالذات بالضرورة
الفطرية فيلزم ان لا يكون هناك منبسط في الجهات اصلا لا بالذات ولا بالعرض وذلك
مصحح البطلان فلا يمتنع ان يكون الجوهر الغائر بالذات غير ممتدة الذات في الجهات
ولا تصح التجزية في الوهم بتقطيعه بطل ان يكون للجوهر الحساسي جزء لا يتجزأ اصلا فاذن ما
لتمين سطح الجسم الفارد وجوهر الجسم مستقلا بذاته ممتدة الجوهر بتمامه جوهره في الجهات
وينبسط في الامتداد ومن سبيل العلم الفروض الطبيعية لا يشك لهيئات الطبيعية
ومنه ان اسلوب الحكيمين بالاجتهاد يعرف بانتظام متهم ان كل جسم فارد داخل خارج
فانه متصل الذات بالفعل لا جسمين كل منهما كذلك بالفصل وكذا لا لانهاية بالقوة وكل
من الاجسام لاجزاء متداخلة غير متناهية بالقوة وهي بالفعل اجسام منفصلة الذات
منقسمة الهويات بالفصل فيكون في الرياضة وسائر كالمتناهية الزمرة بالجزء
الغير لا يتجزأ كمن الانقسامات الممكنة حاصلة بتبريها بالفصل فلا يصح وقفا متطرفا في الوهم
وبلزوم كون الجسم المحدود بين الطرفين غير متناهي الحرارة الكبرى اجزاء الحرارية غير متناهية العدد
بالفعل وتحقيق من الالزام من غير تقسيم الانقطاع اصلا ليس فيه وضع لتمييز الانقسامات على الترتيب
لا في درجة واحدة ولتمام الاصل في كل مرتبة منقسم بالفعل لا لانهاية فكل جزء من الاجزاء المتناهية
الغير المتناهية على وصف الانقسام بالفعل فمن اين هناك غير منقسم والاجزاء الحرارية
المتصل على الكمال فلا لانهاية فيها رجعة الى التسلسل في المعلولات في جهة فيتنازل وليس ذلك

يستحيل اذ اللانهاية هناك في خلاف جهة المرتب للانهاية في جهة التسلسل والمرتب
في جهة التصاعد ثم الاجزاء الجزئية ولو كانت غير متشابهة بالفعل والا انها متصلة
بالقوة لا على سبيل التناقص غير متناهية ولا متفارزة على سبيل التناقص فالحاصل منها
جميعا من ذلك الجزء المتشاهر المحدود بعينه ولا محدود في ذلك وليس بلزم انحصار بالا متناهي
بين حدين حاصرين لان التطبيق والمحدود كلاهما واقعة في البلد اي في القسم الذي مر ورد
لانه شرع من مراتب الاقسام ولا في الطرف الخارج المشكوك بالجهة التطبيق والمحدود اما كم
حاصرة للمقادير لا المراتب الاحاد او المقدار الجزء الاخير المتشاهر المحصور المحدود بحيث
يحصل من اجزاء متناهية احدية متناقصة الاقدار متشابهة بالقوة ولا بالفعل فاذن قطع
المقدار الواحد المحدود المتشاهر في المسافة حاصرة للمقدار الجزئية المتشابهة المحدودة وعارضة لاحاد
مراتب الاقدار المتناقصة الاحدية الغير المتناهية في العدد ولا في المقدار فاذن الذي يجب
الخصاصة ما لا يتناهى من مراتب الاحاد او بين حدين حاصرين غير مرتبين فاذن انما المعين باطل
ايضا لانهم الاقسام على تجرد انه يستلزم حصول الكثير بلا وجود وهو امر مستبعد الباطل فليعلم
لانه لا يتم الشيخ في صاحب الملل والنحل وهب وتبعه في كتاب له سماه انما يتم الشبهات
في الجسم الغاير وغير مؤلف من اجزاء بالفعل لكنه تمس بتصال الاقسام متشابهة ومتصرح
بطلانه من البرهان المتوعك فاذن هو شيئان للجسم الغاير وبجوهره ذاته فصل القسمة
لو جعله الغير المتناهية لست اقول على لانهاية بل اقول الا لانهاية وما يمكن ان يخرج على الغير
من اقسام في طباعه قوة قبولها متشابهة احدية بالفعل لا محدودة وكلها غير متعينة بتعينه
المتشاهر بالوقوف عنه نهاية لا تعين لا تعدا واذا كان الامر على التسلسل كذلك فيما
ينطبق على المسافة المتصلة من الحركة والزمان فاذن اتصال الحركة وقبولها القسمة
على اللانهاية الا يقينيا كلية حقيقية المتصلات من المقادير القارة والمقدار الغير القار
والحركات الطبيعية المتصلة فهي تستتبع اتصال الزمان من الممكن وبيان

لزم في تصحيح اللانهاية الا يقينية مع امتناع اللانهاية الحدية كما في انقسامات
الجسم بل المقدار المتصل على الاطلاق وفي تصورات الله تعالى الزمانية المترتبة الحصول في امتداد
الزمان على انعقاب في جهة الابد الزماني تركنا حوالة مضلات الشكوك في ظهور
وهو ليس جميع ما يمكن عليه بالامكان المخرج من القوة الى الفعل في انقسامات الجسم سواء بحث
لا يشتغله انقسام بالكم في لحاظ اتصال على الاجمال صلا ايا سيما وصفه بجواز اللانهاية لعدم
ولو بالامكان وايا يمتنع ذلك وجب له ان كم متناهيا بالحد والتبعية فهي الاول
بلزم الحال وهو المعدوم في براءته بقول لزما بالكم مستحيل لقضية كم بالامكان انه مستحيل الا
استلزم بالامكان بالامكان تقضيه تبعية اما في كم بالكم عليه بالامكان الفعلية وجب الانحصار
في عدد متناه محصور فاذن يجب لم يقف القسمة على ذلك الحد المحصور بعينه وتجاوزه
بالضرورة فيكم بالامكان ثم متناهيا عنه تلك النهاية الحدية لا محدودة فلم يصح لا وقوف
النهاية عنه حد يجب الامكان فيتبدر فيه التقرير لبث على وجهه ولا يات فيه اصلا
بما يتعلق لنزيد او يصغر اليه وما في حاشية الاشارات بعض من عاصر الذي تشخص
فرض الغيبة ضيان لا مخالفة الارادة ولا يرجع له لا على فرض الواجب عينا ان نسلك بك
سبيل حل العقد هناك فصول الحكم في ذه الخاطئة تخليطا وتبيانا من جهة انه لم يتحصل
الجسم بالكان الطبيعة المرسلة المبهمة والفرد ليس الشخص بالكان الفرد المشخصة الكلية
اليس من المنصح لاولى القتال الصريح والذهن الصراح انه اذا كان خروج الانقسامات
الغير المتناهية بالحد من القوة الى الفعل ممتنعا بالذات كان يجب لم يكن جميع الانقسامات
الممكنة في لحاظ العقل على الاجمال مكرر ما عليه الطبيعة المتشاهر في الحد وعلى الاطلاق والاكمال
او بالفرد المنتشر من طبيعة المتشاهر المحدود على الشهر مضيه الاطلاق جان المبسوطة جا
في سائر طبيعات المتفاوتة من الطبيعة من الطبائع بخصوصها تخصصه بتعين من تعينات
الافراد لا بخصوصه وهو ايضا مفهوم كلي مطلق تحت مفهوم الطبيعة المرسلة لا بشرط شيء

فوق الفرد المعين الخاص بخصوصه ولا بالاشتراك بين كثيرين وكثير على البدل لا معا
وقد تاسس في الاكس القانوني لنيز وجوب الطبيعة المرسلة لا بشرط شيء
او الطبيعة المرسلة في الفرد المنتشر في نفسها او لشيء ليس يستلزم وجوب الفرد المعين
بخصوصه في نفسه او له تلك التي على خلاف الامر في وجوب الفرد في نفسه او لشيء
فانه يستلزم وجوب الطبيعة في نفسها او له تلك الشيء بل عينه فهو استبان ذلك
فاذن نقول اذا كان وجوب الجامع الانضمامات او الصور الزمانية بحسب الاصول
على الترتيب والتعاقب في ابعاد الزمان وان يحكم عليها بالطبيعة المتشابهة بالعدد
او بالطبيعة فرد المشترك ليس يلزم من ذلك ترتب الاشياء وترتب المتشابهات
العددية المنتشرة بخصوصياتها اصلا لكن متناه عددي بخصوصه في حد معين
بكمال يحصل متناه اخر عددي وراء في عدد لفرد اكثر عند لفرد من حد مراتب الاعداد
وراء ذلك لحد فلا تقف القسمة عند حد وكذا اصلا مع الحفاظ بالطبيعة المشتركة
العددية في جميع المراتب والحدود وذلك الزمانيات المتعاقبة الحاصلة في جهة ابعاد
الزمان فليتثبت **مضمون** واما الكلام في فعل الشيء المعلوم المشاهد وجود
بعض الاشياء قبل بعض وكذلك عدم بعض الاشياء قبل وجود بعض الاشياء كيفية
بكمال الاتصال وبعد بحسبها على حدين متمايزين غير مجتمعين يمر بهما في الذهن اذ غفلة
فهذا التحرك بالقبلية بين الوجودات او بين العدم والوجود بحسب حال الاشياء في الاعيان
لا يصح الا بان يكون في الوجود جزئية منضمة غير قارة حقيقتها التصرم والتجدد بحيث يتاتى
اجزائها الغير القارة الوجودية في حد انفسها بخصوصياتها الغير المجتمعة في حد واحد

في حد واحد بين القبل والبعد والقبلية والبعدية بالذات او الوجودات والعدمات بحسب المقارنة لها لو وصف بالقبلية و
البعدية والمعية بعبارة اخرى على خطوط الاشياء التي فيتبين بحسبها تعطي الحكم القبلية بالقرب من الزمان كحكم ظرف
الامكان فيثبت القبلية والبعدية ومعية مترتبة على التشبيه فان يمكن كون اشد قبلية بين قبل ومعية الطول كما ومن معقول ليس
يصح ذلك عند العقل اذ اذا ثبت التشبيه الامكانية مقولة موجودة لا على قرار الذات اي انها القبلية والبعدية
بالذات ولا تحاكم اما من سائر المتغيرات بحسب الاختصاص بها بالقدمية الانطباقية في الوجودية اذا الامور المتفاصلة
في الوجود اذا الوحظت وجوداتها لا هي في بحسب انفسها لا تقتضي ولا تاتي القبلية او البعدية والمعية والمعية
والتقدم او التقدم فلك الكية المتصلة التي يسميها الزمان والمدة فليتوقف **مضمون** وان يهدي المسلك
جنبا ثانيا مستقيما من سبيل اخر وهو ان الحوادث المتعاقبة المتعاقبة يختصة بادوات لها لتلك بقوة المدة حقوق والفعال
المختار الذي هو فاعل الذات ومبدع الحقائق وواجب الصور وجاعل الوجودات الحكم في جوده فرد بكلية يتعالى الجهة
عن مصنوعاته مساوي النسبة الى جهة لانه منزه التغير في ذاته وصفاته واجب العقل مساوي الوجوب من جميع جهاته
ومن المستحيل ان يرجح الحكيم المختار احد الامرين المتساويين من كل جهة بمجرد ارادته لا يرجح ما يستوجب ذلك التخصيص وتحقيق ما
يستحق منه الترجيح والا استلزم ان يرجح نفس الارادة او تعلقاتها الغير المتناهية التي هي ظاهرة لا ترجح وتحقيق
وجه الطرفين المتساويين بالتخصيص فيكون الترجيح بلا مرجح مستمرا لا يرجح بلا مرجح في تعلقات الارادة وذلك امر مطرد
البطلان وجاعل الاشياء لا فاذن الاشياء تثبت لعقب الحوادث المترتبة الانضمامية يكون في الوجودات المتعاقبة
تبقى الارادة بتغيرات المتعاقبة وتعدد بالقول الفيض على التدريج بما يستعد ادات المترتبة فيكون كل سابق علة لا يستعد
الارادة بقبول الاتحق ويجب لا محالة ان يكون السابق واجب الانتهاء الى الحق فلا مناص ولا اضطرار في ذلك الموجود المتكلم
بالوجود والا لم يكن لوجود شيء الكثير غير مرتبط التعلق بوجود اخر منها البتة بل الاتحق فلا يصح الكثير بل
علة معدة لا تحق فاذن انما يتصح كثرة المتعاقبة بوجود شيء الحدوث بذاته على التدريج وان هو الا
الحركة نقد استبان ان ليس منبع او الحدوث الا الحركة المتصلة المستمرة والتجدد والتحفظ الاتصال على حين يقبل
وجود الحادث ولا حدوث في اتى التغير والحركة فقد تبين وجوب شيء الحركة على حدوث شيء في الزمان ووجوب كونها
متصلة الهوية يستتبع فرد الحدوث والزمان لا هو الا مقدار حركة متصلة التهاء واتصالها وتقدير الحركات
واتصالاتها فاذن قد ثبت اتصال الزمان من هذا السبيل ومن ذلك يثبت اتصال الصورة الجرمية جهة وجوب
انطباق الزمان والحركة والتفت **مضمون** ان هناك مسلكا اخر ثانيا وراء المسلكين يفضي به الى اثبات اتصال الصورة
الجرمية واتصال الزمان وباطلة اتصال المقادير جميعا من درجة واحدة سواء عليها اكانت قارة ام غير قارة

الترتيب المعنوي بين الذات والزمان
وجوب واحدة وذات الزمان وتقدمات
والحدوث متقدمة بالذات

فلم يجب الاكثر الى وجب الانتهاء

أنيس إذا كانت الحركة شديدة الاستعداد أكيدة الاستعداد كيف يكون الاستبقاء لما أن يتبع فصل الامتداد أو الامتداد
والمقادير الامتداد فإذا انضمت جواهر المتصلة العديمة التقدير المتوالية الأقسام في قبلة الفهم بوجهين الوجوه
أصلا وكل آيات المتصلة الغير المتقدرة والقابلة بعينها كما تنسب إليه أداة ما وتنبئ من التكلف لما لا يفهم فالتعقل
يحكم على ظاهر بسرة متباينة كانت غير متباينة خلط اجمالية إذا كان تقييد منصف منها امتداد وجوه أي مقدار
ما كان الامتداد كحصلا من الامتداد والمقدار من المقدار وذلك خلف محال وهذا الشك يقال إلى أن البرهان
أو نفي البراهين وهو ما يكون سببا من خلط جوهر ذات الموضوع وكن وشكك في أبواب الربوبية غير مرة في كتاب
تقويم الإيمان وهو كتاب التقويمات والتصحيح مرة في إثبات لم تعلم الإمكان فإن قوة واجبا بالذات لا يتحقق
طبائع الإمكان مستقيمة طرفي الذات مفادة بسبب الذات وبطلان ما عرفت نفسها من حيث يعلم نفس
الذات بكيفيات مفهوم ما القوة وقد تقرر من مقرره من طريق البرهان لم الشيء لم يكب أبو عبد الله وحدت الكثرات
الجزء الذات الإمكان مقدار فإن على واجب الذات الزمن على ظاهر جميع الشبهات كانت أم غير مشتبهة على ظاهر الحاجات لم يكون جميعا
القوة في الذات ضرورة وجب التغير البطلان وتشارك الفعل في الفعل والعقل الفعلي لا يستحيل قبول الوجوب
البطلان منع الحقيقة مصدرها الذات تعلق بالعقل ومن طباعه الذات ضرورة جميع القوة وهلاكها ضرورة من الكثرات
لا يتشخص بعينه أنيس الكل على كثير لا يكون لا يحصل من مقاصد الكثرات وتصادم الطبائع الأسباب لم يمنعك استبداد
على التشخص بعينه أنيس ذاته أنيس الذات لم يكون تكرر الكلية مساط الجزئية وتكثر الأنيس مساط التشخصية فإذا تسبب
أنيس يحصل جوهر ما في امتداد ما من مقاصد أجزاء غير متجزئة وتشافه آيات غير متشقة يقال إن الصورة
الجسمية جوهر متصل متصل فإن الامتداد وبعض ذاته وإن المقدار متصل ممتد قدره الاتصال نفس حقيقة الجزء غير
قابلة متصلة بالاتصال الزمان الذي هو مقدار ما بالاتصال الآن الذي سيطبق قبلها **مسئلة** المقدار ليس بقبول الزيادة
ما لا يكون المتصل في جوهره فالاتصال بالذات أنفع كون الشيء موضوعا من المقدار فالمقدار عارضة طبيعة الصورة الجوهرية
المتصلة إنها والجزء المتصل من جهات بحسب الاتصال التي في صالة لأن يكون بالاتصال الزمان وتبقى بكيفية قوة
جملة المقادير متهيئة التعلق بالاتصال الزمان الجوهر المتصل المتسبة بالذات أجزاء **مسئلة** أنيس من المقدر مقاره في نفس
البرهان إنه لا يتصور لكم الجنب من نفس ذات موضوع العلم وأجزاء إنها كما وسبل من مقاصد العلم التي يطلب فيه
برهانها هل لا يكون من مسائل علم الأجزاء منه والصدر أما الجنب من موضوعات العلوم الجزئية وأجزاء موضوعاتها
حيث يعلم ذاته العلم الذي هو مستعد العلوم ومستقيمها بسيرها والجنب من أجزاء الجزء من الأدوات والقضية
تحت علم حقيقة الجسم بحسب ذاته وبحر حقيقته وفي حيث كم وجوده الذي يخصه لا من الجسم بما هو موضوع العلم الطبيعي

والصدر نفس الأجزاء التي لا تجزئ في الجنب من الجوهر الجسمي المتجزئ المتصل ذاته وإثبات مبدأ البسيط والجنب البسيط
لا يتسرى كان من مطالب العلم الذي يعرف الطبيعة فإن مسئلة الجزء الذي لا يتجزئ إنما يناسب من مسائل العلم الإلهي كما الجنب من
البسيط الأدلة والصورة بحسب من وظائف الكل العلوم وسائل ما يكن أورده في هذا الكتاب في كتاب الأدوات
التشريعات وهو التعجيل التكوينية وسبق حكما الإسلام وشركا منهي تعليم لكل في هذا أبو نصر الفارابي أو أبو علي بن سينا
قد نصا على ذلك في مقالاتهما فإن الشريك الأنيس في كتاب الكليات تعليم العلم الطبيعي أو موضوع يشمل على جميع
الطبيعيات وليس بمسائل ما يكون نسبة العلوم الكلية العلوم الجزئية وذلك الموضوع هو الجسم بما هو متحرك كما في المتجزئ فيه
هو الأغراض الأجزاء من حيث هو كل أمر حيث هو كل خصوص ثم قال لأن النظر في أن هل الجسم مؤلف من أجزاء لا يتجزأ وهل
هو متناه أو غير متناه أو هل يمكن أن يكون كل جسم غير متشكل قوام أولا فإنه يتعلق بعلم ما بعد الطبيعة فإنه من أحوال الجسم من
حيث هو موجود أو من حيث هو واقع في التغير وهو الجنب من وجوده الذي يخصه هو الجزء الذي يخصه هو الجزء من وجود يخصه من أنه جوهر أو عرض
وأنه وإن كان جوهرا فهل هو منتهى أو غير متناه لا من حيث أنه أفعال وآثار إلهية بل من حيث أنه جوهر وإن هذه من علم ما بعد
الطبيعة وأما النظر في الجسم من حيث هو متحرك هل هو متناه أو ليس بمتناه فإنه يتعلق الطبيعي وكذلك من حيث أنه أفعال وآثار إلهية
متناه أو غير متناه من العلم الطبيعي وقال فيه أيضا يتعلق الكلام في الجسم هل هو مؤلف من أجزاء لا يتجزأ هي الكلام في وجوده
وكل الكلام في أن هل يمكن أن يكون مركبا من صورة وليس يتعلق ذلك بالطبيعيات فإنه ما يتعلق بها فهو الكلام فيما يستدل به على
وجوده من جهة كانه وفواه وأفعاله والكلام في الأشياء والأشياء من وجهين أحدهما من جهة المقدار والجسم من حيث هو جسم
والثاني من جهة أحوال الجسم من حيث هو متحرك وسكن وهذا هو المتعلق بالطبيعيات انتهى كلامه بعبارته وكل الشريك العلم
من قبل قال شيء ذلك التعليق وغير منه بتلك التعليقات فما وقع فيه عام المتقدمين الذين يعرف شرح الإشارات حيث زعم
أن نظر الجزء الذي يتجزأ من مسائل العلم الطبيعي بخلاف الأدوات والصورة فإنها من مسائل العلم الأولى في
الشيوخ من مسائل فإنه الأشياء أن يتجزأ شرح الإشارات أنه من شريك مبادئ الشريك بسبب فلم يتبع
وكرر ذلك من هذا الكلام حتى يتقدم من مسائل هذا الكلام الذي عليه إجماع الكلام الأشياء بقين والاتفاق والعقلاء الأصيل وكان ذلك
ضربا أو وقع فيما قد وقع من الفرق من نظر الجزء الذي يتجزأ وإثبات المادة والصورة لا قد زائل شريك أو ذلك
من طبيعة الشفاء والنجاة وذلك أن التنبيه وليس يمكن هذا الجزء له على ذلك فإنه لم يورده من الطبيعيات على أنه من مقاصدها والتقدم
مناسب بيان الفرق من سبيل الجزء وهذا النحو من السياسة ما هو من الطبيعيات وقد استبان في مقالاته أن الفلاسفة في البرهان
بجعل المسئلة من علم كل من مسئلة استدلالية بالنسبة إلى علم المنية لا باب التسمية والعالم من الطبيعي لم يكن قد تحقق بالجزء

وتعاقبه تسميل الكيف بحسب ارتفاعه لا اختلاف الجنسية الحقيقية وفرعها الكتابة بنفس الجوهر الغير المتقسم بمباينات ذاتية بتقسيم
بالآلية بتقسيم ومبيض فاذن بان لك ان الصورة الجسمية جوهر متصل وانه فاعل في المادة الجوهر المتصل والذات الكيف
جوهر انه لم تبعد الاعداد في الجهات الثلث وليس يمد من خصوصية مرتبة بما هي لم تتعين امتداد الاعداد العادة ما الكيف او
بالتبعية في خصوصية الاعداد الحجم الغير المتصل فانه الذي مرتفعة وانه من صيغ لم يكن العادة المتوهمة في الجهات
والا كونه امتداد انه بحيث يمنع كذا كذا اقرا او ذات غير متناهية فاعرف من قوام حقيقته فاوجب تعاقب العادة فلزم
الوجود لقيام البرهان على امتناع الاعداد الحجم الغير المتصل فاما خصوصية الاعداد الذي حيث خصوصية امتداد الاعداد العادة فاذن تعين
مطلق امتداد الابعاد في الجهات الثلث مرتبة ذات بحسب الطبيعي الجوهرية وتعينات خصوصيات الاعداد الحجم مرتبة بحسب
التعليمية العارضة المتمدة بالذات السيال الجسم الطبيعي الجوهري والجسم التعليمي العارض هو مرتبة تعين امتداد العادة بحسب الكيف
فاذن كل خصوصية الجسم التعليمي انما تمتد بمثل الرتبة التي فانما هو صورة تمثل الاشكال مع انكفاء الفصل الى فنفسه هو
بحسب التعليمية يحفظ البقاء كما شخصية هو بالصورة الجوهرية واما المثل حصوصيات تعاقب الجانب ونهاية الابعاد
والنقطة في الطول والعرض مثلا لا شخصية الهوية المتعينة بالمقدار الذي وتمد الحصوصيات اتفاقا والابعاد في الجوانب
انما هو صورة مرتبة بحسب الكمية التعليمية في مرتبة حقيقية بحسب الجوهرية ومبيض فاذن بين تتبع طبيعة مطلق الامتداد
ما لم يتعين مقداره جزءا وكل ما لا جزء المقدارية هي الانقاض التي تحل اليها المتمدة المقدارية انما هي مرتبة الهوية الشخصية
درجة بحسب التعلقية كما الاجزاء المحمولة هي الى فلس والفصول من جوهر المتمدة المرسل بما هي والاجزاء الصورة المتمدة
بالوجود هي الواد والصورة من جوهر كما الوجود اصل النفس الانسانية من اتحاد الوجودين التعيني والذاتي فاذن الصورة مطلقة بالصورة
الاربعة الانفصالية الى افراتية بالفعل في الاقسام الوهمية الجوهرية والعرضية العقلية الكلية والتي وتختلف من صور ذات
في ذات الموضوع كما في النقطة انما صورة ذاتها بحسب الطبيع المتمد الجوهري ولكن في درجة حسب التعليمية ومنتهى الاجزاء الصورة
المادة القابلة للحفظ الباقية في من عوارض المادة على الحقيقة والوهمية الجوهرية ومنتهى نفس المقدارية المتعينة هي من عوارض
المقدار التعليمي والاجزاء العقلية الكلية ولكن كانت على المقدار التعليمي الاقسام اسطاط الصلوح ومنتهى الحدود مطلق الامتداد
الجوهري كل نفس ذات الحجم المتصل في ذاته والاجسام بسيطة في قبول اضرب الانقسام من حيث طبائع متعينة
حيث كلها الحدة فاذن التفتق لكان جسما كجوهر كما لنفس مثل بحيث يمد من الوجود البقاء ويتعينها متناهي الاجزاء
الانفكاكية فيس ذلك من مجهد بحيث يصير مقابلة الجزء حافظ لكمالاته التنبيه وكل المقدار الغير المستقر من ان
الجسم ليس يقبل الانفصال في الخارج بل الانتهاء فيه القسمة الوهمية الجوهرية والعرضية الكلية بحفظ لانه مقدار بل من جوهر خصوصية

٢ المرض بحذف مسلك المسمية الى العين بحذف المرض بحذف كيفية التنبيه م

٣ الاجزاء المقدارية وهو له الاجزاء الجوهرية لا اجزاء مقدارية

٤ انما موجودة لا بين وجود الكل لا اجزاء مقدارية

قال الحكيم الصدر في الحكمة الالهية والتربية الجزء تحمله ذو الحكمة الاقل له فهو من
جوهر ارض الجثة اتركت نفس ذاته ولا
كانت بعض ذاته حكاية الى الجثة
مطلقة لانه كونه متقسما والا الوجود العقلية
فانه والجثة لانه اثر المتصل
عوضها كونه مرتبة اطلق الامتداد
بين قلبي فلا غير ثبت تعينا لها الجزء
قهر بالمتصل تو ظهر الجسم لانه
قال الحد المتصل بالخلقة ثبت الجسم
الشيء محدود له وله حسابا
له بجاله درجة الحدة وقد كان
مرتبة عرض المقدار اثر الا فرض
موضوع المقدار جوهر اعلى او كيف
او كما الجوهر عرض المقدار
ان يكون جوهره متقوما بالمقدار
لا انه يكون عرض له كيف
درت من الجوهر بمعنى كان الجسم
المقدار رقيقة الزمان
كان الجسم طبيعة م

من حقيقة مرتبة وجوب اتصال الحركة التي حركة على الدوام والاستمرار بين قبل النفس الى حقيقة جرم فاعلها ومبيض
فيجب لك كان الاتصال يقع في الاطلاق الصناعية على معنيين يشترك اللفظ اضافي لا يعقل الا بين متصل
ومتصل به ويطلق ويكون المقدار الحد النهاية بمقدار الحد ويكون الجسم بحيث يحركه كرة حركة الحد وحقيقة يتصف الشيء
بحيث نفسه لا يتميز فيه وهو الفرض بعين الحد الذي يعقل التي يكون نفس الشيء وانه مصداق حمل المتصل المتمد قرار البقاء
بدليل يكون بحسب جوهر الذات متصلا والبقاء بالتباين والمتصل لهذا الاتصال هو صورة الجسم الطبيعي وفصله والاحرى
كون الاتصال فرض وانه بحيث يتصل كليا لا جزءا وهيئة يشاركه فرضه وتشركه والمتصل لهذا الفصل فصل الكم ولازم المتصل الجوهر
الذي صورة الكم في الوجود وليس بشك المتمد الوحدة جوهر وعرض بل الالتئام الذاتي هو المتصل وهو الصورة
الطبيعية ليس يتصل لا بحسب ذلك المرتبة لا يتعين الاتصال فاذا التعين ما له من البقاء ويصح لا يكون مشتركا كما انه امر الاجزاء
لا لانه لا يتوهم غير متناهي الاجزاء وفي الحد بحسب مرتبة المتصل المقدار في مراتب الكمية التعليمية التي من مراتب قبول الاشارة
والمفروضة والتشكيل فرض فرض من الوجود لا في التوهم وكل كسر اذا الوحظ كما هو المتمد المتعين بالحد بالاطلاق
كان موطنه السطح ولا يتعين له المقدار ولا يتعين له الاتصال ولا يصح فيه الانقسام واذا اعتبر بالوهمية تعين التاء من اثر الاجزاء
كان مسموعا تعين المقدار وكان يقع فيه الانقسام لكن يكلفا الاتساع من خارج من حقيقة الجسم وعرض الالتئام
ونهاية لا امتداد انه كلي المتمدي الابعاد والتشكيل فانه بحيث طبيعة الامتداد من الابعاد والشدة مقوم حقيقة الجسم و
بحيث تعين الامتداد اثر من عوارض انه والخط الغير مجرد الامتداد والا يقبل الانقسام بالفعل في جهة واحدة
بحيث التعين بانه بحيث طبيعة الامتداد من بعد واحد من غير تعين وهو يكلفا الانقسام من عرض في الجسم ونهاية السطح
ومبيض فمن تكن بما عندك اذن من فطرات الفعل الفرق والفرق الصحيح انه كما يستحيل ان يكون الوجود بالفعل متصلا
الذات من المقدار الفرقة فكذلك يستحيل ان يكون هو محل الهوية الوجودية على معقولات مجردة فاذا لا اجزاء المقدارية الهوية الوجود
لها كون من الوجود من الفناء بنية التكليف يقع لنا كون بعض العين الموجودة بالفعل معقولا محضا وكيف يصح لنا كون
ليست بمجردة ويقع موضوعا لهويات عقولية وحارية صادرة كما ادراك بعض منفصل من خارج وتبرد بعضه مثلا
فيصدق هذا التعقل حارة وذاك بارد بالفعل بحسب الخارج وصدق الرابط الاول بالتبعية في وجود الموضوع بالجزء
وليس يمنع انه لم يكن من مقارنة الوجود ومقارنة الوجود من الكل بالفعل الكيف بعقل الاتصال الوحدة و
هناك وجودات متغايرة متباينة وانت قد دريت لم يرفع الوجود شرح الذات المتعوذة وحكاية الهوية الواقعة
ولا تختص ولا تتكثر الا بالاضافة الى موضوعات كثيرة فاذا تقارنت هناك وجودات متباينة كان لها له انه ذلك بحسب

ذوات متغايرة متباينة كل منها موجودة واحدة متصلة والجسم الجسم التعليم والزمن الغير المؤلف له منصور موجودة واحدة متصلة
بالذات بوجود الحكم متباينة وان قد استبان ان الاجزاء المقدارية الموجودة الشخصية المتصلة بالذات موجودة لا في الاعيان لوجود الكل
المتصل لا من حيث انها الموجودة وبها الفعل لم كان لما في الاعيان وجود واحد وهو وجود ذلك الشيء المتصل الواحد
كما هيئة الطبايع المرسل المحمول بل من حيث انها بعض ذلك المتصل الذي هو موجود واحد بالشخص فاذن ان الاجزاء
المقدارية وجودها في الاعيان من حيث الوقوع والفعل ومحض الفعل ثم اذا طرأ الانفصال سوت ذوات متباينة متغايرة بلحوق
الوجود اذن قد قدر وبالقوة وبالحقيقة الوجود الصدرية ليس بتصور الكثير الا بالقوة فيما موصوف
بكثرة فيما الكثرة الذات توحد الوجود وبتصاحب كثرة فاذن اذا الاتصال والانفصال يصير فيما لوحدة الوجود
بكثرة فعصل المتصل كثير الواحد وصل المنفصل بوحدة الكثير لا يتصور مع طرو الانفصال بقدر الصورة الواحدة
الاتصالية فالقول ان الذي بالحقيقة الا يحمل الوجود الواحد على وجود الكثرة ومن هناك تعرض لم الواحد بالاتصال
لا يختلف بالحقيقة ولا يتصل الا بتباينه بالطبيعة فاذن المتصل الواحد اجزاؤه المقدارية متحدة بالمعنى بالطبيعة
وهي لا تفصل الا لوجود فصول الكل فكذلك ان انما تثبت اجزاء على الحقيقة على الحق والتشريح يشترك في الاسم والحد
وتتوافق وتوافق لكل في الماهية الطبيعي المرسل المحمول الصدق لما انها اجزاء لجوهر المتبعة على الساحة والتوسع لا على
الحقيقة ولكن يسمى اجزاء فهذا اصل عظيم الحكم وفي الفصول البرهانية تبين المبادي لاثبات المبدأ الاول كما حقيقة بدو
لكن في الفاضلين **مبحث** الم تعلم كيف ان نصاد الكليات لا تمر اتباع الكل على كثرين والكليات المتضادة متباينة
غير متباينة كلية واحدة في حكم تقدم اذا في الشخص وهو التي تعينه وحدة وشخصه وخصوصية وجوده المنفرد كلها واحد
لست تقول مفهوم الشخص هو بعينه مفهوم الوجود بالكل الاولى بل تقول مبدع الشخص هو مبدع الوجود وتشخص الزمرة
كوجوده الذي يخصه مما زائد وجوده سائر الاشياء ومتباينا لها في الكل بالامر الخواص والتوابع والاعراض
الوجود التي هي ذات الوحدة الشخصية من مقدار اقتضاء جوهر المتبعة وكسب استعداد المادة وانما سبب الشخصية نحو الوجود
اسم على الوجود والحق المشخص نفس ذاته وارتباطه بنثار اعني سائر الوجودات فاذن الشخصية الاشياء بسبب
المشخص لذاتها كما وجوداتها وجهاتها وتشخص الشيء هو كوجوده الذي يخصه فالتشخص مبدعه فانه كان من الانوار
المفارقة كان جوهر حقيقي بحسب جوازه الذات الصالح لقبول الوجود والتشخص من فيض جاعل فعل الفيض من ايقاع ماهية
وتشخصه وليكن من كونه ذاته فهو سوى بالقبول بحسب استعداد ما من الاستعداد وان ثبت من كونه المشخص
فالانسان الكبير وهو النظام الكل لعالم الامكان من حيث انه تشخصه التي هو عليها اكمل النظام الكلي ومن المنع بالذات

بالذات نظام آخر فوق واولى مرتبة بحسب الكل فعناية الباري الجواد اعز اسمه وهي الطبيعة الكلية الدرية الحافظة لنظام
الكل اذ هو سبحانه ذو الفضل العظيم التام بجوده وعزه وفضله ورحمته وفوق التام قد اوجب كل شيء وريده
وتعقلا وتفضيله ذاته المعقولة الفياضة وحكمه التام البالغ فان النظام الكلي الواقع بعقله لا هو سبحانه في ولا بد جلية
آمرة خارج عنه ولا ذات الله سبحانه اولا خارج عنه فهو مرتبط بالمبدع الحق وهو سبحانه فعل الله سبحانه وصادر
مفيضه فانه هو النظام الوحداني الكلي مرتبط بوحدته وهويته بالواحد الحق المستحق ذاته ومعين القدر عنه الهوية
موجود تحقيق بالذات وكونه وجوده فالصادر سبحانه هو حقيقة شخصية ومبدأ الشخصية واما كل جزء من نظام الكل المفارق
والهيولانيات فالشخص المبدوء من جملة جزء من نظام الكل الواحد بالشخص الذي يتصور جزء التي التميز من سائر
اجزاء من الوجود بما هو جزء فالشخص التميز الشخصي والغاية تقصد النظام لا القصد الاول والاجزاء من حيث
اجزاؤه فاذن الاشياء اذا انبسطت وتفاصلت في ظل العقل وبانت في المبدأ الاول تبع بعض البعض
فيبقى بادي الغطاء امر ذاك ولا جل ذلك ابتدأ علاء اسطو ولم ينتهي الاستاذ في السلسلة الطولية الى السبب
آخرا بالقوة والرباعية واما اذا لوحظت حقيقتها بحسب النظام المتسق الواحد الكلي فليس هناك الا موجود واحد
بالنظام شكر بالتي تستند بجميع اجزائه من السلسلة الوضعية على الحاصل على الفياض سبحانه مرة واحدة وتشخص
به سبحانه مرة واحدة فيكون هو الفاعل والغاية على الاطلاق وهو الوجود الحق والشخص القائم بالذات وكل موجود
سواه فهو مطلق بتوسط آخر الوجودية وكل شخص غيره فهو مطلق انتزاع الشخص منه ولا وجود له الشخص ولا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم فهذا اصل كريم يطلب اتم الاصول البرهانية **مبحث** واذا تأسس الاتصال
والانفصال لوحدة الوجود وكثرته وانما تعدد الوجود كثرة الاشخاص الموجودة ووحدته لوحدة التي بالشخصية فقد
ثبت لم الوحدة الاتصالية مساوق الحصول لما لم الوحدة العددية الشخصية والكثرة الانفصالية لكثرة الشخصية لا فان
المتصل مطلقا فهو على الوحدة الشخصية على الكثرة الشخصية والاجزاء المقدارية متباينة من الكل في الوجود والصورة
الاتصالية المتسعة العارضة شخصيا مع طرو الانفصال سواء على ذلك اكان في الاعيان ام في الذهن فالامكان
لا يمنع لكن من حيث ما هو جزء واحد متصل الا على سبيل الفرض التقديري لا بالفعل والشبهة مثل جسم واحد
بالتبع وحدة بالتبع ووحدة بالشخصية على وحدة ومقدار فالكبار والاصغر مثل جزء من شجرة واحدة وصورة
واحدة وصورة متصلة واحدة مقدارية فتغير من اجزاء هالوض مكان ماء الآن فهذا الفاصل من الاصول في باب
اثبات المبدأ الاول **مبحث** اعلم ان الوحدة الشخصية على الوحدة العددية مطلق مخصص بمن بين انواع الوحدة باثبات

ويقول في الهداية وانتهى طريقة سلك مسلك ضعفاء العقول فتشبث في سوق السلك بحشيش التخصيص
يقول على سبيل مقالة التي هي في معناهم لم تعارف قد خص تحمل بالكاذب في الوجود مع عدم التمايز في الواقع
ومنهم من فصل من السبيل فيركب توبيخ الحمل في الجواز الصدق ويقول يصف الذراع مثل اذا اخذ من الطبيعة
المقدارية لا بشرط شيء كان محمولا عليه كلا ولا يستغرق الطبيعة المقدارية لا بشرط شيء الا جواز الحمل الذي يفهم
منها الحقيقي بحسب جوهر الهيئة هي من مرتبة الحقيقة المرسلة والاجزاء المقدارية بحسب الكمية والانفصال
تحمل الهيولى الشخص المتصل هي من حيث تحصيل الطبيعة الامتدادية وتلك محدة مع الحقيقة المرسلة المفهومة منها وهي
مباينة للهيولى بحسب الهيئة الجسمية للتصور ومنه ان الهيولى عالم الكون والفساد واحدة بالشخص ذاتها
وحدة شخصية مبهمة ولها قصد بالوض بحسب تشخص الصور المتواردة عليها والحمل لا ابهام وحدة ذاتها شخصية
الذاتية والى المقوم ذاتها الواحدة بالشخص من الصورة الجوهرية المتحدة بالمادة الطبيعة الصورة التي قسط امتداد ذاتها
من الساحة ما بين مركز العالم ومقعر سطح فلك القمر مثلا بالقياس الى خصوصيات مراتب الاتصال والانفصال
تعدد الحفظ ذلك القسط المساحي بتعدد تطورات الاتصال والانفصال جميعا وكل هيولى كل جسم كهو
فان مقوم خصوصية ذاتها القسط المساحي المعين من الصورة الجوهرية المتحدة بذاتها لذلك الجسم كخصوصية
لا بشرط شيء من خصوصيات الاتصال والانفصال وكل من تلك الخصوصيات المتصلة والمنفصلة بشرط الحفظ
نصاب القسط المساحي فحصل لوحدة ذات تلك الهيولى الشخصية بالفعل لا بها ولا لكل الامر الصورة
الجسمية فلتبرير القسط المساحي المتصل المعين بالصلة المعين بعينه ميزان الشخص الصورة الجسمية المتحدة ذاتها
وبتلك شخصية تشخصها كخصوصية كما قد تعرفه من مسلك تبين ان انفصال الصورة الجوهرية المتحدة الواحدة
بالشخص على صورتين متصلتين مشخصتين على سبيل وجب تبدل هيولاتها الواحدة بالشخص في حد ذاتها لهيولى
شخصين متكثرين بالهوية الشخصية كالامر الصورة فان القيام الصورة الشخصية وانفصالها على صورتين
متباينتين بحسب الهوية الشخصية بالذات ليس مبدأ التبعي لقيام الذات الشخصية وانفصالها وتبدلها
لا ما دين شخصين متباينين بالهوية الشخصية لا بالوض لما بالذات فيسقط الشكك بالزام لزكير لهيولى
الاولى هيولى ذاتها قد ان المقوم بشخصية الهيولى الواحدة بالشخص انما هو المرتبة الحد من الصورة
الجوهرية التي هي خصوصيات الاتصال والانفصال في القدر المساوي من الوحدة والكثرة بالشخص هذا
معنى السمع يقول الصورة الجسمية المتحدة بذاتها بحسب نفس طبيعتها لا بشرط شيء مقومة بمرتبة الهيولى

الهيولى بما هي هيولى الشخصية بالتركيب لا تعلق تشخصها ووحدتها الشخصية المبهمة المستعدة بموارد الصور تشخصها
متقدمة عليها تقدما بالذات وبحسب حصول طبيعتها الشخصية المتقدمة المتحدة ذاتها ومتقومة بها قال وحدة
ابهام الهيولى الشخصية بالتركيب الصور الجسمية هو بالقياس الى الاتصال والانفصال لا بالقياس الى مراتب القدر
الجسمية فهيولى جسم قد روعي الف ذراعا في ذراعين مثلا مع ان الاصل صورة جسمية بسطها من الامتداد بحسب الف
ذراع او ذراع ونصف مثلا فان الاخرى الكلي والكاف التحقيق ليس على تحصيل جامعة ذاتها المبهمة
بل على سبيل الاحكام حقيقة في جزء ومقدار لم تزل الهيولى الشخصية في حد وحدة ذاتها المبهمة ذاتها بحسب الصور الطبيعية
الهيولى الصورة ولكن بالقياس الى خصوصيات ذاتها التي هو ارد عليها وهي حركة الكون لا الى وجودها فوق الى التغير
والتبدل ليس يفني في كل الكون والف والزمان والحركة ومضة هل قرع تحقق تركيب تعيين احدهما
حالة البسيط تحقيق كون المتحرك سوى طرفي المبدأ والمنتهى كون تحقيق سيال السر الذات الشخصية فاذا
الحركة بالتدريج مستمرة الى حدود ما فيه حركة نوعية اي ان ارض في زمان الحركة يكون فيه للمتحرك مواقف تدريجية
الحدود ولا يكون له مكث الوقوف قبل ذلك الآن والا تعدد فلا يكون له ذلك الحد في آن كما يكون في كل من حدود
الطرفين المبدأ والمنتهى وهذه حالة البسيط بحسب نفس ذاتها السيالة الغير القارة بحسب نسبة الآن وذاتها
الى حدود الف بالوقوف في الحركة التوسطية وليست بحسب نفس هذه الموجودات الدفعية الوجود ولا من
الوجودات التدريجية الحصول على من الوجودات الزمانية التي يستلزم وجود زمانا ما كون هي موجودة في زمان على سبيل
الانطباق على امتداده بل على تكون تمام موجودة في كل جزء من اجزائه وفي كل حد من حدوده على خلاف
الاخرى الوجودات التدريجية الحصول ولا يقع ان يتوهم ان مفروض في له انه ان اول الوجود وابتداء الحصول
على خلاف الاخرى الوجودات الدفعية فاطرح تبدل الفعل لا يتصور الانطباق انها على سبيل فيه بمنطبق ولا على زمان ولا
على آفة ممتدة الهوية اصلا كما يكون منطبق الذات الانطباق تسيال انه اعلى حد من منتهى حدوده الف وعلى
آن من منتهى آنات الزمان والآن متصل هي القطع المنطبق على الف المتقدمة من طرفيها المبدأ والمنتهى
لها الحركة القطعية هي من مرتبة الوجود غير قدرة الاجزاء التي هي رهوبتها وظرف حصولها الزمان وحدوده الملزوم
الغير المنقسم اكوان مفروضة في الوسط بحسب حدود مفروضة في الف وآنات مهومة في الزمان فالحركة بالنسبة
الاول حد بعض الحركة هذا الفعل غير قابلة لها بل استدامة ما هو قابل موضوعها وبلك دستها لها استمرار انها
البسيط الشخصية السيالة وعدم استمرار سبب تمامها بالنسبة الى الحدود الموهومة في الف ومضة كما في الحركة اول

وهو مقدار الحركة القطعية ما توجد
هي فيه وتطلق عليه
الآن المفهوم

مختلفان بالمفهوم متباينان بالذات فكيف يرتبطان في الزمان مشتغلان فيحملان احدهما الآن السيال وهو مكيال الحركة
التوسطية وتطلق عليه غير مقدرة آية ما دامت موجودة والآخر الزمان الممتد المتصل وكالحركة التوسطية السيالة
وزمانها وحدوده والحركة كما يعني القطع فكذلك الآن السيال غير الآن الذي هو طرف الزمان الفصل المشترك بين ماضيه الماضي
والمستقبل وغير قائم بل اسم آية وقائم بجرم الفلك الاقصى الذي هو موضوع الحركة القطعية المستديرة التي هي محل الزمان
والحركة التوسطية الدورية التي هي مرة وآن السيال وبالآن السيال تكال الحركات التوسطية الدورية والآن المنطبق
جميعا كالزمان المقدر جميع الحركات القطعية المستديرة وغير المستديرة والآن السيال والحركة التوسطية الزمان المقدر
والحركة يعني القطع فرق ان النقطة الفاعلة للخط كما اذا فرض مرور راس فرجار على سطح والآنات الموهومة التي هي اطراف
الخطوط بالفعل والنقاط الفرضية في الخط المتصل لو تم الزمان الظرف ليس الآن الآن الوهمي في الزمان لان لا يكون
الا واصلا والنقط منها موهومة واصلية ومنها موجودة فاصلة كما حدود الحركات القطعية واطرافها **مقدمة**
ولا يتصور ما حققنا في الآن الذي ليس الا طبيعة حركة الفلك الاقصى التي هي محل الزمان كفصولها الطبيعية حركة كانت
جزئية الزمان ومتفقة عليه فقد كما بالآن الشخصي لذوحركة كانت سواء لبسها كانت التي هي محل الزمان ام غير متساوية
بالزمان ولا دور كما قد قيل كما في قبيل السيلان والصورة لا الصورة كما هي صورة ما او كما هي طبيعة الصورة وعلى السيلان
التحقيق السيلان المشخصة تلك الشخص الصورة بوجه ما اي علة قابلية لصورة الشخصية حيث صورة شخصية فان ان يكون
من جملة المقومات بمعنى العلل المشخصة لشخص من الاشياء الآن الحركة لانه الحركة بطبع ذاتها الموجودة لا توجد من الشرع
والنظر وهي ليس منفكا من الزمان بل غير معينة اذ الشرع المعينة انما تعينها كصورة بكمال زمان بعينه فالاشياء
الاشياء الشخصية الزمانية فان الزمان بالاضافة اليها ظرف التشخص والوجود لا من جملة العلل المقتضية الا بالعرض و
بحسب اعتبار ما بالعرض قول الامور موهومة بالوقوف تهافت وهذا ما اراد الشيخ في ثالث عشر من طبيعيات الشفاء
بقوله والزمان ليس بقوة في الاشياء الحركة لكنه اذا كان الشيء مستمرا الزمان لوجد او لعدم ولم يتر له على وجه
نسب الى نفس ذلك الزمان او لم يجد وامتناع مقدار ما غير الزمان او المستمر وامه **مقدمة** ان ثابت المشترك
منتفيا كما يتفق المتكلمون في نقطة التشكيك ان الكون في الوسط يصدق على كل من الاكوان التوسطية المفروضة
بحسب وجوده الممكنة الا لعرض في الآن المتصل الشخصي لكون الحصول في الوسط امرا كليا لا واحدا بالشخص
مع كون الآن المتصل موهوما وواحدة شخصية ومنها السيل الشخصي في نقطة التشكيك في محل الحركة بعضها ينطبق
كذا الآن طبق الليس لهذا الآن وهذا الحيوان وهذا الانبيق وهذا الكاتب مثلا لو صح ذلك لزم تكثر فرد

هذا الباطل مثلا واحدة منهم موكونة في مختلف واحدة منهم بالنسبة الى كثير موهومة واحدة فلا يتاتى توحدها
الهوية لهذا ما يمنع بكون المفهوم طبيعة كلية مرسلة مقولة على كثيرين والا فمن الحركة التوسطية الشخصية التي تطبق
الآن كون التوسطية ليس على السيل في المتسبين لتوسط الفصل الشخصي لموهوبات الحركة التوسطية ولكل من الاكوان
التوسطية هو وحدة الموضوع والزمان وما فيه الحركة وتعين المبدا والمنتهى كل ذلك يتشخص لا يرتاب ذا التوسط
هو المتحرك الشخصي في هذا الزمان الشخصي في هذه الآن المتصل الشخصيين طرفيها الشخصيين الذين هما المبدا
والمنتهى لم يكن زيادة او تعدد ذلك يتشخص الاكوان والحدود والغيب المفروضة التوسطية فصلا يتشخص بحسب ملك
الحركة اصل بل انما تعين الهوية المتصلة الشخصية بتوارض تسبيه مدة تحدد زائدة على محل وحدة بها الشخصية بحسب مواد
حدود مفروضة من ملك الآن المتصل الشخصي فاذن ليس معنى وحدة التحصل الشخصي المتكثر في الوسط الا تعدد
الآن في اثبات الفاعلية وحصول مبدا ومنتهى متعينين بالفعل وراء ذلك الا تعين وعلى هذا الاسلوب يتبين
كيف السيل في محل الحركة في محل الحركات المتعددة جميعا في محل الوجود لكن المتفرع الفرد ليس هناك حصول
كمالات شخصية متشوقة لطباع مقومة واحدة بطبيعة طبيعة متكثرة بحسب تلك التحصيلات المتكثرة المنسوبة لطبيعة
الواحدة بل الامر هناك على العكس فان هناك تحصيلا شخصيا واحدا بحسب نفسه متكثرة بحسب الطبائع المتعددة
المنسوب هو اليها فاذن الامر في الحركة الحلول على الحركات المختلفة بالمفهوم لا بالتحصيل لا خلاف شاكلة الوحدة
المبهمة التي هي معيار كون المفهوم طبيعة كلية مرسلة مقولة على كثيرين موجودة بتعدد الآن الطبيعة تلك
واحدة بحسب نفس الذات المتكثرة بحسب التحصيلات المتعددة المنسوبة اليها وهناك التحصيل واحد بحسب نفس الذات
متكثرة الطبائع المتعددة المنسوبة اليها الثاني لان المحصلات الكثيرة هناك بحسب الطبيعة الواحدة المفروضة عليها
حيث التحصيل وهناك الموضوعات والمفهوم الحلول لها حيث فرض ذرة واحدة من التحصيل والتعين فلا يرد
التحصيل هناك ولا كما الامر هناك الثالث لزم ملك التحصيل في كل واحد من الكثيرين هناك حاصل من توام
هو ملك التحصيل من سائر الافراد والامر هناك على خلاف ذلك الرابع لزم الموضوع والحلول السيلان الوضع والحمل
هناك في حيث التحصيل والابهام وهناك ليس الامر على هذا السيل فهو المستعرض في الرابعة قد
حصل في الاصل لكن ملكه في طبيعة الشفاء والبطل به مقدمة الشيخ في باب الحركة التوسطية الآن السيال
لزم الى الشكيكة في باب الحمل فتستكثر محل الحركة في مطلقا فرق طبيعي بين الشفاء فتتوقف **ومنه** الشيخ اذن
قد تحقق لزم الفرق بحسب الانفصال الغير القارين الحركة التوسطية الحركة بمعنى القطع وكلتين الآن السيال والآن

فرد ذات الوجود والحركة القطعية

المتدان الاتصال الغير المستقر على سبيل التقدم والتجدد في الحركة التوسطية والآن السيال انما هو نهاية الامر
البسيط الموجود الشخصي الغير المستقر له الحدود والمفروضة بالذات في الحركة كذلك في القطع والزمان المتدرج هو الكمية
المتوالية المتصلة الموجودة والحركة تقطع القطع والآن الممتد انما يتألف من نفس ذات الآن البسيط الموجود على
سبيل استمرار الذات وعدم استمرار الرتبة بل انما هو بتحصيل وجود ذلك الوصف والامر البسيط الراسم لها المعنى
الحركة التوسطية والآن السيال له غير ذاتها كذلك الآن السيال موجود لذاته الا انه يتألف من ذلك الوصف فقد ذلك لما قال
لكن كلام الموسس المفصل المرتبين بل المتحصل من الحركة وجودها على ذلك الوصف موجود لذاته الا انه غير ذاته
لو كانت بسلامة قرب كلي من غير تخلل الاجزاء والا لاجتمع الصفة ورجال الكل من سبيل ذاته بزمان الذات اليس
قد تحقق بعد بقيت كل غير مرة واحدة لو ارتفع الامر الواقع من من الدهر الى والآن الامتداد الزمان الدهر والذات
الموجود في زمان التالي لا يرتفع الدهر من زمان وجوده والا اجتمع الصفة ولا من زمان الآخر غير زمان وجوده لانه لم يكن
موجودا فيه حتى يرتفع منه بل انما تجدد وثبت استمرار وجود الشخص الزماني في الزمان يجب فيه ذاتي بقاء الحصول الزمان
قد طرأ على وجوده الواقع من زمانه والتصحيح الوجود له يحصل في الزمان البعد بنسبة لانه قد تبطل الوجود الى حيل من الزمان
القبل وعلى هذا السبيل حقيقة الامر في الشيخ والبداية على ما انه تحقيق مقرره واذ قد تبين ذلك فنقول لما كان الحركة
من الوسط وكل الآن السيال حاصل في حق الاتصال من كل جزء من الاجزاء المفروضة من زمان الحركة ومن كل حد من حدوده
وحصول في ذلك الجزء في ذلك الحد تماما هو حصول في ذلك الجزء ومن ذلك الحد ليس بطل من فضاء وعاء الدهر بتوسط
الفضاء من مقبول الفرق الزمان فقد الفرق الزمن بحصول في تلك الاجزاء ومن تلك الحدود ومن حيث حصول الانتهاء
في التحقق بحسب الحصول في فضاء وعاء الدهر وان كان بعضها منفصلا وبعضها متحدا بحسب الوقوع من مقبول الفرق الزمان
والفرق قطع الزمن وجود فرض في الآن ليس يرتفع من الواقع من زمان هو فيه كذا وكل مواد الآن حد الزمان منها
ليست تبطل في الواقع بما هو واقع من الآن بعينه اصلا وتلك القطعي والمواقيت من فرض الاتصال لا يجب
الاتصال الواقعي طرف الانتهاء من القطع المفروض لا يجوز المفروض من الآن وكل من الواقعات المفروضة
بالقياس على الحدود والمتوهمة بالفرض والفطرة والزمان لكن ذلك الاتصال بحسب الاجتماع من حد من حدود الآن امتداد الزمان
فيعلم من سبيل ثابت بقاء في الدهر ليس اذا كان لا يعقل الاطلاق الحركة التوسطية والآن السيال على شيء من
المقادير الواقعية من الحدود والمفروضة اصلا بل كان الحركة بحيث لا يكون لها في كل آن من الآنات المفروضة في زمان
الحركة على حد من تلك الحدود ويكون الحال ليس يقع الحركة من مقدار الحركة التوسطية والآن السيال موافقا مقدار ما

ما هو من حد من تلك الحدود المفروضة بل انما الامر تلك الحركة في كل آن يكون موافقا لحد يعينه غير مستقر ولا مقدر
اصلا لا غير فاذن لو لم يكن في الوجود الا الحركة التوسطية والآن السيال لم يمكن بتصور الوجود في الخارج الا موافقا
لحد ومن دون موافاة بتي من المقادير المتصلة التي هي فيها فيلزم الحال الا يكون بفطرة وام محركة فطرات لا نهاية
على حسب المقادير المفروضة من تلك الحدود لا نهاية لها يصح له موافاة تلك الحدود ويكون بفطرة من جملة المقادير بالسرعة
والتوالي حد الحدود وبالسرعة فقد ظهر الفطرة الحقيقية الكبرى والزمان الاعظم بسبب الاكبر حتى ظهر الفطرة المتهورة
الصغرى التي تكلف تسويتها وتحتم ان تكلفا بها بعض العلماء من جماهير المكلفين فاذن قد ظهر من هذه السبيل
المسببة ليس يتحرك في قطع الف المقدار الموجودة وبل موافاة تنافي في جميع حركة فقطة متصلة موجودة
في الاشياء منطبقة على الاتصال الذي في الف المقدار التي فيها الحركة على الزمان الممتد الذي يحكم ويتقدر
به التوحيد بهوية الكم المتصلة التي على سبيل الانطباق لديه واذن فقد وجب وجود الزمان الممتد الذي هو وعاء
وجودها وظرف حضورها ايضا من الاشياء من من الدهر من ذلك يستبين ان من الدهر وعاء وجود الزمان الممتد
مصادرة لكن اصحاب الفلسفة ومعلميهم واتباعهم المحققين يستكثر الوجود الزمان الممتد بهوية
المتصلة ان له ابدية في كيد الخارج وحاق الاشياء من من وعاء وجوده الذي هو الدهر ووجود الحركات القطعية
المتصلة جميعا من طرف الاشياء من وعاء وجودها وهو الزمان الممتد المتصل الموجود في الدهر والمتشرذمة المتقدمين
ما هو اياها وما هم القاصرة في تتمة تلك الشكوك المشركة المضطرة من سوء السبيل وكان كلمات والفاظ تنبيه في
التحصيل فواد معتمد مسالك فقرا الوجود في الخارج على الآن السيال والحركة التوسطية فتحي في الذي البين في الفراط
المستقيم قد استقصيا الفحص استقصاء بالغا لا يدرك الشكوك مدبا ومسلكا لا لانه ام مستوفا ومحققا فلا صح
لنا لا استيناف القول بالسبيل ذلك مرة اخرى لتنقرر الآن مهنا على نقل عصبة يسيرة من كلام الشريف الرئيس فقول
قال في الشفاء في حل الشكوك المقولة في الزمان وان الزمان قال جميع ما قيل في امر ايداد وانه
لا وجود له فهو ضعيف لانه لا وجود له في الآن وفرق بين ان يكون لا وجود له مطلق وبين ان يكون لا وجود له في آن حاضر ولكن
سلم ويصح ان الوجود المحصل لما به الحركة يكون الزمان الآن المنقضي والتوهم وان الوجود المطلق المقابل لعدم المطلق فذلك
صحيح له لانه لم يمكن ذلك صحيحا له صدق سبيله فصدق لان قول الرئيس من طرق الف معدوم امكان وكان محركة
السرعة بطبعها ولزم لكن كان هذا السبب كان بالمحركة تلك الحركة من السرعة مقدار فيه يكون قطع هذه الف ويكون
غيرها بالطبع والسرعة على ما قد بينا قبل لا لانه الذي يصادق وهو كيف مقدار الحركة الا يكون والا لانه
على وجود الامر مطلق ولزم لكن لانه لا وجود فصل في آن او على جهة تدليس الوجود له بسبب التوهم فانه لزم لم يكن

هذا القدر من الوجود وهذا القدر من الصدق حاصل ومع هذا يجب أن يعلم أن الموجودات منها ما يتحقق الوجود وتحصل الذات بحقيقته
ومنها ما يتصف في الوجود والزمان يشترك في كونه متصفا بوجود وأمور بالقياس إلى الأمور
وإن لم يكن الزمان من حيث هو زمان متصفا بل يعد بذاته الإضافية ولما كانت الأشياء موجودة وحدوث ذلك موجودة
الذي يشاركه يكون عليها ومطابقا لها أو قطعا لها ويمتد قطع لماله كون من الوجود حتى يقبل أن ليس له البتة وجود ثم
كذب فإن الزمان يحصل الزمان وجود لا على هذا السبيل بل على سبيل التحصيل لم يكن الآن الوهم فإن المقدر المستوفي أن
الزمان لا وجود له ثابت متصلا ولا وجود له على أن واحد مستو ولكن الآن يشترك له وجود وليس له الآن بل وجود على سبيل
الكون المتصل بأن يكون أي آن فرضتها كان منها الآن الذي هو الزمان وليس في آن واحد البتة وباطل طبعهم الزمان
لزمان موجودا أنه موجود في آن أو في زمان أو طبعهم من موجود تماما ليس يجب أن يستغني فإن الزمان وجود كالآن
ولا في زمان ولا شيء بل هو موجود مطلقا وإذا كان الوجود مطلقا فنفس الزمان كيف يكون له وجود في زمان
فليس إن قولهم الزمان إما أن يكون موجودا أو يكون وجوده في آن أو وجوده بأجزائه فإن لو صحيح بل ليس مقابل لنا
أنه ليس بموجود هو أنه موجود في آن أو موجود في زمان بل الزمان موجود ولا واحد من الوجودين فإنه في آن
ولا باقيا في زمان وكلاهما بل موجود وهذا الكلام يقول إما أن يكون المكان موجودا في مكان أو في غير مكان
أو يكون غير موجود وذلك لأنه ليس يجب إما أن يكون موجودا في مكان أو غير مكان وإما غير موجود بل الأشياء ليس
موجودا التي في مكان ومن الأشياء ليس التي في الزمان أو الآن والمكان والمكان نفسه من طريق الفلاسفة الأول والزمان
نفسه من الفلك الأقصى وستعلم بعد هذا الشيء كله وبعد وقال في ثاني الرابع طبيعيات الشفاء في قسمة الكلية على الوضع
أنه إنه ولا ما ليس له وضع وقد يقال الحركة لا وضع له فإن معنى القائل بذلك أنه لا وضع له الوضع الذي هو من القوة
وتماما وهم ذلك صحيح وليس كذلك فإنه فرق بين أن يكون له وضع وبين أن يكون له وضع قار كما أنه فرق بين أن يكون الآن
وبين أن لا يكون لأن آن قار وكما أن الحركة تنسب إلى التحقق لا في الجسم من أن يكون ذا أين وإن لم يكن ذا أين قار
فكذلك حال الحركة بالقياس إلى الوضع فإنها لا تخلو الجسم من أن يكون ذا وضع وإن لم يكن ذا وضع قار أيضا
بالفظ وهذا القول كما يقع على وجود الحركة المتصلة وجود فيه وإذا الآن لا على سبيل القرار فكذلك يقع على الزمان
في زمان الحركة قرار زمان غير القرار الذي فيه الحركة فرق يطلق على الآن الممتد والحركة وأسقط القول بأنه كالآن في ذاته
الأفق المبين **مقصد** فكما أن في مقامات الحكم بأن كل من الزمان والحركة غير قار الذات والوجود بحسب اعتبار
قطر الامتداد والآني الذي هو أفق وجود المتغيرات بما هي متغيرات فقد الذات والوجود بحسب اعتبار الحصول دفعة
ثبات الوجودات الحادثة بعد العدم القبيح وهو الدهر فإذا الثابت عليك في هذا الحكم من بعد فقد وجب

وجب وأوجبت لأن غير الأمر من امتداد الجسم المتصل فإنه يقدر الذات والوجود من حيث تحديد أجزاؤه بحسب
حصول في الآن المرسل في دعاء الثبات فوجد متفاوتا من الدهر وكذلك يجب الحصول في الآن المتصل متفاوتا لأن
واحد إن صح فرض حصول الجسم بما هو جسم في الزمان ولزم لم يكن مرضية ذاتا بتغاير نسبة وجود ثابتا استحداث الوجود
المكاني بحيث يصح أن يجتمع في حد واحد من حدود المكان فإن الجسم المتمكن لو كانت متغيرة بنفسها هذه لكانت
لكانت جاسية لتلك المكانية غير قارة الذات فيكون هناك غير متغيرة يجب بحصول في انطباق امتداد المكان الذي هو قار
جملة المكانيات من حيث أن المكان جاسية التحقق على حد واحد ولما كانت قارة الذات والحصول يجب الوجود
في من الدهر وحقائق الواقع بالفعل ويجب الوقوع في فطر امتداد الزمان الذي هو أفق وجود جملة الزمانيات
بالفرض والتقدير أعني لو فرض صحة حصول الامتداد القار الذات المكاني في الزمان ولا شطط في ذلك
لاختلاف الشيئين والأحكام باختلاف العوالم والمواطن فقد قرار الذات من جهة سبب المعية المكانية وقرار
الذات من جهة ثبات المعية الدهرية الغير المتغيرة بالفعل والمعية الزمانية الداخلة في جنس التقدير والتقدير
بالفرض والتقدير أعني لو صح وجود جوهر ذات الجسم بما هو جسم في الزمان إذا كان الأمر من المكان والمكانيات
على هذا السبيل فكذلك الزمانيات الغير القارة من امتداد أفق الزمان قارة الحصول في من ثبات الحصول الذي
هو الدهر ولا شطط فقد اختلف طور الحكم بحسب اختلاف الموطنين فقد قرار الذات والوجود من جهة سبب المعية
المقدرة الزمانية وهذا الذاتي الوجود من جهة ثبات المعية الدهرية الغير المتغيرة فلتثبت **مقصد** تعلم المعلوم
المطرح لديك أن الآن المتسلسل بالحركة التوسطية بما أنه يتوجه حال وجود الزمان الممتد والحركة المتصلة من
الاقتران فكذلك بما أنه من الاقتران ثبات تحقق الذات السيالة واختلاف النسبة الغير المتشوه بالحدود
الممكنة الانقراض بوجهان ارتسام الهيئة المتصلة والمقدار المتدرج الحركة والزمان من الواجب الأدنى فالقوة
الخيالية والحس المنطبعة فإن ارتسم من كل منهما في الذهن فهو قار الذات بحسب التعاقب في نوع الذهن وأما
حدوث الارتسام فيه على سبيل التدريج في مجموع الآن الموجود في الاقتران المنطبق عليه ذلك المرتسم الذهني
فإن الجزء المفروض في المرتسم المتدرج متفاوتا في الارتسام على نحو ما تعاقب الأجزاء المفروضة من الخط المستقيم
المرتسم في الحس المشترك من النقطة النازلة أو الدائرة المستديرة المرتسمة فيه بالتعاقب الحركة كل منهما
معا بحسب البقاء بعد الحركة وثبت على خلاف مثله في الحصول في الاقتران وليس يرتسم في أي آن فرض من
من ذلك المرتسم إصداء كل جزء منه موتة مقدارية أو هيئة الصلابة وباطلة فإن الحركة كيف يطلق لأن

المجاز

والآن لما يقع لنا بطل عليه طرف الكل لأن المسمى الذي هو الآن ليس أو قد مر وجود الحركة المتصلة **ومنها** أن وجود
ما يصح الجواز الحدوث فقط من دون مدة وذلك بحسب التقدير الذي ليس بحق الحق بحسب أن في لا تدبير فإذا الآن
ليست المقادير القدرة كما بحسب التعقيب في الحركات الكمية كما في التوليد والتخلل لتحقيق ترداد على سبيل التدريج في الحدوث
ولا نسلم ذلك كونها قدرة الذات مجموعة الأجزاء في الوجود ويكون مراتب الزيادات مجموعة بأنها التقدير فإذن المراتب
من الزمان الممتد والحركة المتصلة في نوع الذهن بما هو مدرج لحصول سبق كونه قد التقدير في الذهن لا يقع لنفسه ليس هو
بقدر الذات التي فإن إجراء المفروضة متعاقبة في حدوث الآن الذي هو كون وجود ما في الذهن ثم إذا الآن
فإذا أخذ بذلك توحيد سلك معاجب التقدير كما مراتب الزيادات القدرة في الحركة الكمية فإذن إما يعتبر كون الزمان الممتد
والحركة المتصلة غير مقدار الذات من حيث نفس الذات والآن السيال والحركة التوسطية غير مقدار لحصول الأمر حيث نفس الذات
بل بامتداد النسبة الذاتية الغير المستوفية للحدود الآن الفاصلة هو الوجود الفيضي في الخارج على سبيل الدوام وصار لقطعة
في أفق التقضي والتجدد ولا غير فليتثبت **ومنها** كما أن من المعلوم بالضرورة الوجدانية المستبين حال الحركة
بحسب المشاهدة الحسية لما هو الهيئة المتصلة الغير العارية المسماة بالحركة القطعية والمقدار الغير القار وهو المسمى بالآن كما الحركة
التوسطية والآن السيال إنما هو بحقيقة التفصيل والتخصيص والزمان فيما إنما يرسمان الحركة المتصلة والزمان الممتد بحسب
ما هما موجودان في الأعيان مستقران الذات غير مستقرين النسبة للحدود السابقة المفروضة لا بحسب ما هما مدركان
على هذه الحركة كما سبق للبعض الأوهام وكما يرسم النقطة السائلة والنقطة الدائرة بسبب امتداد أو استقامة
وخط مستدير في الحس المشترك ليس إما الثالث هو مسار الرسم في نوع الحس وهو الخط المستقيم والخط المستدير والآن
إنما هو النقطة الثابتة والنقطة الدائرة من جهة الوجود في الأعيان مع تبدل الأمكنة والأوقات والثبوت
الأوضاع على التدريج المتصل فإذن إما المدرك الحركة المتصلة والزمان الممتد وهما المرتسمان في نوع الخيال و
الراسم الأفراد البسيطان الوجودان في الأعيان على الحد المستقصى بيانا وتبيانا **ومنها**
لكن غير داخل من المفرق المستبين لكن لكل غير ذلك الآسين كما يكون صدور الراسم الممتد المتصل الراسم
في مشاعر القوى الخيالية السفلية فكما يكون وكذلك في الواح النفوس المنطبعة الفلكية الصفاء فإذن الزمان الممتد
بحكم آلة الأداة المتصل فرسم فيها بالفعل وكل حركة متعاقل الأجسام التي محل فيها الأبعاد المتقطعة
بحسب وجود رسمها في الأعيان على الحد المستبين **ومنها** الآن كما أذن في مشاعر نظم سياق الزمان
على حدوث العالم بمقدار المنفق المستمر على الزمان الكبير ليس من المعلوم لكل من حظه من فضاء التحصيل

وذلك بما من البصيرة العقلية لكن الدار الحق لا سبق وراء عالم الزمان والمكان وهو متقدم الوجود بالتروية
على الجزء المعتبر الذي وشيء من الزمان الممتد كهذا اليوم مثلا وكل ما يأتي من فوق كهذه الأدوار مركوز متعاقل الأجزاء
المتصلة وقد برهن لك أن أجزاء المتصل الواحد موجودة جميعا بعين الوجود الشخصي الذي هو بعينه وجود كل ذلك
المتصل الواحد فإذن قد استبان الغرض فيطرة العقل من غير محيص وتحديد زوال ذلك الوجود الشخصي الذي هو بعينه
وجود كل الزمان الممتد ووجود أجزائه وكل الوجود الشخصي الذي هو وجود كل الحركة المتصلة التي هي الزمان
ووجود البعض منها آنا ما لوجود في الذهن آنا ما كلفا أنفكا كما صرحا دهريا من وجود الدهر الحق بسبب كما
في السرمد المتقدم عليه تقدما مطلقا أنواعا صرحا كما سرمديا وسواء عليك في سياق نظم الزمان أخذت
ذلك بالقياس إلى امتداد الزمان الممتد المتصل واتصال الحركة القطعية المتصلة بحسب جوهر الهوية التي من حاق الأعيان
أو في لوح ذهن النفس المنطبعة الفلكية أم اعتبرته بالقياس إلى امتداد الآن السيال واتصال الحركة التوسطية
بحسب النسبة المقدرة المتصلة المستوفية الذاتية لها إلى الحدود الآن الفاصلة فقد ثبت أن الحركة المستدرة
التي هي محل الزمان وهي أقدم الحركات وأظهرها وأيضا الحركة الفلكية الأقصى المحدد لجهات حادثة الذات
مستوفية الوجود بالعدم الصحيح في الدهر وكل مقدار ما قال فيها وهو الزمان ويلزم من ذلك أن يكون موضوع
ملك الحركة وهو الجرم الأعلى المحدد لجهات أيضا حادثا موجودا في الدهر بعد العدم الصحيح الدهري والأزلي
لأن يكون موجودا في الأعيان غيرا عن الحركة والسكون جميعا إذا السكون أيضا ليس بصحيح مفروض الزمان
ثم يتبين ذلك أخيرا عند حدوث الحركة وذلك خلف محال قد أحالته ضوابط الأصول الكلية والقوانين
الفلسفية وإذا ثبت حدوث جرم محدد لجهات وحدوث حركته المستدرة المتصلة التي هي بعينها محل
الزمان فقد استبان ثبات حدوث سائر الأجسام والحركات بأسرها على الإطلاق فإن الحركة اليومية
التي هي أسرع وأظهر من كل حركة ممتدة الوجود من سائر الحركات وهي غير مستغنية فيها للمحالة يجب أن
تتقدم سائر الحركات حتى يصح وجودها وكل موضوع تلك الحركة بالقياس إلى موضوعات سائر الحركات
فإنه لم يكن حركة مستدرة طرفا محدد لجهات لم تعرض لامتداد المستقيم جهات فلا يصح أن تقع فيها
حركات طبيعية لم تكن تصح حركة تسرية أصلا إذ الغرض هو خلاف القطع بحيث لا قطع ولا غرض أيضا فإذن الحركة
جسما واحدة عالم تجدد الجهات ولم يحصل بمقدار الحركات وباطلا ما لم يتقوم عالم الأجسام سبيلا
ولزم لكن من الاستحالة لكثير من المحالات استحالتها لا تظهر في نفسها بل أما يتبين بالفرض والزمان

قال الفاضل المحقق الموجود الذي هو علة الكون له علة موجدة كما أنه بالفطرة يستحيل كان بالاختيار أو بالطبع بالضرورة الأولى أوضح وأظهر
وعاينة عليه أن يكون واجب الوجود ثابتا هذه ٤ الأولى الأولى تأثير الفاعل أن ذاته أصل الوجود وذاته كما أن تعيينه من ثابت زمان
الوجود تأثير الفاعل استمرار الوجود واستمرار الوجود كان تأثير الفاعل الوجود وكما أن تعيينه من ثابت زمان وجوده لتعيين
التي هي طرف الماضي فيقتضي أن الثابت استمرار الوجود لا يتحقق إلا أن ذاته أصل الوجود وجميع زمان الوجود هو زمان الثبات والتحقق
أن ذاته زمان الوجود واصل الوجود فيقطع

فالوهم لا يستطيع أن يكون شيئا فوق وسع الامتداد المستقيم والحركة المستقيمة والزمان لكن في الوجود وجرم مستديرة وحركة
مستديرة لكن النظر فيما يقضي في الوجود لا فيما يستحيل الوهم في الوجود وإن كان وجوده في نفسه من المستحيلات
وقد تحقق تشريحه في الأبحاث أيضا ذلك في الشفاء أيضا بتمهيد الصناعة في التعليم الأول **فصل** الجسم الأول هو
الفلك الأقصى ومنطقة منعقد النهاية بالبسيط بل الإنسان الكبير هو هيكل العالم منطقة المنطقة في منزلة الفلك
الرأس وأم الدماغ بالبسيط بل العالم الصغير وهو الهيكل الهيولاني لنوع الإنسان كما قال معلم الصناعة أرسطاطاليس
والشمس وفلكها الكلي كالقلب في الأفلاك الجزئية بمنزلة القلب وحجابه والصدر وعظامه فإذا انتهت الرأس
والدماغ والصدر والقلب حدثت سائر الأعضاء وجملة البدن بمنزلة **فصل** المسبب لك سلف
أن ما أراه كل كون من القبلية والبعدية يكون أمر المعية أن القبلية بالعلية المضايفة لبعدية بالمعلولية يشكل الأمر فيما
يراه بين المعية وليس يصح لمعلول واحد من حيث هو واحد قبلان متسلسلان لا على سبيل الاجتماع ولا على سبيل
التوارد والتناوب سواء في التعاقب العقبي والتناول الابتدائي على ما قد استبان بيانا في كتاب القبلية
وغيره فليس تصح المعية بالعلية إذا لا يصح معان بالعلية قرينة واحدة لواحد يستلزمهما أما بالعلية والمعلولية
يصح لعلة تامة واحدة تامة واحدة معلولان أو ليس في طباع الكثرة أن يصدر معان عن علة تامة واحدة من جميع
الجهات ويستولي عليك برهانات الله العزيز العليم فليس تصح المعية بالعلولية يستلزمان في مرتبة واحدة من
واحد متقدم عليهما تقدما بالعلية سبيل تصحيح هذه المعية أن تعتبر المعان في مرتبة واحدة بما هما معان في المرتبة عليك
في ملك المرتبة لمعلولهما في مرتبة واحدة فهما أول معان معية بالعلية ليس في العين معية بالعلولية فإذا كانت
التلازم من شيء بما هو معلولان في مرتبة واحدة فليعلم أنه أو أصدر الصادر الأول وأول العقل الأول العالم الكبير
من الباري الواحد الحق من كل جهة من سلطانه كان في الصادر الأول اجتماع حيثيات متضايقة الإمكان بالذات
والوجوب بالغير والهوية والإنية والعقل جوهر الذات والعقل ذات الله الفياض الباري الحق سبحانه فيحصل
بحسب تلك الحيثيات اعتبارات متكثرة لذات المبدع الواحد الحق مثل ذكره فإذا جعلت هذه الاعتبارات حيثيات
تقييدية كان الفاعل التام واحدا بالذات متكثرا بالاعتبارات التقييدية المتكثرة لذات الموضوع فكان عز
سلطانه الفاعل للمبدع لإنية العقل الأول المكثر بالذات والجاعل لإنية العقل الأول الواجب بالغير والمفيض
لجوهرات العقل الأول العاقل لجوهر ذاته والعاقل لذات فاعل فإذن يتضح بذلك استناد الكثرة معا
إلى الواحد الحق سبحانه بحسب الحيثيات الكثرة المتضايقة في مرتبة واحدة فيكون أول لجوهر العقل الثاني وجرم الفلك الأقصى

قال الفاضل الدواني أن البرهان قد تقرر فيما فصل أن الله تعالى علة العلة المتقدمة وجهة المعلول الأول عنه بنظر إلى استناده إلى العلة وإلى ذاته
معتبرة لذاته بما طباع الجوهر والمعقول وجوده قوة قبول جوهره لا على حد الذات التام المتقدمة إلى علته أن الله تعالى وأن كون المعلولية
لم تلزم العلة بذاتها طباع جوهره مستقرة مستقرة وإذا أن يكون معنى العلة الكلية لها قوة طباعه ومشيئة فالكيف بذاته مشيئة
جوهرية وإذا مشيئة طباع الجواز صرة لم تقبل الذاتية السرمدية على الكون بعد العدم وبعدية ٤ الزمانية مرة بعدية ٤ الزمانية الحدوثية
الذاتية فاختلاف جوهرها لا يقتضي كون الذات ليس بعد العدم بل بعد الذات التي هي الذات الحدوثية
الذاتية وجوهر النفس الأولى المتعلقة بفلك الأقصى بالبسيط الحق المعية بالعلولية في مرتبة واحدة
وبالبسيط الحق سبحانه بحسب الاعتبارات القيدية المتكثرة بالبسيط ملك الجواهر المستندة إليه في مرتبة واحدة المعية
بالعلية في مرتبة واحدة ويتحقق التلازم من هذه العلولية لا على أن ذلك الاعتبار غير مرتبة هذه جاذبة سبيل العقل
وتقدمة مجملة ومعيها اطباق الحكماء المتألهين والفلاسفة المحققين وإذا قد تقرر ذلك فقد استبان أنه
إذا ثبت حدوث جرم الفلك الأقصى بل حدوث عالم الخلق جميعا فقد ثبت حدوث ما معنى درجة العلولية من علم
الأمر بل حدوث عالم الأمر أيضا بشرائره وآثاره وما مع جواهره والوارد قاطبة لا يتناهى يستظهر
الذات البسيط والمفارقات المحضة المتقدمة من علل استعداد المادة الهيولانية ومعوقات عالم الطبيعة
بحسبها بالحدوث والإنشاء **فصل** وبالجملة الدهر الفرق بين الثابتات المتقومين كل جهتين الوقوع في
أبد وعالم الزمان وليس يتصل الجوهرين الثابتات المتعلقة بالعقل بترتيب سلسلة الذات والسابقة
الأمر بالآلية من جواهر العقلية والمفارقات القدسية في صدور عالم الأمر كون هو تهيئة مصطلحة بالتعاقب
في عالم الإبداع ووجودها منفكة من الزمانية لا الإمكان الاستعدادي يكون لا على الإمكان فجهولية الدهر
من تعلق الباري الفعال وصدورها بالفعل من صنع الفياض العظيم طباع الإمكان الذاتي لا غير وليس يتوهما
من قبول الفيض والدخول في عالم الفعلية إلا من الإمكان بالذات ولقد الاستحقاق يصح فإذن لا يتصور
في الأبدية أعني الذات التي ليست حصر مرتبة الوجود بالإمكان الاستعدادي لكن يعقلها والحق في الإبداع
بالفعل قبل التعقل ولم يكن شيء منها موقوفا من إبداع الباري الحق تعالى في الدهر على الدوام الأزلي وهو بحسب
طباع الإمكان الذاتي لا يستحق لذلك فإذن يلتقي البرهان في قضية العقل الصريح أن تعقل لا يصح إلا من
الإمكان الاطباع الإمكان الذاتي لجوهر جرم الفلك الأعظم المحدد ولجهات وحركته المستديرة المتصلة وتقدمها
الذي هو الزمان والنفس الأولى المتعلقة والعقل الكلي الذي هو موفر درجة الجهولية مثل حدوث الذات
في الدهر بحدوث وجوده الدهر من بعد العدم الصريح لا زمان ومكان استبان لا على الإمكان
الذاتي ليس في مشية أن يقبل الأوجود من الدهر بعد العدم الصريح يستبين من ذلك لزم كل على طباع
الإمكان الذاتي لا الذات لهو حدوث الوجود بعد صريح العدم بتة فإذن قد انفرج أنبات حدوث العالم الأكبر
بالبيان الأكبر من سبيل البرهان الذي من هذا المسلك الله الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن
هدانا الله والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله الطاهرين **فصل** الزمن المستوفات

قال الشارح قدس سره الذات الكائنة الجوهر لها ذاتية حقيقية وجود لها ذاتية حقيقية وجود لها ذاتية حقيقية وجود

على الاستواء القوي بحيث يستوجب انتهاء ذلك الجملة كما قيل ما بين هذه النقطة الطرف آية نقطة توجد اذا فرض
في هذا المقدار دون الذراع فهذا المقدار دون الذراع فانه اذا صدق ذلك الحكم على الاستواء الاول كان
المقدار جملة دون الذراع وكما اذا صح على الاستواء الثاني لتمامه السلسلة فالى اي ما نفرض المرتب فيها
دون الاربعين فقد صح به ان جملة السلسلة دون الاربعين فاذن اذا صح على الاحاط الاستيفائية لم يمتد السلسلة
على اثر ما نفرض الوجود وحصره الترتيب فيها متناهية فقد صح ان السلسلة بجملتها متناهية بالضرورة القطرية والقانون القاطع
لكن الحكم المستوجب الشمول لكل واحد واحد اذا صح على جميع تقادير الوجود ولكل من الآحاد مطلقا مفردا كان غير
او مخلوطا على الاجتماع كان يجب ذلك على المجموع ايضا من غير امتياز وان اختص لكل واحد واحد بشرط الانفراد
كان حكم المجموع حكم الآحاد وآثار بان الاوسط و الطرف فنقول في سابق نظره كل معلول اوصفان له
في حد ذاته حاجة الى الوسط في ان يرى انه لا حاجة اوصفه الآخر هو بالنسبة اليه كالطرف بالنسبة الى الوسط
لست اقول ان ذلك من حيث هو معلول المضايف بعد اذ الامر يجب ذلك سواء في العقد والمعلول جميعا اقول
له ملك اي حقيقة يجب بنفس ذاته المعلولية المفتقرة في حد جوهره على خلاف سنة نفس ذات التقوم فاذا
ارتفعت مثل المعلول مترتبة الى لا نهاية اوصفه دون تمايزه الوجودي سلسلة مترتبة بغير نهاية مستوفية للعقول
والوسطية جميع آحاد السلسلة بشرط ان ما من واحد منها الا هو معلول الماهية وسط بالنسبة الى الرابع
كان هو علة للماهية وطرفا بالنسبة اليه فهما لو حظت الآحاد قاطرة في ظ اجالية بان انها بشرط ان تستوفيها
الوسطية بنية فليس مثل الا اوساط مترتبة بلا نهاية فاذن ما لم يتقرر طرف ليس هو بوسط وليس هو
بسبب تنتهي اليه الا اوساط والسبب لم يكن يتصح منع من لزوم كنتي الوسط من دون الطرف وبطلانه ام
في سلسلة المعلولات والعقل مثل هو الوسط كما فوق المعلول الاخير حكم الطرف الذي هو مبدأ السلسلة كالمعلول
الاخير في حكم الوسطية بحيث جوهر الذات المعلولة لم يكن يتصور منك حصول راسا الا الطرف ليس هو بوسط
من حيث نفس ذاته المتقومة من الفوق والعلوية والوسطية وآثار بان التضايف فنقول اذا الفرض سلسلة
من سبب او اسباب له ومن مسبوق او سابقات بعدية مترتبة في الترقي الى لا نهاية كانت في السبب الاخير
والمسبوق الاخير مسببية وحدها بالسببية مسبوقية وحدها بالسابقية وفي كل من التي فوقه سببية ومسببية و
سابقية ومسبوقية جميعا فكانت السببيات اكثر من السببيات بواحدة والمسبوقيات اكثر من السابقيات
بواحدة ومن الفطرة ان السببية واحدة لا تكون بازائها الا مسببية واحدة وسابقية واحدة لا تقع في ازائها الا

الا مسبوقية واحدة فاذن يلزم ان يكون في السلسلة مسببية ما ليست بازاء مسببية ومسبوقية ليست في ازاء سابقية ما
اصلا فيزيد آحاد المتطبقين على الآخر ما يعدونه ذلك صف محال بالفطرة وآثار بان الترتب لا يخلو من الكل
سلسلة من علل ومعلولات مترتبة يجب ان يكون لها محال بحيث اذا فرض انتقاء واحد من آحادها استوجب ذلك انتفاء البعد
ذلك الواحد من آحاد السلسلة فاذن كل سلسلة موجودة بالفعل قد استوجبت المعلولية على الترتب يجب ان يكون فيها
علة هي اولى العلل لو لا انتفت جملة المراتب التي هي معلولاتها ومعلولات معلولاتها الى اقصى الترتب واخر الاستناد
والا لم يكن المعلولية على الترتب قد استوجبت آحاد السلسلة بالكثرة فاذا فرضنا سلسلة مترقية الى لا نهاية
لا تكون لها علة لم يكن هناك علة اولى العلل لو لا بطلت السلسلة بالكثرة وذلك لعدم استيعاب المعلولية
جملة السلسلة بالكثرة وباطل لكن استوفى المعلولية على سبيل الترتب جميع آحاد السلسلة بحيث لا يشذ عنها شاذ
منها اصلا مع وضع انه لا يكون هناك علة واحدة لو لا ما لم يكن على آحاد السلسلة المترتبة بالكثرة منتهية
فيرجع اخر استيعاب المعلولية لجميعها بالكثرة الى علة واحدة لو لا ما لم يكن لها من آحاد السلسلة المترتبة حصول
راسا والتعلق لهذا الحكم بتناهي السلسلة او لا تناهيها ولا اختلاف لذي الصورتين اصلا فليتصور اصلا وآثار بان الاستناد
الاخير نهوا اذا كان ما من واحد من آحاد الذاتية في الترتب بالفعل الى لا نهاية الا وهو كالواحد الاخير
الذي تقرر ما لم يتقرر شيء آخر وراءه من قبل كانت آحاد اللانهائية بالكثرة يصدق عليها انها لا تدخل
في التقرر ما لم يكن شيء آخر من ورائها مستقرا فاذن غريزة العقل الصريح متقرر قاضي الفطرة العقلية بقضية
من اين يتقرر ذلك السلسلة حتى يتقرر شيء ما من بعده **وسنف** فاما السلسلة المتطبقة فلا يفرق حكمه واه ولا
تعويل على ما ربما نبه بل الترتيب ليس اصلا مطلقا فالاستناد في جهة واحدة ربما تفرقت اليها الفاذ من
الجهة الاخرى حيث الاستناد لا من جهة الى لا نهاية كما السلسلة الآت بغير نهاية وسلسلة الآف لا نهاية
وليس يصح تحكم الاستناد بكلية من جهة الى لا نهاية اخر احاد بكلية من درجة وجهة ومرتبة ومن الدرجات
التي لآحاده بالكثرة في تلك الجهة فاذن اذا طبق طرف احد السلسلتين الغير المتناهيتين المختلفتين بالزيادة
والنقصان في جهة الاستناد على طرف السلسلة الاخرى تطبيقا وتماما او فرضنا انتقلت الزيادة من جهة الطرف
ودرجته الى جهة الوسط ومرتبته ولا يزال تنتقل وتتردد في الاوسط ما دام الوهم او الفرض معتقلا بتطبيق
ولا تكاد تنتهي الى جهة بعينها انه او لا يبلغ اقصى الحد وآخر الدرجات عوض فاذا ما انتهت
اعمال الوهم والفرض على التطبيق انتقف الانتقاء بالمفاضلة على ذلك الحد وعلى تلك الدرجة واقتر الفطرة

في تعرف تلك المرتبة بالحلول لا بمفاوتة الجهة الذاتية اذ ابل انها انه اي جهة التشابه اما في جهة الطرف
او في مرتبة والا لم يكن فليتثبت ولا تخبط **ومنها** قال بعض المحققين في نقد الفصل الدليل الذي
عليه جمهور المتكلمين في مسئلة الحدوث يحتاج على الاقدمية يحتاج على امتناع وجود حوادث لا اول لها في جانب الماضي
فيوجد ولا قائل فيه وعليه ثم اذكر ما فيه عندي فاقول الادلة التي قالوا في وجوب تناهي الحوادث الماضية اي لا كان
كل واحد منها حادثا كان الكل حادثا وانه فرض عدمه بان حكم الكل كان مخالفا لحكم على الاحاد وهو قالوا الزيادة
والانفصال متطرقان على الحوادث الماضية فيكون متناهية وفرض لعلوم الله تعالى ومقدوراته فان الاولى
اكثر من الثانية مع كونها غير متناهيتين ثم قال المحصل منهم الحوادث الماضية اذا اخذت تارة مبتدأة من الآن
مثلا والاخرى في الماضي وتارة مبتدئة من قبل هذا الوقت من السنة الماضية والاخرى في الماضي وطبقت احدهما على
الاخرى في الوهم بان يجعل المبدأ ان واحدا وهما في الذات الماضي منطبقين يتساويان وهما والا كان
وجود الحوادث الواقعة في الزمان الذي بين الآن وبين السنة الماضية وعدمها واحدا واستحال كون المبتدئة
من السنة الماضية زائدة على المبتدئة من الآن لان ما ينقص من المتساويين لا يكون زائدا على كل واحد منهما فاذن
يجب ان يكون المبتدئة من السنة الماضية في جانب الماضي انقص من المبتدئة من الآن في ذلك الجانب ولا يمكن ذلك
الا بانتهائها قبل انتهاء المبتدئة من الآن ويكون الانقص متناهيا والزائد عليه بقدر متناه يكون متناهيا
فيكون الكل متناهيا وانتقض الحكم عليهم بان هذا التطبيق لا يقع الا في الوهم وذلك يكون بشرط ارتسام
المنطبقين فيه وغير المتناهي لا يرتسم في الوهم ومن البين انه لا يحصل في الوجود معا فضلا عن الوهم التطبيق فيهما
في الوجود فاذن هذا الدليل موقوف على حصول ما لا يحصل لا في الوهم ولا في الوجود والقدر الزائد والانفصال
انما فرض في الطرف الشمالي في الطرف الذي وقع النزاع فيه فانه متوقف فيه هذا حاصل كلامهم فيه الوضع
واما اقول الكل حادث موصوف بكونه سابقا على ما بعده وبكونه لاحقا بما قبله والاعتبار ان فحقيقة لا ذا اعتبرنا
الحوادث الماضية المبتدئة من الآن تارة فرضت كل واحد منها في تارة من حيث هو بعينه حتى كانت السوابق
واللواحق المتسلسلة بالاعتبار منطبقين في الوجود ولا يحتاج في تطابقهما الى توهم تطبيق ومع ذلك يجب كون
السوابق اكثر من اللواحق في جانب الذي وقع النزاع فيه فاذن السوابق متناهية في الماضي لوجوب انقطاعها عند
انقطاع السوابق والسوابق زائدة عليها بقدر متناه فيكون متناهية انتهى كلامه بعبارته فكتب
اقول ذلك عارف فرق وسترا وفيه استبصارا عزيزي قبل انت الله العزيز العليم **ومنها** الاستطلاع

فيضا العقل الزمان على الآنات بالاستناع من سلسلة التصاعد في العقل مطلقا لا في سلسلة التنازل في المعلولات
من سلسلة الصدور فح اقول الفصل الزماني على تقدير الاستناع ليس توجد على تعين في لحاظ العقل انتهاء
كون متعرة اولا ثم متقدمة دخل السلسلة المترتبة بتسرها في التقرر ولذلك ميزان الكلام بالجاحد الا في سلسلة
التراقي على خلاف ذلك فلئن قلت كيف حكم على حول الزمان انها جميعا على السلسلة والذي يستبين من مرتبة في الحيثيات
والتصانيف لتحكمها بالاحالة مستحب الدليل على سلسلة التصاعد والتنازل سواء من غير فرق قلت كما لا يخفى
ان تميزان الحكم بالاحالة بحسب اي زمان اقيم هو استحيل من نظر الترتب الاجتماعي في الوجود بالفعل في جهة الانتهاء
الفرق اذن يصرح بتاتيل غاية ليست العقل والمعقولات المجتمعة في الوجود انما يكون مترتبة بحسب الرتبة العقلية لنفس الذات
بحيث الذات لا بحسب الوقوع في نفس الخارج اليس لما في حق الاحيان الالهية القرد فاذن نقول في صورة التصاعد
يكون العقل المرتبة المتصاعدة الى الانتهاء مجتمعة كحصول سرتها لما في مرتبة ذات المعقول الاخير فيكون الترتب
والاجتماع في الوجود جميعا في جهة الانتهاء فاما في صورة التنازل فالمعقولات المترتبة لا تكون متحققة في مرتبة العقلية
اليس المعقول لا يصح الوجود في مرتبة ذات العقل على خلاف الامر في العقل فانها واجبة الوجود في مرتبة ذات المعقول
بتة فاذن ليس فيتحقق من المعقولات في مرتبة ذات العقل فضلا عن تحقق المعقولات الغير المتناهية في مرتبة ذات العقلية
فاذن في المعقولات المترتبة لا انتهاء يكون الانتهاء في جهتي جهة الترقي والتنازل والترتب والاجتماع في الوجود
جميعا جهة الانتهاء بالفعل في جهة ما في خلاف تلك الجهة الترقي والتصاعد فليتصور وهناك ضرورة من حيث الفرق
او دونا ما في كتاب الصحيح والتوحيد وهو كتاب تقويم الايمان **ومنها** ان المكلفين لا يعلم من مجاهد المكلفين
ومن اتباع المتكلفين مذهب وهم وطريقتهم في التناهي بمقدار الفصل الحركة وامتداد الزمان متناهية الحوادث
الزمانية المتعاقبة في جانب الماضي في وقوع اثبات الحدوث ونفي الازلية ولا يستقرون استناد النهاية والانتهاء
في الكمية المتصلة او المنفصلة لا منافاة في التعين بين الازلية والآزلية في الدهر بحسب دوام الوجود او سبق العدم
الغير الداخل في جنس التقدم والتقدم ليست امتداد ذات الابعاد والمكانية متناهية المقدار وهي بحسب ذلك الانتهاء
لتناهي او تسدي لتكون من حيث الوجود في الدهر حادثة او ازلية فكما ان الحركات المستقرة والمستمرة وكلمات
الامتداد ذات المتصلة الزمانية ومراتب اعداد الكميات المنفصلة وما لها النهاية والذاتية بحسب الكمية او وراء
الازلية والآزلية بحسب الوجود ومنها عند العقل متعينان كل منهما مباين لا في المفهوم غير مستلزم اثباتي تحقق
واتحاد هذه الاوهام والظنون من جهات عدم الفرق بين العدم القبلي الدهري وبين العدم المكمم الزماني

وحسبان لم الزمان لو كان معدوماً او لا ثم واطلاق الوجود اخبر الكان قدمه وابقاه في الامتداد الموهوم الزمان
المتساوي وثابته في جهة المبدأ الى لا نهاية والمنقطع استمراره في جهة المنتهى عند آن مبدأ وجوده في الوجود ولو كان
المقدار الكان انتهاء مقداره عند آن القطع عند المستمر قبل غير ذلك في الوهميات الكاذبة وقيمات الفاسدة
فلا يكون من المستقيمات المتوهمة **ومنها** لا يحسب الزمان مقدار المستقيم الامتداد كالانحنا والخطوط الاستقامة
والمستقيمة الاستوائية فيكون في حسابك انه انما الفرق من كميات الخطوط المستوية والخطوط المستوية من
كمية الزمان بالقدرية والاقارنة ومطلق الاستقامة والاستواء امر مشترك فيه الكميات القارة من الخطوط والسطوح
المستوية والكمية الغير القارة التي هي الزمان بل عليك ان تتأمل تأملاً دقيقاً من المشهور فتعلم ان الزمان كالزمان حركة
مستديرة وحامل في جرم مستدير فلك وليس بمستقيم الامتداد بل حقيقته انه مقدار حركة مستديرة وهو كم
متصل غير ذي وضع منطبق على حركة مستديرة هو مقدار بالحال انها وبتقدير حركات المستديرة والمستقيمة على
الاطلاق القوي وهو منطبق انه على محيط دائرة عظيمة هي منطبقة على حركة الفلك الاعظم المحرك بها على منطقة العالم
بحسب بالبصيرة وليس الكرة القصبة التي تحدد الجهات اذ ميت على حركة ثم تحركت اخبر اهل انها اخرجت من
جوانب الطبق ومن جوف العدم الصريح الى فضاء الليس الدهري فتحركت حركة مستديرة متصلة غير منتهية الهوية
ولا منقطعة الاتصال وليس لها في الوجود حد معين منطبق على مبدأ الماضي وطرف الامتداد فاذا تعين الماضي
الوهمي بحسب الفرض الانتزاعي مبدأ بالفعل من نقطة معينة متوهمة في المنطقة تحصلت بذلك عند العود والبداية
نقطة واحدة ثم اعتبرت بعد ذلك دورات ثانية وكل دورة مفروضة من دورات الحركة المتصلة منطبقة على
تلك النقطة التي هي دائرة معدل النهار وفلك الزمان الذي هو المقدار الحاصل في تلك الحركة ابتدائه وخلقه التدريج
تحقق شيء فاخرج من حيز الليس المطلق ومن جوف كم العدم الصريح الى فضاء فعلية الليس القرار الدهري
متصل الامتداد غير منقطع الاتصال ولا منبوت الكمية فهو قد ذكر الدورية المستمرة الاتصال ومقدارها
وهو في نفسه كم متصل واحد ما متحيز مستديرة بالكمية مبناه بالمقدارية غير منقطع الاتصال بالانفصال الا
في الوهم فاذا تعين الوهم فيه انما يحسب الفرض ان الحد امفروض فيه حركة المستديرة التي هي محل حسب الفرض
نقطة بعينها في معدل النهار المستقيم دورة واحدة غير ذي وضع لزمان حقيقة المستقيم لمعدل النهار دورة
واحدة ثانية فان ان الآن اخراجه دورة واحدة زمانية والمتوهم او ان مقدار دورة زمانية
ودرجة دائرة معدل النهار بحسب كمية فيها المتصل القار والمستديرة اخراجه الدائرة الفلكية تحسب بكمية كمية

كمية المتصل المستديرة الغير القارة اخراجه الدورة الزمانية فان تبين لك انه كما لا نقطة بالفعل في محيط الدائرة
ولا في سطح الكرة مع انه كما منهما مقدار في الآن فكذلك لا طرف لحركة الدورية المتصلة الفلكية ولا آن
الزمان الممتد المتصل بالفعل مع كون كل منهما مبدأ الامتداد بالفعل في الكمية والمقدارية ولا يعرضها في الفصل لما
اثبتت ولا انجذاذ الآن الوهمي هذا اصل يقتضيه الاصول البرهانية والقوانين العقلية ويستزاد في ذلك
استيفاء او استيقاناً فيما يستبقى عليك في مؤلف الكلام اثبات الله العلم العدم **الفصل الثاني** في تعلق اصحاب
القضايا ومراوغات محدثة ايضاً وتمسك مغالطة ومنشأ شبهة على الطرفين من الفريقين
ومضة اهل مذهب فيما وثبت واو ثبت الزمان الاصول والفرض بطلان العدم الطارئ متمسك بالنظر في ذات
الزمان وكل العدم الآن المستعقب للوجود وانما الكثرة بالنظر في ذاته العدم بالذات راساً ارادة اما
دون تبين في العدمين في حاشية الوجود وفي ذلك الطبق الكلي البرزخي والفعلي المحصلين التشكيك
اول يلزم ان يكون الزمان واجب الوجود ساقط فان الواجب لذاته هو الذي يجب له ذاته فطبيعة الوجود
وتمنع عدم ذاته طبيعة العدم ووجوب الطبيعة تستلزم وجوب افراد كما اثبت عليها امتناع الافراد اذ
تمنع بعض الافراد او الخصص بخصوصه مع وجوب نفس الطبيعة تمنع في الواجب عليه الوجود وبعد العدم
والوجود والعارض لمهيته او الوجود الواجب من تلقاء الغير بحسب خصوصيات الوجود او التقييد او الكلي الذاتي
مالا يجب له ولا يمنع عليه بحسب نفس ذاته طبيعة الوجود ولا طبيعة العدم وان كان الطبيعي لضابط امتناع
بعض الافراد او الخصص بخصوصه من تلقاء خصوصية القيد او التقييد تمنع على كل حكم ذاته وجود يكون
من مهيته او من جوهر مهيته ووجود لا يسبق الطبيعي المطلق بحسب جوهر المهية يسبقه بالذات او وجود لا يسبق
العدم الصريح يسبقه دهراً ثابتاً على ما قد تبين لديك على الجوهر ما هو الجوهر وجود قائم في موضوع وعلى العرض
ما هو العرض وجود قائم بالذات في محل الحركة دار الآن الوجود القار وعلى الزمان العدم الآن المستعقب
لوجود والعدم الطارئ الذي حق بالذات بعد الوجود **ومضة** ثم اني ذكرت اورده في الصراط المستقيم
في الدائق السبل انه ولزم لكن يلزم هناك الوجوب بالذات لانه لا متناص من لزوم استيفاء الممكن الذاتي
من علة علة لذاته في العلة مبقية الموجودة في الوجود اذ ليس اذا امتنع العدم الطارئ بالنظر الى نفس ذات
الزمان ومن المستبين ان امتناع الحد طرفي النقيض بحسب جوهر الذات في قوة وجوب الطرف الآخر بالنظر اليه
بحسب نفس الذات فيلزم ان يكون الوجود والمقابل للعدم الطارئ وهو الوجود الطارئ او الوجود المستمر

او بالشيء فيمتنع واجبا لذات الزمان بحسب جوهر ذاته فيكون الحال غير معقولة باستمرار وجوده لا يعقل فانا نعلم
ذلك معقولين من مفصلات الشكوك واما عقد ايضا لما سيأتي عليه والبطلان لانه قال كيف يكون ذلك الشيء مراد الوجود
واجبا لذات الزمان وانه لم يكن الله تعالى عند نظر الى ذاته ثم غير امتناع الوجود والمطلق عنه بالكلية ولزم لكن ذلك بعد
عروض الوجود له فاجاب ذاته على تحت بعد لمحتمة فالوجوب على تقدير سبقه بالغير ليس يوجب الوجوب بالنظر
الى نفس الذات بنية ذاتي الى الوجود ولا يصلح نقيضا للعدم الطارئ ولا يمنع العدم الطارئ لانه لا يمنع العدم
الطارئ رفعه والمقيد قد يرفع رفع ذاته المقيد وقد يرفع رفع قيده فرفع العدم الطارئ لانه لا يمنع الوجود
او يرفع لا يكون طارئا والمنع لا يمنع العدم الطارئ على الوصف المقيد لانه الاصل في الوجود وعلى سبيل
المقيد على الرفع المقيد بالنظر فلا الرفع المقابل الوجود الطارئ على سبيل كان رفع المقيد وان ما هو لكن
يحتمل في صفة تقتضي رفع النظر عن تحقق غير طارئ وباطل اما لانه من السابع العدم الطارئ وجوب تقرر
الى الذات على الاتصال سواء كان يرفع العدم السابق لوجوده او رفع طرو العدم الطارئ لانه ارتفاع راسا لا بعد
حصول الوجود فان يكون كل من خصوصيتي بعد الامكان الشرف بالنظر الى الذات على نفس الذات
فيتحقق كل منهما لحال علة موجبة وكل سبيل القول في امتناع العدم السابق المستعقب لوجوده ووجوب نقيضه الذي
هو رفعه انما تمر لكون رفع العدم السابق لحصول الوجود او رفع استعقابه اياه فيتحقق بانتفاء الوجود
في الازل والابد فلا يقع في الحكم بين الامرين علة موجبة فيتوقف **ومنه** وعلى قياس هذا التفصيل الوجوب
في الوجود بعد العدم الذي بعد كانت بالنظر الى ذات القيوم الواجب لذات تعالى سلطانه فانه يمنع هناك مع امتناع
جميع الحال العدم فيجب نقيضه هو رفع الوجود بعد العدم وتحقق الوجود السرمدي الحق الذي هو قبل جميع الوجودات وليس
هو من بعد تقدم بوجه من الوجوه اصلا **ومنه** ثم لك ان تنافي عقد مقدمة والانفصال هناك سبيل الاخر نقيضا ولات
حين مناص الا بالله انا الله سبحانه من نظم تحريل طرائق وهو انه لزم من امتناع العدم الطارئ الزمان بحسب
نفس ذاته اما لكون الوجوب الذاتي الزمان هو الفصل الاول واما لكونه جاريا البقاء مع العدم علة
التامة وكلاهما مستبينا الفساد ومحتج على فساد هذا وذلك لانه اما لكون القيوم الواجب لذاته اجل كره هو جاعل
التام وعلة التامة فيلزم الاول واما لكون الحق ورا الواجب لذاته اجل تشبه به علة التامة فيكون علة
التامة اما لكنا بالذات الحال ولا تمنع الكنات بمنع عدمه الطارئ بالذات الا الزمان فكل حكم بالذات من الزمان
فان عدم الطارئ يمتنع بالغير من بقاء وجود علته فاذا كانت العلة التامة لم يزمان عدمها الطارئ لكنا بالذات

بالذات ممتنعا بالغير والزمان عدمه الطارئ يمتنع بالذات فيلزم لا محالة امكان بقاء الزمان مع العدم علة التامة وبعد
وجوده وذلك خلف فان اذا كان حصول الحال في الحال فكذلك امكان حصول الحال ودون علة التامة وشبه ذلك مثالا في العدم الذي
المستعقب لوجوده ايضا فان هذا العدم الممتنع بالذات في الزمان ودون علة التامة فيلزم امتناع عدم
الزمان مع امكان عدم علة التامة في الواقع وذلك في مع جواز وجود الزمان مع عدم دخول علة التامة بعد في
الوجود وجواز الحال في الحال فهذه المعضلة قد اورد بها على بعض الفلاسفة والمراسلات لا يتعلق فكان تحيل الى
الاولاد والمعتوية والاصحاب الرؤية وليست ترى بهولاء المتبرعين ان في شبهة بالفعل الحوالة بسبيل
الخروج من ذلك في مشارع الاصول والقوانين فليعلم ان منبع الغصة منه من سبيلين الاول ان فيه خلطا
بين عدم السيال الزماني بالعدم القبلي الدهري فان الزمان انما يمتنع عليه بالذات طرو العدم الزماني وطرو ما يمتنع
وسبق العدم الزماني على وجوده سبقا زمانيا اذ ذلك يقتضي فرض وجود الزمان على تقدير تجدده وذلك
فرض النقيض فلا كان هذا الامتناع خصوصية ذات الزمان واما طرو العدم القبلي على وجوده في الدهر طرو
دهريا او سبق العدم القبلي على وجوده في الدهر سبقا دهريا فليس يمتنع بالنظر الى ذاته امتناعا ذاتيا
بل انما يمتنع ذلك امتناعا بالغير اما العدم الطارئ لكونه لحوق لبقاء وجوده في الدهر بتقدير ثبات علة البقاء
ودوام فياضه وبالاستلزام ذلك امر محال وهو الامتداد في الدهر على عادة استبان في مظنة وهذا الامتناع
بالغير ليس يختص بالزمان بل نظر في جملة الكائنات بسرها واما العدم السابق فبقاء على غاية التسكر وان
لحدوث الدهر بالنسبة القبلية في خارج عن عالم الامكان الاستعدادي لكون ميزان القضوم بقبول الفيض
هناك طباع الامكان الذاتي لا غير وسيتلى عليك صورة كتب فساده فانه يقول وهذا الامتناع بالغير الفيض غير
مختص بحقيقة الزمان بل يتناول كل ما يكون مرهون الذات بالامكان الاستعدادي من الكنات الذاتية
على الاطلاق العمومي الثاني ان فيه مغالطة من جهة عدم الفرق بين الامكان بالذات والامكان بالقياس الى
الغير وكذلك بين الوجوب بحسب الذات والوجوب بحسب القياس الى الغير وكذلك بين الامتناع بالذات والامتناع
بالقياس الى الغير فالممكن بالذات ما يكون وجوده وعدمه بالنظر الى ذاته لا بالقياس الى غيره فعلى ذلك
لا يكون وجوده وعدمه واجبا او ممتنعا بالقياس الى غيره فان نقول اذا امتنع العدم الطارئ او السابق
بالنظر الى ذات الزمان ووجب وجوده وبقاؤه من بقاء علة التامة لكونه ممكنا الوجود والبقاء
من حيث نفس ذاته فلا يستلزم ذلك لكونه العدم الطارئ او السابق بالنظر الى علة التامة ممتنعا لا يجب ذاتها

بل بحسب قياسها الى ذات معلولها الذي هو الزمان فاذن امكان العدم الطارئ او الباقي بالنظر الى ذات العقول
الممكنة بالذات ليس بطارئ ولم يمتنع ذلك على العقول بالقياس الى ذات المعلول لا بالنظر الى نفس ذاتها فبين الذات
وما يغيره بالقياس الى الغير في كل من الوجوب والامكان والامتناع فرقان بين مستبين بلطف غير خفي وقد اوضحنا
حقيقة البيان في افق المبين فذكرنا من ذلك في وصول عرض **ومنبض** فان قيل اذا كان الممكن انه اذا كان العدم
الطارئ او الباقي الممتنع بالنظر الى ذات الزمان انما هو الذي يطرأ او يبقى في الزمان طرأ زمانيا وبقاء زمانيا وكان لا يمكن
كان يشترك في هذا الامتناع الزمان ومفارقات الزمان ايضا فرايت عالم الابداع واذا ثبت عالم الامر جميعا فاعلم
كيف ذلك فنقول خواص هيئة الزمان يخصها لا غير فلكن لكن الامر مات عمر الابداء اثبات انما يمتنع ذلك بالتسبب اليها
من حيث الطباع المشترك بينها جميعا وهو مفارقة عالمي الزمان والمكان لا بحسب خصوصية مبتنى مرماها تهاء على
الامر في الزمان او هو مخصوص ذاته وخصوصية ماهيته يقتضي امتناع ذلك كونه لوجود الزمان على تقدير عدم الامكان
الامر في تمي من الاشياء غير هذه الاشياء فخصوصيات سائر الممكنات باسرها ملغاة الاعتبار في اعتبار الامتناع
فيتعرف **ومنبض** لقد ثبت من سبيل الجدل في اثبات حدوث العالم لكن وجود الزمان على الوضع
الذاهب بل قد يمتنع سبق العدم عليه امتناعا ذاتيا بحسب نفس هيئة الزمان وليس يمتنع ذلك على علة الامر لانها
غير واجبة الذات وطروء هذا الامتناع من جملة الممكنات هو ماهية الزمان لا غير فاذن يلزم من ذلك جواز ان يكون
علة الزمان غير واجبة في الوجود بالفعل والزمان بالفعل موجود وقد كنا نظنه الذي ليس بعده المراد
الذي غير مستبين بحيث يمتنع الممتنع وهو امكان سبق العدم الصريح عليه لامر التصور وقد امتنع من مقال العقل
عن المنع عليه بالذات وهو العدم المكم الذي ابن سبقا زمانيا كما الفرق بين امكان العدم السابق بالنظر الى ذات
العقول بحسب نفس الذات وامكانه بالنسبة اليها بحسب قياسها الى ذات المعلول وهو الزمان واثبات الاول
في الثاني **ومنبض** من الفلسفي في الاذهان القاصرة العامية الجمهورية الاحتجاج على حدوث الزمان مبناه
على دوائره في جانب الماضي واثبات حدوث العالم حدوثا زمانيا بابطال الانتهاء العدد وتنفي الحوادث الزمانية
المسابقة للمتعاقبة الوجود في الازمنة الماضية والجواب الحكم لحدوث الزماني على الطبيعي المسلم قبل الازل
لا لانهاية في جهة البداية ثلاثة حدوث كل فرد فرد من الزمان على الاستواق التمول وقد اوردنا بك غير مرة واحدة
الى تشابه غير مرة الاوهام لا سبيل له في مذهب التحصيل عند المحققين اصلا فالمقادير المستقيمة والمستديرة ولا تعلق
لها بالذاتية او الازلية في الوجود والحصول بحسب الاشياء في القدر والمكث كدائرة معقول الانتهاء

مثل انتهاء هيئة المقدار وهي بحسب ذلك لا تأتي السبوقية او الاسبوقية بالعدم الصريح في الدهر فكذلك مقدار حركتها
الدورية المتعلقة والبراهين الناهضة بالحكم على غير الشيء بالبطلان انما سقطت نهاية على المستحق وصف الرب
والاجتماع من الوجود في جهة الانتهاء والطبيعة الشاغلة الاولى او تحفظ المدة في امتداد الزمان بعد الى قوة
من غير انقطاع كما قد استبان لك فيما تقدم **ومنبض** ومن الشبه المغالطية فانه قيل تأثير العامل في
عالم الامكان وفي جزء من اجزائه لا يخلو اما ان يكون في حال تقرره ووجوده وهو حال ثبوته اي ذاته اي الوجود وتحصيل
اي حصل او في حال عدمه وهو الظرف لكون العالم لجميع اجزائه مسبوقا بالعدم الصريح والتأثير في اي حال
عدمه الباقي وحال تأثير في العالم حال وجوده ولكن لا هو مولا بشرط وجوده والتحصيل تحصيل حاصل
واي حال والوجود بشرط حصوله ووجوده لا في حال حصوله ووجوده فانه فرقان بين اخذ الاثر في
حال حصول الحكم بنفسه وبين اخذه لا بين حيث نفسه بل بشرط حصوله وليس يستحيل ان يؤثر في حال حصول
الاثر بل شأن العلة مع معلولها على هذا السبيل فانها تؤثر فيه من حيث هو مولا بما هو حاصل ولا بما هو ليس بحاصل
ولكن حين ما هو حاصل وما طرأ انما تأثير المؤثر في حال الحصول الحاصل ذلك التأثير وذلك تحصيل لحاصل
ولا استحالة فيه وبعبارة اخرى ليس يريد بحال الحصول معية العلول والعقل في حال الاثبات بحسب المقارنة في الحقيقة
بالنظر الى ذات المعلول اخير التأثير في حال الحصول ذلك التأثير والزيادة العقية العقلية بحسب المكانة الذاتية
الرتبية بحسب مرتبة ذات العقل فيسبق التأثير ليس في حال الحصول ولا في حال الاحصول اذ التأثير في نفس الذات
من حيث هي لا من حيث هي حاصلة وليست بحاصلة وحصول ذات العقل بحسب نفسها مرتبة عقلية ليس فيها حصول
ذات المعلول بل انما تعقل فيها جوهر ذات المعلول من حيث نفسها لا من حيث هي حاصلة ولا من حيث ليست بحاصلة
وليس بين ذات المعلول وبين ذات العقل اقتران ذاتي لزومي بالنظر الى مرتبة نفس ذات العقل بل انما بالنظر
الى مرتبة نفس ذات المعلول فقط فاذن ذات المعلول الحاصلة او الاحاصلة متأخرة من مرتبة حصول العقل
لا حصولها وبينهما وبين ذات العقل مقارنة ذاتية لزومية بحسب الحصول في حال من حيث هي بالنظر الى نفس
المعلول لا بالنظر الى مرتبة ذات العقل والمكلفون لا يفهمون يقولون من جاء بتسبيل الحق ويجعلون مسلكا
آخر وغرا تحقيق وهو ان المؤثر يؤثر في حال حدوث الاثر لا في حال وجوده ولا في حال عدمه فان حال الحدوث
وراء حال الوجود وحال العدم جميعا وتجاوزا بعضهم في طنبور التسخيف لغو فقال نبارك على تسويغ فقد
الذات ليس بحسب مقارنة العلة والمعلول في الحصول كالصوت والصدى من موجده الاول

الذي يميز فيكون التأثير سابقا على الأثر بآن ويقع في الآن القبلي بالقياس إلى ما يحصل بعده سواء كان الأثر موجودا
في ذلك الآن بتأثير الحركة كما في صورة التفاعل المستدير أو معدوما كما في صورة حدوث مرتفع العقل
ويكون الأثر في آن التأثير غير موجود وفي الآن الذي يصير موجودا يكون متقارنا للعدم ويلزم الخلف لأن الوقت أعم
الاستغراق بطلان هذه التي سبل الأوهام فلنعطف الآن إلى ما شبهه عنك أوهام المتعلقين المتكلمين
بالمعاني والمعلمين بهذه المسئلة **ومنها** ألم تسمعهم يقولون على ما حققه الزمان أنه لو كان الزمان
حادثا لم يزل في الوجود لكان معدوما قبل وجوده فيكون الفكاكية كما يجامع بحسبها القبل البعدي من الواقع وهذه
القبلية تامة وصحيحة بالذات إجراء الزمان بعضها بالنسبة إلى بعض ليس يوصف بها ما عدا الزمان الآن ما يوجد من
جهة مقارنة إجراء الزمان فإن يلزم وجود الزمان على تقدير عدمه ولا يسراك أنهم بمقالتهم هذه إنما كادوا لون
أوهام موجود والطبيعة الوهمية تلبسها السيطيون بأوهامهم القاصرة إلى إدراك القبلية الانفكاكية المطلقة الغير الكمية
سبيلا لا يهتدون إليها على سبيل الاستقلال برأيهما والاستقلال بصحتها كيف وقد استبان لك بما ذكرناه الكثرة
أنهم الذين اضطروا إلى تسمية الثابت غير الثابت ولا الثابت بالقبلية والبعدية بالدهر والسرمد وأوهموا
الزمان كما ليس لوجوده شيء ولا يكون وجوده في زمان فلك لا يصح أن يكون البعد شيء وأن يكون قد مضى زمان ولا
القبلية الانفكاكية منها الامتدادية الكمية الزمانية ولا يكون موجودا منها إلا إجراء الزمان ومنها القبلية المطلقة الغير الكمية
القبلية السرمدية كما لبسها الأول المسمى بالسرمد بهذا اليوم بالمعلوم وهذا الذي اليوم مثل تكليف أولئك يا قوم
أنفسهم ويسيرون في أرض الافتقاد على خلاف مذهبهم وباطل توهم الامتداد على تقدير عدم الزمان والتفات الذي
القدس بالقبلية الكمية الامتدادية والبعدية السيالة الزمانية أفلم يستبصروا ذلك بحصول ما ولا ذهبت لهم وبصيرة
قط لأن جاهليتهم للفضول ولا في إسلام تكميل لما يمتطاه المتكلمون لأن يعتبرهم بأوهامهم الفاسدة التي بهذه في تفاوت
الفتح وفهموا الغنى في فتوة الاحتجاج **ومنها** أنهم أقوى أصحابهم بما يقولون أليس من المستبين أن
نظام الكل المسمى بالأثر الكبير والمعبر عنه بالعالم الأكبر إنما عدته الله بالقصد الأول القيوم الواجب
بالذات جل ذكره بنفس ذاته بسبق أو لا خارج عنه إلا هو وما سوى نفسه وإن سبق فهو داخل فيه بالتفرقة وأوليس
يتصور له مادة أصلا فهو المبدع على الإطلاق وكل الفضل إجراء الذي هو أكرم الكتاب وأوليس الأمر على المستقل
البدوية إنما عدته الله تعالى بالإيجاد والإبداع بنفس ذات القيوم الحق تعالى غيره ولا لعقل لكونه مادة ولا لكونه
لوجوده غيره تميز العقل غير مرتبة ذات فاعل القيوم عند سلطانه فهو الصانع الأول وأتم المبدعات واختصها بالإبداع

ع وأول الجواهر العقلية القدسية من علائق المادة ومن عوالم الإمكان الاستعدادي فإذن إنما جعل فيضان
نظام العالم وصدوره الصادر الأول من إجراء النظام الأتم الأكمل الذي هو أفضل الممكنات وأتم الجواهر العقلية
من المبدع الفعال العزيز العليم بطباع الإمكان الذاتي فقط والمبدع الفعال الباري الحق واجب الفيض
تام الإفاضة متأن بلا وقفة أما الحركة فكيف يسوغ تخلف المعلول عن العلة التامة وتخلف الفيض عن فعل
الإفاضة فإذن لا محيص عن القول بأن الله العالم من تلقاء إفاضة الفيض الذاتي الجود والخروج عن الحكم
تحقق بالتمسك الأصول البرهانية فتقول مقدمات هذا السياق لا يتأتى في حقيقتها وكنهها غير مجدية في استرام المط
بل ما جرة من جدوى الإنتاج لا يحتمل الفحص والتعب في التفتيش وإنما يستتم الإنتاج إذا ثبت انقطاع الإمكان
الذاتي في منشأ استحقاقه قبول الفيض الأزلي وإلى لم إثبات ذلك ودون إثباته خرط القتاد بالأصابع كيف وأنا نحن قد اجتنبنا بالبراهين الثابتة القاطعة بالقطع أن الممكن الذاتي ليس يسع
منشأ جوهره في حقيقته تخلف بحسب طباع الإمكان بالذات إلا التقرر الواقع بعد البطلان القوام في حاق الحكم
والوجود المسبوق بالعدم الصريح في منشأ الذهن والتخلف عن العلة التامة إنما يستحيل منه التخلف المتقدم الكم
السيال مطلق والتخلف الصريح الغير الكمي لا مطلق بل إذا كان بحسب الفاعل التام متوقفا في الصنع وإنما
من الإفاضة مع استجماع المشترطات والشرائط حسبما لا إذا كان متعلق جوهر ذات المجعول لوجوب
التخلف وامتناع العقبة بالنظر إلى نفس ذات المعلول بحسب طباع إمكانه الذاتي لكون قبول الفيض الأزلي والوجوب
السرمدي الغير المسبوق بالعدم الصريح ممتنعا بالذات في حق جوهر جاعل دائرة الإمكان في جنس منطقي على جواز
الدخول فيه وسواء كيس الزمان الفاصل على تخلف المعلول عن علته التامة بالامتناع هو أن إمكان التخلف يستلزم
إما خرق فرض استتمام العقبة وإما وقوع الترجيح بالفعل أو بالإمكان من غير مرجح بقضية التخلف الصريح
من حيث امتناع الفيضان من قبل بحسب طباع جوهر المعلول ونفس حقيقته لنفس كمية الزمان ولا بصالحة
تامة كما قبل الوجوب بل لتغير زيادة العقل الصريح لوجوبه وسلامة الذات الصالح لتوجيهه وبالجملة ضابط
سنن العقبة المعقولية لتقرر العلة التامة ومعلولها على التام ومجعولها لكن كانا جميعا زمانيين كانا
يجب لا محالة أن يجتمعا في الوجود زمان أو آن أو إلا فإذا كان المجعول في جوهر ذاته تام القوة على قبول الفيض
وسلسلة مطلق امتنع تخلفه عن جاعله التام على الإرسال والإطلاق وإذا كان في طباع جوهره بحسب ما في
ذاته الأتم التخلف الصريح من جهة ما أن طباعه يقصر عن قابلية التقرر الأزلي ولا يمتنع بالنظر إلى جوهر ذاته الأتم الوجود

بعد العدم الصريح كان يجب استحالة صدور عن جاعل التام تخلفا صريحا وهو باطل ولا معدوم ولا يمكن امساك خلف
اصلا فليتقرر **ومنها** انا نعتبر استحالة العقل المضاف قبل ان المعلول متخلف الحصول من مرتبة ذات العقلية ولو كان
هو معها بالجعل في حاق الخارج ولا نعلم ذلك استحالة العقل يكون الحصول في مرتبة ذات العقل او الايسوا حد الامكان
ولا يجتمع طباع العقلية بل هو ممتنع واذا نظر الى جوهر ذات المعلول فكذلك لا فرق التخلف الصريح اذا قال الطباع جوهر
ذات المجعول واذا استحقاقا ماهية لا من السنين لان الامكان ذات من الصحيح الاستناد الى العلة كما قلت فان قلت
اذا صح ذلك فاذن يكون العقل التام لمعنى الاول ذات حاصل الفعال مع طباع امكانه الذاتي فلم يصح في الوجود
تام بسيط اصلا قلت كلا فان الامكان من مراتب ذات المعلول المفروغ منها في ملاط العقل الاه عند النظر في
الى العقل كونه من متممات جوهر المعلول المفارق كما جوهر ذات المتممة ومن اعتبار ذاته الصحيح لا يتصاب طباع المعلولية والكثرة
انصباب العقلية الى العقل فهو في حيز المعلول المفتقر لا في حيز العقل المفتقر اليها اذ هو من اعتبار اجانب المعلول لا من
اعتبار اجنبية العقل وباطل انما اقتضى الجعل التام على طباق استحقاق امكان المجعول وعلى حسب فجاء فوق طباق
على قبول الفيض ولزم لم يكن هناك ماهية لا لامكان الاستعدادي ولا ضمانة بالفيض من الفياض على الاطلاق
اصلا فلا يسيل مثل العقال المبدع التام لم لم يبدع النفس غنية في ان عليها من نفس الاذة كالعقل ولم لم يخلق
النفوس مدركة كيطباع الرسل ومرتبة بالصور الكلية وصيرا الى عالم القدس لا يشكال كالبشر ولم لم يجعل
المعلول حاصل الذات في مرتبة ذات العقل او لم لم يجعل المتممة الامكانية موجودة بحسب مرتبة انها ولم لم يجعلها بحيث
يكون ماهيتها هي بعينها انيتها او لم لم يجعل الجسم مستقيما على مساوين كالسنة تلك كلها من مدار القول ومن
تركيك السؤال ومن تخفيف الفحص ومن حسن التفتيش فكذا اذا تسل الباب الفياض لم لم يوجد عالم الامكان في الازل
غير مسبوق بالعدم الصريح كان هذا القول ايضا من حيث تمكن الاذة وبل المستحق منه من ثبوت طبيعة الامكان الذاتي
ومقتضاه ماهية تعرف في الفيات الباقية والبقاء السنة فقد عرفك بالبرهان من سبيل اللم التقدم بالذات
في الحقيقة الوجوبية سابق التقدم الانفكاكي السرمدي والتاخر الذاتي بحسب سابق طباع الانفكاكي الدهري فاذن له
تحقق المحال في التخلف من العقل التام اما هو الامتناع الحكم الامتدادية على الاطلاق والامتناع الصريح والتقدير
واذا كانت المتممة السرمدية غير مستغنية بالنظر الى استحقاق جوهر ذات المعلول المطلق فكم المتممة السرمدية بين العلة
الواجبة بالذات ومعلولها لكم الذات بحسب الوجود السرمدي في حاق الامكان من جهة انها مستغنية بالذات بالنظر
الى طبيعة الامكان الذاتي وحقيقة الوجوب الذاتي لكم المتممة الذاتية بين مطلق العلة التامة ومعلولها بحسب مرتبة الذات

الذات من جهة انها مستغنية بالنظر الى طباع العلية والمعلولية فثبت **ومنها** من الدليل على التاسع والاثنين
والعاشر في الاسماع والاذهان في تقرير ما اوضحناه من حجتهم انه لا يجوز ان يكون جميع ما ليس منه في وجود شيء
من عالم الامكان حاصلا في الازل فيكون بعض العالم ازلي الوجود ولا محالة لا يمتنع تخلف المعلول من العقل التام
او لا يجب لا محالة لا يخرج شيء مما ينظر في صحة وجود العالم ويعتبر في مراتب العقلية لو من العقل لا الفعل منه فيعطف
النظر الى ذلك الامر المنظور الى رجع الى الفعل ويبقى الفحص على حسب تسلسل المنظورات المترتبة الى رجوعه الى الفعلية
معا الى لا نهاية في جهة البداية وذلك محال لكم البرهان عند العقل اقل فحص من الكلام في كيفية العالم بحسب الوجود والتعدد
لمن يقتضي فاعل التام الشرعي بالذات فنقول كانك بما استبصرت من مرتبة التسلسل اذا حاضر هذا التقرير اختيار الحق
الاول من مستقى الترابي مجمع ما لا تمسك وجود الصادر الاول الذي هو افضل احرا بنظام الوجود في سلسلة الكثرة
حاصل في الازل بالفعل لا محالة اذا قلنا التام هو نفس ذات الباري العقل ما جهة بحسب الوجوب لا الطلاق
وانما تخلف منه تخلفا صريحا غير ملتزم ولا استبعاد بحسب التاخر الدهري لكون المتممة السرمدية هناك لمنعه الذات
والواجب في مذهب العقلية العقلية لكون المعلول مع تمامه الذاتي في الوجود متقدمة تحليلها جوهر ذات المعلول الامتناع
تباينا جوهر ذات المعلول بحسب المتممة وبانا نفس ذات العلة بحسب الفيض حصوله بحقيقة علاقة لو تقدمة
غير مرة **ومنها** ولما يجوز من سبيل الجدل على مذهب من فرق المكلفين بالا يعتبر على الاختصاص
حدوث العالم بوقت صدوره لكون الحدوث ذلك الوقت بخصوصه اصلح ولزكان ممكنا فيه اورده في الاشارات
وتقريره على طريقة صاحب المحاكمات انهم يستدلون على قدم فعل الله تعالى بوجهين الاول من حيث الفاعل
تقريره لزم الواجب لذاته واجب في جميع صفاته الاولية وكل ما يحتاج الى من التاثير حاصل لذاته وقد ثبت ان العلم
لا يتخلف عن العلة التامة فيلزم قدم الفعل وتقييد بالاولية بطرو الصفات الاضافية والتعلق حسب الفعل وتقرير
انه لا يجوز ان يكون فعل الله معدوما ثم يوجد اذ العدم الصريح لا يتبرز فيه حتى يكون امساك الفاعل من ايجاده او
في بعض الاحوال فيرا ايجاده في بعض حتى يكون الصدور من الفاعل في بعض الاحوال اولى من صدوره في بعض اخرى
صدوره واجبا كان في جميع الاحوال او لا صدوره كان في جميع الاحوال فيلزم اما قدم الفعل او عدمه بالمرة وفيما
بالحقيقة اما على قول انه حادث في الوقت لانه كان اصلح لوجوده او كان ممكنا فيه ونقيضه العدم بالصريح اخرا
من عدم الحادث السبق بالمادة انتهى بعبارته ولكن القول انه ذلك سبب لا يتاح على اوضاع او ذلك الوجوب
واما على سبيل الحق وفساد العقل وسلك البرهان فتبين الفساد به ليس من الفرق عدة وحدة ولا يتوهم

ونحوه بال والفقه بال

لا صدوره بال

استداد ولا استداد ولا تقدم ولا تقدم وهو من حيث التساوي والاستواء رأسا فاذن ليس يعقل امكان صدور العالم
قبل فاحدث لانه لا قبل له في قرار دائرة الامكان اذ ليس يتصور قبل وجوده الا الوجود السرمدي وقد اتضح لك ان الوجود السرمدي
ممتنع بالذات في حق الممكنات من طريق الطبيعة الامكان وطباع العقولية فالباري العقل جل عزة بقدرته وارادته وعلمه وحكمته
صب بكمال الفيض والرحمة على الامكان حسبما وسعه وسع استحقاق ماهيته وسنة طباع امكانه لا لعلة تحمله على ذلك
بذاته نظام الخير في نفوذ هو عالم جملة الامكان واقليمه نظام الخير المتسق تفاصيل الكل فكان قد تبين لك لم يفض
على نفوذ الوجود الغير المسبوق بالعدم الصريح كان الجواب انه لم يجعل بطبعه ولم يستحق بجوهره فذلك من نقصان جوهر الفعل
لا لنقصانه وانما كان من الفاعل لانه لم يفض نفوذ الوجود المقدس عن الهيولى فيفاض ذاته وتصور طبيعته لو قبل لم ابدا
قبل ابدا فكان الجواب لانه لا قبل الا الازلية السرمدية المنتفي حقيقة من جهة طباع ذاته واستحقاق ماهيته **ومنبض**
وتحقيقه السبيل السديد لا لهم في مسلك تجعل عزوم العقليين حيث يقولون ان القول بازلية الباري تعالى يستدعي وحدت مجعولات
بازليته وهو الاعتقاد بجواز الحكم من جوده عند عدم المجعولات رأسا وذلك خلف محال اذ انما جوده المطلق وجوادية الحقيقية الذات
بحيث مرتبة الذات لا من حيث غير ذات النفس الذات اصلا والواجب ذاته لا يكون الا واجبا بالذات من جميع جهاته وليس يتحقق
له تصنيف اخر انما يتسلسل اولا في مرتبة ذاته واولا تبدر ماذا المقدر التسلسل وام اشتغاله عليها وتقارن ذاته في نورانيته فان
ظلمك تسلسل عالم العقل وصور الانوار من مشاهير السورية والجبروتية والكمال اذا كان مفيضا للتوفر وقيامها بالقسط الرفاه
وانه اوسع البين لنزر الفيض من الوجود وانما فهو افضل واجود والعقل وافيض مما يعطل ولا لا من مدارج ثم
ينبعث فيه فعل الايجاد والافاضة فهذه **تحقيق** الفيض حد التساوق موضوعة الاساس على اوضاع المكلفين
لا لا يفهم لا بزيادة الالف وفي سبيل الاصول العقلية والقوانين النظرية في المفرح عند المبصرين بيان كلمة العقل العاقل
انه انما كان يلزم التعطيل لو كان موهوم من العدم الصريح قبل وجود العالم حدان مت فيعال غير متفهمين او حدان
غير متفهمين وواسطة متعددة تاوحد واحد غير متفهم موطرف متبدا موهوم متعذر كما الان لو قال فكان
الامسك من فعل الفعل وصنع الافاضة في حد تمازيه الابداع والافاضة بتعطيل الفعال الجواد من جوده
ورحمته وامساكا له من صنوه وفيضه وتحقيقه لنزر ذلك من الاحيال فيه تخيل السواد والوهم وهو
باطل موهومة التعطيل وانما هناك تقدم صريح صرف بهر وراء توهم تحدد والامتداد اذا قبل الوجود والقوام السوق
به لنظام العالم الى حد الدهر منفقا وجود الجواد الحق وان ضد الفيض من تحلي الطلق تحلي لنقع الوجود والصراح القوي
في غير العدم الصريح حدا عند لما في حد تمازيه الوجود واوفى الوهم عن حد العدم وليس يصح لنزر الباري تحلي لكيس اخر

اخر ايضا لم يكن مستحيلا بانه قولا في مرتبة ذاته ولا الوضع لذاته شيء من جهاته وانه اوشى من الاعتبارات التي منطرات
الصنع والافاضة بل انما كانت البتة بتمرسه الوجود من قبل استحقاق ذواتها ومن منطقة امكان ماهياتها
اذ كانت ضعيفة **تحقيق** من احتمال السرمدية في القوة قدرة الذات عن قبول الازلية الوجود من الدهر فكانت
لا تحاذ انما المتحد نفس ذات المجعول لا امرا في جنبه كل على لعوزه في ماهيته فاذن ليس يتوهم التعطيل
ولا عن الفضاء على جميع الممكنات بالفيض الذاتي والدهر ممتنع الا ميقاتا الغير المتسلسل لو لم يكن في الوجود سائر
مدرية تستغني سوى ذاته او حدان طبيعة تستغني تصورها ما طلب بالكيف الحق والتي تلطفت في التسلسل والتوصل
الطلبات والنور اذا كان مستنيرا بالعدم والازلية مقررا بالاولية والسرمدية وما تجلى بما يسلك سبيل
التعطيل من يقبع في مذهب الوهم ان قبل وجود العالم عدما متحدا او حدا موهوما فكيف في الصنع والايجاد ويقع
فيه الابداع والافاضة فوق تحدث في الدهر ودون الازلية في السرمدية كما يحسبه السفهاء الكلفاء من الفلاسفة
والاوهام فانا العقلاء الشاخصون والكبار الراسخون المتفهمون في المعرفة اقصى مقامات العبارة فيه ولذلك قال
في الكتاب الشفاء والنجاة وهو الذي عطلوا الذين عطلوا الله من جوده يعني يهولا الكناية من فرق العقلاء والاشارة
من المتكلفين بلا يفهمون وانا اقول في ارا هو الذي عطلوا المكلفين الذين عطلوا الله من جوده او كذلك السابق
في ارض الشرك من المتفلسفين الذين شركوا بالله سبحانه مبدعاته في السرمدية والازلية الوسطى من الكمال الذين
بالكلمة الكيانية البرانية اصحاب شجرة مباركة زيتونة لا شرقية ولا غربية **ومنبض** اقبل لنزر الوسائط المدبرة في
الابداع وتحقيق الفطرة الصانع في الصنع هو انه ذاته بحيث يبدع وينصنع ويفيض ويخلق لا بان الاشياء خلقوه
والموجودات صنعوه كانسانه في العالية الفلك فان تقوة وتحدده في العلم هو انه ماية يتعلق الاشياء فالمعلومية
تعلق ذاته وتفيض عنه الاشياء جميعا المستكنون معلومة لا بان الاشياء معلومة له فاذن تقوة وتحدده كيس ذاته
من جميع جهاته وصفاته لا بلوازمه وآثاره ومقتضياته ومنضوياته **ومنبض** سلك في الشفاء والنجاة وساير
كتب مسلك الحكيمين وتوغل في المعنى دلالة فلنورد كلام الشفاء بعبارته قال في اول ما سوى الهيات الشفاء بعد فصل
من القول والعقل الصريح الذي لم يكدر بشبهة ان الذات الواحدة اذا كانت من جميع جهاته كما كانت لا يوجد
عنها قبل شيء وهي الان كذلك فلا الان ايضا لا يوجد منها شيء فاذا صار الان يوجد عنها شيء فقد حدث في الذات
قصد وارادة او طبع او قدرة وممكن او شيء مما يشبه انه لم يكن ثم قال فاذن الحادث الاول على هذا القول
في ذاته كذلك محال وكيف يكون يتحرك في ذاته شيء عن تحرك وقد بان ان واجب الوجود بذاته واحد اخرى

فان قال قائل ارأيت ان لم توجد الحركة اكان يعقد الزمان هي يكون حركات اخرى غير ما بالقوة وهو باطل او قيل
ما ذكرناه في الشكوك لانه يمتنع ان يوجد شيء كما غير متناهي لا حركة جسم آخر فيجوز ان تحرك ولا يجوز ان لا يكون لذلك
فالجواب عن ذلك انه يتبين لك انه لم يكن حركة مستمرة لم تعرض المستقيمة جهات فلم تكن حركات مستقيمة
طبيعية لم تكن قسرية فيجوز ان تكون حركة جسم من الاجسام وحده وله اجسام اخرى يحيل ان لم يكن يمتنع الاستحالة ليس
كل قائل يعرض يكون من عروض الاستحالة بل كثير من الحالات لا يظهر ويتبين استحالتها الا ببيان وبرهان واما من
اعتمد الوهم فاذا رأى المستمرة بالوهم واثبت المستقيمة المتناهية في الوهم امكن وثبت في الوهم زمان وحده
لا يتصوره الوهم وليس نظرنا في هذا هل يصح في الوجود فان الزمان اذن وجوده متعلق بحركة واحدة بعدد ويقدر
سائر الحركات التي يحيل ان توجد دون حركة الجسم الفاعل لحركة فيزمان الاني الوهم انتهى كلامه ما لفظه وقيل ذلك مساقه
الفن الثالث في السماء والعالم تقدم فيه بما قد تقرر منه في مواضع كثيرة من النقاد والتحقيق وسائر كتب رسائله
لتحكم الفلاسفة على ازلية العالم ليست على سياق تبيانات برهانية بل انما هي اصحاب جدلية على اوضاع المعتزلة وسائر
ما ذهب اليه الوهم مبنية على امكان وجود حركات قبل حدوث العالم وبالجملة على امكان خلق آخر قبل اي خلق يفرض وضع
انه اول الخلق فيلزم من ذلك ان لا يكون قدم العالم السابق على وجوده قدما قاصرا يطلق له زمان ومكان بل يكون
قدما مستمرا الى قدم الامد بزيادة وذلك من مفروضاتهم ومسلماتهم المنتفية عن ارتفاع الامتداد الزماني عن
الواقع في الوهم كالامتداد المكاني ايضا ممتنع الارتفاع عن الوهم اذ يتوهم على تقدير عدم العالم امتداد ازماني موهوم
غير متناه وفضاء مكاني غير متناه موهوم ايضا لكن العقل الصحيح القويم يقضي انهما كليهما من الحالات التي يحملها الوهم
ويعقلها الوهم وقيل لنا الفاعل قدم جماهير المتكلمين لا يقولون على حصول العدم القبيح قبل العالم مقدار امتداد
لا عن مادة بل يعتقدون في الزور ويقولون للمهيمن القدوس خواص الانيات من التقدم والكم والحدود والاوقات
ويقولون الباري تعالى حسي مستمر لوجوده الممتد مع امتداد قدم العالم لا عن مادة مرجح لوجود العالم في حد
بخصوصه بارادة مخصصة من غير مرجح ومخصص غير الارادة ومن البين انه لا يخلق قبل اي خلق توهم في حد بغير حدود
ذلك الامتداد خلقا آخر في حد قبل كل اول ويسوا القول ان الزمان لا يتصور له متى اصلا في وجوده ولا
في حده وكما ليس يصح له بوجه الزمان في زمان فكذلك ليس يصح له تقدم في زمان ولا يشرعون انه لو كان الامر على ما
يزعمون لكان ذلك القدم هو بعينه الامتداد الغير القار المتصف بالمساواة والمفاوتة والتقضي والتجدد والعقبات
والبعد بالمسافة ولكن مقدار قائم بذاته غير قائم بالمحصول في محل وموضوع والزمان ايضا هو بعينه الكمية الغير القارة

القارة المتصلة فيها المساواة والمفاوتة والقبليات والبعديات الا انها قائمة الوجود في الحركة القائمة بالجسم الفلكي
الذي هو موضوعها فان تختلف افراد طبيعة محصلة نوعية يعنيها بالجوهر والهوية وهو متين الفلك الذي يقدر
العقيدة البصائر التحصيلية الذي كما لا يختلف طبيعة بعينها بالنوعية والجوهرية كذلك لا يختلف بالطول والاحوال وبالاقدار
على الهيولى وبالعناصر ضمنا بتم اذا صح بطبيعة ما محصلة لتكون مستمر التحصل والتشخص من غير تعلق المادة فكيف يعقل
ان تعلق في تحصلها وتشخصها بالمادة وعلاقتها والهيولى وعمدها ومن هذا السبيل يتبين البطلان الحدة
والبعد المفطور القار القائم بذاته المجرد من المادة اذ لا فرق بين الصورة المجردة الجوهرية الا بالتجرد من الهيولى
والقيام بها وقد ذكر له فريق من رواة الفلسفة في الدولة اليونانية وكذلك يبطل كون الامتداد الزماني
مجردا الجسم نفسه وليس بالة هو متعلقا بالمادة بحسب ما يعرض فيه من التغيرات ويسمى بالزمان وهو حسبان
من المتوهمة في تسويش الفلسفة وان الله تعالى من الاقدمين قد نقلوا تنبيها على امام الفلاسفة الاقطار الالهي وان هو الا
الكف والاطلاق ثم ولو عزل النظر من كون كل من العدم والوجود من معقول الامتداد والاستمرار على السبيلين الاقسام
جهة الزمان الا ولا يعقل لنا مجرد العقيدة والوجود الامر مستمرة الذات والوجود من الاستمرار السبيل الكم الاتصالي
كما طلب بمتبع الامر والخلق وقوم الستر مدة والدهر وصانع الزمان والمكان ثم لا يتبين ما تهمك من قبل الترجيح
من غير مرجح طرد ام الترجيح بلا مرجح في طبقات الارادة وتعلقاتها ولا تكون في تحيات الاوهام من المتورطين
وسبق قال في التحقيق محمد ولا ايام يعتقد لنا فرضنا مبدأ خلق العالم على ما نقوله المعتزلة لزم منه محال فانهم
يفرضون شيئا قبل ذلك الشيء يمكن فيه فرض وجود حركات مختلفة وحركات المختلفة انما تقع مع امكان وقوع
التقدير فيها وامكان وقوع التقدير فيها يكون مع وجود الزمان فعرض امكان وجود الحركات المختلفة يكون مع وجود
الزمان فيكون قبل الزمان زمان يعتقد ولو لم يكن الزمان لما امكن فرض وجود الحركات المختلفة فيكون فرض وجود الحركات
مختلفة ممكن فالمقدم باطل يعتقد اذا كان الزمان موجودا كانت الاجسام موجودة يعتقد اذا امكن فرض حركات
المختلفة وجب مع امكان هذا الفرض وجود الزمان ومع وجود الزمان ووجود الحركة ومع وجود الحركة ووجود الاجسام
فالاجسام لا تخلو موجودة مع هذا الفرض وعلى هذه الجملة ممكنا من افتقار الزمان فان التقدم والتأخر في الحركة يقتضي
وجود الزمان يعتقد قولي في حال دون حال ووقع ذلك متقدما او متأخرا يشير الى الزمان يعتقد جوهر
الفلك على تعلقه الحركة وانما الحركة حال طارئة عليه بعد تحقق جوهره فلو توهمنا الحركة كالالف دكالوهي الالف
التي هي في الحركة وهي الكيفية الكائنة الفاسدة فانها تبين مبدأها كونها على منتهاها كون في الحركة والتغير وتقدم فيها الحركة

مبدأ الخلق العالم

وانه لا يمكن قيل لنا العلم ليس شيئا لحركة بل مع الحركة ومع الزمان لا في الزمان لا يعقل الا بتعلق الزمان بذاته هو الزمان والمعنى بالزمان
هو الحركة ومعنى الحركة ومعناها ما يكون بسببه متعلقة بتعلق الزمان تعدد الحركة في المتقدم والمتأخر اي الحركة
بسببه تحقق بحيث فيها التقدم والتأخر في التعلق متى فرضت الحركة حادثة كان الشيء الذي بسببه
لا شيء مطلقا وذلك لانه لا يمنع من ان يكون في قدرة الله تعالى ايجاد الحركات في ذلك العدم الذي يقولونه فان
فرضنا وجود عشرين حركة متهية مع بداية الاولى ووجود عشر حركات متهية ايضا مع بداية الاولى لم يمتنع ان يكون
مطابق الحركتين من ذلك العدم واحد بل يجب ان يكون مطابق الحركات العشرين هي بعينها مطابق الحركات العشر
والعشر المطلق ليس في اضعاف وليس الاضعاف منهما الا اضعافا مقدارا بالمساواة وهو الزمان فيكون قد سبق
حركة فما دامت زمان والزمان مقدار الحركة فيكون قد سبق الحركة الحركة ولا يتصور متحرك مع وجود الحركة وقد سبقها
يكون المفارق الذي لا علاقة له مع المادة فيجب ان يكون المتحرك حسيا او جسمانيا ولا يمتنع ان يكون في قدرة الله تعالى
ايجاد حركات قبل ايجاده الحركة التي نفرض حادثة كان كلها غيبية وتقدير الحركات في ذلك العدم موسا وتقدير الحركات
في باب انه لا شيء مطلقا والعجب من هؤلاء فانهم يقولون الصانع بان يقولوا ان الاجسام لا تنفك من حوادث
لحركة او سكون وكل ما لا ينفك من حوادث فانه حادث والكبرى يحتاج الى تصحيح وهم يقولون انها اولية وهذا البناء
على شيء فيه يلزمهم ان الصانع حادث وذلك لان عندهم انه لا يخلو من ارادات حادثة وكراهيات حادثة لانهم
الا ان يقولوا ان ارادة الله وكراهيته من الاعراض التي لا يكون في موضوع وهذا كما تراه سخيف او يقولوا ان ارادته
حادثة ويلزم حدوث ارادته في حالات منها ان يكون الهاسب غير ذات الباري تعالى من قصده او طلبه من الخلق
ومنها وجود التغير في ذات الاول تعالى ومنها ان كل حادث فانه يستبعد حادث على ما لا نهاية انتهى كلام المعتزلة
بعبارته قلت انما اوضحه من سياق القول الذي جعل المطلوب فيه حدوث العالم اي وجوده بعد الله وجود في متن
الخارج وكبد الواقع كان في خارجه جملة متوسطة على انات او ضاعهم الفاسدة من مفروضاتهم الموهومة
ومسلماتهم الموضوعة وهي كون ذلك الا وجود فيه مقدارا متكمما ممتدا الى اول وكون ايجاد حركة او حركات
في ذلك العدم الممتد حكما بالذات معدوما عليه صالحا لدخول فيه متعلق به القدرة الالهية وليس يصح المنع من هذا
مع وضع الامتداد الموهوم في ذلك العدم كما عنا ما يقوله كان كلها غيبية وان كان المطلوب فيه ابطال تلك
الاوضاع الفاسدة والاحكام الموهومة كان سياقا عقليا وبيانا برهانيا وليس يلزم من ذلك نفي حدوث
العالم اعني وجوده في متن الخارج وضع الباري سبحانه بعد العدم الصريح الثابت في متن الدهر وكبد الواقع على ما قد

الاشياء كما يقول بعض

بعض الشيء لانه في قدرة الله تعالى
ايجاد حركات في ذلك العدم المفقود
الحكم المقدر لا من بداية كان كلها غيبية
متعاقبة فيه

من قصده او طلبه من ذلك

الا بطال لهم

الخارج وحقيقة

قد يستبان ذلك بالتبيانات البرهانية والحجج اليقينية ولعل هذه الحكمة الحكمية بالفصل عما رامه في كتاب المبدأ
والمعاد حيث قال فصل في انه يلزم على وضع هؤلاء المعطلة ان يكون الله سبحانه سابق الزمان والحركة بزمان لم يقل
ولنقل الآن قولا جدا اذا استقصى يكون السرية على البرهان في ان المعطلة يلزمهم ان يصفوا وقت قبل وقت
بلا نهاية وزمانا ممتدا الى ما لا نهاية قال هؤلاء المعطلة الذين يعطلون الله عن جوده لا يكون له ان يسبقوا ان الله تعالى
كان قادرا قبل ان يخلق الخلق بمعنى انه كان جاهلا حرفا قال مثل قوله في الشفاء وكما اورده في كتاب النجاة بقوله في ترجمة
الفصل المعقود لهذا البيان فصل في ان الله تعالى يلزمهم ان يصفوا وقت قبل وقت بلا نهاية وزمانا ممتدا الى ما لا نهاية
بلا نهاية وهو بيان جلي اذا استقصى قال قوله البرهان قلت ولا يخفى ولا يخفى

فصل

ومن طرق الى حدوث العالم ما اورده في حادي عشر التلويحات الشفائية قال فلنفرض اهل يمكن ان يتحرك من وقت ما من الزمان
لم يكن قبل ام حركة ابدية وكل طرفي الزمان قولنا وان ذات الباري تعالى هو قبل كل شيء فنقول ان كل معدوم
فانه قبل وجوده جاز الوجود فوجوده وجوده قبل وجوده فانه لو لم يكن موجودا انه جاز الوجود وكان معدوما قبل
الوجود وكان ليس يجوز الوجود فكان يمتنع الوجود وجود قبل الوجود وجواز الوجود الوجود او قبل الوجود
ليس هو نفس عدم كلام من معدوم فيجاز الوجود فهو اما جوهر ثم يتعلق واما امر هو موجود في شيء وكان امرا في
يتعلق لا في محل لا في موضوع لكان من حيث هو كذلك هو غير مضاف بكيف من حيث هو جواز وجود هو مضاف لا شيء معقول
بالقياس ثم استنتج من ذلك وجود الذات في جاز وجود في قبل حدوثه ووجود الحركة البعدية والمقرية بالعلة
حيث القابلية المقرية لذات والعطية للوجود وكون كل من الذات الاولى علة لامكان التي الحركة المتصل المتصل لا يستعد
المرتبة المحدودة بالفوق والضعف والقرب والبعد قد يتأتى المرتبة غير مسبوقة الوجود والذات العقول الفاعلة كذلك في رابعة
الآيات الشفائية فصل الفوق والفصل حاول اثبات سبق الذات على علة بالفوق وجود الشيء فيها وحتى يقول الكيس عندك
من العلوم ان شك ما يشترك الاسم لفظا الامكان يقع في اطلاق الصانع على جواز الذات الذي حقيقته
سبب طرق التقرر والتقرر كيف نفس مرتبة الذات سبب بسيط حين كون الذات متقررة في حال الواقع من مفيد
العقل الفاعلة ويقول الامكان الذاتي على الجواز الاستعدادي الذي حقيقته قوة المادة واستعدادها بالقياس
على حصول الشيء المستعد له المقوي عليه القائم الذات في المادة على علة عندما يوجد ويقول الامكان الاستعدادي
فان الامكان لفظ يقع على المعنيين بالاشتراك والاول اما الموصوف بنفس ذات التي عندما يتقرر ويوجد
حال العدم نفي الامكان العدوم انه اذا ما وجد انتزع من جوهر ذاته معنى الامكان والثاني اما حاله وموصوفه الموصوف

بالفعل لان الشيء عند ما يتقرر وجوده في محل موجود ذات المادة ما بالقياس الى ما ليس موجودا في الوجود بالفعل وحينئذ
يوجد يكون قابلا للوجود فيها ويزول عنها استعداد ماله البتة وليس يتصور بحيث يجوز بعد الفيض الاخير الالهي كانت الزمنية
الهيولانية قابل وجوب سبوقية الحدوث بالمادة سبوقية الفلكية لا يصح الا لمن يحدث الزمانية بما هو حادث زمانا
مستقل لكن لا الى حادث في الدهر بما هو حادث دهر مستقل لا يتصور فان العقلانيات من شرائط الحفظ والتعقل
الفصل بمالك بسط وتفصيل في كتاب الرياضات والتشريحات وعلى ذلك المعلقات على الاثبات النفس وتقدم
في التي قيست قال كل ما زمان وجوده بدايته زمانية وقول البداية الابدائية فقد سبقه زمان وسبقه مادة قبل وجوده
وبالجملة المفهوم من العدم غير المفهوم من القوة والممكن في حد ذاته وذات وقوع المادة القابلة الى حلول استعداد ما بسبب
ما يوجد فيها من بعد والذي يوجب سبق وجود المادة على حدوث الشيء بعد العدم هو المعنى الاخير لا الاول قال
في التعليقات تعليق الوجود اما خلو واجب الوجود الذي وجوده من ذاته هي ممكنة الوجود الا ان منها ما امكان وجوده
في غيره وشيء لذلك يتقدم وجوده بالفعل وجوده بالقوة وهي الممكنة الوجود على الاطلاق والكلية ومنها ما امكان
وجوده في ذاته وهو الذي امكان وجوده متقدم لم يتقدم وجوده بالفعل وجوده بالقوة وهي العقول اسباب الكثرات
وانما لم يكن الممكنة الوجود بمعنى كثرة وجوده لا بذاته بل لكونه وجوده لا في بالقياس فانه الى موجودة وباعتبار ما في ذاته
غير موجودة وقال تعليق العدم يتعلق بوجهين عدم لذاته لكونه غير الوجود وهو ما يكون بالقوة فيخرج الى الفعل وعدم لذاته
البتة وقال تعليق كل ما يكون الوجود سبب فهو ممكن الوجود والممكن الوجود هو الذي يكون جاز الكون والا لم يكن
فاما وجوده بعد العدم فهو صرف في لا ليس كما يوجد بعد العدم انتهى كلام التعليقات ويعلم ان امكان
الاستعداد اي المخرج الى بسبب المادة على الحدوث منع مختلف بالشدة والضعف فاما الامكان الذاتي ليس يجري فيه
شيء من هذه التشكيك ولا يزد التعلق بالمادة اصلا وبريء المحصلين في نقد المحصل في شرح الاشارات
قد بلغ ان عدد اقصى من قبل المحمول في هذا الموضع ويمض قال في التعليقات لم المتعدد دوم على الاطلاق والقوة فيه
فقد لك وجد يقبل بها الوجود من موجده فلن يوجد البتة وليس كل الممكن فان فيه قوة فلذلك يوجد ولو لا ذلك كان
يوجد واذن يسبق الذي من لم لا يكون موجودا الا هو ولا ما وجد لا يقبل الصدور من الفاعل اذا المعدوم المطلق
ليس يصح ان يقبل الفيض فكيف يصح حدوث اي ذات باسرة في الدهر من دون مادة قديمة وهي معدومة على
الاطلاق وما الذي هو قابل بالجعل متعلق التأثير في العدم المطلق فاذا لو تمت لك لكانت ما حقيقة
لك لانه العقول انما يقبل فيض الوجود من موجده حين هو موجود من تعلقه لا حين هو معدوم وسوار في ذلك كان

اكان حادث الوجود دام ازلي التقرر فان الحوادث الدهرية على الاستغراق الاستيعاب زمانا تهاتها المتخصص الوجود
بازمنة بخصوصها اولى حق التقرر في امتداد الزمان من ازل الى ابد وهو دهر ما تهاتها التي هي دهر راسا من
امتداد الزمان ومن الدخول في حيز القدم والحدوث الزمانيين لما باسرها بحيث يجوز الدائمي قوي قبول التأثير
واستحقاق الصدور وحال التقرر وحين الوجود لا حينما كانت معدومة في الدهر على الاطلاق واما الحوادث الكونية
الزمنية فان لها حين ما ليست هي داخلة بعد في الكون من حيث معنى الفاعل الذي هو يجوز الاستعداد لوجوده
الصدور قبل الصدور بالفعل بحسب حال ما دامت لها على ما لا يمكن لها الاستعداد التحرك في الكيفيات الاستعداد التي وبين
يستوجب سبق القبول بحسب يجوز بمعنى الاستعداد الاحداث في الزمان وسبق المادة المستعدة على حادث الزمان
سبقا زمانيا فان العدم على الاطلاق من غير وجود مادة مستعدة انما يصادم الكون دون الابداع والصنع
فان قلت كيف يصح في العدم الذات الصريح المطلق ان يخصص ويتميز بما يستحق الصدور قلت ظهور الشيء على
التام وحضوره بما هو على تمام لست اعني بذلك ملاحظة هذه الحقيقة التي انما يظهر من كنه الحقيقة التي منها
وعليها يترتب كنه ذات المحمول هو بعينه في حالة حضور جوهر ذات المحمول وحضوره بل انه اقوى في ايجاب
ظهور المحمول وافادة الكشف من حضور جوهر ذات المحمول بنفسه فضلا عن حضور صورته الظلية والاوهام المتمثلة
سبيل الى السار العقال حيل سلطان بنفس ذاته فاعل تام لنظام الخير في الوجود وكل فانه بحسب كنه ذاته بحيث
يفيض منه الخير كله ومنه منبعث وتلبيه ترتب النظام الخير الازل الى الابد ومن البدو الى الانتهاء فحيث انه يستحق
بعلم كنه ذاته اتم العلوم واتمها فهو من نفس عقله ذاته يعقل نظام الخير في عوالم الامكان هو والتجوهر له سبقه
ومن مبدأ الوجود على اقصاه وهو بنفس ذاته ومن حيث كنه حقيقته واسع منظم وبكل شيء محيط عليه وسوار
بالقياس الى احاط على التام الاشياء قبل الوجود وحين الوجود اذ ليس هو يستفيد من وجوده علما حديثا
ومعرفة طرية بل بلك ظهور جملة ما سواه الكشف ظاهرية نفس ذاته بذاته وكل الامر في جملة المبصرات بالنسبة الى
بصره وجملة المسموعات بالقياس الى سمعه اذ سمعه وبصره عين نفس ذاته وبحث حقيقته لا امور اخر حقيقية
على مرتبة ذاته فاذن هو قبل عزة العلم من نفس ذاته وبحسب ما يجوز اتباع الفيض وكمال الصنع وتمام الرحمة
في عوالم التقرر بحلبتها وكيفية تدبيرها في ترتيب نظام الوجود وكله اتم العلوم واحكمها فلما لا يتعين كل نظام
الوجود بخصوصيته الكلية المستقرة بشخصيته بحلبة المستطيل بالصدور من حرمة والفيض عن حكمة الذات واحوال
النظام بخصوصياتها من حيث انتهاء بانحائها اجزاء النظام الشخصي المعين بوجوب الصدور منه بحسب ابنه

لسيد بديع النظام بجوده وبفضله ورحمته وبفضله وبفضل من الصديق الذي بجوده وحكمته فاذن قد انقطع حبل
الوهم فقطع دابر القوم الذين ظلموا والحمد لله رب العالمين **ومنها** قال ان كان في البداية والمنتهى ذاتا مستقلا
وكيف يكون الزمان حادثا حتى يكون له كانت لحركة وكل ما هو بعد قبل وقبل بعد فهو مشترك بين امرين يفرق بينهما
وهما يبين هذا انه قد تبين ان وجود الآن وجود الطرف وليس شيئا معقولا ذاته وكل جميع نهايات المقادير ولوازمها
النقط ثم انها قد تنفصل وقد تكون حدا مشتركا بين اجزاء ما له وقد اوردناه في كتاب نفي الكمون وحقيقة حدوث
الزمان في الوجود وتناهي المبتدأ والمنتهى في كمية المقدار وما لا يستوجب كون الآن ما فاصلا كالنقط الفاصلة التي هي طرف
الامتداد المستقيم الا المقطوع الاتصال بل الزمان لا يكون الا واصلا كالنقط الواصلة المفروضة الموهومة في الخط الذي
الثابت هيئة المقدار بحسب الكم وقد قلنا فيك ما يشتهي وسنعيد القول فيه حتى يرتفع الشك في موقف الكلام الثابت الحق
ومنها قال في رسالة القول في هذه المسئلة ابطال ان يكون لوجود العالم بداية زمانية هذه رسالة كلمتها في القول
من تكلم في موضوع الشيء الماضي مبدأ الزمان وبيان تكليفه لا الفيت بصورتها وبمادته متقدما تهاتها معاتم اورد في فصولها
عدتها احد عشر ناقدة وزرعاه على الذي استعملها المتون في قياساتهم كلها تنتهي الى قياسات الحرارية والصادقة من
الصنع الالهي مشترط بشيء وصف الشيء الاجتماع في الوجود ولزم الصادق على كل واحد واحد بما كيد على الحركة
والا لكان الكل جزءا وكل واحد جزءا فاذا كان الزمان حادثا لم يلزم ان يكون الكل حدوثا زمانيا والا لكان نهاية
لا ما لا يتطرق اليه الزيادة والنقصان في الحركة التي هي غير متناهية بل في الحركة التي هي بها تنتهي فالحدوث الذي هو
الطوفان الاول من الزمن زمانيا وسبق ذلك فمن جهة الآن غير متناهية وان توقف وجود الحادث الزماني على انقضاء
ما لا نهاية له من الحركات الموجودة في الزمن متقدمة جهة الآن غير محدودة الوجود فما لا يستوجب محالا والعلة بما تقرر فانك تعلم
قد قرنا لك سبيلا في الرسالة وتحقيق الزمان هو الحركة موجود ان على حد الاتصال في الآن وفي المستقبل وان الآن نهاية في
الدور والعود الذي في جهة الماضي تامة وجهة الآن نهاية الآن تقضي الحال في جهة المستقبل دون الآن نهاية العدد في الفصل
ثم رسمت هذا الفصل قال ويلزم هو قال قوله وهو انهم يجوزون الحال ان يكون قبل الحركة الاولى مدة حركات متناهية
يوجد في الوجود لكل واحد منها حال من التقدم وغير التقدم يحصل متوالي عدم من غير انقطاع وعدد ما متفرق مثل طلوع ايام لا يكون
عندهم جائز الصنع جواز ايجاد وابتدائه ايجاد الحركة الموجودة الآن لم توجد بعد دون الحركة على الحال الذي كونه على التقدم
كل واحد منها وقد لا تعلق على ما فرضنا هذه العشرة او لا يكون ذلك عندهم فان جوزوا لم يمتنع ان توجد تلك

وقد سمعت هذه القاعدة في فصول عدتها احد عشر عن آرائها

تلك العشرة في اجسام وهذه العشرون في اجسام اخرى فيكون سنة هذه تلك العشرة وحدث هذه العشرون
وحال كل واحد في البقاء وغير البقاء كحال الآن الحدوث هذا حتى اولزم الحركة وازم ان تكون في حال العدم عدد طوارئ
وقوع الحركات وايجادها حرب ويفرد لها ان يكون ذلك حالا ثابتا او ذا حال هو حال اول جواز فيكون جوازا
بالفعل على طريقتهم ليس لها نهاية في الماضي وقد سموا هذا وقرم الموهوم حتى ما الزمان في باب الزمان لكون
هناك تغيرات متتالية والا لكان وجود العدد وجود ان يكون الموضوع لها موجودا والا لتغير الا لموضوع و
كون الموضوع ذات الاحد محق عدم الا لشيء غيره وجد الى ما سبحانه وتعالى عما يقولون الكون اسمي كلمة
بالفاظ وكلماته ونحن نقول نعوذ الله ايام بما اورده عليهم قال مناص ولا قيص لهم منه اصلا وقد اورد بنا بفضل
الله سبحانه ان آل العقل وحب بحق من ذلك كله في مستقبل فسيح وفي انصار رحيب من العدم الصحيح ورفع
توهم الامتداد والحد وان حركة قبل الحركة الاولى وجسما قبل الجسم الاول وما خلق قبل الخلق الاول حتى موهوما
حد نفسه او مشيء بالذات من صح بالذات يكون مقدورا عليه بصلاح ولكن نقول كما يلزم المتحيزين بالعدم المتقدم قبل ايجاد
الله اول العالم الى في صفات الله جل ذكره فكذلك ما ذهب اليه المتفلسفون من القول بازلية المادة في الوجود
ضرب من الشرك في الدين ونوع من الاشراك بالله سبحانه وتعالى عما يقولون الظالمون علوا كبيرا **ومنها**
ربما يقرع السمع من اقوال بعض من يسلك له قدم صدق في سبيل التحصيل من اتباع المتفلسفين الاشخاص على ازلية العالم
بالوجود والسرمدي في الدهر وان ازلية الامكان يستلزم امكان الازلية والامكان الذاتي في المبدأ فالمتصح
الصدق من الفياض الصاب الفيض بالجود الباسط اليدين بالرحمة وهو مشيء الفساد بالمادة او محتاج من قبل
طبائع الامكان الذاتي موجود ازلية الوجود المرسل وطبيعة العدم المرسل بالذات وذلك ليس بصادر من
بعض خصوصيات الوجود والعدم بالنظر الى الذات بحيث خصوصية فاذن ازلية امكان طبيعة الوجود المرسل
لا يستلزم امكان الوجود الازلي الذي يريد فليعلم **ومنها** قال صاحب الملل والنحل ترجمة رقص هذه الحجة
ومن ذلك شبه برقلس في قدم العالم ان القول بقدم العالم وازلية الحركات بعد اثبات الصانع والقول
بالعقول الاول انما ظهر بعد ارسطاطاليس لانه خالف القدماء حتى ادعى هذه المقالة على قيامات ظنها حجة وبرهانا
فسمج على سوء الامن كان من تلامذته وصرحوا القول فيه مثل الاسكندر الافروديسي وثامسطيوس وفرفوريوس
وصنف برقلس المسمى بالفلاطن في هذه المسئلة كتابا واورد فيه هذه الشبه والاقاويل ما انها ابدا وفيه ما تفتقا الاوهام
سالفا الشبهة الاولى قال الباري تعالى جواد بذاته وعلة وجود العالم جوده ووجوده قديم لم يزل فيلزم ان يكون وجود العالم

الاوهام وسيتي بذلك

مطلب جدلي للطالب الجدلي ثم ان الاتفاق على قبولها هي التي فيها خلاف وهي موضع شك فلهذا لم يطلب فيها ان يقيس
على طرفي النقيض فيها ولقد تكلف ذلك ثم قال وما بعد هذا في التعليم الاول فانه فهم على وجهين بعد ما كان يقول واما
الذي هو الاولى بان يكون مسئلة جدلية اي ان يكون معدة لتوضع على سبيل المسئلة فهو ما يكون طلب التسليم فيه لغرض
في اثبات المطلوب ضرب ما يؤثر او يحسب ومطلوب اعتقادي مناسب ما يرى حقا ويقصد فيه العوام والوجه الثاني
وهو نظر جدلي لكنه يكون حكم القول في المقدمة الجدلية اخذ ما هو مشهور جدلية هذا انها لا يحسب مسائل ومجيب فيها ثم
يجيبه بالقبول جدلي لكنه قال واما المطلوب فهو حكم كلي او حكم اعتقادي اما كلي فيقاس عليه لفظا ويقال يقاس عليه
لفظا ويقاس عليه المعنى في موضع اخر وهو لا يجوز ان يكون من المشهورة بل يكون من حقوق ان يشكك فيه
لانه لا رأي للجمهور فيه مثل ان الاشكال الفلسفية ثلاثة او لا رأي لعقلاء الفلسفة فيه مثل هل الكواكب ذوات
نفس او لا وهي تقيس الجدلي على حرب منها بالمشهورات ان الاولى بها ان يكون زوجا او فردا او للفلسفة رأي في
لها علة العلة او فيه اختلاف من كل فرقة وباطلها تقع فيه التشكيك وهو موضع الشك او القيام
الحجج فيه ولكن فيها واما المقدمات الجدلية من الطرفين جميعا او بعده ما من الامر المشهور مثل حال العالم اهو ازلي ام
ليس والاخرى لكون ما بعده يقيس بطلب جدلي وهو ما يكون عليه قياس من المشهورات ويكون القياس
عليه من الاوليات بعيدا اصل الترتيب ذاته يصف الدائرة قائلا واعلم ان كثيرا من اراء الفلاسفة ليس لهم فيه
فيها رأي ولا لهم شهرة اليها سبيل لكن الجمهور لهم سبيل وهذا ذلك كثير من الاراء لا سبيل للقياس والاول
اليها وقد يتكلف عليها قياس من المشهور مثل ان هل الكواكب ذوات نفس او فرد وهل ازلي العالم او متعلق انتهى كلامه
الشفا بعبارته وذلك صريح في ان المقام الاول كان زعم ان مسئلة ازلية العالم وصدوثه موضع الشك في كلا
الطرفين ولا حجة تهاك في شيء من الطرفين الا من سبيل الجدل والتشكيك في الرتبة منطقة ومقيس على الشفا
في سائر كتبه فاما قول الشريك في التعليم في جمع بين الرأيين لمنه اورده في التعليم الاول انما هو على سبيل
التمثيل وان الذي يعتقده هو حدوث العالم فقد قوناه عليك في اول الكتاب وباطلها اتمام البراهين
من سبيل العقل الضعيف على حدوث العالم كما قضى بسر الى من فضل العظيم الجواد رب العالمين وبقي
هل عليك ان تشكيك في الرتبة ذكر في آخر من موسطيقي من فنون كتاب الشفا ثلاثة من مفيد الصناعة
ارسطاطاليس انه قال اما المستفيد في فن السفسطة صناعة ممن سلف من اساتذتنا واستيفاء بل
ورثناهم امورا خطابية مقولة وجدلية وبرهانية واما صورة القياس وصورة قياس قياس على سبيل ما

تحصيل ال

ما يقتضيه الصانع القياس فاما فرد كرانا فيه مواجس الفساد كدمائي طلبه من الوحي استنطاقا
عرض في هذا الفن الواحد تقصير فلعذر من يسره عند التصفح ويقبل الثقة بما اداه ما من الصواب والعلم لا فيما
المبدأ واستخراج فائدة الصناعة اجل موقعا واسنى مرتبة من البناء عليها خصوصا اذا كان المستنبط
مع انه مخرج مبتدئ محيط بكمال الصناعة وقوانينها لا يدر منها الا ما لا يعتد به ثم قال هذا ما يقوله العلم الاول
واما ما قول المعتبر المتعلق والناقل المعلوم فاما فانه العظيم ثم اشتروا بل ورد من بعد هذا
الى هذه الغاية والمدة قريبة من الف وثمانمائة وثلثين سنة من اخذ عليه انه قصر وصنف في فن اشرف من التقصير
فانه تقرق في كتبه او هل بلغ من بعده من زاد عليه في هذا الفن زيادة كلا بل ما علمه هو التام الكامل والفن تلقف
عليه وحظر بعده الى ان ورد كمن مع غموض نظر ما كان ايام الصبا على العلم والنظر بما لكثرة الشواغل
ذهنا اذكى واوفى لبا هو واصب قدا اصبر واستقر بنا وصفا فلم يجد للسوسطائية مذهبا جاريا فاما
فان كان شيء فتفاصيل بعض الجمل التي اضافها منه ما كنت رجوان يستكثر من الدلالة عليه في التواعي حين ما رجو
ان يكون اوفى لبا هو واجب والذي كان معقولا وسماه كتاب سوفسطيقا حاذفيه من الواجب وتقرير من الكفاية
واما كيف خلط المنطق بالطبيعي والالهي وهذا الصنف يستكمل فيه قبل شيء هذا العظيم واما التقصير فانه
لم يفهم وجها يخلط الالهي الشرك وما يحتاج ان يصدق ونقول انه ان كان ذلك الذي بلغ
من العلم ما انتهى اليه منه فقد كانت بضاعته مزجاة ولم يتصفح كلامه في اداء نصيحة من يكلف الاعتصام
وليس يستفيد من علومه الا ما هو منقول اليه فذلك اما من حيث هذا الاصل واما لعاقبة فيه من الاقدام زمانا
اقدم في الفلسفة ثم الحق بالمكس انتهى كلام الشفا بعبارته فاما القول لو كان هذا الشريك في عصرنا واخذ
من ادلة التأمل عليه ثم من ابتغاء الحق منقولة من سوق الاشتراق حدة من طباع الانصاف مراة
لا تقصر عن اليقين انه كانت بضاعته من ابواب فنون كلها المران لم يتصفح لها او ان مفيد الصناعة ارسطاطاليس
نصيحة لكن فلك كانت طائفة جمة من اهمات اصول الجمل التي فوق الطبيعة ولا سيما في منظر الرتبيات فجمعه
لم تصفح لها او انا نصيحة لكن ومع ذلك فانا لسنا ننكر حق السلف وسبق الاوائل في تقنين القوانين واختطاط
الضوابط لهم الله عنا ومن زمرة اهل العلم خير الجزاء فقد استوا الاساس وقوا على السبيل ولكن الله
يهدي من يشاء الى صراط مستقيم **القبس الثامن** في تحقيق قدرة الله سبحانه واراده جل سلطانه
بعد توفيه ما قد بقي في ذمة العقل من حق القول الفصل في حل قطعة من عويصات الشبه وفرعيات الاوهام

بلغ ال بلغ مع

الضمير المتصل في عنده عائد الى هذا العظيم اي المعلم الاول وفي على كلمة من القصر والعلى من القصر الواقع عليه تحظر بعد بها منه لا غيره منه

عصبية ال

ومنها المرتبة بمنطق الطبيعيات الضوابط العقلية والقوانين الكلية التي تطابق الزوم بشرط أن يكون لها الاصالة
نفس وضعي كائنين من حيث جوهرهما لازوم الزوجية لازمة لها على كون الازدواج وقائم الشرع لا متساويين وقد
يكون الاكيد لبيان جوهر كائنين على الاصالة بل اما على نسبة لزوم آخر متوسط ومن حيث متوسط لزوم آخر متصل
كالزوم لزوم الزوجية لازمة لها فانه ليس من حيث نفس الازدواج من حيث جوهر بل اما من نفس ارتفاع الزوجية
وبسبب ذلك امتناع السبق فيما بين لزوم الزوجية الصرف لها اعتبار لزوم الزوجية مع جواز السبق فيما بين
لزوم الزوم فكان جوهر ذاتها متوسط من انفصال لزوم الزوم وكذلك القول في لزوم الزوم ولزوم لزوم لزوم الزوم
وهم جرا الى نهاية فالقول فيها بشرط مصوب في هذا القالب فاذن جواز الذوات ماهية الزوم الاول لوازم
ثانية لا على الاصالة على الثانية **ومنها** اما اللازم الاصلي والازم الاولي المتصل ملزوم اللازم من
التقيض على الانعكاس فان اللازم الثاني بالعكس على اللازم على الثاني في الدرجة الى آخر وذلك لما يقتضي
تحقق اللازم من التقيض على سبيل الانعكاس وذلك اذا كان نقيض الزوم في حق بطلان اللازم الاصلي
واذا من المطرح الى وجوب انعكاس اللازم من التقيض اما هو على تقدير تقابل اللازم من العقل حتى يصح ان يقال
ان عدم الزوم ملزوم عدم الملزوم به في قول ملازم الاربعة والزوم الزوجية لما مثل ليس يستوجب اللازم من
نقيضها كما ملازم الاربعة والزوجية يستوجب ذلك اليس نقيض اللازم على الثانية وهو عدم لزوم الزوجية لازمة
برفع اصل الملازمة المتصل بين الاربعة والزوجية فيلزم لما في الارتفاع الملازمة بين الاربعة وبين ذلك الزوم
ايضا فيما اذا كانت على الثانية من جهة الملازمة الاولى المتصلة فاذا بطل المتبع بطل التابع ايضا فان
ليس يحفظ نقيض اللازم ولا نقيض الملزوم نقيض الملزوم حتى يستحق بها ملازمة اصلا فاذن قد استبان ان عدم
لزوم الزوجية لازمة ليس يستوجب عدم الاربعة على خلاف الامر في عدم الزوجية فانه يستوجب عدم الاربعة به
ومنها وان دققت التأمل فالنقيض لموضع ان ملزوم الزوجية مثلا وهي اللازم على الاصالة انما هو نفس ذات
الاربعة فانه ملزوم لزوجيتها وهو اللازم على الثانية فليس هو نفس الاربعة على الحقيقة بل انما هو علة وتيتها
للزوجية في ذلك عدم اللازم الذي هو لزوم الزوجية لاربعة انما يستوجب عدم تلك الملزومية التي هي الملزوم له
على الحقيقة لا نفس الاربعة التي هي الملزوم للزوجية على الحقيقة لا لازم فان عدم ما يستلزم عدمه ما هو لازمه
بالذات واللازم على الثانية ليس يصح ان الملزوم الاصلي ملزوم له بالذات فليعرف **ومنها** هل امتناع
تمسك الامر فيما انتمسك به المعايطون انه كل ما لم يكن وجوده لمن الوجود مستلزما رفع بعدم ما واتفق كان

كان لا محالة موجودا اذا وجوده ما يستلزم بعدم من الدهر وحاق الواقع عدم مع كان لا محالة وجوده لمن الوجود
مستلزما لبطلان ذلك العدم وارتفاعه من الدهر وحاق الواقع به والاصح النقيضان في كيد الواقع فكان
يحقق الفرض كل كل جائز الذات فان وجوده في الوجود ليس يستلزم ارتفاع واتفق اصلا او لو استلزم ذلك
كان يستلزم هذا الاستلزام ايضا يكون وجوده في الوجود ملزوما لاستلزام ارتفاع ما من الواقع لازما او لو تم
في مقره في العلم الذي هو ميزان النظر ومقياس البرهان وكمال العلوم بأسرها لازم الملازمة بين العين واحد الكل
بين النقيضين على الانعكاس فيلزم لكون عدم استلزام ارتفاع ما من الواقع ملزوما بعدم وجوده في الوجود
ازلا وابدا او قد كان يتمسك بالتمهيد وتأصل بالوضع ان عدم استلزام ارتفاع ما واتفق اصلا ملزوم وجوده
على الدوام في الازال والآباد وهذا خلف فقال فقد استبان ان كل ما هو جائز الذات فهو تحقق الوجود بالفعل في الدهر
على الدوام والازلية ليس بعد عدم صرح في الدهر يقتضي من الدهر بالوجود فاذن يلزم قدم العالم الكبير بجميع
اجزائه من الدهر قديما دهريا وقوة العقد على خلف اجماع العقلاء كافة فهذه واهية فوضعا من دواعي العقد فانه
الفرائح واعتقت الانظار الى رسمنا وكانت الان مبتغى بالتعرف لنا العقدة ومنك مشكلة والدهاية مستركة
فقد الصرح لترتيب اللازم على الثانية وهو الاستلزام لارتفاع واتفق ما من سابقة الواقع ليس يستلزم عدم الملزوم
الاصل وهو الدخول في عالم الوجود والثانية فرقة بطلانه اصل الملازمة المتأصلة بل انما يلزم لكن يستلزم بعدم هو الملزوم
لذلك الاستلزام بالذات وعلى الحقيقة وان هو الا ملزومية الملزوم الاصل لذلك الارتفاع لا نفس الملزوم الاصل وهو
الدخول في عالم الوجود ونفس جوهره فهذا هو تطور النقض وخطأ رحل الحق بمنك فلا تكن من الباطلين **ومنها** ذكر ما يسبق
على الوهم في سبيل النقيض من المنقض بارة لنا اصل النقض وتسمية التمهيد هو لزم عدم الاستلزام لرفع ما من الواقع
من بعد والا فرائت مستلزم لوجوده ابدا ومنواه انه اذا لم يكن هناك استلزام لارتفاع واتفق وجب ان يكون
الوجود حاصلا على الدوام ازلا وابدا والعقد المقررة في مقرها من لزوم الملزوم الملزوم الازمة على تقدير تحقق الاستلزام
الفعل ملزوم عدم الملزوم الملزوم الملزومية لا فان يستلزمان بين التمهيد وما الزمنة العقدة المغالطة
على ما هو المقرر في مقره وبارة لزعم عدم استلزام وجوده ما هو جائز الذات في الوجود ولا ارتفاع واتفق ما من السابق
لكون على تقدير تحقق مستلزما لعدم ذلك لكان لزوم لكان هذا الاستلزام القدر المستحيل لزوم المستوي عند العقل
لكن يستلزم التحقق على ان الاخر ولكن يستلزمها ليس لو مرجع الى حد وى منتزعة وراء وبعضه اما الاول للانتهاء
بسبيل القاعدة المقررة في مقرها انه اذا فرض استلزام بين امرين كان لا محالة عدم فاذا فرضت لازمة ملزومة لعدم

ما فرضت عروضية سواء في ذلك العدم من بدو الامر ام من بعد التحقق والعقدة المغالطية سببها انه اذا صح
بين دخول ما هو غاير الذات في الوجود وارتفاع واتفق قام استدراكا كان هذا الاستدراك ايضا لازما لا يلزم وكان
لا محالة عدم هذا الاستدراك عدم ما فرضت لازمية سواء عليه كان هو عدم هذا الاستدراك راسا ام عدم لعدم تحقق
يكون لا محالة عروضا لعدم دخول ذلك في الذات في الوجود اصلا وقد كان اسس التمهيد لتعدم هذا الاستدراك لزم
لوجود التي واتفاق اختلف وانا الثاني فلانه سوى استدراك الملي الحال الحاصل الطارئ من حيث لا تعرض ولا تعرض
سبيل التسليم وان التزم لا يكون غير الذات بعد الاستدراك من الحالين لا تاثير اذ لم يكن مهما شانا
في طائل العقل وكل متحقق في الواقع لمن الوجود عدم الشانية ليس يوجب الحكم بالاستدراك بل ليس الاستدراك
مطلقا عدم عقد ذاتية فيظن يكون بوجه يصح الملازمة من المفهومين ولا يعقل فرق بين الحالين او الكثير الاستدراك
يعقل فيظن وقد يعد بعد وكل متحقق الاستدراك بالفعل لا يكون الا بحكم العقد الطبيعية بالفعل فكذلك الاستدراك
بالامكان لا يكون الا بحكم العقد الطبيعية بالامكان **مقدمة** ان بين الانتفاء والانتهاء في المقدار عند جماعة تحقيق
شركا التفاوت فرقا بينهما من وجوه عديدة الاول ان انتفاء المقدار هو انعدام ذاته وبطلانه نهوية وانتهاء
هو انتهاء نصاله والقطاع ثاني ذلك ان انتفاء نسبة الى الوسط والطرف واحدة او هو بطلان وجود
المقدار مطلقا واما الانتهاء فهو بطلان ذات المقدار عند طرف من اطرافه وايضا اذا امتداده عند حد وجد ذلك
ان بطلانه امتداد المقدار الموجود عند حد مطلق انتفاء له سواء عليه كان ذلك الحد طرفا لامتداده ومنتهى
تماديه وسمت انبساطه ام لا على خلاف الامر في الانتهاء فانه انتفاء امتداد المقدار الموجود عند حد واقع في جهة سلبه
ومنطبق عليه سمت تماديه على الشركة للعقل بعونه الوهم ان يتصور امتدادا آخر متصلا به مجتمعا ذلك الحد وحينئذ ليس
ذا السبيل لنفي طرف ولا انتهاء بل انتفاء قسمت فالدائرة حول النقطة في سطح الكرة منتفية منه نقطة النقطة وموجودة
بتمامها بعد النقطة ولا يصح ان يقال ان النقطة طرفها ولا انها منتهية بالنقطة وكذلك ايضا في سطح المخروط المستدير
منتف عند نقطة الراس بتمامها بعدها ولا يصدق انه منتهية بها وانها طرفه بالذات وامتداد السطح المنتهي
ايضا منتفيان عند نقطة من نقطة رؤاه وليس يوجب ذلك كونها طرفا لسطح المنتهي وكون سطح الذي منتهيا
بالذات وكذلك جسم المخروط المستدير منتفي عند نقطة الراس والجسم المستقيم الذي منتف عند خط فيه من سطح
من مخروط وليس يصح ان يتوهم ان جسم المخروط منتهي بالنقطة والجسم المستقيم بالخط اذا بالفرض فاذن اذا التصحيح
لمخروط المستدير منتهي امتداده الطول من احد الجهتين بنقطة الراس وفي الجهة الاخرى بنقطة من قاعدة

عنده فاما امتداده العرضي فغير منتف في الوضع ومنتف عند نقطة الراس لا بها وسطح المستقيم منتهي بالخط لا غير
وكذلك سطح المنتف منتهي بالخط على كيفية تحقق الخط بنقطة غير نقطة رؤاه فليعرف **مقدمة** اما الاطراف نهايات
يتقاير من الوجود من جهة الوضع لا من جهة المقدارية فما يكون غير متناهي الوضع كيف لا طرف وان كان متناهي المقدار
من الاصل كخط الدائرة وخط الكرة فاذن النقطة لا تلزم طبيعة الخط لا بما هو خط ولا من جهة الوجود مطلقا بل تختلف الامر
في الوجود اذا كان الخط غير متناهي الوضع وكذلك الخط بالنسبة الى السطح واما السطح فانه يلزم الجسم من الوجود والوجود كما
هو جسم بل من حيث هو متناهي الوضع **مقدمة** ان تحديد حقيقي من شركا القضاء انما السطح والخط والنقطة هو
مغاير قياسا حدوده بالنوع وفي التقدير من كلها من العوارض التعليلية لجسم الوجود بعين وجوده لا الوجودات
متغيرة بتمايز من وجود الجسم قياسا على الجواز التعليلية ولا يشتبه ان الوضع والجوهر ليس يصح اتحادهما في الوجود
اليس وجود الجوهر هو وجود الشيء نفسه ووجود الوضع هو وجود موضوعه فهما كان فيه الوجود والوجود الموضوع من
جملة البعض والعلة بين المعقول في الذات والوجود ومتقدم عليه تقدما بالذات بينه وبين انه تبعد اصل سطح ان
اوحطان او نقطة من فيجب ان الوضع ونسبة الوجود ولا يكون كتبعد اصل الكون اصلا لكل حسين فما تمايزان في الوجود
والوضع جميعا وما قيل ان السطح هو نفس ظاهر الجسم وفي التبيين الجسم فهو في ليس شيئين احدهما ظاهره والآخر باطنه
بل كلاهما موجود واحد من خارج والعقل ليس ظاهره من باطنه فيجعل ليس من جهة الى تحصيل الصحيح الجسم في
الخارج شيئين بل الموجود في الخارج شيئا من احدهما الجسم والآخر مقدار حال فيه وليعين يقال له باعتبار احد انه
ظاهر الجسم كما قال الشريف في التعريفات تعريف السطح بغير فيه انه نهاية وبغير فيه انه مقدار وليس هو مقدار بالذات
هو نهاية وليس ذلك لعينه وهو انه كمية ان يفرض فيه بعدان الى المقدارية وليس يحصل له جنس بل هي العوارض المختلفة
الموجودة بعين وجود المعروض كلام متهافت ان تمادي في الشرق القاويل شركا من اثبات جوهر النفس من النفاذ
تصرف ذلك وليس يصح هذا الاسناد اصلا لكلام الشريف من حركات النفس من طبيعات النفاذ من فصل جوهر
النفس سياقه انه لا تمايز بين الجسم وطرفه السطح بحسب الوضع لانه لا تغاير بينهما من الوجود وقد نقلنا بالفاظه
في القراط المستقيم **مقدمة** يطلق الخط والسطح بالشركة الجسم من اصطلاح القضاء على معنى لا يوجد من مفهوم
النهاية كالخط والبعد من مخروط الطول مع قرل النظر من الوضع والعمق لا باشتراط الكمية وقد اعرض مقارنة مهمل
انه طول غير محفوظ فيه سوى حقيقة الطولية انه الامتداد الواحد من غير مقارنة لا تقران الوضع والعمق اولا اوانها
من الوجود وكذا السطح له الطول والوضع انه الامتداد من مع قرل النظر من الامتداد الآخر وكل منهما بالاعتبار

تمايزان في

قال الله تعالى السطح اعتبار ما اصرحها كونه حد لغيره
بعين كونه كذلك فالسطح كذلك ليس له نهاية بل هي
الذي يعرف به ما هو الحد والنقطة والخط مع
الحد كما ليس حدا لغيره بل يعرف به الحد
الحد ليس حدا لغيره بل الحد الذي يكون حدا لغيره
بالعرض وهو السطح وحينئذ انه نهاية لغيره
والخط منتهى الخط والنقطة منتهى الخط
والخط طرف لغيره وقد تحقق ان له نهاية
ليس بحد لغيره وان الحد هو الذي يكون
كونه نهاية من الخط فيه ليس بطرف فالسطح
من حيث انه له الخط فيه يكون الحد اصلا
فيه منتهية له الخط فيه يكون الحد اصلا
انتهاء وجهه ومقدار

وليس لنهاية بالذات
بحسب الحد اله السطح
الخروط ح

بمقدار موجود محسوس وذلك موضوع العلم الهندسي وعلى ما يؤخذ النهاية في معنوه كما في خط وسطح بالمعنى المذكور
ولكن بشرط أن لا يكون لهما امتداد أو وراءهما بل يكون انتهاء الامتداد مستقطعا عندهما فيحمل عليهما هذا الاعتبار
مفهوم الطرف والنهاية فيقال فيهما لا يصير نهاية وطرفا الا من حيث مفهوم الشيء وكذلك الآن والنقطة فيطلق
باشتراك الاسم على معنيين أحدهما مبدأ الكمية والآخر ذلك المعنى بشرط لا يتقارن مع الامتداد وراءه ويطلق
عليه النهاية أما هو المعنى الآخر لهذا السيل صاحب الشفاء في كلامه حيث قال لما كانت النهايات قد تبين لها تكون الكمية
كمية تابعة وراءها شيء آخر ثم قال فإن قيل أليس الشيء حكمه بأن يتسطح بجنس فهو موجود ثم قد يعتبر خطوطا بلا سطوح
مع الفرض على السطح وهما من الكمية فهو بالاشتراك والا النهايات العدتين من حيث قد تهما الجنس والكيفيات
ما لم يشترط فيها البقاء في آخر وراءها لا يصير نهاية فلا بد من سبق في مفهومها فإن ما وقع عند الشيء وراء
على استيفاء لم تصاحب الشيء كيف لكنها ذهابا لا السطح والخط والنقطة حدث مرحلة تقول الاطلاق
عليه والا فلا سؤال لتعطيل الرأي **ومنها** ان امام المشككين المحصل مع الوجود من الاطراف مطلقا وفي سر
يلزمات ان يضطر بكلامه فتارة يجعل النهاية من الصفات المشهورة والاخرى يجعلها اضافة عارضة لكل من الاطراف
بالقياس الى ما من الطرف فيكون الصفات تحقق قال فالسطح مثلا اذا قيس الى الجسم صحت له الصفة من النهاية وهي
كانت متأخرة من السطح في التعقل بوجه موضوعا لها الا انه بوجه آخر لا يكون السطح له كالا وسطا في زمان التقدم اذا
كان معقولا له كبر وعلى نسبة لا صغر قال ولذلك حكم الشيخ بان ادوم السطح يلبس بالبسيط التشابه تلك وذلك كل
خطا في خيط وكيف يكون اضافة العارض الى معروضه سببا لعروض ذلك العارض للمعروض وذلك الاضافة
لا تعقل الا بعد العروض والتحقيق ما ذكره خاتمة الفرق للمحققين شرح الاشارات وفي نقد المحصل ان السطح مثلا
ليس موجودا في الجسم والانقطاع امتداده فان القائل بالقبول الاشارة الحسية والسطح بقبولها بل المحصل تحقيق
بعض ذلك مورثا اولى ما به السطح الذي هو المقدار المتصل ذو البعدين وثانيها فالجسم وعدم البعد
بغاده والانقطاع وانتهائه في جهة تعينه عند ذكر السطح لا العدم المطلق اي انتفاء ذات الجسم وارتفاع وجوده
وثالثها اضافة الى الجسم عارضة لفظ السطح في الجسم في نهاية والتي يستدل على ثبوت الاول
الجسم ثبوت الثاني له اذ هو مقارن ومستلزم للاول واما الثالث فاذا اعتبر وجوده لا الاول كان الجمع مستلزم
لا في السطح واذا اعتبر وجوده لا كانه نهاية مضاف اليه في الجسم قال لانها ليست عارضة للسطح بالقياس
الى الجسم بل الانقطاع يعرض للامتداد الجسم اولا ثم السطح يلزم ذلك الانقطاع ثانيا ثم يعرض لهما الاضافة بالنسبة

ن وكذلك القول في الخط والنقطة والآن الذي هو على السيل فان هناك ثلثة امور لا يتقدم بحسب الامتداد
وهو الآن وفيه لا امتداد والزمان عنده واحد فيه عارضة لكل منهما بحسبها يقول لذلك الفقار انه نهاية لمضاف الطرفين
نهاية هو الزمان ويلزم ان يكون مضاف الى ذي الآن وهو الزمان وربما يقال بحسبها الآن انه نهاية الزمان بمعنى
متقارن لها هو نهاية اعني القار عند الآن من حيث الاضافة العارضة فليتوقف **ومنها** واذ ورد ان
النقطة انما تقوم بالخط من حيث تعين امتداده في جهة من غير تعين في كلية لها وفرضها لا تعين عارضة
في الجهة الاخرى المقابلة لتلك الجهة بالاتساع او تنتفي في الكميات الصلبة اصلا لا تعين عارضة في الجهة الاخرى
مساوية لنقطة اخرى به في تلك الجهة وكذلك الامر في السطح بالقياس الى امتداد الجسم الذي هو مقوم وقد
اورد بانك لم تنقط بجنس المحفوظ انما تحققها المنتهى بها بالذات احد امتدادي سطح اعني امتداده الطولي بما هو
متعين التساوي في جهة الرأس وليس يعتبر في ذلك تعين عارضة في جهة القاعدة اذ لا حظ لطول الامتداد وقصره
في جهة القاعدة من الداخلة في الانتهاء بالنقطة في جهة الرأس كما هو المستبين بل اعتبر او من المعلوم حتمة كما يستبين
لك فيما قد سلف لم تعرض بها انما تصح بالفعل اذا اعتبر الممتد المتصل في امتداده لا في طول الامتداد
من دون تعين اذ لا يتصور في طول الامتداد من دون تعين اذ لا يتصور في طبعه الامتداد جزء وكل ما يوضعها
التعين بالقدرة قال ولن يستبين ان القائم المحفوظ في جهة الطول على قطعتين احدهما قطعة الرأس والاخرى
قطعة القاعدة وليس يوجب انعدام نقطة الرأس ولا انعدام سطح القاعدة ولا محيط دائرتها قال فكل
منهما لم ينعدم بما هو كذلك بل انما انعدم كلها بما هو طرف الاعتبار في المسار الحيوي في ذلك القول بانتقال الصورة
الاتصالية السطحية بشخصيتها عند طرو الانفصال كما هو سبيل الراسخين في اثبات الهيولى او بتقارن شخصيتها
في صورتي الاتصال والانفصال جميعا كما هو طريقة المستكثرين الى المستبين ان محل نقطة الرأس مثلا وهو
هذا الامتداد الطولي بما هو محفوظ في جهة الرأس بخصوصها كما كان موجودا بتعين وجود الصورة بالشخصية
المحدودة المتعينة في الجهتين قبل الانفصال فكذلك هو موجود بتعين وجود الصورة الشخصية المحدودة المتعينة كما كانت
بعد الانفصال ايضا قال وهو محفوظ بما لذات ليس بعدم عند الانفصال بل هو موجود في صورتي الاتصال
والانفصال بتعين وجود وكل من الصورتين المحدودتين المتعينتين الامتداد في كلتي الجهتين الزائدتين جميعا
فقد بان ايضا وهن ما دار في الافواه ما لا يستكثار او الاستصعاب ان جسم المحفوظ بكلية شخصيته هو محل نقطة
الرأس لا ما يتميز من جزء امتداد المقدار المتصل قابل للتقسيم الى نهاية فكل فرض انه يتميز منه قطعة وليها ما هو محل

منه مقدارا واشد البياضا واذا كان هو محلا لمعنى شخصي لزم انعدامهما بانعدامه بالقوة لكن البياض
لهما بالفعل مع انتفائه عند القوة وسقط قول من منع من المقدمين القوة هو الذي يقول البياض في انتفاء
الجسم المفروض الحاوية وبلزم من انتفاء النقط قطعا في سطح كما افرت ولا تكون هي بطين ومنه
ويضاهي هذه القوة عقدا وحلا فانه يعقد بطريق التشبيك اثر من المعلوم القرب القرب باختلاف العوض لا يوجب
انفصالا في الخارج سواء في ذلك الاعراض القارة والاضافات والكيفيات النسبية فلو ان جسما متصلا
شخصيا قد انسود او تبخر نصفه مثلا كان محل ذلك السواد او تلك الحرارة في الخارج هو هذا الجسم المتصل بكليته
شخصيته اذ هو الموجود الممتاز عن سائر الموجودات فان قطعنا من النصف الاخر قطعة يسيرة حاملة الطرف
المقدم هذا الجسم بصورته الاتصالية الشخصية وضمت بالاتصال صورة اخرى متصل شخصيته فيلزم ان يعدم
ذلك العرض الفيه والازم بقاء الكل مع انتفاء المحل لكن انعدامه مصادم لشهادة البديهة بالبقاء فيحل الامر بالتحقيق
التحقيق فيه ان محل ذلك العرض في الخارج هو هذا الجسم المتصل بعينه ولكن يجب تقدير نصف الشخصي المعين بالجسم
كلية امتداده فيرجع اعتبار الكلية بحسب الخارج حقيقة الى ذلك النصف بخصوصه وهو موجود قبل الاتصال بعين
وجود هذا الجسم الشخصي المتصل الاتصال لا بفصل فان الفصل كان في نصف الجسم الذي هو جزء المتصل الشخصي
الحادث عند طرو الاتصال فوجوده في الخارج بعين وجود جسم متصل شخصي في صورتي الاتصال والانفصال
كما في الصحيح اعتبار الكلية بالحقيقة لا بالفعل ومنه وعلى هذا السبيل الكلام في الزاوية فان الزاوية السطحية
منفك عند ملتقى الضلعين اعني نقطة رأس الزاوية لا منبتها والزاوية الجسمية بحسب رأس المفروض جسم
منفك عند نقطة الرأس لا منبتها على ما قد يلي تلك وتشكك فيه السطح هو المقدار الممتد في بعض الطول
يقترن بعدي الطول والعرض والزاوية السطحية انما تقبل القسمة في هذا الامتداد العرضي وهو بعد ما بين الضلعين
دون الامتداد الطولي وهو بعد ما بين الرأس والقاعدة اذا اختلاف الضلعين بالطول والقصر لا يوجب اختلاف
مقدار الزاوية اصلا فلا يصح ان يكون الزاوية السطحية سطحا كما هو مذهب ارباب الهندسة ولا ان يكون
هيئة سارية في السطح كما هو مذهب الحكماء الالهيين فان الكيفيات المحضة لا تكون حكمها حكم المحل انما في قبول الاقسام
في الابعاد ولكن بالعرض بالذات وتلك الزاوية المجسمة فلا يصح ان تكون جسما لان الجسم يقبل القسمة في الابعاد
الثلثة جميعا والزاوية المجسمة لا تقبلها الا في بعدين فقط فيفصل المجسم وفي حقيقة الحل الشك ان تكون
على سبيل ما عرفت ان حقيقة الزاوية السطحية هي احد امتداد اذي السطح المحاط بالضلعين الملتقيين عند نقطة

بعين وجود الجسم

سبيل

نقطة على التعيين بالانتهاء اليها وهو امتداده العرضي ما بين الضلعين وهو فيها امتداده الاخر الطولي فيما بين
الرأس والقاعدة على التعيين في جهة الرأس والابهام في جهة القاعدة فرجا يتعين الامتداد ويرتفع قول
الانقسام بالفعل وحينئذ نوخذ على الابهام دون التعيين لا يصح فيه قابلية الانقسام بالفعل وهذا اصل
في جميع المقادير وعلى هذا السياق سبيل القول في الزاوية المجسمة فان قلت فعلى هذا يلزم ان يكون الزاوية
نوعا خارجا عن الانواع الثلثة قلت كلا بل السطح هي كيفية السطح بعض امتداداته فان
ليست الزاوية كيفية اخرى خارجة عن انواع الكيفيات الثلثة فلتوقف قال التشكيك الرابع في ثانية سادسة فلو كان
التفاوت اما الزاوية فقد ظن انها انما كيفية تتصل بغير السطح والجسم فينبغي ان ننظر في امرها فنقول ان المقدار جسما كان
او سطحا قد يعرض له ان يكون محاطا بين نهايات منتهى عند نقطة واحدة وهو الزاوية واما الفرق بين
الزاوية والشكل فهو ان الزاوية انما هي زاوية من حيث يعتبر المقدار متحدا بين حدين او حدود ملتقيان
يحدد ويخصص الكلام بالسطح فنقول انه لا يخلو اما ان يكون الذي يحيط به حدان الملتقيان في السطح قد يحيط
معهما ثالث او رابع او لا يحيط فان لم يحيط معهما ثالث فلا يخلو اما ان يكون حداه يلتقيان عند نقطة مشتركة
لهما او لا يلتقيان سواء كانا يلتقيان اذا امدا او كانا لا يلتقيان بل يتباعدان في التوهم لا غير التهاء فان التقيا
فيكون كل الخطين المحيطين بنقطة الدائرة او بشكل هلالي او بشكل آخر وغير ذلك فان قطع الذي لا يحدد كذلك
بل انما هو محدود بخطين يلتقيان في جانب نقطة فهو من حيث هو كذلك او حالة تلك هو اوهي زاوية والذي يحدد
بخط غير خاص يحاط به او يلتقي حداه فانه حتى يحاط به فهو من حيث هو كذلك او حالة تلك هو اوهي شكل ثم قال
وكما ان المهندسين اذا قالوا شكل ذهبوا الى الشكل كذا اذا قالوا زاوية ذهبوا الى المقدار ذي الزاوية وذلك
ما يكون الزاوية منفصلة ومساوية وعظمى وصغرى ثم قال وليس ينبغي ان يلتفت الى ما قال بعض المتكلمين بل لا يفهم
لنا الزاوية جنس آخر غير الكم من الخط والسطح انتهى ما رمنا نقله من كلامه وقال في رابع ثلثة ابحاث التقدم واما الزاوية
فقد ظن انها انما كيفية تتصل بغير السطح والجسم فينبغي ان ننظر في امرها فنقول ان المقدار جسما كان او سطحا فقد يعرض
له ان يكون محاطا بين نهايات منتهى عند نقطة واحدة فيكون من حيث هو من هذه النهايات شيئا ذا زاوية
من غير ان ننظر الى حال نهاياته من جهة اخرى فكانه مقدار اكثر من بعد منتهى عند نقطة فان شئت سميت نفس
هذا المقدار من حيث هو كذا زاوية وان شئت سميت الكيفية التي له من حيث هو كذا زاوية فيكون الاول
كالمربع والثاني كالتربيع فان اوقعت اسم على الاول قلت زاوية مساوية وناقصة وزائدة لتفاوتها لان جهة
مقدار وان اوقعت على المعنى الثاني قلت ذلك لما بسبب المقدار الذي هي فيه كالتربيع انتهى كلام الشفاء بعبارته

وفيض الآن من مفصلات هذا الوضع الغامض انه اذا ثبت لكم البراهين الآتية لكم ان الزمان الموجود
بامتداده المتصل في الدهر حادث الوجود بعد العدم في مبدأ الزمان ومتناهي المقدار بحسب كمية الاتصالية
الذاتية فقد لزم ان يكون لطرف موجود بالفعل منهي به مقداره المتناهي الامتداد في جانب الماضي وجهة المبدأ
وهو الآن الغير المنقسم لست اقول الآن السيال الذي هو خارج عن الزمان وغيره ثم ان اسم آناه على اول
الآن الذي هو من الحدود والاطراف القائمة بطرفي الزمان المتصل عنده منقطع الاتصال واسم تقول ان للقطع
الطرف منها الواصلة ومنها الفاصلة واما الآن المطرف فليس يقع منه الا الوهم الواصل بين الزمانين الماضي
والمستقبل دون الوجود الفاصل القاطع لاتصال الزمان بالفعل بحسب الواقع والخارج فتقول لكم اذن يا
قدماء على ممكن والقياس لي فلكم من الاصول والضوابط منضبط بحيث يتمالك ومنضبط كل عقدة الانفصال
من مسالك عديدة الاول انكم قد دريت ان الطرف الموجود بالفعل ليس يلزم طبيعة الامتداد الذي هو
متناهي المقدار بل انما يلزم من جهة التناهي في الوضع فاذا كان الممتد المتصل متناهي المقدار غير متناهي في الوضع او
غير قابل للوضع لم يكن له طرف بالفعل الا في الوهم عند قطع الاتصال بالفرض والوهم فالاطراف الموجودة
بالفعل الموجودة في نهايات وضعية نهايات مقدارية فاذن الآن الذي هو المتصل غير ذي وضع فليس يتصور له طرف
بالفعل في الوجود وان كان متناهيا بالمقدار بل انما يوضع في الوهم طرف موهوم مفروض اذا ما فرض الاتصال
انفصال وانقطاع بالفرض والتوهم الثاني ان الآن مقدار الحركة الدورية المتصلة القابلة بعدل النهايات على ما هو
وفيه المعلوم من طرف الآن المشترك لم يكن منطبقا على طرف الحركة المتصلة المنطبق على المتصل الممتد الزمان
بازاء مبدأ الحركة ومبدأ الحركة بازاء المبدأ المتناهي وليس يعقل انها طرف موجود بالفعل معكوسة مقدار المتصل
المتناهي الكمية لان الحركة المستديرة المتصلة طرف بالفعل الا اذا ما جعلت نقطة موهومة في معدل النهاية مبدأ الحركة المستديرة
بحسب الفرض فاذن كما ليس طرفا قبل الآن اعني فلك قد دخلت دائرة معدل النهاية طرف نقطي بالفعل ولا
يحل الآن اعني حركة معدل النهاية المستديرة طرف موجود موهوم منقسم بالفعل فلكم يحكم لزمان الممتد
المتصل المنطبق على دائرة معدل النهاية على حركة الدورية المتصلة طرف موجود بالفعل اللهم الا بالفرض
الثالث انه ليس يستلزم الحدوث انه غير مستقيم بعينه في المبدأ الآن اذا كان اي حدث قد يكون الحدوث فيه هناك
آن معين في الوهم موهوم زمان السكون ومبدأ زمان الحركة او وقع الحدوث فيتعين بحسب آن هو
اول آنات وجود الحادث فاما اذا كان الحادث زمانيا كحصول الدرجة ولادة فعاقل حاصل تمامه في نفس
الزمان في كل جزء من اجزائه في كل حد فرض وجوده ما دام متوسطا بين حدي الطرفين اذ وقت حدوث غير حاصل

مصنف تفصيل الفضلاء بنفس القوة
الثرة والوجوه على عقدة الانفصال

قال الشيخ بالجملة الاول لقائل ان يقول ان الزمان الذي هو طبيعة
الامتداد والمتصل الوضع فاجزائه ومتناهيه في
وضع والوجود اجزاء لا وضع بحسب الاعتبار لا يعرف له
وجود قار بالفعل حتى يكون متعين عند معين
وضع والمتصل الاتصال والفصل ترتيب بوضع
كنت اقدر ان اكون واحد منها ايضا
مع صاحبه المنزلة لا يحتاج ذلك
الوضع مع الاذن بوجوده لو كانت اتصال او
ثابت وهكذا ان الزمان الى الحد الواحد
لا لو كان انه الى هو مرسل قد قرر بهذه قال
الشيخ الله يا مصادر لكرر الا الزمان لا يكلف كون
له اجزاء وضعية لو وجود له حد منها قد تجزى
اجزاء الله تعالى حيث ظاهرت تجزى الله وقت
بحث مجموعة ما هو ظاهر موجودا اما ظاهر
انه سيوجد لا يوجد فقد فقد وان كان
قد يوجد غافلا فانه لقائل ما فاته حيث يوجد
وقت الله تعالى لا هو الى حد او واحد الآن
هو هناك ما بعده وجاء بالرجوع وربما كان
له جزاء انه ترتيب فرجعت بالمتقدم وانت تو

اصل الوجود في مال او آن اصلا من خارجا من على الزمان والمكان رأسا فليس آن هو طرف الزمان كما هو
المستبين بينه فاذن احيث ان الزمان حادث الحصول بعد العدم في حال في خارج حاصل الوجود من تقدما
ضع الحاصل في متى الدهر لا في زمان ولا في آن فكيف يتصور بحسب حدوثه في الدهر طرف آني ومبدأ
زماني فليتقرر الرابع ان انقطاع الزمان وانتهاؤه في جهة البداية اما كان يستلزم وجود الآن لو كان هو
يطرو مسبوقا بالعدم على سبيل التكرير وراءه تصور امتداد وقوع العقل بعوته الوهم بينهما اتصالا يحجبهما ذلك
الطرف فيستبق الوهم انه قد وقع الانقطاع في مشترك وسط ما يتصور فيه الامتداد كما هو سبيل الانتهاء فحصل
اذن طرف للوجود من الامتداد فحلل بينه وبين العدم كما قالوا كان الزمان بحدث لا رأس له بعد ليس مطلق في
الخارج ووجود بعد عدم صريح في الدهر على انكم هو تماما مدحاة بالعدم كما هو سبيل الانتهاء على قد فرضه
ويكون انتهاؤه بحيث لا يتصور وراءه امتداد اصلا كما يكون لزمان ولا لامتداد كما يكون الآن بل عدم
ظرف صريح لا امتداد الزمان رأسا لا عدم موصوف بانه ممتد او غير ممتد فلا يكون الانقطاع في جهة الامتداد
ليلزم الانتهاء بالآن فاذن كما الدائرة حول القطب في سطح الكرة مستقيمة عند نقطة القطب وموجودة تماما بحيث
فكك الزمان مستقيم في الازل على معنى انه كان معدوما غير فاني الخارج فاحصا بوجود صرف العدم الصريح على
الوجود في الدهر تمام امتداده المقداري من غير تكون له آن اول متبين بمقداره ويتبدى منه وجوده
فقد استبان ان الآن لا سبيل له الى الوجود في الاعيان اصلا واما بحسب التوهم فيفرض كحقيقة تماما كلل
الوهم امتداد الزمان على اجزاء متوضعة غير قابلة منه وليس ينقطع بذلك اتصال الزمان في الاعيان اصلا
ولا في الوهم بحسب نفس ذاته بل انما يحسب الاضافة لما يقع فيه من الحركات المستقيمة المنقطعة الاتصال فاذن
احق بك ان تحقق في آخر الآن الذي هو طرف الزمان هو آن نسبة الآن نسبة النقطة الموهومة
على الخط المستدير المتناهي مقدارا لا وضعا فتلقى كلمة بجوهر عقلك وقد تبهما من طور وهمك واياك ان
تحوم حول كنهها بفطرة عوجاء او فطانة تبتر **وفيض** وبالجملة اما المتدرج عن وجود الآن الطرف الفعل
على اوضاع المكلفين بل لا يفهم ان العدم الممتد لا الى اول وعاد الزمان وان وجود الزمان قاطع
لامتداد ذلك العدم المنقطع الامتداد عند اول العالم وان مقدار الزمان امتداد المستقيم منه لا
ذلك العدم بطرفه الذي هو نهاية امتداد العدم ومبدأ امتداد الزمان وانه يحكم لزمان بحد ذاته
وبالنظر على طباع نظام الوجود ان يكون له مقدارا واطول تماديا فاذ فصل عليه غير ذلك من الاوقات

لقد لا يكون هنا كر بحر الحد وشد فاتى
مجموع م

تم كما هو لانه تقبل الزيادة والنقصان

السخيفة الفاسدة والتجويزات الركيكة الباطلة ومن المصرح بالغيرية البرهانية بل بالفطرة العقلية ان ما جعله وعاء الزمان
في العدم لو كان هو الزمان بعينه فحدوث الزمان على تصويرهم وتقديرهم يرجع الى قدمه في الوجود وتناهي مقدار
الزمان اذ المصحح لسبق العدم المصحح لحدوثه هو وجود الزمان على تصورهم وصيرورته الى لا تناهي الكمية فاذن لا مساغ
لوجود الآن بالفعل على سبيل الحق وتمسك العقل في تصوير امر الحدوث وتناهي مقدار الزمان اذ المصحح لسبق العدم
المصحح على وجود العالم من غير امكان واسطة بين البارئ القديم والعالم الحادث لعدم تصور التمديد او الدوام
رأسا وكون الزمان كما تمر في صنع كونه من غير قار الذات في عالم الامتداد والدوام اولا في الوجود والحال في كونه
في جوهر ذاته غير مستقر الامتداد لكونه مقدارا جوهريا وصفة مستمرة وطرفه المستمر خارج من العدم المصحح على الوجود الصالح
في الدهر المحرك لا ذاته وجدا غير متنبس بالحركة ثم حركة امر الا متعين لفظ بمبدئه الذي هو الحركة اصل الا في الجسم المتحرك والا في
سطح هو نهاية ولا في محيط دائرة مفروضة فيه من سطحه فان تبدل الوضع عارض طبيعي الاجزاء والنقاط بعضها
بالنسبة الى بعض ولا خارج من الدهر معا وليس بمعقول بحسب الحدوث من الدهر اول ثاني او الى والزمان هو مقدار
المستمرة المتصلة واصل الوجود بعد العدم المصحح من الدهر لا من زمان ولا يكون بالنظر الى ذاته كون
موجود امر الدهر فيما وجد اذ لا قبل له الا السرمدية المستمرة حق يجب طباع الامكان الذاتي ولا يكون الا بالنظر
الى ذاته ان يكون الزمان مقدارية واطول ممتدة من مقدارية وهمية التي هو عليها لا كون مدة فيما بين
او لحقك تقول فاما الفلك الاقصى بحسب ذاته ليس بابي زيادة في المقدار على ما هو عليه وليس يستوجب ذلك مقدارا
في العدم الموهوم فوق سطح الحد والجهات والانقطاع والقارة والزمان لا يسوغ ذلك بالنظر الى ذاته ولو سلم
لاستوجب لكون العدم المصحح الموهوم قبله مستمرا متقدرا وايضا طباع الكم ليس بابي الزيادة والنقصان والاشتداد
من غير ان يتهما المفروضة فيها قال الكم الذي هو الزمان يجب خصوصية ذاته بابي ذلك فيتحقق الامر من الابي المبين
واستوفى حق بيان الفرق بين الكمية الغير القارة القديمة الوضع وبين المقادير القارة الوضعية فالكم الغير القار
وهو الزمان الذي هو المتصل القائم بحركة الجسم الاقصى المستمرة المتصلة ليس يعقل بالقياس اليه الا العدم
الذي يليه الطرف والوسط والمبدأ والمنتهى وهو انتفاء ذاته بالمرة رأسا لا العدم الا الخارجي وانتهاء امتداد
المقدار وانتهاء تمادية عند حد بعينه من غير انتفاء جوهره وان نفاع وجوده في من الواقع واما حصل محل
الزمان وهو الفلك الاقصى فتصوره بالقياس اليه العدم الا جميعا وما هو لازم من جهة المقدار وطبع الكم
المتصل ليس الا يصح قبول المساواة والمفاوتة لا صحة امكان الزيادة على الحد الذي حصل في الفطرة الاولى

الاولى فيصح من امتداد الزمان اقصر مقدارية من امتداد الزمان كله ومن زمان كذا امثل مساواة ومفاوتة
الزمان كذا او كله بعد كذا بالقياس الى بعد كذا او من المستحيل بالقياس الى ذات الزمان كذا يكون في الفطرة الاولى
اطول مدة واريد مقدارا مما قد خلق عليه وليس ذلك مستحيلا بالنظر الى الفلك الاقصى من حيث نفس ذاته
وطباع مقداره بل انما يستحيل ذلك بالذات بالنظر الى طباع نظام الكل والطبيعة الكلية الدائرة المحركة لنظام
الكل وهي الغاية الاولى وايضا لو فرض كون الزمان ازيد مقدارا او اطول امتدادا في جهة المبدأ مما قد خلق
عليه هو بعينه فرض كون جوهر ذاته موجودا قبل وجود ذاته وذلك مستحيل بالذات والا فمن الفلك الاقصى
ليس على هذا السبيل فانه كونه اعظم مقدارا في اول الفطرة مما قد خلق عليه يستلزم كونه موجودا قبل وجوده بفصل
من الزمان فرض اجدا الامرين هو بعينه فرض الوجود والعدم ليس فوق الجرم الاقصى شيء يتخيل بها فصار موهوم ومتوهم
متوهم يوصف بالامتداد فيلزم ان يكون مسافة بعد وفراغ بالفعل موجودة ثم لا فرغ ذاته فيكون لا محالة ازيد وبالفصل
امتداده على امتداد عرضية موجودة منه وتفاوت وتباين وتنظر موهوم منه بل انما الجرم الاقصى بحيث
يمكن له مقدار ازيد ولو كان لتبع ذلك بحسب انتفاء بعد وجهة فوقه تحاذي وتنبسط حرمه فيه وانما الزمان بل العالم الكبير
بجملته فان الصانع الحق موجود قبله فان كل ما تقدم موهوم الامتداد والتمادي مفروض التسلسل والاستمرار
تصح ان يقع فيه وينطبق على سطح موهوم مشترك يحلق ويوجد قبل العالم وبعد الصانع نزعا كان لا او جوهرا او غير
ذلك فكان لا محالة هو اطول امتدادا من بعض موهوم منه وعيقتان خلاء ونفاذ غير مستحيل امتداد جوهرا
فانه يكون بهما بعد بالقوة وانه مبدأ استحالة تمكن ذلك الخلاء والبعد بعينه امتداد امتقدرا امكنه موجودا
بالفعل غير لازم الذات والوجود في موضوع قبل اذ يكون هو لا محالة ازيد مدا واطول امتدادا واعلى
في الانبساط ذاتا غير بعضه الموهوم فاذن قد تم نصاب الفرق بين الزمان وبين الفلك في هذا الكم وبان
لمستحيل الزمان ازيد مقدارية مما قد خلق عليه في الفطرة الاولى امتدادا ذاتيا بالنظر الى جوهر ذاته يمكن
خواص نفس حقيقته كما امتناع العدم الطارئ بالقياس الى نفس ذاته غير خواص جوهر هيئته ومن سبيل آخر
نقول ان كون المقدار في حد جوهر ذاته بحيث يمكن بالقياس الى نفس حقيقته النوعية ان يكون ازيد مقدارية
مما قد خلق عليه في الفطرة الاولى انما هو في المقادير المستقيمة والمستوية فاما المستديرة المختلفة الاكداس
كما يحصل من المقادير فيستحيل فيها ذلك اذ لا ذاتية بحسب نفس الهيئة النوعية ليس من الاصول
المقررة في مقاره ان الاستقامة والاستدارة وكل مراتب الاستدارات المختلفة الاكداس كلها تحصل

مؤخر متأخر منه غير متخلف التام المساواة اي ان امتداد او غير المفاوتة ممكن بالقوة التي هي مقدارية التي هي مستقرة ممكنة بالفعل فوق اقصر الفرق التي هذا كان كل شيء يتعين منه

وتحرير ذلك انما الاستحالة بحسب النظر الى نفس ذات الواجب العالم لا قول خلق العالم في الزمان وبعده اخر لزم تقدم العالم قبل وجوده بعدم تحقق وجوده حال انتفاء
لكن عدمه مستعقب لوجوده وتقدم الواجب بحصول وجوده بحسب ذات الغير لا اذا كون عدمه وانعدام ازلا وابدا اخر مرتفع بحصول الوجود ولا يستعقب ايضا من الواقع
اصلا اخيرا تراه واجب بالنظر الى ذات العالم لكونه نقيضا لوجود الذات المتنع بالقياس الى ذاته واذا امتنع احد النقيضين بالنظر الى نفس الذات وجب النقيض الاخر
بالنظر الى ذاته ولزم عدمه كما في الازلية المستعقب لوجود الواقع اخيرا انتهى فالكلام صريح جاز بالنظر الى ذات العالم ليس موقف الوجود والاستحالة بالنظر
الى ذاته بل هو الفرض من تقدمه ووجوب الطبيعي يستلزم وجوب الوجود الكلي من حيث خصوصيته كما تنتفي في الانسان الفاعلي وكذلك عدمه الكلي حصل الفرض وتوقفه
مبوقة لا عوارض مقتضية في المستقبل والمستدير والمستدير المحلية بالاحد الى الانواع المختلفة مصاحبة
بحسب الهيئة فاذا محيط الدائرة اكثر من محيط ما يحيط عليه بحسب نفس هيئته لكن يزيد او النقص مقدارية فما هو عليه فكما دارة
معقول انها تمتنع ان يكون ازيد مقدارية مما هي عليه وان كان جرم الفلك الاقصى ليس يمتنع عليه ذلك وسطح
المستدير الكرة يستحيل ذلك عليه بحسب نفس حقيقته فكذلك الزمان الذي هو بحقيقة معقول انها المستدير من حيث مقدار
حركة المستديرة المتصل فاذا قد تكسر سر الباطل واستقر تحقق تحريره وتحقق تقدم الذات العالمين **ونبض**
الذي هو يصاحبه التشكيك والتفصيل ما في الزمان لزم تقدم العالم من الله تعالى وجوده اما انه وجب بالنظر الى ذات
العالم فكيف يصح لنقيض وبطل وجود العالم بعده واما انه ممتنع بالذات فيكون العالم واجبا لا ازلية مرتبة بنية
واما انه جائز بالذات فيلزم لا محالة لكون الله تعالى وتحقق العدم ليست الا عدم تعلق الوجود ومن المتنبي لا تعلق وجود العالم
هو الباري تعالى القيوم الواجب الوجود بالذات جل ذكره لا غير فسبحان جل العقد فيما قد عرفناك فيما قد تسلف انه ممتنع بالذات
بالنظر الى العالم اما هو الوجود الازلي السرمدي على محالة اما الواجب بالنظر الى ذات العالم الفيض في ذلك الوجود وهو رفعه
ورفع الوجود الازلي اما يرفع مطلق الوجود وذلك هو العدم المطلق ازلا وابدا او يرفع الازلية فيتحقق الوجود بعد العدم
الصريح فاول اما الذي يجب بالنظر الى نفس ذات العالم هو مطلق العدم الصريح اي اقوم من الكبرى بطلانا فمضى في الازل والا
رأسا او عدما صرفا كما دهرا مستقصيا بالوجود الصراح الدهري بعده فخصوص كل من الخصوصيتين انه يتعين العلية جاز
لا محالة فاذن عدم العالم في الدهر قبل وجوده الدهري هو عدم الصريح في حاق الواقع اي هو مرفوع ازلية مرتبة
ذاتي للعالم بطلانا في بحسب طبيعة الامكان الذاتي وغير مستند الى قدم اصلا وهو منتفي بالوجود الدهر بعده
مستند لا فاطر الذات وحابل الوجود ولا صفة اذ المستند حقيقة حق هو النقيض العدم لا نقيض وحابل
الذات والوجود في الدهر هو بعينه النقيض العدم الصريح الدهري نفسه فما عليك من الاستحالة والتشكيك
لانتي لعبر تنبه بالاتحاد وان وجود الكائنات في الدهر بارتفاع لا وجوده اولا يعقل الدهر حدان متمايزان
لوجوده والا وجود على صلاف الا في الزمان فقد تم تحقيقات الحق والنقض جدا الاشكال بادوال الدهر كما نه
ونبض ومن مغلطات الشكوك ما احدث الزمان اي انه اختصاص اول وجود الكائن بحد حدوثه في امتداد
الزمان ليس له تمين لكون جزءا من اجزاء علته التامة خارجا من الحق في الفعل في ذلك الحد بخصوصه
والا لزم التخلف المتكلم الاستيال من العلة التامة الى صلة قبل ذلك الحد فيغلط النظر في ذلك الجزء الى صلة
ذلك الحد بالقياس الى علة التامة وسوق النقض الى حيث يلزم ان يخرج على الفعل مع حدوث الكائنات

في ذلك الحد بعينه امور متريثة مجتمعة بحسب حدوث ذلك الحد معا بالقوة فقول ذلك الامور الحادثة معا كانت
وجودات متريثة مجتمعة لزم التسلسل المستحيل بالذات وذلك الوقت بعينه ان كانت بعدمات متريثة حادثة في ذلك
الوقت مخصوصة لوجودات متريثة حاصلة متعاقبة قبل ذلك الوقت لزم ذلك التسلسل من حصول ذلك الوجودات او لو كانت
مشتركة لزم التسلسل المستحيل ايضا اما عند وجود الحادثات قبلها وليس يحدث التسلسل التعاقبي المعدات والمبدات
حدوث شيء من غير الاستيناف اصلا كما هو المصرح المستبين به فهذا طريق مفقد الانفصال في نقدة هذا الشك اما سبيل
حل العقدة فهو ان يقال الحركة المستديرة الفلكية وهو على عالم الكون والفساد اذا لو تجدد بها تجددات الحدوث
بطباع الامكان الاستعداد والتجدد في الكتاب الاستعدادية لم يكن يستحيل اخر الحدوث الاتي وكان يلزم التسلسل
المستحيل بالقوة فاذن الحدوث الزماني بدوره حاد على الحركة المستديرة المتقطعة الهيولى المستعدة المتقطعة والحادثات
الزمانية التي تصح بريئاتها وتعاقبها بارتفاع وانات بانتهاء حركات الاجرام السماوية من الاوضاع و
حركة هيولى عالم الاستطالات من الاستعداد او الكيفيات الاستعدادية والاتيان من المعدات والتمات انها هي
الدهنية الدائمة الحقيقية لا الدهنية العدمية والعدمات الزمانية ليست اخذا على الحقيقة بل انما المعقول من العدم الزماني عروض
زمني تحدد الوجود وتميزه عن زمني الحدود الوجود لا غير والتقاطات والتحولات والتقضيات والتجددات
مستندة الى الفقيه والتجدد وهو الزمان وتعينه الى نفس هويات اجزائه على ما قد تسلف لك فما قد
غير مرة وباطل لولا ان في الاستبناء مهية التجدد والحدوث فيتقدم ذاته تقدما زمانيا وتجدد تجددا زمانيا لا
مع حلول ذات زمانية وجود في عالم الامتداد الزماني ولا عدم زماني طارئ بعد الوجود اصلا وذلك المتقدم والتجدد
بذاته في الزمان لنهو الا الحركة التي لها انتهاء تقوت تلحق كل الوجود الحاوية الالهية فيبقى له وجود واجب
بذاته والموجودات القابلة بقوة الانفعال لا موجود قابل منفعل كون قبولا وانفعالا لذاته فكل التغير التدريجي
منتهية الى متغير بنفس ذاته وهو الحركة وقيل هذه الاستبناء بالفرض فانما لا يفيد الوجود بل انما يفيد انعقاد
حدوث الوجود بكذا بخصوصه من غير دوامه امتداده الزمان فليتوقف **ونبض** ولكل تقول تصح استبناء الوجود
الضعيف الوجود التغير الغير القاري الثابت الحق العار الوجود ذات حتى يتصحح كونه وانه من استناد
متغيرات عالم الكون والفساد الى الباري الحق تعالى الواجب الذات من جميع الجهات فيتحقق لك اما استبناء لا قد الفرض بالملك
تمرة الحركة كل الامور الدهرية بحيث الاطلاق لها حيثان بحسب اعتبار ما نسبة الى عالم الدهر وهو مدرك
الاعتبار متصل قدرة ثابتة وبحسب اعتبار ما نسبة الى عالم السيلان والتكلم والفوت والتحول وهو مدرك الاعتبار

متغيرة متجددة له في بحسب جهة الاتصال والثبات في عين الدهر مستندة الى الثابت الحق الواجب لذاته اصل سلطانه
وبحسب جهة السيلان والتغير والتقدم والتجدد في امتداد الزمان واسطة الحدوث الحادثات الزمانية المتغيرة بتجدد وذاو
او قائمة اليه بسبب وناظرة اذا ما سلكت الحدود والى الوحي بحسب ابعاد الى والمنفعل الى ما يمكن انها الاستعدادية
وكيف كل حركة تستقر في الاستعداد علة منفعة او موجد الحركة الدهرية فاما الزمان فاما قيط من الدهرية في نظام الوجود
الطرفية بالقياس الى الحوادث المتسوية الى الفعلية دون الابعاد والسبب وكذلك ليس يتصح بنظر منه الوجود والعلة
لا ينظر الى اصل اناطة الى الانواع اصلية للعاقبة الحصول والتقادم في اجتماع بحسب السبب الى العوالم الازمنة
وحدوده كما الامكنة بطابع هو بانها مضطرة في الاجتماع بحسب السبب الى حدود العوالم المكانية فيه ذلك كانت القبلية
والبعدية هناك بالزمان كما هنالك بالمكان اما بالطبع بعلة والعلية والمعلولية بحسب صاحب الاشراق في المطارحات
والتلويحات وسعة على ذلك من مقدمة ومنقض لو قوانا فلك هو حق القول في تحقيق معنى التشكك وتحقيق معناه
حيث قالوا الحركة الدورية المتصلة الفلكية ذات جهتي الثبات والتجدد فانها بالتجدد والثبات فبحسب تجدد
صلحت للتوسط بين جانبي القديم والحادث فرجعت الثبات صدرت من القديم الثابت لذات وفي جهة
التجدد وصارت مستندة الحوادث المتغيرة الزمانية وواسطة في صدورها عن القديم الثابت المتعالي عن الزمان
والمكان وليس يتحقق ذلك بالحركة التوسطية كما يحسبه مولانا المقدوني بل الحركات القطعية والتوسطية
في حكم الاتصال المتقدر الغير القار بالقياس الى عالم التغير والثابت بالقياس الى عالم الثبات واحدة ولكنه في الحركة
القطعية بحسب الاجزاء والبعض المتحرك في حد هو نهاية الاتصال الى الحركة التوسطية بحسب ما يكتنف
حصولها ويلزم طباعها من السبب المتعلق الغير المستقرة في حدود المتعلق فيه الحركة اذ هي بطابع حقيقتها متغيرة
الذات الثابتة الشخصية بسبب النسبة المتغيرة المتصل وناظرة اما هم الغزالي في تهافته معترضا على الفلاسفة
انه يعود عليهم السؤال من علتها بانها حدثت التجدد واذ كل متجدد فلو في كل ذرة لا يخلو تجدده وكيف السؤال من علة
تجددها العلة كما انه الصحة فساد قط تبين السقوط بما قد تعرفت ان التقدم والتجدد والحدوث
والزوال بالقياس الى عالم التغير مقتضى بنية الحركة والزمان فالسؤال من العلة هنالك هذا باطل اذ بالذات
لا يستند الى الغير بنية فرجع السؤال اذن الى النسبة والهوية لم هي هذه الهوية فليثبت ومنقض من منقصات
العقد التفصيلية على الحكماء ما ذكره حاتم المحصل الرد من الفصول المنسوبة اليه بقوله الزام الواجب عند الكل
موجب لذاته وكل موجب لا ينفك اثره منه فيلزم انه اذا عدم من العالم يعدم الواجب لانه عدم ذلك الشيء

ناظرة في علته ق

كلام م

الشيء اما بعدم شرط او بشرط علته او بعدم جزء علته والكلام في عدم تجدد كالكلام في عدم متغير الى الواجب لانه الموجودات
بانه متغير الى الواجب فيلزم انتهاء عدم الشيء المفروض الى الواجب لذاته وليس لم يحكم الله تعالى عن هذا الالزام منوا بهم
قولا وقد تجشم بعض شارحه للقضية عن هذا المقصود ان ابعاد واحد المتعاقبين قبل ابعاد المتعاقبين والسابق
لما كان متجددا الى حق كان ذلك الابعاد في علة لابعاد وجود السابق حق ابعاد وجود الحق ان ابعاد وجود
السابق التام وجود يقتضي السابق ويحدث الحق وليس هذا قول لانه ابعاد الحق حق معلول لوجود السابق وهو المراد
لابعاد وجود السابق فهو علة لعدم الحق بالسابق بالعرض وذلك العدم شرط في وجود الحق لا في ابعاد وجوده
فهذه دور واول تم صدور الحوادث عن المبدأ الاول وسائر حادث عن حادث لتعاقبها ويكون كل حادث علة
لزواله بالعرض ولوجود الحق بعده بالذات انتهى قوله فيما تجشمه لست لهذا مع فيه لزوم الحق ما قد وقع الى
غير النهاية لاحتمالات القرائح هناك بالذكر وهذا التعضيل لا مناص عنه الا عن خرق تحقيق ومن ارتباط التكليف اصلا
حتى الاشاعرة فانه انما العدام في ذات المعلول بالعدام علته التامة وان اخذ الحق في دائرة العقل لا تقول
بتقدم المعلول مع العدام علته التامة واما كل حادث من سلسلة الابعاد والاستعداد علة لزواله بالعرض لوجود
آخر بعده بالذات على ما قرره فثبت انه كل كلمة الكلام من التعلق بالذات وليس منها بالفرق ولا ما بالعرض
من زوجه ولو لا من الوجود بما لذات بنية والاشتباه بانه متنهية من سلسلة ترتيب الوجود والقيوم الواجب بالذات
جل ذكره فان يلزم انتهاء عدم الشيء المفروض الى العدام المبدأ السلسلة وعلة لها بالشرط على ذلك
علو اكبر ما ذكر يجب علينا ان نقطع وريد الشبهة ونجتث عرق الاعضال فنقول حقيقة لكل متجدد والزوال
في عالم امتداد الزمان لا يصح الا بالنسبة الى طبيعة متجددة مستقرة ويكون بطابع جوهر ثابت اتصال التجدد والتقدم
وسيلان استمرار الحدوث والبطلان من غير استئناف في الانقضاء والتقدم لا علة خارجة عن ذاتها بنفس بل يتنقل
المحتج من هذه المضايق ولكنا نستأنف الآن بنا ما طار فانا من سبيل الجواب فلنقل انه انما تعاقب الامر هنالك على
من جهة تامة الفاسدة بحسب العدم الطارئ على التي الكائن الفاسد من الزمانية حادث متجدد من الواقع و
طرو العدم عبارة عن تجدد البطلان بعد التقرر والعدام الشيء الزماني انما هو بارتفاع وجوده الحاصل في زمن
حصوله من مقدار الجاعل الموجب من وعاء التحقق وغير زمانه الحصول لان العدم بعلل الفاعل والفاعل فاعل
البطلان والانتفاء ولعدم حصول الشيء في زمانه غير متحقق للصدق الآخر فذلك الزمان مع تحققه لا قبله وان
انتفاء المانع متقدم على وجود المعلول بالذات تقدما بالطبع لكونه من ابواب علته التامة وشرط من حكم الاعدام

فرسلسل لكاحاته

ليس له في عالم العقل من نصيب ولا في اقليم الحكم من خلاق وانه المتكلفين المتعلقين اقوالا وعبارات تمكن امامهم
وفرهم على بصيرة في امره بعلم انه يحدث ثم يجدد ويعقل فيه الفعل والقبول كون الامر اشياء والعدم ليس
شيئا فيعبر عنه بالبسيط والانتقال موجب محض وليس صرف لا يجوز الامر لفظ ولا رام مفهوم الا امر يحيل
في الحصول فرقا اصلا وانما طرو العدم على الكائن الزماني موجب وجوده في الزمان العارض قيدا الوجود المسلوب
لا قيد السلب الوارد وعليه اذا لكم بذلك يجد الصدق في هذا الزمان بل يحقق الصدق في زمان وجود الكائن
وفي الازال والآباد جميعا فالكائن الفاسد ليس هو حاصل الوجود في زمان الف وسي بيع فيبطل ارتفاع الوجود
ويجد العدم بل الوجود في زمان الف وستين ازلا وابدا وانما الذات الجارية مجرى ذوات الفضة هي على اثباتا
باطلة مستغنية عن الدهر وفي الازال والآباد جميعا فاذا فعلها هي على في من الدهر في زمان وان اصلا
او في زمان ما او في آن فانه كل حكم بعده الصحيح في الدهر وصدق حكم بالوجود الدهري مدة لا منه او انقطاع استمرار
قدره في امتداد الزمان الوجود هي ارت في الزمان بعده فيستمر الوجود الفايض الى حيث تتصل الافاضة بحسب الاضافة
الى الازمنة فاذا امسك كان على المفيض من الجعل والافاضة باعتبار لحاظ الافاضة على الحدود والازمنة بعدم
حصول الاستعداد والمصحح انصرم سيلان التقرر وانت استمرار الوجود ورثت سفينة البقية
الاصلية التي هي انس بالطباع الامكان الذاتي ثابتة على مرساتها واقف الظلال القرف والعدم الصحيح
الذي هو عزيم التبدية الامكانية فانه رجاه على قطبها ثم تبنى فيضان الوجود ويجد استمراره في المستقبل لانه
يرتفع الوجود الذي قد فاض ووقع في الزمان الماضي عن كبد من الدهر ومن سائر ارض الزمان فليس من
المنصرم تقرر انقطاعه عن زمانه في فوق اصماع القبض عن الزمان البعد غير معقول اذ لم يكن متحققا فيه فقط
فاذن قد استوى واستحال تقرر الزوال حقيقة بانقطاع اتصال العيضان بعدم الافاضة الانقطاعية المعتبر
ضمنا في القرآن الحكيم والتنزيل الكريم تارة بالحفظ ولا يؤده حفظهما وتارة بالامساك ويمسك السموات و
الارض ان تزولا وانه لا عدم والا وهو الاول وان طرو العدم على الحادث الزماني انما يقتضي الفصل بخصوص
وجوده بزمان ما محدود في جهة التشكيك بعينه كما هو محدود في جهة البداية كذلك والوجود المحدود بحدي
الطرفين غير مرتفع لا من الدهر ولا من ذلك الزمان المحدود في الجهتين وانما الصادق بالمضي بحسب الاستمرار
الزمانيات الموجودة في امتداد الحد وذلك على الطرفين غير مرتفع لا من الدهر ولا من ذلك الزمان
بعده فخصص الوجود والحدود في الجهتين بخصوصيتي حدي الطرفين منبعث من الفاعل بحسب خصوصية استعداد الا

المادة القابلة كونه مسبوقا في الذات والوجود مرهون بحدوث والتقارب الامكان الاستعدادي وذلك فان
الجوهر المفارق للمادة في ذاته لا في فعله اعني النفس الناطقة العاقلة الانسانية لانه تجرد بنور المزاج ولا تمور بموارد
البدن فاذن قد تبين ان العدم الحقيقي بالكائن الفاسد انما ليس يصح استناده الا الى عدم تحقق العوالي الطبيعية
الوجود في الزمان العارض بعد ذلك الفرق الازال والآباد وانما كان العدم السابق قبل حصول الوجود لحادث
في الزمان الاول الذي كذلك لانه متحد ومستند الى اعتبار جزء ما من الجواز العقلي انه لو وجد لحصل في زمان الكون
فان العلة التامة لذلك الوجود ولا في وجود قد دخل على التحقق غير مستغنية عنه وانما الصحيح ان العقل انما يقرر ما هو موجود
ووجود ما مقدر غير داخلة بعد في الازال والآباد او العدم الذاتي السابق كانت ولا حقيقة تستحق الوجود
الكائن في زمان بعينه متسلسلة في العلة والمعلولية على جهة التعاقب هي متمايزة بلحاظ العقل متمايزة بحسب الاضافة
على الملكات لا الى نهاية اخيرة وتقف الامر عندها فليتشقق **وميض** ولكن من المعلوم بتحريك ان عدم المعلول
ليس متوقفا بالذات الا على عدم العلة التامة اي على لا حاجة الى عدم التام وعدم جعل اياه بالفعل كالقوة
ووجوده ليس تبرت الا على حاجة بالفعل من المستين بالزمان لتستحق بعينه لا تبرت وجودا او عدما الا
على شيء بعينه وليس منفعت بخصوصية الا من شيء بخصوصه من الطرفين فاما عدم احد الاجزاء بعينه ولا بعينه
وعدم احدى العلل بخصوصها او لا بخصوصها على خلاف مقدورات الجاهير ومظنوناتهم من مقارنات الموقوف
عليه بالذات وتوابع ما بين الاصلات المعتبرة فيه وحيثية فرق التي ارتفاع الجزء بعينه ارتفاع الكل
فليس الصحة على مستقر التعويل ليس الجزء والكل بما حاجز وكل مغايرين بالضرورة والعدم مخصص مستكثر
لا محو مستكثر الموصوفات كما الوجود الصحيح كذلك فاذن اذا لوحظ الكل من حيث الاتفاق الصدوري صدوري الجزء في
حيز المقوم والمنبعث لا في حيز المقوم اليه والمنبعث منه فليس يفعل الكل صدور مستانف وراء صدور
الاجزاء بالتبع ولا فيه تاثير مستانف وراء التاثير فيها وانما يكون الجزء من حيز المقوم اليه والمنبعث منه
بحسب الاتفاق الثوري الثاني فيكون لا محو خارجا عن قوام حاصل الثوري فاعل الذات ومن مقتضات علية
ومشتقات الصدور ولو كان الامر على ما حتوه لزم على تحقيقهم ان يكون الجزء ما هو جزء بعينه واصل من العلة
الصدورية ومن المعلول الصدوري بما هما علة صدورية ومعلول صدوري جميعا ويكون عدم الجزء بما هو عدم بعينه
علة لعدم العلة ولعدم المعلول معا في رتبة واحدة او يكون هو بعينه عدم العلة وعدم المعلول جميعا فيلزم
ان يكون هو بعينه علة ومعلولا لنفسه اذ عدم العلة علة لعدم المعلول بنفسه فاذن عدم الشرط ليس مما يتوقف عليه

عدم المشروط بالذات بل هو علة بالعرض من حيث هو مقارن لعدم علته التامة الذي هو علة لعدمه بالذات وكذا
وجود المصادم ليس يتوقف عليه عدم المعلول بل تمامية العلول مع انتفاء المانع لعدم تحقق العلة التامة وجود
احد المتعاندين ليس يتوقف عليه عدم المعاند الآخر اذ ربما يعدم احدهما مع عدم الآخر لانتفاء العلة التامة
الموجبة وكذا ان الاذن يصح الفعل ويجوز التعبيس مع انتفاء المانع من لوازم وجود المعلول ومن مقارنات
علته الموجبة لا انه من المفتقر اليه بالذات والمتقدم عليه تقدما بالطبع اللهم الا ان يعرض من جهة فصاحبية اعتبار
لعوده هو المتقدم بالذات او ظل لتحقيق قرار ام جادة الاستقامة والمواضع الغامضة والتحرير من خلط ما يلوث
بالذات والبعض ان اسرار هذه الدقائق وحقائق هذه الاسرار تستحق ركوبها اوسع والتطفو في القوائم المحبورة
ودهشة ارفع واحق من الاذهان المشهورة فاقلا اخور واذق من الكلمات الوهمية واذ كل سمع الدنيا
عليها نور ظاهرة وباطنة ثم تسبقت اثبات الحق واستبان سبيل الشكوك والاوهام ومنعت القوة النظرية
يصابها الاخرى فكما ان العقل المستفاد على الاتم الاقصى فلنتنقل الآن الى تحقيق القول في القدرة لكونه الفعالية
الموجبة والارادة الواحدة الفاعلية القوية على سياق النظر الآن نوع الفصل البالغ ومنصة المرتبع بمعالجة
فريقين المتبعين لاوهامهم يقولون ان القدرة متعينين صحة الفعل والترك وكون الفاعل في ذاته بحيث ان شاء
فعل وان شاء لم يفعل ويقولون ان من ذهب من الفلاسفة الى قدم العالم لا يثبت لمبادي الفعل حل سلطانه
الا المعنى الآخر دون المعنى الاول ولا يتوقفون ان المعنيين متلازمان يجب المعلوم ويجب التحقق ام انت المعنى
الثاني لا محيص من اثبات المعنى الاول حتى لا يلبس اذا كان الفاعل بحسب نفس ذاته بحيث ان شاء فعل وان شاء
لم يفعل كان لا محالة من حيث نفس ذاته مع عزل النظر عن المشية والاستنسابية يصح منه الفعل والترك ان كان يجب منه
الفعل اذا وجبت المشية والترك اذا وجبت الاستنسابية فدوام الفعل وجوبه من مقارنة دوام المشية بحيث دوام
الترك وجوبه من جهة الاستنسابية ليس يصادم صحة الفعل على تقدير المشية ومن المعلوم البين الذاهبين للعالم
من الفلاسفة والمتفلسفة انما يقولون دوام الفعل لمبادي الفعال حل سلطانه من حيث وجوب دوام المشية
اذ يقولون ان الحق تام وفوق التام فيجب ان يكون بحسب ذاته التامة الفياضية وعلى التام سطام الجبر دوام المشية
لا فاضته بحيث دوام ذلك لا ينافي صحة الترك على تقدير عدم المشية فتصدق العقلية شرطية لا يستلزم صدقها صدق العقلية
في الطرفين فاذن ليس هناك خلاف بين القائلين من الذين الى قدم العالم وصدوره في صفة الارادة والاختيار ليس
الفعال سبحانه فانه يكون فاعلية من علم وارادة فلا يصح ان يوصف بالايجاب والاضطرار عند دعوى بعض الفقهاء

وجوب ليس الوجوب وجوب الترك على تقدير المشية وهم

من البصيرة العقلية وصحة الفعل والترك بحسب الذات وكونه في ذاته بحيث ان شاء فعل وان لم يشأ لم يفعل ان
اما الاعتبار ان الفعل يستند في تقرير القدرة والاختيار مشيته احدهما قولا بالاختيار والاخرى قولا بالايجاب
خوفا من ترجيح من غير مرجح وتحقيق من حيث الانصاف فليعلم **ومنصة** قال علماء المتكلمين من شرحه لاشارات
والتحقيق ان الخلق ممتنع الكل والمتكلمين انفسهم لان المتكلمين جوزوا التكوين العالم على تقدير كونه ازليا معلولا
لقدرة الله تعالى لكنهم نفوا القول بالعلة والمعلول لا لهذا الاصل بل لما دل على وجوب كون المؤثر في وجود العالم قادرا
واما الفلاسفة فقد اتفقوا على ان الايجاب يستحيل ان يكون فعلا لفاعل مختار قال حصل الاتفاق على ان كون
الشيء ازليا ينافي افتقاره الى القادر المختار ولا ينافي افتقاره الى العلة الموجبة واذا كان الامر كذلك ظهر انه لا حاجة
في هذا المسلك الى قول العالم المتكلمين البرهمة من الشرع اول هذا اصل غير راضي الحضرة وذلك ان المتكلمين
ما سرتم صدورهم الشبهة بالاستدلال على وجوب كون العالم محدثا من غير ان يثبت ان الفاعل فاعل مختار
او غير مختار ثم ذكروا العلة اثبات حدوثه ان محدث لا محدث وان محدثه يجب ان يكون مختارا لانه لو كان موجبا لكان
العالم قديما وهو باطل ما ذكروه اولا فظهر انهم ما هو احدث العالم على القول بالاختيار بل هو الاختيار على الحدوث
واما القول بعدم العلة والمعلول فليس يتفق عليه عند الاشاعرة لان يتبنى الى جواز المعلول بدون ذلك حركا والبصر
اصحاب هذا الفصل اعني الاشارة هيئون مع المبدأ الاول قدماء بمعانيه هو ما صفات المبدأ الاول فهم
بين ان يجعلوا الواجب لذاته تستقر بين ان يجعلوا معقولات لذات واجب ذي علة وهذا يتبين ان اصروا
عن التصريح به لفظا فلا محيص لهم من ذلك معنى فظهر انهم متفقين على القول بالعلة والمعلول مع القائلين بالحدوث
بالحدوث واما الفلاسفة فلم يثبتوا الى الازلي يستحيل التكوين فعلا لفاعل مختار بل هو الى الفعل الازلي يستحيل
ان يصدر الا من فاعل ازلي تام في الفاعلية وان الفاعل الازلي التام في الفاعلية يستحيل ان يكون فعله غير ازلي فلما
كان العالم عندهم فعلا ازليا مستندا الى فاعل تام ازلي في الفاعلية ذلك في عموم الطبيعة والعلة كان
المبدأ الاول عندهم ازليا تاما في الفاعلية لكونه العالم الذي هو فعله ازليا وذلك في عموم الماهية ولم يثبتوا
انه تعالى انه ليس يقدر مختار بل هو الى قدرته واختياره لا توجبان كثرة في ذاته وان فاعليته ليس كفاعلية
الحيوانات من الحيوانات وكفاعلية الجوهر من ذوي الطبائع تحت علم ما سيجيء بيانه انتهى كلامه بلفظه نور الله
مضجعه وروح مثواه **ومنصة** الى تنبيه من اوهام المتكلمين كيف وقع له الحق في المباحث الشريفة وبعض
يحيرا في الدور والتسلسل واذهن يلتبس بحقيقة واعرف ان الفرق بين القادر المختار وبين الفاعل الموجب
ان القادر

قوله فهذا ثانية الصفات اي الموجودة في
انقطاع القدم والبقاء اليها

قال الله تعالى ... فقد خلقنا الانسان من نطفة امشاج نبتليه فجعلناه سميعا بصيرا ... الآية
ان الانسان المتقدم الى الخير ... ان يكون المتقدم الى الله ... ان يكون المتقدم الى
مستند الى علة موجبة لكنهم اتفقوا ان العلة
الموجبة والمعلول الازلي لا يعدان الى الله
الى الذي يعتقدان ان يكون المتقدم الى
المؤثر في الله تعالى قدرة المؤثر في
حقيقة في ان الله تعالى قدر كونه ازليا
بحسب قصده وبحسب علته فاعلية وهذا
خلف آخر

ليس على سبيل كان لا جاعلية بسائر كيفيات قال واذا كانت ارادة الله تعالى وايجاده لوجود كم بمعنى تلك الارادة
قصد الى التكوين لانه القصد الذي يستحيل تعلقه بعد حصول ذلك الشيء فثبت ان ارادة الله تعالى ليست عبارة
عن القصد بل الحق في معنى كونه مريدا انه سبحانه وتعالى يعقل ذاته ويعقل نظام الخير الموجود في الكل الكيف يكون
وذلك النظام يكون لما هي له كما يكون مستفيضا وهو خير مشتاق لذات المبدأ الاول فيعلم المبدأ بتفيضه
عنه وانه خير مشتاق لذاته هو ارادته لذلك ورضاه به اذا حققنا كشفنا بان الفرق بين المريد وغير المريد هو ان
كان في حقنا او في الله هو ما ذكرنا فان ارادتنا ما دامت متساوية النسبة الى وجود المراد وعدمه لم تصلح
لترجيح احد ذينك الطرفين على الآخر واذا صارت نسبتها الى وجود المراد ارجح بالنسبة الى عدمه وثبت ان الراجح
لا يحصل الا عند الانتهاء الى حد الوجوب لزم مسئلة توقف لانه الارادة التي نراها انما تحقق عند الله وهنا لك قد صارت
موجبة للفعل فان قلت ما الفرق بين الموجب الذي ان الحق كذلك يحكم بالفعل وان الفعل والموجب
لا يمكنه ان لا يفعل كلام باطل لانا بينا ان الارادة متى كانت متساوية النسبة لم تكن جازمة ومتى كانت راجحة وصلت
المراد ومتى ترجح احد طرفيها على الآخر صارت موجبة للفعل ولا يبقى بينها وبين سائر الموجبات فرق فزهذه
الحكمة بل الفرق ما ذكرناه لان المريد هو الذي يكون على قصد وللفعل الغير المريد هو الذي لا يكون على علم
بالصدور منه كالقوى الطبيعية وان كان التصور حاصلا لكن الفعل لا يكون على علم بل بمجاراة بل بتسخير المبدأ الذي على الفعل
فان الفعل لا يكون مرادا او مما يدل على انه ليس بشرط كون الذات مريدا او قادرا امكان الفعل لله تعالى
اذا علم انه يفعل الفعل الفلاني في الوقت الفلاني فذلك الفعل لو لم يقع لكان علم الله غير مطابق للمعلوم فيكون علمه جهلا
وذلك محال والمؤدي الى المحال محال فعدم وقوع ذلك الفعل حال كونه واجب الاستحالة خروجه من الوجوب
مع ان الله تعالى مريد له وقادر عليه فعلم انه امكان الكون ليس شرطا لكون الفعل مقدورا او مرادا انتهى
كلامه بعبارته وقال بعد هذا الفصل في فصل آخر في قدرته سبحانه ان القادر هو الذي اذا شاء ان يفعل فعل
وان شاء ان لا يفعل لا يفعل وكيف يفعل انه ليس بشرط صدقه الشرطية ان يصدق الحكم بتعين الصدق انه
شاء ان يفعل ولم يفعل لان الفاعل اما يكون فاعلا بالفعل حال صدور الفعل عنه وذلك محال لاستحالة ان يصدق
عليه انه شاء ان لا يفعل ولم يفعل فعلا ثم وصفه بالفاعلية ليس لاجل صدق هذه الحكمية على الصدق تلك
الشرطية والا لزم ان يصدق عليه انه لو شاء ان لا يفعل فانه لا يفعل وان كان يكذب عليه انه شاء ان لا يفعل لما
قد بينا ان مشيئة الفعل من لوازم ذاته فان قيل انا لا نعتبر في كون الفاعل فاعلا مشيئته ان لا يفعل حتى لا يرد ما

اقدم ظرف النسبة الجوازية بل يجب ان تنتهي الى امور ذاتية لا اولويات غير متناهية والا لزم التسلسل في الاولويات
اذ الوجوبات بالنسبة الى ظرفها اولويات فيرتقي كل اولوية الى اولوية الاولى في حكم تجوز الانتهاء الى حد لا يكون النسبة
الجوازية مع ذلك كل اولوية تعد على قطبها باطلة العرق من الوجوبات في صورة الاولوية الوجوبية ومن الاولويات
في صورة الاولوية الغير الوجوبية لان الوجوبات كلها مالم يرتفع الوجوب الاول الذي هو اصل حصول النسبة
الوجوبية لا يرتفع عن قطب دائرة جواز الطرفين اي لا يسر ما من التوابع الدائرة في لحاظ العقل والا لزم انتهاء فيها
لا يتقوم الا بعدد ذاتية النسبة الجوازية في كل مرتبة منوطة في حال الواقع بنفس افتقاره المنتزع الذي هو اللزوم الاول
والاولويات الغير الوجوبية يجب ان يكون انتزاع اولوية الاولوية فيما فوق الاولوية غير منتزع اخر وراء منتزع الاولوية
لكونه من المرجحات المتقدمة في مرتبة التعين بحسب نفس الامر والا لزم انتهاء فيها عدد ذاتية بالفعل الى لا يتقوم بحسب نفس العقل الى وقت
حصول المعلول عليها جميعا ووقت حصول كل اولوية على اولوية تلك الاولوية وليس في ذلك الى النسبة الجوازية التي
مشار الانتقاد اليها العلوم منتزع الطرفين والنسبة ومناط الحد الى على غير منوطة في شيء من مراتب اصل بل ذاتية على
قطبها في كل مرتبة فان قد استوى الحق على عرش البرهان في هذه المسئلة باذن الله سبحانه وتعالى قد رب العالمين
وتنبيه واذ قد استبان سبيل الاولوية فقد اتضح ان نسبة العلة الذاتية الى علة على معلولها المجعول الوجوب نسبة فاذا كان
القدور الذي بنفس ذاته جاعلا تاما لم اراده كانت قدرته وارادته بالنسبة الى معلوله بالقدرة والايجاب على النسبة
الوجوبية بالضرورة فاذن اذا اشتراك في الابداع الفعال غير متسلطة بنفس ذاته الاحدية لحقه هو الفاعل التام لعالم
بنظام نحكم التسق فان وراجعة عالم الامكان ليس الا الواجب لذات من حيث نفس ذاته بالضرورة وكذلك العقول الذي هي
جوهرات الصادر الاول من الواجب لذاته بنظام الكل هو الله سبحانه من حيث نفس ذاته اي غير شريك موجود السلطان بحسب
مراتبها ودرجاتها على اقصى غاية الوجود على الترتيب النازل من لدنه سبحانه طولا وعرضا فلا يمكن قدرته و
جاعليته واحيائه وارادته بالنسبة الى جميع الاشياء وبالنسبة الى كل شيء على الجهة التامة الكلية الوجوبية والتقديس
تحقق الفرع منوطة بالبرهان النفيس من سبيل العقل المصنف له الواجب لذاته واجب من جميع جهاته ولا يتصور له الواجبية
تحقق جهة امكانية يوجد من الوجوه اصلا بل كل ما هو كمال مطلق يوجد بما هو وجود فهو واجب الثبوت له اي بحسب مرتبة
ذاته فاذن ايضا ان قدرته الجوازية وارادته تابعة لنسبة لم يكون تماما يجب له اي سبحانه من حيث نفس ذاته بالضرورة والقدرة وكانت
نسبة ذاتية الجوازية على سبيل الارادة والاختيار له ذاته سبحانه من الجهة على العقل عبر بالامكان كما لا الوجوب لزم الكون الارادة
واختيار سبحانه ان قدرته الجوازية في نظام الكل تلو ارادة سبحانه بحسبها تخرج من نسبة ارادة الاختيار الى النسبة

والنسبة في الخارج هو كون الشيء على عبارة عن خلق الذات والخلق نسبة في الوجود

سبحانه من القوة الى الفعل ومن الامكان الى الوجوب وكذلك مع بطلانه وتحالفه لنفسه غير متمشي الصورة اذ لا يصح
شيء من ذلك في حق الله سبحانه ومن جملة ما سواه حيث فاته متهافت بالضرورة والفطرة فاذن قد استبان بالضرورة ان سبيل
الافاضة الذي يعلم من نفس ذاته الحقة الفعالة وهو الجزء في نظام العالم فيرده وكيفيته بفعله وجهة مفعوله وبنفسه
بالارادة الحقة الواجبة والقدرة التامة الوجوبية وفعالية بالقوة الوجوبية لا تستوجب الخروج من سبيل الامتناع
والدخول في حيز الايجاب كيف والفعل هناك سبق وما بقي التام وسبقت من الارادة الاختيارية والفاعل
بالايجاب ما لا يكون فعله من علم وما تيره من الارادة فان وجوب بالاختيار لا يعني الاختيار بل استوجبه وحقيقة فاذن
قد ظهر ان المستمسك لتحقيق مسالك من المتكلمين ليس الا من استوعب القصد ومن العقول التامة بالاولوية الغير الوجوبية قال حاكم
البرهة المحصلين في شرح الاشارات ان المتكلمين من الذاهبين الى حدوث العالم افترقوا الى ثلث فرق فرقة اعترفوا بتخصيص
وذلك الوقت بالحدوث وبوجوه وعلة لذلك التخصيص من الفاعل وهم جمهور علماء المعتزلة من المتكلمين وفرقة منكرة لهم وهم
انما يقولون بتخصيصه على سبيل الاولوية دون الوجوب ويجعلون علة تخصيص معلول العالم وفرقة قالوا
بتخصيص ذات الوقت على سبيل الوجوب وجعلوا حدوث العالم في ذلك الوقت لمقتضى لذاته وقت قبل ذلك الوقت
وهو قول ابي القاسم البلخي المعروف بالكعبي ومن جملتهم وفرقة اعترفوا بالتخصيص خوفا من العجز عن التعليل بل وجهوا
الى لزم وجود العالم له يتعلق بوقت ولا بشيء آخر غير الفاعل وهو لا يسئل عن الفعل او اعترفوا بالتخصيص وانكروا وجوب
استناده الى علة غير الفاعل بل وذهبوا الى ان يفعل الحق ان يكون احد مقدوريه على الآخر من غير مخصص ومنشأ ذلك
بعطلان كفيره الماء في اناين متساوي النسبة اليه من جميع الوجوه فانه يختار احدهما لا محالة وبغير ذلك من الامثلة المشهورة
وهم اصحاب ابي الحسن الاشعري ومن تبعه وجمهور المتكلمين الى حين انتهى قوله **وبطل** ان يقع القدرة وتوسط
صحة الوقوع تحت سلطان تعلق القدرة الربوبية الوجوبية هو طباع الامكان الذاتي لكل ممكن بالذات فان في مسئلة الاشتباه
نسبة الى الذي القيوم الواجب الذات جل سلطانه وشأنه هو وجميع ما يتوقف وجوده عليه من الممكنات الى السلوك الطرق
اليه سبحانه فان كل شيء وهو على كل شيء قدير اذ كل ممكن الوجود فانه يجمع علة وشأنه يستند الى قدرته
وارادته وحكمته فيه فعالية وفاعلية سبحانه فقدرته التامة الوجوبية تلو السلطان لكل ما في عالم الامكان
وهو الخالق على الاطلاق لكل من سبب يقاطع تعلقه وكشأنه اذ لا يخرج شيء مما يعوزه في سلسلة الافاضة الامكانية عن علم
وارادته وقدرته تعالى كبرهانه فاذن قد بان واستبان ان عالم تعلق القدرة الحقة الوجوبية بالممكنات الذاتية
من جهة المقدور من مقدوريه اذ لا حقيقة ولا نسبة له بوجه من الوجوه اصلا من جهة نقصان القوة وعجزها فهذا استبان لهم

قوله مدركة لان التام الاسباب يجب به المراد السبب التام المراد ان المقدرة الاختيارية تتاج لمرجح المراد وهو مرجح ذاتي

قوله ما يعوزه اي ما يحتاج اليه الكل من سبب

يقول ان الامكان يصحح القدرة يصحح القدرة فالحال غير مقدور عليه بحسب نفسه الباطلة لانه يجوز من تعلق القدرة
فان من التعبير بل من المفهومين المعتبرين بهما بعبارتين فرقا ما تستبينا ومباينة ما بينه ولسنا نعني بقولنا
هذا اثبات القدرة الاضافية بين ذات المقدور وعليه الاضافة وكيف يتصور ذلك بل نقول اما نعني اثبات
القدرة الحقيقية التي هي مبدأ القدرة الاضافية حتى يصح التي القدرة كما يجب حقيقة التصورية كالامر في قدرة
العقل المتعلقة على ذات المعقول ثم على العقلية والمعقولية الاضافيتين **وميض** او نعلك تقول اذا كان القدرة
الالهية موجبة كان الصدور العالم الامكاني منها متعلق بالذات فيلزم ان يكون صدوره واجبا بالذات وذلك
ينافي امكان وجوده بالذات فيقال لك ان صدوره وتقرره ووجوده من نفس الغير فهو معنى اخر وراء تقرره ووجوده في
نفسه بالذات او بالاضافة حتى قال تقرره ووجوده في نفسه غير مضاف الى غيره فمعقول بالقياس الى غيره
ولانه يكفيك ان تعقل لك مع ذهولك عن ذاتك اولا ما كم غيره صدر عن غيره والحال غير الموضوع فاذن امكان جواز
العالم بالنظر الى ذاته غير واقع لوجوب صدوره عن الله سبحانه ووجوب تنزيه سبحانه اياه بحسب ما يقتضي
الفعل ثم لذاته لان ضيقه الحق بالذات والعالم منبعث من نفس علمه وارادته غير متوقف الا على ذاته الاحدية الحقة
الواجبة الوجود والعلم والقدرة والارادة والفعالية والعلية بالذات فليتنبه **وميض** فان قلت كيف يمكن ان تكون
النسبة الحقيقية الحقة الوجوبية متعالية المحض والتقدس عن الكثرة قبل الذات والكثرة بعد الذات او الذات الاحدية لا تكثر
تكثر بحيثية وصفية او اعتبارية من جهات الذات اصلا واي شيء يتعين مرتبة ذاته الاحدية الحقة حتى يصح ان تكون
الكلية المحضة والتقدس يوجد من الوجوه اصلا اذ ليست الكلية بامر زائد اجنبي لاحقية الوجوب بالذات غير زائدة عليها
لو قدر الوجود اصلا فاذن مرتبة ذاته الاحدية حتى يتعين بها العلم والارادة والحق وجميع جهات العز والعلى وصفات الجلال والجمال
فاذا كان صدوره بنظام الوجود الكلي سبحانه واجبا بالنظر الى ذاته بحسب علمه وارادته كان محالا واجبا بالنظر اليه بحسب نفسه
مرتبة ذاته سبحانه فكيف يتصور الصدور والصدور المغيرة في حد القدرة بالنظر الى نفس ذات القادر فلت اولا لكن
من العلوم عندك ان صحة الصدور والصدور المغيرة في حد حقيقة القدرة بالقياس الى ذات القادر ثم من الظاهر بحسب
الامكان تنافي ذات القادر كما في قدرة الانسان مثلا على تعذر ذاته وذلك من نقص حق هو الذات وكونه في قدرة ذاته بالقوة
بالقياس الى صفاته كما لا ذاته او يكون بحسب طبع الامكان الذاتي في القدرة كما في قدرة القدير الحق على جميع المقدورات
وذلك الطبع من سمات النقص وصفات الامكان من جميع الجهات فالمقدور الى ذاته بحسب امكانه الذاتي الصحيح
والصدور من جاعل القدير بالذات وان كان واجبا الصدور منه بحسب علمه وارادته في مرتبة ذاته وهذا اتم الخاص القدرة

والكثرة مع الذات

وبتاريخ

القدرة ومراتبها وثانيا ان القدرة الاختيارية تتاكد بوجوب الارادة والعلم وجوبا ذاتيا فاذا كان القدير
الفعال بفعل بعلم وبارادة كان بفعل بقدرة اختيارية حقة ولا سيما اذا كان نفس ذاته هي بعينها العلم والارادة
وتتم صحة الصدور والصدور المغيرة في حد القدرة بحسب القياس الى اعتبار كون المقدور عليه غيرا في نظام الوجود
او لا او ذلك الاعتبار امر وراء جوهر ذات التي المقدور عليه جاعلين نظام الخير في ترتيب الوجود طولا وعرضا او قلبا
مشيئة وفعلية بعلم وارادته على الجهة الوجوبية بحسب ذلك الاعتبار الذي هو زائد على اعتبار نفس ذات الكل المقدور عليه
وجوهر ماهيته واذا ما لم يكن هو بعينه ماهية وجوده وتقرره خير نظام الوجود ترك صنعه وان صنعه ولم يدخل في مشيئته
وارادته فهذا ما عندي في تحقيق هذا الموضع ولعله قد تحرر وتبين لك كيفية هذه المسئلة والله سبحانه ولي الفضل والعصمة
وميض ان قائم المحققين الرئيس رضوان الله تعالى عليه حسن وافاد في شرح رسالة العلم حيث قال في المسئلة الحكمية
متكثر العلم والقدرة اما حصل في الموجودات الكثيرة يقتضي العقول مبدأ ما الاول عليها ووصفه بالعلم والقدرة
والتمييز لنسبة سبحان بكتب الوجود فما تصفون ثم قال في المسئلة الثانية متكثر بالكثرة الحكمية في ارادة الله تعالى
انما العلم بنظام الكل على الوجه الاتم واذا كان القدرة والعلم شيئا واحدا منتصب لوجود الكائنات على النظام الاكمل
كانت القدرة والعلم والارادة شيئا واحدا في ذاته مختلفا بالاعتبار العقلي الذكورة ثم في المسئلة الثالثة سوء
في الجبر والاختيار قال لك ان تسند الكسب بحسب الفعل وعند فقد انها يمتنع ان تنظر الى الاستناد الاول
ويعلم انها ليست بقدرة الفاعل ولا بارادته فكم ما يلزم هو موجب مطلقا لانه السبب القريب للفعل هو قدرته وارادته
والله تعالى هو السبب القريب فكم ما قيل هو موجب مطلقا لانه الفعل لم يحصل الا باستناد كلها مقدورة
وارادة والحق ما قاله بعض المحققين ولكن امرين امر من واما في حق الله تعالى فان اثبات قدرة وارادة
مستبان لزم ما يلزم هناك من امكان النقص لكن صدور افعال الله تعالى ليس موقوفا على كثرة انما هو بحسب الجواز
على تصور هناك اختيار ولا ايجاب انتهى كلامه بعبارته يعني مثل ما هو معقول من ايراد اختيار والايجاب في الموجودات
وميض فاذن قد تحقق انه اذا كان فاعلية الفاعل بعقل بحسب علمه يكون ذلك العقل الكل واتم في نظام الوجود
من مقابله وكان العلم بذلك نفس ذات الفاعل وكان كون العقل الكل واتم واحق واخلق بنظام الخير من مقابله امرا
وراء حقيقة ذاته بالذات كان لا محالة صدور ذلك الفعل دون مقابله واجبا بحسب ذات الفاعل ومع ذلك فقد
ايضا بحسب الطرفين سواء اذ وجوب الصدور منه من حيث انه يستحق ذلك دون مقابله لكونه الكل واتم في نظام الخير من مقابله
لا من حيث ذات الفاعل انما يقدر عليه بخصوصه دون مقابله فلو كان مقابله الكل واتم لكان هو متعين الصدور من ذات الفاعل

القدرة وتتمة ذات العقل القدير على سبيل الوجوب في مرتبة ذاته بحسب ما كان الشيء الكمي

غرض ذات الفاعل

وكانت فاعلة له بحسب ذاته وبحسب ذلك يعين ذاته ثم المحقق الثابت لقيوم الكل انما يفعل الكل من علم هو نفس ذاته
العليم الذي هو اتم العلوم بكل معلوم معقول ومحسوس فاذن هو مبتدأ فاعلي بالارادة والاختيار على الكل الوجوه والمهيات
بتة فانه يسمى بفعل ذاته اذ هو نفس حقيقة منبع كل تقرر ووجود وكل كمال الوجود وذاته المحققة محققة من كل
جهة فذاته ذاته فيض لكن وفعل النظام الاتم على الاطلاق فاذن يعلم من نفس ذاته كيفية نظام الخير في الكل فيبدع ذاته
ومعقولية ذاته فيضان الموجودات منه على النظام الاتم المعقول منه ومن معقولية ذاته لا محالة ان يتبع ذاته الصور المعقولة
الاستحسان الملحق تعالى من ذلك مرة علوا كبيرا على ان هو عالم الكيفية نظام الخير في الوجود وانه واجب الفيضان عنه وعالم
بان مرده العالية تستوجب لفيض منها الوجود على الترتيب الذي يعقل خيرا ونظاما فيضان الخير والفضل
غير مناف فيه اذ الفاضل بل انه مناف لفيض رحمة الفعال وشح بخيلات تلك اذ هو تابع لضرورة ذاته ولازم وجوده والسلام
الذي هو نفس ذاته فاذن المجعول انه مراده لا ونظامها الصادر منه فرضي لذاته لا على سبيل الرضا بها بل على
سبيل ان نفس تلك ظاهرها الكمال الفاضل رضاه بها واختياره اياها وذاته الجواد الحق بحرية الحكمة الفاضلة وحقيقة
الحكمة الفعالة هو الذي على اختيار فاذن كما ان المعلوم المستبين ان ذاته فاعل وانه معقول فيه واحد فكذلك من الثابت
المفروغ ان ذاته مريد وانه عالم هناك واحد وان ارادته عين علمه بنظام الخير لا ان الكل هو بعينه ارادته لا ارادته
لكل واياه ان فاضه وان هو الا عين ذاته المستحق حيث نفس ذاته ووجوده لتلك الاشياء وطلبه الاشياء الكائنة
المعقولة على الاتم الجارية بحسب حيات متكثرة وحيات مختلفة **مبحث** ان تشاكلنا فيما يفعل انما تصوره فشوق
نحو فاطبا او مكتسبا او على ان فيه فصلا صاحا ومنفعة او لذة ومنفعة وباطلا حرية ما لا يقبل على جوهر ذاتها او بالعقل
على نوع ما من هو انما ينبعث عن ذلك شوق اليه فاذا قوي الشوق وتأكد الاجماع اهتزت القوة الشوقية والارادة المجددة
اسر الاجماع للنفس منها فحركت القوة المحركة الى فرق العضلة وهنالك تحرك الاعضاء والاعضاء الادوية ثم تحرك
الآلات الخارجية بالتحصيل المعنى الذي هو فينا ادراك الفعل وادراك وجه الخير فيه غير المعنى الذي هو سبيل تحصيله وهو
الشوق وفرق بينه الكل كذه الى من الاجماع والارادة واذا انما افعال ما الآلات وهي ليست تحرك الا بالشوق وما يرضانا
بالفعل هو موضوعنا لوجه الخير العاقبة البالغة فاما القيوم الحق سبحانه فاذ جل جنابه لم يكن فعله بآلة وغرض تصوره
لا حرية فانه حاصله له فرق ذاته بذاته اذ ليس يعقل لشيء كمل او يجمل او يهتز وجهه ذاته بعينه فانه هو وراء حرية ذاته
فلها ليس يقبح لكن يكون الشوق الى شيء اصلا فاذن ما يرضاه بعقد ذاته ومجعولاته هو نفس علمه بها وما يتصرف
في انفسها لانه لما خيرية تامة عائدة اليه تعالى من ذلك لتواكبر اوجد العلم هو بعينه ذاته الحق الفعل من كل جهة وهو عين

عين الارادة والاختيار فاذن هو سبحانه نفس مرتبة ذاته وبعلمه نفس مرتبة ذاته لا بالمهاة وبمشيته تعرض
ذاته ومعنى واحد منه هو ذاته وبعلمه ذاته هو ادراك المجعولات والعلم لو هم الخير فيها وهو السبيل لا الجعل والصنع
والابداع والافاضة كما فيما تترتب حركة القوة الشوقية على نفس تصورها الاخر واشتقاقا انما فيما واصلا بالقاس
الباعث فاذن لكن يتوسط بين القوة والاشتقاق ومن اجتهاد الشوق ارادة اخرى غير نفس ذلك الاشتقاق ونفس العلم
الوجوبي والصنع الرتبي يترتب الجعل والافاضة على نفس علمه بالشيء وانه خير في نفسه وخليق بنظام الوجود
من غير ان يتوسط بينهما شوق ومعاناة وقصد واختيار فاذن ليس هناك ارادة اخرى اراد ذلك العلم الذي
هو نفس مرتبة ذاته اذ هو سبحانه بذاته عالم بالخيرات برضاه فيفعلها ويخلقها ويفيضها ويفيضها جودا وجودا وظلا
وانبثاثا على ترتيبها ويتمم بها ويقصدها ويشتاق اليها هو سبحانه بذاته وانه اعلى واجد من الاختيار
الذي للحيوان ليس مفطورية ومرتبة فضلا من الاحاب الذي للطابع المضطرة لا انه عليها من مخلوقاته وصنوعاته
وهي بذاتها وطبائعها وغرائزها وجبلاتها مسخرات بامر الله تعالى **مبحث** هل انت على حيلة الغرزة العقلية
فستيقن ان البرهان القائم بالقسط ان كل ما هو كمال مطلق لكل وجود وما هو موجود من الصفات الحقيقية فانه يجب
العقل الصريح الذي يثبت بالقيوم الواجب بالذات بل ذكره بحسب نفس ذاته المحققة القيومية في مرتبة ذاته بعض
في صفة الارادة والاختيار كما في سائر الصفات والكمالات يجب ان يكون صفة الارادة والاختيار الذي هي في ذاته المحققة
الواجبة جميع الجهات كما سائر صفات الكمال من غير فرق الا ان الحس يتبع تحقق بالجاهز الصفات والكمالات من الصفات
الحقيقية ونوافلها اي الكمالات الاولى والكمالات التي تحلو له سبحانه لا صنوه وجوده وهيئته وافاضته فالله
سبحانه هو الذي يهب العلم للعلماء والقدرة للقادرين والارادة لاولي الارادات والاختيار للمختارين ومن المركز
في فطرة العقول انه لا يهب الكمال القادر من حيث ان يشكر ذلك حقه فالحق بحيلة الاثبات ويخلع ثياب الفطر
العقلية والغرزة الرفيعة ومن البين ان كل ليس الكمال اي كمال كان من مرتبة ذاته فهو لا محالة غير ضمنه
فاذن وجب ان يكون الارادة والاختيار من مرتبة ذاته المحققة سبحانه كما العلم والقدرة وسائر جهاته مرتبة حقيقية وكمالات
الوجود ولذلك يشير قوله عز من قائل في التنزيل الحكيم والقرآن الكريم وفوق كل ذي علم عليم اذ يجب ان يكون العلم
بحسب انه غير ذي علم زائد على ذاته حتى يصدق انه فوق كل ذي علم على العموم الاستغراقي وعن المنع انه انما
مناط ذلك مطلق الحيثية الكمالية لا خصوصية حيثية العلم فليعلم **مبحث** ان هناك شكا مستصعبا موصيا
وهو ان ارادة الله تعالى لا تصح ان يكون من علمه سبحانه فلا سبحانه يعلم كل شيء ولا يريد شيئا او ظلما ولا كفرا او لا شيئا

الاله يريد

وفي التسبيح والتسبيت يعود تعالى متعلق بكل شيء بذاته والكل مراده تعالى لا يكون إرادة تعالى أمراً آخر وراء ما يتعلق ويتعلق به
بين ذاته الأحدية تعالى كل سلطاناً فإن يكون إرادة يسمى أمراً آخر وراء صرف حقيقة ذاته إذ لا يكون الإرادة
بمعنى ذاته والأمر أسماء صفة والأكل بين ذاته تعالى بهذه الصفة تخصصها شيئاً الأعدم بين الدين أبو جعفر محمد بن
يعقوب الكليني رضوان الله تعالى عليه في جامعه الكافي فصل حجج وحجج بها على إثبات الإرادة الحقيقية التي زائدة على
الذات الثاني بين الذات والذي هي من صفات الذات والتحقيق في هذا المقام أن الإرادة حقيقتها الأشياء
والمعنى المطلق يمتنع أن يكون الفاضل بغير مباينة لذاته بل إن اعتبارها لازم ذاته بكل ما علم خيراً في نظام الوجود فإنه يصيره
وتفيض بغير مباينة لذاته ولا غير مرضي به بالنظر إلى ذاته وكون الفاضل غير مرضي به بحسب ذاته هو معنى الإرادة التي هي صفة
ذاته وهي بين ذاته بنفسه وإنها تامة بكل شيء وإرادة حقيقية واقعية بحق كل شيء وهو بنفسه إنه يحيى العالم
لكل شيء وإنه الرب لكل شيء غير مريد وهو يقدر ويقصد ولا يمس هو من الملطوف ولا يلزم الغالب جبره على الشيء
ولا يفيضه لأنه فعله لأنه يلزم الصنع والتكوين والإيجاد والإفاضة والشوق والقصد اللازم للحركات الكثيرة الباردة
كوازم الحركات الأمامي لشوق فيه لكن كانت الطبائع القابل والشوق التي هي لوازم الحركات العظيمة والحركات الكثيرة والقوة
قصد الله تعالى لا يلزم أهل الأرض عليه وبسط القول الفصل في كتاب الإيقاظ فإن كون الإرادة حقيقة الإلهية غير
متعلق بالمشيئة وهو بالذات الإيجاد وكون إرادة بمعنى العلم الذي هو بعينه مرتبة الذات الحق الواحدية فإرادة يجوز إنها
على صفة العلم وإن السمع والبصر من صفات الذات وبين الذات الحق الواحدية التي بعينها العلم التام المحيط بكل شيء
ثم السمع مع كل مسموع لا لكل شيء والبصر مع كل مبصر لا بنسبة إلى كل شيء فلكل الإرادة الحقيقية التي هي بعينها العلم
محكم وإرادة لكل شيء فيكون سمع وبصر بنسبة إلى كل شيء مبصر وقدرة على كل شيء مقدور عليه
والشوق والإرادة نظام الوجود سواء علمت أكانت في مرتبة الشدة والإبرام في ملك الشارة الآخرة ليست مراده بالذات
ومقصودة بالذات أهل الأمر مراده بالعرض ومقصودة بالعرض في واحدة القضاء لا بالذات أهل بالعرض من حيث إنها لوازم مخرجة العظيمة
الواجبة القصد ومن الحكيم الحق يجري المطلق وإن كانت والقوى القدر بالذات أو مستردة في ذلك أنبأني القس الأجل
أنت الله العزيز العليم فعرفني ثبت لا تحفظ منك الله على القول الصراح الثابت الدين الخالص الكامل في هيئة
فإن قلت ما شأنك فجاء رواه الأبو جعفر الكليني رئيس المحدثين بإسناد موثق الكافي وأبو جعفر الصدوق
ابن بابويه القمي في كتاب التوحيد وفي كتاب عيون أخبار الرضا من سادات الطاهرين والأئمة المعصومين حجة الله على الخلق
وحفظة أحكام الدين صلوات الله وسلامه عليهم تحقيق في صفة الإرادة والمشيئة وإنهما من صفات الفعل لا من صفات الذات

الفقير المقصر بنفسه وما يليه ولم يعد ذلك الرسم ما يعبد وهم عمقاً لا نفع فيه ثم الوجه ثم الهمة ثم بعثت الشوق منه
فكره الإلهي إجمالاً عاشناً بنفسه وذلك كله إرادة فيما تتوسط بين ذاته وبين الغير فتعلم من الغير
بالمبادئ الغير وتعلقها إن كان الغير عبارة عن مجموع ما توسط فما يليه وهي عبارة عن الغير تعلق المصدر وكل من ما ما
أو أوفق باللفظ أو إرادة قوله لا غير نفس ذاته المجموع الواحد الإرادة على يريد ونفس ما أمامهم بالمشيئة
وشيئه لا من ذاته الحق عبارة ولا الإرادة ثم بشيئه ما كان وراء نفس الذات الكل نفس الغير والأحداث القدس ما عبارة

الذات فلنسمي فرد ذلك بيان الإرادة وقد تطلق ويراد بها الفعل المصدري بالفتح أمر الأحداث والإيجاد والفصل الكامل
بالصدر بالكسر أي نفس الفعل والحدوث المنفي وبهذا لا يقول سبحانه الأشياء مراتب أخيرة وجود الموجودات
وصدورها منه سبحانه مشكوك فيه مجمل معنى تقدير وجودها وفيضانها منه مشكوك فيه غير ثابتة ولا يجيء منه بفعل علمها
لا ما عالمية بها ما قد حققنا في كتاب التقديس إذ عالمية بها غير مستفيضة من وجودها بل إنها مرتبة علمه بنفس ذاته كما
على أتم الوجود والفصل الإلهي فكذلك الإرادة حل سلطان مراتب وأخيرة مراتب الإرادة من تعينها وذات الوجود
وهويتها المقررة بالفعل وإنها من تعين الإرادة بمعنى مراد تهالا لا بعد إرادته لها أتم الإرادة الفيض بمعنى صدوره بالفعل
فرضيتها لا يعني كونها مرضياً عنه فإن رضيه بعينه الرضا وسيأتي التحقيق هو نفس ذاته سبحانه بحسب وجوده
وغايته وغيره وذلك لو فرض الإيجاب تعالى الكريم بمعنى الرضا بالفعل من أثر ما زاد على نفس ذات الفعل وقد
يكون فاعلية الفاعل لا بنفس ذاته بل بالمشيئة جوهر ذاته فإن مجعولاته سبحانه مرضي بها قبل الصدور ومنه الصدور
على سبيل الوجوب ويمتنع الرضا عند الصدور ومنه بالفعل إما الحالات التي وجود الأشياء منه سبحانه بالفعل
تامة قد تغير ذات الفعل الإلهي حيث ذاته أصلاً وبالذات الأمر من الإرادة على مقتضاها الأمر العلم فإنه المعلومية
التي من بعضها ذوات الموجودات المقررة وهو بها إما معناها وجود الأشياء وتقررها بالفعل مشكوك في مشيئتها
بالفعل أو مشكوك فيها بالفعل حصل بالفعل قبل التقرر وعند التقرر على سبيل الوجوب حيث تقرر بالإمكان في موجود وجوهر
ذات المعلوم بالفعل أو حصول صورته الفعلية لهم المستبين الشرائط الواجبة بعينه يصح أن يكون صورة طبيعية غير محدودة بحسب
أزمان كثيرة أو بحسب أوقات كثيرة وليس يصح الأثر الموجودات المحمول الواحد بعينه على نفس ذات جاعل التام
بعينه فلما لم يكن فاعل التام الموجود وأثر الإرادة فيتعين على الذات موجودات مجعولة المنبعث من نفس ذاته
من يكشف الطبقة فإن قد سبق أن الإرادة التي من بين هويات الخلق أنها مقررة وجوداً بالفعل مراده
مرضية وهي بعد الفعل ليست صفة على ذاته وقد أيد أهل من مشكوك هويات المخلوقات على ذات التي وجوده هذا وإيجاده
من كلمات أنوار عالم العقل والكواكب السماء النفس والعقيدة وأنه صلوات الله وتحياته وتسليماته على أرواحهم
وأجسادهم فليعلم ومنهم بالمرتبة بالنقد بعض النصوص مما لكم ليكون الكسوة بيانا وميزانا ودستور القياس
ونقيا إليه ويسلم على سيره فرد الثاني فنقول من طريق أبو جعفر الكليني من الله تعالى من عباده الكافي في كتاب
التوحيد في باب الإرادة من الخلق الفعل وما يبدو ولم يعد ذلك الفعل وأنه الله لا إرادة أحد أنه لا غير ذلك لأنه
لا يروى ولا يتكرر هذه الصفة منه وهي صفة الخلق فإرادة الله الفعل لا غير ذلك يقول له كن فيكون بلفظ
أمر يأمر من غير تكلف لا غير قوي

الفقير

هو الفرق بين علم الذات التام العلم التام والمشيئة
إذا كان الشيء حتى إذا كان به الإمكان في
الرضى لهم الأمل في الفرض

الصدور

ابتداء الإرادة فيه من صفات الفعل من صفات
الفعل في الصحيح من صفوان بن يحيى قال قلت لأبي الحسن
أفضل عن الإرادة من الله وهي من المخلوق فقال

الحد المقصد حادث

ولا نطق بلسانه ولا حركة ولا تكيف له كما لا كيف له لأنه لا كيف له لأنه هو تصور الفعل وما بعده وذلك امتناع الصنع
فيه تعقيبا أو كلمة أو طباع ثم انبعاث الشوق من ذلك ثم تأكد الشوق واشتداده حتى يصير الشوق إلى الفعل
فتلك مبادئ الأفعال الاختيارية فيما والتي تستدعي من ذلك كله فالفعل الاختياري يتركب فيما من الإرادة
والتصور والتكلم والشوق والاجتماع والقصد فهي متوسطة بين ذاتنا وبين الفعل وهي الحجاب الذي حرمت به
على نفس ذاته الإلهية ولا يقام لحجر مقدوراته من حيث لا يتوسط بين ذاته لو الإرادة وكل جهة
وبين الفعل الاختياري من الصفات والأحوال الواردة لذات الحس يعرض لذاته شيء من الأحوال الصادرة عن النفس ذاته
القديم الواحد الأحد إرادة لما يريده من مخلوقاته ومصنوعاته التي هي خزائن نظام الوجود ونفس الذات في اختياره
لا بفعل الاختيارية ولا إرادة ومشيئة هناك وراء النفس الذات التي هي الفعل الحادث واختياره وإرادته
لمشيئته وإرادته كما لا كيف له وإن من ظريف ما روي أن عبد الله بن هشام بن الحكم من حديث الزنديق الذي سأل أبا عبد الله عليه السلام
لنزل له فلا رضا ويحط فقال أبو عبد الله بنعم ولكن ليس ذلك على ما يوجد من المخلوقين وذلك لأنه إذا حاول حل مسألة
فتقدم من خيال إلى خيال لأن المخلوق أجوف مستعمل مركب لأشياء فيه وفي غيرها لا حل لأشياء فيه لأنه واحد
واحد بالمعنى الذي هو واحد ويحط عنه من غير شيء أصله فهيئته ومنظره من خيال إلى خيال لأن ذلك في صفة المخلوقين
العاجزين المحتاجين والصمد في صفة الله تعالى عليه وآله بعينه من كتاب التوحيد وفيه الرأفة والعطف وقال
يدخل عليه وخالقنا لا يدخل عليه شيء فيه لأنه واحد أحد صمد الذات وأحد المعنى قلت أما كان المخلوق أجوف لأنه مركب من
نوع تركيب من نوع الخلق يحتاج إلى الفصل والبدء من الإمكان بحسب سبع الذات والوجوب من
مقصد الاستناد إلى العقل على ما هو مفهوم ما بالقوة بحسب طباع الإمكان الذاتي ومفهوم ما بالفعل بحسب الوجوب
بالمقام أو بقصد الفاعل فهو أجوف الذات لا محالة وكل متعلق الوجود بالمادة الهيولانية من حيث لا كيف له أو جوفية تتناول الذي
من حيث ما له بالقوة من الكمالات في الفطرة الثانية بحسب القوة الاستعدادية فإنه لا جوف لذاته يوجد من الوجود أصنافا
هو الله الواحد الأحد الذي لا يزداد بل القديم لا جوف له ولا له فعل المفهوم من الصفات التي هي الأشياء وحقيقة من
الحقيقة والبقاء في الأزلية ذاته الأحدية من حيث لا جهة ووجوده الواجب التام وفوق التمام كما لا فرق
بعينه عن هشام بن الحكم من حديث الزنديق الذي سأل أبا عبد الله عليه السلام أنه قال له القول أنه يسمع بصر فقال أبو عبد الله عليه السلام إنه يسمع
بصر يسمع بغير جارحة بل يسمع بنفسه وليس نفسه هو نفسه يسمع بنفسه وبصر نفسه هو نفسه يسمع بنفسه وبصر نفسه هو نفسه
مباينة عن نفسه وكنت مستوفيا وإنما قلت وكنت سائلا فقول يسمع بكله لا تركيب له بعض لأن الكل لا

وركب ذا

فكل مركب

فقال بعض ولكن أراد أنه يسمع بنفسه ويبصر بنفسه وخبر عن ذلك بكله لا الآلة السمع البصر العالم الخبير بلا اختلاف
الذات ولا اختلاف معنى من طريق الكلام الذي هو من ذات الأسماء من عبد الله عليه السلام عن أبي عبد الله عليه السلام قال اسم الله غير
الله وكل شيء وقع عليه اسم شيء فهو مخلوق ما خلا الله وأما قوله الله فهو مخلوق لأنه مأخوذ من إله والإله فهو مخلوق والله غاية من ذاته
والغيب غير الغاية والغاية موصوفة وكل موصوف مصنوع وصانع الأشياء غير موصوف لأنه لم يكن يعرف كيف يوصف بصنع
غيره ولا غاية لأنه لا كائن غيره لأنه لم يزل من ذاته الحكم أبدا وهو التوحيد الخالص لا غاية وحده ولا يعلم ما
الله من أنه يعرف الله بالبصر أو بالرؤية إنما يتشابه المخلوق لأنه حجابه مثاله وصورته غيره وإلا هو الله وحده
وكيف يوحده من لم يعرفه وإنما عرف الله من عرفه بالله فمن لم يعرفه فليس يعرفه إنما يعرف غيره وليس يعرف الله
والمعنى حين قال الله تعالى الأشياء لا شيء كان قبله شيء سماه وهو غير أسمائه والأسماء غيره كلمة مركبة أما تعريف
من عرف الرؤية بالعين أو بالبصيرة وهي إذا أضمرناه أو كلمة أو غيرها يتأول إليه أو يتأول بظاهر الرؤيا وغامر للرؤيا وهي
التمثيل الكريم لكم تم الرؤيا تعبرون وهذه الأمم يسميها أئمة العلوم الإلهية لأنها تعقب الأمانة
والعبارة الناظر من التدبر من أمره والعبر السبيل التي تلي تلك الرؤيا بالتشديد على الحذف والإيصال إلى غيره
منه وعلمه الأمر سواء وعلمها كانت أبدا من الأزل والأحشاء دام الله تعالى لا ذاته والأنكار والأنكار كانت الأرواح
القوى التي أم أدنى العقول العالية والله غاية من ذاته وأما الأسماء غاية كلها وهي غاية وهي الغاية وحدها
والغيب غير الغاية منه فيما وهو من سماه وبطن نزل كلمة من الأسماء التي تلي الأسماء التي هي الأسماء
المسمى الله وأما ذلك الاسم لم يعرف كنهه على المجهول والعامة إلا الاسم أو كلمة يصنع غيره الله على الفاعل
والعامة غير الله إلا الاسم أو طرأ لم يشاء على المجهول أو على المعلوم وحاصل سواه له الغيب غير الغاية والغاية الموصوفة
لا محالة موصوفة معلومة الوصف محدودة الكنه مكيفة الحد موهومة الذات وكل موصوف موهوم أو معقول الحال مصنوع
لصانع الأشياء على الإطلاق بحسب لم يكن غير موصوف كذا وذلك لحد لا محالة مصنوع معقول لم يكن كائنا بذاته فتوهمت
بصنع غيره إياه ولم يشاء العقول والأوهام على غاية الأوهام غير مرتبة عزة وجلاله ودون ما يبقى ولا يتبين لجناب الله
وكما لم تحده وحل سلطانه لأنه لم يزل خبر فهو الحكم بالعلم موكل من العلم والله مصدر حكم منهم كما لم يقض قال الجوهري
من الصنع والحكم موهوم أفضل الأشياء بفضل العلوم ومنه من النزل الكريم رب سلطانا قال بعض أهل التفسير
أي كما من العلم والعمل مستوعبة خلاف الحق وربما يتبعه الحق عارضوه وإما يوصل من الغاية بعض الحفظ أن حفظوه
وأرشدوه وتلي تلاه ربما يتلاه ورعاه يرعاه فيرعاه أو من الغاية بعض الوالد وذلك لعموم وذواه بالقطع

لا يكون ذا

قال جوهر الله تعالى قد تقدم ما يجوز
أن الحقيقة بالكشف والتشبيه
وصيرورة ، فذهب ، ذهب
وتصغيره ، فيه ، وهذا الى قال
قال ، ما ، سلطان ، ما ، الله ، ان
كنتم ، ما ، سلطان ، فوكه ، ذا ، ما
ان ، سبع ، فيه ، وما ، سيره

من ارتفاع مفرط يرمى الى اصفى اليه او من ارتفاع عليه ارجى ارتفاعا اى ابقاء حفظا ورفقا وقياما واحتوى ابقاء
عرف الله قدس عرفه بالله قدس عرفه الله سبحانه من جميع جهاته الكمالية بنفسه فانه الحق الحد له لا يفهم آخر وحيثية حاكى
وراء حيثية نفسه فانه تعالى عرف الله بالله ومن عرفه من حيث الصفات والكمالات بمفهوماته متغايرة وحيثيات متكثرة وتباينات
زائدة على نفس حيثية انه الاحد [illegible] الحق لم يعرفه بل عرف امورا موهومة مصنوعة وزاد انه ومن قبل
آخر انما عرف الله عرفه حال عرفه لما لا يستشهد من الحق تعيين بل النظر من طباع الوجود وما هو واسع مطابق
الانفس وانه سبحانه وقد ذهب الى اثبات ارادة مجردة لله سبحانه هي صفة وجهات زائدة على الحق وانه صدوث
كل حادث محدث وهي معلولة بالذات بما يتعين حدوث الحادث وتخصص الظرف الخاص وهذا الحرص والتحقيق منهما ان هو الا وجود
عن سبيل العقل والى ذي موجود اذ الكيف يصح ان يكون الواجب الحق في كل حمد بالقوة من حيث وصف بالاولا
ثم اذا اصله بالفعل اخيرا او لو ساغ ذلك لاستند الى محض حكم الحق على العقل بالقوة تعالى من ذلك علوا
كبيرا وايضا اليس من الثابت بالاصول البرهانية انه يعلم سبحانه في مرتبة ذاته نظام الخير ما قد له ذاته على الوجه الاكمل
وليس يليق كونه الحق او الحق وحكم الحكم المطلق لنفعل ما هو حسن وهو في نفسه على حد حسنه وغير حسنه لانه من غير
لكون على مناقضة ذاته ولما عليه ذاته وهو لا يرضاه فاذن انما النجح والنفس ذوات المعلولات والعقوبات والارادات
لا شيء في ذات الحق على العلم المراد وجهة من جهات الوجود على ذكره في مرتبة ذاته من نظام الخير المعقول من معقولية ذاته
تعالى اليه ثم يفعل النظام الاكمل المعلوم على ما في وسع طباع الامكان ان يقبل وتحمله جوادا وجودا تفضلا
ونظرا لا انه تحرك وشوق وتكرر وروية فاذن انما الداعي من نظام سبحانه هو علمه بالنظام الاكمل وهو حين انه الاحد
قبل سلطانه واليه مرجع ارادته ومشيته وعنايته وحكمته فاذن انما الله سبحانه بحسب نفس ذاته الاحدية فاعل النظام الاكمل
الذي هو الاثر الكبير وغاية الاولى والاخيرة اعني غاية الغايات التي هي غاية كل غاية فهذه جادة سبيل الحق وسلك
الكبار الراسخين فاما المتكلمون والمتفلسفون فعلى كل شبهة يتيهون في كل واد يهيمون قال من شرح الاشارات
ان المتكلمين اضطروا الى اثبات شيء للفاعل سببه يختص الطرف الذي يختاره فاثبتوا الارادة وتعلق بها
الطرف وهي مجردة عند بعض المعتزلة وقدرة عند الاشاعرة وغير زائدة على علمه عند الكعبي فاتاه الشيخ في ابطال
الارادة المجردة ثم قال واعلم ان المعتزلة الذين لا يقولون بالارادة المجردة لا يعترفون بتجدد غير الفعل اصلا
مع قولهم انما يكون بعض الاوقات اصلح للقصد واما بامتناع القصد في غير ذلك الوقت فلا يرجع عن ابطال القول

القول بتجدد شيء وابطال القول بالتجدد شيء انما يرتفع بين القولين ايضا قول بتجدد وبعض قال حاكم من جملة المحصلين
في شرح رسالة العلم المسئلة العشرون في عنايته وتطوره وبداءته ومعاينته نظام الكل على ما هو عليه ونظام امور الكل
نظاما بعلمه لذلك النظام وما اقتضاه وتطوره تعرفه في جميع الذات والصفات وانه تعرف كلية الحيثية من غير شعور
غيره بذلك وهداية جهة التسوية لكل من شعور ما هو الحق به ليطلبه دون ما هو ليس الحق المستولي على ذاته الغنوص في مستحكم
وجوده تعالى حكمته الجارية الوجود على الحكمة والقدرة وسوق موهوب فيض منها من مبدأ العالم كالباسوق قال ما لها وجود
فيضان الخير منه من غير كلال وسبق محل كل من يقدر لنفسه بقدرة بقبوله القائلون بالصفات المختلفة اختلفوا في ان
اي الصفات اقدم من غيرها فقال بعض العلم اقدم لانه الصدق متعلق بالعلم امكان قوته لا غير وقال القدرة اقدم لانه
العلوم ما لا يصدق منه لم يكن متعلق العلم به وقال قوم محمود انه ما لانه الصفات اذا كانت متغايرة للذات كانت صادرة عنه
والاصدار هو المحمود وكل هذه المباحث هوس انتهى كلامه بالفظه وبعض لقد بلغ شركا في الرتبة الصفات الاقصى من تحقيق
القول في العلم والارادة والقدرة والعناية والحكمة والكلمة والكتب والرسالة وتحقيق معنى الكلام في ان الله سبحانه هو المعلول الغاية
لنظام الوجود ولوجود كل موجود وليس عن الاغراض الثرية والغايات القصوى طلب القول الغاية لا غير والتي غاية الغايات
ومنتهاها اي الذات القيومية الواجبية الاقدسية فان الغاية تعليل الغائي مقول على معنيين كما يوجد كل شيء على النحو الكمي من النظام
يعلل على بيان ارادته هذه الموجودات كلها صادرة عن ذاته وهي مقتضى ذاته فهي غير منافية له ولا ذاته تعشق ذاته فهذه الاشياء
كلها مرادة بالعرض لذاته فكونها مرادة له ليس هو لاجل غرض وارادة ذاته بل لاجل ذاته لانها مقتضى ذاته فليس يريده الموجودات
لانها هي بل لاجل ذاته ولانها مقتضى ذاته مثلا لو كنت عيشيا كان جميع ما يصدر منه معشوقا لك بل لاجل ذلك الشيء وكون
الغاية مشتهاة لاجل شهوة ولذة كما في ذوات الحس المرذول لو كانت الشهوة واللذة او غيرهما من الاشتهاءات عرضة لانها
وكان يقصد الافعال عنها وانها كانت مرتبة لتلك الاشتهاءات صادرة عن انتهاء الارادة وكون
الذات غير ذاته ثم قال وقد بينا ان واجب الوجود تام بل فوق التام فلا يصح ان يكون فعله لغرض فلا يصح ان يجعل ان اشتهاءه
هو موافق لذاته ثم كفيله فاذن الارادة من جهة العلم ان يعلم ان ذلك الشيء في نفسه خير حسن ووجود ذلك يجب
ان يكون على الوجه الفاضل حتى يكون وجوده افضل وكون ذلك الشيء خيرا لا كونه فلا يحتاج بعد هذا العلم الى ارادة اخرى لكون
الشيء موجودا بل نفس علمه بنظام الاشياء الممكنة على الترتيب الافضل هو بحسب وجوده وذلك الاشتهاء على النظام
الموجود والترتيب الافضل وما يلزم ذلك لوازم ذاته اعني العلوم فالعلم لم يكن بعلمها ثم هي بما بل لما كان صدورها عن مقتضى ذاته
كان نفس صدورها عن نفس رضاه بها فاذا لم يكن صدورها عنه مناف لذاته بل مناسب لذات الفاعل وكل ما كان

غير مناف ومع ذلك يعلم الفاعل انه فاعل فهو مراده لانه مناسب له فقوله هذه المعقولات صدرت من مقتضى ذاته واجب الوجود
بذاته المعقولة له مع علمه بمبدئيته فانه يعلمها وعلتها وكل ما صدر عن شيء على هذه الصفة فهو غير مناف له لذلك الفاعل وكل
فعل يصدر عن فاعل وهو غير مناف له فهو مراده فاذن الاشياء كلها مراده لواجب الوجود وهذا المراد هو المراد الذاتي
من الغرض لانه الغرض الذي يقصد ويمكن الاشياء انه مقتضى ذاته المعقولة فيكون قصده والاشياء بالجملة ذاته فيكون
الغير غير مقصود ذاته ومثاله انك اذا احببت شيئا لاجل انه مركب المحبوب بالحقيقة وكذلك انت فكذلك الشيء المطلق
هو ذاته ومثال الارادة فينا نحن انا نريد شيئا ونشتاقه ولا ما نحن اليه وواجب الوجود يريد على الوجه الذي ذكرنا
وكذلك نشتاق اليه لانه شيء عنه فالغرض لا يكون الا مع التوق فانه توق الى المطلب فاذن لانه اشتهاه وحينئذ لا يكون التوق
لا يكون الغرض فليس هناك غرض في تحصيل المقصود ولا غرض فيما يتبع تحصيله اذ تحصيل الشيء غرض وما يتبع ذلك التحصيل
من النفع غرض ايضا والغاية قد يكون نفس الفعل وقد يكون نفعا ما تعالى لفعل مثلا كالمشي فقد يكون غاية وقد يكون الامتياز
غاية وكذلك البناء قد يكون غرضا وقد يكون الاستكنان به غرضا ولو ان انسانا عرف الكمال الذي هو الحق
هو حقيقة واجب الوجود ثم كان يعلم الامور التي بعده على مثاله اي كانت الامور على غاية النظام وكان الغرض مطلقة
واجب الوجود بذاته هو الكمال فان كان واجب الوجود بذاته هو الفاعل فهو ايضا التوق والغرض وكذلك لو عرف انه الكمال
فانه يجب ثم ترتب الامور لذلك البناء على مقتضى ذلك الكمال كان الغرض ذلك الكمال فاذا كان ذلك الكمال هو الفاعل
كان الفاعل والغرض واحدا ومثال هذه الارادة فينا انا اذا تصورنا شيئا وعرفنا انه نافع او موافق حركنا هذا
الاشتياق والتصور لقوة الشهوانية ما لم يكن هناك مرجح ولم يكن هناك مانع فلا يكون بين التصور والاشتياق والحركة
وبين حركة القوة الشوقية ارادة اخرى لا النفس هذا الاشتياق وكذلك ارادة الواجب الوجود فان النفس معقولية الاشياء
له على الوجه الذي اوما اليه هي عين وجود الاشياء او ليس يحتاج له شوق الى ما يعقله وطلب لمعقوله ونحن انما نحتاج
الى القوة الشوقية ونحتاج من الارادة الى التوق لتطلب الالات ما هو موافق لنا فان فعل الالات متبع شوقا يقصده
وهناك ليس يحتاج الى هذا التوق واستعمال الالات فليس هناك الا العقل المطلق بنظام الموجودات او غيره بفعل الموجودات
التي يجب ان يكون عليها الموجودات على نحو الرتبيات وهذا هو العقل بعينها فاما لو رتبنا امر الموجودات الكل تعقل او
النظام الفاضل ثم يرتب الموجودات الكل شاء يريد اياه وما يجب ذلك النظام الافضل ويقتضيه فاذا كان النظام
والكمال نفس الفاعل ثم كان تصدر الموجودات من مقتضى كانت الغاية حاصلة هناك وهي نفس الارادة والارادة
نفس العلم والسبب في ذلك ان الفاعل والغاية شيء واحد والغاية هي ان يعقل واجب الوجود بذاته ان الاشياء كيف يجب

مراده ذاتي

المقصود ذاتي

في بناء تشبيه ذاتي

الشهوانية ذاتي

يجب ان يكون اعضاؤه والسماء كيف يجب ان يكون حركتها ليكونا فاضلين ويكون نظام الخير فيها موجودا وان
ان يتبع هذا العلم شوق او طلب او غرض اخر سوى علمه بما ذكرناه من موافقة معلوله لذاته المعقولة له فان الغرض والطلب
النظر الى اسفل اعني ان يحتاج طلبا لغرض اخر الى ان يكون الغرض الحاصل او الكمالات الموجودة في الخلق او في تتبع الخلق
طلبا لما لم يكن ولم يكن وهذا الامر لا هو واجب الوجود فجميع مهما تم قال فقد عرفت ارادة واجب الوجود بذاته
وانها بعينها علمه وهي بعينها عنايته وان هذه الارادة غير حادثة وهيئتان لنا ان الضرورة ارادة على هذا الوجه تعين كيف
قدرته كما ان المبدأ الاول اذا تمثل تبع ذلك التمثل الوجود كذلك نحن اذا تمثلنا بعلة الشوق واذا اشتقنا تبعه
تحصيل الشيء حركة الاعضاء واعلم ان القدرة هي ان يكون الفعل متعلقا بشيء من غير ان يعتبر معها شيء اخر والقدرة
فيه تعالى عنه علمه فانه اذا علم وتمثل تعقد وجب وجود الشيء والقدرة فينا عند المبدأ المحرك هو القوة المحركة لا القوة
العاملة والقدرة فيه جل ثناؤه من الامكان وهو صدور الفعل عنه بارادة فحسب من غير ان يعتبر معها وجوب اشياء اخر
غير من لا اراد ولا انه لم يرد وليس هو مثل القدرة فينا فان القدرة فينا يعتبر معها القوة وهي فيه تعالى الفعل فقط
فانه ان لم يعتبر على هذا الوجه كان فيه امكان وواجب الوجود منزه عن ذلك وكذلك ان لم يعتبر ان قدرته هي بعينها ارادته
وعلمه كان في صفاته تكثر فيجب ان يكون مرجعها الى العلم كما كان مرجع ارادته الى علمه والارادة فينا ما تعود الى الشوق
فيه لغرض التبيه غير ذاته ثم قال وصدور الاشياء من ذاته تعالى لا لغرض فهو رضاه ولا انها تصدر عنه ثم يرضى بصدورها
عنه والقدرة فيه يستحيل ان تكون بالامكان فهو اذا فعل فقد شاء واذا لم يفعل فانه لم يشأ ثم الفعل والقدرة
تعلق الحكمة معرفة الوجود الواجب هو الاول تعالى ولا يعرفه عقل كما يعرف موجوداته فالحكيم بالحقيقة هو الاول تعالى
والحكمة فيه كما تقع على العدالة ثم والعلم التام من باب التصور ان يكون التصور بالحد وفي باب التصديق ان العلم التام
بالسبب ان كان له سبب واما ما لا سبب له فانه يتصور بذاته ويعرف بذاته كواجب الوجود فانه لا حد له يتصور
بذاته اذ لا يحتاج من تصوره الى شيء اذ هو اول في التصور ويعرف بذاته اذ لا سبب له تقع على الفعل الحكم والفعل الحكم هو
ان يكون قد اعطى الشيء جميع ما يحتاج اليه صرفا في وجوده وفي حفظ وجوده بحسب الامكان ان كان ذلك الامكان
في مادة فبحسب الاستعداد الذي فيها وان لم يكن في مادة فبحسب امكان الامر في نفسه كالعقول المفارقة والتفاوت
في الامكانات يختلف درجات الموجودات في الكمالات والنقصان فان كان في مادة والامكانات في النوع كان الاختلاف في النوع
وان كان ذلك الاختلاف في امكانات الاشخاص فاختلف في الكمال والنقصان يكون في الاشخاص فالكمال المطلق حيث يكون
الوجوب بلا امكان والوجود بلا قوة والفعل بلا قوة والحق بلا باطل ثم كل ما قال فانه يكون الفضل من الاول اذ كل ما سواه

قد مضى اشارة الى ما ذكره قدس سره ان الامكان
بين التصور والتصديق والمذكور هنا
وهو ان قدرته ارادة الاول

برضاه ذاتي

فانه كمنزلة ذاته ثم الاختلاف بين الواجب والاشخاص والانواع يكون بحسب الشدة او الامكان فكل واحد من العقول الفعال
اشرف قابليه وجميع العقول الفعالة اشرف من هذا السماوات ثم السماوات اشرف من عالم الارضيات اشرف من عالم الطبيعة ومن هذا
ههنا ما هو اقدم من ذاته والا يصح وجود ما قبله الا بعد وجوده وهذا المعنى الامكانات من حيث انه قبله الا يكون الا موجودا
من حيث ايضا اشرف ذاته اشرف هو القدم كما ان الخير هو الوجود وحيث يكون الامكان اكثر كان اشرف اكثر وكما ان يعطى كل شيء ما يحتاج اليه
في وجوده وبقائه فكذلك يعطيه فوق الحاجة ايضا من ذلك مثل ان يعطى الانسان الحكمة والعلم ليس انه انسان فقط في
بقائه ووجوده بل يعلم الشيء لا لاجل وجوده هو الكمال الاول والاخر هو الكمال الثاني فواجب الوجود يعطى كل شيء كما هو
بسيطا اذ يعطى كل شيء من ذاته التي سبب كل شيء لا من الاشياء التي خارج فهو هذا المعنى حكيم وحكمته نفس ذاته فهو حكيم في
علمه حكيم في فعله فهو الحكيم المطلق وايضا واجب الوجود هو خير كل موجود وقد اعطى كل موجود كمال موجوده وهو ما يحتاج اليه في
وجوده وبقائه وارادة ايضا لا يحتاج اليه هذين وقد دل القرآن العزيز على هذا المعنى حيث قال ربنا الذي اعطى كل شيء
خلقه ثم هدى فالهداية هي الكمال الذي لا يحتاج اليه في وجوده وبقائه والخلق هو الكمال الذي يحتاج اليه في وجوده وبقائه
وايضا حيث يقول الذي قدر فهدى وحيث يقول الذي خلق فسوى وهذين فالكمال ليس ما يحتاج اليه الشيء في وجوده وبقائه
الكمال الاول والاخير ما لا يحتاج اليه في وجوده وبقائه هو الكمال الثاني فتحقيق واما الكمال فهو افادة الخير على نوعين والافاضة على وجهين
احدهما ما يعطيه والاخر وجودي لكن العاقل ان يعطى شيئا ما خذ هذا او اعطيت واداة ذكر اعطيت واداة واداة واداة واداة
يعطى فيه نسبة او غرض فانه العاقل بالحقيقة والذي كان الخير يعرفون الفاعلية حيث يكون مفاوضة ولا يعدون بسواه
موضعا وكذلك العقلاء يعرفون الكمال الذي يعطى غيره فيفيد غاية الخير حيث لا يكون لموضوع ولا غرض وذلك يكون الفاعل
لا غرض له وواجب الوجود يفعل وارادته كل فاذن يفعل هو الوجود المحض انتهى كلام المحقق بعبارته فقد اشتبه ان يتخيل
من فعل الله تعالى غرضا وغاية بحسب صدور الامر من ذاته بحسب ما يعتقدون ذاته كما غرض الاغراض غاية الغايات اليه
منتهى كل غرض وكل غاية فهو الموضوع المطلق والغاية الاخيرة المنتهى الاغراض والغايات ومبدأ الاسباب والعلل ولا يقولون
الغرض والغاية العامة بل يقولون اغراضا وغايات مترتبة منتهية اليه سبحانه لكن لا شاعرة لانهم يسدون باب التعليل
ويستنكرون الغرض والعلل الغائية رأسا ومنهم انهم العلل الغائية هي العلل الفاعلية بما هي فاعلية لا في العلل الغائية
اولا بالحقيقة والغرض هو حظ الفاعل في فعله وهم يتحدون ان ما لا يشعر ان ما لا يشعر ان هناك شيء والمشيئة على العلة
الفاعلية لطاعية العلل الفاعلية تقدم غاية وما انه معلوم الفاعل في حظ فعله غرضا وكل الغاية والغاية متحد وان الذات
مشعرا بالمشيئة فالمشيئة للازمة للفعل من حيث لزم الفعل وترتب عليه لذة ومن حيث منتهى اليه الفعل غاية والفعل

وجود متقدم ذاته

اغراض

اقول الفاضل الرازي الذي يكون فيها الامور الاربعة وترتب الاغراض والغايات مستسلم لا الغرض الاخير الله هو مبدأ الاغراض
ومنتهاها وهو الغرض على الحقيقة والغاية الاخيرة التي هي مبدأ سلسلة الغايات ومنتهاها ومن الغاية التقسيم على الحقيقة والاخر جميع
الغرض والغاية فعل تدبيري على الاطلاق على الغاية وهو جهاية اخر اما الغرض والتقسيم على ذاته بحيث بما انه العلم التام بوجه الخير و
الارادة الحق بفعل الخير لذاته مطلقا فاذن الانسان الكبير هو العالم الاكبر انه نظام الوجود من المبدأ الى الاقصى ومن القصد
الى الشيء فعلا وغاية على الاطلاق اولا واخرا وبمبدأ وارادة ومصير هو الله تعالى بحسب نفس ذاته اذ لا موجود ولا معقول وراءه
الا ذات الله الاحدية الحق على الحقيقة فانه كل خير من اجزاء النظام فالغرض من الوسائط والغاية القريبة منه خير نظام الكل وكمال نظام
الوجود والمرجع اخر الخير صدورا لا عند الغرض والتقسيم على العلة الاولى ثم على ذات الله الاحد الحق تعالى فاذن قد ارتبطت ان
الفاعل المختار اذا كان اكثر الجهة فقس الذات كان غرضه بالفعل المشكل اذا ايه او استفاد بحركة فعلا على وفق الهوى الجهة واذا
كان واجب الذات اتم الكمال وفوق التمام لم يكن لما حاجة غرض من الغاية الا كمال الفعل من حيث توجه العقل وتقصد الرحمة
وسبابيك من الغيوب الموجودين من مستقبل الامر الله وفيض منه مع خاتم المقصد الغرض المحصل والتحقيق
في نقد المحصل حيث قال امام المشكلين مستسلما يجوز ان الفعل الاشياء بغرض فان قوله واكثر الفقهاء ان كل من كان يفعل
كان يستحق بفعل ذلك الشيء المشكل بغرضه وقيل لذاته وان كل غرض يعرض من غرض الكثرة فيكون الله تعالى وارادة على ايجاد
ذاته ان يكون توسط ذلك الفعل بعينه لانه لا يمكن تحصيله الا بتلك الواسطة لانا نقول الذي يصح ان يكون غرضه ليس الا يتصال
اللذة به العبد وهو مقدور لله تعالى من غير توسط من الوسائط صحيح ان يفعل لا لغرض فهو عبث على الحكيم غير جائز
فضلا ان اردت بالعبث الخلو من الغرض هذا المشتبه لا ما تريد على نفسه وان اردت غيره فبينه فنقول الثالث والرابع تحقيق
اقول المعترض يقول فعل الحكيم لا يخلو من غرض من الاخر ذلك الفعل والازم الترجيح من غير مرجح والفقهاء يقولون حكم المقتضى
اما ورد من الشارع لغير حاجة الناس من الفعل فهذا هو الغرض منه ثم ان المحققين يقرون على ذلك الايادي والمنع فيما لا يطرح
الشارع حكمه فيه على وجه يقول الغرض وبعض الفاضلين ان الاغراض يقولون الاخر الغرض سوق الى شيء ان قصده كما انها
فمن الكلمات ما يحصل الله بذلك الشيء لا يكون الفاعل من مكان لا يمكن تحصيله هو الغرض من حركة تحصيل
بعض الاغراض غير مرتبط الى فعل الحقيقة تهاجى الى الحال من مقدمة وبعيد وقوله المصلح لكونه غرضا ليس الا اتصال
اللذة به العبد وهو مقدور من غير واسطة ليس كلامه فان لذة اخرة الكثير من غير الكثير ليس لفقد والعبث
ليس بخلو الفعل الكامل من الغرض مطلقا بل يجب ان يزاد فيه شرط ان يكون من شأن ذلك الفعل ان يترتب من فاعله الغاية
لغرض واما قوله الفاعل لغرض يستكمل بالغرض حكم احد من الحكماء واستعمل غير موضعه فانهم لا يقولون سوى الاشياء

فاراده ال

اقول الفاضل الرازي

على كلامه تهافت والتبطل فيلزم تناقض الاقتضاء قواعد العلوم الكلية من الطبيعيات وعلم الهيئة ونحوه وسقطت العقول الفاسدة بل ذهب الاكثر
بل يقولون انا فاضلة الوجود ايضا من مبادئ ما يكون من مبادئ الكل ما يكون من مبادئ الكل ما يكون من مبادئ الكل ما يكون من مبادئ الكل
تبرير يقولون بالفرض يستحيل ذلك الله فيرى ان كان الفصل الثاني اذا اهل السنة يقولون ان الله تعالى لا يرى ليس من مبادئ الكل ما يكون من مبادئ الكل
بحسن الوضع لكن يمكن ان يقصد بهم مثل ما يسمى الكل لم يكن من الكونين وكونهم على غير ذات هو كلامهم وذلك في الفعال وكيف اتى الكلام
نقد فصل بعبارة نقد بانه الحسان الاتفاق الاستاذ وكلا على ان الفعل والفرض والعلة الغائية مطلقا كما قد ثبت الى
وهم بعض من تتبع من القدرين ان الاشاعرة لا يثبتون الاشاعرة لا يثبتون الفعل والفرض والعلة الغائية مطلقا كما قد ثبت الى
هذا السبيل هو بعض الاشاعرة كما من التعريض من كلام الاسلام شيخ الى نفر الغدار قال قرئت على من الامين انه كان الاشاعرة
بالتبعية وانه سبب تابع لهواه وذلك لا يغرنك من الفضل انتهى كيف لا يستبعد ان الله شر ولا يكون كلية وليس بحقيقة والا
ثم مع ذلك لا يكون بتغير وصفه واطلاق كل لفظ كما يكون هذه الالفاظ المواطاة عليه فانه من الواجب الضروري ان العوالم
مع كل لفظ لفظا لما في شيء او فضة معنى ذاته بعد الامر الفني الذي تصوره من تلك اللفظ وذلك كما قلت انه موجود وكذلك
مع ذلك ان وجوده لا كوجود سائر وذوات واذا قلنا انه حي فلنا انه يعني هو اشرف مما تعلم من الحي الذي هو ذو ذلك الحي
في سائر انتهى كلامه قلت وحقيقة ذلك ما قد تظاهرت به نصوص احاديث ساداتنا الطاهرين حجة الوحي وعلم العلم
وحفظة الدين صلوات الله وسلامه عليهم اجمعين واحسانهم احمعين انه يجب في معرفة الله تعالى واثبات الله
الاحد لكل صفات ذاته واسمائه الحسنى الخروج من كدين حد التعطيل وحد التشبيه وفي هذه احاديث حد الابطال
وحد التشبيه ونحن قد فصلنا القول الفصل بما لك في مواضع عديدة وسنبين عليك موقف القرآن الله العزيز
العليم ولقد احسن قائم البرهة الفضلين حيث قال في شرح شرح له مشكلة العلم المسلوك في ان كونه حيا هل
يرجع الى كونه عالما او هو وصف زائد على هذا المستوى في اثبات الحيوة هو الذي ذكرناه وهو ان العقل يقصد وصف
تعالى بالطرف الاشرف من طرفي النقيض ولما وصفوه تعالى بالعلم والقدرة وجدوا كلا مالا حيوة له امتنع الاتصاف
بهما وصفوه بالحيوة لا سيما وهو اشرف من الموت الذي هو ضد ما عندهم ونعم ما قال عليه السلام اهل بيت النبوة عليهم
السلام هل يسمى عالما او قادرا الا لانه ذهب بالعلم والقدرة ليقادرين وكل ما ميزتموه باوهامكم في ادق معانيه
فهو مخلوق مصنوع مشكل مردود اليكم والباري تعالى وليس الحيوة مقدر الموت ولعل الميل الصغار منهم ان
زيادتين كلا لهما فانهما تصوران عدمهما لفصال لكن لا يكونان له كما حال العقل فيما يصفون الله تعالى فيما
احب واليه المفر انتهى كلامه قلت في الراجح السماوية ان اهل هذا العلم خرجوا زيادتين تشبيه الزيادتين

تشبيه الزيادة وزيادتا التعرف اعرف قرناها والزيادتان كوكبا له ان على احد مبادئ
الزيادتين زيادة ثانية واذا جاءتا بين الياء فتشابه الزيادة ملكة الذات واحد ما زيادة
بكسر الزاء الكثيرة في تشبيه الابن والفتح وهو الرفع وفيه زيادتي وكانت الابن ثم خرجت كتبهم
مكسور الضرة في تشبيه الابن والفتح وهو الرفع وفيه زيادتي وكانت الابن ثم خرجت كتبهم
على نقوش الثانية عشر اصبعين والصحيح ان الزيادتين تشبيه الزيادة والزيادة بالفتح وتخفيف
على دون الجبار من قرن فيقرب او فتح الراء وكسر الهمزة الالف وهو المنسوب الى الابن كالزيتون
واشبه على نقوش الالف عشر اياد كانيانا وبخاشر بتخفيف فيها وبالجمع صنف بدر زرعه
الضرة وسوانه تبرجه مرتها اسقطه وفي هلك ثبت تصعيد تمك خير فرآن فيه ليك
وتصريف تمك خير فرآن تصرير عليك وخرانه الثانية وبعضه وبدره ارتبة الخلق وعليه الاتحاد

التعبير الرابع في اثبات الجواهر الفعلية ومراتب ترتيب نظام الوحي في تشبيه بدقة وحقيقة

وصفه المرتضى سمك في علقات العلوم ولا سيما العلم الشريف وقد تشبيه الرقت فقو وقد قال ليت
والاكتساب بالذات انما عيشكم المفترين احد هما رضا فيه والاخر مرفوعا به وهو بهما ملصق الاب
من الجانبين ليس بصحيح على الامر منهم من سوا عليه اكان من المفردات ام من المعجم فلم يكن احد
بلا ابهام كذلك هو الكل الى احد
المتساقطين حقيقة احد في حد فيه الاب والرفع اذ كيف موسى الله ورحاله والاخر الاكتساب
للاضافة بتشبيه اليه اذ هو مسلوب ومرفوع به لاسلب ورفع له فان كم اكتسابا على الحقيقة كان سببا
ورضا المفهوم الاخر فيعلم اذن الشرع في الحجر فيقابل بالذات سنة كاهن مهين بحسب حرف على تشبيه
على مهين واحد بتشبيه كاهن الاثنان والاثنان والكهنة والاكتساب اربعين المفهوم
الاكتساب على الحقيقة ومن سببه او كاهن الاثنان والاثنان والاكتساب والاكتساب اربعين
المفهوم الاكتساب الاضافة بتشبيه على سببه ومن سببه فتشبيه فرزيه شرعي الاجتماعات عرفا عنها بحسب حرف على
وهو حد الاحاطة ومفهومه هو هو كهاتين فهو ايانان واثنان مثله وكذلك فهو ايانان
واثنان لا اثنان ومنه كاهن مهين بحسب وجه في تشبيه على سببه وله تشبيه كاهن البسيط وفيه
اذ من تشبيه البسيط ودرجة فتشبيه فرزيه كم فرز الموجودات ووجه تشبيه عنها بحسب وجه في وجه حمل الاشتقاق

وجوده هو عدم ذلك الشيء ايا ما بعض وايا ليس هو بعض وايا ما ليس هو بعض
فان نقيض كل شيء سلبه بادخال حرف السلب عليه كما نقيض كل مفهوم مفرد سلبه وارفعه ونقيض
السلب بالذات سلب السلب وهو موجب لازم النقيض لانه نقيضه بالذات فالنقيض
سلب الكلي مطلقا هو السلب سلبا مطلقا ونقيض كل انسان حيوان ليس كل انسان حيوان
ونقيض الانسان من الانسان بحجر ليس انسان من الانسان بحجر لانه يلزم من سلب الاستغراق في الايجاب نقيض
سلب البعض مع جواز الايجاب في البعض ومن سلب الاستغراق في السلب نقيض الايجاب
في البعض وجواز سلب البعض فلذلك قالوا نقيض الموجب الكلي السالب جزئية ونقيض السالب
الكلي موجب جزئية وبالجملة نقيض كل قضية هو رفعه وما اخترت فيه الكلية والجهة هو لازم النقيض
لا هو فليستعرف وتنبيه واذ قد عرفت ان كل مفهوم فان له نقيضا من طريق حمل الاشتقاق
ونقيضا من طريق حمل الاشتقاق وليس يقع للمفهوم الواحد من حيث الكلي الا نقيض واحد فاعلم
ان المشتقات نقيض من حيث حمل الاشتقاق كما يمتنع اجتماعهما يجب حمل الاشتقاق في موضوع واحد
فكذلك هما مصطدمان يجب حمل المواطاة على موضوع واحد فلا يصح ان يحمل الزنجية ورفع
الزنجية مثلا على شيء واحد حمل هو هو فاما المشتقات فنقيض من حيث حمل المواطاة فانهما يمتنعان
الاجتماع من حيث المفهوم يجب الحمل على موضوع واحد حمل هو هو فاما من حيث التحقق يجب لوجودهما في موضوع
واحد فغير مصطدمين بنية فالزنجية والاسودية يمتنع اجتماعهما يجب لوجودهما في موضوع واحد
وان كانا متضادين الاجتماع يجب حمل هو هو على شيء واحد كالخاصة الواحدة مثلا توجد فيها الزنجية
والاسودية ايضا كالشجر والحجر مثلا ولا يحمل عليهما الا الاسودية والزنجية والحمل الاسودية والزنجية
وتنبيه لفظ التضاد في اصطلاح حكماء الطبيعة مشعر اولا بالاصطدام مفهومين في المحل
بالذات بالقياس الى موضوع والحقيقية اجتماعا وارتفاعا ويقال له التضاد الاكيد وقيس واحد اما
بخصوصه لكن الاسباب الاخرى وهو النقيض من حيث حمل هو هو والاخر الا كتابا اضافيا بالاضافة
كم هو مقول منه على اصطدام مفهومين بالذات في الاجتماع يجب الوجود في القياس الى موضوع واحد
بحيثية من حيثية تقييدية واحدة فان كان المصطدمان متضادين وجهتين لم يسر انه اما مقول المقولة بالقياس

بالقياس الى الاخر وبينهما المرتبة الصغرى من الخلاف كالسواد والحمرة والبياض والحمرة
وتقابلهما تقابل التضاد يجب حينئذ الاضافة الاولى الصغرى على ما فوق الطبيعة وفي كانا معقولين
كل بالقياس الى الاخر فهما متضايفان وتقابلهما تقابل التضايف وكل منهما هو المضاف الى كما
الابوة والبنوة والاخوة والاخوة وان لم يكن كلا هما وجهين بل احدهما في نفسه رفع الاخر فان مفهوم
البصر هو نفس سلب الاخر ما هو السلب فقط بل يعتبر فيه زيادة شيء ايجابيا فيلحظ من حيث هو نقيض
بالنسبة الى قوته لم يكن له ايجاب نفسه كما الصغر والبصر ايجاب نفسه كما الذكورة والانوثة ايجاب نفس
من جانب الشرية كما الجهة والمطلق والعرضية والزوجية فهما التضيف وهو هم وتقابلهما تقابل الملكة
وان كان المعتبر فيه مجرد رفع الاخر ما هو الرفع فقط فهما التقابل بالذات والعدم وتقابلهما تقابل
السلب والايجاب والسلب هو النقيض من حيث الاشتقاق سلب السواد عليه الكاتب الطرفين
مفردا لا صدق فيه ولا كذب كما مفهوما السواد ورفع السواد وكذلك ليس بابيض وكذلك
مفهوما رفع السواد ورفع رفع السواد ومفهوما ليس بابيض وليس ليس بابيض ام مركبا قولا وحكما
كما زيد ابيض وزيد ليس ابيض وكذلك زيد ليس هو بابيض وزيد ليس ليس هو بابيض فاما على اصطلاح المنطقي
يجب فن قاطيغورياس فليس معتبرة في اتصال وجوبية القضيتين وانتفاء الخلاف بينهما ويعتبر في الهم
والقضية كون الهم قضية ليس من شأن فائدة من الموضوعات يجب قضية الكبرى لية وفي الوقت
الذي من شأنه الكبرى لية فيكون الموضوع جزء صحيح الاول من الهم والقضية والمطلب
الهم هو اعتبار الاضافة مع ذات الموضوع كالاب والابن والاخ والاخ وتنبيه
ضابطة تقسيم الجهتيات لا يطلق الجهتيات الجهتية تقسيمية كثيرة لذات الموضوع
في لفظ احد يجب جهتها وتكرارها هو المعتبر في خلوص المعتبر عن ذات الموضوع
وتارة مع جوهر الذات الايجاب المعبر به والمعبر عنه كما في جهتيات الشرطية
والشرطية الجهة وايا يجب المعبر به فقط باعتبار نفس المعتبر لا في جوهر الذات المعبر عنها
تكرر الكلية عن نفس مع الذات وعرف جوهر ما من غير اعتبار آخر من الامور فيها او معها اصلا
في جهتية الشرطية كلية الشرطية وفوضة الاول وصرافة الاولية بالقياس الى ما عدا المرتبة
جوهر الذات مطلقا من غير تقييد والخلاف المعبر عنه وكثرة بالاعتبار جهتية يجب اعتبار التقييد

في مقابلة ذاتين تحقيقية الفرد حقيقية البسيط ثلاثة تحقق في حقيقة الفرد حقيقية جوهر
الذات بما هي جوهر عند اعتبار امر تاجر ما معه جسده وكان في الجواز الحد الحقيقية فيها لا
كالجنس الاقصى لكل معقولة وبعضها الحقيقية لا كالجنس في معقولات الجوهرات جميعا وانما حقيقية
تعليقية غير مقسمة جنسا بما يكون ذات الكم جنسا وذات الكيف جنسا وهكذا وجنسية
بعضها جهة واحدة او اكثر اسما مشتركا بينها وحدها وحدها حقيقية لم تكن
المخالفة لمشتركة جهة للاختلاف الملحوظ وذكرنا ما تحقق من ضرب مقولات حقيقية ماهيات
تجويز انكار ابتناء جهة الاعراض كما الكمية والكيف والمضاف والجهة والاضافة والحركة وضرب
حقيقيات مختلفة متقابلة بالذات فذلك في انكار الابتناء الاربعة في سبيل الفرد حقيقية لغير ضرب
حقيقيات متغايرة الحقيقة متفقة بحسب حقيقية واحدة بها في الاخر بحسب الوجه فلكم انكار ما
متفاوتة انكار الاخر ولا يقال انكار الاخر بتة كما انكار المركبات الخارجة منها بالحقيقة
في بعض كما الهيولى والصورة والجسم والنفس المجردة والانسان وبالجملة هي الحقيقيات
المتضادة المتغايرة في الوجه الذات الواحدة في الاعيان وضرب انواعها حقيقيات حقيقية متخالفة
الوجود انكار احدهما نفي فيه انكار الاخر كما جوهريات البسيطة وهي الطبائع المركبة الجوهر عليها
الاجناس والفصول من اعتبارات كثيرة عند التحقيق في لحاظ الذات واحدة حقيقية في الوجه
وبعض فاذن فاعلم ان ضابط احكام الحقيقيات على الاطلاق ان تطلق تعيينات الذاتية الحقيقية
لا تصح لك المخلوطية لنفي منها من حيث المخلوطية بحقيقة الاخر لا ان طبعه مسلوبة من حيث
والحركة من حيث الحركة وان ثابتة حقيقية كانت من حيث الحقيقيات وضدها اذا اثبتت
جهات العروض حقيقيات تعيينية بالنسبة لك خبر فاذن في الذات الحقيقيات وقرنا بلحق
الذات بحيث حقيقية ثابتة حقيقية كانت لتصريح ان فيها بحيث حقيقية اخرى ضرورة بها صلاح
المختلفة متصالحة كانت اجزاء متصالحة بحيثها انها غير متصالحة الحقيقيات المختلفة
سابقة تعليقية بين مختلفة في خبر ربما واطلاقها البتة يستحيل ان لا تعرض ذاتا واحدة الاخر
حقيقيات مختلفة تعيينية بسبب بقية تكثر الذات قبل العروض بالذات فاما الحقيقيات المتقابلة بحيثها
فمن حيث طباعها بما هي حقيقيات متقابلة مع ذلك كلها انما هي في ذات واحدة الاخر بحيثية
حقيقيات تعيينية سابقة كثرة اولا الذات بالعرض ثم اذا كانت في واحد حقيقيات مختلفة
وكذا ام

تصح انكار حقيقية منها مع بقاء حقيقية اخرى بقاء انها في جوهر الذات بسبل مختلفة وجهة وبعض
يجب عليك ان تعرف بعد ما تحققته ان ما قدمناه عليك ان تاتي ونقضه من سبيل حد غالب
من حيث الاقتران في الفصل من سبيل وجوه في انما مضبوط حكمه بحسب حال الواقع ومن نفس الامر فانما يجب
من حيث الاقتران في الفصل من سبيل وجوه في انما مضبوط حكمه بحسب حال الواقع ومن نفس الامر فانما يجب
حقيقية تابعة بها تعيينية او حقيقية فتوضع الضابط وجب التنبيه الا بسلسلة الحقيقية تعليقية
تحقق ذات الجهة حرف واما فرقة فتفتق الجهة وذا
تبة والا لم تكن يجب ذلك اجتماع الحقيقيتين في سبيل حال من الطبقة يجب ذلك الحقيقية حقيقية اذا كانت
كلها الاقتران بالاجتماع حقيقتان كانت الاولى حقيقية الذات
حقيقية تابعة بها جاهر بها حيث يترتب عليها الحركة مسلمة في حقيقية الحقيقية
من حيث الحقيقية تعيينية بعينها فاذا ترتب عليها الحركة في ذلك الموضع بعينه بما حيث ذلك الحقيقية بعينها
من حيث حقيقية تعيينية بعينها فاذا ترتب عليها الحركة بالضرورة الحقيقية
سبيل حال على وما الحركة والا الحركة يجب وجوده في حقيقية واحدة بعينها بما يجب حال على الحركة
آخر ليس انتفاء الاحركة وحدها ليس من حيث انتفاء الحركة وحدها فاذا كانت الحركة
من حيث ثابتة وتحصل الاحركة تنبعث وتحصل الحركة فاذا كانت الاحركة الحركة يجب جهة
حقيقية واحدة بعينها كان لا تحقق كل الحركة والاحركة بالاضافة الى تلك الحقيقية بعينها
تنبعث وتحصل وان لم اذن من اجتماع النقيضين من سبيل حيث يجب وجوده في حقيقية
واحدة بعينها اجتماع النقيضين من سبيل وجوده في يجب وجوده في الصدر جهة واحدة وبطلت ذلك
الاخر اذا لم يكن الاعطيات فلان من سبيل من الاقتران الفصل من سبيل حال المواطاة
حقيقية الاتفاق في الفصل في حال الواقع بين اقتران الفصل من سبيل حال الاقتران
واحدة بحسب اعتبار نفس الحقيقية في يجب حقيقية ثم الحقيقيات الواقعة لغير التعليقية
واحدة
نهاك بين الاخر الموضع الحقيقية تعيينية ومن قال الحقيقية تعليقية فلتسقط
عن خلط الجهات والاعتبارات بعضها بعض فان ذلك بدر الحكم وام ضباط الحكم
بنفسها في الواقع لا الاقتران في حقيقية
الاجهات الاصل الحقيقية لتنزل الواحد بما هو واحد لا يصدر منه في تلك الحقيقية الواحدة الا واحد
بما هو تنبيه فلا يصدر عنه واحد من حقيقية واحدة فلتقل هذا الجهات بما قدمناه عليك في الضابط
فلما الكثرة بما هو كثرة لم تصدر عنه واحد من حقيقية واحدة فلتقل هذا الجهات بما قدمناه عليك في الضابط
من بين نظيرات الفصل الصريح اذا كان القلب سيما والجهة خير مؤقة الا ان كانا في تعليم الصناعة
ويا سنها مناك سيانات مشبهة بتلك فيها الدوران فرانه الجدل وجرب التشكيك منها انه الوصية
بعينه الحقيقة الترجيحها وكيفها ترتب
الحركة في وكذلك الموضع كانت الحدود
الحركة بالضرورة وان قد لزم جهتها الحقيقة
موضع من الحركة والحركة والحدود
واحدة في حقيقية واحدة جهتها بحسب
حقيقية الفصل وكذلك من الاسرى لم
ان الجهة السلم والطرف في الاختلاف

عن الواجب من حيث هو واجب آه وبه يندفع ما يقال ان صدور عنه عن الواجب الواجبية به وبالسبب
يتحقق اجتماع النقيضين قال امام المشككين في المباحث المشرقية متمسكا على الاخير بان المنطق من
معرفة بالمنطق من تحقيقه جدا الا اذا قلنا انه اذا قلنا انه صدر عنه اقتضاه انه لم يصدر عنه آه لانه
صدر عنه ليس اذ ان نقيض قولنا واجب ان يكون ليس انه وجب ان لا يكون يكلف وهما يكون بالسلب
نقيضه انه ليس بواجب ان يكون وكذلك يكون ليس نقيضه انه يمكن ان لا يكون فاما تصدقان في انه
ليس يمكن ان يكون فكذلك ههنا نقيض انه صدر عنه انه صدر عنه ليس انه لم يصدر عنه آه
وتما يقرر ذلك ان الجسم اذا قبل الحركة قبل السكون والسكون ليس بحركة فيلزم ان يكون قبل الحركة وليس بحركة
ولا يلزم التناقض من ذلك فكذلك فيما قالوه والشيخ قد نص على هذا في الفصل الاول من مباحثه
قال طبيعيات السماء والعالم الفصل الرابع وفيه تمام المتعادلات فقال وليس قولنا في الجسم ان يحركه
وليس فيه ان يحركه هو قولنا فيه ان يحركه وفيه ليس ان يحركه فان في الاول القولين الاجتماعان وفي الثاني
يجتمعان وانه فلان المتصور اذا ادركت وتحركت والحركة غير الادراك فقد علمت الادراك وليس ما ادركت
ولا يلزم التناقض ومثل هذا الكلام في السقوط الظهير ان يعرض على ضعفاء العقول فلا اقدر على تنبيههم
على الذين يتوهمون الكيانات ويجب من تنبيه شهرة في تعليم المنطق وتعلمه ليكون له الة عاصمة له من
الغلط ثم اذا جاء هو على المطلوب الاشرف الاخوض من استعمال تلك الالة يرتفع في الغلط الذي يعتصم
منه الصبيان انتهى كلام المباحث المشرقية ونحن نقول انما التكلف جدا اختل من المستخف الخلط الصبيانية
ويجرا على مخالطة انية العلوم الهرباء من حرون لم يكن له قدم صدق في نفوس الموازين وتحقيق القوانين
ولا باع تصلح الاحاطة بمجاز الغوامض ومدارك الاسرار على مسلك المحققين او على مسلك العلماء
المحققين فمن المعلوم المصرح بما عليك ان صدور ليس ت في قوة عدم صدور ت من حيث صدور
ليس ت والا كان ليس ت بعينه ت وان لم يكن هو في قوة عدم صدور ت يجب حتى الواقع بين
نفس الامر ولا هو مستحيل اياه اذ صدور ليس ت ليس بانه صدور ت في نفس الواقع من حيث صدور
ليس ت بل من حيثية اخرى وكذلك كون ليس ت في الجسم في قوة ليس فيه ان يحركه من حيث فيه ليس
ت بالضرورة الحقيقية وان كان لا يصلح ان يحركه فيه يجب الواقع من حيث فيه ليس ت
بل من حيثية اخرى والحكم المتقابلين باعتبار جهتي المدعاة انما لا يمتنع اجتماعهما في موضع واحد بعينه
باعتبار جهتي الاختلاف من حيثيتين تعليليتين مختلفتين لا من حيثية تعليلية واحدة بعينها والا

والا لم يتحقق التناقض بتة فظهر ان الغلط لم يقع للمحقق من جهة الاعراض عن استعمال الالة الصحيحة
بل لتمادي المعترض في تحقيقه من جهة الجهل بمستقر ميزان الالة ولقد اصاب سارح المنطق حيث قرر
تحرير كلام الامام المشكك فقال لا تناقض بين قولنا صدر عنه او لم يصدر آه لانهما مطلقتان
ولم يصدق انه هما لدوام كان كذا ثم قال اقول المطلقتان انما تصدقان في الاحوال
كل منهما في زمان ما واتحد الزمان فيهما لم يكن احتياجهما في الصدق والكذب الى ان جعل هذه الحيثيات
بمنزلة الازمنة اذ ليس اعتبار الزمان هنا واذا راد بالمطلقتين ما لم يقيد الحكم فيه بعموم الحيثيات
وما لدوام ما قيد فيهما وحينئذ نقول انما جاز صدق المطلقتين هذا الاخر لاحتمال اختلاف الحيثيات
واما اذا اتحدت فلا يكون صدقهما معا وذلك ظاهر فليتصور وسيجيء الحق في هذا الباب
ما اورده الشيخ في الرسالة في الكم كمثبته كالشفاء الالهيات والتعليقات وغيرها وتقريره
لنا مفهوم ان كذا في حد ذاته بحيث يصدر عنه آخر مفهوم لنا كذا في حد ذاته بحيث يصدر عنه
فالمفهومان المختلفان اما ان يكونا متصورين لكل العقلة واما ان يكونا لازمين واما ان يكون احد المفهومين
متصورا لها والاخر لازما لها فان كانا متصورين لكل العقلة كانت العقلة مركبة فلا يكون لعلة واحدة
من كل جهة وان كانا لازمين واللازم معلول فيتعين من الترتيب في ان مفهوم انه صدر عنه احد اللازمين
مغاير لمفهوم انه صدر عنه الاخر لازم الثاني فان كان لا يتصور الكثرة في المفهوم لم تكن كل لازم لازما
بواسطة للازم اخر وهذا الكلام مع انه يلزم عليه اثبات لوازم مترتبة غير متناهية وفيه قول باثبات
علل ومعلولات غير متناهية يلزم منه نفي اللوازم اصلا لان تلك الماهية اما ان يقتضي لما هو
اثر غير لها للازم او لا يقتضي فان اقتضت كان ذلك اللازم لازما لما هو اثر لكن غير ذلك وهو فرض
بواسطة هف وان كانت الماهية لا تقتضي شيئا فهذا اخر هف باطل لما مر من اللوازم الغير المتناهية
في القول باثبات اللوازم الغير المتناهية يجب فساد القول بها واما ان جعل احد المفهومين متقوما للعقلة
والاخر لازما لها فحينئذ لا يكون المفهومان معا في الدرجة لان المتقوم متقدم والمتقدم ليس بمتقدم وهو
حاصل ذلك على تقدير ذلك اللازم هو المعلول فقط فيكون المعلول واحدا فانه حينئذ لا يكون حيثية استلزام
العلة ذلك اللازم هو بعينها حيثية ذلك المتقوم ويلزم ان يكون منه حيثية الاستلزام غير ما يرجع
ذاته والا فعلا الكلام وعلى الجملة مع جميع الترتيبات يلزم منه ترتب اثر وتكرر اثار في حيثية العلة اذ ذاتها

موجبة عنه كونها شيئاً فاذ بعد وجوبها يتعرض لها والاول كما في المجسم بحسب هيئته المخصوصة فرضه
وصدوره عن مخصص وصدور واثاني كما في العقل الاول بحسب الكثرة الذي يلزمه عنه وجهة من حيث تعاير
هيئته ووجهة وهذا كما في النفس المنقسم للاجزائه المقدارية بالمتأثرة عنه في الوجود وملاحظاته
وتلك الكثرة قبل الوجود مع الوجود فاذن كل ما يلزم عنه اثنان معاً اما بترتب
فهو منقسم الجهة او مشتركاً الهوية بوجه البتة فقد ظهر قولنا لقلة لواحدة جاهر واحدة لا يصدر عنها الكثير
معقول واحد من غير ترتب واما الشرط ان لا يكون منها بترتب لان الاشياء الكثيرة يمتنع ان تصدر
جميعاً عن الواحد بحقيقة ولكن لا في درجة واحدة بل بعضها بتوسط البعض اعترض عليه علامة بان الكثير تارة
في صورة النقص تارة في صورة العارضة بان الواحد قد تنسب عنه اشياء كثيرة كقولنا ان الشيء ليس بحجر
وليس بشجر وليس بصحف اشياء كثيرة كقولنا ان الرجل قائم وقاعد وقد يقبل اشياء كثيرة كالجوهر الواحد
يقبل السواد والحركة ولا شك ان هذه نسب تلك الاشياء عنه واتصافه بتلك الاشياء
وقوله ليلك الاشياء مختلفة وبعضها لتقسيم المذكور حتى يلزم الواحد لا يلبس عنه ولا يتصف الا بواحد
ولا يقبل الا واحداً قلت وسابق يعترض على هذه الحجة من حالة وهذه اما الاول فلان الشرط
بما هو سبب لسلوك يحتج صدوره عليه او عقيل انما ساطه وبلاكه انتفاء تحقق علة لصدوره الاشياء
واما الاخيران فلان شيئاً عن الاتصاف بالاشياء الكثيرة وقبول الاشياء الكثيرة بعض لا يصح الا
لتقاء الاشياء في حيثيات تعليلية تختلفه بالنقض لا معارضة هناك اصلاً وانما كان يتوجه
لو لم يختلف الحيثية مطلقاً قال خان بعض المحققين في شرح الاشارات والحجاب ان تنسب الى
عن الشيء واتصاف الشيء بالشيء وقبول الشيء الامور لا يحقق عنه وجهين واحد لا غير فانها لا تلزم
الواحد من حيث هو واحد بل يستند عن وجوه اشياء فوق واحدة يتعقلها حتى تلزم تلك الامور لتلك
الاشياء باعتبارات مختلفة وصدور الاشياء الكثيرة عن الاشياء الكثيرة ليس بمحال بانه لم يثبت
لا ثبوت مسلوب وسلوب عنه بتعدد بانه ولا غير فيه ثبوت المسلوب عنه فقط وكذلك الاتصاف
بالمتعرض ثبوت موصوف وصفة والتعلق بشيء لا قابل ومقبول او لا قابل ثبوت بوجه المقبول فيه والاتصاف
المقبول كالسواد والحركة المتعرض لا حيث لف حل القابل فان الجسم يقبل السواد من حيث انه جزء
ويقبل الحركة من حيث يكون له حال لا يتبع جزئيه هنا واما صدور الشيء عن الشيء فانه يكفي في تحققه

في تحقق فرض الواحد هو العلة والا لا يمتنع ان يكون جميع المعلولات على سبيل واحد اشهر كلامه وما يجب
صدور الكثير عن الواحد حتى يتحقق جهة على الاتصاف بالاوصاف كثيرة وقبول تقبلات كثيرة من مقام على
بحسب اختلاف تحقيقات الموصوف واستعدادات القابل خارج عن حالة تطرق العقل وتسلك سبيل التعليل
مبحث هناك في سياقة البرهان تمسك ثلث تكرر في كلام الشريك والاستناد بتعليقات وتقسيم
المستند في تحصيل اوقال واعلم ان تمسك الذي لا يكون فيه اصلاً لا يكون عقلياً يقينياً سماعية بالطبع فانه لا يصدر
عنه الا الواحد لو يجب صدوره عنه فان صدر عنه آخر من حيث يجب صدوره عنه كان من حيث وجب
صدوره عنه يصدر عنه ليس ب فلا يكون اذن صدوره عنه واجباً فاذن كل ما يصدر عنه فان ما يصدر عنه
اولاً غير واحد بالذات اشهر كلامه قلت والاصل في هذا الباب تقدمة ان تسبيق الاشياء يجب كونه لكل
مرتبة يعطي مسبقة خصوصية ذاتية بالنسبة لذلك المعلول يستوجب رتبة بخصوصه على تعقل ذاتها ما هي
وانما اعتبر الخصوصية كون العلة من حيث فيها مبدأ استيجاب رتب المعلول بخصوصه عليها وانتهاء عنها
فاذا لم يكن بين الشيئين بخصوصهما نسبة ذاتية يجب خصوصية جوهر الذات لا يكون بين سائر الاشياء يجب
اختصاص احدهما بالآخر بوجوب الترتب عليه والانتهاء عنه بحسب تصحيح جوهر الذات بقدرة العلية
تبعة الملكة الخصوصية بحسب جوهر الذات هو المتعرض بخصوصيته الذاتية والمجعول لكل فانه يستحق الوجود
لاحقة بوجوب هو وجوب صدوره عن الفاعل بوجوب الصدور الاثر عن ذاته الاول اما لذاته او لغيره
فان كان لغيره لم يكن مسند الية الكلام في المسند اليه بالذات وان كان لذاته وذاته من واحد اعتبر فلا
منه حصول شيئين على سبيل الوجوب فاما يستبين على الاتمام المكلفين انه من المحتمل ان يكون الواحد الحق
من حيث جوهر ذاته نسبة ذاتية بالنسبة الى شيئين مثلاً لا يكون له تلك النسبة بالنسبة الى احدهما
من سائر الاشياء فهذا يخصصها بتعيين من بين الاشياء يجب تلك النسبة بالصدور عنه والترتب عليه
في درجة واحدة بين سائر الاشياء من يحيف الذهن وساط الاجمال عنه بين الشيء وتسوية الاثنين
وتكليف الترجيح ليس من المنهج انه ان كانت خصوصية ذات آخر ذينك المعلولين مقتضية
يخصصها في تلك المناسبة الذاتية الترجيح بين الاثنين وتصحيح العلية والمعلولية بين الاثنين والمجعول بتلك
الاثر في الصدور على جهة الوجوب لم يكن يصح صدور الآخر منها عنه بحسب تلك المناسبة الذاتية
وان لم تكن من خصوصيتها معتبرة بتلك الخصوصية لغاء الاعتبار اتفاقية العقلية في وجوب الصدور عنه

الترتب عليه صدر رجع الامر في المعلولية الصدورية على الجهة الوحدانية على القدر المشترك ما يصح ان يوصف بشيء من
خصوص ايضا الذي بين ذلك الا بالعرض من حيث الفرق للقدر المشترك الذي هو المعلول بالذات والقدر المشترك
امر واحد فاذن لا يصح صدور معلولين عن علة واحدة في درجة واحدة من كل جهة في ذلك فصدر قبح
عن العقل الاول انية او تحقق جهة الاتصاف وبالجملة صدر خرج من كونه ارض الحس ومن صدر واقيم لفظ الشيء
وضح الامر وافق المختلفين حرب المحققين في ثبات هذا الاصل قال شارح المقاصد لم يعرف لمن يعتد به انكار ان
ان العلم بهذا المطلب ضروري لا ما قال انما عنه الاتصاف اذا ما قلنا وتفكرنا ما علة واحدة
على تقدير لا يمكن ان يصدر عنه غير صدر واحد والا لانت والا ذوات والصفات الا كل يكون مصدرا لاكثر
غير شيء واحد انتهى قوله وكانه من حرض الكلام ختام المحققين الشريف حيث انه قال يا رضوانه ورحمته
قال الامام المشكل في المقاصد مسئلة العلة الواحدة يجوز ان تصدر عنها اكثر من معلول واحد عندنا خلافا للفلاسفة
والمعتزلة لنا ان الجهة تقتضي الحصول في المكان وقبول الاعراض جميعا وان مفهوم كونه مصدرا لا لاحد المعلولين
غير كونه مصدرا للاخر فان المفهومات المتغايرات ان كانا داخلين في ماهية المصدر لم يكن المصدر فردا بل
كان مركبا وان كانا خارجين كانا معلولين فيكون الكلام في كيفية صدورهما عنه كالكلام في الاول فيتسلسل
المسئلة وان كان احدهما داخلا والاخر خارجا كانت الماهية مركبة لان الداخل هو جزء الماهية وما له جزء
كان مركبا وكان المعلول الذي واحدا لان الله تعالى لا يكون معلولا والجواب ان مؤثرية في ليست صفة
ثبوتية على ما بيناه واذا كان كذلك فكان ان يقال انه جزء الماهية او خارج عنها وقال شارح المقاصد المعلولين
في نقده اول الاشعرية قالوا الصفة الواحدة لا تقتضي الا حكما واحدا اما الذات الواحدة فلم يقولوا
ذلك فيه اولم يقولوا بعلية ماهية الصفات والمعتزلة والفلاسفة قالوا بذلك في الذوات ايضا
وصاحب الكتاب خالف الكل وقال الحصول في المكان وجهة وعلل التحيز بالتأثير وقبول الاعراض
ليس لوجهة عنده ولا لمكان وجهة بالتحيز بالتأثير وهم لا يمنعون كون العلة الواحدة مع كونها علة
كونها متصلة عليه والله تعالى يصح ودليلهم على كون المؤثرية ثبوتية بل مفهومه المؤثرية المؤثر الواحد
في اثر لا يكون من جهة مؤثرية في غير ذلك الاثر ثم الكون اما داخلان او خارجان على التقدير ثم قال
صاحب الكتاب والمؤثر قبل عليه هو ليس مفهوم كون المنطقة حارة لمفهوم المنطقة من الذات غير مفهوم كونها حارة
لمفهوم الحار وليلم من تغاير مفهومات كون المنطقة مركبة ولا مفهوم كون الانسان ليس بحجر لمفهوم انه

لمفهوم انه ليس حجر ولم يلزم من تغاير المؤثرية وفي الكثرة في ماهية فلذا انها فالحق الباري والتأثير
اول الاضافة والسلب لا يتعلقان في مرتبة واحدة وعندهم المؤثر العلة الواحدة لا يصدر عنها شيئان من
حيث انها واحدة ولا يمنعون صدور شيئين بقيد انهما فاعلان عنها فلا يتوجه النقض بالاضافة والسلب
عليهم انتهى كلام قدس الاصل عبارته فقد تلخص من ذلك ان صدور شيئين ذات الشيء المنقض وجوب صدور
المعلول عنه لو كانت مشتركة بين معنى المعلولين وهي تجري واحدة منهما بخصوصه لم يكن يصح ان يتبين بحسب تلك
الخصوصية صدور الجزء الواحد بخصوصه اذ تلك الخصوصية ليست من مطلقة بل يتبين بخصوصه بالعكس
اي لو كان غير بل من خصوصية كل جزء الامرين ولجوهما بالعكس ما عدا انهما فقد من خصوصية من شيء منهما
لا يتبين بحسبها صدور هما جميعا ولا صدور شيء منهما بخصوصه او من خصوصية لنسبة ذلك كله فاذن ليس
يصدر عنه ما يجوز ان يكون الا قضاء ان المختلفات مستبين في حيثيتين مختلفتين في ذات العلة الف على ثانية
اذ لو استند الى الذات الاحدية الواحدة من جميع الوجوه لزم كون الواحد الحق بحسب ذاته مخصصا بالوجود
وبالاخر وهما جميعا لكون هو بحسب ذاته بالنسبة الى كثير من الامور المتنوعة بحيث يصح ان يفيض اياه
لاخر ويفيض غيره لا اياه هف فلان لا يستدعي من الكثرة ولا حيثيتين مختلفتين في الذات لكن هو بحسب احدى
الحيثيتين يخصها مخصصا لاحد الامرين بخصوصه دون غيره فلان يجب ان يكون الصادر الاول عن الباري الاحد
الحق سبحانه ذاتا بسيطة وهوية مباينة فان قلت ليس الباري الاحد الحق سبحانه متصفا بسلوب واضافات
متعددة ثم لا يجوز ان يصدر عنها باعتبار السلوب والاضافات اشياء كثيرة في درجة واحدة ولكن هو
يجب بكل من تلك الاعتبارات مخصص النسبة واحد من تلك الاشياء ومخصصاته قلت قد ذكرت
ان السلب والاضافة في السلوب والاضافة اليه والكلام في الصادر الاول وليس في مرتبة صدور سلب
ولا اضافة اصلا فالسلب بعينه علة وجود الاول السلب البسيط المحض ما هو سلب وهذا الاعتبار لا يصح
هناك تحقق شيء يعرضه السلب فيصح العلة ويتعدد بحسبه العلية بل انما يعرض نفسه وانما مصدرية
ان يتقرر ذات العلة ويتصف غيره فاذن لا يصدر عنه والعلة ولا تعارض الاعتبار بهما لا انما
ان يتغير بالحاظ تجرد الهيئات ويصير ناقص النقص فيصح اعتبار انضمامه الى الذات حينئذ
ان يتغير بذلك الاعتبار حيثيات العلة ولم يلزم تعدد ذلك الا بعد حصول الكثرة وصدور ما عن
الواحد الاحد الحق سبحانه فان قلت اذا كان صدور المعلول عن العلة بحسب الخصوصية والمناسبة

فلا كون العلة علة له انما بحسب اعتبار تلك الخصوصية فلا كون واحدة اعتبارية لا يتحاشاها على امرين مختلفين بحاقض الذات
واعتبار الخصوصية فاذن لا يمتنع صدور المعلول الواحد عن العلة الواحدة اذ كل علة يكون لاحقة شكرة
بهذا الاعتبار قلت الم تعلم عليك انه انما يريد بالخصوصية هناك ما هو بعد استيجاب خصوصية هوية
المعلول بحسبها والتعبير عنه بالخصوصية لعدم العبارة لا امر زائد على نفس ذات العلة الفاعلة لموجبة فذلك
المتبة في صدور صدور الواحد عنه هو عين ذاته وهو غير امر زائد على نفس الذات صدور فاما على تقدير صدور المتعدد
فليس يمتنع وذلك اذ كل ما للمعلول من سنخ جوهر الذات وخصوصية الهوية وكذا الوجود والخصوصية وغيرهما
هو من مقام العلة الفاعلة لا من المسببين بنية ان الاشياء اذات دت بنسبتها الى بارئها وسوت نسبة بارئها
اليها لزمت وبها في جميع ما لها فاعتبر هناك اشياء شكرة وهويات متعددة وصفات متشتتة وبعض
قال فاتم الرحمة المحققين في شرح الاشارات ايضا ان الصدور الله لا يحقق الا بعد تحقق امر يصدر عنه وشرط
لانا نقول الصدور يطلق على معنيين احدهما امر انما في نفس العلة والمعلول من حيث كونه ان معا وكلا منا كان
وانما في كون الثاني يصدر عنها المعلول وهذا المعنى متقدم على المعلول ثم على الثاني لعارضه لها وكلا منا فيه
وهو امر واحد ان كان المعلول واحدا وذلك الامر هو بعينه جوهر ذات العلة بحسبها ان كانت العلة له انما وقد يكون
حالة عرض لها ان كانت علة لا له انما بحسب حالة اخرى انما اذا كان المعلول فوق واحد فلا محالة يكون ذلك
الامر مختلفا ويلزم منه التكثر في ذات العلة كما تراه هكذا بالفاظه ونحن نقول في هذا الكلام ليس هو بدون الصحة
في ميزان التحقيق ويتحقق بهذا المعيار بمعيار التعبير الفاسد والنحو الثالث في مذهب الفلاسفة والبرهان
الصحيح هو ان الله سبحانه بنفس ذاته الاحدية هو كل جهة فاعلية وجوهر ذات الصادر الاول والعلة الصدورية
بالمعنى الثاني الغير الكلي في الذي ذكره بنسبته الى الصادر الاول بخصوصه الذي هو من مراتب الاعتبارات
التابعة على تقريره ووجهه انما هو كون الباري تعالى بذاته بحيث يجب صدور المعلول الاول بخصوصه عنه
بالفيض فيه الغير الكلي الغير الاضافي هو من المراتب المتحققة في ذات المعلول الاول ثم على العلية الصدورية الاضافية
بالتعبير اليه الذي هو من وجه المصاحبين فيه الغير كانه متقدم بالمرتبة الصدورية جوهر ذات المعلول الاول
ومستتبع اياه في الاعتبار يقتضي ذلك هو تابع اعتبار يقتضي من مرتبة ذات الباري تعالى
ولا يلزم له وتابع اياه وليس هو عين مرتبة ذاته سبحانه انما العلية الصدورية الغير الاضافية التي هي ذاته سبحانه يتقدم
معناها كونه سبحانه بحيث مرتبة ذاته بحيث يجب عنه بالذات صدور الكل ما يكون جزءا مطلقا من نظام الوجود
من جهة خصوصية

قال الله تعالى الله خالق كل شيء وهو على كل شيء وكيل وقال تعالى الله لا اله الا هو له الاسماء الحسنى وقال تعالى ان الله لا يخفى عليه شيء في الارض ولا في السماء
الاول والاخر الظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم وقال تعالى ولله الاسماء الحسنى فادعوه بها وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى
وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين
وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين
وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين
وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين
وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين
وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين
وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين وقال تعالى ان الله هو الرزاق ذو القوة المتين

بكل شيء هو انه بنفس ذاته يعلم الاشياء بكل وجوهها ووجوهها لا ان الاشياء معلوماته فلان صدور كل شيء
عنه سبحانه على سبيل الوجوب اعني جهة ما بالنسبة اليه يطلق في لغة الحكمة ويصطلح الصناعة اسم الطبيعة
على معان ثلثة الاول انه متى ذكر يجب نفس ذاته بحيث يجب ان يصدر ويفيض عنه كل ما هو حيثية وكمال النظام
كل الوجود وهذا المعنى عين مرتبة ذاته لتحد الاحدية الثاني كونه سبحانه بحيث يجب ان يصدر عنه هذا المعلول
بخصوصه بما انه مجموعات نظام الوجود وكمالاته وهذا المعنى صفات جوهر ذات المعلول وحيثياته المبهمة
المنعقدة على مرتبة وجهه وهو في المعلول الاول لازم ذات الباري الفعل المتصف بنفس ذاته خواطره
من حيث ان المعلول الاول يجب خصوص ذاته ودرجته في كمال الفضل المعلولات واقربها منه سبحانه
باعتبار المناسبة الذاتية فيجب لاجله ان يكون هو اول ما يصدر ويفيض عن مبدعه وصانعه قبل ذكره بحسب كماله
الذاتي من غير غيره وبواسطة مشتركة وترتيب بسبب وسلسلة اثنان اي علية الاضافية الصانعية المحدودية
الكاملة مهاية درجة واحدة لتأخرة عن مرتبة ذات المعلول جميعا فاما علية الحقيقية بالمعنى الاول
الذي هو عين ذات الفاعل التي هي مبدأ اي علية بحقيقة المعنى الثاني الذي هو لازم نفس ذاته الاحدية الحقة بالنسبة الى
معلوله الاول كما اي علية بالمعنى الثاني مبدأ اي علية الاضافية الذي هو المعنى الثالث وكل من المعنيين الاخيرين
يكثر بتكثر المعلولات على خلاف الامر في المعنى الاول اذ هو عين الذات الاحدية الحقة لكونه من الكمالات
المطلقة والمحققة الحقيقية ولم يتكثر بتكثر المعلولات ابدا بل يبقى ظهوره وحدته كلما ازداد وكثر المعلولات
على سياق ما في الوجود جاد فيض ولعلك تعقل اذا كان للمبدأ الحق لازم ذاته فيض على بعض ذاته
وينبه على صرف حقيقته لزم ان يكون هو بنفس ذاته الاحدية قابلا وفاعلا لذلك اللازم وهو حال ان نسبته
القابل الى معلوله بالامكان ونسبته الفاعل الى معلوله بالوجوب فكيف يتصحان بحيثية واحدة فقال لك
هذا اكثر ما جاء فيه عن سواء السبيل شيخ شهاب الدين في المطارحات وفي التلويحات وفي حكمة الاشراق
وعليه عول في اجابة كون علم الله سبحانه بما يراه انطباعيا حضوريا بانسام صورة المعلوم في ذاته الحقة
كما في الواح الاذهان العالية والسافلة ثم اقتبس به في ذلك خاتم المحققين الرعد في شرح الاشارات
وحشى على ذلك في تشكيكات كثيرة علقها على تلويحات في المباحث الشرقية منهجه الايماضات والتنقيحات
وفي تعليم الايمان اوضح سبيل الحق وحصل لنا القابلية والفاعلية تفعلان بشيء واحد لفظ على ان
مختلفة اما كون الشيء قابلا لمعلوم بمعنى كونه متصفا بذلك المعلوم وفاعلا له بمعنى كون ذلك الشيء
بلقاء اقتضائه اياه والقابل بهذا المعنى ليس يأبى ان يكون هو الفاعل بعينه من غير اختلاف جهة وتغاير حيثية

قوله وهو في المعلول الاول لازم ذات الباري اي كونه بحيث يجب ان يصدر عنه المعلول كما صدر بما انه من حيثيات نفس الوجود وكمالاته كما قال بعده كما كان الفعل بالمعنى الاول الذي هو عين ذات الباري لا بالمعنى الثاني الذي هو لازم نفس ذاته الاحدية الحقة بالنسبة الى معلوله الاول ومرتبة م

جاء من هو بمعنى جيء حاء وعنه وعدل وحاصله الجيء المديح الشر صح

حيثية اذا كان الاتصاف بالمعلوم من حيث انه جوهر الذات من مقارنة حيثية خاصة من قوام نفس
الذات اصلا فكيف الذات اذن متصفة الانسلاخ عن الصفة في نفس الواقع وحاق نفس الامر بل انما تتبع
اثبات خاصة في مرتبة نفس الذات من حيث هي هي كالامر في لوازم الماهية بالقياس الى تلك الماهية حيثية هذا
القابل على معلوله بالوجوب لا بالامكان بالضرورة على هذا الاعتبار علية تامة بحتة وعقلية لذاته
البسيطة فان ذلك ليس حيث تكثر اعتبار الاثنين في الذات لانه اي اعتبار حيثيتين وثانيهما كون الشيء قابلا لشيء
بمعنى كونه مستعدا استعدادا لحصول الحيثية الحالية وفاعلا بمعنى كونه مفيدا مؤثرا في حيثية اخرى كما في الجواهر المجردة
من العقول العالية والنفوس المدبرة والقابل بهذا المعنى ايضا من اجناب الاثنين ليس يأبى ان يكون هو الفاعل بعينه
في العالم الاكثر ولكن هو من جهة واحدة يجب حيثية غير مختلفة بل من حيثيتين مختلفتين في قوام الذات يجب تكثر
حيثيتين متغايرتين بالاعتبار وهذا المعقول ايضا لا يكون الا بنسبة الوجوبية كما الفعل من غير فرق من هذا السبيل
وما لها كون الى قابلية بالمعنى الاستعداد اي المحض فيها الانسلاخ عن القبول المستعد له اولا
ثم التكثر به الفعل اخيرا وفاعلية بالمعنى من غير امتزاج بالقوة من حكم القوة في من فضلا بالتصرف في القابل
بهذا المعنى يمتنع ان يكون هذا الفاعل حيثية بحيث ان يكون امرا اخر اثباتيا له بالذات في حاق الواقع البتة ويمتنع
ان يكون له محض حاصل ذاته من القوة على الفعل بوجه من الوجوه حصلا اذا القابلية بهذا المعنى يجب ان يكون الا بالنسبة
الجهلية والفاعلية الا بالنسبة الوجوبية فيه الضابط هو هذا ان الحق معيار الكذب في هذه المسئلة واما استبعاد
كون علم العلم الحق حضوريا انطباعيا بانسام الصورة المنسبة الى الذات الاحدية الحقة الواجبة من كل جهة
فبعيد رأيه فلكن سلكناه في التقريرات والتصحيحات من مسلك حيثية تحقيقية لا ما استبعده
الماشون من المسهبين وقد اعلن سره لكفاية في تعليم والدراسة من حيث ما بلغناه عليك سرا في تعليقاته
بعبارة واحدة حيث قال هذه الاحاطة حقيقي القابل يعتبر فيه وجهان احدهما ان يكون القابل شيئا
من خارج فيكون هو الفعل وهو لا تقدير ذلك الشيء الخارج وقابل لما هو في ذاته من ذاته من خارج
فلا يكون ثمة الفعل فان كان هذا الوجه الثاني صحيحا فجاز ان يقال على البارئ تعالى ثم قال هذه العبارة
وفرق بين ان يوصف جسم بانه ابيض لان البياض يوجد فيه من خارج وبين ان يوصف بانه ابيض لان
البياض من لوازمه وانما يوجد فيه لانه لو كان يجوز ذلك في الجسم واذا اخذت حقيقة الاول تعالى على
هذا الوجه ولوازمه على نحو الجهة استمر الجهة هو انه لا كثرة فيه ليس فيكون قابلا فاعلا من حيث هو قابل

هو فاعلية الحكم متعدد في جميع البسائط فان حقائقها مرتبة بلزم عنها اللوازم وفي ذواتها ملك اللوازم
على انتهائهم حيث هو فاعلية فان البسيط عنه وفيه شرط وصدوره اذ لا يكون فيه ولا يصح فيه غير ذلك والمركب
يكون ماعنه غير ما فيه اذ هناك كثرة ثم وحدة وحقيقته انه فيه وذلك فيكون عنه وفيه شيئا واحدا او كل اللوازم
واحكامها فالوحدة في الاول قطعا هو عنه وفيه لانها من لوازمه والوحدة في غيره وارادة عليه من خارج فرضه
وهناك قابلية في الاول قطعا القابل والفاعل واحد انهم قوا بها بالقاطع هم كل الشريك في الرياسة
تعليق البسيط ليس فيما يستعد او فان الاستعداد هو كثرة وحدة في الشيء وجوده في الكثير لم يكن يستعد اذ
لقول ذلك الى قوله تعالى قوله بالطبع تعليق المقرب انه لا يصح ان يكون فاعلا للمعقولات قابلا لها
بعد ان لم يكن فان قيل ذلك يجب ان يستعد منه بالقوة وفيما استعداد واما الى المقرر تحقيقه ان المعقولات
واما فيكون فيه منه بالقوة تعليق لكانت بعض الانية فقبل المعقولات بعد ان لم يكن لها
فيما منه بالقوة تعليق المقرر قبل المعقولات لا يصح ان يكون ذات واحدة فاعلة قابلا بعد ان لم يكن
وقابلا فانه يستعد منه بالقوة تعليق اول انه لا يصدر عن ذات واحدة بسيطة من جميع الجهات
فقد عرفت لنا انه لا يوجد عن ذات ما لم يكتسب عنه ذلك الى فاذا وجب ان يصدر عن شيء لم يصدر عنه
من جهة وجب ان يصدر عنه الشر الاول ومن جهة ذلك الوجوب شر آخر غير الاول لم يكن واجبا ان يصدر عنه
الاول واذا لم يكن بسيطا يصح ان يصدر عنه فان صدر عنه من جهة خلية شر من جهة ارادته شر آخر كان المتقدم
في جهة الطبع والارادة ووجوبها من البسيط وصدور ما عنه كالكثرة في الاول فيقال لم وجب
من حيث الطبع والارادة كذا فانه لا يصح ان يكون في وجوب الوجود كثرة اصلا انهم كلام المعلمين
فقد نقض لنا كل ما هو بها حتى للمقرر بما هو تقرر وكل مطلق الوجود بما هو وجود فانه يجب ان يكون هو
بعينه نفس صرف حقيقته وعين مرتبة ذاته الوجود بسيطة لان لوازم ذاته الزائدة على كنه حقيقته
وما لا يكون له كذلك من صفات الكمال ونعوت الجلال كما يثبت جهة فاعلية وبما ذاته فانه يفيض لوازمه
المقتضاة لنفس حقيقته وذاته بعينه كذلك ذاته وكونه بما هو هو واللازم القريب لذاته الاحدية المحضة فيكون كل جهة
يمتنع ان يكون البسيط واحدا او هو وجوب صدور المعلول الاول البسيط الذات عنه ثم لوازمه
التابعة متكثرة في درجات مترتبة كالكمالات المعلولات المتقدمة في المرتبة على وجوداتها في ترتيب
نظام الفيض على قصر الوجود ثم ما يترتب عليها من الاضافات التابعة والنسب اللازمة على المراتب المتسلسلة

المتسلسلة لطولا وعرضا لا ساذج المتنظم فتثبت ونص ومن حيث تعرفت فاعلم انه كما وحدة العلة بوجهين
الثانية مشتركة وحدة المعلول ايضا في مرتبة طبعا لكن يتحقق ان يصدر معا عن العلة الواحدة الجهة في درجة واحدة
فكذلك الامر متكثر وجهين المعلول فوحدة المعلول طبعا جاز متعددة وحدة العلة ومنع ان يكون معلول
واحد وحدة بالشخص او بالنوع على عينين مستقلين ولو على الانية لانه سواء في الاشياء اكان ذلك على المناسب
والاستحقاق على سبيل التسابق في الفطرة ثانية ام على التقدم والاستيلاء في الفطرة الاولى
واكانت المتقدمات في الفطرة ثانية او المتساويات في الفطرة الاولى علة لمتأخرات ام شروطا ومتممات
للعلة على سبيل التسابق فذلك ايضا يقتضي في اختلاف العلة الثانية بالنوع او بالجهة ومنع التسابق طبيعة واحدة
بعينها لطبيعتين مختلفتين بالنوع او بالجهة وسطا لكن ان كان فيه تحقيق اصل الطبيعتين بعضهما قسطا ما
من الذات فيه في العلة من حيث افتقار المعلول اليهما وحصلاته بها بالذات البتة فلم يتصح ان يحصل المعلول
بالآخر ويتحيل لم يوجب ذلك خروجه في اقتضائه واستحقاقه ذاته وايجابه وتسبيقه بتة او لكن المعلول فتقاربا
من حيث حيثيتين من حيث حيثيتين حصلا بل كانت كل واحدة منهما ملغاة الصورة في ذلك رجوعا فتعود العلة
على طبيعة المشتركة ولكن العلة المفتقرة اليها بالذات على تحقيقه من العلة المشتركة الذي هو طبيعة واحدة ابتة
وكل واحد من الطبيعتين يخصصها من المتكثرة على ما هو العلة بالذات ليست من العلة على تحقيقه وبالجملة ليس يصح لكن
يسند المعلول على تحقيقه الا الى ما يفتقر اليه ويتعلق به ويتوقف عليه تخصيصه بالذات وما عدا ذلك فلا يكون له
استناد اليه الا بالعرض بالضرورة العقلية وسواء على البدائة اتين افترت العلة بالمعقولة الهية ام لم تفترق
المتحيل تعليل الفاعل وبعض من يمتنع من المعلمين بتحيل كما لا مرجع لارادة فليستبصر ونص فهما خلقت العلة
في ظاهر الامر كانت العلة بحقيقة هو الصدر المشترك وخصوصيات مفاهيم الاعتبار في العلية الا بالعرض وما حصل
كما في فقد الحصار ان المعلول حيث يتفرع بمشترك فيه المعلول من حيث هو معلول على خصوصياتها تخصيصه
البرهان وجوب انحفاظ الوحدة بين العلة والمعلول بالذات على الاستلزام المشترك من حيثيتها بحيث طبعا
العلية والمعلولية بالذات ولكن من جانب العلة ومن جهة طبعا العلة على سبيل الاقتضاء ومن جانب المعلول
وفي جهة طبعا المعلولية على سبيل الاستدعاء فان لم يكن الامر من ذلك ايضا على سبيل الاقتضاء
قيل لم طبعا المعلولية بالذات عليه مخصصة لكن المعلول الواحد متفرعا الا عن علة واحدة كما طبعا العلية بالذات
عليه موجبة لكن العلة الواحدة مخصصة لمعلول واحد فهذا حكم احد الوحدة هناك فاما حكم الوحدة المخصصة

او الموجبة او الجزئية فهي العلة الفاعلة بفيض الفعل ان صرح لمزدحمة جهة لها مظهر ما يمنع لمزيد كم الموجبة
عن وحدتها ولمن الارادة الكلية المرسلة والاثر الكلي المرسل لا يعيث ولا يصدر عنها ضل سبحان فالطبيعة
المرسلة الموجبة اذ هي بالنسبة الى الجزئيات المتبينة لا يستطيع لمزيد كم عن فعلها الخروج الى
متبينة بخصوصية من المتبينة الا بالنسبة الى الجهة ولكن الطبيعة المرسلة الجزئية بالنسبة الى الجزئيات
الموجبة واحدة فكيف يصح عن تلقائها خروج عين فوق من المتبينة الجزئية بالنسبة الى الجهة واما مطلق
العلة من الشيء الا في المتحدات فلا اختصاص لعلية كم ان كم الطبيعة ما مرسلة واحدة بالوحدة الموجبة
او الوحدة الجزئية مثلا ثم جهة في استتمام فاعلية لعلة الفاعلية الجزئية بخصوصية متبينة او الطبيعة الموجبة مستقلة
على ما انا اوجب اليه وكذا سر ما البرهان شطره وتشريك في الاية بنفي الاسباب الانعكاس من الخلق
مطلقا في مطلق العلة ويحكم في رابعة برهان الشفاء جهة اما في المعلم الاول وفي الاخير من المعدل
المتحد بالمتبع للمستند الى المتحد بالمتبع بالجزئي لا يكون المطلق علة الواحدة الجزئية الواحدة
الموجبة ولست اجد سابق البرهان الى الاتي العلة الفاعلة الجزئية الموجبة من القوة الى الفعل من الطبيعة
الى المقرر من الجواز الى الوجوب في عطف تلك الجزئيات ذاتها المتحدة الاشتمال الى جهتها بالفعل وجبل
الميس اما العلة على الجهة من المتقرر اليه بالذات والمعلولية الصدورية انما شاهدها وعاكسا متبينها
طباع الامكان الذاتي والامكان الذاتي انما متقضاه في جلال نظر الشعار والاشتمال الى العلة الفاعلة وجهة
النظر الذي كم الفاعلية وجهة الوجود بالذات فاذن لا علة بالذات على الجهة الا العلة الفاعلية والسلك
متحدات الاشتمال الى الذات وصانع الوجود بالغير اذا لم يكن المعلول في جوهر ذاته صالح الصدور
عن فاعله عن خبر ارسطو ورابطة وجهة تميز وليس يصح ان يكون المعلول واجبة بنسبة بالطرف الى جوهر ذاته الا علة
تامة واحدة بعينها بنسبة وجهة بالضرورة الى وجهها وهذه بالضرورة الى جوهر الذات الجزئية
يمتنع ان يكون الا موجها جزئيا متخصصا بذاته وربما يصح خصوصية ذات المعلول بحسب مرتبة الامكان
الى ان يعتبر انضمام طبيعة ما مرسلة من الهيات والمتحدات لا جاعلة الشخص المستتم العلة الفاعلة الجزئية
الواحدة بالشخص وليس يوجب ذلك خروجها عن الوحدة العددية الشخصية كما هو الهيولى الشخصية الجهة
بوجهها ويستقيها بصورة ما من الصور الجوهرية المتواردة عليها وهو واحد بالعدد ويتعين بالشخصية
العلة الفاعلية الهيولى الواحدة بالشخص مستحفظة تشخص جاعلها الشخص المتين بوجهه الشخصية من مستفاد الالهية

مستبقاة الوجود والتشخص عينها الثانية الواحدة بالشخص ابدا وكذلك يصح ان يكون لعموم المعلول المتين علة
الاعدام عينه الثانية الواحدة بعينها فاما عدم اخر المعلول عينها او لا عينها وعدم الاخر المتبينة او لا
ان كان المعلول مركب الذات فليس علة وصف المتبينة بالذات وعلى الجهة بل انما تقارن ويلزم ما هو العلة
وعلى الجهة وهو ش فاذن لا يصح لمزيد ما يتعاطاه المعلولات وتورد على اقوالهم وقوة به لتستلم لمزيد اللازم الاعم
يصح لمزيد تحقق في غير الملزوم بخلاف اللازم المساوي لان اللازم لا يصادم خصائص الملزومات لجواز
كون اللازم اعم تحققا من الملزوم اذ لا يحصر له على الجهة وانما معلوله خلط ما بالعرض بما بالذات والتصاب
الصحيح في غير لمزيد الصحيح ان من عرض خصوصيات ذي واحدة ولحق بها او نتج منها واثر مقوم على
خصوصيات عينه كان من جوهرها تابعة الجهة او من خصوصياتها الاعم فان مساط القدم وتحقق الاتي
وجهة الاسبق ومطابق الجهة الاخر الطبيعي المشترك والاحتمالات من الخصوصيات من غير كيفيتها بحيث
تدخل بالذات في تصحيح ذلك صلا وان كانت الخصوصية واحدة في الملزوم والملحوق والمستحيل
والمنتج بالعرض على لمزيد يصح اعتبار القدم والحق والاشتراك والجهة المشتركة الطبيعة المرسلة
المخلوطة في عين الواقع ثم عنه التعبير في الحاظ التعقل بتصور نفس لمزيد الملزوم والملحوق به والمستحيل
والمنتج بالذات ليس الا الطبيعة المشتركة بينهما وان كانت الخصوصية واحدة في الملزوم والملحوق وكذلك ما حصل
على طبيعتين مرتبتين بالعينية والاعتبارية او لهما مقدمة في الوجود او بحسب المتبينة كالمنتج بالعقل
التصريح عنه الحاظ التحقيق انه انما مضى الحال او مساط القدم بالذات وبالنسبة الاول على الخصوصية
ليس الا الطبيعة المصروفة بالعينية ثم من جهتها بحسبها الطبيعة الاخص المفاضة خصوصيتها في استحقاق
ذلك الحال او القدم وتحصيله الا بالعرض ثم على الحق وهبنا الدهر من وجوب الحاظ اصل الوحدة
العددية بالاستلزام المشترك على الانعكاس وخصوصيتين وعينية كانت او نسبية من الوحدة بخصوصها
انما يستلزم تأخر اللازم الجهة الدنية لمزيد الملزوم بالذات طبيعة وحدانية وعينية كانت او نسبية
والمنتج هو كم الواحد بالعينية لا زمانا لكن من خصوصيات المخالفة بالعينية او بالعدد لزوما
بالذات اذا انما الملازم بالذات هناك الصدر المشترك لا الخلاف لوحدة وعينية وجهة الطبيعة
خير الملزوم فاما ما ذهب اليه الشيخ وتلميذه المحقق الشارح المتقدم بالنسبة من لمزيد الجهة بالنسبة
لبيعة الاصل الا الجهة بالعينية فالجهة القدم في تحقيق الدنية يكون دليل الملازمات ايضا بالجهة
الدنية والعلة المشكلين في اجابة المشتركة وفي المحقق ضرورة المشتركة في الاتصال بالطبيعة

قال الصدر ان الله تعالى اخبر انه الموجد عند
المعتزلة ان الفاعل ان يريد اعلى
في جوابها بالشرط ان اعدها استعمالها
في نفي الماهية الشريفة كما يستعمل ان في غيره
والفائدة استعمالها فانه فرق الموجود
الموجودات دون ما كانت الكل وما
عالم الممكنات وان كان الوجود عندنا
حقيقة بسيطة لا تتفاوت افرادها في
ذاتها الا بالكمال والنقص في نفس
حقيقة الشيء كتفاوتها الجنات فيما
اوفى عوارضها بل وخارجة كتفاوتها
مهية واحدة من الوجود وتشخص الناس
لكن لا الا في الممكنات واستعداداته
فان تعدد جارية في اثبات الكل الاشرف
اذا وجد الممكن الاخس وان لم يكن ناقصا
كنت مهية واحدة نوعية لان الاخر
طبيعة الوجود وطبيعة واحدة بسيطة لا
اختلاف لها في ذاتها البتة كما عرفت جاريا
الفائدة ٥ اثبات ان الاشرف اخر اذا
يجب ان يكون الله من الاخس ان الاشرف
مراتب الشرف ما لا نهاية فيه يكون ان يكون
صادرة عن محض الوجود لا يقدر ذره واما الشرط
الثاني فيجب مراعاته فلا يكون ان الله
لو كانت حقة لزوال الممكن لا يحصل الا بالخاص
ممنوعا عما هو اشرف والكل لم يبق الوجود
كذلك فان اكثر الخلق ممنوعون عن كمالاتهم
العقلية لا يستعملها الا حصول له لم الشرف
والكل موجود حصول لهم وذلك على الفائدة
انا نكون في الدار الممكنة الى مرتبة الوجود الواجب
بعد واحد الملائكة الى مرتبة لا تتعقبه عن غير الممكنات
الكلية والله اعلم فيما يوجد

في الصفات وفي تعميم الايات وفي غير الاوسط ٢ تنبيه حاصل معنى صدور الكثرة عن الواحد الحق
من حيث هو واحد في درجة واحدة اصل تقرر قال له فاجدة الممكن الاشرف وهو اصل شريف لكم اسرار
عظيم جدا واه استعمله علم المشائين ومقيدهم الصناعة في الولوجا في كتاب التمام والعالم والشريف
في الرياضة في تراجع حيدرة في السماء والتعليقات وعليه اسس في سائر الكتب ترتيب نظام الوجود وكذلك
الشيخ في تعليم وعاش فيه شيخ اصحاب الدوق والشعر في بطارحات والدرجات وحكمة الاشراق
خوضا عميقا وتبعت عنين تقدمه صاحب الشجرة الالهية تتبعا بليغا مطابقا فعول تحرير وهو انه كل
حكيم موجه في عالم الامر والتسليم الابداع فان الممكن الاشرف منه موجود بالفعل قبله في درجة عقلية منه
وبرهان هذا ان اول ما صدر عن الله تعالى بحسب ان يتصور في عالم الممكن اشرف واكمل
اصلا لانه ان صح ان يستطيع الممكن بالممكن اشرف واكمل منه فيكلفه اما ان وجد ذلك في درجة
او في درجة اخرى مباينة حتى درجته والكبرى لا يوجد ربما فان قصد في درجته لم ان يصدر عن الواحد الحق
من كل جهة اثنان في درجة واحدة وان قصد في درجة اخرى بعد درجته كان واتصلم عليه بالدرجة عليه لا يوجد
لاحقه وجزء الكبرى عليه وجهه فيلزم تكثر المعلول الامر الاول اشرف واكمل من عليه فلا يكون بالمعلول
ربما وهو حكم الوجود بالذات وان صح بعضه وجهان بالتبع الصانع ان لا يكون انه الرب فيلزم لاحقه
لتكثر عدم دخوله في عالم التقرر والوجود من غير اعتبار عدم عليه من حيث انه يرتبه فضله وشرفه لسبب تحرير
اتم واكمل واعود وجهه من عالم هذا الصادر الذي هو افضل واشرف منه وهو من الصادر ان هو الاول
الاول بالعموم الواجب بالذات وعقله عليه فيلزم ان يكون هو سببا بعيدا عالما في وجوده المعقول التفصيل
الواجب بالذات وذلك محال كبرى قاله عن عزة علاه فلكم بسبر اخفه حق تقرير هذا البرهان على ما تبع الوجود
وتشتهيها وتوردها ما في حكمة الاشراق متنا وشرحا بعبارته قال ان الممكن الاخس اذا وجد فيلزم
ان يكون الاشرف قد وجد بعض من الاخس وهو اصل عظيم يتفرع عليه مسائل جمة كما ستعلم وهو من فروع الفرع
التحقيق لا يصدر منه الا الواحد فان نور الانوار اذا اعتبر الاخس الطفا في جهة الذاتية لم يبق جهة
اقتضاء الاشرف لانه من جهة واحدة لا اكثر واذا كان كذلك فاما ان يوجد صدور الاشرف منه بواسطة
او حوالها او لا يجوز التطفا فان جاز بغير واسطة فهذا جاز ان يصدر عن الواجب لذاته في مرتبة سيئات ما
الاشرف والاخس وهو محال ولو جاز بواسطة فلا جاز جواز كون المعلول اشرف من علته لان التقدير ان صدور
الاخس منه بغير واسطة اذ كان بواسطة اقرب الواجب وعلته اشرف من المعلول ومتعلقه عليه بالذات فيلزم

بحكم قوة قبل الاخس ما هو اشرف منه وهو المطلوب فاذا جاز صدور الاشرف عن الاخس وهو خير جاز
بكلاف ذلك وان لم يجز صدور الاشرف منه وهو المطلوب مع ان يكون له بالذات وبالعرض وجود جمال الماهية
بل ان لم يكن فاما لكمال بالاسباب اخر غير ذاته والا لم يكن ممكنا وهو خلف لتقرر ما فرض موجودا ليس وجوده
الوجود وبالعرض معلولا له لان كلامنا الان مبتنى على عدم جواز صدوره عنها بالصدور وجهه بسبب عرض
اشرف فما عليه نور الانوار لكونه اشرف وغير معلول مع لشرف العلل وشرف علته اقتضاء ماهية جمال
لاستحالة تصدر جهة اشرف فما عليه نور الانوار فما تقرير البرهان مع مراعاة نظم الكتاب اما على النظم
الطبيعي فان يقال لو وجد الممكن الاخس وما يوجد الممكن الاشرف قبله لم اما خلف الشرط او جواز صدوره
عن الواحد او الاشرف من الاخس او وجهه جهة اشرف فما عليه نور الانوار لان وجهه الاخس كان بواسطة
لزم الاول وان كان بغير واسطة وجاز صدور الاشرف عن الواجب لم يا في وان جاز وجوده لم يا
وان لم يجز عنها لزم التالي فاذا بطلت الاقسام كلها ثبت تقرير وجه الاخس مع عدم وجود الاشرف قبل ما ذات
فذلك بتقدير بالدليل وبالعرض فيطابقه صدق الشرطية المذكورة في صدر الفصل القاعدة الاولى الاشرف
واذا كان الاشرف غير الواجب وما في قضائه فحال ان يخلق مع وجود وجهه بحكم الاشرف ويجب ان يكون
الاشرف اقرب اليه وان تكثر الوسائط بينه وبين الاخس هو الاشرف فالاشرف غير مترتب بالعلل
والمعلولات من غير ان يصدر عن الاخس الاشرف بل لكن سر ذلك في الجواب انه لا يجوز الاشرف
بالقاعدة ٣ تنبيه لقد ثبت ان تكثر حصول انما هو ان خلقت مع تمتاز بتحصيل الله ورحمته سبحانه
ولا سبيل الى تحقيق ترتيب فيه الا من قبلنا كما سائر مفصلات الفرائض وجوبها تهاوه لتقرير نظرية
للاشتباه والكون بالذات بالكون والتشبيه بالقبض على غيره فيجاز ان يكون لكم المتمتع بالذات
بالقبض على الغير لا بالغير ويكون لكم الممكن بالذات بحيث يكون المتمتع الذاتي محكما لا به بل بالقبض الغير
الاشرف على نور الانوار في الحالات بالذات بتة ولكن لا يجهد بها بالقبض على الكمال الاشرف
بالذات وهو الذات وهو الله تعالى بالكمال الاشرف سنة ١١ الى ما يكون متصفة
بالقبض على الغير الى ما يكون له بالقبض على الغير وهو الله تعالى بالكمال الاشرف
المعلول ما يوجب الى له العلة

بالواسطة فلذلك ما انه الاخس في الاول الاخس
جاز صدور الاشرف منه

حكمه له ويصح ايضا تعليل كون الممكنات له بكونها منه فالممكنات بأسرها مملوكة موجوداتها للواجب بالذات
بلا واسطة او بواسطة اذ لا يعقل مبدأ لغيره غير ما لا يعقل معه غيره فهو المملوك وماله المولاة وذلك تحقيق خوض
تحقيقه الوجوب بالذات ولازم طباع الامر كون الذاتي واذ اتحققت اساس فصل الكشف ذلك
ليس في نظم البرهان ترتيب على طبع الاستناد والامكان بالذات بالاستناد والامكان بالقياس الى غيره بل
لفرع مراتب الامكان فالخلط بين استناد المعلول اي استناد المعلول اليه اي استناد الفصل مستنده وحوله والفصل
والخلط بين استناد عاء المعلول اي استناد الفصل الى العقل وبين استناد عاء الفرع الى العقل يمنع وحوله والفصل
بل في امكان الفصل حيث ان ذلك لمراتب الكشف يمنع لتقرير ترتيب مراتبه وخصوصيته كمالية مستحيلا
جهة جهات الفيض والشرف ومرتبة مراتب الجهة والكمال في علة وجهة لا كون ذلك الجهة وما فوقها ذلك
المرتبة وما هو ارفع منها حيثية بالفصل للقيم الواجب بالذات جل ذكره غاية مرتبة كمالية تستند عليها
خصوصيته الممكن الاشرف ارجع كان في ابتلية مترتبة يتعلق استكمله اليها في ابجد فانها وما فوقها لا نهاية
متحققة بالفعل في الواجب بالذات بنسبة على ما تعرف فاذن العقد الذي هو معقد البرهان في اشرف الكثير
هو الممكن الاشرف يمنع بالذات لترتيب مراتب مراتب الجهة والشرف في ابتلية لا يكون ذلك المرتبة وما فوقها
متحققة بالفصل في علة الكمال الاكمل لفرع القيم الواجب بالذات جل مجده فيستحيل ان يكون جهة عدم علية وعلة
المستند عاء لا مرتبة جهة والشرف موجودة بالفصل بنية لا انه يستند على علة الجهة والشرف وهي الواجب بالذات
وهي متسعة وبالجملة اما المتحقق في البرهان ان يستند عاء مرتبة كمالية خاصية بالفصل في علة فيمتنع
بالذات على ما قد تحققته لا ترتيب الاستند عاء لمعلول مستند عاء ممتنع المعلول بالذات فاستقم كما
امرت وقف على الحق ولا تكن من الجاهلين ومن ان لنا على اصل الفاعلية برهانا مرتبطا اخصه
ابسط والطف انت قد دريت بما ادريناك انه ما لم يكن بين ذاتين تخصهما نسبة ذاتية وخصوصية
ارتباطية لا كون هو بين سائر الاشياء لم يكن متحقق هناك علاقة العلية والمعلولية والمكيف يصح لم يكون
شيء يخصه فه ما زمين بين الاشياء ومن حرض الميات مثلا خصوصية وجهة تخصها بالقرب عليه وجهة
وحدة ما وليس هناك يجب جوهر الذات لنسبة متحققة لذلك الاختصاص اصلا كانت ان سوغت
ذلك فقد عدمت قطعة لك وانقطعت وجهك واذن فنقول اذا صدر عن البارئ الواجب بالذات
جل ذكره معلول ما ممكن وذلك طباع عالم الامكان وقيل الامر ممكنا بالذات اشرف منه فهذا ذلك
الممكن الاشرف يجب مرتبة في الشرف والفضل اقرب لا محالة من البارئ الواجب بالذات الذي هو

قال في تمهيدات أن الجزم الواجب الذات غير كفيلة ان الاستناد اليه بالفعل سواء استتبع وجوب التقرر والوجود
بالفعل والاستناد اليه سواء استتبع امتناع الحصول بالفعل والممكن اي ان الاستناد اليه
ليس يستوجب شيئا من التقرر والانتقار بالفعل صدقا الجزئي سمعك الى الحصر تقريرا دقيقا ان طباع الجواز
بعد العلة المفترة الى العلة اي علة لم يستبين تماثل ارق ونظرا مع انه بعد الله فيما فوق الامكان عدم الوجوب
بالذات عاد محمده وان اثر الجزئي يجب لم تتقرر وما لم يوجد اي علة لم يجعله المجعول بمنع تخلف غير اي بعد الذات ان كان
المراد وجوب الذات

اشترى على حرص اقصر الكمال وجود بينة لا ان الممكن الصادر بالفعل يكون فيه جزء امر الايراد والاشكال على عنوان الاستدلال
خلاف ما يقتضيه امر الحسبة الذاتية وذلك باطل كما هو ظاهر ومبحث ما هو سبب اقوى فيقتل والى اي نزيد الذات
في كتاب القضيات لقرر خواص الوجوب بالذات انه اذا فرض استناد الحكم ما امر يكون لا الوجوب لذاته
بالذات بلا واسطة او بواسطة لم يزد ذلك ان يكون ذلك الحكم بالذات في وجوب الوجود في حاق الواقع
غير بقاء ذلك الاستناد وبينة واذا فرض عدم استناده اليه لزم من ذلك ان يكون هو ممتنع الوجود في الواقع
البتة وكذلك يزول طباع الممكن الذاتي وذلك بالنظر الى ذات الممكن بين الواقع واذن فقول ان
لم يكن استناد الممكن الاشرف الى الواجب بالذات مستندا الى استيجاب وجوبه بالفعل لم يكن الوجوب وجوبا
بالذات ولا الحكم حكما بالذات عف واذ وجوب وجوبه عنه في درجة وجوب الاخس او بعد درجة ضعيف
يقتضي الفصل وحكم البرهان فاذن تبين وجوب وجوبه عنه سبحانه قبل وجوب الاخس عنه فثبت ومبحث
ويعلم لقرينه الحاجة انما يظهر لكلها فيما فوق الكون وفي ترتيب نظام الوجود في البسيطة البدوية واما فيما
تحت الكمال فربما يكون الممكن الاشرف فيشتق من الوجود بواق الملة البدوية من سبب الامكان الاشرف اولا
وفي المسئلة الجهة يكون الممكن الاخس موجودا قبل الممكن الاشرف قال في المطارحات ويصح ان يكون في الامور
الكائنة الفاسدة شخص تامنع مما هو اشرف اكمل له فيما فاته اسباب سماوية وفي الصالحة اسباب طبيعية
ايضا تابعة للسماويات ويجوز ان يفطر الشر الواحد شرا بعد شيئا لا لذاته بل لاعتبار اشتداد القابل
الوجب بسبب تكاثر من الحادث اما الامور الزائدة فلا يصح ان يخلف شرها خيرا منها الا الاشرف
الفاضل او الاشرف جانب فيه فضل بالاشرف اشرف وبالاخس اخس ومحال ان يتصور الف خلاف الشرف
ولا يتوقف فضلها على غيرها ثم يتصور احد مما خلاف اخس من غير اخر وكذا اذا تصور الفاضلات وفي بلد فيلهما وشرائط
الفضلين في الشرف والكمال اذا عرفت هذه القواعد فلك ان تعلم ان الامور الزائدة لا تحصل الا لكل اشرف
ما يتصور ان يكون عليه ولا يخلو عن ذلك سببه اذا حالت غرب او امر اتفاقي فيجب عليك ان تعتقد
في السماويات والعوالم الجسمية ما هو اتم واكمل ولتركيبها بتصور من ممكن واجب الوجود ولا امور بصلة
فانها ارفع في نفسها مما تصورته واذا كان الجوهر الاشرف من النفس يجب ان يكون قبلها وما كانت
الكليات اشرف من الجزئيات يجب ان يكون حاصلة قبلها بترتيب العقلية على ما ذكره وهذا يفصل
اثر الكلية قصتناه واجاله الامام الباحثين ارسطو في ارائه رأيه في كتاب السماء والعالم ما معناه انه يجب
ان يعتقد في الجزئيات ما هو الاكمل لها والاشرف اشهر كلام المطارحات قلت وايضا انما اقر وهذه القاعدة

هذه انه جدة في ما فوق الكمال من ترتيب مسئلة البدو فطول ترتيب له اشرف الابراجيات الصادرة عن الصانع
الفعال من جهيئات مترتبة في درجات مختلفة فاما في حوض البسيطة فالامرات المبدعة الصادرة
عن فرضه الامر من جهيئات مختلفة متصاقبة في درجة واحدة متفاوتة بالكمال والنقص فالاشرف
منها لا يكون صدوره قبل صدور الاشرف بالدرجة كالعقل الثاني في النفس الاول وجرم الفلك الاقصى
الصادرة من جهيئات متخالفة بالحصول معا في درجة واحدة لتخالفه تفاوت الاربعة في الكمال
والنقص والاشرف والبسيطة فليعرف ومبحث واذ تم مبقات البرهان في تاسيس الاصل واتضاح ابن
فضه حان حين تفريع ما يتفرع عليها من اثبات جواهر عالم القدس من العقول المفارقة والنفوس المجردة
ثم ترتيب مراتب الحركة في درجات الصدور وبيان خاصية الكل اذن مما وله اثبات اصل هو الجوهر
البسيط العقل الفعال المتقدس عن مقارنة المادة ذاتا وفعلا بنسبة لا ولا من سبيل ابتداع صدور
الكثرة عن الواحد فمن العلوم الصادر الاول يجب خصوصية ذاته ومرتبته بحيث انه انما لازم ذات
الباري الواجب الحق الاحد الذات من كل جهة يجب لاحقة ان يكون هو ذاتا واحدة بسيطة مبهمة عن ملابسة
ما بالقوة الكاملة او بنسبة في ذاته وفي فعله عن غير سلوك جهة وظرف ذاته يصح اي يكون واسطة
فيض فاطره الفياض البسيطة لسائر المعلولات ولكن ما عداه من الممكنات والمعلولات بحسب ذاته في درجة
الصدور والمعلولية فلا يصح ان يكون هو جسما والا لم صدور الكثرة عن الواحد الحق في درجة واحدة ولا
ولا صدوره ولا ثانيا والا لامتنع ان يكون متفقة في الدرجة كسائر المعلولات ووسائط ترتيب الفيض
في نظام الوجود على الاطلاق فاذن ان هو الا العقل الاول القدس هو اكمل الجواهر البسيطة وافضل الذات
الامرية والمبدعات الهوية الثاني من سبب الامكان الاشرف فهو شبيهان انه لا يصح في نسبة البدو
الطولية صدور ممكن في درجة الا والممكن الاشرف صادر في درجة متقدمة فاذن يجب ان يكون الصدر
العقول وافضل الممكنات واشرف الانوار العقلية هو الصادر الاول الثالث من سبب المناسبة
الذاتية بين العلة التامة ومعلولها ليس من المستبين لقرر الفاضلية الفعال الواجب بذات بعض ذاته
الحقة الوجوبية علة تامة فاعلة لجوهر ذات المعلول فيجب ان يكون المناسبة الذاتية بالنظر اليه اتم واكمل
ما يتصور بالقياس الى ان يكون فرض بعده فاذن لا يسع ان يكون هو الا اكمل العقول البسيطة واشرف
الانوار العقلية الرابع من سبب اخراج ما بالقوة الى الفعل اما تعرف قرينة بين الاشياء

نقاوم

لا يكون مخرج ذاته من القوة الى الفعل ولو كانت الذات بنفس جوهرها مستعدة للخروج الى الفعل لما كانت
بالقوة اصلا وايضا الخارج من القوة الى الفعل من حيث الفعل اشرف ويحمل منه من حيث القبول فلو كان
خروجه الى الفعل من مقارنة ذاته لزم ان يكون ذاته اشرف ويحمل من ذاته فيتسلسل وقبل الكمال من نفس ذاته
وبالجملة لا يستحكم من مقارنة نفسه ودرك الكمال المحض ممتنع لئلا يكون حدوثه فاذن النفس القابلة
لا تستطيع ان تخرج ذاتها من مرتبة القوة الى مرتبة الفعل المحض الى مرتبة العقلية التي درجة الفعل المحض الى
الفعل ثم مرتبة العقلية ثانية لقدرة اخرى درجة الفعل المستفاد ولا تستطيع لها ان تنفض ثياب جوهر
ذاتها ويكون واسطة في اتصال الفيض من الباري تعالى اليها فلان مخرج النفس الى مرتبة
الى درجات مقاماتها الثانية ومراتبها العقلية ذرعتها وحمل درعها لا يطاق ولا يحمل اعباء العقد
للقدر بالذات مرتبة تبرز في جوهره عن القوة الاستعدادية والانفعالات الهيولانية فيكون اشراق نوره
الى كوة القوة النظرية ومقلة بصيرة العقل قبل اضاءة شعاع الشمس الى كدر الزوائد وحدقة الفكر وعلية
الباصرة والمرتقية الاصول وقطبية الزاهن هو ان الجنس المخرج بالحقيقة الى الفعل هو الاختلاف
ان هو الا الفعل الذي استقل من مقارنة عوارض المادة وملابسة ما بالقوة من جميع الوجوه فعلى الطالب ويعتبر
صنع العقول هنالك حين صنع الطبيب في افاضة الصحة فانه تمييز المهزول والمنضج وانما فيضان العقل بنسبة
من تلقاء المبدأ الفياض الخامس من سبيل الهيولى والحركة المنتقل عليه الراسخة فوق مرة واحدة
ان كل متحيز جائز الذات فان جوهر ذاته تحت مفهوم ما بالقوة في مرتبة الذات ما هو من حيث هو
ما بالفعل في حاق الواقع من تلقاء العلة الفاعلة والهيولى والحركة وما يتعلق بها لهذه الكيانات الهيولانية
المرتهنة الوجود بالامكان الاستعدادي من ابعاد ذات يحتويها جميعا لمتزاحم طباع معنى ما بالقوة الى
الاضافة المرسومة ما بالقوة بحسب مرتبة الذات حين ما هو بالفعل بحسب حاق الواقع طباع معنى ما بالقوة
الى التحريف اليه بحسب حاق الواقع امر لذاتها الاسرة بالفعل في النظرة الاولى من تلقاء العلة الفاعلة
كالات بالقوة تحصل لها بالفعل وتلبسه مرة اخرى في النظرة الثانية وليس يصح ذلك للاجسام
الغير الموصوفة بالامكان الاستعدادي ثم الهيولى والحركة فرقان بين بين كل المكان بان الكل واحد منهما
فوق ما لها من طباع ما بالقوة الى التسليم الى اعتبار ما بالقوة وان كان في اعتبار ما بالفعل الى مرجع مقصود
في جوهرها الحقيقية الحاصلة بالفعل فانها المتحيزة من حيث هي موجهة بالفعل هو مجهة في طبيعتها القوة

القوة ولا كذلك شيء من الموجودات غير الهيولى والحركة ولذلك يقال جاء الامر بالقوة وجوده وكم كذلك
الزمان المتصلة الذي هو مقدار الحركة المتصلة فاذن فنقول كيف يصح ان يقال الامر الكلية المنقض والضعف والقوة
الى وجوه اتحق المحض الواجب بالفعل الذي هو اتم بذاته من تمام مقتضية كمالية ودون تمام المستفاد بذاته
من مبدأ الامر لا بواسطة تلك الطرف الاعلى والطرف الاسفل كالمرجع وكيف ينفك عن نقص ذات
الحق التام بذاته في اقصى الغاية ويترتب عليه نقصه طلب ناقص بذاته في الغاية ولا يستطيع ان يكون
لنفسه اذ النقص لا يتم فيها الا بالمادة والالة والحركة فاذن لا محاذاة لها من ترتيب جوهر حقيقة من جهة
لا تقدير في فعليته معنى ما بالقوة هيهات ولذلك وجهه الذي يتعلق بجناب الحق المتسير الاعلى العلية
ينفض ذاته من كل جهة كمالية ولا تختص عن طلبه معنى ما بالقوة بحسب جوهر الذات حيث هو ما بالفعل
مع صنع الجملة الجاعلة ولكن من حيث هو بالفعل فلك وجهه الذي يلي ما يلي فيه ما بالقوة من حيث هو
ما بالفعل وينشأ ما بالقوة بحسب جوهر الذات على استيفاء حين ما نفض ذاته بالفعل اعني الهيولى والحركة
السادس من سبيل الامكان الذاتي والامكان الاستعدادي ليس ليس مرهون الذات بالامكان الاستعدادي
وتصحيح استلزام الباري الفعال الواجب الذات بموضعه بانه الذاتي يجب وجود صدوره وبضمانه عنه
سبحانه البتة اذ لا استنكاف له ولا مانع عنه وتمرسنا في جهة الجملة الحق جهة فاذن يمتنع عدم صدور الفعل
المغاير عن الفعل الحق سبحانه وكذلك النفس المجردة السماوية وجميع الاثريات والاجرامات بالضرورة
البرهانية السابع من سبيل الحركات السماوية من المستحيل ان يتحرك فان له محركا وراء ذاته اذ لو
شرط شيء ذاته لكان قبله وفاعلا على المستحيل وكان كالمالك بالفعل بما هو مستحيل من حيث هو مستحيل
وذلك محال اذ لكل متحرك محرك ولا يتسع التحركات بتلك عدد الى لا نهاية والا لكانت بالاتساع
اوساطا بلا طرف وبلا ام حكمها حكم الواسطة لا كمن حركة يتعين فاذن يجب الانتهاء الى محرك لا محرك
كما يخرج الامر من القوة الى الفعل والوجود اما اما هو بالفعل بذاته وموجد بذاته والمتحرك اما متحرك بالعرض
واما متحرك بالتسخير واما متحرك بالقسر واما متحرك بالطبع واما متحرك بالارادة وهذه الانفس
واما متحرك بالطبيعة وهو قوة جوهرية منبثة في الجسم كسائر القوى الجسمانية التي هي مبتلى الاكمال الطبيعية والمحرك
الذي لا محرك له يصح ان يكون نفسا سماوية ومحركه اما جثة والمدبر الذي هو المحرك واما ان يكون هو
المتمم به والمشوق لجوهر المحرك والمحرك واجب له اسوا فاستثنائية وتحقيقات متتابعة فاذن نقول
عنقا ان كان اعراض صاحب ذاته
بما يلي له في الوضع فهو قاسر وان كان
سنيا له جهة مسخرة قال بعضهم ان كان
ان المسخر هو الذي يكلم ان الجهة
الصنوبر عنه الى حيث ذا الدراية في وقت
اخر وان كان غاية هذا الوقت الى وصل
بمبدأ واحد يكون لهذه

كل كرة فلكا كانت او كوكبا او غيرهما وكل حركة كلية كانت او جزئية تحصل بمفارق يكون مباينا
بالتشخص والافاضة واما بالتشبه بالاشراق والاضاءة وبنسبة ايه وراء انها على التحقيق والتسليم والتمام
لكل كرة نفسا تخصها فانه ظاهر بالمشاهدة لعدم جرم الكوكب بالنسبة الى السيارة ايضا لا يرى كونه متحركا
في مكانه مستديرا على مركزه فقط وتلك الحركة ايضا فالكرة الارادية متبعة في اهتزاز وتهاج وتشوق وتعشق
وما يرقه واشتياق فاذن لكل كوكب ايضا نفس مجردة تخصه سطها على النفس المنطبعة مسلمات النفس
الناطقة الانسانية على التصديق بالمعلوم ان الكوكب الثابت وغيره في الكرة على حيث لا يحصيها
عدد الا خالقها فكما ان الجواهر المفارقة لعلم العقول والنفوس من عالم الامر تحصر كثرتها على حسب كثرة
هذه الكواكب والاجرام والكرات والحركات والله سبحانه اعلم بلطف ثم تحقيقا له وسيص ٢١ واذ تلخص
النفس البالغ بنا فرزه وتمام الفوق بالنظر بفضل الله سبحانه فلنتم القول في البدو والعود فلنتدبر
كيف ابتدأ الوجود من محيط الكمال في النفس القصوى وغاية الغاية تنازلا من الاشرف فالاشرف
فانتهى الى مركز الخسة والنقص في الغاية ثم عادوا من مركز النقص في الغاية متصاعدا من الاخس فالاخس الى
الاشرف فالاشرف فرجع الى محيط الجود والكمال في غاية الغاية فمحيط الجود والكمال في النفس الغاية هو الباري
الفعال الواجب بالذات تعالى عزه وجلاله وهو اول كل شيء وآخره ونسبة كل وجود وعلة ومركز النقص
في الغاية هو الهيولى الاول البهيمة في حد ذاتها المنتهية وهو اول القوة الانفعالية والقابلية الاستعدادية
ونصف القطر من محيط الى المركز متنازلا سلسلة البدو ونصف الآخر من المركز الى محيط متصاعدا سلسلة
العود فلان ذلك الاشرف والكمال قرب المرتبة في ترتب الوجود بالقطع من محيط الواجب بالذات
وهو بنسبة الجوهر الهيولى ومناط الخسة والنقص قرب المرتبة من المركز اي الهيولى المنفعلة المستعدة
بالذات وهو بنسبة الجوهر الواجب بالذات في ترتب الوجود بالقطع فمرتب المرتبة في نصف
القطر الصاعد بازاء مرتبة المرتبة البدوية في نصف القطر الهبوطي والارتقاء الى ذروة الكمال
في العود بعد الهبوط منه في البدو والاشرف وبيانه ان الجواهر من القوة مرتب في مراتب المتسلسلين على
النحو الذي بين الصعود والنزول بحسب اشرف الاشرف واقرب واجبر المركز والمحيط منتهى الجواهر الى الهيولى
الاولى اقرب وجه ليس الا كونها بالقوة فلذلك اقدم واخر من الاقرب بالشرف بحسب تقدم واخر
في ترتب الوجود بالقطع ولكن الامر منعكس في المتسلسلين فقرابة وجه الهبوط كل متقدم بالشرف

سيدم تحتها

قال الله تعالى الرحمن في جواب من يسأله فيكشف ان جميع الملائكة المقربين في هذا الجانب سيدها شيئا مرحبا كونها افراد وجوبا وذلك الجانب اسماء ستة جزئيات الوسائط الا
سرور الوجود وشرتها ارجحية الى الشهود الخالص والتراخي او زوال الحالة وجودة فيه وهي عنها ومرجعه وجود ما يكون موجودة من الجزئيات كما انه وجود
ومنها الجهول الكرب والكدر لكل منها نفس امر وجود ومصدر لكن منه بعد الكدورات المطلق المحض بل خير منه والجزئيات كما انه وجود
عطف ورزق للمتقين الجزاء الدائم ولكل الصدق لا يدخل الكون ما زاد بكل نفس منه اوامر وجود في المقام القبول اذ ما خاطبه شر الى ما نفذ الى المنفس المناطقة
او ذلك الله بالمرتبة منه مراتب الكون ضياء من نسبة لك الملك او لذلك العدل فاذن كما ان المنفس اذا تكرر عليها الحق صارت عقلا بالفعل مرتبة مرتبة مرتبة مرتبة
شيء من مشتهى العقل العالي تشرف مرتبة بحيث لكل انما ارتقت فيه صورة كاذبة بكرر ارادت الاهواء التعلق بالمنفس انها الفنية قوية حصلت لها ملكة الاتصال والارتباط

الحفظ فظ من التصديق اي الحفظ على سبيل التصور دون الاذعان لبراءته من الشعور والاكتساب من الحواس
مرجع توابع الملكة فيض على حسن التصديق ليس من المقدمة في مقدمة التصور والتصديق اما جاء العقول الظاهر
المجردة في الفطرة الثانية فاما العلوم الحضورية لعلم النفس العقلية ذاتها المجردة والعلوم الاطلاقية الغير المجردة بعينها
لعلوم العقول الفعالة الغير مجردة لزوم ذاتها الغير المنطبعة خصها بحسب الوجود لمبنى في الفطرة الاولى غير داخلة الكلام وفقيه
في المقسم فيعلم وبالجملة فان ثم الاشكال ايضا في اثبات الجواهر العقلية تقسيم وتشكيك عام المحصل في حاله بالنسبة الى
العقل قال فان قلت فجهة جهة قائم بغيره غير فيض فيتمر بالفعل على جميع المعلولات التي يكون ان يحصل لهذا اخر اخر
على الفعل ثم قال واذا ثبت ذلك فقول لا يجوز ان يكون ذلك الجهة على الكثرة التي نهاية لها بالفعل اول على الجهة
الاوائل بمنع غير كثرة وان يكون مبدأ اولا لكثرة وان يكون محققا بالكثرة فاذن ثبت وجود غير الواجب الاول الاشرف
وتسميه بعقل الاول التي عبر عنه في القرآن المجيد تارة بالجوهر وتارة بالكتاب المبين المشتمل على جميع الموجودات
ويأتي وذلك ما اردناه والحمد لله رب العالمين انتهى كلامه وسيص ٢٢ واذن فاعلم ان الجواهر العقلية المفارقة ارتبت العقول بسلسلة
كثيرة العدد طولا وعرضا واعلاها واكرمها واقربها من رب الاول التي في السلسلة الطولية هو اول الموجودات وهو كلمة الله
المعلولات وهو العنصر الاول للكائنات في عالم الامر ثم تليه في درجة الصدور عقل وعقل يسمى سلسلة
العقول المفارقة مساوية درجاتها العقلية وان تحت كل عقل في درجة منها من درجات الكلية المترتبة
عقلا ونفسا وجرما فلكيا بالمرتبة وصورته الجرمية دار صورته المجردة التي لنفس فيه بحسب جهات مختلفة بحسبها
يتصحح صدور الكثرة عن الواحد الاحد التي تعالى عزه في درجة واحدة والتفصيل في الاشياء الكثيرة الصادرة
تتبع التفصيل من تلك الجهات المتكثرة المتصاعدة في الدرجة الواحدة ولا العقول ولا الجهات المتكثرة
في عقل عقل منفصلة التي حتى يكون مقتضى تعاقبها منتفيا ليس يذهب الامر الى لا نهاية حتى يكون صدر كل
عقل عقل غير نهاية بل التي الترتب يقف عنده العقل الاخير المترتب عليه المعارف ويذهب الصدور
باذن ربه والكتب عند ربه كما ان الصناعة ان العقول المفارقة هي والكرات السماوية تالي الترتيب
في الرياسة في الهيئات الشفافة ابتداء وكان يذهب العلم الاول قربا من حيث خاصة واخرا
العقل العقل وهو علة في كل منا في الرتبيات بسبع ناظرنا به من عدد ونفي الثاني في
الطبيعيات في فصل حركات الكواكب قال انه يتبين الى الالف فتركة الثوابت كرة واحدة او
كرات منطبقة بعضها على بعض كان عدد العقول والنفوس الكرية اقل وعند انه يشبه التي في
ذلك التي العقول المفارقة انما هي عدد الكرات السماوية وحركاتها الكلية والجزئية فمن اراد كل كرة

هو اول الوجود الوجود الذي عرفت آياته وذلك لوجوب وجوده

فان كانت كرات منطبقة بعضها على بعض

في طول السلسلة متقدم بالطبع ايضا في درجة الوجود في العقول جهة الصعود في طول السلسلة متقدم بالطبع في درجة الوجود
متأخر بالشرف في ترتيب المراتب فهذا ما اقرره اساتذتنا كما في التعليم والرتبة وهي بعد بين
مراتب شبيه عليه الاكثر ولم ينبه عليه الشيخ وبحث ٣٢ اخر متقدم الصدر الطبيعية المنوعية في مراتب السببية
نظرا الى انتهاء صورة ما يجب طبيعتها المرسلة علة تامة لتقوم الهيولى ولكن ايضا كذلك اورد ما في بعض
كتبنا انه اعتبار في سلسلة العلة لانها تدخل في نظام الوجود بعد اعتبار التركيب وتقدمها على المركب
الجوهر من الهيولى والصورة الجسمية وكذلك اعتبارها مركبا ايضا في المتقدم والمتأخر في مراتب البعد
المبدأ الاول المحيط بكل شيء يحصل مرتبة العقول المفارقة جميعا من العقل الاول الى العقل الاخير وبعدها مرتبة النفوس
السماوية بما فيها من الطبقة العالية من نفس الفلك الى نفس الفلك الادنى وبعدها النفوس المنطبعة الفلكية وبعدها مرتبة
الصور الجسمية الجوهرية من صورة الفلك الاقصى الى صورة العناصر وبعدها مرتبة الهيولات من هيولى
الفلك الاعلى الى هيولى المركبة العنصرية الواحدة بالنوع وعنده ما يتم ترتيب السلسلة البعدية وتبتدئ من
بعدها سلسلة العود وهي التوجه الى الكمال فيه الوجود منه واول مراتبها من الجنس مرتبة الاجسام البسيطة
من الفلك الاعلى الى الارض وصورها المنوعة الجوهرية وبعدها مرتبة النفوس الاولى الجزئية فيه المركبة من
اجزاء لطيفة من الاخلاط الصغيرة كالصدر العنصرية وغيرها على اختلاف مراتبها وبعدها مرتبة النفوس
السبعية بمراتبها وبعدها مرتبة النفوس الحيوانية على اختلافها في الحيوانات كلها الى ادناها ونوعا
ثمانية منها الجزئية وستة منها كلية وبعدها مرتبة النفوس الناطقة الانسانية جميعا والمرتبة الاخيرة مرتبة
العقل المستفاد المشتمل على صور جميع الموجودات استحقاقا وانضماما كما كانت العقول في المرتبة الاولى
البدوية منه عليها استحقاقا وفيضا فالعقل المستفاد على الوجه الذي ابتدئ منه مرتبة العقل المستفاد
في العود بآثار مرتبة العقول في البدو فهذا في الشرف في الكمال سواء ان كان فيه تفاضل لا يصح نسبتها
التفاضل والمفاضلة في الشرف والحيثية لكونها بحسب القرب من المحيط الذي هو الواجب بالذات
من المركز الذي هو الهيولى في درجة واحدة وعلى نسبة واحدة وبحث ٣٣ ثم صاحب الحكمة اول
مراتب العود الاجسام البسيطة الفلكية والعنصرية لانها مركبة من الصورة والهيولى فهما متقدمان عليها
مرتبة المركبات فان ايضا اذا تركب يحصل لها مزاج فاذا تهيأ لصورة تحفظ مزاجها ثم
مركب ذو مزاج وصورة تحفظ المزاج وتحرك في جميع الجهات الى النمو وهو النبات ثم مركب ذو مزاج

مزاج وصورة وتحرك في الجهات وارادة وحس هو الحيوان ثم مركب آخر يحصل له مع جميع ذلك ادراك
الكليات وهو الانسان وله مراتب في العقل المستفاد فنفس الانسان متقدم في آخر المراتب بصير العقل
وهو لا محالة لا يكفي بل يعقل ما يعقل ويجب قبول الكمالات من العقل الفعال ودائمة التحصيل مستفادا وظاهر
الشرف ترتيب في مراتب البعد ومراتب العود على التكافؤ الشرف في مراتب البعد بالذات الكل
في مراتب العود ثم الشرف في مراتب البعد وتناقص العقل المستفاد وغيره من الكلام لترتيب المراتب
انما اعتبرت بحسب الشرف والكمال لا بحسب الوجود فالظاهر ان المعدن اقدم وجودا من الانسان بل انما قدم
في مراتب العود لانه اقل شرفا منه انتهى قوله قلت والخط منه غير ظنيف فصار تقدم عليه المتقدم
بالطبع في درجة الوجود بحسب حكم العقل ودار التقدم بالطبع في المرتبة لغير المتقدم بالذات الذي هو مستلزم
لغير تقدم العلية البتة فان ما مع المتقدم بالذات في المرتبة لا يلزم ان يكون متقدما بالمرتبة تقدما بالذات
وان كان هو متقدما في الترتيب لا محالة لكن المتقدم بالمرتبة وما مع المتقدم بالمرتبة في درجة واحدة بتة
وانما يصير ذلك المتقدم بالطبع في الدرجة لا المتقدم بالذات بحسب المرتبة لتسبيبه فليعلم ان تقدم الذات
في المرتبة هو ما يقتضي المتقدم بحسب المرتبة العقلية من حيثية الترتيب ما عليه الى المتأخر وتقدم العقلي في الدرجة
هو الذي ما مع المتقدم بالذات في المرتبة من حيثية مصاحبة بحسب الدرجة العقلية لتلك الحيثية التي
بحسبها المتقدم متقدم تقدما بالذات لا متأخر عنها في الدرجة العقلية فيقتضي الفلك الاعلى الترتيب
من طلب الذات مثلا متقدم عليه في المرتبة لكونها في درجة العقل الثاني المتقدم عليه بالطبع تقدما بالذات
في المرتبة ويليه هو متقدم عليه بالطبع تقدما بالذات في المرتبة فكذلك المعدن اقدم وجودا بالطبع
من الانسان بحسب الدرجة وان لم يكن متقدما عليه في المرتبة تقدما بالذات وعلى ذلك يسمى ما في المتقدم
تسبيبا الفرق بين المتأخر تأخرا بالذات بحسب المرتبة والمتأخر تأخرا عقليا بحسب الدرجة العقلية
هو ما مع المتأخر بالذات بحسب المرتبة في درجة العقلية متقارنين متصاحبين وبالجملة لو كان
اعتبار المراتب بحسب الشرف فقط لا بحسب الوجود كان التقدم والتأخر بالوجود غير منظور اليه اصلا لكن
يتعين خصائص البعد والعود في غير المراتب وكان ذلك التخصيص مجردا فعال في اعتبار العقل
من حال الامكان الوجود في ترتيب الوجود بحسب نفس الامر وكان يصح اعتبار المتأخر بالوجود من مراتب البعد

اذا كان منقة ما يشبه في ثم الصحيح الذي الاشرف في مراتب البدء وما زاد الاشرف في مراتب العود لانه
بازاء الاخس وبيض لقد اوضح الشيخ ما حققناه حيث قال في اول الباب مراتب البدء والعود الانسان
فيما قبل من مراتب البدء ومعناه الاشارة في ترتيب الموجودات على تقدمها وتاخرها بالطبع اقدم منها بالكمال واشرف
الاقدم منها بالطبع اقدم منها بالكمال واشرف من المتقدمة في العلة ومعناه الاشارة الى ترتيب الموجودات
على تقدمها وتاخرها بالطبع ان يكون الاقدم منها بالطبع اشد تاخرا في الكمال بل يكون المتوانيان في الطبع
في الكمال فيعود الترتيب دائرا على ذلك الترتيب الاول فيكون ابتداء من الاشرف الى الادنى ثم من الادنى
الى الاشرف ثم ابتداء من الادنى الى الاشرف لتكون الاول من البدء والاول من
العود الاشرف الاقدم بالطبع الاقدم بالكمال واشرف من الاخر وعند الانسان تم العلة وله العلة الحق والمشبه
بالمبادي الحقيقية كما تهادرت على انفسها كما تقول ثم نفس ثم جسم ثم نفس ثم عقل ثم نفس ثم عقل ثم هويته مرتبة بالمبادي
اشرف كلام البدء والعود عبارة وقال في كتب التعليقات تعلق الصور الجسمية في كل مرتبة متقدمة على صورتها
النوعية وهي الفارقة لها من ما صارت ابا من ما اشتق فانها متقدمة على صورتها النوعية وهي غاية لها
اشرف كلام التعليقات وبيان الحكم باعتبار الصورة المنوعة جوهرية في مراتب العود وبيض قد قيل انت بيت
الارض المسلط الهولاني اذ منك الجزء الامر الجسمية الالهية ليس كل عن جزء من اجزاء مركب له كذلك
كل مركب تسير اليه هو تشبه لا ما انت به انت بانا ليس من المعقولات فيك وما يسلطن على الصور
الطبيعية وجود كذلك المزاجية وبه تتصرف في خزائن العقليات الغيبية وتتقن في حقيقات الموجودات الروحية
ليس بشيء من خواص الجسم الذي انه الطاهرة او الباطنة بل ستة عقلية مكونة من نور وروح
اترى وجوهر الهواء اذا القه مصباح زجاجة بين يديه هل يكاد يضيء لو لم يشتعل روح في مرتبة
العقل المستفاد قصيا صار انا صار في جوهر ذاته الروحانية عالما عقليا مضيا بنظام الكل الوجود
ونسخة هيئة مطابقة للنسخة الجاب لها اذا ما عرض لها ما يحرم لم يوجد حرف تمام الصحيح
مخالفا تمام النسخة الاخرى على تبرز وجوب كون مبدء المبادي على سلطة اعلاه في ترتيب البدء والعود
في ترتيب الجهة في تسليف الترتيب وتمضي الى البلية الثانية الربوبية والغاية الاولى الكلية الالهية مبدء
استيجاب هذه المرتبة العقلية الاخيرة الجهة في نظام الوجود ازاء تلك المرتبة الاولى العقلية البدية
فاول يجب وجود العقل المجرد ان تلقيه الاثبات بتة واستكمال فضل نهاية واستتمام نصاب الكمال

وهو ما يطلق الاول الاول
الترتيب البدء على الباء
صح

وجوب الموازاة بين مراتب البدء
ومراتب العود صح

الكمال في مرتبة عقلها المستفاد في مراتب العود بازاء مرتبة العقول المفارقة في مراتب البدء والاصل تنبيه
المراتب والتي في النظام ولا نقص تمامية لكنه اتمامية وكمالية الهاية له بتة وبيضا كالمرتبة الاولى في البدء
تشبه مرتبة الجناب الحق الوجود ولا شرفها الا ذاته لكنه الوجه ويتميز بجنس التصل الزيف في ابتداء
من الكمال المتعال الاخر اقصى الكمال بلا واسطة فلك المرتبة الاخيرة في العود تشبه الاولى الربوبية
ولا شرف ايضا الا ذاته لانه الاخية من المتعلق بسياق التصل بعد اتمامه في مراتب الكمال
التام وفوق التمام بلا واسطة فهذا السبب مان على تجرد النفس الناطقة الانسانية واستتمام اعلى النصاب الكمال
في مرتبة العقل المستفاد من خواص ذاته الكتاب ولا تجد عن حكمه فلا تكون من الجاحدين وبيض ٣٤ اذا ثبت تجرد
النفس الناطقة غير منطبعة في جسم من ذات الله به وانما استكمله الجهة والشركة الهيولى لان تعطلها
عن ذاتها لا لان يستدام بها بقاؤها فاذا خرج الجسم بالموت عن صلوح ان يكون الة لها فلا يضر خروجه
عن ذلك جوهر ذاتها الملكوتية كما لا يضر ذات الشمس خروج المرآة المتصدية عن قبول نور الشمس بالكلية
منها ولا ذات النجار خروج المنشار عن صلوح كونه الة له بل لا زال باقية بتقاء صانعها الفيل لذاتها
والمبدء لوجودها وكمالاتها ممتنع العدم فكذلك يمتنع انعدام النفس بانعدام البدن وبالجملة جوهر النفس المدركة
بالكبرى بما ربها اجدر من ان تكون مستندة ذاتها من شيء بل ان جوهرها من عالم الغيب المحسب المتنفس
الصاعدة في عالم القدس ثم لا فاصلة العقلية الاعلى بعطوفين الرجعة الى ربها بجوهر ذاتها في الثانية الصاعدة
عالما عقليا وجوهرا قدسيا تكمل فوقه اجل من ان تمر على محرر الاول مرتين وبيض ٣٥ خواص القوة الكمية هو
في ذاته العقلية كمرت والعقل العقل اعني روح القدس ودب الصدر باذن ربه بامر قدسي فيها وقد يحلها
على جوهر ذاته والنفس بحسب هذه القوة بجوهر ذاتها بعض ولم يستند فاذا ذات الحجرة
القدسية صحيحات ثم بحسب تكمل قرن كان سببا له ضرورة النسبة المتنقة من جهة كمال القوة من
النظرية التي منها تنجس الكبر الادراكات والعقلية التي منها تنجس بالكبر الملكات الاول بحسب كمال
القوة العقلية لتكمل علومه كلها بالحس ونظريات العقلية من مقتضياتها بالحس رئيسة الى جميع سبات
النجوات العقلية كلها من هذه التبيين الثاني بحسب كمال القوة المشتركة المسماة بنطاسيا
وبيدة صيقالة قوة القوى الانسية وتستحكام شبهها بانواع الادراكات العقلية المجردة العقلية ان تبيت
له الاجبار والتلاقي في الفطرة من سبيل الظاهر من تمر العقلية وطرق الصلاح بل يزيد الطاهرين سبيل الاتصال

وبيض الجزء الاخير من الجزء
الاول من الجزء الثاني
صح

وبيض الجزء الاخير من الجزء
الاول من الجزء الثاني
صح

قال صدر المتألهين ره في كتاب الشواهد الربوبية ان العقل الفعال صار هو المعبر اذ لا معدة في العقول اذ الكل والنفس لا يكون
معقولا في رتبة واحدة من الكون ما دامت نفوس كثيرة تلحق الى درجة عقل واحد من العقول لهيولى صارت كل عقل وجها
من غير تفاسد ولا تداخل ولا كثرة في العقل الفعال بل هي فيه نفوس لعين نور كثرة هو بعينه الله تعالى نه حق بنده نه بنده نه
وفي كل شيء صورة العقول والعلوم وبين العقل الفعال والعقل الفعال في الحكم العقل له نباتا استيازه عنه لان ذات
النفس بنفسه والوحدة له نباتا استيازه عن الاشياء وقبل الصور هنا اتحادها حوالها وبينها المكتسب المطلق بالعدد الى
وعدد ذلك وهذا الكمال بذلك
الان بحسب تحقيق وقد بعد العالم العقل والاخراج في سلك الصابرين في تسليم الله سبحانه ولا تصحيح ذلك لقياس الا في الوهم فيتبع
الان بحسب الادراك الكلي الكلية الكلية
ادراكه هر بيان الشهود وكيف
وتمثل لا يصاره ملائكة الله فيبصره هم ويرى بحسب عظم شعاعه كلام الله فيسمعه فيه اسباب الاكاره والحر
ولمن من الاسرار المجرات الحقيقية والاخبار بالمغيبات والاسرار بالغيوب قل وفوجها الله بحسب كمال
قوة النفس في جوهرها باعتبار العظمة الالهية الجلالية ذكره عقدة الارتباط بجانب الله فتعلق بالنفس الانسانية
الثانية الملكية ان يكون له ملكة الوجع في ملكوت الارض والعالم بحسبه بطاعة مولاه المنام
وتعالى له صور الاطلاعات ومن الاسرار له المعجزات العظيمة ثم اذا قويت له من الشدائد والملك
واشتدت له من الاحتياجات واستتم بقضاء الكمال من الحدوث المشيئة حتى انتهى غاية الاسباب
وسيد ذوة الاسباب واستجيب من الرب الحكم ولمن رسول الله وختم النبيين فصار بحيث قابلا صادرا في
مراتب الصورة صفحة تامة بين عالم الروح كالاصادر في مراتب الهية وبين العقل الاول وبين مبدأ الوجود
مرتبة هيولية اصلا بعقد مرتبة فاتم النبيين صلى الله عليه وآله وسلم في صفحة الشرف والكمال مرتبة كمال
الموجود الحق الواجب الذات جل ذكره بلا واسطة اصلا كما مرتبة العقل الاول في هيولى الشرف وقبل الكمال
اما فيها مرتبة عقدية وكما له سبحانه وتعالى من غير واسطة اصلا فان منزلة خاتم النبيين في منزلة الحضرة له
العقل الاول في منزلة ابدو لانها باعتبار اقرب من ندو الا لازم الى سلطنة الدهر وملك الشرف وتناط
الكمال في حضرة واحدة فالجمع بينهما مخالفة وخاوة ثم هو صلى الله عليه وآله سلم في مسار العقول اجمعا
لان درجات قربها من ندو الا لازم جل جلاله في منزلة ابدو اقرب من درجة عليه السلام لمنزلة الله سبحانه
في منزلة العقول العقول واخر الاشياء سرور بان بالمنزلة سكان الشرف فلذلك اضافه عليه السلام
لنفسه في قوله عليه السلام اول ما خلق الله نوري وقال عليه السلام في حديث آخر اول ما خلق الله العقل
من نهاك الصحيح ملاك قوله عليه السلام لا يسع ربي لا يعرفه ملك مقرب ولا نبي مرسل وفي حضرة
في الوقت من الجهل بحسب طريق الشرف في الكمال لسعة في تلك الدرجة وذلك القيد ملك
مقرب ولا نبي مرسل اول الاول العقل هو ندو من حضرة من الاول وحي في درجة الهوية خليفة
قال الشريف في تعريف الآيات الخاتمة لنفس الناطقة كما انها اخر نهاية تصير عالما عقليا مرتسما فيها
صور الكمال وانتظام العقول في الكمال وتجرد النفس في الكمال مستند من مرتبة الكمال بالجواهر الشريفة الروحانية

الروحانية المطلقة ثم الروحانية المتعلقة نوعا ما بالابدان ثم الاجسام العلوية بها تهاما وقوها تمام كمال
حضر شرف في نفسها بنسبة الوجود كله يستغني عالما معقولا منورا بالعالم الوجود كله شاهدا لما هو من المطلق
والخير المطلق والكمال المطلق ومحبة به ومتعشقا بمثاله وهيئته ومحرطا في شبكة وصار مرجوه
في اول العاشرة وافضل الناس من استكمل نفسه بالعقل وحصل له الاتحاد التركيب فضل عليه
وافضل هولاء هو المستعد لرتبة النبوة وهو الله في قواه النفسانية خصائص ثلث ذكرنا جمع كلام الله قال
وبين ملائكته وقد تجلى له على صدره يرانا هيئة كيفية هذا وهنا ان ذلك من الامر فوجه اليه متبع له
الملائكة وتحدث له في سماعه صوت يسمعه من قبل الله والملائكة يسمعه من غير ان يكون ذلك كلاما
والحيوان الاخر وهذا من الخير اليه وكما ان اول الكائنات من الكتاب في حضرة الحضور كان عقلا ثم نفسا
ثم جرما فهنا يستند الوجود من الاجرام ثم يحدث النفوس ثم عقول ثم في آخر الحالة وهو ساقه ثم الجسما
قال وذلك من الفضائل عقلية وحكمة وشجاعة وجودها الله من خارج في الفضيلة النفسية وجعلت
له معها الحكمة النظرية ثم من فاز مع ذلك بالخواص البشرية كالتدبير بالانسان كان
عبادة بعد الله كان موحى اليه امر عباده به وهو سلطان العالم الارض وخليفة الله فيه فهنا كلام الشفا
وفي ذكر الخصائص انت واستقصر بانها وحصر العقل فيها في طبيعات الشفاء في كتاب النبوة والمعاد
ثلث والذي يستتم له نصاب الكمال فيها ساء الكتاب بجميع الشفاء والاحصاء في آنية
الآخرة بالتفاعة الكبرى وفي مراتب سلسلة العجب بالنص المنزلة في المرتبة الاخيرة التصوف وفيض
ان من خص بحكمة الاتي فانه يوجد فيها من ملك الاتي نوع واحد هو الكمال وكذا الاتي بالنسبة الى الاشخاص
والاتحاد من بالنسبة الى الاتحاد فتشرف الاتحاد وبينهما هو القلب وهو خليفة النفس كالنفس خليفة العقل
وخليفة الزمان وتستبث القلب على جميع جوانب البدن وخليفة الزمان التي فكذلك الان لا بد له
من رئيس والرئيس اما ان يكون حكمه على الظاهر فحسب من الانسان او على الباطن فقط وهو العالم او عليهما جميعا
وهو النبي او من يقوم مقامه فالنبي يكون كالقلب في العالم خليفة كالزمان وكما العبد المبكة والقلب
اما نفس من الزمان والتفاعل على الاتحاد فكذا قوة البدن والعلم والدين والنبي اما نفس بواسطة خليفته
على جميع العالم من خصائص الخليفة الاخرى كونه محمدا بالفتح على اسم المفعول والمحمد من يستحق الصدق

اصل الخوارق والكرامات عند اهل الله الحق هو ذوا فوائد
طبيعية نفس وتقدير وقد له ذلك
الف وكذا بعد عرفانا في ولكن
كمال وتقدير الله ان يكون باكرا
كاحد في جميع كمال الاولياء العلم
بكتاب والله هو الله وكمال
نفس في الترتيب بالله يستثنى طالب
الجزئية وكمال الجسم المتصرف
في الهواء بالله بالله وهو كذلك والنبوة
هو الكمال الخاص والمنفعة

وجعل بعد ذلك الاستدلال اما فيها وبالنفع
مجمع

الف الاتحاف والاتحاف بالنسبة

والكلام المنتظم في يقظته في حال النوم لم يسمع الصياح وطرق حجب السمع بل وبسبب الاتصال
بالملائكة والانصراف الى عالم القدس ولكن لا يرى شخصا شبحا ولا يرى مثالا مثلا فهذا هو جبرئيل النبي
صلى الله عليه وآله في اشتغال قوته القدسية وشدة اتصاله واتحاده واتصاله وتأكد علاقته
بذلك العالم بحيث ربما يسمع كما يسمع المرء الآن علاقته الاكيدة بعالم الملكوت بحيث يأتيه صحيح
بذلك تشبح الملائكة وتمثل روح القدس له صورة تارة وبغيرها حتى يكون يسمع منه كلام الله من
سبيل الايحاء والتحريك الى كونه هو المكرر اليه عز شأنه وتسمى الرسول من اقواله بمجرد سماع الصوت من
دون معاينة شبح متمثل على شكل شبح ثم اذا كانت الملائكة والاجسام بتأثير عن عالم النفس الذي درجة
مرتبة العقل الاول في مسلة البدو وكانت درجة مرتبة اخرى الخليفة في مراتب العود درجة مرتبة العقل
الثاني في مراتب البدو وكان الاجسام الفلكية القدسية الصدور بحق لم يقابل الم في
الشرب انما يرى الله يرى بحكم الحس امر ثبت ليطهره كم تطهيرا وان يغيرهم الرحمن ذا
التي نسبة العقلاء اليه نسبة محسوس العقل ونسبة المحسوس الى العقل نفس النفس فقال في آية المباهلة وانفسنا
وانفسكم وبالنبأ العظيم فقال في سورة النبأ عم يتساءلون عن النبأ العظيم الذي هم فيه مختلفون
وما عاتم بن سيرين وبن عنده علم الكتاب فقال في سورة الرعد قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن
عنده علم الكتاب والمراد عليه السلام يعني على انه شاهد في نجوة الشرف ومضاهاة في درجة
المنزلة فيقول انا وعلي من نور واحد وانا وعلي من شجرة واحدة وبعد اذا ما لوحظت النسبة
بحسب مرآة الملكوت في قوس الترتب بالترتب فالامر على ما نحن عليه واما اذا ما وزن
بينهما بالتساوي البدوية والعودية وحظ بين نفسيهما وعرضت احدهما بالاخرى
جبر البدو والعود فكان واحدة منهما شرف وفضل من الاخرى من وجه كما تسلسله البدو فكان شرف واعلى
باعتبار انها تسلسله الترتب واتصال فيض الفاعل الى قبل سلطان على كل ما يتسلسله
العودية واتمامه فكان شرف واكرم باعتبار اتم التسلسل البدو والعود الاصرف والوجه
وفي اصطلاح التوجه والانصراف لا انه سبحانه فهذا الاعتبار الاخير يقال لنبي العالم الصدر
اعتبار الانسان الكبير وقمر الانسان غاية ايجاد العالم الاكبر وان نفوس الانبياء عليهم السلام
في درجة العقل المستفاد بحسب استكمال ذوات العقول العقلية واشتغال شعلى القوة

قال الله الرحمن علم القرآن خلق الانسان علمه البيان
الانسان واعرابه اعلم ودقائق الرسل والاولياء
الحكمة وحقائق الحقيقة وفوائد الطريقة
امر المرسلين عليه السلام الى الذي كان بالعقل
فيما نزل الى وشرفهم كالمتقدمين
المرسلين اذا تمت الناس الى فاعلهم
بالذي اليه تقربت انت الذي
العقل مستقيم

كنت منتظر بيا كاى صبح
سر حقيقت بيا في بر دل
كيف بر شر كمن تو مجتهد
اندر ادراك بيك سبه
اندر ادراك بيا ان عاشق
كش تاندر دل از ره جاشا

القوة القدسية الفعل من طبقات الملائكة الروحانية والعقول النورية على الاطلاق والتعيين
قال يشهد الناس ويعلم في انوكه جهاني بالبصر الحس وانا وان كنا نعرف العقل اكثر من
سائر الاشياء فانا نعرفه كنه معرفته وذلك لنا ما هو ولم هو هما في العقل من واحد لا كانت
اذا علمت ما العقل علمت لم هو وانما يختلف ما هو ولم هو في الاشياء الطبيعية التي هي اصنام العقل
ثم قال لم تكن صدور جزء العقل بعقله فروق الذي واحد كانت تلك الصدرة واحدة لا اول من
صدرة العقل من علة ايتها لكن اول من صدرة العقل نفسها الى البسيطها واردت لم تقتضي ضيا ما
وجدت في ذلك الفعل تعينه لم من ايضا ثم قال وفعل كان ان اذا لم تركب من الاشياء بعدل
كل جزء منه مضاف الى الكل فلا تراه كانه جزء الكل تراه كالكل وذلك لك لا ما حقيقة جواز
العالم كان بعضها في بعض لكنك توهم كلها كانها شيء واحد لم يكن احد جاهل الاخر فاذا وقعت كذا
صيرت العلة مع المعلول لا متقدمة واذا توهمت العالم والجزئية على هذه الصفة كنت قد توهمته
توهما حقيقيا لكن اذا عرفت ما العالم عرفت ايضا لم هو معا فاذا كانت كلية ذاتها لم على ما وصفنا
فيه يحتمل ان يكون الاعلى على هذه الصفة ايضا ثم قال في ساقه لم هو صفات العقل كان جاهرة لا تتقدم
اصلها من الاخر وذلك لتر جميع صفات العقل اجتمعت مع ذاته معا فاذا كان هذا كذلك وجود
ولم هو في العقل معا فان كان وجود جاهما معا فلا محالة انك اذا علمت ما العقل صدر علمت ما هو واذا علمت
ما هو فقد علمت ولم هو غير انا هو اشد علائقه لكن الاشياء العقلية من لم هو ذلك لتر ما هو يدل على علة
وجود ولم هو يدل على علة تمام الشيء والعلة البسيطة تهما يتعينها في الاشياء العقلية على ذلك
اذا علمت ما العقل علمت لم هو كما بينا ذلك واوضحناه اشهر كلام الاولوجيا ما نعرفه من كلام الفارابي
اول من ان توصف بالصدق فانها نفس الواقع للاطلاق للواقع وفيه ايضا العقل دائرة فيه تحرك
تحركه وايضا العقل دائرة تحرك وليس بين محيط ومركز اتصال ساحة ودفع ظلام الشياطين الكلية العقل تحرك
ومنهم من ذلك ويقول العقل تحرك وذلك لك من نفس طبيعيات الشاهق عدد تحرك
وهناك ما ادراك من الصاط والهيان متصلع تبادر منه لم منزلات واسرار الملائكة

الأرضية فيه عقلية ومنه نفسانية ومنه جسمانية وقال في عالم البينات الشفاء الجسمانية إذا أبتدأ من عند
الأول فما لم يزل كل نسبة أدون رتبة من الأول ولا يزال يحط درجات فأول ذلك درجة الملائكة الروحانية
المجردة التي تسمى عقولا وسرات الملائكة التي تسمى نفوسا وهي الملائكة العقلية ثم مراتب الأجرام السماوية وبعضها
من بعض في أن يسبح تقدير ثم تبدأ بالتبدير من جهة الآلة القابلة لصور الهيئة فتتميز أول ما تتميز الصور
ثم تتدرج تدبيرا أكثر أول ما يحدث فيها الحس وأدون رتبة من الرتبة وبكون الحس ما فيه الآلة ثم العناصر ثم
المركبات الجمادية ثم النباتيات والفضل الناس ثم المتكلمة نفسه عقلا بالفعل وهي الحالة التي تكون
فضل عليه وبين ما قد جرى من كلامنا في مذهب البرهان وفي ورد من تلك النصوص الشرعية
الكريم وأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين وأمير المتقين خاتم الأنبياء والمرسلين وأمير الأوصياء
حرمة الآخرة وحفظه الذين صلوات الله وتسليماته عليه وعليهم أجمعين بحيث لا يحمد مناكر من الأفعال
على سبيل اليقين قال الشيخ في الرسالة في رسالة الحدود والحق هو حيوان هوائي ناطق شفيف الجرم
من شأنه أن يتصور بأشكال مختلفة وليس الشيطان بل هو شيء فقط أما يكون حيوانا هوائيا ناطقا
ذا نفس ناطقة مجردة مدبرة لبدن هوائي فأين ذهب الشيخ كلام الإسلام الذي أنكر
ليست جنا ولا شياطين بل هي موجودات مجردة مخالفة بالماهية للنفوس البشرية متعلقة بأجسام نارية وهوائية
قادرة على التصرف في هذا العالم وهو مفهوم كلام الشيخ بحيث مراده قال الإمام المتكلمون في الفص وقال
القول في الملائكة والجن والشياطين قال المتكلمون إنها جنس لطيفة قادرة على التصرف بأشكال مختلفة
والفلاسفة وأولهم المعلم له المكرمة قالوا إنها إن كانت لطيفة بمنزلة الهواء وجب أن تكون
قوية على تحريك الأفلاك وأن تفسد تركيبها بأدنى سبب وإن كانت كثيفة وجب أن تكون مرئية والا
أن يكون بصر بنا حجاب ولا نراها وهو باطل لأن الكثيف لا يكون لطيفة بعين عدم الكون لا يعني عدم الوجود
سلمنا أنها كثيفة لكن بينا أن إبصار الكثيف عند الصور غير واجب وأما الفلاسفة فقد زعموا
أنها لا تحيزه ولا قائمة بالمتحيز ثم اختلفوا فقال الأكثرون أنها حيات مخالفة بالماهية للأرواح البشرية
الأرواح التي فارقت أبدانها إن كانت شريرة كانت شبيهة بالخراب على ما يأتي كلامها من
النفوس البشرية متعلق ضرر من التعلق بأبدانها وبأبدانها على أهل الشر فذلك هو الشيطان
وأفضلها الذي هو الحيوانات في الذات م

ولم يكن خيرة كان الامر بكثرة والله اعلم تعالى الامر فقال خاتم المحققين فخر الحكمة في قصة اقول نقل
عن بعض اهل الحق انهم قالوا الملائكة والجن والشياطين نحن نقول بالتي يحتملون بالسيف اعنا انهم اما الذين يفعلون
الا الخير فهم الملائكة واما الذين لا يفعلون الا الشر فهم الشياطين واما الذين يفعلون تارة هذا وتارة ذاك
فهم الجن وذلك لكثرة اختلاف تارة في الملائكة وتارة في الجن وما نقله المصنف ظاهر اشهر كلام قدماء المحققين
وقال فاضل قضاة ان المتقدمين في شرح الشمسية يقابلون من الملائكة بين والشياطين وهو الجن
جواهر مجردة لها تصرف وتأثير في الاجسام العنصرية غير خيرة تتلقى بها نفوس البشرية بالوحي والالهام
هي النفوس المجردة في افراد الناس من حيث استكمالها بالقوة العاقلة وصيرورتها جزء العقل الكلي وكيف
الكمالات العقلية بتبع الشهوات والذات الحسية والوهمية وتسمى من زعم ان النفوس البشرية
بعد مفارقتها عن الابدان وقطع العلاقة معها ان كانت خيرة مطهرة بالعقل فهم الجن وان كانت شريرة
باقية على الشرور والقبائح متمسكة على الضلالة والانهماك في الغواية فهم الشياطين وبالجملة فالقول بوجود
الملائكة والجن والشياطين مما اتفقت عليه اجماع الاداء ونطق به كلام الله تعالى وكلام الانبياء عليهم السلام
وحكى شرذمة الجن عن كثير من الفلاسفة وارباب الكشف من الاوتار فلا وجه لنفيها كما سيأتي
بالادلة العقلية انشاء الله تعالى ثم ان امام المشككين قال في الفصل علوم الروحانيات هيئة علوم الجسمانيات
انفعالية وقال الارواح العقلية متحققة في ذواتها لم فانها مدبرات امرا وهي مبدعة واعمالها مثل
الناقة البارع خاتم المحققين قوله علومهم هيئة تعرض انما لا تعلم الا له قال لانها ثبت لقلة اياه ولا تعلم
ما هو اعلى درجة منه قوله وهي المبدعة وقول لا يقول به احد فان الملائكة يقولون الرب المبدع مراتبه تعالى
واليه الاشارة بالمعنى الى انها اشهر فيه لزوم تخصيصه **وهض** لقوله عز من قائل والصافات صفا فالزاجرات
زجرا فالتاليات ذكرا وقوله سبحانه والنازعات غرقا والناشطات نشطا والسابحات سبحا
فالسابقات سبقا فالمدبرات امرا وكذا بالجانبات وتفصيل الطبقات الملائكة في سلك
البيه والمحقق فليدرك وان فلنختم التفسير على ذلك **القبس العاشر** فيه من القول بمسئلة القضاء المتقدم
والقدر وكيفية دخول الشر في القضاء الالهي والقدر الحق في الدعاء والابتهال وعلى الله سبحانه في البيان والتنبيه
وهض ليس من العلم الالهي المعتبر ليس يصح ان يجب الا اذا امتنع النقيض الآخر بحيث الآخر وضرورية
وقد ثبت تحقق في الغيب ثابت ان العلول ما لم يجب لم يقرره ووجوبه من تعلقه عليه الفاعلية لم يصدر عنها

لم يصدر عنها فاذا كانت عليه الفاعلية لذاته ووجوبه جوهر ذاتها كما مر الممكنات اثر تلك كان قبلا او بعدا
او غيرها كان حدوثه بما هو ممكن بالذات لا محالة من تعلق بالذات عدم العلول انتفائه بانتفاء علته وبمنع بالذات
ان يحصل الى انتفائه الممكن بالنظر الى جوهر ذاته ممتنعا في نفس الامر فاذن انتفاء العلول بانتفاء علته
لا يصدر لم يصير ممتنعا بالنظر الى نفس ذات العلة الكائنات جائزة الذات اذ كون انتفائها ممكنا بالنظر
الى نفس ذاتها حينئذ لا محالة فكيف يتصح لم يصير بانتفاء معلولها جوهر جهة انتفائها ممتنعا من نفسها بحسب جوهر
ذاتها وما لم يمتنع للعلول من الانتفاء لعدم لم يصح له وجوب الوجود في نفس الامر لعدم وجوده فاذن لا يصح
ان يكون وجوب وجود العلول ثمن الواجب بمنتسبا من جوهر ذات علته الفاعلية الا اذا كانت علته الفاعلية
موجودا واجبا بالذات متحققا حين جميع الكثرة قبل الذات ومع الذات وبعد الذات متعالية عن
وسبب له دوام
وسبب له دوام
وسبب له دوام

بل العقل الاول الذي هو حضرة نظام الكل وسطس عالم الامكان لا سائر اجزاء النظام بسبب انعطاف الاسمية
في الكل المرسم والحلة الجمالية في المرائة الشاملة والحركة المتوسطة في الحركة العظيمة والان السائل
في الزمان الممتد المتصل في كونها لاسمية الاتباع كونها خارجة عنها غير قائمة بها فاذن فالعلم الذي كان
هو الذي هو العقل الفيض والمعطي الاسمية والشعلة الجمالية والحركة المتوسطة والان السائل فيضها بيد حولها
وحكمته وسكنها فيضه فرزته فادار ما دوره ما وسيره ما وحركها على حسب عليه وحكمته وارادته وسببه
حتى استتم نصاب الرتبة الاخيرة في نظام الوجود من طرفي القوس وهو القوس الذي تم العقل فيضه بما نال عليه وارادته
وحكمته وغايته كتب به بيد ارادة الكائن حروف البيات وكلمات الذوات حتى استتم
نصاب الامر والخلق في كتاب نظام الوجود من مبدأ كل غاية شوق الانسانية والانسان في سلسلة
البدو والعود صلى الله عليه وآله وسلم اول ما خلق الله القلم فهذا اخذ ما اعطاه من باب ضرب الامثال لمن يريد
سلك التشبيه وقصة وفي اشارة الحكم ان العلم ما يسطرون فان يريد بالعلم العقل العقل جميعا
فالجمع في يسطرون على مسلك الحقيقة وان يريد العقل الاول فالجمع للتعظيم واما انه في قوة تكرير يسطر فانه
لمن اشتبه على سياق الامر في رب الرجوع واما اللوح المحفوظ فهو اما تعبير عن نظام الوجود جملة
من الصدر الى آخره والكتاب الذي هو الله هو واما المراد به ايضا العقل الاول المشتمل على صور الموجودات
المنطبعة فيه جميعا من طب الجبر وبابه قال امام المشككين في التفسير الكبير والاقرب عندي ان القلم المذكور
ههنا هو العقل وانه اشرف الاشياء لجميع المخلوقات انه روي في الاخبار اول ما خلق الله القلم وفي خبر آخر اول ما
خلق الله العقل وفي خبر آخر اول ما خلق جوهرة فنظر اليها فعرق فذابت الجوهرة فرات منها قائمة فقال لها قطرة
وبرهة فخلق من الدخان السماوات ومن الزبد الارض فهذه الاخبار تجويزها ان يكون القلم والعقل والكل الجوهرة
الفرد اول المخلوقات من روحه واحدة والاصل المستفاض وقصة واذ قال ربك للملائكة اني جاعل في الارض خليفة
الوجود جملة ما فيه من مبدأه الى منتهاه ولا شك ان هذا صادر لحضرة الواحد الاحد الفرد الصمد سبحانه وتعالى
يجب تحقق الواحد وكيف نفس الامر دفعة واحدة ودفعة واحدة مرتبة لا مرتبة واحدة عقلية بل درجات عقلية
مرتبة بحسب عقليات متكثرة مرتبة بحسب الترتب الحقيقي المتشابه لا لمدة طولا وعرضا
فهذه السبعة لا محالة ان تجب لكن لبطلان الوعد انه لكل الجسم متحقق الطبقات مرتبط العوالم بعضها ببعض
انه قد طبيعيا ودرجا طالوتيا تجب ابوجهه في كبد الدهر الصدر من الفاضل العقل في فن الواقع

قال الرازي الحكماء على العقل يعتقدون ان الله
واحد لا يمكن ان يصدر عنه الا الواحد
الله سبحانه وتعالى قبل ان يخلق الخلق جوهرة
فنظر اليها بعين الهيبة فذابت اجزاء منها
فاذا بخار فحركت الماء فوقه زبدا وارتفع منه الدخان
فخلق السموات من الدخان والارض من الزبد
وكذلك الزبد وفي الكشاف عن ابن عباس
يقرب من هذا وفي القرآن اي ارتقا
كانوا ان السموات والارض كانتا رتقا ففتقناهما
قال الرتق بفتح الواحد والفتق تفصيل بعضها
وارضا وعقدا وفي الحسن والفتق ملكا
كذا قيل ان الله اول ما خلق الله القلم
الترجمة عن ابن عباس اول شيء خلقه
من خلقه القلم جميع الكتب سنة وهي الحق
قيل الى ما كان وما هو كائن
الى الابد وفي تمهيدات
المشكلات لبعضهم وكل ما يوجد
من العالم الجسماني كان اولا في الجهة
العدم ثم اخرجه الله تعالى
الى الوجود اقول قد صرح بالقول بان ما
كان في علم الله الوجودات وثبت الوجود
فيشهد ارادة الروحانيات

الواقع فاذن عالم النفس مرتبط بعالم العقل وعالم الطبائع الاربع مرتبط بعوالم الطبيعة الخامسة
وبالجملة عوالم النظام الكلي متلازمة في الوجود مترتبة في الحدوث والبقاء وعالم الطباع ما بالقوة في عالم
الطبائع جوهر ذات الهيولى المشتركة الواحدة بالشخص وفي عوالم الطبيعة الخامسة الحركة المستديرة
الارادية المشخصة الانتهاجية المتصلة المشتركة كل ما في الواحد العوالم فهذه الرابعة مطلقة مثال الترتيب بين
في العالم الاكبر فحسن ذات الهيولى الشخصية المبهمة مناسل الحركة المستديرة المتصلة مناك الكلية
الكسائية من العالمات والصور والاعراض المتقررة على ذاتها المنحفظ وجودها وحدها الشخصية المبهمة الحاملة
للقوة الاستعدادية مناسبة الاوضاع اما رجوع القوة الى الفعل وضعا وضعا مناسك والحدوث الذاتي
مطلقا حدوث رجاء على الخروج الى الفعل بعد القوة الاستعدادية فهو الشخصية القابلة والحركة المستديرة المطلقة
هما الحاملتان للطبيعة ما بالقوة واما تلك الحركة المستديرة الى الفعلية باذن الله سبحانه فاذن عالم الملك
الاطلاق بما فيه من المراجعات الترتب الهيولانية والحركات الذاتية الجهاتية من خصوصيات
الافلاك والكيفيات والاوضاع والاجرام الكثيفة عوالم الطبائع الاربع قبول الفيض من حجب الفعل الى درجة
بما فيها من تمازجات لسبب الكيفيات الانية والسرعات الحقيقية وقد انعقدت على الاشعة الجهية
الوجوبية والانوار الملكوتية المنسية ودرجاتها روحانية بين انتهاجات الكروبين والقرين من الملائكة
الروحية ثم عالم الطبائع الاربع الاطفية بما فيه قطاره وافاقه من الكيفيات المتمرة والذات المرجحة لحكم
مقتضية مقتضى تعقل الطبيعة انعامت بما فيها من تمزج بسبب الحركات الى بعد المستديرة وضعيات
الاوضاع الرفعة الجهية وحصة تمزجات استدادات كانها نسائك مكتنة وجبلات ملكوتية وان تمويها
عالم الاطلاق حركة كيفية في الكائنات الاستعدادية والاجرام الفلكية حركة وضعية في الاوضاع
الجزئية وتفريقها المنطبعة حركة الطبيعية ذات سبة في الجهات الحقيقية وبالميول الجزئية الاستدارية
وتفريقها الحاملة الجزئية المشتركة بالشوق والارادة حركة شخصية مرتبة في الافاق
والانتهاجات والشعة والاشراقات التي يأتي بها من الافق الدنيا الاقصى والصبح العدسي الاشعة
وهذه الحركات بهذا تها الاصلية مرتبة على الترتيب الانعقاد لتضعف الجملة عن الطبيعة الكلية
ثم الوضعية الاستدارية رجوع تعقيد المتسلسلة ثم الكيفية الاستدارية الحقيقية عن الوحدة المستديرة الساذجة
فاذا الخبر تقلبت الصلات الى الانعاش والاخبار ذوقيت الانعاش الى الانعاش تكرر الترتيب
الانعاش في الخصيتين الى وجه الاتزان لكل حصة عاقبة من كل واحدة منها قبضت عن حصة ذاتية من الاخرى

التسلسل الكبير

المتسلسلة

ولا ورد بل ذلك ما رأيه من حركة الحركة الشوقية بسبب الوجود الحركة الجوهرية الوضعية بسبب الوجود
ثم الحركة الوضعية بسبب مقدار الحركة الشوقية بسبب وقتها كما اتصل بالفصل شرط لوجود الفصل المستفاد
ثم الفصل المستفاد شرط لمقدار الفصل المتصل بالحركة اما تعتبر بتبين الوقوع الاثنية المطهرة عن اقرار الطبيعة
وارجاس الهيولى كيف اذا ما نالت فوارق وحسبته وجسد بها شوارق طوبية تجعل امتزجت
في جوهرها فاستتبع ذلك بثبات حركات طبيعية امتزازية في بحبه ثم الحركات الامتزازية بحجة
تالمس بجوهر النفس على مفارقات الهيئة تارة الضرفاتان بحركات اهتزازات وسكونات تمسك الفاعلات
الترقيتها الفهم الاكمل يستعد جوهر نفسه المجردة عن علائق الطبيعة والمعارف الزوجية ولذلك كان
التكثيف قرار جسمية الثانية الاولى الالهية اذا الوجهات الطبيعية تعرية تلقيه عن الوجهات الطبيعية فكذلك
النفس المجردة بعوقلة العقلية متفعل في جوهرها من عالم العقل فيتسع بلذات قدسية وتراقبات عقلية
لقطاعها من منتج اثر فيفعل بها برهانها وهو الحرم الفكري ويعتبر فيه من ذلك حركات حورية
على نسبة ملك الالهية اقات الورثية وتبيان النفس بكلمات حركة بريئة لا تشوبها آخر الا ولا تقطع منها
شروق انوار الله فان المتلالاة لا تحجب في حقها امداد الطائف الالهية وابارقات المتلالاة القدسية
فيتبعها تسبيح الحضرة في عالم الطبائع الاطلقية ولا يزال يوم بنا كل تجدد الشروقات من اقاق عالم الله تعالى
بتجدد الحركات وتجدد الحركات تجدد الشروقات كما قيل ان غبت عنها بان عنها فكذلك حركة
وضعية متبعة بنور اشراق عقلي هو غير الحركة قبل كانت لتلك الاشراق بالعدد واتحاد الحركات
والاشراقات فيضبطها عن تغير مبدئيات وشوق سيال غير محدود والعقل الفطري ما قضاه ان
هناك شيء اتحاد وحدانيا تستمر التجدد ونفي عنه حركة وحدانية مستمرة الاتصال للنفس المجردة
السماوية في الابتهاجات الشوقية الشوقية والفكر كذلك للنفس الجوهرية المطلقة في التجليات الحقيقية
والميول الاستدارية تبقى والفكر كذلك ليه نهاية البسيط وهو الحرم العقلي المستدير في الاشياء المجردة
وتمام بها هيولى العالم الاطلقي في حركتها الوحدانية المستمرة في كيفياتها الاستمرارية فلك الحركات
بحسب هويتها الوحدانية فكلمات شخصياتها المتعينة بان الهيولانية الاستعدادية نسبة على الحركات
الوضعية على الفعلية الشوقية وبحسب انفراض الاجزاء والانقباض فيها ويتبين الاجزاء لا الاجزاء
تخصص الوضعية الشوقية بانه تكرر التوقف والترتب والاختلاف والاتحاد بينهما باعتبار
القابض والاجزاء من الجهتين على الانعكاس لا على الوجه الدائر ومن الاتصال بسبب الاثر في كل حركة

والهوية الوضعية م

حركة جزئية ارادية بدن في سائر الحركات الطبيعية والقسرية الجسم ترتب الميل المجردة
المختلفة بالشدة او وتضعف من بقاء طبيعة المحرك الاخر قبل القاسر يحقق ضرب من الطبيعة
والمعلولية من مستمر الميل الحركة وتمامها على التكرر من المتبين من اجزائها القسرية ومن المستند فيها
من حركة الفلك فنظر فيما وليه وقوى ان تلك وبعض فلان بالسبب لك لا تعرف ان كل جرم سماوي
في جريان مطيع به بل ذكره وعوسطه تعرف في نظام الكل بالية بتعين تمازج قطع درجته بالسبب
ترتبه بانقاص صور الجوهرات الكلية والجزئية وجزاء الهاء واحكامها العينية والعقلية في لوح نفسه وريم
ذهنه وتسبب قصده وفي زرد آل محمد وتحصيل آل البيت عليهم السلام الغرض التصفية التجانية في دار الابدال
انها تقل الطبع الذاتي السبع المترددة منازل التقدير المتصرف في فلك البدر وقدر حسن تجلي
في التقدم حيث ظل في مخاض صلت السماء بتبدل انها والارض بتجاهها والملائكة والطبع الاطلاق
وقد يصلح له والشعر وله كر به كر بسبب بقوله لا يعرف الا بوجوه فانه تبيان سلوكية وتجلية جزئية
بحسب حال صفته ذاكر بتحصيل الصافية الفياض معرفة بالك او الشعر ولسان الحال الظل والبلغ عن لسان
الحال والبشر قول الله عز وجل في التنزيل الحكيم وان من شيء الا يسبح بحمده ولكن لا تفقهون تسبيحهم
ونظام الكل بتصفية الحكمية والالهية والكبير الطائع المطيع به عوقبة والتأمل اقصر الكمال وتحصيلها الهاتية
في الفطرة الاولى وهو اقرب بقوله سبحانه ولقد خلقنا الانسان في احسن تقويم فعدل النهار بمنزلة الام
الزمان والعقل الاقصر بمنزلة الرأس والنفس بمنزلة القلب وسائر ما فيه بمنزلة سائر ما في الانسان الصغير
من الطبائع الدماغية والاعصاب والرباطات والشرايين والاوردة والعضلات والغضاريف
والشرايين والاعضاء والجوارح والهيولانيات بمنزلة الغذاء وهيولى عالم الكون والفساد بمنزلة تحت الانسان
والعقول والنفوس بمنزلة القوى العاقلة والدليلة من مبتكر الادراكات والتحريكات والنفوس المنطبعة
بمنزلة الارواح النفسانية والحيوانية والطبيعية التي في الزمان والفلك والكل والعقول والنفوس
مختلفة بالحقيقة المتعينة كل منها لوحده في نفسه فكذلك الهيولات وهي بعدد العقول والكل مثل
وجه هيولى الفلك جرم سماوي هيولاه مخالفة للهيولات سائر الاجرام بالمادة وكذلك هيولى عالم الانطفاء
واحدة بالنوع وبالنسبة لهيولات السماويات بالمادة والعقل الفرع الاتمام هو العقل الفعال
المتصرف في عالم الانطفاء وهذه تتعين في الزمان الحكم بحيث يشبه النفس روح القدس والروح الامين

الرابع الهرب والهوك والهتزاز والهبس ح

المنفس ع

المنفس في ناطقة الانسانية باذن الله سبحانه وقال بعضهم الذي يقبل الذي هو روح ملك النفس وامام نفسها
وبمنزلة حركتها على سبيل التعشق والشوق وهو الذي يقال له جبرئيل وروح القدس وشديد القوى
واما العقل الفعال الذي هو ملاك امور عالم الطبيعة وهو جبلاه الطبيعة بوحدتها الشخصية في الاطوار
المختلفة فهو العقل الاخير في السلسلة الطولية وهو العقل الذي هو في الحديث الشريف سيد نا رسول الله صلى الله عليه وآله
كل ابن آدم يسبح الا عبد الرب هو كنايه عن البدن الشخصية الباقية الماهية للكون والفساد

بيض

فالمادة طبيعيات الصادرة الطبيعية صورة الطبيعية عن صورة عالمه واحدة متقدم منها جملة امور صورة عالم
واحد فلا يكون في الامكان وجود عوالم كثيرة ووحدة العالم يجب ان يكون وحدة بالفعل لا بالقوة فلا
وحدة وجود بالفعل وكثرة وجود بالقوة فيجب ان يكون الجمع بالعدد الاول الامكان واحد بالفعل كثير
بالقوة وهو الوحدة وحدة النظام او مايكل انهر كلامه وقال ليس في طبيعيات الشفا
في الفن الثاني في السماء والعالم صورة الطبيعية عن صورة عالمه واحدة متقدم منها جملة امور صورة عالم
واحد فلا كثرة في الامكان وجود عوالم كثيرة فيكون العالم واحدا اما محصلة فيه اصناف الطبائع
البسيطة الحكم وجود ما بالحركات المستديرة والمستقيمة مستمرة على الاقتران والتراكيب بينها ويكون
صانعه مكملا بان يسلم بالواحد منها كمال الاجزاء في الكمية على مقتضى الامكان في طباع في وجود خير جاعلة
لكثير له وقال المعلم الصناعة ارسطوطاليس لترتيب الاربع عوالم قبل سبق بالازلية وقد اشتهر عن الفيثاغورس
مخبر كله دائما وبه يدوم البقاء جعل الخلق مراتب فخلق الجوهر غير المحسوس ما دام الصدق والحق في الارتفاع
اما شاكلها لبرية فاستحصل حرت قبل الزمان قبل ابن قبل نبر وقبل بالابن لا بالزمان الطبيعة
الهاوية ورتبها ما كم الصفات فهي بنا لزم ان نعلم خليفة الخالق بشكر ما هنالك الزوجة
الهاوية وجرية على شاء الباري جرية وقاء جرية واحدة متصلة وتعالى خير متصلة الطباع منفعلة
والملك قال فرحن هرس المتم في العلم حيث يقول الانسان عالم صغير والعالم الكبير
وكل قمر كان عن ضرب الصادرة هذا كله مما كان عن ضرب الهيولى نهر كلام ارسطوطاليس قلت
فاذا انت لاحظت الانسان الكبير الذي هو كل نظام الوجود بنفسه بحكمه نزع ملك انه قال
ولا حاكم ولا محرك ولا مدبر الا الله سبحانه اولا موجد ودار نظام عالم الامكان بحكمه الا
والنفس المجردة فانما سلطها على البدن بالحكم والبدن بمبادئ قاهرا بالخلق والاكمال فانما سلطها

سلطانه عز شانه على شخص الانسان الكبير فانما بغاية دائمة والحكمة والاعتبار والصنع والخلق والافاضة والحفظ
والهداية والحكم والبقية هو واذ نظام الكل فضل في الامكان عن نظام الكل وانه واكرمه الوجود بان
كماله وتمامه بكمال باريه وصانعه وشهادته الوجود الحق عن كل جهة ويصفه بانه التام ودون التمام
والحمد انما هو حقيقة الوصف بالجميل والثناء على جهة التبجيل والذكر باوصاف الحمد وصفات
الكمال فاذن نظام الوجود هو بعينه حمد الله سبحانه على اتم الوجود وابلغ الجهات فصل الحمد
في قوله قال الحمد لله رب العالمين عبارة عن مجموع عالم الوجود بنفسه الحكمية وهو بنفسه الكلية
ونظامه الوحداني فانه سبحانه حمد نفسه بنظام الوجود الشخص عن غنائه والصادر عن افاضته
اتم الحمد فليتعلم وبيض ٣ يا قوم اما استيقنت انكم بانه ما من مثقال ذرة في سموات عالم
الامكان وارضيه الا وجوده بالفعل واجب الانهار في مثله الاستثناء لحمده لا الباري العقل
الواجب بالذات ويسمى بتعميم وجوب الوجود الا بالاستثناء لا هو الوجود الحق الواجب الوجود
في مرتبة كنه ذاته وان عليه سبحانه بالعقل ما هو الحمد في نظام الوجود والخير في نصاب كماله
وتمامه بنفس عنه فالمشية سبحانه بذلك الخير على جهة خيرية وبعثت عنه صدوره ووجهه
من غير اختيار لكشف امر الصلاة ان عن وجود الخير ونصاب الكمال بعينه ارادته
ورضاه الاشتوق وهمة وعنايته واختياره لا تشوق واهتزاز فاذن كل ما في اقطار
دائرة الوجود وافاق عالم الامكان لا يسير يحكم لاحقه الا الاتم خيرا في نظام الوجود وتمام نصاب
كماله فانه بذلك خيرية تسبب عليه سبحانه به لخروجه من القوة الى الفعل بالضرورة البرهانية
فاعلى الاسباب عليه تعالى الاشتياق وبعث الاشتياق عن غنائه سبحانه على سبيل
الاجمال والاتحاد والاجمال هو الفضاء وعلى سبيل التفصيل والتكثر والتمييز هو القدر
لست اقول عليه الاجمال سبحانه هو قضائه وعليه التفصيل هو قدره كما نقول عامه التفصيل
وجهوره الحقيقين فان ذلك خرص ظن وقول بغير اما اولا فلان العلم اجمالا في حيث يكون
وظهوره من غير جذب وجذب والقضاء والقدر اعتبار الحيث تعلق العلم عليه
وجريان الامر وجهه فالقضاء هو ابراز صنع جوهر وصنعه وجريان الامر كون بتقدير وجهه
في ضمن جملة الممكنات والمصنوعات ينطبق بها الجملة الوحدانية على حسب العلم لكونها حيرات

بنظام الوجود بتمام الكمال وتمامات نصاب تمامه وكماله والصدر هو الكمال في ذاته
خصوصيته ذاته وهويته من جهة تأدية الاسباب المترتبة المتأدية اليه وخصوصه على حسب العلم
السابق بخيريته والعناية بترتيبه فالصدر تفصيل اجمال القضاء الاول وهما عينان
لوجوب الغائية المستحقة من العلم والعناية والامر الالهي المستتبع من الارادة والمشية واما ثانيا
فلان الاجمال والتفصيل في علم النفس كان من الكشف بحيث كمن تصوره العلمية المنطبعة
في لوح جوهر النفس المعلوم واحدة بسيطة مجملة او متكثرة مركبة مفصلة فلا كذلك
في صورة التفصيل اشد واتم ولذيذ والكثرة والتعدد في صورة الاجمال والتفصيل
انما هو بالشدة والضعف والكمال والنقصان في الظهور والانكشاف وذلك وصف بالنسبة
الادراك ومرتبته لا بامر يعتبر المدرك كمن واجمالا في حقيقة المعلوم في صورة التفصيل من
الاجمال والا لم يكن الاجمال والتفصيل اعتبارين بصفة واحدة بعينها بل كان هناك امران
مختلفان بالماهية لا محالة فيتحقق الفرض فاذن يجب ان يكون المعلوم في الصورتين واحدا بالحقيقة
وانما الاختلاف في الصورة العلمية والتعدد في نحو العلم لا في المعلوم والصورة الواحدة البسيطة
في الاجمال خلافه الصورة المتكثرة في التفصيل والمعلوم الاجمالي والتفصيلي المختلفان في مرتبة
الانكشاف بالشدة والضعف وبالزيادة والنقصان لا كلاهما علم بالفعل لا بالقوة كما ظنه
صاحب الاشراق والمشائين وقلده فيه امام المتكلمين وفخر المتأخرين على ما سنناه عن قريب
ان ذلك لا يصح اجراؤه في علم الله سبحانه المستجمع بالبرهان اليقيني من سائر العلل والصفات
لتعلقه تعالى بما هو ذاته من جهة علمه بذاته الذي هو عين ذاته فهو من جهة علمه عين العلم
التام وذوق التمام بجميع الاشياء والاشتداد في العلم وزيادة في الانكشاف
اذ بلاك ظهور كل شيء ذاته فهو ظهور نفس ذاته سبحانه بذاته لذاته وعدم غروب ذاته عن ذاته
الذي هو بعينه عدم غروب شيء من الاشياء عنه تعالى والا لدخل في وجود الاشياء في ذلك بوجه
من الوجوه مع ان العقل الصحيح يحكم بكون وجود الاشياء عنده وجود ما يشهد ولصدوره فاذن لا يصح
العقل الصحيح نسبة الاجمال والتفصيل على علمه التام بل يكون ذلك ولا بد اجل صدور
الاشياء في الدهر وبعد حدوثها بل انما الصحيح اسناد هما الى معلوماته الذي هو الاشياء فهي

فهي بحسب ذاتها وجود مجملة تارة ومفصلة اخرى وعلمه تام سبحانه بها من ترتب وجوده الاجمالي ووجوده
التفصيلي غير موقوف بشيء من الاجمال والتفصيل الا اذا ما خلق العلم وبه المعلوم فهو من ذلك
في تضاعيف الاطلاقات كما في قوله عز من قائل ولا يحيطون بشيء من علمه الا بما شاء وبالجملة فصدره
قضاء في الموجودات بحسب تأدية الاسباب المترتبة على كل موجود بخصوص قضيته وخصوصية
تفصيل قضائه الاول فيها بحسب تسبب علمه سبحانه بوجه الخير في نظام الوجود وما في الدهر مجملة
جملة في حقيقته عالم الكل الواحد الذي هو كانه ووجوده الفعل فاذن القضاء الثاني فاعلية الرب
الحق سبحانه بحسب علمه وعنايته على الانسان الكبير في مرتبة تفصيلية الوحدانية الجملية والصدر نسبة
فاعليته سبحانه على هذا الانسان الكبير في مرتبة تشريح قضائه وتعرفه بتفصيل اخلاطه واركانه
واركانه وقواه بحسب تأدية الاسباب المترتبة المتأدية في تفصيلها فليتبصر وبيان
قال الشيخ في شفاء الفن الثالث من طبيعيات الشفاء وجميع الاحوال الاخرى متوسطة بالحركات
السماوية ومن الاختيارات والارادات فانها لا محالة امور كونت بعد ما لم تكن ولكل حادث بعد
ما لم يكن علة وسبب حادث ويتبين ذلك على الحركة من الحركات على الحركة المستديرة فهي مختارة من
الضاحك هذا اختيار انما ايضا تابعة للحركات السماوية والحركات والسكنات الاخرى المتوسطة
على اطراد متسق لكن خرج عن الوضع وجاءت عليه وذا هو القدر الذي وجبه القضاء والقضاء
هو الفعل الاول الالهي الواجب المستتبع على كل الذي يترتب الامور الجزئية الشخصية بالقاطع وقال
في اول عاشرة الالهيات الشفاء ان الباري جميع هذه الامور تستمر على الطبيعة والارادة والاتفاق
والطبيعة بينة نهاية هناك والارادات اقرب انا كانه بعد ما لم يكن وكل كائن بعد ما لم يكن فعلة
وكل ارادة ان فلها علة وعلة ذلك الارادة ليس ارادة مسلسلة في ذلك على غير النهاية
بل امور تعرض من خارج لا نهاية وتمادية والامر نهاية تنتهي الى السماوية واجتماع ذلك كله يوجب
الارادة واما الاتفاق فهو حادث من تصادمات فيه فاذا اتفقت الامور كلها استندت
الى الباري كما بينا من قبل من عنايته والقضاء من الله سبحانه وتعالى هو الوضع الاول البسيط والتقدير
فالتوجه اليه القضاء على التدريج كانه يرجع حينئذ من الامر البسيط الترتيب في حيث من

القدر من ضروب عن الملائكة المجردة والجسمانية فلا محالة تنكسر بحسب ذلك مراتب الاقتصار والقدر
بالنقص على التفصيل من الموجودات فاذن اجمال المراتب من القدر المختص القدر الذي هو مقتضاه
اصلا لكونه التفصيل لمختص القدر لا يحصل في الوجود بعده وهو وجود الكونات الزمانية اكادوه في
ارتسامها واتفاقها على التدريج والتعاقب والتقصير والجهد وعلى حسب الاستعدادات القدر بحسبه
المتعاقبة في امتداد الزمان من نظام الاسباب المرتبة المؤدية اليها والمرتبة القصوى
الوجوبية الاجمالية من اقتصار الاول الالهي بحسب المقدر في حق الاعيان جملة من اقتصار الحق المختص
الوجود القدر الذي هو بعينه بالنسبة الى اقتصار وجود بعينه اصلا لكونه اجمال المطلق القدر الاجمال في
الاعيان قبله وان كان هو قدرا بالنقص الى اقتصار الجعل بحسب الوقوع في علم الله تام المحيط بكل شيء
من جهة علمه بذاته الاحدية المتقدم على سائر مراتب اقتصاره والقدر تقدما ذاتيا في المرتبة
وتقدما زمانيا انكاكيا في الوجود فهذا اقتصار الوجود الاول الاجمالي فيه اقتصار الاول
العلي هو الكتاب الالهي المحبر عنه بالمرة بام الكتاب وتارة باللوح المحفوظ وتارة بالكتاب المبين
المقدر فيه كل رطب ويابس من رطب الوجود ويابسه وقضه وقضيضه جميعا وان هو الا الكتاب
الموجودات من البسيطة الازلية لا تنحصر الا بحسب الجمع في متن الله تعالى جملة فهو كتاب الله العظيم
وفيه كل جوهر من الجواهر حرف من الحروف او كلمة من الكلمات وكل جوهر من الاعراض نقطة
واعراب لذلك الحروف الدالة الكلمة والاجمال في مرتبة من مراتبه من حيث انتقار التدريج
والتعاقب من حيث الانتظام والاتساق فجميع الموجودات بحسب ذلك عين بارئ حكم موجود
واحد وسائر المراتب البسيطة الوجودية المتوسطة بين الاستبطان الفصلي الاجمالية المتضمنة
والتفرقة المتصلة المتضمنة كل واحدة منها اقتصارا بالنسبة الى ما بعدها من المراتب المتأخرة
وقدرا بالقياس الى ما قبلها من المراتب المتقدمة فلنتوقف ويض ربما قال قائل لفصل الاول
او لعالم العقول جملة اللوح المحفوظ وام الكتاب والكتاب المبين لكل ما فيه من القدر المنطبعة
محفوظة من التغيير والتبديل ولكونه كتابا الهيا مشتملا على صدور جميع الموجودات من غير

من غير ترتيب وتعاقب كما الكتاب الاعظم الوجودي كذلك ليست لا تعين الذوات في الاوقات
جميعا وكذلك وتعلق التسامية كتاب المحو والاثبات لوقوع ذلك فيما يطابق فيها ما يتعلق
بالقدر من قضاء ما يكون في المتغير من الحوادث المقدرة الزمانية ودرجا يقال كتاب المحو
والاثبات فيزمان لكونه عالم التغير والتصرم والجهد وهو كتاب القدر المتغير بحسب اختيره مراتب
الوجود في الاعيان وبجملة الامر في كتاب القدر على خلاف الامر في ام الكتاب الذي هو
اقتصار الاول اذ لا تغير ولا تبدل ولا محو ولا اثبات فيه اصلا وهو من حوز الهداية في القدر
لان اقتصار فيعلم ويض فاذ كان الله سبحانه ذاته تعالى غير متناهية الفعل خلاف
قول العدول لنقص ماله ذات قوة منفعلة غير متناهية الافعال واذ كان الجهة الالهية
مقتضيا لتكثير الماهية بانواع الصور الغير المتناهية فيها واخراج ما فيها بالقوة من قبول
تلك الصور من القوة الى الفعل وكانت المادة الواحدة غير متناهية لقبول صور متخالفة
متضادة لا تنحصر تلك الصور فيه لانك قد علمت حكمه زمانا غير منقطع الاتصال فيه
تخرج تلك الامور من القوة الى الفعل واحدة بعد واحدة فتصير الصور في جميع الزمان موجودة في مادة
والمادة كاملة الجوهر بها وضع فلكا غير منقطع الحركة على الاستدارة تختلف احوال المادة
واستعداداتها بحسب اختلاف حركته قربا وصورة صورة على المادة بحسب استعداد استعداد وذا
هو القدر الذي لا قدر بعده وهو المحصل ما كان مجهول الوجود في اقتصار الاول فاعلم انه يمتنع القدر
الا نهاية بالقياس بحسب الصور ولنهوض البرهان وانما الصحيح فيه الا نهاية الا بقضية على
اتصال الحدوث المستمر لسيال على التدريج باستحالة انقطاع الفيض من فياض الفعل
ووجوب كونه الجهة الالهية تعالى غير محدود لقطع على المادة الفاعلية واما اقتصار الاول
الالهي فلا نهاية له وبه فيه كم شئت فقد لزمنا عليك لزوم اقتصار والقدر بتناهي
بما لا تناهي جهة ورحمة وقدرة وعلما والله لا يضيق عن الاحاطة بما لا نهاية له عددا
جملة ومفصلة والله واسع عليم ولم يستدل على لا نهاية من جانب المعلول غير مستحيل والموجودات

يجب الوجوب في الدهر ليس فيها ترتب حتى يتحصل فيها الانتهاء البعدية والبعد وغيره مما تقدم الوجوبات
لا يجب ترتب الاعداد فليس يتصح في البعد ترتب اصلا الى انه لو صح ايضا لكن الانتهاء في جهة
الترتب لا يتصور على الواحد في تلك الجهة فلا يكون نسبة القضاء لا الدهر نسبة الزمان حتى يكون حركة
كنسبة القسمة الوضعية القسمة الكلية في الجسم الى القسمة الوهمية الجزئية كنسبة العلم بالمعطى الواحد البسيط
الاجمالي الغير الناطقة الى علومها المتكثرة التفصيلية فالوجود الغير المتناهي في الزمان بما هو متحقق
فمثله في كتاب الدهر مثل حصر غير المحصور في قضاء اجمالي وبما هو كون بالفعل في افق
امتداد الزمان ووضع الزمني في حدود قطعة القصر والبعد هو تفصيلي وان اخذ ما تقرر به
الوجودات الزمانية بحسب وجوداتها في كتاب الدهر ورتبتها الصفات الاسمائية
والارقام القضائية والصور الوجودية والحدود الدهرية وبحسب وجوداتها في
الزمان وتشكلها القدري الاكوان الكونية والكيانات القدرية واجمال القضاء
هو بحسب الوحدة الاجتماعية الاتفاقية وتفصيل القدر هو باعتبار الكثرة
الانفصالية الافتراقية **تنبيه** كانت اذن باختصاص لشرحه نظام الكل
هو شخصية هيكل الانسان الكبير والعناية الاولى الالهية هي الطبيعة الكلية الفاعلة
المحافظة المكثرة المدبرة على الاطلاق بالعلم المحيط الواسع والقدرة التامة الكاملة والحكمة
البالغة وان تخصيصه قانون الانسان الاشرف ووجوب المناسبة
بين العلة التامة ومعلولها على اتم الوجوه انه ليس في طباع الانسان كثير تصور نظام
الوجود الفضل واتم مما هو عليه وان مفهوم نظام اتم من هذا النظام انما
هو كمفهومات سائر المشتقات الذاتية التي لا مطابق لها في الصور الا بالتحقق
الاوهام الكاذبة وتعلقات الاذهان المكرسة فانه لما كان على البارئ الحق
بنظام الخير في الوجود علما لا نقص فيه ورحمته الفاعلة

لا نقص فيه ورحمته الفعالة بلوغ رحمة الفيضانية لها وكان ذلك الفعل سببا ينبعث منه معلوم ومنوعا يحس منه متعقبة
ولم يكن نظام الكل عادة تنعدم من تمام النقص وامكان استعداد يعود من غاية الكمال فمحال ان يكون الكل
قد اهتدى غاية من الاتقان ولا يكون لكن يكون الخير الالهي ما هو عليه ولا شيء مما يمكن ان يكون للكل من الفيض الكلي
ونوافيه الا وقد كان له بالفعل فكل شيء من نظام الكل ما هو داخل في تمام نظام الكل لمنوعي جوهر الذي
يجب نظام الكل وفعله الذي ينبغي وان كان منفعل فعله الفعالة الذي ينبغي وان كان مكانيا وزمانيا فلا في مكانه
الذي ينبغي وزمانه الذي ينبغي وكما ورد ان النور الفارق اعني الجوهر العقلي مطلب ما هو ومطلب لم هو ينبغي وعلة
الفاعلية يعني علته الغائية والفيض عليه بدوه هي بعينها علة تمامه انه ليس يقصر هناك بدو ومقاوم وتمام متناقض
فكذلك النظام الكلي الذي هو الانسان الكبير مطلب ما هو ومطلب لم هو فيه واحد فاذا علم النظام الكلي علم لم هو
وعلم ان بدوه هو بعينه غايته وليس يقبل لغير تكون يرجى في كمال منتظر ينبغي اذ لا يتصور ذلك الا لما يكون له مادة
ويعوزه استعداد مرهون بمدد استحقاق مرتبط باجل لما لا ليس تقرره في المادة ووجوده الهيولي فلا يصح
ان يوجد تمنوعا عن كماله منقطعا عن خيره وتمامه فالنظام الكلي الفضل ما يكون واتم ما يتقوم ولا يدخل في الوجود
تبرير القياس الى اصل والى حل الجواد الحق بذاته فاعلية وغاية ومبدأ بدوه الذي هو بعينه يفاض تمامه ونظام
كل ما لا مادة له بالزمان والجواد الالهي هو المعطي كل موجود ما في وسع قبوله ومنتهى امكانه **تنبيه** فاذن بدو
ان الكل ما في نظام الوجود من الاداء والطبيعة والقسر والانفعال فانه بحسب القصد من مسبب الكل
وصانع النظام ارادي القياس الى نظام الكل طبيعي وان كان في نسبة نظام شخصي جزئي بحسب شخصية
الجزئية ارادي او قسري او اتفاقي فيما وكل اصل طبيعي كان او اخر اشياء بالنسبة الى الانسان ما صغير جزئي هو طبيعي
فهو بالقياس الى كل نظام العالم غير طبيعي فداوجه اقتضاء الطبيعة الكلية وكيف النسبة الى البدء الفعل
جل وعز فعل ارادي قد اوجبه جوده الفائض المنبعث من نوره التام المحيط بنظام الخير على نسق الوجوه فهذا
سبيل مذهب البرهان ومشرع العقل الصرف وعليه اجماع الحكماء الالهيين قال التلميذ نص طبيعات التحصيل
فصل في كيفية حول الشر في القضاء الالهي والاشياء في نظام العالم قد عرفت مذهبنا في واجب الوجود
بذاته ان هذا النظام هو النظام الحقيقي لا نظام افضل منه ولا اتم منه وعرفت ان العقول الفعالة لا يرتسم
الخير المطلق ومن مقتضاه وان الافلاك صادرة منه الصدور متشبهة في حركاتها متمثلة بذلك فعل ذلك المثل
وان هذه الامور الحادثة التي تحت الافلاك نظامها متعلق بحركات الافلاك التي هي افضل الحركات فيجب ان

تاسوه وجوده بعينه نقص بكماله وعلة هو بعينه هو

في الانسان الكبير الكل غير الانسان ما او حيوان ما او نبات ما او اثر من مزاج كان هو بحسب طبيعي او صناعي

ان يكون هذا النظام الموجود في عالم الطبيعة على اتم ما يمكن ان يكون وافضل لا نظام اتم منه واتيس في الوجود
اقرب الى الحق بل كلما ازداد طبيعي بحسب ذاته كان اقرب الى استقلال واما طبيعي التيس في الكل وان لم يكن طبيعي التيس في ذاته
كوجود الاصابع الزائدة فان الارادات الجزئية وكل حادث يتبع اسبابه غير متناهية كما عرفت فيكون الله تعالى
التي يصح فيها وجود غير المتناهي وخصوصا ما كان المتصل الشرعية التي هي حركة الفلك وان الحركة صادرة من الاول تعالى
يجب ان يكون ارادتها ايضا بهذا المعنى فهو واجب الوجود بذاته وبسببها هو فان قيل انها قادرة على الفعل ام لا
قلنا ان القادرة على الفعل ليس على الاطلاق وانما ليس على الكل فليس لها قدرة على الفعل ام لا
ثم قال ان يكون الانسان ميتا ليس له بل قال الكراهة الوقتية فساد جوهر الانسان من مراتب الارادات اذ من لم يرد
ولا يقال ليس ذلك بل الاول تعالى لا يشتهي ما هو اتم ما يمكن ان يشتهي من الزمان بعدم الغاية وكل غير هو ليس
له الكل طبيعي وان لم يكن طبيعيا على الاطلاق وبالجملة فالشر وكلها بالذات فاذا ليس على ارادة الخاص وانما ليس
له الكل فليس شر انتهى بعبارته وقال الشريف في معاني الفن الثالث من طبيعيات الشفاء في فصل في ايراد الكون والفساد وكل
كائن قابل لشيء بقوة المادة لانه نوع جسماني متشابه متصل يقبلها هو قوة ولو كانت غير متشابهة لكانت المادة
لا تحفظ القوة الواحدة الواحدة لانه يستحيل قوة جارية وباطنية وسائر ما يتميز من الاشياء من قابل وكل قوة من قوى
البدن ولكل مادة قد تقتضيه كل واحدة منها ولا يخلو من ورثة وذلك ان جرت اسبابها على ما ينبغي هو الاجل
وقد تعرض اسباب اخرى في حصول الفساد وفقدان التام المعين فهو مرض لكن الفرق ان القصر من فعلها من الاعدام
الاجال طبيعية ومنها اخر امية كل تقدير وجميع الاحوال الارضية منوطة بالكواكب السماوية وصحي الاختلاف والادوار
انتهى بالفاظه وقال المعلم الثاني ومتقدمهم فرايوصيا في الميزاني من ان الاشياء الزمانية لما يكون بعضها من اصل البعض
وذلك ان الاشياء اذا هي امتدت وانبسطت بانت من البارئ الاول كان بعضها يكون بعض واذا كانت
كلها معا ولم تمتد ولم تنبسط ولم تبن من البارئ الاول لم يكن بعضها يكون بعض بل يكون البارئ الاول علة
كونها كلها فاذا كان بعضها علة لبعض كانت العقول الاول من اصل شيء ما والعقول الاول لا تفعل معقولاتها
من اصل شيء انتهى كلام ابو نصر ايضا في الطبيعيات المصرح ان الخير ما يتشوقه كل شيء ويتبعه ويهواه
ثم قسم قسما كالمرتبة وبحقيقة الوجود ويكون الذات موثوقة وجه الفضيلة شطره من النقص الكائنات وتوابعها
وسمات الحقيقة ومسلكاتها فاذن الشر لا ذات له بل انما هو عدم ذات او عدم كمال ذات وعدم كمال الذات
وحينما ليس بعدم الذات ولا عدم كمال ذات ما ليس كمالات متشوقة الذات فهو الذات فهو الذات لا متوهم متشكك

قوله والوجود ما لا يتشوقه ولكنه يكون بالمشوق فهو عدم ومن ولكن متشوق الى الوجود بالعدم بمعنى الوجود الذات وعدمه بالحال م

على م

هناك شر حقيقي اصلا فان وجود كل غير الشر كله عدم فاذا كان وجود يستشر او استحق بالعدم كما كان موصوفا بشر ما
بالعرض من حيث صحة ذلك العدم لا بما هو وجود وعلى الحقيقة فاذن الشر كله ما يتعلق بالمادة وما يتعلق بالوجود كلها من جهة
الخروج من القوة الى الفعل وقد كنا قبل السلف ذكرنا قد تشوقنا ان عدم الكمال مطلقا من حيث انه ذات
سواء كان عدم ذاته او اتمام بعد الوجود فاذن الشر لا يطلق الا مع استناده الى عدم ما وجود الجوهر
قصور طباع الامكان او نقصان استعداد المادة القابلة ثم ليس من الشيء الذي لم يتم الوجود ما هو الحق بالفعل من كل
جهة وان هو الا القيوم الواجب الذات جل ذكره فهو الحق على الحقيقة والحق المحض من كل جهة ومنه ما هو مرئي الاشياء
ضروب بالقوة بحسب حاق الامكان في الفطرة الاولى لقدسه من تعلق المادة الهيولانية وعوائق القوة الاستعدادية
ولكن ليس يعني من ملابسة بالقوة بحسب جوهر الذات في قربه نفس الذات الرسمية هي من حيث طباع الامكان
الذاتي او من سبق العدم الصحيح على الذاتي الذي هو من جهة بحسب درجة الامكان من صلوح جوهر الذات لا يستحق قبول
الصورة فهذا القبيل هو فوق الكون من الذوات الامرية والجواهر العقلية واما الشرية هناك حيث سبق الشر على الانسان
بالذات في مرتبة الذات او سبق العدم الصحيح على التقرر والوجود بالفعل في من الدهر ليس جهة السلطان التقرر والوجود بالفعل
من كمال امر الكمالات الممكنة وضرورة امر يحرك المنتظرة في حاق الامكان ومنها هو ممنوع بحسب ضرورة ما بالقوة
جميعا من جهة الانتفاع في اوساع عالم الطبيعة والسلطان فاذا اراد ان يسلم هذا القبيل جملة ما كنت الكون من الزمان
في نواحي الاسطقسات العنصرية الظاهرة بالمشتركة والمركبة وتعلقت بالآفات والعاهات وصدمت وتفتت
من الكائنات الجزئيات ووضح الشر هناك مطلقا اي من العدم لوجود وتباعد الفقدان وليس يصح الكيف بعدم
العلول وفقد انه فاذن قد اتضح ان الخير مطلقا حتى عالم الربوبية محصورا في طوارئ ما هو خير جنابه فانه انما هو
الذي الحق وجوده وانه من تعلق فيضه وجوده وان كل ما في عالم الامكان متشوق الوجود بالذات والعدم مسوط
الذات ما يليق بالبطلان وكل ما لكن الوجود من الخير والكمال فهو من فيض ابداع الموجود الواجب الحق من شيخ صنوف
شيخ جوهر الذات والحقيقة ورسم ال التقرر والوجود الذي ليس من جوهر ذاته ومن طباع امكانه الا التيس والهلاك
والقوة والعدم كما يقول التنزيل الكريم والقرآن الحكيم ما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة فمن نفسك
وهو الروح والجثمان الادوية ولادة بنوة ما ان مرد الوالد والبعض وبالجملة الخير المطلق هو ما يتشوقه كل شيء ويتم وجوده
كل شيء والقيوم الواجب الذات جل ذكره وجود محض ونور محض وكمال محض وبهاء محض وهو ما من كل جهة وفوق
التمام بعضه ومتشوقه كل ذكره الذات بطباع امكانه وتبعيته ويخضع له كل معلول الحقيقي بقوام معلوليته فهو غير مسطرة

مالوجود م

للوجدان م

هو بحر المحض على الاطلاق والكل الموجود بذاته لا يصح ان يكون جزءا ذاته لان ذاته بذاته لا يجب لها الوجود فذاته انما تكمل
العدم وما احتمل العدم يوجد فليس يتمام حقيقة ذاته وسن جميع جهات الشر والنقص فاذن ليس يجب لمحض الا الواجب
الوجود له ذاته وقد بقي ايضا جزء لما كان ناقصا ومفيد الكمالات الاشياء والموجود الحق الواجب بذاته يجب ان يكون ذاته
هو الفيض المفيد لكل حقيقة ولكل كمال حقيقة ومنه يتحقق ويفيض كل ذات وكل تمام ذات وكل وجود وكل كمال وجود
فهو يستحق فرده بالتجرد ايضا جزء فيض لا يدخل النقص ولا يتصور شر والشيء يمتنع ان يكون جزءا فضلا واحدا مطلقا فرده بالجهة
ايضا يتسبق وتلخيص ان الشر تجربة جهة عاشرة بالفعل بحسب طباع الامكان اعني السيئة في مرتبة الذات والعدم التي في اصل
الوجود في حق الله تعالى لا يثبت لها شيء لكن بالنسبة الى اعتبارها واخبارها باطنية محل حصولها بالفعل من حيث الشر
الوجود في حق الانسان يتعلق افاضة الفعل فيظنها الان في الشر تبعا بالفعل من جهة فقدان الكمال
فنقول على ما ذاته قول الشر كيف ما سواه الثبات الشر ان الشر والذات هو العدم ولا كل عدم على عدم متفق طباع الفيض
الكمالات التي تتوقف وطبيعة الشر بالعرض هو العدم او الحاجة لكمال من شيء ولا خير من عدم مطلق الا من لفظ
هو شيء حاصل ولو كان الحصول ما كان الشر العام اذ تكون الخير في حيث الحصول فاذن كل شيء وجوده على كماله
الا نقص وليس فيه ما بالقوة اصل كان قسط البراءة من الشر فيه او فرد الكثرة والشر على الاذية ما عارض في الفطرة
الاولى او لا فيه نظر ليس بعدي الفطرة الثانية اما الاذى العدمي فيه ذاته فان يكون قد عرض لمادة في قبول وجوده
ما يكمل فيها هيئة ما من الهيئات تصدها من استعداد الكامل لكمال الذي هيئت بتوزيعه فيقبل المادة التي يكون
منها ان لا ورش اذا عرض لعدم الاستعداد العارضة ما جعلها اذا امر اجاد واعطى حوجه من القبول الخطيط
والتشكيل على التقويم الكامل بتصورت الصورة ولم يحصل لمتنع الطبيعي من كمال المزاج وشبه الخفوق لان القبول
حرم ومنع بل لان المنفعل المستعد لم يقبل واما الامر الطارئ من بعد فاما مانع من خارج يحول بين المشكل و
الكمال كما استدعت كثرة شرائكه واطلاق اجسام عظيمة تمنع تاثير الشمس في الارض على ما يبنى من الكثافة والعوق
القصب مثل من نفوذ اياه مضاف في المشكل يستوجب الحق في الكمال كما حسن البرد ولبث الصب كما لا يروق
حتى تفسد بذلك الاستعداد الى حد ما يتعود ما يجلبه لطف الشر على امور عدمية مرجحة من غير موثرة كفقدان
كل شيء ما من شانه ان يكون اشل الموت والفقر والكمال وعلى امور وجودية كذلك كوجود ما لقضى ضد الله وجه لا كمال
من الوصول اليه والبلوغ منتهاه وكعدام الافعال السيئة مثل الظلم والزنا ومبادئها من الكلمات الردية
فانها تخلق الاذى كالكلام والغموم وما يستجرها واذا تامل في ذلك كله وجد بالبرهان في نفسه بالجزئية

لو لم يكن شرا لما كان الشر يحوي ما بالقوة من جهة الاذية الكاملة بالقوة المستعدة لانه فعلا التجدد والتسبيح من الموجود الشر مطلقا ثم كل ما كان ما بالقوة فيه

هو شيء بالكمية بروحية الكمال وقد حتى الاخفاق

فانا ما يقيس على حقيقة الجزئية والاستبداد المتاذية اليه ليس يتبين هو كما في كمالات نظام الوجود والا شر في الكل
على انها لا يتاذى وهو خيرها فالشر بالذات هو فقدان التام كما لانها الالهية بها والبرهان شر بالعرض له بعضها له ما هو شر
وكل الحاجة في النظام والمنافع لما يقيس من حيث هما اقران المنفعال من فوض هما العقيدة والشهوة يشمل من الشر فيشتمل
هما من تلك الجهة فالان يشك الفوض والا يطلق عليهما الشر بالقياس على الظلم العاقد لكمال وجزء اولى السنة
العادة والى سيئة المدنية المخل بنظامها ذلك والى النفس الباقية لصفتها من ضبط قوتها الجوانية وابقاء انها
فذلك من صنع الوثنية والى الظلم من عالم القدس على عالم الدار الطبيعة الهولانية فالشر هو فقدان احد تلك الاشياء
بسط كامل ونصاب حظ ونهج عادة وانما اطلق على الاستبداد المتاذية في ذلك بالعرض وكل القول في الاطلاق الشر من مبادي
والاستبداد بكل الالام ليست من الشر ورب ما هي ادراكات بالامور ولا من حيث وجود بحسب الامور من انفسها او من حيث
صدورها من تقديرها بل انما شرها بالعرض بحسب حال التام الفاقد لاتصال عضو منها فانه ان تصل من حيث هو فاذا
فاذن قد ثبت ان الشر من ماهية عدم وجود او عدم كمال وجود او عدم كمال لو وجود من حيث ان ذلك العدم من ذاتي
من نفس الذات او غير موثر تمنده وان الموجود ليست من حيث هو موجود او لا من حيث اجزاء نظام الوجود شر وفضل تام
يقع لزم فعل الشر بالعرض اذ ليست على خصوصيات الاشياء العادة مكملة لها ولو حطت ما يتعلق بها اليه من
حيث ذواتها بل من حيث هو موثرة على تلك الالام فاذن انما شر والعام الامور الخاصة في حقيقة الاعادة والخاص منها
بحسب طباع خصوصياتها مفصولة من النظام الجامع الوجود بالى المنتقل المتمم الاستبداد جميعا واما في حقيقتها او بالقياس
على الكل فليست شرا اصلا فلو ان احدا اخلط بجملة نظام الوجود ولا حظ جميع الاستبداد المتاذية بالمسبب على الترتيب الازلي
من مبتدا الكل طولا وعرضا رأى كل شيء على الوجه الذي ينبغي لوجوده والكل الذي منه ينبغي النظام فلم ير في الوجود
شرا على تحقيق يوجد من الوجوه اصلا فليعلم وتبصر فاذا اعتبرت الشرية الاضافية بالعرض بحسب القياس على تحقيقات الاتحاد
بخصوصياتها فاعلم ان الاشياء بحسب اعتبار وجود الشر بالعرض وعدمه تنقسم بالقسمة العقلية على امور متباينة وجوده
من كل وجه من استجلاب الشر والكمال والالف مطلقا وامور اخرى وجود من ذلك رأسا ولا يكون ان يوجد
الكمال في منتهاها المنتهاة منها الا وبعد ان يكون في الوجود بحسب يوجد منها شرا بالقياس على بعض الاشياء
مقدار ذوات الحركات ومصادمات المتحركات ومصادمات انها وامور شرية على الاطلاق يكون شرا منها بالعرض في الوجود
بالقياس على كل شيء حتى يكون يستقر بوجود اي شيء كان ولا يتبع شيء من الاشياء اصلا وانما يكون غير منها
بحسب وجود اي الفضائل لا بالاضافة لانه حتى في نظام الكل غيرا والقسم الشاقي على بالعقب فيه الاضافة

الشرية

على الجزئية بالإضافة والى ما تساويان فيه والى ما تغلب فيه الجزئية بالإضافة بالنسبة الى اكثر الاشياء ويكون شرية الصناعة وطبيعية بالنسبة
الى بعض اجزاء نظام العالم عند الحكماء والاصطكاكات في الارض الاندر فهذه اقسام الاول لا شرية فيه بالإضافة وهو
موجود بالفعل اذ كان واجب الفيض عن الوجود المحض الالهي الذي هو سبب او وجوب افاضة الوجود الحقيقي والقوة على الاطلاق
وذلك كالجواهر العقلية الموجودات التي لا تكون فيها قوة ما بالقوة ولا تصح فيها شرية ما بالإضافة اذ لا شرية اخرى موجودا اما
من الموجودات او الشرية بوجود ما من الاشياء اصلا الثاني ما تغلب فيه شرية على شرية فهذا القسم غير تنظم الوجود
اذ ما خيره غالب فهو خير شرية فلا محل له كيف فيضان عن الوجود المحض وتحرك المحض والعقل الاول وقال في ان الانوار خير شر ولا
يؤتى بخير ان شر قليل شرية اكثر اما بصرة القطرة وذلك مثل ضوء النار فانها لا يمكن ان يكون على نفيضها الثانية
القطر المتفقة المتوحاة في سمع نظام الوجود وتقويم قوام الامر وانتظام حكم ومصالح لا يحاط بها ولا تحصى
الا وهي بحيث اذا ما التقى لها القاء اذ ان حيوانية اذ تنتهي بمنتهاها وتزيد ما والمنتهى نوعا واحدا فهذا ان
القسمان واجب صدورهما عن الجواد الحق الذي هو بذاته واهب كل كمال وجود واجب كل كمال ومفيض كل خير فيوجد الخير والكمال
منه في النمط الاول ولم يصدر منه النمط الاخير كان في الرجوع الواسطة الى الاول اصلا الواجب وانسلاك من الوجود
اتصال الى ما يقتضي الخير المطلق على الخيرات الكثيرة والبركات العظيمة واما الاقسام الثلثة الباقية وهي الشر الصناعي المطلق
من كل وجه وشر وخير غالب وخيره وشره متساويان فهي جميعا من اقسام الشر ويمتنع صدورها عن الخير بالذات الفياض
بالعقل الفعال بالكمال الذاتية فاذن قد تحقق ان الشر تحقيقه بالذات هو عدم الكمال المتبغي ولا تصح اسناده الى علة العلية
لا غير وهذا اصل باطل فاطل الالهي شبهة النبوية في اثبات سنة الله في المخلوقات والشرور والشر بالعرض
مضافا الى بعض في نظام الوجود وهو الوجود المستلزم لا يستلزم موجودا من كماله بالفعل شرية الطفيلية الاقتصار
بالإضافة الى الاشياء من خير بالذات او يفات يسيرة من لوازم خيرية العظيم الشامل المستمرة بالنسبة الى نظام الكل و
بالإضافة الى اكثر في النظام على الاطلاق والاطراد وهذا اصل عليه فرع ارسطو طاليس المعلم وحول الشر في القضاء
الاول الالهي بالعرض واستناده الى ارادة الخير بالذات الجواد الحق البسيط بذاته بافاضة الخيرات وانزال البركات
لا بالقصد الاول على التطفل والاستطراد وبالجملة ان الشر بالعرض كما هو شر بالعرض ليس مقصودا
بالعناية ولا مرضيا به بالذات فليس من حيث شرية بالعرض داخلا في القضاء الالهي بالذات بل انما قصد العناية
الالهية والاختيار الارادة الحقة الازلية من حيث خيرية العظيم الواجب وحولها في نظام الكل من حيث شرية الطفيلية
الاقلية بالإضافة الى نظام ما تحرى الخصوصية الازلية خيرية العظيم الدائمة بالنسبة الى كل نظام الوجود فاذن

فاذن كما شرية بالعرض فكذلك شرية بالعرض انه ليست مقصودة بالذات ومرضيا بها بالذات بل انها انه مقصودة
بالعرض ومرضي بها بالعرض ومقصودة تلفيقية بالعرض فالشر بالعرض يتكرر فيه بالعرض من حيث دخوله في القضاء
او شرية الطبيعية بالعرض اما دخلت في القضاء لا على القصد الاول بل من جهة انها من لوازم خيرية الكثرة فهذه وقيل
اخرجت في هذا الموضع حاجة الى تدقيق النظر ومحوجة الى تأمل اجواد في هذا الباب المشهورية بعض كان من الفضلاء
الترمذي شرح الاشارات المعمول من هذه الدقيقة حيث انه قصد في تقرير كلام المشترك على قوله بهذه العبارة وظاهر ان
مثل هذه الموجودات المعمول من هذه الحالة والاشتي والكون والفساد وهي قليلة بالنسبة الى الكل وقوع التقادم
المقتضي لصيرورة البعض فمنه فاسد كما لا يخفى فيها قليل فانه لا يقع الا في اجزاء العناصر وبعض المركبات وفي بعض الاوقات
واما الاقسام الثلثة الباقية التي تكون شرا محضا او يغلب الشر فيها او يساوي الخير فليس شرا بموجوده لان الوجودات
الحقيقية والاضافية كلها محال لكون الكثير الاخذ والاضافي على الوجه المذكور بعض تعدد استبان اذن ان الشر بالعرض
لا بالذات او بالإضافة الى القلة الاندرة لا الكثيرة وعلى الوجه الثاني واه لجهة بالإضافة اما دخوله في القضاء الالهي بالعرض
من جهة انه لازم لخير الكثير بالإضافة الى اكثر الموجودات ومن اكثر الاوقات ولازم الماهية عليه الذات الفعل الالهية والاشتغال على
نفس الماهية بالعرض لا بالذات على ما قرر مقرره وقد نوهناه عليك في تضاعيف الكتب السابقة فان قلت اذا كانت لازم
الماهية مستندة الى نفس ماهية الملزوم ولا علة لفاعل الماهية الا العرض لزم ان لا يكون عدم الباري الفعال علة الاقلية
مناط العلم بلوازم الماهية الكلية لان لوازم الممكنات لا تصح في انها مجعولة ومعلولة بالذات فاذن ليست قولكم معتبر
الحكماء الراسخين ان علة شيء بكل شيء علم فعلي على سبيل العلم بالسبب الذاتية المطلق على التام بذاته الاقلية
الحقة فكل جهة قلت السابقة بيان مثاله ان لازم الماهية مطلقا انها هو السبب العقلية التي لا يتعلق بكون اللازم بعد وجاء
وهو هيئة بالنسبة مقادها محفوظة الموضوع بالحمل فهذا ما عليه بالذات بالنسبة الماهية وما الروحية بحسب حقيقتها التصور لا
كما ان الباب عن الاستناد الى الباري الفعال جل ذكره اذ هي الصور النوعية على الاطلاق الى ما عليها والمستفاد
الواجب بالذات الفاعل سلطانه لا غير والقدرة الالهية العقلية التي لا يتعلق به ما هي كذلك من الممكنات مجعولة الفعال المطلق و
مخلوقة الحق على الاطلاق وظاهر الامكان انه الا يستلزم الخروج من التأسيس على الاستناد الى الفاعل الواجب
بالذات او انما هي انها بخصوصها مخالطة مشتبهة بالخصوصية بعينها مستندة الى نفس ماهية الملزوم وعلى ما عليها الا
بالعرض والعلم العلم الفعلي بماهية الملزوم من جهة العلم التام كما على علمها التام كما في العلم الفعلي على لازم الماهية المستند اليها
بالذات او على ما عليها بالعرض اذا كانت لها علاقة بكيف ذو عدم غرة لها مناط عدم غرة به فليست بعض الى

الاصل مسبحي الكل على تمر ورشاة العقاد الصفة في ضمير الله تعالى والجسمانية فيشوه النفس وجوهر ذاته كسبب الكل المصاف
مثلا وشقاوة تمارس جهة البدن بحسب السوط على ميل ان شهوة او غضب تعالى على سبيل سائر الشرور الالهية لازم
الكثرة المقصودة للعقاب الاولى وكل العقوبات الالهية في الشاة الاخرة وعلت في القضاء والقدر من حيث انها لازم
خيرات نظام الوجود ومن حيث انها من تتمات امر التكليف على حسن الكل في هذه الشاة لان الترتيب والاتفاق بها
من جهة الاتم ارتداع النفوس المكلفين من المعاصي والمآثم الاتم وجوب الوفاء ذلك من تتمات اسباب الارتداع واختلاف
المعاد وما يوجب الاحوال بالجزء الكل بفعل الانسان وارادته واختياره لا تعالى من حيث القضاء الالهي والقدر الرباني
وسببه ارادة ذلك كله من جهة العناية الاولى والارادة الحقة على طبق استعداد المواد بمقدار استحقاق الماهيات فكل الشقوة
والعقوبة من حيث القضاء والقدر واستحقاق الشقاوة والعقوبات من لوازم ماهيات الافعال والاعمال من الكمالات والنقائص
بخصوصيات درجاتها في الحسن والقبح الذاتيين وانما رجع الثواب والعقاب الى الفاعل المباشر بالارادة والاختيار
لم يكن اهو العلة التامة المقتضية لوجوب الفعل لانه المحل القابل كالادوية الترياقية والسمية انما تظهر خواصها وآثارها
في ابدان شاربيها اوجبتهم فالطبيب الحاذق في ذلك يعلم ان الطب الحاذق والادوية النافعة على حسن الادوية بحسب
ويتبين ان الشريك في التعليق بالتعليق الاختياري في الجنس وفي الانواع وفي الاشخاص وفي الاحوال كلها للنظام
الموجود اعني الاختلاف مقتضى معنى واحد وهو نظام الكل وحفظه فان اجناس الموجودات كالحيوان مثلا والانواعها
كالانسان مثلا واشخاصها كاشخاص الانسان واحوالها المختلفة عليها كلها مقتضيها نظام الكل وهو نوع من نظام
عظيم ولو صح الفيض وجود الاشرار الكائنة ايضا من مقتضى ذلك النظام بتعليق والفروعات السابقة لمقابلات في الموجودات
وان لم يكن مقصودة في حفظ نظام الكل فانها ذات في اشتمال ما فوقه الله بهذا الالهي يحفظ بها نظام الكل بتعليق و
الشيء الواحد الجزئي الذي هو الى اليه الاسباب وان كان مشتركا في الفعل كثيرة الاسباب وزمانا الى لو لم يكن
لم يكن نظام العالم محفوظا فان الاسباب المؤدية اليه هي الاسباب في حفظ نظام العالم وهو كالفروع السابقة لمبادي
العقوبة التي تمحق الى الظالم انما تقع عليه لحفظ نظام الكل لانه ان لم يتوقع المكافات على فعل الخير او لم يتوقع
المكافات على ظلمه وفعله الشر والقبيح لم يفعل من فعله ولم يترجح ظلمه من نظام الكل فحفظ نظام تعليق ودخول الشر في
القضاء الالهي هو ان ذلك الشر تابع لخير ضروري الذي يكون من القسم الثاني وهذا الفروع قد صرف الله بهذا الالهي
في حفظ نظام الكل على اتم ما يكون كالشيخوخة والموت قال الشيخ ضرورية تابع وقد جعلت على نظامها الكلي
وكثر فوائد الحيوانية والموت جعل الله لوجود الاشخاص والنفوس لانهاية لها كانت تبقى الوجود انتهى بالفاظه وقال

الشيخ الكبير

فقد يعلم الوفاء عن عبد الله تستر عن مدبر من في الصورة الذي ابليس فيه وتجنبه عن طاعته بحجة آدم عصاه ولم انه خير تناول الجنة قال ابليس
كيف تسجد عن جهة هذه قرآن في القرآن ورحمتي وسعت كل شيء وانا ادعو كل شيء فوجهة شيء منتهى وعده فاخبر الله ذلك فكنت وفارقة
ثم رجع الى القرآن فوجد الله يقول لقد اخذ كتبه الذين يقولون فوجد الشيخ قد عبد الله لذا الجنة خير من كتبه ولم يذكر ذلك في ابي جهل
الا جميع اسم مرة اقوى جنبه وبين ابليس حتى اخفق ذلك ان يشبه به قال الله الرازي بها انما هي سنة فقد الجنة الله بسم الله
بجهة المهدي فوجد بهذا المعنى فقط ابليس والنظر اليه نظرة تنجيه بعقله ومعرفته قال ان يقتل بعمر فانك كانت تشبه قال اراك الى علمه قال
الشيخ كيف ذلك قال ابليس كنت جنسك فاذا به ابليس عاجب من تنبيه بدنها كاد الطلاق وتنبيه انما امر بهيئة فظهر خلف رحمتك وتحقق تمارس
قال تعليق الاول تعالى تمام القدرة والحكمة والعلم على جميع افعاله لا يدخل افعاله اخلق الله ولا يخلق الله والتصور
ولو لو تم سوم ان العالم يدخل او يتعلق ايضا ويظهر انه يتعلق لوجب من ذلك ان يكون تمام القدرة
والحكمة والعلم تعالى من ذلك اذ قدر يتسبب العالم وسبب بقائه وسبب بقائه وهذه الآفات والعاهات التي
تدخل على الاشياء الطبيعية انما هي تلبيس وتوت او الخير الاذى من قبول النظام التام وقال تعليق هو غاية لبقاء
وذاته مبدأ الكل بنظام الخير فيكون نظام الخير متعلقا له بالقصد الاول تعليق الخير بالحقيقة هو كالوجود وهو واجب
الوجود بالحقيقة والشر عدم ذلك الكمال تعليق الاشياء الناقصة لنا قد تسميها شرات ليست بالحقيقة شرات
تعليق النظام الحقيقي والخير الحقيقي موجودات البدن ونظام العالم وخيره صادران من ذاته وكل ما يصدر من ذاته وهو
نظام وخير لو وجد مقترنا بنظام يكون به اذا الغاية في الخلق موجوداته وهذا النظام والخير في كل شيء صادر من الكل واحد
من الاشياء غير ما في الآخر والخير الذي في الصلوة غير الذي في الصوم انتهى كلام التعليقات وبعض التمسك في الانتصار
تمسك في التعليقات اذ بين ان عقوبات النفوس في الشاة الآخرة بقدرتها جميعا واقعة من القضاء الاول الالهي
بالعوض عقوبتها العقلية في دنيا الروحانية وعقوبتها البدنية من مقاديرها الخارجية سواء كانت تلك العقوبة
ولعلك تقول اذا كان القدر بالعقاب فما وجه ان العقاب يتعلق على حظيها كما تستعمل هو كالمرض لبدن
فهو لازم من لوازم ما يساق اليه الاحوال الاصلية التي لم يكن من قوتها بدون ولا من وقوع ما يتبعها واما ان يكون
على جهة الجزاء من مبتدأ الامر من خارج فحديث اخر كم اذا سلم معاقبة من خارج فان ذلك ايضا يكون حسنا لانه كما
يجب ان يكون التخويف موجودا في الاسباب التي تثبت فينبغي مركز الاشخاص والتصديق بالكلية التخويف فاذا فرض
من اسباب القدر ان عارض واحد مقتضى التخويف والاعتبار ذلك الخطاب واي ما يجري حسب التصديق لو فعل الفرض
العام وان كان غير ملائم لذلك الواحد ولا واجبا من مختار رحيم لو لم يكن هناك الاجانب المبتلى بالقدر لم يكن
في المقدر الجزئية مصلحة كلية عامة كثيرة لكن لا يتعلق لعقب الجزئي لا يحل الكلي كالتيقظ لعقب الجزئي لا يحل الكل فيقطع
عضو ويوم لا يحل البدن بكليته ليسلم انتهى بالفاظه فانقلب الشارح الى تقريره على قوله تقرير السؤال انه اذا كان
الكائنات انما وقوعها بقضاء الله تعالى وقدره وكانت الافعال الانسانية صادرة منه على سبيل الوجوب فيتبع
الجزئيات في العالم العقلي ولو وجد حدوث ما يحدث منها في هذا العالم مطابقا لما يمثل هناك فلم يتعلق الانسان
على شيء ضد رضاه على سبيل الوجوب وكيف يليق ذلك بالجواد الكريم المختار الصرف فاشيخ اجاب عنه اولا بجواب بقضية
القواعد الكلية وهو قوله ان العقاب يتعلق على حظيها كما تستعمل هو كالمرض لبدن لا قوله ولا من وقوع ما يتبعها

العذاب لا

وهو ظاهر لكنه قوي الفرض الجزائي لبيان سبب تراكم الفضلات الفاسدة التي بعد تهيئة مزاجه وذلك لحق في العقاب لتنفس بحسب
فرضها العقل في هذه العقاب الباطلة والاتفاق الرديء مزاجه وهذا النوع من العقاب تاكيد لتنفس الاب بسبب
المكافات الرديئة الاخرى فيها الفضلة بجوهر ذاتها كلها تكون من داخل ذاتها وهو نار الله الموقدة التي تطلع على
الافئدة لكن الايات الواردة بالوعيد في الكتب الالهية لو اجريت على ظواهرها لتضمنت القول بالعقاب جسمانيا وارد على
السني من خارج على ما يوصف في التفاسير والاخبار فاشارة ذلك قوله وانا العقاب الذي يكون على حد من خارج من مستبدل
مرضا خارج فيث اخر اثباته على الوهم لو كان العقاب كذلك تستحيل ارادة ان هذه ان ذلك الغير على تقدير كونه كما يفهمه
اهل الظاهر منطبق على القانون العقلي وليس مما لا يجوز وقوعه مستحيلا الا الالية فانه الذي ليس بشرا الا ما يوجد من فعال
او اسلم مقابل الجزء خارج فان ذلك الغير يكون حسنا وارادة الحسن ههنا الجزاء المقابل الشر لا ما يذهب اليه المتكلمون
على سبيل الاستدلال على ذلك بانه وجود التخويف من الاشياء التي حسنت انها سبب العقاب في فرض وارد الافعال الاختيارية
الاثيث تحسن واجب يقولون لكثرة الشيء من وفي اكثر الاوقات قالوا انهم ذلك يرتدون ويكفرون من ارتكاب الجرائم
والاثام والصدق بين الايفاء بذلك التخويف واخلاف يوجب الجرم ذلك يتخويف ونقض الارادة والقبح فهو
الذي حسن واجب في شريعة الكلية التامة الربوبية والعناية الاولى الالهية ايضا والذي ترتب هذا النمط من العقاب على فعل الجرم
من لوازم الافعال السيئة فهو ايضا من مذهب الطبيعة فاذا فرض من مذهب القدر الذي قدرنا الله تعالى ان قادر على فعله
من الاشياء من مقتضى التخويف والتصديق بالعلوم بالبرهان وجوب في قوتهما فالكل الربوبية حق عليه العقاب ليس الا الفعل
فاذا مذهبهم من جهة ارادة الفعال الحكيم المختار القديم ومن جهة اقتضاء الطبيعة الجزئية جميعا فاذن اتفاق الوعيد وتصديقه
اي الايفاء به من العناية بالارادة والاختيار واجب في الحكمة التامة الالهية لو له على الفرض الكلي وهو كلف الكلي من شرعه
اسباب العقاب الموجبة فيه وان كان ذلك غير ظاهر الجرم العقاب ولا واجب ايضا فهو غير رحيم لو لم يكن الملحوظ الا ما يجب
الجرم ولم يكن في العقاب مقصود غاية كلية وهذا الاسلوب سبيل سبيل التبادل لو استحق ولكم في القصاص حيوة يا اولي
الالباب فالشيخ بين اجرا ان هذا التعذيب انما هو مشترك بالقياس الى الجرم المعذب موضوعه بالقياس الى الشخص الذي يوجد
بالقياس الى كمال النوع ولا يلتفت بالجزئي الى الكلي اذ لا ينظر اليه فهذا الذي من الجزء الكثير الذي هو شر
قليل واستهلك بقطع العضو يصح حال البدن فان الحكم بوجوب ذلك وان كان مستقلا على شرعه مقبول عند الجمهور وقد
تبين من ذلك ان ما ورد به التنزيل لم يكن في الفقه الاصول الكلية بل كان موافقا لقوانين قواعد العقل وقانون ضوابط
الحكمة فيما يخص كلام الشارحين على ما يتلو الوجوه في هذا الموضع **وتنبيه** قال امام المشككين في شرحه سابقا بطلان الجبر

وانا اجمع هذا الزمان والاخبار الصادق به اولا فاتمه الحق كما كنه وهو

فذلك

الشرح في الامر الاخر ويقابل ان يقول هذا الجواب ضعيف من وجهين احدهما ان هذا الجواب مبني على انه لا يجوز التوقف
لكنه كما يدل لكان القدر فيكم العقاب يدل ان كان القدر فيكم التخويف اذا كان الكلام بالنفي والاثبات من الضعيف
واحد الم يجز حمل احدهما مقدمة في تقرير الاخر وثانيهما ان هذا استدلال لو كان المعذبون اقل من الناجين لكنه
الهالكين مع مذهب المسلمين اكثر من الناجين قال اهل الاسلام اقل من الكفار كلهم مع ان الكفار بالكون لان كفروا
ذلك مقدمة لقول اهل الاسلام مع ان غرضه من هذا الجواب ليس الا تشنيع قولهم لو لم يجوز الصحيح ان يقال قوله
ان كان القدر فيكم العقاب سؤال باطل لان العقاب ليس من القدر وغير خارج عنه واذا كان كذلك طلب تعليل باطل
قوله فقال الشارح الرابع خاتم المحققين الرد من الشرح واقول هذا الاول القول القدر على مذهب الاشاعرة
من المتكلمين لانهم يقولون لا فاعل ولا مؤثر في الوجود الا الله والجواب الذي ذكره الشيخ كان مطوفا فاطرا فان فعل
الانسان مستند الى قدرته وارادته وكل ما مستند الى الاسباب وهي اسباب ارادة فعل الجزء التخويف فان
وقوع التخويف الاسباب القصد يجوز ان يمنع كونه من القدر والتعليل صحيح على ما ذكره الشيخ وهو لا يتكلم من القدر
لان الشيخ لا يقول بالقدر عقلا عنده واما على اصول الاشاعرة فلا لم يكن التخويف كان التعليل به باطلا على ما ذكره الفاضل
الشارح واما يقطع الكلام في القدر عندهم بقطع التعليل على الاطلاق وذلك يقولون لا سبيل عما يفعل وعلى الثاني
ان الشيخ لا يريد تشنيع قواعد المتكلمين الذين على ما صرح به بل يريد تشنيع ما يقول به الكلية الالهية هذا الكلام ليس فيما
وردت من السبيل حكم بان الهالكين اكثر من الناجين بل حكم ان يوجد به ما يقتضي هذا الحكم انتهى كلامه ولكن المقول
اورده على الوجه الاول الصحيح وظن امام المشككين اتفاق الكلام والاشاعرة في القول بالقدر على سبيل الجبر فاستبعد
وتهكم باطل ان السبيل الكلام هناك هو مذهب اهل بيت رسول الله المعصومين من الله وسلم عليه وعليهم اجمعين ان الله
هو الفاعل المباشر لفعل بقدرته وارادته واختياره اي ذاته المستقلة بالاستقلال مرتبة منتهية بقدرة الله وارادته
سبحانه ولا جبر ولا تفويض لكن الامر بين امرين وقد اورد ههنا القول الفصل فيه حركة بالدقيق فاستبقاء ما اورده على
الوجه الثاني فليس مستبعد اذ لا امر الا في ان الناجين اقل قدرا من الهالكين وان الراجح الشقي لكون جوهر النفس والاستعداد
المستجيب لزكية قوة واستكمال ذكاتها واعلا قبولها لحصول الكرتيات الاسطقسية وقيام التنزيل الحكم والشرعية
احاديث الناجين الشارحين ما فوقه لكن لا يصح ان يقال الهالكين وان كانوا اكثر عددا الا ان ذلك من لوازم
الحركات الكثيرة ضدا بالنفس على كمال النوع واشخاصه الناجين والاسباب المرتبة الذاتية له ذلك على سبيل الوجوب
في نظام الوجود ولقوله يدخل وجود الهالكين على الفضاء والقدر لزم عدم دخول اسباب المرتبة المنتهية الى الوجود

علة ما ورد عن هذا ان جميع الموجودات الكلية الالهية فانها تحت علم الحق
قالوا ان كان المراد من هذا الشرط الى الجزء الحق الاسباب عدد خاص
وان كان المراد بسببه عند الله والله اسلم بالصفة فتقليل القدر انما
يصح عند مذهب الحكماء ان كان سر حوادث القدر له علة عند هم حتى
يتبين الى مستند العدل اما على مذهب الكرامية فلا علة لعلمه وحوادث
المقدر له من ان لم يكلف اهمالا ذو صدق حالهم بالتكليف وعلم
على الكافر والوعد مع العقيدة لان ذلك الوعد والوعيد لطف
مالية يعلم الى الطاعات وكيفيتهم الى المعاصي اي انهم يجب
عليه الاتيان الطاعات اذا الله خلق له
فيتبع طبع واما الهالك فمن الف الدار الكل
الله مرد واتبعه لم يعدنون فكونوا
ارتكبه الهمس واذا فعلتم بالاشياء
الخاص لو اراد بهم ذلك وانهم تاركون

الى الحكماء وجوب كون الجزئيات مستندة بها الكثرة كالف
القول بالقدر على مذهب م

قيد كان حد العبد مقدرا الا الحق
فهو اخبر قيد الجواب بالعموم
حد غير القدار الى العبد

ان يوجد منه الا

وفساد نظام الكل وجريان التسلسل عن كل الممكن وعدم دخول النفوس المقدسة الانسانية في الوجود وانتفاء
وجود الاشخاص الناقصين انشاء او وجود الممكن مع لوازم هذا النظام الموجود وامسك الباري الفعال عن
ايجادهم مع وجود ذلك كله فيكون التشريع في عدم ايجادهم اكثر من التشريع في ايجادهم لكن كثرة لا تحصى مراتبها فان ثبت
ان ايجادهم للسلام لبعضهم وعدمه لكم من الشارة الى وجوه شر طفيف قليل بالنسبة الى خيرات عظيمة كثيرة ومنافع لا تحصى
في نظام الوجود فلنثبت هذا الباب امام المتكلمين كيف هو وعلى معارضة الحكماء هل سعوه تعقل الشر وجوه
للاشتراك ان هذا الجواب مختصر ان التسبيح بحمد تعذيب المكلف المجرم المصلح كلية وهذا الاتيان الامر القول الفيلسوف
الفيلسوف والفلاسفة لا يقولون بهذا حظهم يحصلون في هذه المسئلة مع سقوط هذا السؤال عنهم فلنقل قبله يا امام وبك
وسلامة اهتدى بك ما تعني بالتعقل على الفلاسفة والاخلاق عليهم فانه اصلا فكيف تقولون عليهم تهم يقولون بهذا
يهبون اليه فانهم يقولون الاختيار بالحقيقة الله سبحانه وكل مختار فهو مضطر في صورة مختار او مختار في صورة
مضطر وانت تقول عليهم انهم يقولون الارادة والاختيار عبث في قال الشرك في التعليق بتعليق الشيء مضطر
في صورة مختار وحركاتها تسخيرية اي قهرية كحركة الطبيعة فانها كون بحسب غرائز ودواع هي مسخرة لها الا ان الفرق بينها
وبين الطبيعة انها تتوسط غرائزها والطبيعة لا توسط غرائزها والافعال الاختيارية في الحقيقة لا تصح الا الى الاول تعالى
وحده وحركة الافلاك تسخيرية الا انها ليست بطبيعية فان الحركات الطبيعية تكون على سبيل اللزوم وهاهنا ليس على اللزوم
نعم هي اي في حالة واحدة والحركة في الفلك بحركة نفسه لا لمكان الغرض بعينها فهي كذلك موضع وقصد معلق
عند الغير الا ان الاختيار يكون بداعي او سبب في الاختيار بالداعي يكون اضطرارا واختيار الباري تعالى وفعل ليس بداعي
انتهى بعبارة وقال التعليق لتسليم فهذه العلم المختار فانه لا لم يقل انه كان مختارا كان ذلك من غير رضاه وليس
المختار اذا اختار الصلاح ففعله يمدان يختار ما يقابله ايضا فيفعله واذا لم يفعل مقابله لم يكن مختارا بل الاختيار يكون
بحسب الداعي وذاته دخل في الصلاح واختياره وقال التعليق عن واجب الوجود ذاته انه نفس الواجبية والان
وجوده ماهيته او ان كل صورة صفاته بالفعل ليس فيها قوة ولا امكان ولا استعداد اذا فاذا قلنا انه مختار وانه
قادر فانا نعني به انه بالفعل كلما يزال ولا يزال ولا نعني به ما يتعارفه الناس منها فان المختار في العرف
هو ما يكون بالقوة وانه محتاج في ترجيح احد الطرفين الى الفعل اما داع يدعوه الى ذلك من ذاته او خارج فيكون الفعل
مستحقا له في حكم مضطر والاول تعالى من اختياره لم يدعه داع الى ذلك من ذاته وخيريته لم يكن مختارا بالقوة ثم صار
مختارا بالفعل بل لم يزل كان مختارا بالفعل ومعناه انه لم يجر فعله وانما فعله لذاته وخيريته ذاته لا لداع آخر

آخر ولم يكن هناك قوتان متنازعتان كما في نطاول احدهما تمام صار الشيء لا الفعل بها وكذلك معنى قولنا انه قادر ذاته
بالفعل كلما يزال ولا يزال ولا نعني به ما يتعارفه الجمهور في القادر من انه قد يفعل وقد لا يفعل فانه لا يكون لقصد من قدرته
شيء ما لم يترجح ترجيح وان لم يقدر على الضدين فلو كان يصح صدور الفعل من قدرته يصح صدور فعلين معا من الشيء
واحد في حالة واحدة فالقدرة فينا بالقوة والاول تعالى عن القوة واذا وصف بالقدرة فانه يوصف بالفعل دائما
ونحن اذا حققنا معنى القدرة كان معناه انا متى شئنا ولم يكن مانع فعلنا لكن قولنا متى شئنا ليس هو
ايضا بالفعل فانا ايضا قادرون على المشية فينا ايضا بالقوة وكان القدرة فينا ايضا تارة تكون في الفعل وتارة
في الانقضاء والقدرة في النفس على المشية وفي الانقضاء على التحريك فلو وصف الاول تعالى بالقدرة على الوجه المتعارف
لوجب ان يكون فعله بالقوة ولكان بقي هناك شيء لم يخرج الى الفعل فلا يكون تاما وعلى تجاوز ان القوة والامكان
في الذات والاول هو بفعل على الاطلاق فكيف يكون قوة والعقول الفعالة هي مثل الاول تعالى في الاختيار والقدرة
وذلك لانها ليست تطلب غير المطلوب بل هي حقيقة ولا يتنازع هذا الطلب فيها طلب آخر كما فينا وليس فيها قوتان
ويكون بين احدهما تعلق الاول تعالى وحده انه يجب ان يصدر عنه هذه الافعال وحده العقول
في انها هو حتى ان يكون افعالها مثل فعل الاول وقد قيل ان الذي مضطر في صورة مختار معناه ان المختار منا
لا يخلو من اختيار من داع وقوة على فعل وذلك بان كان الداعي الذي هو الغاية هو الاقوى فينا قيل فعل المختار
فيما يفعله وربما يكون ذلك الداعي غير جهة بان اخر وفي حالة اخرى لا يوافقنا فهذا ذلك الداعي فيكون صدور الفعل
مناسبة على سبيل الاكراه فان كان ذلك الداعي ذاتيا كان مختارا بحسبه لا في ما بالحقيقة والاول تعالى
داع له فعل ما يفعله ونحن اذا قلنا فعل بفعل كذا مختارا كان معناه ان داعيه ذاته واذا قلنا انه يفعله مكرها كان
معناه ان داعيه غيره والداعي اذا لم يكن غيره كان الفاعل فيما يفعله مختارا ويكون عنده ان ذلك الداعي غاية
او خيرا لا يحسب الوهم او حسب العقل واذا كان الداعي غيره كان فعله وان كان فيه صلح فيفعل صادرا عنه
على سبيل الكره فالاول تعالى كان هو الخير كان صدور الاشياء عنه صدور ما لو صدر من غيره وكان طلبه فيه الخير
فلم يختلف في الغاية والفاعل فكان صدور هذه الاشياء عنه لا لغاية خارجة عن ذاته كان طبيعة
هو المختار وانما يصح فينا الاختيار بحقيقة لان فينا قوة تطلب شيئا خلاف ما يجر عليه قوة كما ان الصفة
وذلك والاول تعالى ليس فيه هذا لان صدور الاشياء عن ذاته هو بحسب خيريته ولكن الاشياء غير متعاونة
لذاته فلا يكون هناك تنازع في الارادة بحقيقة بحيث يكون في الوجود وجود بالذات وفي الاختيار اختيار بالذات

برتبة م

ع الوجه لان ذاته تكون الاشياء م
ايضا بالذكر الطبيعية برتبة

وبالجملة

وفي الارادة ارادة بالذات او من القدرة قدرة بالذات حتى يصح ان يكون هذه الاشياء لا بالذات فرع ومعنى قولي
يكون واجب الوجود موجودا بالذات او في ارادة بالذات او قادرا بالذات او مريدا بالذات حتى يصح هذه الاشياء لا بالذات في مرتبة
انتهى كلام التعليقات بالفاظه وقد اتى تمثيل ذلك التركيب العلم من الفصوص وفي تعليقاته وكذلك نعلم الذي ذكرنا لو كان صحيحا
فيا ايها المشككون انظروا الى انصاف ما لكم المشكك المشكك ثم استفتوا قلوبكم هل يحل لاحد ان يقلد في قوله
او يتبع في نقله **وينبغي** قال امام المشككين في المباحث المشرقية واعلم انك متى حققت علمت ان الكل في مشرب القدم
والحدوث وسلسلة الجبر والقدر شيء واحد وهو ان الشيء متى كانت فاعليته في درجة الجواز استحال ان يصير منه الفعل الا
بسبب آخر فهذه القدر متى الفوه من المستبين ثم ان فاعلية الباري تعالى استحال ان يكون وجوبها بسبب منفصل وجب
ان يكون وجوبها لذاته ومتى كانت فاعليته لذاته وجب في واجب الفعل واما فاعلية العبد فكذلك استحال ان يكون وجوبها
لذات العبد لعدم دوام ذاته ولعدم دوام فاعليته لاجرم وجب اسنادها الى ذات الله تعالى وح يكون فعل العبد
بقضاء الله وقدره فان قيل فاذا كان الكل بقدره فما الفائدة في الامر والنهي والثواب والعقاب وايضا اذا كان الكل
بقضاء الله وقدره كان الفعل الذي اقتضى القضاء وجوبه واجبا والفعل الذي اقتضى القضاء عدمه ممتنعا ومعلوم
ان القدرة لا تعلق بالواجب والممتنع فكان يجب ان لا يكون الحيوان فاعلا للفعل والترك لكنا نعلم بديهة العقل كونه
قادرين على الافعال فبطل ما ذكرتموه قلنا اما الامر والنهي فلوجوه اما الامر والنهي فلوجوه الضرب القضاء والقدر واما الثواب
والعقاب فهما من لوازم الافعال الواقعة بالقضاء فان الاغذية الردية كما انها اسباب الامراض كذلك انها اسباب للعقاب
الفاسدة والاعمال الباطلة اسباب الامراض النفس وكذلك القول في جانب الثواب واما حديث القدرة فلو صح الفعل
لا يمتنع كونه مقدورا لان وجوب الفعل معلول وجوب القدرة والمعلول لا يمنع التعليل متى كان وجوبه لا لاجل القدرة
فح يستحيل ان يكون مقدورا بالقدرة والذي يدل على صحة ما ذكرناه ان اصحاب هذا القول يقولون انه يجب على الله تعالى
اعطاء الثواب والعوض في الآخرة والا لكان الواجب بل انما يجب الجهل واما على ما هو مذهبنا لان على الله تعالى
والمؤدي الى المحال يستحيل من الله تعالى ان لا يعطي الثواب والعوض واذا استحال منه عدم الاعطاء لزم وجوب
الاعطاء فاذن صدور هذا الفعل عنه واجب مع انه مقدور له فظهر ان كون الفعل واجبا بالغير لا ينافي كونه
لا يمتنع كونه مقدورا انتهى كلامه بعبارته وهو اقوى على الحق مما اورده من سبقه كشيخه ومع ذلك فعلى من ينظر النظر
التعقلي ان يتعقبه ويتفقده ويتفقد نقدا ويمحص واذ قد استبان لك ان كل هو يتحقق شيء من شيء
اجزاء نظام الوجود ويمتنع ان يكون من عالم الغيب القوة الاستعدادية لما يتهيأ تحقيقه الاسباب المادية
الباقية فيها ولا يكون على الاشراق بالصيانة الخيرات والشرور وان استحقاق الاشخاص ايضا من لوازم
خصوصيات الماهية المختلفة المنسوبة ان يكون في تمييز تلك الاستحقاقات وان كثيرا من تلك الاشياء من خيرات الوجود الواجب
فيضانها عن الفياض الحكيم بل مجرد فاذن استحقاق على القضاء والقدر وكذلك لم اما متى تهذيب الحسن
اما في فوق فوقك لم خلقني الله تعالى واذا مضى في الوجود ولست اظلمك قائلا اذا البيان تلك الاوراق اصابات
لم تكن مخلوقا موجودا في بطنان تبرك واما في فوق فوقك لم انا وانا ولم انت انت ولم هذا هذا ولم ذاك ذاك
ولم هذا النظام الجملي موجود هذا النظام غير موجود لا تكن من الجاهلين وهو اما السرور التي لوازم الخيرات الكثيرة
كلها يدخل في القضاء الاول بالعوض وما في القدر فيدخل الاول بالعوض فان القدر يفصل ما دخل في القضاء
الاول بالذات او بالعوض ويفصل اعتبار بالعوض في القدر اصل الامر الوجود بالعوض كالحركات الوضعية الموجودة
بوجود الموضوعات بالعرض لا على الحقيقة فالوضعية داخل في الوجود بالعوض ولكن باعتبار ما في الفهم لا باعتبار
وجودها في القدر البداء وهو محو الثابت او اثبات المحو اما تقيض القدر الذي هو كتاب المحو والاثبات
لا في القضاء الذي هو ام الكتاب ودفتر نظام الوجود ولوح قلم الامر والخلق وتقيم تركيب الابداع والصنع والتكوين
المحفوظ من الزيادة والنقصان والمصون من التغيير والتبديل وقال التشريك في التعليم في الفصوص نص القدر
الى الاحدية مدرس على الابدية واذا سألت منها فمن قربت الطلب الاحدية فكان قلت الكثرة فكان
لوحا جرى القلم على اللوح بالخلق حتى يصير الى البصيرة لا تعلق نظام الوجود محكما بالقضاء والقدر واستناد
الوجودات كلها الى قدرة الله سبحانه وارادته وحكمته ومشيته ليس بصادم توسيط الشرائط والعلل وارتباط
عوالم النظام واجزائها بعضها ببعض وترتب المسببات على الاسباب وذلك كان الله سبحانه هو المفيض الحاصل
لذات زيد ووجوده مثلا مع ان اباه وامه وغيرهما مما يتعلق به دخولا في دائرة القدر من جملة علله واسبابه المنتهية
في سلسلتها الطولية والعرضية على ما علمت ثانية وجاعلية الواجب تعالى شانه وتقاطع سلطانه وكذلك الانسان الكامل
من الاخلاق والملكات والاعمال والافعال حسبما قال عمل جوهر ذاته ومفيد وجوب وجوده هو الله سبحانه
ضرورة ان الكامل التام المفيد لوجوب وجود المجعول لا يكون الا من جميع ما يتوقف عليه حصول ذلك المجعول
في سلسلة الوجود من تلقائه ومصنوع صنعه ومخلوق قدرته ومع ذلك فانه جعل العلل والاسباب لا تؤثر
وتباشره من افعاله وانفعاله قدرته ومشيته وشوقه وارادته واختياره ولذلك كان هو الفاعل
القريب لفعله وان لم يكن هو عله التام المقتضي لوجوبه والقابل لوجوده فكذلك فانه لا يمكن الادعاء والطلب

من جملة أسباب الحصول وعلل الكون وشرائط الدخول في نظام الوجود وما يتعلق به تارة أم بالطلب والسؤال
والدعاء والالحاح في الدعاء وتسليم وتسبيح وإن كان قلم يجري القضاء الأزلي بتقدير وجوده ولم يسبق لوح
القدر الإلهي بتصوير حصوله لم يقع الدعاء وما أدعيته وإن كان مما جرى به القلم ونطق به اللوح فالداعي له مكلف
وإلى التقدير لا يكشف لنا فيما إن الطلب الذي من القضاء والدعاء الذي من القدر وهما من شرائط الخلط
القضي ومن أسباب الحصول القدر فإذا كان قد جرى القضاء والقدر بنجاح بغية ما وإنجاح طلبة ما كان الطلب
والدعاء الذان هما من شرائطها وأسبابها المأتية إليها أيضا من القضي القدر والقضي وما يتعلق بها
وقد رفعت قضيت وقدرت أسبابه وشرائطه وما لا فإذا أراد الله شيئا هيأ أسبابه فهي كوكب شاك
أسباب الهدى والضلال ومفاتيح أبواب الشقوة والسعادة فهي ضوابط أبواب القضاء والقدر قالوا النبي خادم
القضاء كما الطبيب خادم الطبيعة وكما علم المنطق خادم وزن البرهان والمنطق خادم السليقة العقلية الموزونة
وعلم العروض خادم وزن السليقة الشعرية وقد يقال كما الميزان خادم الصور والصحيح كما العلم الميزان خادم
وزن القوة النظرية والميزان خادم القوة النظرية الموزونة في جبلة الفطرة وما طب فكما الطبيب خادم الطبيعة الجزئية
فكذلك النبي خادم القضاء وخادم الطبيعة الكلية ومنهج المنهل طبيب فيما قد بلي به سمعك أن الأمر الإلهي في النفس
الرحمانية في الإفاضة والتحصيل وهو المعبر عنه في المنهل الحكيم بقوله كن بالنسبة إلى عالم الأكبر وكذا بالنسبة إلى عالم العقول
المحضة إبداعي وصنعي بالنسبة إلى عالم المجردات وهو مجمع العالمين العقلي والنفسي أمر وبالنسبة إلى عموم عالم الجسمانيات خاص
بالنسبة إلى خصوص الكائنات الكائنة الفاسدة كما هي كائنة فاسدة على التحقيق كون ثم المتعلق بعالم الخلق ثم مرتب
أمر تكويني صنعي إجادي ومدد ديني خلقي نشر يعني أن الإلهي طلب بقول كن والمأمور بالقصد والنفس جوهر الهيكل
مرتبة المائية الأسيدية الشارحة للبأس والصادر لنفس جوهرها الصابر بالقصد وما يتعلق حقيقية وإن هو إلا
نظام العالم الأكبر الوحداني بأسره المنطبق سوائية مثلا زد مرتبط بعضها ببعض فكلا من عالم آلهة هو مثال
ما يوازيه من سائر العوالم فعالم الأجسام بإزاء عالم الأرواح وعالم العناصر بإزاء عالم الأفلاك وعالم الكون بإزاء
عالم العقول وعالم الأمد بإزاء الألفاظ وعالم الألفاظ بإزاء عالم الأذهان وعالم الأذهان بإزاء عالم الأعيان
وكل عالم من العوالم ظل العالم الأسمى وفوقه ومثال ظل وظلمه له ومقيد ومتوسط به وكذلك خصوصيات الجزائر كل
عالم بإزاء خصوصيات الجزائر العوالم التي هي فوق ذلك العالم وأمثلتها وظلالها ومقيدة ومتوسطة بها
فإذن فالعلم بالعالم الجزئي كالطب والعالم العقدي كالفلسفة وكالتأسيس فيهما كما فيهما من أسباب التبيين وأمر الجات

حاجات الخواص منطبقان على عوالم التكوين بما فيهما من النسب الكونية والبدائع الصنعية كما ظلال والعكوس
والثمرات والفروع بالإضافة إلى أصول عالم الأنوار القدسية والجواهر العقلية كما هناك من الزوجات
مشاقات الحجات العشقية والحجات الشوقية وانتشاقات الانبهاجات المنبعثة من الشوق الشرقي والتهيئة والتبرقات
الإلهية تميز أمهات الأصول ومهمات المسائل إلى النسبة التوالي إلى الأول أم جميع النسب وهي كما قالوا
نسبة الجوهر الأول إلى القيوم الباري الأجل جل ذكره أم جميع النسب كالشرك في الحروف مرات الموجودات
والأمداد وأما في سالفة العروة الوثقى ولنا عليها مواخذات تعقيبية غير اقتضابية أوردناها في كتاب
نبراس الضياء وفي كتاب الجذوات والمواقيت وبينا فيها فتح الأصل وفتح الحقيقة فإذن عالم العدد
بإزاء عالم الحرف وعالم الحرف بإزاء عالم الذهن وعالم الذهن بإزاء عالم العين فالحروف والألفاظ
والأشعار والآيات والأذكار والأدعية بأمدادها وأورادها وبنسبها وأوفيها كما هناك من
الأعيان وضمير الواقع ومتجلي الخارج فإذا انطبقت وتمثلت صورة المقصود فيها اتبع ذلك
التمثل انجلاب الحصول في متن الواقع وخارج الذهن بنسبة الأدعية والمناجات إلى حصول المطالب و
نيل الآمال بنسبة تصور الأذهان إلى تحصيل التصورات في الأعيان فهذا أحد أسباب استجابة الأدعية
والأذكار بالبغية وعار الحصول فإذن قد استبان أن الوهم بأبي أبواب أسباب الحدوث والبقاء
جدول من جداول أنهار القضاء والقدر فليعلم فيض الفاعل الشريك في التعليق بتعليق سبب إجابة الدعاء
توانى أن استشفاء الكلية وهي أن يتوانى فيما سبب دعاء مثلا فيما يدعو فيه وسبب وجود ذلك الشيء
مما من الباري تعالى فإن قيل فهل كان يقع وجود ذلك الشيء من دون الدعاء وموافاته لذلك الدعاء
قلنا لا لأن علتها واحدة وهو الباري تعالى وهو الذي جعل سبب وجود ذلك الشيء الذي كما جعل سبب صحة
هذا المريض شرب الدواء وما لم يشرب الدواء لم يصح وكذلك كما في الدعاء وموافاته لذلك الدعاء
توانيا معا على حسب ما قدر وقضى فالدعاء واجب ولو وقع الإجابة واجب فإن استشفاء الدعاء
يكون سببا في شفاء ويصير دعاؤنا سببا لإجابة يتعلق وموافاة الدعاء لحدوث الأمر المدعو فيه
هما معلولا علة واحدة وربما يكون أصلهما بواسطة الآخر يتعلق وقد يتوهم أن السماويات منقطعة عن الأرضيات
ولذلك إنما نعوذ فتستجيب لنا وكم معلولها وهي علتها والمعلول لا يفعل في العلة التي والمسبب الذي
من تهاك إليه لا يهما يتعلقا على الدعاء وهما معلولا علة واحدة يتعلق وإذا لم يستجب الله دعاءنا لذلك الأمل

وان كان يرى ان الغاية التي يدعو لاجلها فهو فالسبب فيه ان العقل الثاني فهو انما يكون بحسب نظام الكل بحسب مراد
ذلك الكل بما لا يكون الغاية بحسب مراده فهو فلذلك يا ايضا سمي مراده غاية تعلق العشق الكل الذي عند الله تعالى تفصيل عليها
من الاول قوة تصير بها مؤثرة في العناصر بسطا وفيها العناصر متصرفة على ارادتها فيكون تلك اجابة الدعاء
فان العناصر موضوعة لفعل النفس فيها وانما يكون ذلك في اذا نا صحيح فانا رتبا تحليلا فتعرف انما يحدث بالفعل
احوال النفوس وتخيلها تعلق وقد يكون لا تؤثر النفس في مزيدها فانها تؤثر به وقد تؤثر النفس في نفسها فانها
تجعل من الاوهام التي يكون لاهل البدن صحت الحكاية وقد يكون الذي والاول تسمى تلك النفس اذا دبت فانها
قد تؤثر فيه اذا كانت الغاية التي هو فيها فهو بحسب نظام الكل انتهى وقد تعلق كل دعاء فانه لا يمنع ان يستجاب بعض الاشياء
انه يكون معلوما له قال تعالى وان كان بواسطة الداعي وكل ما يكون معلوما له فانه كائن اذا لم يكن هناك معلوم اخر فانه
وسيع فمالا المعلوم الاخر الذي انما هو موضع ان يكون داع مدعو على ايضا البوار وتوارد تم تفاوت فيه وكيف
معلوما له ايضا من جانب اخر ان ذلك الدعاء يجب ان يكون صحيحا فلو يصح ان يكون الدعاء مستجابا وقوله من جانب اخر
من اسباب ذلك الدعاء وان لم يكن اسبابه له لا يجب ان يكون صحيحا كان الدعاء مستجابا فلو يكون هناك فالمعلوم
اخر ولذلك يجب ان فانه هو واحد على احد فانه لا يمكن له قد علم في سابق علمه ان هذا الداعي مدعو فاذا دعا دل على انه
كان معلوما له وكل معلوما له فلا يمنع وجود تعلق الاول تعالى هو السبب في لزوم المعلومات له ووجوبها فلا يكون
ترتيب وهو ترتيب السبب والمسبب فان سبب الاسباب وهو سبب معلوماته فيكون بعض الشيء متقدما على
بعض فيكون بوجه ما علة لان يعرف الاول معلولها وبالحقيقة فانه كان لكل معلوم وسببا لان علم كل شيء يدل
ذلك انه علة لان يعرف العقل الاول ثم ان العقل هو يدل ان يعرف لازم العقل الاول فهو وان كان سببا لانه
يعرف العقل الاول ولوازمه فيوجد ما صار العقل الاول يدل ان يعرف الاول تعالى لوازم ذلك العقل الاول
الا فرط الدعاء فانه بالحقيقة هو السبب في دعاء الداعي وسبب الداعي ثم ان الداعي هو سبب لان
يعرف دعاؤه فانه بواسطة يكون الدعاء معلوما له فيكون الداعي يوجه ما سببا لان يعرف الاول تعالى دعاؤه
وليس يوثر الداعي بالحقيقة من الاول تعالى هو بالحقيقة المؤثر الداعي انتهى كلام الفلاسفة بالفاظ من الشفاء
والنجاة بين ان النفوس السماوية وما فوقها عالمة بالكليات وان التصورات والادراكات المتجددة في هذا العالم لها
اسباب سماوية وارضية تتوالى فتتأدى اليها ولوحها وكل الامور الطبيعية الغير الارادية الكائنة بعد علم
وكل الغيريات وان للازدحام هذه العلل وتصادمها وتمر لرنا نظاما يجري تحت الحركة السماوية فاذا علمت السماوية

فرق ال

المبادي الاول ال

بواسطة الداعي ال

قوله ال

ما كان ه

علية ال

بالحقيقة ال

عرف دعاه ال

السماويات الاول منها هي اوائل وهيئة انجرار ما في التوالي فلكية التوالي لا محالة وان الصورات السماوية كان
منها اولى واحق في نظام الوجود واحرى واصل لفيضه الباري الاول ويوجده ثم قال لكون اصناف هذا القسم
اصلا لامور طبيعية او الهامات متصل بالسماوي او بغيره واحق ظاهر من ذلك يوتي واحد منها او جماعة
الغاية الثانية وتسبب التشخص لما يستدعي البيان وكل فيض من فوق ليس هذا هو متبع الصورات السماوية بل الاول
الحق تعلم جميع ذلك على الوجه الاكمل فانا نقول انه يلتبس به ومن عنده يتكون ما يكون وكل بالبسيط وعلى ذلك فيجب
هذه الامور ما يتبع بالاتفاق او القرآن ومصوصا من اراد السماء ومن امور اخر ولذلك اما يكون الكافا
على الشر ومتوقع الكافاة على الخير فان تثبت حقيقة ذلك فرجة من الشر ثبوت حقيقة ذلك يكون بظهور آياته
وآياته هو وجوده وجوده ما يتم قال واذا استبشر لتعلم ان الامور التي غفلت ما فوقه تنوية على الصالح واقرب في
الطبيعة على التوهم الاخر والذي نقلته وتحقيقه فتامل حال منافع الاعضاء في الحيوانات والنبات وان كل واحد يتعلق
وليس هناك النسبة بطبيعة بل مبدأه لا محالة ارجع الغاية على الوهم الذي تعلقت تلك فتصدق في وجوده الغائي فانه
متعلق بالغاية على الوهم الذي تعلقت العقل تعلق تلك ثم قال واعلم ان السبب في الدعاء مستجابا في وفي القصد فوق غير ذلك
وكل حدوث النظم والتمام انما يكون من هناك فان مبادي جميع هذه الامور تنتهي الى الطبيعة والارادة والاتفاق
والطبيعة مبدأ الامور هناك والارادات التي لنا كائنة بعد ما لم يكن وكل كائن بعد ما لم يكن فله علة وكل ارادة لنا فلها علة
وعلة تلك الارادة ليست ارادة مستندة في ذلك على غير النهاية بل امور تعرض من خارج ارضية وسماوية والارضية
الى السماوية واجتماع ذلك كله يوجب وجود الارادة واما الاتفاق فهو حادث في هذه الحادثات هذه فاذا علمت ان الامور
كلها استندت الى مبادي انما يهتدي من عند الله والقضاء من الله سبحانه وتعالى هو الوضع الاول البسيط والقدر
هو ما يتوجه اليه القضاء على الترتيب كما انه موجب اقتضاء خاص من الامور البسيط التي من حيث بسيطة القضاء
والقدر الى الاول انتهى بعبارته **تمييز** فاما امر الارادات وبيان قبول الاصغاء وامر اقدم القاطيلوس والاسكندر
من ارادتهم الامر فيه وتوهمهم السوية والاستعداد بالاشراقات العقلية من مشاهدهم القدسية فتقع
اصل آخر وهو ان النفس ان طلقة معدن نبع جوهرها من عالم العقل ومتوطن جوهر ذاتها ارض ليس لكون
وسلطانها على البدن الهيولاني بالعلاقة التدبيرية من سبيلين احدهما من حيث الآلة الشخصية للحفظ التخلص بها
ودامت الموات والارض والاجرام حيث خص الصورة الجوهرية البدنية الكائنة الفاسدة فبالموت تبطل العلاقة
التدبيرية التي لها بدنها الشخصي من حيث الصورة فاما علاقتها بالعنصر الهيولي من حيث مادته الباقية بالاستحالات

والقدر ال

قال شيخنا الرئيس نفس بدنه لا تتعلق بالنفس الى تلك طريقين من التعلق بهذا البدن اولهما انها تدبره وهو تعلق الروح الحيوانية بالبدن
الكثيفة فاذا انكسر ذلك الروح خرج عن صلاحية البدن لتعلق النفس به وهذا التعلق الثاني ارتباط حدوث النفس بهذا البدن او تعلق
تعلقا ثم عند انكسار البدن بانحصار صورة البدن بانحصار الروح الحيوانية اورثا ارتباطا وتعلق الروح بالبدن الذي يدبره
انما لا يزيل بمجرد موت نفس وغير بالعدم فاذا صدق الموت بالعدم لزم ان يكون الروح بالبدن
او طبيعة منه حصوصية المزاج والاستعداد وكذلك الطبيعة والبدن كما في المزاج الاربعة بعد تركيب الحكماء بانه يحصل بالتعلق بين النفس والبدن
الملك الى بحوانية عالم جهانا ما كانت صورا فتحتاج مهما هيئة ثم تبقى الرجوع اليها حتى يصلحا لتعلق النفس به لتعلق
العوارض وتدخل الكيفيات والكميات لا يكون الا في الطبيعة

الصور الواردة عليها الغير قابلة البقاء اما ذلك العلاقة والتي قبيل حسب الاذهان مجرد اجتماع وكم البدن
واستيناف التعلق الصورة الثانية كهذا الصورة عند تكسر الجسد الى ما دون الدستج فاذن ذلك العلاقة والتي
هذا البدن الشخصي حيث المادة وهاكم اجتلب الفيض واصطيادا الخير بزيادة الصور واتيان الشاهد ثم اجتماع
النفس الزائرين المشرقة بانوار الالهية والاضواء الكوكبية له قوة جمعية في هذا الكتاب كالمرآة الصقيلة المستنيرة
التي تعاكس الشعاع الاضواء منها ويضاعف شروق الانوار عليها بحيث لا تطيقها العيون الغيث الصفيق
قال علماء المتكلمين واما هم فكتاب المطالب العالية انه حيث مادة جميع العقول بانهم مذهبون في المرارات المتركة
ويقولون ويصولون ويتصدقون هذا ويدعون الله تعالى في بعض الملهمات فيجدون آثار النفع ظاهرة وتبيح
القول لا يجيء ان اصحاب ارسطاطاليس كلما صنف عليهم مثل ذهبوا الى قبره وكبوا فيها كانت تنكشف لهم
تلك المسئلة وقد تحقق مسائل اكثر اهل قبوا الا كان من الطغاة والاناء ولولا انقاء النفوس بعد موت الانبياء لا يحقق
امثال ذلك انتهى كلامه **وبعض** الشركة سالة معروفة في غاية الاتقان والاناقة حسنة الاسلوب لو يدل السبيل
اورد فيها معرفة مراتب الموجودات من المبدأ الاول الى النفس الناطقة الباقية من الكمال غاية تصير مضاهية لجواهر العقلية
الثابتة ثم قال ونعود فنقول ان المبدأ الاول مؤثر في جميع الموجودات على الاطلاق واحاط علما بها بحسب وجودها
حتى لا يعزب عنه مثقال ذرة في الارض ولا في السماء اما على التقسيم الذي منتهى فيه هذه هو انه مؤثر في العقول
والعقول مؤثرة في النفوس والنفوس مؤثرة في الاجسام السماوية حتى تحركها وانها على الحركة الدورية الاختيارية تشبها
بتلك العقول وتشبيها فاليها طريق سبيل العشق والاشتياق ثم الاجرام السماوية تؤثر في هذا العالم الذي تحت فلك
القمر والعقل المختص بفلك القمر يفيض النور على النفوس الانسانية لتهتدي به من ظلمات الطبيعة ثم يفيض الفاضة تنور النفوس
على الموجودات الجسمانية لتدركها العين ولم يكن التناسب الذي وجد بين النفوس السماوية والارضية من الجوهرية
والدراكية تتامل العالم الكبير بالعالم الصغير لا يعرف البارئ جل جلاله والشرع الحق ناطق حيث يقول
من عرف نفسه فقد عرف ربه فقد اتضح لك نظام سلسلة الموجودات الاحدية من المبدأ الاول وتاثير بعضها
في بعض وقوة الاقرب مؤثر لا يتاثر وهو الحق سبحانه وتعالى ثم اعلم ان النفوس متفاوتة من الشرف بالعلم
والكمال فانه ربما ظهرت نفس من النفوس في هذا العالم بهيئة كانت او غيرها وتبلغ الكمال في العلم والعمل بالغة
او الكمال حتى تصير مضاهية بالعقل الفعال وان كانت ذوات في الشرف والرتبة العقلية لا تبلغ ما هي
معقول والعقل الشريف من المعقول ثم اذا فارقت هذه النفس بدنها بقيت مع عالمها سعيدة ابد الآبدين

بين مع اشتباهها بين العقول والنفوس مؤثرة في هذا العالم تاثير العقول السماوية فيه ثم الغرض من ايراد هذه
لتمثل النفس الزائرة المتصل بالبدن الغير المفارقة عند تسترد من تلك النفوس المزورة غيرا او سعادة او دفع
شرا او اذى وتحفظ بكليتها في سلك الاستمداد والاستعداد لتلك الصورة المطلوبة فلا بد وان تكون النفس
المزورة بسبب تشبهها بالعقول وتجوهرها بجواهرها تاثير عظيما وتمد امدادا تامة تجب استمداد
ولا يستمد اسباب شتى تختلف بحسب اختلاف الاحوال وهي اما جسمانية واما نفسانية اما جسمانية مثل البدن
فانه اذا كان على حالة معتدلة في الطبيعة والفطرة تحدث منه الروح والنفس التي هي تكاويف الدماغ وهو
الفيض البطيء فيكون الفكر والاستمداد على احسن ما يكون والاستمداد انصاف الروح النفس
وشرفها والفرشل المواضع التي يجتمع فيها امداد الزوار والمزورين قال فيها كون الاذهان اكثر صفوا
ونحو لطرا استعدادا جمعا والنفوس احسن استعدادا واكثر اجابة بمنة الله تعالى واجتماع العقائد في انه يجب الهي
يزلف به الى الحضرة الربوبية ويقرب به الى الجنة المقدسة اللاهوتية وفيها حكم تجيء في مقصد الاحتراض
بعض النفوس من العذاب الاذى بل العذاب الاكبر واما التفت بمثل الاعراض من متاع الدنيا فيطلب بها
الاجتماع من التواصل والعوائق والتعرف بالكبر في قدس الجبروت والاستمداد بتزوق في البر الاكبر
العلم المتصل النفس الناطقة فهذا ما الله واياك على تحقيق النفس من شوائب هذا العالم المتعرض لزوال انه
لما يريد خير تعالى انتهى كلامه الشريف بالفاظ **وبعض** الدعاء بلسان الاستعداد اوسى بلسان الحال الفصح
الالسن ومنطق القلب ابلغ المنطقين ولهجة الاشتياق اصدق التعبيرين من التنزيل الكريم وان من شيء
الا يسبح بحمده اي بلسان حال طباع الامكان الذاتي ومنطق بسيطة شيء الماهية الجوازية ولكن لا تفقهون
تسبيحهم لكونهم قوتكم العاقلة مؤدة وقلوبكم التي في صدوركم مغلوفة فاياكم ايها الذاكرون الله بالتسبيح و
اهواكم ان يكون لسان حالكم لسان مقالكم والذكون منطق الشكر على خلاف منطق الشكر وبالجملة الغاية
بلفظ الاستعداد ويجاب ولا يرد والامل بعد الاستحقاق يفوز ولا يخيب والعوة من الشهاد
على قدر المؤدة فاذا كان اللسان الحالي ذاكرا والتهجة الاستعدادية ناطقة فلا تمسك لك الحكمة
وامسكت من المسئلة بحكمة الجسمانية وان كان قولها التعجيز اجلب للفيض وتطابق اللسانين النفع
في الذكر واذا اخرس الله لسان حالك والخم لهجة استعدادك فلا يبقى لك ان تحرك لسانك بالحمد
ولا يجدك ان اذنت لهجتك الجسمانية ومن مناك مغزى قوله عز من قائل فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي لعلهم
الراشدون

مزاج م

خلاص

شروق

الغم جمع الغرة جمع الغر فان جمع
الغرة الغم من الثوب

يرشدون اي فليؤمنوا بالتفهم في باب الاشتقاق لحاجتي وتوبتهم وليؤمنوا بالتوبة في حوائجهم وقتاً لا ضيانة فيه وقوله
ولا تسويف فيه اذا وجدت سائلاً فاسئله للعطاء اعطيته واذا وجدت سائلاً للحرمان اقنطته بالمنع وقوله واسعوا
لا تجاوزوا التقدم وخرابين مخلوقة لا تفقد ولا تبيد وفي الحديث القدسي عبدي اذا استغلوا كرسي من مشاغلهم اعطيه افضل
ما اعطي السائلين وبعض ذلك الفيض في باب الدعاء يقول في باب الحمد فاقبل معاني الحمد لتجعل قسطك من
حمدك لبارئك قصيراً فيتك الكثير من الاتصاف بكمالات الوجود كالعلم والحكمة والعدل والجود ونحوها لكون جوهر ذاتك
في اجل الحمد منك لبارئك الوهاب سبحانه فانك ان تنطق بما حال كل صفة من تلك الصفات انما تحكيك ظل صفته
سبحانه وقيس جوهره وصنع جبروته انه جل سلطانه بحيث لا يقبل ذاته من تلك الصفة في الرتب الكلية فقد كان
المتهم في التحقيق ظاهر نور الحمد تعليم السلام ان الحمد من قولك الحمد لله رب العالمين هو ذات كل موجود بما
موجود وهو مبدأ كل موجود بما موجود وهو غاية كل موجود وتوسط في حقيقة الكمال وله ذلك كان عالم الامر وهو عالم الجبروت
عالم الحمد وعالم التسبيح والتحميد ومنه من القرآن تكلم له الملك والحمد لله وبعض قوله تعالى بالله الذي تسبح
من لسانه الاستعداد او كان مخالفاً لما هو الاولى في نظام الوجود وتدرجاً كان عدم الانحاء بعدم الاحتياج الى الشرائط
والاستتمام الاستبات وتدرجاً كان ذلك لعدم الاتيان به بسببه او الكمونية ملحوظاً وان لم يكن جبر نفس الداعي ملحوظاً وتدرجاً
وكان ظهور الاثر وهو بالوقت كان بين قائلاً واحبت وهو كما وبين موقع مدلول الرسم تاماً وبين كما تحبهم
القيل كلي ولكن لما اذا قولك عدد الفصل او تدرجاً كان تعويضه بغير واضح لديه اي فيعوضه الله كانه فيه الشارة
بما هو النفع واضح وتدرجاً كان الاصلح لديه اي لتعويضه الله سبحانه عما سالته من متاع الدنيا ومن زهده الشارة الباقية الطاهرة
بالنهج ما يكون في الشارة الحالة الحقيقية فيما كان تبدو له دخلة الامر فيه من ما يعطيه الرب العظيم الحكيم وتدرجاً كان عدم الاجابة
في باب الامتحانات الالهية التي بها يتميز رسوخ القدم في درجة اليقين ومرتبة الوفاق في مقام الرضا والتسليم
وان كانه الداعي اهلاً لاجابته والتكريم فاياك ان يستولي عليك شيطان الوهم وهو اساس الطبيعة اذا جبت تاركاً
وحيل بينك وبين الاجابة فرتب لكم الفعال غير جائز في حكمه وله حالف من عدله وله منهم في تقضيه وبعض التعويض
الالهية في باب الحمد ولا تحقيق الشارة الاجرة لا يتنفع ونحو النفس الاستقام تعالى الله من ذلك تعالى كبيراً فهو له
تسبيح حمد تام مقصد يحيط بسلطنة الشدة في زمين رافة الحكمة فلا يوجد قولك في
سؤال المغفرة يا رحمن يا رحيم يحتمل في حقك فيه انك فعسى ان يكون عقابك مقتضى الحمد الالهية فيقول الله سبحانه
عبدي انا الرؤف الرحيم القائم بالقسط اعاقبك بحتى لو سويته ولبيك عبدي الى اليوم بعضاً في الحاجة

من العباد وفي الحمد الدعاء نصف العبادة ولا يقبل الله تعالى من الدعاء الا التي صلة بمعنى الخوف وهو الخالص فاقبل عطيته من دعائه ان يكون
ذكر حسنة منه بضعفه لعزة الاسباب ضعف اعماله ان يدخل عنده من الجاه هو خزانة من الجاه ما فيها حالم كخطيئة طلب
وكون ذلك حسن لطف الله تعالى واختيار واسطة ذلك ان يتصف عنه من البلاء الذي لو كان عمله كان عزه اهم عنده واحب الى من سئل
وقد روينا ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من داع موقناً بالاجابة في غير معصية لا يطيعه رحم الا اعطاه الله الذي دعاه ان
يكون حسنة منه بضعفه

معدومين هناك قال خلقت هو لا تخف ولا تبالي وهو لا تبتئس ولا تبالي فاذن يحق عليك ان تجعل تصحيح
جوهرك وتصيير ذاتك بحيث تكون طفلك من رشحة رحمة الحق بالجمع وقسط الشيخ فلك من خشية الله
التوبة لا العقوبة جعلنا وايا كم من حزب قربه وآل رحمته ومن المقربين المزدوجين في بهائه وبهجة تقاربه
وبعض ذكر الشكر كما يقول انه لا قدر لعالم الديان وهو عالم العناصر احداداً وارواحاً وابداناً
ونفوساً بالقياس الى تواليم الملكوتية اجراماً وانواراً ونفوساً وعقولاً اما تعبيراً ان كرة الارض بجملتها
لا تحس لها بالقدر بالنسبة الى فلك الشمس اصلاً بل انها هناك في حكم نقطة واحدة وله ذلك لا يتجلى لها هناك
اختلاف منظر الرصد لا محسوساً ولا محسوساً وان تدوير المريخ اعظم اجراماً من تمثل الشمس بما هو وذلك
منظره اطول من منظره وله ذلك كان المريخ اقرب الى الشمس عند المقابلة منه اليها عند المقارنة فلذلك تلك
المريخ والاقل من هو قد فاذن عالم الاجرام السماوية واسع جداً والعقل الصريح المكتوبي يشهد ان عالم
العقول اوسع واعظم قياساً من عالم الحس وعالم التوهين عالم النفس وعالم الارواح من عالم الاشباح وكما قال
عبد الصانع في الوجود بالنفس ليست في البدن بل البدن في النفس لانها اوسع منه فاذن لا قدر لعالم
الخلق لا اضافة الى عالم الامر قال شيخ جرب الدقيق في التسويات وكان الكل واحد والعالم جواهر واحد
سواء جسم الكل لنفس واحدة ناطقة هي مجموع النفوس وعقل واحد هو مجموع العقول وهو المجموع النفوس
نفس الكل ومجموع العقل الكل والكريم حصر العالم بالتمام غير ملتفت الى الكائن الفاسد ورتبا فصوا
بكل كل من الشبه بجرم الاعلى ونفسه وعقله انتهى قال الشريف في ساقه الى كتاب المدار والعقل فصل
في تعريف جرم الكل ونفس الكل وانهما بالقوة من وجه وعقل الكل وانه بالفعل وانما وعلم ان اسم السماء
الكل وسيم العالم كانت عندهم على سبيل الاشتمال الترادف كانهم لم يكونوا يعقلون بالجرم الفاسد الذي
تشتمل عليه كرة القمر فانه اصغر بالنسبة الى العالم السماوي من الحصة الحاوية من حيوان الى بدنه ثم اذا تمثيل
حيوان لم يدخل كلياً في جملته ولم يمنع عدم انهما بجوهره ان يكون الجسم الذي يحويه حيوان والكل عندهم
بالقياس الى المبدأ الاول كشيء واحد حي النفس عقلية ولا فصل مفارق يفيض عليه ورتبا قال في الكل لتمام
الاولى فانه كثير من المفسرين جرت عادته بان يسميها جرم الكل وحركتها حركة الكل وكيف اختلاف
من الاستعمالين تارة يقولون عقل الكل ويعنون به جملة العقول المفارقة كانها شيء واحد ونفس الكل
ويعنون بها جملة النفوس الحركة لتمامها كانها شيء واحد وتارة يقولون عقل ويعنون به العقل المحرك

بالتسوية لكرة الاقصى الذي هو الاول بالتسوية بعد تجرد الخض ونفس الكل ويعنون بالنفس المخصص بحركة الفلك لحركة
انتهى كلامه بعبارته قلت الكاتب العاصي عصمه الله كانها غير مستاهل لان تنقل لفهمها بسهاد حقارتها بالنسبة الى
جواهر الشريفة التي هي فوق الكون فلا يعنون الالهاما فانا البيان بحسب جوهر نفسه المجردة التي اليه الاشارة الآية
فيرتقي الى الهيا هو العالم الصغير الذي هو مثل يعالم الاكبر الذي هو الانسان الكبير فهو اكرم مخلوق العناية
صورة نفسه العقل القدسي الى انتصاب الكل على النمط الاقصى اشرف العقول المستجمعة بالفعل لصور جميع العقول
المنظوم فيها في درجة العقل المستفاد وهي العقل الاخير في آخر سلسلة العود وبازاء العقل الاول في اول سلسلة البدو
الذي هو اشرف العقول التي هي مجمع صور جميع العقول المنظوم فيها بالفعل من الغطرة الاولى فاذن الانسان هو الغرض
المقدم من قصد العقل من سلسلة الخليقة ومن مناسك قال الشريف في الكلمة الالهية وخلقت جمادا ونباتا وحيوانا
لكون وفاسد ومتولد ومتولد والغرض المقدم منها خلق الانسان وخلقت من قصاله مسائر الاكوان الثلثة
لقوت عنصر اخوه ولا تقصر من قابل شيء خلقه ويقص لك الآن ما بلوناه على سمع قلبك وحلوناه بعين عقلك فان
الله سبحانه في مقتضى هذه الصفات القدسية يوم مضاجعة انها العقلية متصلة في مجاورة الاتصال منقطع بالعقل
المستفاد في درجة العرفان مستمر وردوسنا المؤدي من سبل البرهان لنظام الوجود عند طائع خاضع اليه
مستمع مستحال الفيض من مصبه مستودع لانتصاب الحق من مرتبة جعلوا لله اماما يعلو ومنانية لقضائه وقدره
فاخصى فيه كل شيء من مطلب طباع الامكان وباب تخلقه وامره وان الله سبحانه هو المبدا والمنتهى والفاعل
والفاعل العالم الاكبر من كل جهة ولكل اعتبار ولكل جزء من اجزائه من جهة اعتبار العقل الاول الذي هو فاعل
الفواعل والعقل الاخير الذي هو غاية الغايات وبانتسابه افادة الوجوب الله هو على التقرر وقوام الوجود والتحقيق
هو الفاعل والعقل والاول والآخر والمبدا والمعاد للعالم الصغير في درجة نصاب العقل المستفاد من الشيء
الاول والآخر ثم من النشاة الآخرة في العاد من الوجود في الحد انتصاب الى العقل الثاني الذي هو اول درجاتها
في هذه النشاة خلع جلباب الجسد ونفض مخلص الطبيعة واستحقاق العادات الحسية الذات
الى جهة والانصراف الى عالم العقل والعروج الى طبقات الملائكة السماوية ثم الاتصال بالملاء الاعلى والعكوف من حرم
جناب الحق والتسير الى العالم الاعلى الروحي وقضايا الذات وانتهاء الغايات بعد تنقل النظر من لحاظ عالم الوجود
الحق وكشف ستر التبرز من العقل عن انتقال بهجة ونعمة بغيره واستغنار موجود ومحو ما سواه والعدم عن
كل درجة حتى عن التبيه بهذه الدرجة والابتهاج بهذه البهجة فاذن يتحقق لنفس في هذه الدرجة ان مبدا ذاته ومعاده

قال الشيخ الرئيس ارسطاطاليس في اثولوجيا ان الانسان الكبير اكرم اعضائه الذي هو الصانع الاول فانه مملكة سلطانه
هو الفاعل الاول التام القريب والعقل الاول الثاني القريب لهما من كل جهة واما سائر اجزاء نظام الكل فان

معاده ومبدا ذاته ومنتهاه هو الله سبحانه لا غير فلا تحقق جعل الله سبحانه من هذا الرجوع وزلفانا على هذا
النصاب انه قريب مجيب قال الشريف في التعليقات تعليق كل غاية فهو جزء واجب الوجود لا يجب العلة
فيما يصدر عنه كان الحق المطلق وهو العقل في الخلق او كل شيء منتهى اليه كامل وان الى ربك المنتهى وقال ايضا تعليق
الآية تفعل الله ما يشاء قال فقوله انه لا يدع دعاه يدل على ذلك تعليق قوله تبارك وتعالى هو الاول والآخر لانه
هو الفاعل والعقل الغائية ذاته وقال مقصد كل شيء عنه ومرجعه اليه تعليق الارادة هي علة بعد الوجود كونه
غير مناف لذاته تعليق الفيض بفعل فاعل دائم الفعل ولا يكون فعله بسبب دعاه الى ذلك ولا لغرض الى نفس
الفعل انتهى كلام التعليقات ومعناه نظير ذلك في كلامه ان غاية الغايات وغرض الاغراض بالآخرة نفس
ذاته سبحانه لا غير فالى الغاية القريبة والغاية المتوسطة المترتبة المنتهية الى غاية الغايات على الاطلاق كما علمت
فيه استبصارا ان الله العزيز العليم ويقص واذ بعثت بما يقرنك به في اصحاب الكهف العشرة استبشار
لقد تصير لك ان الله سبحانه هو الاول والآخر من عشرة اوجه الاول هو اول على الاطلاق من حيث ذاته قبل الموجودات
بامتياز قبلية بالذات سابق الذات والوجود عليها سبقا بالمرتبة لكون كل موجود سواه معلولا ومحمولا مسبوق
الذات بذاته مسبوق الوجود بوجوده والآخر على الاطلاق من حيث ان كل شيء منتهى بقاءه اليه كما انه مبتداه
من وجوده منه اذ بقاء كل باق فعلوده وادامة كل دائم صنعه فبقاء كل شيء ودوامه من بقائه وبقاءه ودوامه ذاته
لا من بقاء شيء آخر فهو سبحانه قائم الموجودات وموحدها ومحيها وحافظها ومديمها وسبقها الثاني هو الاول
حيث ازليته ذاته وسرمديته وجوده وسبق العدم الصريح من الدهر على كل ذات ووجود غير ذاته الحق ووجوده
السرمدي والآخر من حيث وجوب البقاء والسرمدية لذاته ووجوده بحسب نفس الذات وامكان الفناء والزوال
وجواز الارتفاع والانتقال لكل موجود غيره ولو بالنظر الى نفس مرتبة الذات كما مر في الثالث انه اول لنظام الوجود
الذي هو الانسان الكبير والآخر من حيث هو محيط بسلسلة البدوية والعودية فهو الاول في سلسلة البدو والآخر
في سلسلة العود الرابع هو الاول والآخر لكل ذات ووجود من جهة الوجود من السابق واللاحق وكل منهما وجود
بالغير مستند الى اصل الحق الواجب الذات القيوم الوجود جل مجده وعز سلطانه كما قد بينا في الاول والثاني
فهو تعالى كبرياؤه اول وآخر لكل موجود بذلك الاعتبار من الخامس انه الاول والآخر من حيث هو الفاعل
والعقل لجميع الموجودات على الاطلاق فانه الانسان الكبير واكرم اعضائه الذي هو الصانع الاول فانه مملكة سلطانه
هو الفاعل الاول التام القريب والعقل الاول الثاني القريب لهما من كل جهة واما سائر اجزاء نظام الكل فان

لكل منها تعلق فاعلية مترتبة على الفاعل الاول ومعلولية مترتبة على الغاية الاخيرة وان هما الا نفس ذات الوجود
الحق الذي هو علة العلل ومبدأ المبادي فاعل الكل وغاية الغايات فهو سبحانه اول كل موجود بما انه فاعل
نفس ذاته او بما انه فاعل جوهر ذاته وفاعل جزء تعلقه ومن تعلقاته مستتبع فعلية الوجوب لكل ذات ووجود
لكل كمال ذات وكمال وجود وهو ايضا اخره بما انه بغاية نفس ذاته ووجوده او غاية جوهر ذاته وغاية جزء ذاته
وبما يوره وبما هو معشوق كل نور وجوبه ومعشوق كل موجود وشوقه السارى هو نفس ذاته فتحقق من
كل جهة اول كل كون في زمان اخره فان لكل كائن زمانا يبتدأ او ينتهي زمانين او زمانا مشتركا على وقت
كونه وزمانا مشتركا آخر من زمان وجوده والتدبير انه يجب ترتبه بنفس ذاته لا من تعلق الاستناد اليه
وراء مرتبة ذاته هو موجود مع الزمان القبلي وما قبل القبل ومع الزمان البعدي وما بعد البعد على نسبة ترتبه
بنسبة واحدة ابدية ولا كائن موجود سواه اصلا فهو الاول والاخر لا يدخل في سرمدية ابده ولا يشركه في اوليته
واخريته احد الثالث هو اول كل جهة بما انه فاطر على الكمالات الاولى التي هي رأس الهيئة ورأس الصورة
هو اول في الفطرة الاولى واخر بما انه تمام لها الكمالات الثانية التي هي اوائل الحقيقة ومنتهى الانوار على الكل
في الفطرة الثانية الرابع هو الاول لهويته بما اول بما انه التي الوجود على الوجود من مبادئها المترتبة في السلسلة
الطولية في مبدأ البادي ورتب لها الاسباب المنتسبة المتأدية في حصول المسببات والاخر لها بما انه علم عليها التبع
الدرجة الطارئة من بعد الوجود التاسع هو المبدأ والمعاد لمنتقل العقول الدستر الالية التي هي السنة الطاهرة
لعالم الاكبر من هذه النشأة الاولى البادية اذا بلغت انصباب الاشكال على نصاب العرفان والتصرف
كل في الله وحده فهو الاول والاخر لعالم الاصغر كما انه الاول والاخر لعالم الاكبر العاشر هو الاول والاخر
لمنتقل الحجة في النشأة القادرة الاخرة بما انه مبدأها ومنتهاها ومصيرها ومرجعها الى رجوعها في حشرها
الجدائي ومعادها الروحاني فيتصرف تحفة في نصوص من فرع جزء هذا القبس وبيض قال تعالى من تأمل في آية الملك
بيدك الخير انك على كل شيء قدير ذكر الخير وحده ولم يتعرض لذكر الشر تنبيها لاولي الالباب على اسرار مرتبة الاول الشر
بالذات على الحقيقة انما هو الاعدام والعدم بما هو عدم لا يستند الى وجود وموجود بل الى عدم وجود بالنظر الى الشر
الشر والالام الواقعة من نظام الوجود من هذه النشأة والاخرة وفي النشأة الاخرة واقعة بها الامور الوجودية التي هي
بالشرية من حيث وجودها في الشقية بل بالاضافة الى موجودات اخر مما من حيث انها تنتج بالاجزاء من كمالاتها
الالية بها في شر وراء اضافة الى العرض [illegible] ومع ذلك فانه انما استناد الى الارادة الالية والعناية

العقل الربوبية بالعرض اذ لا متعلق بها العقل والارادة الا من حيث انها تلازم لبركات خيرة وخيرات
كثيرة في نظام الوجود بحسب استقامة الفياضية الحقة والوجوبية المطلقة اذ هما في القضاء الاول الالهي
والافاضة والارادة الربوبية بالذات او ملك البركات الخيرية العظمى والخيرات الكثيرة ملزومة لتلك الشرور
الطفيلية والبركات ان تلازم الممتنعات انما يستند الى نفس الاهية بالذات والى جاعل الماهية بالعرض
الثالث لنهاية الشرور بالعرض المقتضية البقاء لا بالذات بل بالعرض انما تنتج شرتها الاضافية العرضية لقبل
الى جزئيات الاشخاص بخصوصها من اجزاء نظام الكل على طفيلية بالنسبة الى سائر الاجزاء فانما بالنفس
الى النظام الكلي الواحد بشخصية تجلية وكل بالنفس على ملك الاشخاص وبحيث لا يحب انفهاء شرورها
ومن حيث موتاتها على ابقاء بعضها اجزاء الشخص الجملي والنظام الكلي الفيض التام فلا شرية اصلا
لانه اولا بالعرض فلو ان الاحاطة بنظام الوجود الصادق بملاحظة شرور واقعة فيه كان وسع العلم
نافذ البصر محيط اللحظ تام الاحاطة بجملة النظام على جهة الوحدانية وشخصية تجلية وبحيث الاستبالات الذاتية
على سبب فهمها الانتظامية وثانيها الانسانية لم يكن يجد من نظام الوجود ما يصح ان يطلق عليه الشر او منسوب اليه
الشرية بوجه من الوجوه فيتصور كذلك القول في حديث الدعاء من الكلمات التسع من افتتاح الصلوة لبيك و
سعديك والخير في يديك والشر ليس اليك وامام المتكلمين ومقتداه الصفاء والثناء بوري ومن هم
يجدوا وهم لم يتنبهوا في تفسيرهم الا لو احد من هذه الاشرار ثم ما يجب في تعلم الشرور والواقعة من الوجود
انما دخولها بالعرض في اجمال القضاء الاول لا في تفصيل القدر الاخير لا سيما وجه استحقاق القضاء بالذات
او بالعرض على الوحدانية والبساط والتأويل والاتساق بتعوضه وتفصيله القدر بالذات قضاء مخصوصا
على الكثرة والتدريج والتفاوت في التلاحق فيقول وبيض قال سبحانه لا يسئل عما يفعل وهم يسألون ليس السؤال
نفي التعليل وسلب الغاية من فعله مطلقا كما تحققوا اوهام الاشاعرة من المكلفين بل لا يعنيهم وهو لا احاطة
درجة من تحقيق الى طبقة بل معرفة ولمن طلب لم في افعاله بحسب الغاية الاخرة لا بحسب الغايات القريبة والتوسط
فان غاية الغايات في فعله مطلقا اي هي الانفس ذاته الحقة الاحدية بحيث كل جهة لم يقع متعلقة لتلك الغايات
المترتبة فرعا مسببا بحسب القرب والبعد كما قالوا في العلوم الالية والعلم الغير الالي المطلوب لذاته بالقصد
الاول فعلم المنطق غاية ان يستقيم دستور العلوم وهو علم ما فوق الطبيعة وعلم ما فوق الطبيعة غاية نفس ذاته
والغاية ترسوى نفسه واستدارة شكل الدماغ مثل غايتها ان يكون شكلا اوسع وغاية اوسع شكله

انتشار الانجرة وعدم ادراكها وغاية عدم ادراكها الانجرة جوده الادراك وغاية جوده الادراك استواء الشك
في القياس المعارف الربوبية فهذه الغاية الاخيرة هي غاية الغايات وهي مطلوبة لذاتها وشرط ذلك كون القوى
مرتاضة الاخراس عن الصفة مثل فكك فاعلمن ان الله تعالى يفعل سبحانه بالقياس على النظام الذي هو الانسان الكبير غاية
وفاعله هو نفس ذات الباري الواحد الاحد الحق سبحانه وليس يقصد بذلك غرض وغاية سواه اصلا فاما كل جزء
من اجزاء نظام الوجود فغاية القربة كل النظام الكل وتمامية النقصان الاتم وغاية غاية المرتبة نفس ذات

الفعال الحق الذي اليه يعود كل غرض واليه منتهى كل غاية فاذن الالهية تنتهي من افعاله سبحانه بالجزء اذ لا غرض لا
بالجزء الى وجوده الواجب الاحدي الحق الذي هو غرض الاغراض وغاية الغايات بالاطلاق وان كانت الكل
وليس شيء من الاغراض وغايات ولذات شريفة قريبة ومتوسطة منتهية كلها الا وهو غرض الاغراض وغاية الغايات
من نفس ذاته الواحد الاحد الحق من كل جهة فتستيقن **وبعض** هل يمكنك التشكيك بما ترى الحديث القدسي
لم ارض بقضائي ولم اصبر على بلائي ولم اشكر نعمائي فليخرج من ارضي وسمائي وليطلب ربا سواي اني لم ارض
بقضاء الله وقدره وقد صح ان الرضا بالكفر كفر والكفر مقضي فاذن يلزم ان يكون الرضا بالكفر كفرا مع
كونه واجبا فاجاب عن ذلك ما لم المشكك في المحصل بقوله ان الكفر ليس نفس القضاء بل متعلق القضاء فنحن
رضي بالقضاء لا بالمقضي وارتضاه عارف الروم في نظم المثنوي وهو لا يليق ليس بصحيح قال فاجاب المحصل
البرتي في نقده وجوابه بان الكفر ليس نفس القضاء انما هو المقضي ليس شيء فان القائل رضيت بقضاء الله
لا يعني به رضاه بصفة من صفات الله انما يريد به رضاه بما يقتضي تلك الصفة وهو المقضي والجواب الصحيح ان
الرضا بالكفر من حيث هو قضاء الله طاعة ولا من هذه الحيثية كفر انتهى قلت الفرق بين القضاء والمقضي
هناك لا مرجع له لا طائل ليس اعتبار المقضي بما هو مقضي راجعا الى اعتبار القضاء ولا من هذه الحيثية ليس هو
اعتبار المقضي الا الجواب الصحيح على ما تحققته ان الرضا بالقضاء بما هو قضاء وبالذات او المقضي من حيث هو
والكفر بما هو كفر ليس هو بمقتضى بالذات او لم يتعلق به القضاء بالذات بل انما تعلق به القضاء فكان مقضيا
حيث هو لازم للذات الكثرة لا من حيث هو كفر فاذن انما يجب الرضا به من تلك الحيثية لا من حيث هو كفر
وانما الكفر الرضا بالكفر بما هو كفر لا بما هو لازم حيثيات نظام الوجود فاستقم كما امرت ولا تكن من الطاغين
وبعض في الحديث القدسي ما تردد في شيء انا فاعله كتردد في قبض روح عبدي المؤمن يكره الموت
واكره مساءته فاعلم ان الامر فيه على الاقوام والعقاب من مرة اهل العلم ان نسبة الترددات الى الله
تعالى انما هي بحسب الظاهر وهو الحق الذي اذا طالعوا اسباب الذي هم عن آياتنا غافلون اولئك مأواهم النار بما كانوا يكسبون

الفعال العليم بما معناها وكيف مرقاتها ولم يثبت احد منهم بما يستحق ان يكون مقبولا عند الله الا
في آخر يكون سببا لتعارض الداعي المرجح في الطرفين فاطلق المسبب بما ترك وارتد الثبت ومعنى الكلام
ان قبض روح المؤمن بالموت جزء القياس على نظام الوجود وشر من حيث مساءته فهذه الشرية العرضية
الاضافية قوي ضرورات الشريات بالعرض واشتد اقرانها بالاضافة الى الانية خيرا تها الجزئية بالذات
كثيرة وشرها الاضافية بالعرض قليل لشرف المؤمن وكرامته عند الله سبحانه وبعبارة اخرى وقوع
الفعل من طرفي الخيرية بالذات والشرية بالعرض وبالاضافة لا طائفة من الموجودات
هو العقرب بالترداد اذ الحية تدمو الى قتل الفعل والشرية لا تركه فمن ذلك السباق لا ترد فاذا
الفعل ما وجدت شرية في شيء من الشرور بالعرض اللازمة ظهرت كثرة في ان يجعل مثل شرية مساءة عبدي المؤمن
من جهة الموت وهو من الخيرات الواجبة فلكل آجال الالهية فاني الشرور بالعرض اللازمة لخيرات الكثيرة
اقوى شرية واعظم من الشر بالعرض وكمن رعاية الخير الكثير والحكم الباهرة ذلك احكم واتم
واقوى واعظم فاسلك سبيل العقل الفراء ولا تكن من الغافلين **وبعض** في الحديث من صعود كل مولود
يولد على الفطرة وانما ابواه يهودانه او ينصرانه فاعلم ان لكل انسان فانه مولود في عالم الخلق
بدنه الجسماني الهيولاني وفي عالم الامر نفسه المطلقة المجردة فابواه بما هو مولود في عالم الخلق الهيولى والطبيعة
وبما هو مولود في عالم الامر النفس والعقل اعني نفس الكل وعقل الكل والمعنى بهما هنا ابواه بما هو مولود
عالم الخلق وهما الطبيعة والهيولى اي الطبيعة العنصرية والهيولى الاسطقسية وقال الشريك في ساذ اول الكتاب
المبدأ والمعاد واشرف الموجودات بعد الاول تعالى عقل الكل ثم نفس الكل وعقل الكل هو بالفعل دائما
لا يشاوبه ما بالقوة ونفس الكل لانه محرك يعرض له ان يكون ما بالقوة دائما وقد عرفت كيف ذلك
وقد صح لنا ما بينه بعد ان طبيعة الاجرام الفاسدة وموضوعها حادث عن جرم الكل ويسمون ذلك
طبيعة الكل ثم الكل جرم من الكائنات الفاسدة طبيعة تخصه تكون مراتب الصور عقل الكل ونفس الكل وطبيعة
الكل ومراتب الاجسام الجسم الاثيري السماوي والجرم الاسطقسي الارضي والاجسام المكونة وسيتضح فيما
يستقبل ان اول الموجودات من الوجود الحق هو عقل الكل على رتبته ثم نفس الكل ثم جرم الكل ثم طبيعة الكل
انتهى بعبارته **وبعض** من دقائق الشكوك في فعل العبد ان علم الله تعالى وجوده وتعلق به القضاء الالهي
فهو واجب وان لم يعلمه ولم يكن وجوده مقضيا فهو ممتنع فكيف يكون مقدورا للعبد وكيف يكون العبد

ممتنعاً من فعل بالفتح وتركه قال امام المشككين في المحصل انه الاشكال وارد على الكل وان الجواب هو ان الله تعالى
لا يسئل عما يفعل فقال الناقد البارع خاتم المحصلين في نقده لو كان ذلك مبطلاً لقدرة العبد واختياره في
فعله لكان الفيض مبطلاً لقدرة الرب واختياره تعالى في فعله لما كان في الازل عالماً بما سيفعل فيما لا يزال الفعل
فيما لا يزال اما واجب واما ممتنع والجواب عنه ما قاله فيما مضى من ان العلم تابع للمعلوم وقع لا يكون معتضداً لوجوده
في الامتناع في المعلوم انتهى كلامه وفيه نقول الجواب انه يخفى عند اولى ما كان يكون السبيل الى القول بان
علم الله سبحانه بما عداه انه علم انفعالي تعالى عن ذلك علواً كبيراً فان المعلوم المستبين انه متى يعلم كل شيء علماً
تاماً بالعلل من سبيل الاحاطة التامة بعلله واسبابه المتحققة في علمه التام بنفس ذاته الاحدية بحقيقة كل حيثية
علمه سبحانه بكل شيء هو عين ذاته الحق الواجب وذاته الواجب علة في علمه لكل شيء فكيف لا يكون علمه علة والعلم تابع
للمعلوم فيرد ان مبنى المطلوب اذ المعلوم هو الاصل في باب وزان المطابقة لا في الوجود والا في العلم الا يكون
كما قد حصل في شرح رسالة مسئلة العلم فان الجواب الحق هو ان علمه تعالى وان كان علة مقتضية لوجوب الفعل
لكنه انما يقتضي وجوب فعل العبد المسبوق بقدرة العبد واختياره لكونهما جزء علة الفعل واستناده والوجوب
بالاختيار لا ينافي الاختيار بل يحققه فكما ذاته الحق سبحانه علة لوجود كل موجود وجوده وليس ذلك مبطلاً
لتوسط العقل والشرائط وربط الاسباب بالمسببات فكذلك الامر في علمه التام بكل شيء الذي هو بعينه ذاته
العقلية الواجبة قال في المحصل مسئلة الارادات انتهى لا ارادة ضرورية دفعاً للتسلسل وذلك يوجب الاضطرار
باستناد الكل الى قضاء الله تعالى وقدره فقال الناقد البارع اقول قبل استناد الكل الى قضاء الله تعالى
اما ان يكون بلا توسط في ايجاد الشيء او يكون بتوسط والاول لا يقتضي انتهاء الارادات الى ارادة والثاني
لا ينافض القول بالاختيار فان الاختيار هو الايجاد بتوسط القدرة والارادة سواء كانت تلك القدرة
والارادة من فعل الله بلا توسط او بتوسط شيء آخر فاذن من قضاء الله تعالى وقدره وقوع بعض الافعال
تابعاً لاختيار فاعله ولا ينافي هذا الا بالاقامة البرهان على انه لا مؤثر في الوجود الا الله انتهى كلامه بعبارته
والتركيب آخر القول الثالث من الطبيعيات بين اذ انتباط الكائنات [illegible] في عالم الكون والفساد
حتى الارادات والاختيارات بالحركات المستديرة السماوية ثم قال فيما يجري ان كنتم في الالف ثابتة مقررة
في عالم الكون والفساد [illegible] ان كل كائن مادة وصورة وعلة فاعلة وغاية تخصه يوجد
ذلك بالاستقرار او على سبيل الوضع فاما جملة الكون والفساد واتصال فعلية الفاعلية المشتركة التي هي

قال المحقق الرجب الحق [illegible] بالكسب [illegible] الفعل

قال [illegible] الجواب [illegible] الجواب [illegible] الله [illegible] الاحاطة [illegible] الاحاطة [illegible] الاحاطة

لست اقول بتلك الارادات هي ارادة الفعل بل اقول النفس المستوية المرتبة الحية بالفعل حالة استوائية
بتوسط ان ارادة الارادة كالعلم بالعلم
والوجود والوجود وازاء الاذهان الاجمالية صلة لان نفسها العقل لا ارادة الفعل ولا ارادة الارادة وارادة ارادة الارادة
المسمية الانتزاع وتصاعد حيث جاز
الارادة الارادة فيه ينقطع تسلسله
بالتنزيه الارادة الارادة كما ذهب
لعدم الشرف الفتح بين كل و ممكن

لبيان الاسرار

٣١٩

عنده بتقدار ما استرو والاتم والنقايص والجرايم والاوزار والاثام فيتقدر سوء الاستعدادات
وسوء الاستحقاق ونقص الحقايق ونقصان القابليات وتراكمات قبايل الهيولانيات ونقصانات ما سكال تعلم
الظلمات الاخرة تحمل من الفيض وصناية تيس الحاد او عجز في القدرة وقصور من الافاضة تعالى جناب الفياض
الحق عن ذلك علوا كبيرا بل يهب الكل شيء فاستحقاقه ويعطي كل مادة ما يليق باستعدادها وهو الجواد المطلق الذي
صنع جوده الاياب استعداد القابل ولا ينظر فيض رحمته الا ورود المستحق فما اصابك من حسنة فمن الله وما
اصابك من سيئة فمن نفسك الاستعداد الكلي المطلق هي حقيقة الهيولى الاولى ولازم ماهيتها المستند
الى انقضاء نفسها اياه لا لانه مقتضى ذاتها خارج وكل استعداد جزئي لا حق بخصوصه مترتب على استعداد آخر
جزئي سابق على ما سلف لك بيانه بما نزل الله تعالى ما اختلفت حقيقة الاستعدادات والاستحقاقات
حسب اختلاف خصوصيات المواد والماهيات والاشخاص والجزئيات وفي عالم الطبيعة هي مسنة كل هيولى الكلية
ملزوم استعداد خاص جزئي جوهر ذات الملزوم بحقيقته النوعية يتاتي الانسلاخ عنه ولازم الهيولى من عالم
الامكان مطلقا هو مقام التمييز العقدة من حيث البنية الارتباطية هي بنية اربع طبيعتين كل اثنين
كلون الاربعة زوجا والمنتج فرد الحصول الرابطي اي لظل اي شيء معلول النفس المتوسطة ومقتضاها
بالذات واما مفهوم بحقيقة الصورية كحقيقة الزوجية والفردية مثلا لمجعول مصنوعا بل الحق الفعال كما يرى
الحقايق الحاصلات والماهيات الممكنة فاذن لو لازم ذات الباري الحق سبحانه كان الكبير والفصل الجزء
الاخير هو الصادر الاول بخصوصها انها بحقيقتها التصورية لو لازم ذات مرتبة الواجب بالذات
واستند اليه ومعلولا ومقتضاه لو لم يستحق ذلك من شيء لو لازم الماهيات الممكنة فيكون الفاعلين
ومبض بل انت تستحق ثم فطانتك ان العقول الاتقد اكثر افتقارا واستنادا واوا فرارتباطا وارتباطا
بالقياس الى حقيقة الفيض الحق من وجوده اذ له الحب كل من منظرات نفرته ومن وجوده وجوده استنادا و
انتساب وافتقار وارتباط فجميع ما في السلسلة الطولية المنتهية الى حصول العقول الاتقد ثم من الاسجاد
عليه ومن منه تعلما طولا من حقه ومكتسبا لنعم التابعة على الوجود فاذن من هناك يستحق ان الانسان
الذي هو آخره مراتب العود ولا استمامن موني حاق طبقة الكمال ومنتهى جهة الاستكمال ونقص الغاية
في سلسلة العود اوثر في جناب الحق واكثر استفادة واوفر فرارا منه من كل ما في عالم الامكان من كل شيء
البدوية والعودية ومبض حول قلبك الى اذنك وعقلك الى صاحبك واصبح بصوب آل بيت المواخاة

والتفارة وباب دار علم الايجاد والنبوة خازن وحي التنزيل وتنبيه سر التأويل عليه السلام اذ يقول عظم الخالق
عندك يصغر المخلوق في عينك وكن مستأنسا بالنور المستمد من الظل الزائل لوجود الحق عن الوهم المبطل واعلم
ان الحق في الحقيقة المرجية في هذا العالم سر الحق وان هي الا الحق في الظاهرة والحق العقد الالية في عالم القدس
مخ النبوة الزجاجية ومخ السعادة السرمدية وانت الحق الحقيقة فكل الاحداث قبور الاحياء وفلك الاحياء واحداث
النفوس ولعل القبور في قوله تعالى من قائل السر الحكم وما انت بمسمع من في القبور هي الابدان فالتشبيه التقسيم
اي هاول جيوشهم مطلقات واذا انهم نفوسهم قبور واحياؤهم لا ازواجهم احداث من الشياطين الابدية والجلودة
وفي قول من قد تسمى الحديث انا عند المنكسرة قلوبهم والمنتشرة قبورهم القلوب الطيب النفوس المرة الثانية والكثيرا
عبارة عن موتها الارادي وبعضها الاحيا وما لا ارادة قبل بعضها بالطبع الذي هو الموت والقبور
هي الابدان البولانية الرثة المهولة من شك الطاقة وسلك العبادة وذلك هو اندراسها ومنه قد صحت
الملوكي حيث قال انظر كيف نسبة يديك في عالم الصغر وكيف نسبة الصغر في الكل وكيف تستوجم الكل
في نفس الكل وكيف تستوجم الكل في العقول وكيف تستبهم العقل الحسي بالعرض الاعلى وهو العرش العظيم المجيد
ولا نسبة له في الحقيقة الكبرى فانظرت العناصر من الاجرام السماوية وهي في قهر النفوس وهي في قهر العقول وهي
في قهر المعقول الاول والله من ورائهم محيط وهو القاهر فوق عباده وسع كرسيه السموات والارض فلا شيء الكل
في جبروته سبحانك الله وبحمدك اشهد ان كل معبود من دون عرشك في قرار الارضين باطل فلا وجه الكريم
لا اله الا انت طهرنا بعزتك من رجس البشرية ومن لباس لنا من كمة الكبرياء وسلك الرهبوت وانت اله
العالمين ومنه اما كنت مالي عليه فيما سلف ان يسلك حق الوجود الحق من حد التعطيل وحد التشبيه
فاطلق في جميع اسماء العزة والجلال والفاظ الجود والكمال في الباب الفعال وانبات معانيها الكلية بشرائط الجلالة
خروج من حد التعطيل ومعرفة الكل من هذه الاسماء والحسنى والالفاظ العليا هناك بمعنى هو اوسع والاعلى المعاني
التي من منية العقول والافهام ووسع الشعور والمدارك اوراكها وهو من حد التشبيه فكل لفظ الآية تجديدية
او تبريهية انما مذهب الوقوف من سبيل الرمز اثبات ملتها واستيفان السبيل العقل في ما منها ان
لسبيل العقول في ما منها او الخروج من حد التشبيه هو عرفان ان معاني هذه الاسماء والالفاظ بسيرا منك
بحسب نفس مرتبة الذات الحقة الاحدية لا في مرتبة اخرى متأخرة من نفس مرتبة الذات كلها اسماء الصفات
والالفاظ الاوصاف من المباني الكلية والذات الجارية او سبيل الخروج من حد التشبيه هو حق اليقين المكاشفة بالعقل

بالعقل الصحيح ان يستحق جميع الاسماء الحقيقية والالفاظ الكمالية في التنزيه والتجريد والسلب والاثبات لا من حيث الوجوب
بالذات التي هي توحيدها الحق بعينها حقيقة حيث العزة والجلال والبهاء والجمال وهي بين الذات الواجبة القيومية و
منبع كل ذات ووجود وكل كمال ذات وكمال وجود وليس منبع ذلك لغير القيوم الحق الواجب لذاته او مطابق
كل اسم وصفة في عالم الامكان حيثية فاردة هي قرار حيثيات سائر الاسماء والصفات فما علمت لزم
وجوب الخروج من الحدين مسلك قانون مطرد الضابط في اثبات الذات في اثبات صرف الصفات والشئون والافعال
والاعراض والتوازم والعوارض وباطن جميع الجهات والحيثيات حتى الاعراض العارضة والتابعة الذاتية والاعتبارات
الاحقية فانها تجيء في عالم الربوبية على سنة اخرى مشتقة من مكونات العقول ومنابعه من معقولات الاذهان
وكل الشأن في الامور العينية القدسية والمواعيد الكريمة الالهية لتقوس الباب لو نصاب الاشكال في نشأة
الخلود وعالم المعاد فليست النفس مسترة فلان معرفتها وهي في دار غربتها انما ممتنا ما في دار الغربة ان تحقق
بالبرهان وجوب ملتها في مذهب الطيبة الجنية وسبيل العناية الاولية الكلية من غير تسلل الى تعرف ما منها
في هذه النشأة الفاسدة الساترة والدار البائدة الباترة ومنه قال فوله تعالى من قائل سبحان ربك
رب العزة عما يصفون معراة عند التحقيق عما به يصفه المخلص الراسخون من العقول والحكماء مما يتمثل العقول ويطبع
في اذهانهم فضل عما يصفه الطالبون الجاهلون من المشركين والقشريون الرعاع من الظاهرين واسماء الله
الحسنى على غنائها اعرب فيها ما يطلق عليه تعالى توصيفا وتسميته كالقديم والقدير ومنها ما يجوز اطلاقه تسميته
لا توصيفا كالباقي والدائم المستقيمين من البقاء والدوام الزائلين لكون ما هناك ثابتا على حرب الحق
واحق واتم واجمع متعقل في معناه ومنها ما يطلق توصيفا لا تسميته كواجب الوجود ومتوحد كل موجود
وكم اوتي اسم ذاته في سائر اللغات لعدم ورود الاذن من سبيل الشرع بالتسمية ختام التحقيق ومنه
لا تخاف موت البدن وبوار المزاج بما انت مولود عالم الملك اذ انت حيا على الفطرة بما انت وكيد
عالم الملكوت ودمت مؤيدا بكيك العقل والنفس من كنوع العبودية بجبروت ربك فانتهج فات
ذو نصيب موفور من سبق العناية وسوق الهداية اذا كان قسطك من الرحمة الرحمة ولم يكن حظك من
الرحمة العذاب ومنه اسئل العقل واصل الحقيقة استهينوا بالموت فان قرارته في خوفه واستخلاص الفرض
الحبة فان حلاوته في بغضه وقد اتضح لاولي النظر النافذ والبصر الواسع ان حقيقة الموت ان هي الا
الولادة الثانية في دار الحيوة وموطن البهجة الانتقال الاول من اقليم الزمان الى عالم الدهر والصعود

العقل من ارض التدبير والتعبير الى سماء القرار والثبات والخروج الى حيز قرية الهيولى الظالم اهلها بدنه المعقول
القائم قسطاسها بالقسط الالاهى فهو اعلم الحس وتستخدمه مدركات الحواس وتستفيد والذات الاخرى
البهيمية الاستخدام الاستلذاذ القوى الحواس والمشاعر على مناطق العقل القراح والمشوب فى ذات المعرفة العقلية
ثم امرنا بادى ذى الحكم الفطرية الكفر من الحيوة العقلية الجارية فى شرب ثمار ودود مواجد دام التلى معرف
البهاء والقوى ابتغاء الله فى عالم الرحمة **وبعض** اذا تحقق ان الذات العقلية والمعارف الربوبية الفياض
الحيوة الحقيقية فى هذه النشاة البائدة وان من سيطاع خرق العالم الحسى صار مستاجا فى عالم العقل فاعلم
ان الموت الطبيعى يشبه ان يكون ولادة ثانية لحيوة العقل والسعادة الباقية فى تلك النشاة الاخرة اذ كانت النفس الجزئية
طاهرة الذات من كل شوب وبرئ نفسه الجوهر من كل سوء ودرن ولذلك تولد والموت وموتوا الحيوة ولذلك
ملكوت السموات من لم يولد مرتين وكل الموت الارادى يشبه ان يكون ولادة اولى فى هذه النشاة البائدة العقلية
القادرة الخالدة وسببا لان لا يتوجع بشبح الميتة ولا تتعود بهيئة الموت الطبيعى اذا حان حينه وحاذاه مدة
الموقوت واعده المكتوب لانه لا يكون مع مضادة الجوهر النفس والمستبين الجوهر الحس ما لم يمض مضاد الجوهر
الحس فى الكيفية لكن يحس بتبعة فى هناك قال امام الحكماء افلاطن الالهى مثلت بالارادة كمى بالطبيعة واذا تقرر
ذلك بان الزام المتكلمين كانه كان واهيا من استبداد الذات الروحانية بالعلوم الحقيقية والمعارف الالهية بتجرد
النفس القدسية فى مناسك الطاعات والعبادات فى هذه النشاة واذ قال فى شرح الاشارات وانا نعتقد ان من الله تعالى
بالسلامة فى الكرسى كانى كنت ممتازا من الاكثرين فى ذلك اذا رجعت الى نفسى وقابلت الذات الحقيقية بالسلوك
الامور العدمية بالالام الحقيقية والحقيقية كما قدمنا وجدنا الذات احقر فى جنب الالام واذا كان الالام كذلك فكيف
تمثل هذه الذات فى مقابلة هذه الالام مرغوبا فيها ولولا مرجوة فى الذات العظمى الاخروية وان الكمال العدم
او انتهى كلامه وهو مثبت من الذات المحبة والالام الحسية وباطل نافس الحكماء فى الرغائب العقلية اكثر وتتميم
بالامور الروحانية او فرسوا عليها اكانت فى هذه النشاة والفانية ام فى تلك النشاة الباقية لان لك يقتضى
محبة مبتناصح الله عليه وآله وسلم اعنى القرآن الحكيم النزل الكريم وهو النور العقلى الباهر والفرقان السماوى الزاهر
على معجزات الانبياء من قبل اذ المعجزة القولية اعظم واودم ومحتمل من العقول الفكرية اثبت واوقع ونفوس
الخواص المراجع لها اطوع وقلوبهم لها اخضع والغرض من معجزة نفسية ما اتى بها الا وفى اقبل الله تعالى
من جنسها ما هو اكبر واظهر منها واتق واعجب واحكم والنفس فى خلق السماوات اعظم من خلقها برهانا واسلاما على

الاستلزام

وقد تمت الرسالة

شطره بالدرجة وبطاريخه كنيفة فيها

اصطلى بالدرجة الثانية

والسيد

الدار بعد ذلك الى يوم

سبيل في مسالك غوامض حيرت في طرائق معاضد توحيد باوراد السادة الغيبية واوراد
السادة الالهية تعلمهم وتدبهم وتقودهم وتهديهم بعزائم اساليب موضاة وتوافيت وتوضاة و
بقيدهم مخزونات خزائنه ومكنونات مكامنه تشرع سواء وفي انهج وبح الهشاشة سواسية
وايم الله ان هذا الكتاب نصاب تمام الفن النظرية وميقات كامل الفطرة الانسانية وسواء مزاج
سيد العلوم ونضج قوام حكمة مافوق القبضة فهو للحيوة العقلية الابدية منبوع تمين حرارة تقوى وراك
مال تجارة الحكمة تل تور توضيح ودعاء انك وهولاء المتصوفة المخالفة الطعام والمتكلفة السفالة الطعام
نهم العوام نهم الاكتساب الرعاع الاوغاد اخفاء الهام سنهاء الاحلام اوعاتهم منكوسة
وقرائحهم مطموسة وارواحهم طالبة والى الهم سولانية احاديهم اكل لنفوسهم ولنفوسهم نسبة
زاجاديهم واوتادهم واليه على عقولهم وعقولهم حضيضة لاوتادهم انت تدرك الله والقرابة العقلانية والهية
الروحانية في اضافة هذه الحكم واذاعة هذه الاسرار اليهم الا ان لوتوك مولفة من الدنى تنقية القلب
وتنوير السر وتلطيف القريحة ومهاجرة اقليم الحس والتصحيح عالم العقل والمتاب الى الله تعالى كبراه و
تقدست اسماؤه فالتدبير بيدك والله على ما نقول وكيل حسبي الله وكفى سمع الله لمن حمده وراء
الله منتهى سبحانك اللهم وبحمدك يا ودود يا ودود يا ذا العرش المجيد يا مبدئ يا معاد يا مبدئ
يا معيد اللهم اهدني بنورك ليورك وجللني من نورك بنورك يا نور السموات والارض يا نور
النور يا جاعل الظلمات والنور يا نورا فوق كل نور ويا نورا بعده كل نور ويا نورا لخضع
لسلطان نوره كل نور ويا نورا ندل بعزة شعاعه كل نور اللهم امنن علينا باتمام طمعات
افقيتك والتجرع لواردات اقدارك ومنك لنا محبة لما احببت في مستقدم ومستاخر و
متعجل ومتاجل والايثار لما اخترت في مستقرب ومستبعد ولا تحلنا اللهم مع ذلك
من نواطف رافتك وسوابغ رحمتك ولطائف كفايتك وحوظ عنايتك وحسن كلائتك
بجودك ومنك وفضلك وطولك يا ارحم الراحمين ولقد نجز بحمد الله سبحانه وتجز الفراغ منه ربيعا
من سنة الاربعين بمضي من شهر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شعبان المعظم عام ١٠٣٤
من هجرته المباركة المقدسة وقد كان الاخذ فيه يوم ميلاده عليه السلام من شهر ربيع الاول من هذا العام وتنقيح
بالتاريخ هذه الكتابة الغيبية وكتب جاري على لسان الوقت فمن رأيت نظر كتاب كتوبه بدا الى سماء
موى كل باب مسم العلم خاص اذا كنت لتحق مبتغى سبلا فناطو ذرا نانه فيه ناهض فان
شئت وترخ على ذي ومض وان شئت تل كوكب الحق وامض تم الكتاب بعون منشئ الكتاب
١٠٣٤ ابو الحسن

بسم الله الرحمن الرحيم

اما بعد حمد الله فتح القلوب منبع الغيوب والصلوة والسلام على صفيه المحبوب ونبيه المرغوب وعلى
آله وصحبه المطهرين من دنس الشك ودرن الحجب فقد سئلني الاخ الرشيد والمحب الصفي المولى الفاضل جامع فنون الكمالات
والفضائل حاوي جملة الخصائل وهو انواضل النهائل الفرع الزكي الاصل الجلي ومن مولانا سعد الدين الاسترابادي اسبغ الله
فضائله ومعاليه وحف بفيوضه الفيحاء ماده ولياليه ان اجتنب رفقائي من بعض الاسفار وانا مشغول الالم لكتب له
حضرا على الوقت من الدقائق المتعلقة بمسئلة حصر الافعال حسبما تقرر لدي وتبين عندي مع ما يحتاج مسئول مطلوب الكتب المذكورة
والصحف المشار اليها وحيث كانت هذه المسئلة من غوامض الاسرار ولذلك اضطرب فيها اقوال الائمة الكبار اولي الابصار والبصائر
كما شهد به من مارس صناعتي الحكمة والكلام وشاهده من تتبع اقوال مولانا الاجلة الكرام وكنت انا من مشاغل شتى عن مراجعة
الكتب ورواية الاسفار حيث كانت مناكب السفر على مناكب الصحف والاسفار صحب القلب من سقم والفقر طلب وعن ازاء
الخوض والمطالعة ومعرجات الفكر سبل من رب الارباب الى كل والصواب ايضح الابواب وما انا اقرض من المقصود ضعفا
من يا الطول والجود ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم واراده بحسب اصل الكتب المقتضى من الاول الى آخره حصولا بقدرة الله وارادته
من غير دخل لقدرة العبد فيه والثاني الى آخره حصولا بقدرة العبد وارادته من غير دخل لقدرة الله وارادته فيه والثالث
اذا تكرر فاعل الاقدار والتمكين بسبب الرابع اما ابتداء او بواسطة الثالث الى آخره حصولا بهما القدرتين وذلك ما هو المتوسط
قدرة الله تعالى بواسطة قدرة العبد او بالعكس او هو المتوسط بينهما من غير خصوص احدهما المؤثرة والفاعلية وذهب الى كل
من الاحتمالات ما خلا الاصل الثالث محدث الشق الثاني فالرابع اما الاول فبعد ذهب اهل الله الاسرى ومن وافقه واما الثاني فذهب
المعتزلة الطاغون اما الثاني فالعبد فاعل لافعاله الاختيارية بقدرته وارادته ولكن كانه الاقدار والتمكين من الله تعالى والله تعالى فاعل الاول
بالفعل العبد وعلمه تعالى لا يخرجه من كونه فعلا اختياريا للعبد كما لم اعطى عبده سيفا وعلم بالصنع العبد والعبد من فعل

دايما ابدا ٥ لعله الحجة ظاهرا ٥ الحجة القائم المنتظر المهدي ٥

بسم الله الرحمن الرحيم اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له الها واحدا احدا صمدا فردا
وترا حيا قيوما لم يتخذ صاحبة ولا ولدا واشهد ان محمدا عبده ورسوله خاتم الانبياء وافضل رسله
وان وصيه من بعده وخليفته امته اخوه وابن عمه امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام ثم من بعده ولده
الحسن ثم الحسين ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن موسى ثم محمد
بن علي ثم علي بن محمد ثم الحسن بن علي ثم محمد بن الحسن صاحب الزمان صلوات الله عليه وعليهم اجمعين
واني اعتقد ان كل ما جاء به النبي ص وصدق به نبوة الانبياء والمسألة في القبر وسؤال القبر
والحشر والنشر ونطاير الكتب والنطق والجوارح والميزان والصراط والجنة والنار وما اعتقده
الله تعالى فيها من الثواب والعقاب واستدل على وجود الله تعالى بحدوث ما سواه وعلى حدوث
ما سواه بالعدم والزوال وعلى قدم الله تعالى بوجوب وجوده وعلى وجوب وجوده بانتهاء الحوادث اليه
وامكان ما سواه وعلى بقائه وابديته بوجوب وجوده وعلى قدرته بوقوع الافعال منه على وجه الجواز
وعلى علمه باحكام افعاله واتقانها وعلى عموم علمه وعلى تساوي نسبة ذاته الى الكل بالسوية فلا يختص
بعض دون بعض وعلى سمعه وبصره بمعنى علمه بهما لعموم علمه وعلى ارادته وكراهته بامره ونهيه
وعلى كلامه بالقرآن العربي وبقوله حتى يسمع كلام الله وعلى وحدانيته بانتظام العالم فلولا الواحد
لفسد نظامه وعلى انه ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا متحيز ولا مدرك ولا مرئي ولا متجزئ ولا
موصوف بالمكان والقدم والحادث بكونه قديما واجب الوجود وعلى عدله وحكمته بانه لا يفعل القبيح ولا يخل بالواجب
لكماله وغناه عن غيره في ذاته وصفاته وعلى نبوة نبينا محمد صلى الله عليه وآله بدعواه النبوة وتصديق الله له
بالمعجزات مثل القرآن العربي والسيف والعربي ومنبع الماء من اصابعه وحنين الجذع وتسكينه بالضبه و
التسبيح الله وعلى عصمته بالوحي على امره ونهيه وعلى حقية النبي بقوله صلى الله عليه وآله انا خاتم النبيين وعلى امامة
امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام واحد عشر اماما بعده خلفا عن سلف بالنص المشترط في
الامامة حذرا من الدور والتسلسل لو كان الامام غير معصوم وبقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله
وكونه صلى الله عليه وآله المنبئ بامامة اولاده الحسن امام ابن امام اخو امام ابو ائمة تسعة تاسعهم
قائمهم وعلى بقاء المهدي ووجوده بالكواكب وعدم انقطاع الله تعالى العالم باللطف الواجب عليه
وعلى المعاد وسؤال القبر وضغطته والحشر والنشر ونطاير الكتب والنطق الجوارح والميزان
والصراط والجنة والنار وما اعده الله تعالى فيهما من الثواب والعقاب مبنيون على الخلود فيهما
وموالي من والاه بعصمته ٥ العصاة ومن على احباء وعلى اعدائه امور وعلى الله تعالى

نطق المكلفين وضغطته ٥

الدائم الذي لا ينقطع ٥

على السوية ٥

وبقوله تعالى على من يشاء ٥

كمودة اهل الجوهر ٥

بمواد الاجناس ٥

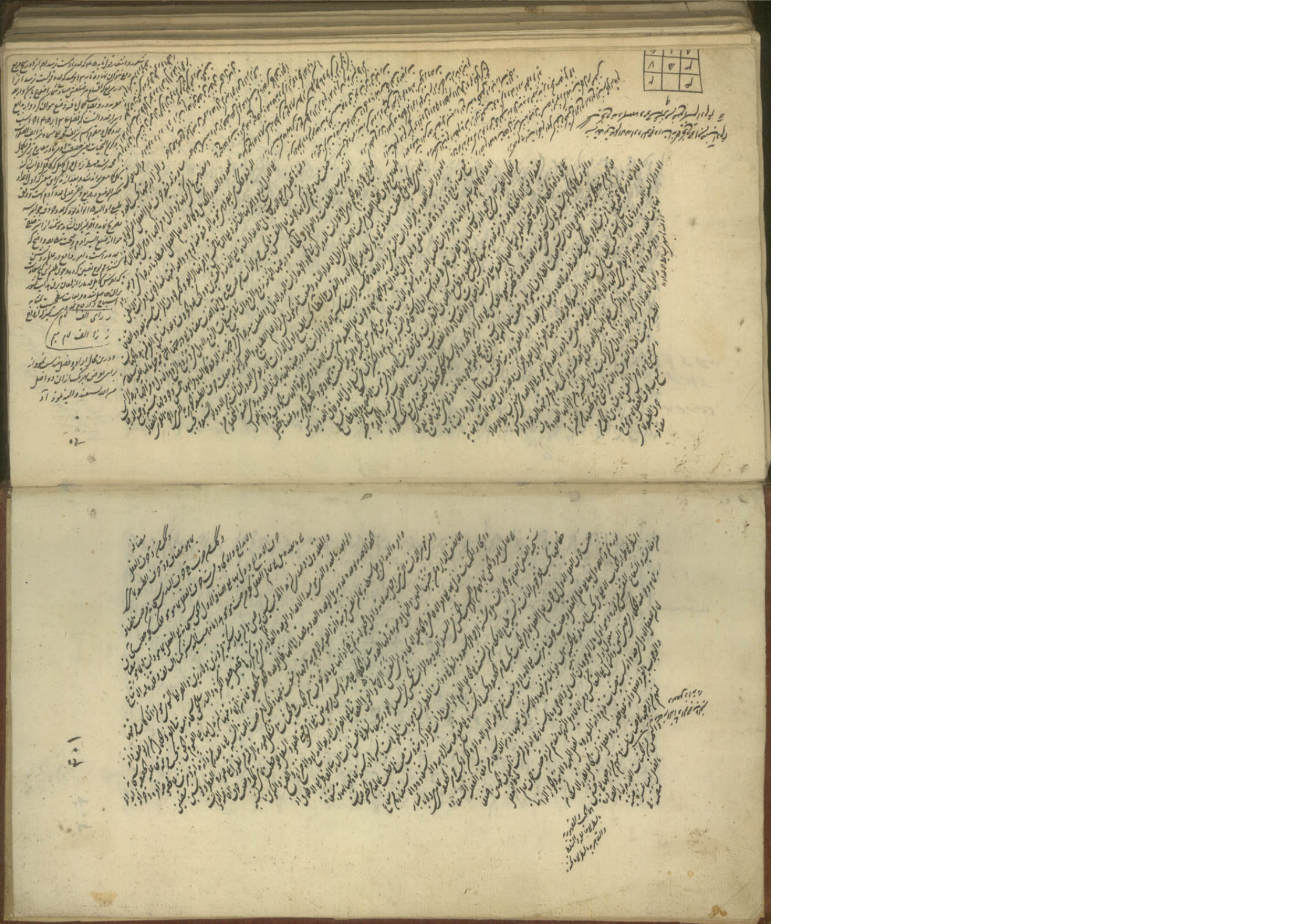

کتابخانه مجلس شورای ملی

۲۰۱۷